

التَّسَهُّلُ الضَّرُورِيُّ

لِلْمَسَائِلِ الْقَدُورِيِّ

في فقه الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي

تأليف

الشيخ العلامة محمد عاشق إلهي البرقي رحمه الله



التَّسْهِيلُ الضَّرْفِيُّ

لِمَسَائِلِ الْقُدُورِ

في فقه الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي

تأليف

الشيخ العلامة محمد عاشق إلهي البرني رَحِمَهُ اللهُ



اسم الكتاب : التبيين الخفوي لمسائل التدوير

الطبعة : ١٤٣٢هـ / ٢٠١١ء

السعر =/300 روبية

عدد الصفحات : ٥٦٠

مكتبة البشري

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

الهاتف: +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس: +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مكتبة البشري، كراتشي، باكستان +92-321-2196170

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656, 7223210

بک لینڈ، سٹی بلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مكتبة رشيدية، سرکي روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضا يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي عمنا بالإحسان، وأسبغ علينا الإنعام، أمرنا بالطهارات والعبادات وبالتجنب عن الأنجاس والآثام، أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، فبين ما شرع الله لعباده في جميع شؤون الحياة، وميز بين الحلال والحرام، وشرح أحكام الصلاة والزكاة والحج والصيام، وأحكام البيوع وما يلحقها وأحكام الدعاوى والخصام، وغير ذلك من أحكام الحدود والقصاص والجهاد مع أعداء الإسلام.

فصلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه هداة الأنام ومصابيح الظلام، وعلى من درس كتاب الله وسنن رسوله - عليه الصلاة والسلام -، واستنبط منها الأحكام، ودونها في الكتب وسهلها للخواص والعوام، صلاة مستمرة لا انقطاع لها ولا انصرام.

أما بعد: فهذا "تسهيل" لما في "كتاب القدوري" من المسائل والأحكام، كتبتها على نهج السؤال والجواب؛ ليكون أسرع إلى فهم المبتدئين، وأسهل للحفظ وأقرب للضبط والتسهيل وإن خالفت في بعض المواضع ترتيب القدوري بتقديم أو تأخير، وزدت على مسائل القدوري بعض المسائل من كتب الفقهاء؛ لما رأيت في ذلك من النفع للطلبة وميسر الحاجة إلى تلك المسائل في عامة الأحوال، وبناءً على اختيار التسهيل زدت في بعض المواضع عناوين لم تكن في "كتاب القدوري" فجاءت الأحكام - والحمد لله - مجموعة في أسهل عبارة وأوضح بيان وتبيان، وسميته بـ "التسهيل الضروري لمسائل القدوري".

والله تعالى أسأل أن يتقبل هذا الجهد، ونفع به خلقه كما نفع بأصله، إنه رب

كريم رؤوف رحيم، والحمد لله رب العالمين.

ترجمة الإمام أبي الحسين القدوري رحمته الله

قال الخطيب رحمته الله في "تاريخ بغداد" (٣٧٧/٤): هو أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين الفقيه المعروف بالقدوري، سمع عبيد الله بن محمد الحوشبي، ولم يحدث إلا بشيء يسير. كتبت عنه وكان صدوقاً، وكان ممن أنجب في الفقه لذكائه، وانتهت إليه بالعراق رئاسة أصحاب أبي حنيفة رحمته الله، وعظم عندهم قدره، وارتفع جاهه، وكان حسن العبارة في النظر، جريء اللسان، مديماً لتلاوة القرآن، وسمعت أبا بشير محمد بن عمر الوكيل، وأبا القاسم التنوخي القاضي يذكران: أن مولد القدوري في سنة اثنتين وستين وثلاث مائة.

قال ابن العماد في "شذرات الذهب" (٢٣٣/٣): روى عنه أبو بكر الخطيب صاحب "التاريخ" وصنف في المذهب "المختصر" المشهور وغيره، وكان يناظر الشيخ أبا حامد الاسفرائيني الفقيه الشافعي، ويبالغ في تعظيمه.

وفي "الفوائد البهية": أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسين البغدادي القدوري قيل: إنه نسبة إلى قرية من قرى بغداد يقال لها قدورة، وقيل: نسبة إلى بيع القدور، وهو صاحب المختصر المبارك المتداول بين أيدي الطلبة، أخذ الفقه عن أبي عبد الله الفقيه محمد بن يحيى الجرجاني عن أحمد الجصاص عن عبيد الله أبي الحسن الكرخي عن أبي سعيد البردعي عن موسى الرازي عن محمد. وفيها أيضاً عن مدينة العلوم: أنه نسبة إلى صنعة القدور أو إلى بيعها، أو هي اسم قرية. والله تعالى أعلم بالصواب.

قال صاحب "كشف الظنون": قال صاحب "مصباح أنوار الأدعية": إن الحنفية يتبركون بقراءته في أيام الوباء، وهو كتاب مبارك، من حفظه يكون آميناً من الفقر، حتى قيل: إن من قرأه على أستاذ صالح، ودعاه عند ختم الكتاب بالبركة، فإنه يكون مالكا لدراهم على عدد مسائله، وفي بعض شروح المجمع أنه مشتمل على اثني عشر ألف مسألة.

وكذا ذكر صاحب "مفتاح السعادة" (١٤٦/٢)، وقال: إن هذا المختصر يتبرك به العلماء، حتى جربوا قراءته أوقات الشدائد وأيام الطاعون.

وفي "كشف الظنون": وقد كان أبو علي الشاشي يقول: من حفظ هذا الكتاب فهو أحفظ أصحابنا، ومن فهمه فهو أفهم أصحابنا.

ومن المعلوم الشهير أن صاحب "الهداية" رحمه الله كتب أولاً "البداية" في الفقه، جمع فيه مسائل "القدوري" ومسائل "الجامع الصغير" للإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله، قال صاحب "مفتاح السعادة" (١٢٩/٢): إن صاحب "الهداية" اصطلاح في كتابه على أمور منها: أنه يذكر لفظ "قال" في أول كل مسألة إذا كانت مسألة "القدوري" أو "الجامع الصغير" أو كانت مذكورة في "البداية"، وإن كانت مذكورة في غيرها لم يذكر قال، ومنها: أنه يذكر مسائل "القدوري" أولاً، ومسائل "الجامع الصغير" في آخر الأبواب، وإذا كان نوع مخالفة بينهما يصرح بلفظ "الجامع الصغير" (إلى آخر ما قال).

وذكر صاحب "مفتاح السعادة" (١٤٥/٢): أن القدوري شرح "مختصر" الكرخي، وصنف التجريد في سبعة أسفار يشتمل على الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة، شرع في إملائه سنة خمس وأربع مائة، وله كتاب "التقريب في المسائل الخلافية بين أبي حنيفة وأصحابه" مجرداً عن الدلائل، ثم صنف التقريب الثاني، فذكر المسائل بأدلتها.

قال الحافظ الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٥٧٥/١٧): روى عن عبيد الله بن محمد الحوشبي ومحمد بن علي بن سويد المؤدب، روى عنه الخطيب والقاضي أبو عبد الله الدامغاني، مات في رجب سنة ثمان وعشرين وأربع مائة وله ست وستون سنة.

وكذا ذكر في "تذكرة الحفاظ" (١٠٨٦/٣) وفاته في هذه السنة، وراجع لترجمته "الأنساب" للسمعاني (٣٥٢/١٠) و"وفيات الأعيان" لابن خلكان (٨٦/١)، و"البداية والنهاية" (٤٠/١٢)، و"هدية العارفين" (٧٣/١) و"الجواهر المضية" (٢٤٧/١).

كتب ظاهر الرواية

قد تكرر في كتب الحنفية كلمة "ظاهر الرواية" ولا بد للطالب أن يعرف معنى هذه الكلمة وأن يعلم فحواها.

فاعلم: أنه قال ابن عابدين الشامي في رسالته "عقود رسم المفتي":
 وكتبُ ظاهر الرواية أتت ستّاً وبالأصول أيضاً سُمّيت
 صنّفها محمد الشيباني حرّر فيها المذهب النعماني
 الجامع الصغير والكبير والسير الكبير والصغير
 ثم الزيادات مع المبسوط تواترت بالسند المضبوط
 كذا له مسائل النوازل إسناده في الكتب غير ظاهر
 وبعدها مسائل النوازل خرّجها الأشياخ بالدلائل

ثم قال الشامي رحمته: اعلم أن مسائل أصحابنا الحنفية على ثلاث طبقات:
 الأولى: مسائل وتسمى الأصول وتسمى ظاهر الرواية أيضاً، وهي مسائل رويت عن أصحاب
 المذهب وهم: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم، ويقال لهم العلماء الثلاثة، وقد يلحق بهم زفر
 والحسن وغيرهما ممن أخذ الفقه عن أبي حنيفة، لكن الغالب الشائع في ظاهر الرواية أن يكون
 قول الثلاثة أو قول بعضهم.

ثم هذه المسائل التي تسمى بظاهر الرواية والأصول هي ما وجد في كتب محمد التي هي:

- ١- المبسوط.
- ٢- والزيادات.
- ٣- والجامع الصغير.
- ٤- والسير الصغير.
- ٥- والجامع الكبير.
- ٦- والسير الكبير.

وإنما سميت بظاهر الرواية؛ لأنها رويت عن محمد برواية الثقات، فهي ثابتة عنه إما متواترة أو مشهورة عنه.

الثانية: مسائل النوادر، وهي مسائل مروية عن أصحاب المذهب المذكورين، لكن لا في الكتب المذكورة، بل إما في كتب أخرى لمحمد غيرها، وإما في كتب غير محمد رحمه الله.
الثالثة: الفتاوى والواقعات، وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عن ذلك، ولم يجدوا فيها رواية عن أهل المذهب المتقدمين.

أصحاب الفقه الحنبلي والشافعي

تتلمذوا على أصحاب الإمام أبي حنيفة رحمه الله

ثم كان من بعد مالك بن أنس محمد بن إدريس المطلبي الشافعي رحمه الله، رحل إلى العراق من بعد مالك، ولقي أصحاب الإمام أبي حنيفة، وأخذ عنهم، ومزج طريقة أهل الحجاز بطريقة أهل العراق، واختص بمذهب وخالف مالكا في كثير من مذهبه، وجاء من بعدهما أحمد بن حنبل رحمه الله، وكان من علية المحدثين، وقرأ أصحابه على أصحاب الإمام أبي حنيفة مع وفور بضاعتهم من الحديث، فاختصوا بمذهب آخر.

[مقدمة ابن خلدون ص: ٤٤٧/٤٤٨]

خدمات الفقه

الفقه: زرعه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وسقاه علقمة، وحصده إبراهيم النخعي، وداسه حماد، وطحنه أبو حنيفة، وعججه أبو يوسف، وخبزه محمد، فسائر الناس يأكلون من خبزه. شرح ذلك:

زرعه: أي أول من تكلم باستنباط فروعه عبد الله بن مسعود الصحابي الجليل، أحد السابقين والبدرين، وأحد العلماء الكبار من الصحابة رضي الله عنه.

وسقاه: أي أيده ووضحه علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الفقيه الكبير عم الأسود ابن يزيد وخال إبراهيم النخعي، ولد في حياة النبي ﷺ وأخذ القرآن والعلم عن ابن مسعود وعلي وعمر وأبي الدرداء وعائشة رضي الله عنهم.

وحصده: أي جمع ما تفرق من فوائده ونوادره، وهياً للانتفاع به إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران النخعي الكوفي الإمام المشهور الصالح الزاهد.

وداسه: أي اجتهد في تنقيحه وتوضيحه حماد بن مسلم الكوفي شيخ الإمام أبي حنيفة.

وطحنه: أي أكثر أصوله وفرّع فروعه وأوضح سبله إمام الأئمة وسراج الأمة أبو حنيفة النعمان، فإنه أول من دوّن الفقه ورتبه أبواباً وكتباً على نحو ما عليه اليوم، وتبعه مالك في موطنه، ومن كان قبله إنما كانوا يعتمدون على حفظهم.

وعججه: أي دقق النظر في قواعد الإمام وأصوله، واجتهد في زيادة استنباط الفروع منها والأحكام تلميذ الإمام الأعظم أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم قاضي القضاة، كما رواه الخطيب في تاريخه: أول من وضع الكتاب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة، وأمل المسائل ونشرها وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض.

وخبزه: أي زاد في استنباط الفروع وتنقيحها وتهذيبها وتحريرها بحيث لم تحتاج إلى شيء آخر الإمام محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة وأبي يوسف محرر المذهب النعماني المجمع على فقاوته.

فسائر الناس يأكلون من خبزه: أي خبز محمد الذي خبزه من عجين أبي يوسف وطحين أبي حنيفة رضي الله عنهم.

[من مقدمة الدر المختار ورد المحتار]

كتاب الطهارة

السؤال: لماذا يبدأ الفقهاء كتبهم بأحكام الطهارة؟

الجواب: لأن الطهارة من شرائط صحة الصلاة، والصلاة ركن ثان من أركان الإسلام الخمسة، فيقدمون أحكام الطهارة ثم يعقبون أحكام الصلاة.

السؤال: ما معنى الطهارة لغة وشرعاً؟

الجواب: الطهارة لغة: النظافة. وشرعاً: هو إزالة الحدث الأصغر والأكبر، وإزالة الأنجاس عن الثياب، والأجسام، وأمكنة الصلاة.

السؤال: ما هو الحدث الأكبر؟

الجواب: إذا افترض على الرجل أو المرأة غسل جميع البدن فهو الحدث الأكبر، فإذا غسل، زال ذلك الحدث، ويسمى هذا غُسلًا - بضم الغين - واغتسالًا.

السؤال: ما هو الحدث الأصغر؟

الجواب: إذا افترض على الرجل أو المرأة غسل بعض الأعضاء ومسح بعضها؛ لأجل أداء الصلاة، فهو الحدث الأصغر، وإذا أزيل الحدث عن تلك الأعضاء حصلت الطهارة بذلك، ويسمى هذا الغسل - بفتح الغين - وضوءاً، والرجل متوضئاً.

السؤال: بينوا تلك الأعضاء التي لا بد من غسلها، أو مسحها في الوضوء؟

الجواب: هي:

١ - الوجه من قُصاص الشعر إلى أسفل الذقن، ومن شحمة الأذن اليمنى إلى شحمة الأذن اليسرى.

٢ - اليدين من رؤوس الأصابع إلى المرفقين.

- ٣- والرجلان من رؤوس الأصابع إلى الكعبين. فهذه الأجزاء تغسل في الوضوء، ولا يكون الرجل متوضئاً إلا بغسل جميعها، ولو بقي موضع شعرة لم يبلغه الماء، لم يكن متوضئاً حتى يغسل ذلك الموضع بالماء.
- ٤- والعضو الممسوح هو الرأس، يُسن استيعابه بالمسح. ويجزئ من الفرض مسح ربعه.

السؤال: هل الكعبان مرفقان دحلاً في الغسل؟

الجواب: نعم، هما داخلان في فرض الوضوء.

السؤال: من أين علمتم فرض غسل الأجزاء الثلاثة، وفرض مسح الرأس في الوضوء؟

الجواب: بينها الله تعالى في كتابه فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾. (البقرة: ٢٣٨)

السؤال: ما الدليل على فرضية مسح ربع الرأس؟

الجواب: الدليل على ذلك حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: "إن النبي ﷺ توضأ فمسح بناصيته".

سنن الوضوء

السؤال: ما هي سنن الوضوء؟

- الجواب: ١- النية، فينوي رفع الحدث، أو استباحة ما لا يحل إلا بالوضوء.
- ٢- غسل اليدين إلى الرسغين ثلاثاً في ابتداء الوضوء، ويتأكد غسلهما إذا

بناصيته: أخرجه مسلم (باب المسح على الخفين)

استيقظ المتوضئ من منامه، فيغسلهما قبل إدخالهما الإناء.

٣- تسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء.

٤- السواك.

٥- المضمضة ثلاثاً.

٦- الاستنشاق ثلاثاً مع الاستنثار.

٧- استيعاب الرأس بالمسح.

٨- مسح الأذنين.

٩- تحليل الأصابع.

١٠- تحليل اللحية.

١١- تكرار الغسل إلى الثلاث.

١٢- الترتيب حسب ما ورد في القرآن الكريم، فيغسل أولاً وجهه، ثم يديه

إلى المرفقين، ثم يمسح الرأس، ثم يغسل الرجلين إلى الكعبين.

١٣- أن يبدأ باليمنى، فيغسل أولاً يده اليمنى ثم اليسرى، وكذا يبدأ بالرجل

اليمنى ثم باليسرى.

١٤- أن يوالي بين الغسلات.

١٥- أن يمسح الرقبة.

مسح الرقبة عند القدوري غسل أيدي قبل إدخالهما الإناء، وتسمية، والسواك، والمضمضة، والاستنشاق، ومسح الأذنين، وتحليل اللحية، والأصابع، وتكرار الغسل إلى الثلاث مرة، ثم قال: ويستحب للمتوضئ أن يوي الظهارة، ويستوعب رأسه بالمسح، ويرتب الوضوء، واليمنى، والتوالي، ومسح الرقبة، فجعل هذه الستة مستحبة، لكن صاحب "الهداية" جعل التسمية مستحبة، والية والترتيب سنة والأجل هذا الخلاف ذكرت كلها تحت عنوان السنن؛ لكلا يشوش ذهن المتدبر، وعلى الأستاذ أن يفسر ويبين أن المستحب أقل تأكيداً من السنة.

نواقض الوضوء

السؤال: إذا تطهر الرجل أو المرأة من الحدث الأصغر بالوضوء، متى تزول هذه الطهارة بعد ذلك؟

الجواب: تزول هذه الطهارة بأحد هذه الأمور التالية، وتُسمى نواقض الوضوء:

- ١- خروج الغائط.
- ٢- وتيقن خروج الريح من الدبر بصوت أو بغير صوت.
- ٣- وخروج البول أو الودي أو المذي.
- ٤- وخروج الدم، أو القيح، أو الصديد، إذا خرج أحد هذه الثلاثة من أي موضع كان، وتجاوز إلى موضع يلحقه حكم التطهير.
- ٥- والقيء إذا ملأ الفم.
- ٦- والنوم مضطجعاً.
- ٧- والنوم متكئاً، أو مستنداً إلى شيء لو أزيل ذلك الشيء لسقط النائم.
- ٨- والغلبة على العقل بالإغماء.
- ٩- والجنون.

- ١٠- وقهقهة مصلٍ بالغ في صلاة ذات ركوع وسجود.
- فإذا حصل أحد هذه الأشياء لا يجوز أن يصلي حتى يتوضأ.

الغسل المفروض وموجباته

السؤال: متى يطرأ الحدث الأكبر؟ وبماذا يجب الغسل؟

الجواب: يطرأ الحدث الأكبر بأحد الأمور التي نذكرها فيما يلي:

- ١- الاحتلام من الرجل أو المرأة إذا خرج المني.

٢- إيلاج الرجل الحشفة في فرج المرأة أو في دبرها أو في دبر الرجل، خرج المني أو لم يخرج، والغسل في ذلك يُفترض على الفاعل والمفعول به كليهما. والفقهاء يسمون الإيلاج في الفرج بالتقاء الختانين.

٣- إنزال المني على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة. وإذا حصل أحد هذه الثلاثة يقال: أجنب الرجل وأجنبت المرأة، وهما جنبان.

٤- انقطاع الحيض.

٥- انقطاع النفاس.

فبهذه الأمور يُفترض الغسل، أي يفترض غسل جميع البدن، بحيث لا يبقى موضع شعرة إلا وقد وصله الماء.

السؤال: هل في المذي أو الودي غسل؟

الجواب: لا يجب الغسل بخروجهما، بل هما من نواقض الوضوء، كما ذكرنا.

الغسل المسنون ومواقعه

السؤال: هل سوى الغسل المفروض غسل في الشريعة الغراء؟

الجواب: نعم، سنَّ رسول الله ﷺ الغسل للجمعة، والعيدين، والإحرام، والوقوف يوم عرفة.

يوم عرفة عن سمره بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: من وُضئ به خمسة منها، غسل. ومن غسل فاعسَلْ أفضل. أخرجه الترمذي في (أبواب الجمعة). وقال: حديث حسن. وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إنَّ أحدَ عَشْرَ جمعةٍ لله بمسجدٍ، خمسٌ حاءٌ جمعةٌ فبعسَلْ، فإنَّ كلَّ حبسٍ فبعسَلْ منه، وحبسٌ باسموتٍ أخرجه بن ماجه (في باب ما جاء في برية يوم الجمعة). قال مسدي في 'ترغيب': إسناده حسن. وأخرج الصحاوي في 'شرح معاني الآثار' عن رباب رضي الله عنها قال: سألت عتياً عن العسَل، فقال: اعتسل يد شئت، ففقت: إنما أسألت عن الغسل الذي هو الغسل، قال: يوم الجمعة، ويوم عرفة، ويوم الفطر، ويوم النحر.

فرائض الغسل

السؤال: ما هي فرائض الغسل؟

الجواب: يفترض في الغسل المفروض:

١- المضمضة بملء الفم إلى الحلق.

٢- واستنشاق الماء إلى ما لان من الأنف.

٣- وغسل سائر البدن مرة واحدة.

السؤال: كيف يغتسل على وجه السنة؟

الجواب: سنة الغسل أن يبتدئ المغتسل بغسل يديه، ثم يستنجي، أي يغسل القبل والدبر، ويسترخي عند الاستنجاء مهما أمكن، ويزيل النجاسة الظاهرة إن كانت على بدنه، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم يفيض الماء على رأسه وعلى سائر جسده ثلاثاً، ويتعاهد صماخ الأذنين، والإبطين، والسرة، وغير ذلك مما لا يصل الماء إليه إلا بالتعاهد.

فائدة

إذا كان يغتسل على التخت، أو على الحجر، أو البلاط، بحيث لا يستقر الماء المستعمل، فإنه يغسل رجليه في آخر الوضوء كما هو المعتاد، وإن كان الماء المستعمل يستقر في موضع الغسل، يؤخر غسل رجليه، فيغسلهما في آخر الغسل، بعد أن يتنحى عن ذلك المكان.

= 'أخرجه في (ناب لعل يوم الجمعة). وأخرج الحاكم في 'استدرك' (١ ٤٤٧) عن بكر بن عبد الله عن س
عمر بن قيس: إن من أسسه أن يغتسل إذا أراد أن يحرم، وإذا أراد أن يدخل مكة، قال لهماكم. صحيح على
شرط الشيخين، وأقره الذهبي. واحدة: قيد لثلاثة.

السؤال: هذه كيفية الغسل خاصة لمن يفرض عليه الغسل أو لجميع المغتسلين؟

الجواب: هو عام لكل مغتسل، سواء كان الاغتسال مفروضاً أو مسنوناً.

السؤال: هل للمرأة رخصه في بل شعرها في الغسل المفروض؟ أو يجب غسل

تنقض صفاتها لتبليها؟

الجواب: ليس على المرأة أن تنقض صفاتها، ولا يجب عليها بل الشعور إذا وصل

الماء أصولها، وليست هذه الرخصة إلا للتي شعورها صفاتها، فإن لم تكن

كذلك وجب عليها بل الشعور مع إيصال الماء إلى الأصول.

وكذلك الرجل لا بد له من بل جميع الشعور في الغسل المفروض وإن كان له

شعر كثير.

أحكام الحدث الأصغر والأكبر

السؤال: بينوا الأحكام التي تتعلق بالحدثين؟

الجواب: إذا افترض الغسل على رجل أو امرأة، لا تحل لهما الصلاة في تلك الحالة،

ولا يجوز لهما دخول المسجد، وقراءة القرآن، ومس المصحف إلا بغلاف

متجاف، والطواف.

وجاز لهما أن يذكر الله تعالى في تلك الحالة، سوى تلاوة القرآن.

فأما صاحب الحدث الأصغر، فلا يجوز له أن يصلي حتى يتوضأ، وكذا

لا يجوز له أن يطوف بالبيت، وجاز له قراءة القرآن، وذكر الله عز وجل،

ودخول المسجد، ولا يجوز له مس المصحف إلا بغلاف متجاف.

المياه

السؤال: به داير أول احدث الاكبر، والحدث الأصغر؟

الجواب: الطهارة من الحدثين جائزة بهاء السماء، وماء الأودية، وماء الأنهار، وماء العيون والآبار، وماء البحار ولو كان مالحة. ويجوز الطهارة من الحدثين بهاء خالطه شيء طاهر فغير أحد أو صافه كـ "ماء السيل" الذي اختلط به التراب، وكالماء الذي اختلط به الصابون، أو الزعفران مثلاً.

السؤال: هل من المياه ما لا يجوز به إزالة الحدثين؟

الجواب: لا يجوز الوضوء والغسل بهاء اعتصر من الشجر أو الثمر، ولا بهاء غلب عليه غيره فأخرجه عن طبع الماء، كالأشربة، والخل، والمرق وغيرها.

السؤال: ما قولكم في الماء المستعمل الذي أزيل به أي حدث من الحدثين، أو استعمل في شيء من وجه التربة، كم إذا كان الرجل على وضوء ثم حذد الوضوء؛ لتحصيل الثواب؟

الجواب: لا يجوز به الوضوء ولا الغسل.

السؤال: قد عرفت أن الماء المستعمل لا يبرأ به الحدث، ويريد أن يعلم أنه طاهر أم لا؟

الجواب: هو طاهر إن أزيل به الحدث فحسب (أي لم يستعمل في إزالة النجاسة الحقيقية)، وغير مطهر، بمعنى أنه لا يحصل به الطهارة من الحدثين ثانياً، فلو تقاطر من الماء المستعمل عند التوضؤ والاغتسال شيء على الثياب، أو انتشر فوق في الماء، أو في بعض الأواني، لا تتنجس هذه الأشياء.

نجاسة الماء وطهارته

السؤال: هل يتنجس الماء بوقوع شيء فيه؟

الجواب: الماء خلقه الله تعالى طاهراً وطهوراً أي مطهراً، لكنه يتنجس إذا وقعت فيه النجاسة، قليلاً كان أو كثيراً؛ لأن النبي ﷺ أمر بحفظ الماء عن النجاسة، فقال:

"لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل فيه"، وقال النبي ﷺ: إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده، فإذا وقعت النجاسة في الماء، لم يجز التوضؤ به، ولا الاغتسال.

السؤال: ما فرب لم يفتاء في الوضوء من العذر إذا وقعت فيه نجاسة؟

الجواب: الغدير العظيم الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر، إذا وقعت في أحد جانبيه نجاسة، جاز الوضوء فيه من الجانب الآخر؛ لأن الظاهر أن النجاسة لا تصل إلى الطرف الآخر؛ لبعده من الطرف الذي وقعت فيه النجاسة.

السؤال: ما حكم ماء الحار الذي وقعت فيه النجاسة؟

الجواب: جاز الوضوء والاعتسال منه، إذا لم يثر لها أثر في الماء؛ لأنها لا تستقر مع جريان الماء.

السؤال: هل يفسد الماء موت الحيوان فيه؟

الجواب: نعم، يفسد الماء أي يتنجسه موت حيوان ذي دم سائل، طيراً كان أو بهيمة، ولا يتنجس بموت ما يعيش فيه كالسمك، والضفدع، والسرطان، كما لا يتنجس بموت ما ليس له دم سائل، كالبق، والذباب، والزنبور، والعقرب.

تطهير البئر إذا وقعت فيها نجاسة

السؤال: قد ذكرتم أن ماء البئر طاهر، ومن الممكن أن تقع فيها نجاسة، فكيف السبل

إلى تطهيرها؟

ثم غسله. أخرجه الحارثي: عن أبي هريرة في "كتاب الوضوء". باب يده. أخرجه مسلم عن أبي هريرة ربه: (باب كراهية غمس المتوضئ).

الجواب: ١- إذا وقعت في البئر نجاسة، أو مات فيها إنسان، أو كلب، أو شاة، أو ما شابهها في الجسامة، يُنزعُ جميع ما فيها من الماء، فتطهر بذلك.

٢- وإن ماتت فيها حمامة، أو دجاجة، أو سنور، أو ما شابهها، نزع منها أربعون دلواً بطريق الوجوب، وخمسون دلواً بطريق الاستحباب.

٣- وإن ماتت فيها فأرة، أو عصفورة، أو ما شابهها، نزع منها عشرون دلواً بطريق الوجوب، وثلاثون دلواً بطريق الاستحباب.

٤- هذا إذا كان الحيوان الميت لم ينتفخ، ولم يتفسخ. فإن انتفخ، أو تفسخ، نزع منها جميع ما فيها من الماء، صغر الحيوان أو كبر.

السؤال: أيُّ دلو يُعتبر في إخراج الماء من البئر؟

الجواب: المعتبر في ذلك الدلو الوسط المستعمل في الآبار.

السؤال: قد يكون الدلو كبيراً فكيف يُحسب؟

الجواب: ينظر في ذلك إلى سعة الدلو، فإن كان يسع عشرة دلاء من الدلو الوسط، يُكتفى بنزع دلوين أو ثلاث دلاء فيما إذا ماتت فيها فأرة، أو نحوه، وكذا يُحاسب في أربعين دلواً فيما إذا ماتت حمامة أو نحوها.

فائدة

المراد بنزع جميع ما فيها أن ينقطع الماء بحيث لا يمتلئ نصف الدلو.

السؤال: قد نكون البئر معينة، أي ذات عين لا ينقطع ماؤها بإخراج الدلاء، كلما أخرج زاد من أسفلها، فكيف تُطهر تلك البئر؟

الجواب: إذا نزع مقدار ما فيها من الماء فقد طهرت، ويؤخذ في ذلك بقول رجلين عدلين لهما بصارة بالماء.

وروي عن محمد بن الحسن، صاحب أبي حنيفة رحمته الله، أنه يُنزعُ من مثل تلك البئر، مائتا دلو إلى ثلاث مائة دلو.

فائدة

إذا حُكم بطهارة البئر بعد نزح ما فيها كلاً في بعض الأحوال، أو بعضاً في بعض الصور، يطهرُ بذلك الدلو والرشاء، أي الحبل، ويد المستسقي، وجدران البئر، وترايبها، ولا يحتاج إلى غسل شيء من ذلك.

فائدة

إخراج الماء يُعتبرُ بعد إخراج النجاسة، فلو نزح جميع ما فيها مع وجود النجاسة فيها، لم تطهر.

السؤال: قد يمكن أن توحد في البئر فأرة ميتة، ولا يدرى أنها متى وقعت، مع أن المصلين توضؤوا بمائها وغسلوا الثياب والأواني، وغير ذلك، فالآن ماذا يجب عليهم؟

الجواب: إن كانت تلك الفأرة غير متفسخة وغير منتفخة، أعادوا صلوات يوم وليلة، وغسلوا كل شيء أصابه ماؤها، وإن انتفخت أو تفسخت، أعادوا صلوات ثلاثة أيام ولياليها في قول أبي حنيفة رحمته الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: ليس

أى ثلاث مائة دلو قال في الدر المنثور: وهذا أي ما روي عن محمد أيسر، ودث - أي الأحاد بقور عديدين أحوص. قال ابن عسدي: قوله: وذلك - أي ما في المئ - أحوص؛ سحروج عن الخلاف، وموافقته للأثار (١٤٣ - ١) وذكر صاحب الهدية: معرفة مقدار الماء في البئر المعينة صريقين عن أبي يوسف - : الأولى، أن تُحفر حُفرةً بقدر طول الماء وعرضه وعمقه، فينزع الماء وتُملأ تلك الحفرة، فإذا امتلأت حُكم بطهارة البئر.

الثانية: أن يدخل في البئر مثل قصعة، أو حبل يابس، ويُجعل مُلغ الماء علامه، فيرَح منها عشرون دلو مثلاً، ثم تُعاد القصعة، فيُطرُ كم انتقص الماء، فيُرَح كل قدر من ذلك عشرون دلو وهكذا ثم وثم.

عليهم إعادة شيء، حتى يتحققوا متى وقعت. وهذا أيسر، وقول أبي حنيفة رحمته الله أحوط.

مسائل الآسار

السؤال: ما حكم سؤر الآدمي وغيره من البهائم؟

الجواب: سؤر كل إنسان طاهر، رجلاً كان أو امرأة، جنباً كان أو حائضاً، مسلماً كان أو كافراً.

وكذا سؤر كل حيوان يؤكل لحمه طاهر، وسؤر الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس، وسؤر الهرة والدجاجة المخلاة وسباع الطيور كالصقر والبازي مكروه، وكذا سؤر ما يسكن في البيوت كالحية والفأرة مكروه.

السؤال: ما حكم السؤر المكروه؟

الجواب: إذا وجد غيره يُكره استعماله، مثلاً: رجلٌ عنده ماءٌ طاهرٌ شربت منه الهرة، وماء طاهر شرب منه آدمي، وهو يريد أن يتوضأ، فإنه يتوضأ بسؤر الآدمي، وهو أفضل من استعماله الماء الذي شربت منه الهرة ونحوها.

السؤال: هل من الآسار ما هو مشكوك؟

الجواب: يتوضأ منه ولا يتيمم؛ لأنه ماء طاهر، وإن كان استعماله مكروهاً عند وجود الماء غير المكروه.

السؤال: هل من الآسار ما هو مشكوك؟

الجواب: نعم، سؤر الحمار والبغل مشكوك في طهوريته؛ لاختلاف الدلائل.

السؤال: هل من الآسار ما هو مشكوك؟

الجواب: يتوضأ به ويتيمم أيضاً؛ ليخرج من الشك.

السؤال: يبدأ بالتوضؤ أم بالتييم؟.

الجواب: بأيهما بدأ جاز.

فائدة

سؤر الآدمي طاهر، إذا لم يكن شرب الخمر، أو لم يخرج من أسنانه دم، أو لم يقيء ملء الفم، فإذا كان كذلك فسؤره نجس، حتى يتمضمض ثلاثاً، أو يتلع ريقه مراراً، بحيث لا يبقى شيء نجس في فيه وعلى شفثيه. وكذا سؤر الهرة نجس إذا أكلت الفأرة، وأدخلت فمها على الفور، فأما بعد ما مكث قليلاً، وغسلت فاها بلعابها، وزال أثر النجاسة، يحكم بطهارة فمها مع كراهة سؤرها، فافهم.

التييم

السؤال: التيمم ما هو لغة وشرعاً؟

الجواب: التيمم لغة: القصد والإرادة، وشرعاً: استعمال التراب وما كان من الأرض على وجه خاص لإزالة الحدين بنية الطهارة.

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾.

(المائدة: ٦)

السؤال: متى يجوز التيمم للمحدث؟

الجواب: إن لم يجد المحدث الماء وهو مسافر، أو خارج المصر، وبينه وبين الماء مسافة

شبه ذكره صاحب 'البحر الرائق' (١/١٣٣). وراجع "حاشية ابن عاتدين" على "الدر المختار" (١/١٤٩).

فافهم قال صاحب 'الهداية': ولو أكلت الفأرة ثم شربت على فوره ماء يتنجس، إلا إذا مكث ساعة؛ لعسلها فمها بلعابها، والاستثناء على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف، ويسقط اعتبار الصب للضرورة، قال ابن اهامم: وأما على قول محمد ﷺ: فلا؛ لأن النجاسة عنده لا تزال إلا بالماء.

ميل أو أكثر؛ فإنه يتيمم لإزالة الحدث.

السؤال: إن كان الماء موجوداً لكنه مريض، هل يجوز له التيمم؟

الجواب: نعم، إذا خاف المريض باستعمال الماء اشتداد المرض، أو خاف الجنب إن اغتسل بالماء البارد أن يقتله البرد أو يمرضه، فإنه يتيمم إذا لم يجد ما يسخن به الماء.

السؤال: كيف يتيمم؟

الجواب: أولاً ينوي إزالة الحدث الأصغر أو الأكبر - أيهما كان - أو ينوي استباحة الصلاة، ثم يضرب يديه بالأرض، فيمسح بهما وجهه مستوعباً، بحيث لا يبقى موضع شعرة إلا وقد مرت عليه يده، ثم يضرب يديه بالأرض مرة أخرى، فيمسح يده اليمنى بيده اليسرى، من رؤوس الأصابع إلى منتهى المرفق، ثم يمسح يده اليسرى بيده اليمنى كذلك، مستوعباً من رؤوسهما إلى المرفق.

السؤال: هذا التيمم للحدث الأكبر أو للحدث الأصغر؟

الجواب: صورة التيمم التي ذكرناها آنفاً يستوي فيه صاحب الحدث الأصغر، وصاحب الحدث الأكبر، لا فرق بين تيممهما.

السؤال: بماذا يتيمم؟

الجواب: يجوز التيمم بالتراب الطاهر، وبكل ما كان من جنس الأرض كالرمل، والجص، والنورة، والكحل، والحجر وإن كان أملس لا غبار عليه،

يسحق به الماء قال في 'سحر الرائق' (١ - ١٤٩): اعلم أن حوره يوجب عند أبي حنيفة مشروعاً بأن لا يقدر على تسحين الماء، ولا أجرة حمله في البصر، ولا يجد ثوباً يتدفأ به، ولا مكاناً يأويه، كما أفاده في 'البدائع'، وشرح الحامع بصغير 'نقاصي حداد، فصار الأصل: أنه متى قدر على الاعتسار بوجه من الوجوه، لا يُباح له التيمم إجماعاً.

ويشترط في جميع هذه الأشياء أن تكون طاهرة، هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، وقال أبو يوسف رحمته: لا يجوز إلا بالتراب والرمل خاصة، بشرط أن يكونا طاهرين.

السؤال: إذا هدم بيتا، وأثارت الريح الغبار، فوصل التراب وجهه ويديه، هل حصل بذلك التيمم، وجازت الصلاة به؟

الجواب: لا يكون بذلك متيممًا، ولا تحصل به الطهارة المطلوبة؛ لأن النية فرض في التيمم، أما لو انغمس في الماء ولم ينو الغسل يكفيه من الغسل، وكذا إذا أصاب المطر جميع أعضاء الوضوء، وسال الماء عليها، وأمر يده على رأسه، يكفيه من الوضوء وإن لم ينو الوضوء، وذلك لأن النية ليست بفرض في الغسل والوضوء، بل هي سنة فيهما.

السؤال: إذا تيمم فهل يجوز أن يصلي به النوافل؟

الجواب: يجوز له أن يصلي بالتيمم ما شاء من الفرائض والنوافل، وأن يفعل كل ما يجوز بعد اغتسال الجنب ووضوء المتوضئ؛ فإنه لا فرق بين الطهارة الحاصلة بالاغتسال أو التوضؤ، وبين الطهارة الحاصلة بالتيمم، فجاز للمتيمم مسّ المصحف، ودخول المسجد، وتلاوة القرآن، وطواف البيت.

السؤال: هل يجوز التيمم للصحيح المقيم في بعض الأحوال؟

الجواب: يجوز التيمم للصحيح المقيم مع وجدان الماء والقدرة عليه فيما إذا حضرته جنازة والولي غيره، فخاف إن اشتغل بالوضوء أن تفوته صلاة الجنازة، فله أن يتيمم ويصلي على الجنازة.

السؤال: لو وقع ذلك لمن حضر العيد وهو غير متوضئ؟

الجواب: كذلك من حضر العيد وخاف إن اشتغل بالتوضؤ أن تفوته صلاة العيد، فإنه يتيمم ويصلي مع الإمام صلاة العيد.

السؤال: رجل شهد الجمعة وليس على وضوء، ونجس ثوبه الجمعة إن شغل بالطهارة، فهل يجوز له التيمم؟

الجواب: لا يجوز له التيمم، وعليه أن يتوضأ، فإن أدرك الجمعة مع الإمام صلاها معه، وإلا صلى الظهر أربعاً.

السؤال: لو صلى الوقت، بحيث لو مرّ حرج الوقت فتفوت الصلاة، كس سقط قبل ضلوع الشمس ولا سعى الوقت للوضوء والصلاة كنهم، هل يجوز له التيمم؟

الجواب: لا يجوز له التيمم، وعليه أن يتوضأ، ولو كان جنباً عليه أن يغتسل، ويصلي بعد طلوع الشمس - وارتفاعها قيد رمح - قضاء؛ لأن ضيق الوقت ليس بعذر لجواز التيمم.

السؤال: هل يجب لمن لم يجد الماء وهو برحوه حدانه في آخر الوقت أن يؤخر الصلاة؟

الجواب: لا يجب عليه ذلك، بل يُستحب له أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت، فإن وجد الماء توضأ، وإلا تيمم وصلى.

السؤال: مسافر سبي الماء في رحله، وكان وضعه نفسه أو وضعه أحد أمره فيتمم وصلى، ثم ذكر الماء في الوقت، هل يعيد صلاته؟

الجواب: لا إعادة عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، وقال أبو يوسف رحمه: يعيد الصلاة في هذه الصورة.

السؤال: رجل في السفر ليس عنده ماء، هل يجب عليه طلب الماء؟

الجواب: ليس عليه طلب الماء إن لم يغلب على ظنه أن بقربه ماء، وإن غلب على ظنه أن هناك ماء، لم يجز له التيمم حتى يطلب.

السؤال: وإن كان مع رفيقه ماء، هل يطلب منه قبل التيمم؟

الجواب: نعم، يطلب منه الماء، فإن بذل له بالقيمة التي يتغابن فيها الناس، أو بغير القيمة تَوْضُأً، وإن منعه تيمم وصلى.

السؤال: أي شيء ينقض التيمم؟

الجواب: ينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء، إذا تيمم مكان الوضوء، وتيمم الجنب ينقضه ما يجب به الغسل، وأيضا ينقض التيمم في الصورتين كليهما وجدان الماء، والقدرة على استعماله.

المسح على الخفين والجبيرة

السؤال: هل لغسل الرجلين في الوضوء بدل؟

الجواب: نعم، ثبت المسح على الخفين بدل غسل الرجلين بالأحاديث الكثيرة الصحيحة الثابتة.

السؤال: هل لجواز هذا المسح شرط؟

الجواب: نعم، يُشترط لجوازه أن يلبسهما على طهارة.

وصلى قال صاحب 'العاية': هذه على ثلاثة أوجه: إما أعطاه بمثل قيمته في أقرب موضع من المواضع التي يعز فيها الماء، أو بالغس اليسير، أو العبر الفاحش، ففي الوجه الأول والثاني: لا يجزئه التيمم، وفي الوجه الثالث: جاز له التيمم لوجود الضرر، واختلف في تفسير العبر الفاحش، ففي "الوادع" جعته في تضعيف الثمن، وقال بعضهم: هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين.

الصحيحة الثابتة قال ابن اسنن: روي عن الحسن أنه قال: حدثني سبعون من أصحاب النبي ﷺ: أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين (نصب الراية: ١ / ١٦٢).

السؤال: هل للمسح توقيت؟

الجواب: إذا لبس الخفين على الطهارة ثم أحدث، جاز له أن يمسح عليهما يوماً وليلة إن كان مقيماً، وثلاثة أيام ولياليها إن كان مسافراً. فكلما توضأ في هذه المدة مسح على الخفين في السفر والحضر.

السؤال: ابتداء يوم وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها من وقت لبسهما أو من وقت الحدث؟
الجواب: يُعتبر ابتداء هذه المدة من وقت الحدث بعد لبسهما على الطهارة، مثلاً: توضأ بعد الزوال وضوء كاملاً، ولبس الخفين على طهارة، وأحدث عند الغروب، فإنه يجوز له أن يمسح عليهما إلى وقت الغروب من اليوم الآتي إذا كان مقيماً، وقس على هذا مسح المسافر.

السؤال: هل يجوز المسح على الخفين لمن افترض عليه الغسل؟

الجواب: لا يجوز له أن يمسح على خفيه، بل يفترض عليه غسل الرجلين مع سائر البدن.

السؤال: إن كان الحف ذاً خرق هل يجوز المسح عليه؟

الجواب: إن كان الخرق كثيراً بحيث يبدو منه قدر ثلاثة أصابع من أصغر أصابع الرجل، لا يجوز المسح عليه. وإن كان أقل من ذلك جاز المسح عليه.

السؤال: هذا القدر من الخرق الكثير يؤخذ من خف واحد أو من خفين؟

الجواب: يُجمع فيه خرق خف لا خرق خفين، أعني إذا كان الخرق قدر ثلاث أصابع الرجل من الخفين، جاز المسح عليهما، وإن كان هذا المقدار من كل واحد أم من أحدهما، لا يجوز المسح عليهما.

السؤال: كيف يُمسح على الخفين؟

الجواب: يمسح على ظاهرهما خطوطاً بالأصابع، بأنَّ يَبْلُ أصابع يديه بالماء، ثم يضعها بتمامها، ثم يمدّها كذلك من أصابع الرجل إلى الساق، ولا بد من مقدار ثلاث أصابع اليد في مسح كلّ خفٍّ.

السؤال: أي شيء ينقض هذا المسح؟

الجواب: ينقضه ما ينقض الوضوء، وينقضه أيضاً نزع الخف ومُضيّ المدة.

السؤال: إذا مضت المدة، أو نزع أحد خفيه، أو كليهما، ولم يوجد شيء من نواقض الوضوء ماذا يفعل؟

الجواب: في هاتين الصورتين يغسل رجليه فقط، ويصلي وليس عليه إعادة بقية الوضوء.

السؤال: قد ذكرتم أن المقيم يمسح يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها، فما قولكم فيمن كان مسافراً فأقام، أو كان مقيماً ثم سافر؟

الجواب: من ابتدأ المسح وهو مسافر ثم أقام، فإن كان مسح يوماً وليلة أو أكثر، لزمه نزع خفيه، وإن كان أقل منه تم مسح يوم وليلة. ومن ابتدأ المسح وهو مقيم فسافر قبل تمام يوم وليلة، مسح تمام ثلاثة أيام ولياليها.

السؤال: ما قولكم فيمن لبس الجرّموق فوق الخف، هل يجوز المسح عليه؟

الجواب: نعم، يجوز المسح عليه إذا لبسه قبل أن يُحدّث.

السؤال: ما حكم المسح على الجوربين؟

الجواب: لا يجوز المسح عليهما إلا أن يكونا مجلّدين، أو متعلّين. هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: يجوز المسح عليهما إذا كانا ثخينين لا يشقان.

بتمامها: أي لا يكفي نوصع ثامها، بل يصعها جميعها. مجلّدين أو متعلّين: يتحدّ: هو الذي وضع الحبد على أعلاه وأسفله والمعلّ: هو الذي وُضع الحبد على أسفله كسعل لقدم. لا يشقان: شق اثوب يشق رق فحكى ما تحته. (قاموس)

السؤال: ما قولكم في مسح غير الخفين؟

الجواب: يجوز المسح على العصابة إذا شئت على الجرح، أو العضو المكسور لحاجة العلاج. وكذا على الجبيرة إذا ربطت على العضو المنكسر، كالذراع والساق.

السؤال: هل يشترط في صحة المسح على العصابة والجبيرة أن يدهم على الطهارة؟

الجواب: لا يشترط في مسحها ذلك، فإنه لو شدهما على غير وضوء، ثم أراد أن يتوضأ، جاز المسح عليهما.

السؤال: لو حل العصابة واستقطب بعد ذلك الجرح، هل يسمى مسحاً؟

الجواب: يبطل مسح العصابة والجبيرة في هذه الصورة، فلو كان توضأ قبل ذلك ومسح فيه على العصابة أو على الجبيرة، ثم حلها، وألقاهما لعدم الاحتياج إليهما، ولم يطرأ أي ناقض من نواقض الوضوء، فإنه يغسل محل العصابة والجبيرة ثم يصلي.

سؤال: هل يجوز المسح على العمامة، والقنطرة، والرفع، والتدريس؟

الجواب: لا يجوز المسح على هذه الأشياء.

الحيض والنفاس والاستحاضة

السؤال: الحيض ما هو؟

الجواب: كتب الله على بنات بني آدم أن يسيل الدم من أرحامهن، وعامة

إذا شئت على الجرح ويقوم مقام الجبيرة في هذا العصر البلاستر الذي يجعلونه على الموضع الذي انكسر من العضو. والساق ويمسح نحو مفتصد وجريح مع فرجتها أي الموضع الذي لم تستره العصابة في الأصح إن ضره الماء، أي الغسل به، أو المسح على الخلل أو حلها، ومنه أن لا يمكنه ربطها بنفسه. من "الدر المختار ورد المختار".

النسوة ينفض أرحامهنَّ هذا الدم في كلِّ شهرٍ، ويُسمى هذا السيلان حيضاً، كما يسمى ضده طهراً.

السؤال: هل لهما أحكام في الشريعة الغراء؟

الجواب: نعم، لهما أحكام ذكرت في كتب الفقه.

السؤال: إذا حاضت المرأة فأَيُّ حكم يتعلق به؟

الجواب: يتعلق به خمسة أحكام:

الأول: لا يجوز لها أن تصلي، أو تصوم في أيام حيضها لا فرضاً ولا نفلاً.

الثاني: لا يجوز لها أن تدخل المسجد، أو تطوف بالبيت.

الثالث: لا يجوز لها قراءة القرآن.

الرابع: لا يجوز لها مسُّ المصحف، أي القرآن الكريم إلا بغلاف متجافٍ.

الخامس: لا يجامعها زوجها.

السؤال: إذا صُهِرت احِدٌ منهن، هل يُفترض عليهنَّ أن تنضي الصلاة والصوم؟

الجواب: لا تقضي الصلاة أصلاً؛ فإنَّها ساقطةٌ عن ذمتها لا إلى القضاء، فأما صيام رمضان فإنه يُفترض عليها قضاؤه إذا طُهِرت.

السؤال: هل للحيض مدة من حيث القلة والكثرة؟

الجواب: نعم، أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها، وأكثره عشرة أيام ولياليها.

السؤال: هل للدم الذي تراه الحائض لون خاص؟

الجواب: كل ما تراه الحائض من الحمرة، والصُّفرة، والكُدرة، في أيام الحيض فهو حيض، حتى ترى البياض الخالص.

السؤال: إذا انتفع دم حيض ورأت الحائض من غير وضوء؟

الجواب: إذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام، لم يجز وطؤها حتى تغتسل، أو يمضي عليها وقت صلاة كاملة، وإن انقطع دمها لعشرة أيام جاز وطؤها قبل اغتسالها.

السؤال: إذا خلل الظهر بين الدمين، هل هو في حكم الحيض أو الطهارة؟

الجواب: الطهر إذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم الجاري، وتجري عليه أحكام الحيض كلها.

السؤال: هل للطهر من حيث الأقل والأكثر؟

الجواب: أقل الطهر خمسة عشر يوماً، ومنعناه أنه إذا انقطع دم الحيض لعشرة أيام، ثم رأت دمًا قبل خمسة عشر يوماً، فإنه لا يكون حيضاً؛ لأن مدة الطهر الفاصل لم تمض بعد.

ولا حدّ لأكثره، فلو كان طهرها ممتداً إلى سنين ولم تحض، كانت طاهرة أبداً إلى أن ترى دم الحيض.

السؤال: النفاس ما هو؟

الجواب: هو الدم الخارج عقيب الولادة من رحم المرأة.

السؤال: كم مدته؟

الجواب: أكثره أربعون يوماً ولا حدّ لأقله.

السؤال: أي حكم يتعلق بالنفاس؟

حتى يغسل هذا، إذا كان لا يقطع لأقل من عشرة أيام عداها، أما إذا كان مدتها فيه لا يجوز وضؤها وإن عسيت حتى تمضي عداها؛ لأن العود في عادة غالب، فكان الاحتياط في الاحتساب كما في حديه .
صلاة كامدة تحرر عنه إذا تقصع في وقت صلاة بقصة، كصلاة يصحى ولعد فيه لا يجوز بوط، حتى تغتسل، أو يمضي عليها وقت صلاة الظهر. صرح به في "الجوهرة النيرة".

الجواب: أحكامه كأحكام الحيض: يمنع الصلاة، والصوم، والوطء، ودخول المسجد، والطواف، وقراءة القرآن، ومسّه إلا بغلاف متجاف، وتقضي صوم رمضان، ولا تقضي الصلوات، كما ذكرناه في أحكام الحيض.

السؤال: إذا ولدت ولدين في بطن واحد، فمن أيهما يبتدئ النفاس؟

الجواب: ابتداء نفاسها من الولد الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما. وقال محمد وزفر رحمهما: ابتداءه من الولد الثاني.

السؤال: إذا شق بطن المرأة، وأخرج منه الولد، هل تصير به نفساء؟ وهل تجري عليها أحكام النفاس؟

الجواب: لو سال الدم من رحمها من السبيل المعتاد تكون نفساء، وتجري عليها أحكام النفاس، ولو لم يسئل من رحمها دم، يكون في حكم الجرح مثل سائر الجروح.

السؤال: وإذا ولدت على الوجه المعتاد، ولم يسئل الدم من الرحم، هل يحكم بالنفاس لأجل هذه الولادة؟

الجواب: نعم هي نفساء، يجب عليها الغسل، وتصوم وتصلّي من غير انتظار.

السؤال: ما تقولون في السقط؟ هل تصير المرأة به نفساء؟

الجواب: نعم، تصير به نفساء إذا ظهر بعض خلقه كيد أو رجل أو إصبع أو ظفر أو شعر، وإن لم يظهر له شيء من الأعضاء، فهو كالدم السائل من الرحم، فإن دام ثلاثة أيام ولياليها، وتقدّمه طهر تام، فهو حيض، وإلا فهو استحاضة.

السؤال: وما قولكم في الطهر المتخلل في أيام النفاس؟

الجروح. راجع 'البحر الرائق': (٢٢٩). غير انتظار راجع لبحر الرائق: (٢٢٩). استحاضة. راجع "الدر المختار".

الجواب: الطهر المتخلل بين الدمين في أربعين يوماً نفاس.

السؤال: الاستحاضة ما هي؟

الجواب: هي على صور متعددة:

- ١- لو رأت الدم، وانقطع لأقل من ثلاثة أيام فهو استحاضة.
- ٢- وما زاد على عادتها، وجاوز على عشرة فكله - أي ما بعد العادة - استحاضة.
- ٣- إذا رأت الدم أول مرة، فامتد حتى جاوز عشرة أيام، فعشرة أيام تحسب في الحيض، وما زاد فهو استحاضة. فلو استمر هذا الدم الجاري من المبتدأة سنين، فحيضها عشرة أيام من كل شهر، وباقيه استحاضة.
- ٤- الدم الذي تراه الحامل في أيام حملها استحاضة.
- ٥- ما تراه الحامل حال ولادتها من الدم قبل خروج الولد فهو استحاضة.
- ٦- إذا كان لامرأة في النفاس عادة معروفة، وزاد الدم على أربعين يوماً، فما زاد على العادة فهو استحاضة.
- ٧- ولو ولدت أول مرة، فاستمر دمها وجاوز الأربعين، فأربعون يوماً نفاس، وما زاد فهو استحاضة.
- ٨- إذا سقط الحمل، ولم يظهر شيء من العضو، ولا يمكن جعله حيضاً، فهو استحاضة.

السؤال: ما هي أحكام المستحاضة؟

الجواب: هي كالطاهرات في حكم تلاوة القرآن، ودخول المسجد، وصوم الفرض، والنفل، وغشيان زوجها، لكنها إذا لم تجد وقتاً إلا ودمها سائل، فإنها في حكم المعذور، فتتوضأ لوقت كل صلاة، وتصلي به ما شاءت من فرض أو

نفل، وينتقض وضوؤها بخروج وقت الصلاة، وإذا توضأت جاز لها أن تصلي، وتطوف بالبيت، وتمس المصحف.

حكم المعذور

السؤال: كيف يفعل صاحب الرُعاف الدائم، وصاحب الجرح الذي لا يرقأ، ومن به سلس البول، أو انفلات الريح؟

الجواب: هؤلاء يتوضؤون لوقت كل صلاة، ويصلون بذلك الوضوء ما شاءوا من الفرائض والنوافل، ولا ينتقض وضوؤهم إلى خروج الوقت بذلك الناقض الدائم المستمر، وإذا خرج الوقت انتقض وضوؤهم.

السؤال: لو عرض ناقض في أثناء الوقت غير الناقض الذي ابتلي به، هل ينتقض وضوؤه به؟

الجواب: نعم، ينتقض وضوؤه به، كما إذا كان مبتلى بالرُعاف الدائم، فبال مثلاً بعد الوضوء، ينتقض وضوؤه بالبول، ولا يبقى إلى آخر الوقت، فافهم.

الأنجاس وتطهيرها

السؤال: يبينوا الأعيان النجسة، وأنواع النجاسة؟

الجواب: النجاسة نوعان: الغليظة، والخفيفة.

فالغليظة منها: كل ما يخرج من بدن الإنسان، مما يُوجب خروجه الوضوء أو الغسل، كالغائط، والبول، والمنّي، والمذي، والودي، والقيح، والصدید، والقيء إذا ملأ الفم، وكذا دم الحيض، والنفاس، والاستحاضة، وكذا بول الصغير والصغيرة أكلا الطعام أو لا، وكذا الخمر والدم المسفوح، ولحم الميتة، وشحمها، وجلدها.

وكذا بول ما لا يؤكل لحمه، وكذا الروث، وأخثاء البقر، ونجس الكلب،
وخرء الدجاج، والبط، والإوز، وكذا نجس سباع البهائم، هذا كله نجاسة
غليظة، وكذا الخنزير نجس مغلظ بجميع أجزائه.

وأما الخفيفة: فبول ما يؤكل لحمه، وبول الفرس، وخرء طير لا يؤكل لحمه.

السؤال: في أي شيء يظهر الفرق بين العضة والحبيسة؟

الجواب: يظهر ذلك في جواز الصلاة معها، فإن أصابت ثوب المصلي أو بدنه نجاسة
غليظة مقدار الدرهم أو ما دونه، جازت الصلاة معها مع الكراهة. وإن
أصابت النجاسة الخفيفة ثوب المصلي، جازت الصلاة معها ما لم تبلغ ربع
الثوب. وإذا زادت النجاسة الغليظة على الدرهم، أو بلغت الخفيفة ربع
الثوب لم تجز الصلاة معها.

السؤال: إذا أصابت النجاسة البدن، أو الثوب، في طريق التطهير؟

الجواب: إذا كانت النجاسة مرئية، فطريق تطهير الثوب أو البدن أن يزال عينها
بالغسل بماء طاهر، أو بمائع طاهر غير الماء، كالخل، وماء الورد، وإن كانت
غير مرئية، كالبول والماء النجس، فطريق التطهير أن يغسل حتى يغلب على
ظن الغاسل أنه قد طهر.

السؤال: لو أزال النجاسة المرئية، لكن أثرها في، في حكمها؟

الجواب: إذا زالت عين النجاسة بالغسل، لا يضر بقاء أثرها الذي يشق إزالته،
كالريح، واللون.

السؤال: هل لتطهير النجاسات طرق أخرى؟

لا يؤكل لحمه: قيد به؛ لأن خرق الطيور التي يركن لحمها كالحمم والعصفور طاهر عند الخفية.

الجواب: نعم، وفي ذلك تفصيل ذكره الفقهاء، وإليك بعضه:

- ١- إذا أصابت الخف نجاسة لها جرم فجفت فدلّكه بالأرض، بحيث زالت النجاسة جازت الصلاة فيه.
- ٢- إذا أصاب الثوب المنيّ فإن كان رطباً لا يطهر الثوب إلا بالغسل، وإن جفّ على الثوب أجزاءه فيه الفرق بشرط أن لا يختلط بالبول.
- ٣- إذا أصابت المرأة المِرآة أو السيف النجاسة يجزئ مسحها.
- ٤- وإن أصابت الأرض نجاسةً فجفت وذهب أثرها، جازت الصلاة على مكانها، لكن لا يجوز التيمم من موضعها، ولو غسّلت الأرض، وزالت النجاسة جاز الأمران.
- ٥- وإذا دبغ الإهاب فقد طهر. وجازت الصلاة عليه. وكذا جاز الوضوء من الظرف الذي صنع منه، ولا يطهر جلد الخنزير أبداً، وجلد الآدمي لا يجوز استعمال جلده تكريماً له.

الاستنجاء

السؤال: ما حكم الاستنجاء؟

الجواب: هو سنة، يجزئ فيه الحجر والمدر وما قام مقامهما، ويمسح المحل حتى ينقيه، والإيتار أفضل وليس بواجب، والغسل بالماء أفضل، وإن تجاوزت النجاسة مخرجها لم يجزئ الاستنجاء بالحجر وغيره، ووجب استعمال الماء أو المانع.

السؤال: بينوا الأشياء التي منع الاستنجاء بها.

لا يختلط بالبول: ولو كان رأس ذكره حساساً لا يطهر بفركه، كد في محيط السرحسي.
(الفتاوى الهندية: (١ / ٤٤).

الجواب: لا يستنجي بيمينه ولا بعظم، ولا بروث، ولا بطعام، ولا بشيء محترم.
السؤال: ما قولكم في استقبال القبلة واستدبارها، في الصحراء أو البين، عند البول والتغوط؟

الجواب: يكره الاستقبال والاستدبار كلاهما في الصحراء والبيان عند التغوط والبول.

السؤال: في أي موضع يمنع من التغوط والبول؟

الجواب: يمنع عن البول والغائط في الماء، وفي موارده، وتحت شجرة مثمرة، وفي ظل ينتفع الناس به، وفي طريق الناس، ويمنع عن البول في مهب الريح، والجحر، وعن أن يبول قائماً.

كتاب الصلاة

السؤال: ما حكم الصلاة في الإسلام؟

الجواب: الصلاة أعظم أركان الإسلام بعد أن "لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ"، وهي عمود الإسلام، أمر الله تعالى بإقامتها في القرآن الكريم كرات ومرات، وهي فرض على كل بالغ، عاقل، من الرجال والنساء. ومن أنكر فرضيتها يكون خارجاً عن ملة الإسلام.

السؤال: متى يؤمر الأولاد بالصلاة؟

الجواب: قال النبي ﷺ: مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرقوا بينهم في المضاجع. وفي رواية: علّموا الصبي ابن سبع سنين، واضربوه عليها ابن عشرة.

لمصحح أخرجه أبو داود في 'السنن' (باب متى يؤمر العلام بالصلاة). ابن عسرة أخرجه الترمذي في 'الجامع'، وبوب عليه (باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة).

ومن الواجب أن يتعهد الوالد بأمر الأولاد بالصلاة، قال الله تعالى شأنه: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ (طه: ١٣٢).

أوقات الصلاة، أوائلها وأواخرها وما يستحب منها

السؤال: كم مرة يفترض أدائها في اليوم والليلة؟

الجواب: يفترض أدائها في اليوم والليلة خمس مرات، في خمسة أوقات، ولكل وقت منها ابتداء وانتهاء.

السؤال: بينوا الأوقات الخمسة أوائلها وأواخرها.

الجواب: الأول: وقت صلاة الظهر، وابتدأه من بعد زوال الشمس، وآخره إذا صار ظل كل شيء مثليه سوى فيء الزوال عند أبي حنيفة رحمته.

وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: وقتها بعد الزوال إلى أن يصير ظل كل شيء مثله سوى فيء الزوال.

الثاني: وقت صلاة العصر، وأول وقتها إذا خرج وقت الظهر على اختلاف القولين، وآخر وقتها ما لم تغرب الشمس.

الثالث: وقت صلاة المغرب، وأول وقتها إذا غربت الشمس، وآخر وقتها ما لم يغب الشفق.

الرابع: وقت صلاة العشاء، وأول وقتها إذا غاب الشفق، وآخر وقتها ما لم يطلع الفجر الثاني.

فيء الزوال هو الظل الذي يكون عند استواء الشمس في نصف النهار، قال صاحب 'الدر المختار': فيء الزوال يكون للأشياء قبل الزوال، ويختلف باختلاف المكان والزمان. قال ابن عابدين: أي صولاً وقصرًا وانعدامًا بالكلية. قال في "عمدة الرعاية": إن إضافة الفيء إلى الزوال لأدنى الملابس.

الخامس: وقت صلاة الفجر، وأول وقتها إذا طلع الفجر الثاني، وآخر وقتها ما لم تطلع الشمس.

السؤال: الشفق ما هو؟

الجواب: انظر إلى جهة المغرب بعد غروب الشمس تجد بعد غروبها حمرة في الأفق، ويكون بقاؤها في الأفق نحو أربعين دقيقة فصاعداً، فتلك الحمرة تنتقص شيئاً فشيئاً، فإذا ذهب هذه الحمرة يتلوها البياض في ذلك الأفق، وهذه الحمرة ثم ما بعدها من البياض يطلق على كل واحد منهما الشفق. وقال أبو حنيفة رحمته: إن الشفق ههنا هو البياض، فإذا ذهب البياض خرج وقت المغرب، ودخل وقت العشاء، وقال صاحبه أبو يوسف ومحمد رحمتهما: إن الشفق هي الحمرة، فإذا غابت الحمرة ذهب وقت المغرب، ودخل وقت العشاء.

السؤال: الفجر الثاني ما هو؟

الجواب: إذا اقترب ذهاب الليل تجد في الأفق الشرقي نوراً على طول مثل العمود فذلك النور هو الفجر الأول والصبح الكاذب أو الفجر المستطيل، ثم يعقبه ظلام يغشى الأفق، ثم بعد الظلام يطلع النور الساطع المستطير المعترض في الأفق الشرقي، وهو يزداد شيئاً فشيئاً، فهذا النور الساطع هو الفجر الثاني

وفى العشاء مراد بشفق ههنا هو بياض، ههنا ما حذره الإمام أبو حنيفة رحمته، وهو مذهب أبي بكر صديق وعمر ومعاذ وعائشة رضي الله عنهن، ذكره صاحب 'البحر الرائق' (١ / ٢٥٨).

قال ابن عابدين في "حاشيته" على 'البحر الرائق' المسمى بـ 'محة الخالق' ناقلاً عن 'الاحتيار': ورود عبد الرزاق عن أبي هريرة رضي الله عنه، وعن عمر بن عبد العزيز ولم يرو البيهقي الشفق الأحمر إلا عن ابن عمر وقال ابن خزيمة في "صحيحه": فإذا غابت حمرة، والبياض قائم لم يغب، فدخل وقت صلاة العشاء شك لا نقى؛ لأن عماء احتجوا في شفق، فإن عصمهم، لحمرة، فإن عصمهم بياض. ولم يثبت عن

النبي ﷺ أن الشفق الحمرة، (١ / ١٨٤)

والصبح الصادق، ويسمى الصبح المستنير والصبح المستطير.

السؤال: يتنوع عدد الركعات لكل وقت من الصلوات المفروضة.

الجواب: المفروض في وقت الظهر والعصر والعشاء أربع ركعات، وفي المغرب ثلاث ركعات، وفي الفجر ركعتان.

السؤال: هل مع هذه الصلوات صلاة غير ما ذكر؟

الجواب: نعم، صلوات مشروعة غير ما ذكر، لكنها ليست بفرض، فمنها: الوتر وهو واجب، وسوى الفرائض والواجب سنن، ورد فضلها في الحديث الشريف، وسنذكرها إن شاء الله تعالى.

السؤال: فبينوا وقت صلاة الوتر.

الجواب: وقت الوتر هو عين وقت العشاء، إلا أنه لا تجوز صلاة الوتر قبل فرض العشاء؛ لوجوب الترتيب، وآخر وقت صلاة الوتر ما لم يطلع الفجر الثاني.

السؤال: هل في أوقات الصلوات تفضيل لبعضها على بعض؟

الجواب: نعم، في ذلك تفضيل وهو كما يلي:

١- يستحب الإسفار بصلاة الفجر، فيدخل فيها في الإسفار، ويصلها بالقراءة المسنونة، ويختمها في وقت لو ظهر فساد الصلاة يعيدها بطهارة وقراءة مسنونة، ولا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع الشمس.

٢- يستحب الإبراد أي التأخير بصلاة الظهر في الصيف، ويستحب تعجيلها في الشتاء.

- ٣- يستحب تأخير صلاة العصر صيفاً وشتاءً ما لم تتغير الشمس، وتغيّرُها بحيث لو نظرت إليها لا تحار عينك برؤيتها.
- ٤- يستحب تعجيل المغرب صيفاً وشتاءً.
- ٥- يستحب تأخير العشاء إلى ثلث الليل.
- هذا في عموم الأحوال وعامة الأيام، فأما إذا كان يوم غيم، فإنه يستحب فيه تعجيل العصر والعشاء، ويستحب تأخير ما سواها.
- ٦- يستحب لمن يَأْلَف صلاة الليل أن يؤخر صلاة الوتر إلى آخر الليل، إذا وثق بالانتباه، ومن لم يثق به ويخاف أن لا يستيقظ قبل الفجر الثاني، فإنه يوتر قبل أن ينام.

الأوقات المكروهة

السؤال: هل في اليوم واليلة أوقات مع المصلي عن الصلاة فيها؟

الجواب: نعم، ثلاث أوقات منع المصلي عن الصلاة فيها:

١- عند طلوع الشمس.

٢- وعند غروبها.

٣- وعند قيام الشمس في الظهيرة، فلا يصلي في هذه الأوقات الفرائض، ولا السنن والنوافل، وكذا لا يصلي فيها على جنازة ولا يسجد لتلاوة.

السؤال: هل في ذلك صلاة استثنيت من هذا العموم؟

الجواب: نعم، هناك صلاة جاز أدائها مع الكراهة في وقت الغروب، وهذا لمن لم يصل قبله عصر ذلك اليوم؛ فإنه لا يترك تلك الصلاة لكراهة الوقت، ويستغفر الله عزّ وجل للتأخير، ولا يجوز أداء أيّ صلاة سواها في هذا الوقت.

السؤال: هل سوى هذه الأوقات الثلاثة أوقات نكره فيها الصلاة؟

الجواب: نعم، وقتان كره التنفل فيهما:

١- بعد صلاة الفجر حتى طلوع الشمس، وترتفع بازغة قيد رمح.

٢- بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس.

السؤال: لو طاف بالكعبة المشرفة بعد صلاة الفجر، أو بعد صلاة العصر، هل يصلي

ركعتي الطواف؟

الجواب: لا يصلي ركعتي الطواف أيضاً في هذين الوقتين، بل ينتظر ارتفاع الشمس

بعد طلوعها، وكذا ينتظر غروبها.

السؤال: لو أراد أن يصلي بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر الفوائت هل له ذلك؟

الجواب: نعم، له ذلك إلا أنه يختم الصلاة بعد العصر، قبل اصفرار الشمس.

السؤال: لو أراد أن يصلي في هذين الوقتين صلاة الجنازة، أو يسجد للتلاوة، هل له ذلك؟

الجواب: نعم، جاز له ذلك.

السؤال: لو تنفل بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر ماذا تقولون فيه؟

الجواب: يكره أن يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي سنة الفجر.

يسطر عروها نوب البخاري في 'صحيحه' (باب الطواف بعد الصبح والعصر)، وذكر فيه أن عمر بن الخطاب طاف

بعد صلاة الصبح فركب حتى صلى الركعتين بدي صوى، ورواه مالك في 'موصلاً' وذكره الإمام الطحاوي

في 'شرح معاني الآثار' (باب صلاة الطواف بعد الصبح والعصر) بسنده، ثم قال: فهذا عمر بن الخطاب لم يركع

حينئذ؛ لأنه لم يكن عنده وقت صلاة، وآخر ذلك إن أن دخل عليه وقت الصلاة فصلى، وهذا بخضرة

سائر أصحاب رسول الله ﷺ فلم يكره عليه منهم مكر، ولو كان ذلك الوقت عنده وقت الصلاة

للتطواف لصلى، ولما آخر ذلك؛ لأنه لا يسعى لأحد طاف بالبيت أن لا يصلي حينئذ إلا من عذر

أن يتنفل قد يطلق النقل على غير الفرض بمعنى الرائد، لأنه زائد على المفروض فيشمل السنن المؤكدة وغيرها.

السؤال: ما قولكم في التنفل بعد الغروب، قبل صلاة المغرب؟

الجواب: لا يتنفل بعد الغروب، بل يعجل صلاة المغرب.

الأذان والإقامة

السؤال: ما حكم الأذان في الشريعة الغراء؟

الجواب: الأذان سنة مؤكدة للصلوات الخمس والجمعة، دون ما سواها من الصلوات، فلم يشرع للعبد، ولا للسنن والنوافل، ولا لصلاة الاستسقاء وصلاة الكسوف.

السؤال: ما هي ألفاظ الأذان؟

الجواب: ألفاظ الأذان نتلوها عليك فاستمع:

الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله،
أشهد أن محمدا رسول الله، أشهد أن محمدا رسول الله، حيّ على الصلاة، حيّ على
الصلاة، حيّ على الفلاح، حيّ على الفلاح، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله.

السؤال: هل يراد على هذه الألفاظ في تأذين بعض الأوقات؟

الجواب: نعم، يزداد في أذان الفجر "الصلاة خير من النوم" مرتين بعد "حيّ على الفلاح".

صلاة المغرب في سنة: صوا قبل صلاة المغرب، (ثلاثا) قال في الثالثة: 'من شاء'، كراهية أن يتخذها
سنة ربه محذرة في كتاب نهجنا، وبوب عنه (باب صلاة قبل المغرب)، وخدث صريح في
مشروعية التنفل قبل المغرب، وصريح في أنها ليست بسنة مؤكدة، قال ابن قدامة في 'المعني' (١ / ٧٦٦):
صاهر كلام أحمد أحمد حذرنا وسنة سنة، ويرى بس في هذا باب هرفتين، هرفة تركعوهما لا تترد
لا تركعوهما، ومن تركع يطرون به أعين شرر بكادون سطون عنه، وهذا عنو وأحور عن حد، فإن
صيعهم هذا دال على أنهما عندهم من المؤكدات التي لا تترك، وهو خلاف قوله ﷺ: 'من شاء'، كراهية أن
ينحده بس سنة، وهرفة تعقد أن تنفل قبل المغرب مجموع أشد السبع، ولا تركعوهما بعد مع سعة اوقف في
نظار لإمام حصة في خرمين شريعتين؛ فإن الأئمة يصون إلى المصلي بعد لأذان شيء من تأخير =

السؤال: هل في الأذان ترجيع؟

الجواب: لا ترجيع في الأذان عند الحنفية.

السؤال: يَبْنُوا أَلْفَاظُ الْإِقَامَةِ وَمَحَلُّهَا؟

الجواب: إذا قام الناس لصلاة الجماعة يعيد المؤذن ألفاظ الأذان، ويزيد فيها بعد حيّ على الفلاح "قد قامت الصلاة" مرتين بصوت يسمعه الحاضرون في المسجد، فهذه هي الإقامة.

السؤال: هل فرق بين الأذان والإقامة من حيث الأداء؟

الجواب: نعم، يترسل في الأذان، ويحدر في الإقامة.

السؤال: ما حكم الاستقبال فيها؟

الجواب: يستقبل بهما القبلة، وهو المأثور عن النبي ﷺ إلى يومنا هذا.

السؤال: هل يحول وجهه عند النداء ببعض الكلمات؟

الجواب: يستحب للمؤذن إذا قال: "حيّ على الصلاة" أن يحول وجهه إلى اليمين، وإذا قال: "حيّ على الفلاح" أن يحول وجهه إلى اليسار.

= حيث لو أراد أحد من حاضري أن يركع ركعتين تركعهما، فأبى حرج أو صنو مرده وتركه أخرى.
 وما ذكر في بعض كتب حنفية. أن سفل من معرب مكروه، فإنه هو مخمور على ما يد ضوّنوا تركعتين
 وصارت موقفة بين الأذان والإقامة، وأما إذا كانت موقفة بسره وحسوا فيها سرعة ولا كرهية، قال السامي في
 رد المحتار (١/ ٢٥٢) وفاد في الفتح وفرد في الحجة تخي شرح مبني مصني وسحر. أن صلاة ركعتين
 د حوّر فيهما لا يرد على يسير فيباح فعينهما. فت: قد جاء تصريح ذلك في صحيح سحاري في كتاب
 لأذن (ب كم بين لأذن وإقامة). قال عثمان بن حنة وأبو داود عن شعبة. وما يكن بينهما إلا قبيل.
 وتناحر كبير وصلة تركعتين حيث يحل ذلك في تعجيل صلاة معرب يكون مكروه وكف لا، وقد روى
 لسحاري عن رافع بن حديد قال: كنا نصلي المعرب مع النبي ﷺ، فيصرف أحدنا وأنه ينيصر موافق منه
 لا ترجيع هو أن يحفظ صوته بالتباعد ثم يرجع ويرفعه همدا، وهو مشروع ومسنون عند شافعية

السؤال: ما حكم جعل الإصبعين في الأذنين؟

الجواب: هو سنة في الأذان، أمر به النبي ﷺ بلالا رضي الله عنه وقال: "إنه أرفع لصوتك".

السؤال: ما حكم الأذان والإقامة للصلاة الفائتة؟

الجواب: يؤذن للفائتة ويقيم، ولو فاتته صلوات وأراد أن يصليهن في وقت واحد يؤذن للأولى ويقيم، وهو مخير فيما بعدها، إن شاء جمع بينهما وإن شاء اقتصر على الإقامة.

السؤال: هل يؤذن ويقيم وهو غير متوضئ؟

الجواب: ينبغي أن يؤذن ويقيم على وضوء، فإن أذن على غير وضوء جاز، ويكره أن يقيم على غير وضوء، وكذا يكره أن يؤذن وهو جنب أي محدث بالحدث الأكبر.

السؤال: فإن أذن أو أقام وهو جنب ما حكمه؟

الجواب: يعاد أذانه ولا تعاد إقامته.

السؤال: هل يجوز أذان الصبي ويكتفى به؟

الجواب: نعم، يجوز أذان صبي عاقل مميز، فإذا أذن لا يعاد أذانه.

السؤال: ما حكم الأذان قبل دخول وقت الصلاة؟

الجواب: لا يجوز ذلك، فلو فعل أعاد، إلا أن أبا يوسف رحمه الله جوز أذان الفجر قبل دخول الوقت.

شروط الصلاة

السؤال: يتنوا شروط الصلاة التي لا بد منها لصحة الصلاة؟

الجواب: لا بد للمصلي أن يكون:

أرفع لصوتك أخرجه ابن ماجه. **ولا يعاد أقامه** قلوا: يعاد أذن الحب لا إقامته على الأشبه، كذا في 'الهداية' وهو الأصح، كما في 'المختبى': لأن تكراره مشروع كما في أذان الجمعة بخلاف تكرار الإقامة إذ هو غير مشروع، ويفهم منه عدم إعادة إقامة المحدث بالأولى. من 'البحر الرائق': (١ / ٢٧٨).

- ١ - طاهراً من الحدثين حينما يصلي من أولها إلى آخرها.
- ٢ - وأن يكون جسده طاهراً من الأنجاس.
- ٣ - وأن يكون مصلاً طاهراً.
- ٤ - وأن يكون لابساً ثوباً طاهراً يستر به عورته، فأنكشاف العورة لا تصح الصلاة معه، كما لا تجوز في ثوب نجس.
- ٥ - وأن تكون كل صلاة في وقتها، فلا تجوز قبل دخول الوقت.
- ٦ - وأن يكون مستقبل القبلة.
- ٧ - وأن يدخل في الصلاة بنية لا يفصل بينها وبين التحريمة، فيحضر في قلبه أي صلاة يصليها، ويلزم المقتدي مع ذلك نية متابعة الإمام أيضاً.

السؤال: من لم يجد ثوب طاهراً ولبس معه ما يزيل به النجاسة، كيف بفعل؟

الجواب: يصلي في ذلك الثوب النجس وصلاته هكذا صحيحة، فلا يعيدها.

السؤال: من لم يجد ثوباً يستر به عورته كيف يصلي؟

الجواب: إن صلى قائماً بالركوع والسجود أجزأه، لكن الأفضل له أن يصلي قاعداً

يؤمى بالركوع.....

فلا يعيدها كذا أحمل الكلام القدوري، وفصله صاحب "أهداية"، فقال: وهذا على وجهين: إن كان راع الثوب أو أكثر منه طاهراً يصلي فيه ولو صلى عرياناً لا يجزئه؛ لأن راع الشيء يقوم مقام كنه، وإن كان الطاهر أقل من الربع فكذلك عند محمد . . . وهو أحد قولي الشافعي ؛ لأن في الصلاة فيه ترك فرض واحد، وفي الصلاة عرياناً ترك الفروض، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف : يتخير بين أن يصلي عرياناً، وبين أن يصلي فيه وهو الأفضل، والأفضلية لعدم اختصاص الستر بالصلاة واختصاص الطهارة بها.

والسجود، ويستتر عن أعين الناس في الصورتين كليهما.

السؤال: ما حد العورة للرجل الذي لا بد من ستره خوار الصلاة؟

الجواب: العورة من الرجل ما تحت السرة إلى الركبة، والركبة عورة دون السرة.

السؤال: وعورة المرأة ما هي؟

الجواب: المرأة إذا كانت حرة فعورتها لجواز الصلاة جميع بدنها، لا يستثنى من ذلك

شيء إلا وجهها، وكفها، وقدمها وهذا لجواز الصلاة، ولا يجوز كشف

الوجه أمام من لم يكن محرماً، وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الأمة.

ويزاد فيه بطنها وظهرها، وما سوى ذلك من بدنها ليس بعورة.

السؤال: من لا يقدّر على استنبط القبلة؛ لأجل كونه خائفاً من سبع أو غيره، ماذا يفعل؟

الجواب: يصلي إلى أي جهة قدر.

السؤال: إن استهنت نفسه على المنصبي وليس هناك من يسأله عنها، ما حكم استئمانه؟

الجواب: يجتهد ويتحرى جهة القبلة، ويصلي إلى جهة غلب عليه ظنه أنها جهتها.

السؤال: من صلى مخفهاً مخرباً، وعلم بعد ما صلى أنه أخطأ القبلة، هل يعيد الصلاة؟

الجواب: لا إعادة عليه.

السؤال: وإن علم وهو في الصلاة أنه على خطأ، ماذا يفعل؟

الجواب: يستدير إلى القبلة ويبنى عليها، وليس عليه أن يستأنف الصلاة.

والسجود: فيه أربع صور: ١- الصلاة قاعداً بالإيماء، ٢- أو بالركوع والسجود، ٣- والصلاة قائماً بالإيماء.

٤- أو بالركوع والسجود، وكلها جائزة، كما ذكر في 'الدر المختار'، وأفضلها أَوْها، راجع 'الدر المختار'

على هامش 'رد مختار' (بشروط صلاة) من لم يكن محرماً به عليه صاحب 'در مختار' فمن 'وتسع مائة'

الشابة من كشف الوجه بين الرجال، لا لأنه عورة، بل لخوف الفتنة كمنه، وإن أمن الشهوة؛ لأنه أعظم.

فائدة

إذا كان المصلي حاضراً في المسجد الحرام لا بد من إصابة عين الكعبة، فأما الذي هو غائب عنها فقبلته جهة الكعبة ولو كان بمكة.

فرائض الصلاة

السؤال: بينوا فرائض الصلاة؟

الجواب: فرائضها ستة:

- ١- التحريم. ٢- والقيام. ٣- والقراءة ولو آية. ٤- والركوع.
- ٥- والسجود. ٦- والقعود الأخير قدر التشهد.

السؤال: ما حكم الفرائض؟

الجواب: لا بد من أداء كل فرض، فلو ترك واحدا منها عامداً أو ناسياً لم تجزئ صلاته. ولا بد من إعادتها حينئذ، وترك الفرض لا يجبر بسجود السهو.

واجبات الصلاة

السؤال: بينوا واجبات الصلاة؟

الجواب: هي كما يلي:

- ١- قراءة سورة الفاتحة.
- ٢- وضم سورة أو ثلاث آيات معها.
- ٣- تقديم الفاتحة على السورة.
- ٤- وتعيين القراءة في الأوليين من الفرائض.
- ٥- والاطمئنان في الأركان.

٦- والقعود الأول.

٧- والتشهد في القعود الأول، وكذا في القعود الثاني.

٨- ولفظ السلام حين أراد أن يخرج من الصلاة.

٩- وقنوت الوتر.

١٠- وتكبيرات العيدين الزوائد.

١١- وجهر الإمام بالقراءة في الفجر، والجمعة، والعيدين، والتراويح،

والوتر في رمضان، وفي أولى العشاءين.

١٢- وإسرار الإمام بالقراءة في الظهر والعصر، وفيما بعد أولى العشاءين.

السؤال: ما حكم الواجبات؟

الجواب: إذا ترك أي واجب عمداً يجب إعادة الصلاة، وإن ترك الواجب سهواً ينجبر بسجود السهو.

سنن الصلاة

السؤال: بينوا سنن الصلاة؟

الجواب: احفظها كما يلي:

١- رفع اليدين للتحريمة، حذاء الأذنين للرجل، وحذاء المنكبين للمرأة، ثم

وضع الرجل اليمين على اليسار تحت السرة. ٢- والثناء بعد التحريمة.

٣- والتعوذ. ٤- والتسمية. ٥- والتأمين. ٦- والتسميع. ٧- والتحميد.

٨- وتكبير الركوع والسجود والقيام والقعود وعند الرفع من السجود.

٩- وتسبيح الركوع والسجود. ١٠- وأخذ ركبتيه بيديه في الركوع

مُفرّجاً أصابعه.

- ١١- وافتراش رجله اليسرى والجلوس عليها مع نصب اليمنى في القعودين وفيما بين السجدين. ١٢- والإشارة عند الشهادة. ١٣- ووضع اليدين على الفخذين في القعود.
- ١٤- والقراءة فيما بعد الأوليين في الفرائض، وأما في غير الفرائض فهي لازمة في جميع الركعات، وجهر الإمام بالتكبيرات والتسميع والتسليم.
- ١٥- والصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير.
- ١٦- والدعاء بعدها بما يشبه القرآن والسنة. ١٧- والالتفات يمينا وشمالا بتسليمتين. ١٨- ونية الإمام الرجال والحفظة وصالح الجن بالتسليمتين.
- ١٩- ونية المقتدي إمامه في جهته، وإن حاذاه نواه في التسليمتين. ٢٠- ونية المقتدي المأمومين والحفظة وصالح الجن بالتسليم من كل جانب. ٢١- ونية المنفرد الملائكة فقط بالتسليمتين.

آداب الصلاة

السؤال: ما هي آداب الصلاة؟

- الجواب: هي كما يلي: ١- إخراج الرجل كفيه من كفيه عند التكبير. ٢- ونظر المصلي إلى موضع سجوده قائما، وإلى ظاهر القدم راکعا، وإلى أرنبة أنفه ساجدا، وإلى حجره جالسا، وإلى المنكبين مسلما. ٣- ودفع السعال ما استطاع.
- ٤- وكظم فمه عند الثأوب.

كيفية أداء الصلاة من التحريمة إلى السلام

السؤال: بينوا كيفية أداء الصلاة من أولها إلى آخرها؟

الجواب: إذا أراد الشروع في الصلاة:

- ١- كَبَّرَ للافتتاح بلا مدَّ قائماً، ورافعاً يديه إلى أذنيه.
- ٢- ووضع بعد التكبير يمينه على يساره تحت سرتيه.
- ٣- ثم قرأ الشاء، فقال: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك.
- ٤- ثم تعوذ وسمى بعده، ويُسرُّ بهذه الثلاثة، ولا يستعيز ولا يسمِّي المقتدي؛ لأنه لا يقرأ.
- ٥- وقرأ فاتحة الكتاب، ويقول: آمين، بعد الفراغ منها سرّاً، ولو في صلاة جهرية.
- ٦- وقرأ بعدها سورة أو ثلاث آيات من حيث شاء.
- ٧- فإذا فرغ من القراءة كبر مع الانحطاط للركوع من غير رفع اليدين.
- ٨- ووضع يديه على ركبتيه مفرجاً أصابعه؛ ليتمكن الأخذ بهما و ينصب ساقيه، ويسط ظهره مسوياً إياه بعجزه، غير رافع ولا منكس رأسه، وسبَّح في الركوع، ويقول: "سبحان ربي العظيم" ثلاثاً، وذلك أدناه.
- ٩- ثم رفع رأسه من الركوع قائلاً: "سمع الله لمن حمده"، ويعقبه "ربنا لك الحمد" متصلاً إذا كان يصلي وهو منفرد، فأما الإمام فيكتفي بالتسميع، والمقتدي يكتفي بالتحميد، ويقوم مستوياً.
- ١٠- ثم كبر وهو يخترُّ للسجود واضعاً ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين كفيه، ضامّاً أصابع يديه موجهاً إياها إلى القبلة، وسجد بأنفه وجهته، وأظهر ضبعيه، وجافى بطنه عن فخذه، واستقبل بأطراف رجليه القبلة، وسبَّح فيقول: "سبحان ربي الأعلى" ثلاثاً، وذلك أدناه.

- ١١- ثم رفع رأسه مكبراً فيجلس مطمئناً، مستوياً، باسطاً يديه على فخذه.
- ١٢- ثم كبر وسجد ثانياً ومسبّحاً ثلاثاً.
- ١٣- ثم كبر للنهوض على صدور قدميه بلا اعتماد يديه على الأرض وبلا قعود، ويرفع أولاً رأسه ثم يديه، ثم ركبتيه.
- ١٤- وقام للركعة الثانية، وهي كالأولى إلا أنه لا يرفع يديه ولا يأتي بالثناء ولا بالتعوذ.
- ١٥- وإذا فرغ من سجدي الركعة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس عليها، ونصب رجله اليمنى موجهاً أصابعه إلى القبلة، ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى واليد اليسرى على الفخذ اليسرى، باسطاً أصابعه عليها، وقرأ تشهد ابن مسعود رضي الله عنه فيقول:
- التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. وأشار بالسبابة اليمنى عند الشهادة محلّقاً بالإبهام والوسطى وقابضاً الخنصر والبنصر.
- ١٦- فإن كان نوى أداء الركعتين صلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد، ثم دعا بما يشبه ألفاظ التنزيل أو السنة لا بما يشبه كلام الناس، ثم يسلم مرتين، فيقول: "السلام عليكم ورحمة الله" عن يمينه، وكذلك عن يساره، حتى يرى بياض خده ناظراً إلى منكبيه، وناوياً بسلامه من في يمينه ومن في يساره من الإمام والمصلين والحفظة، حسب ما ذكرنا من قبل.
- ١٧- فإن كان نوى عند التحريمة أن يصلي أربع ركعات، فإنه إذا فرغ من التشهد قام إلى الركعة الثالثة، ولا يرفع يديه ولا يأتي بالثناء والتعوذ.

١٨- ثم بعد الفراغ من سجديتها قام إلى الرابعة ويُتمُّها بالقيام والقراءة والركوع والسجود، كما أتم الركعتين الأوليين.

١٩- ويقعد بعد سجدي الركعة، كما قعد على الركعتين الأوليين، ويأتي بالتشهد والصلاة على النبي ﷺ ثم الدعاء، ثم السلام يميناً وشمالاً، كما مر، وإن كان نوى عند التحريمة أن يصلي ثلاث ركعات، فإنه يقعد بعد سجدي الركعة الثالثة، ويأتي بالتشهد والصلاة على النبي ﷺ، والدعاء، والسلام.

السؤال: إن سجد على كور عريه، أو فاصل نوبه ما حكمه؟

الجواب: إن كان الكور على الجبهة فسجد كذلك. جاز السجود مع الكراهة، وإن كان بعذر فالجواز من غير الكراهة.

الفرق بين صلاة الرجل والمرأة

السؤال: هذا، ذكرتموه بأن لصفة صلاة الرجل، أو لصلاة الرجل والمرأة كليهما؟

الجواب: هذه صفة صلاة الرجل والمرأة كليهما إلا أنها تخالف الرجل في مواضع ونسرها كما يلي:

- ١- تضع يديها على صدرها.
- ٢- لا تُخرج كفيها من كميتها عند التكبير.
- ٣- ترفع يديها حذاء منكبيها.
- ٤- لا تفرج أصابعها في الركوع، ولكن تضم وتضع يديها على ركبتيها وضعاً.
- ٥- تنحني في الركوع قليلاً بحيث تبلغ حد الركوع ولا تزيد على ذلك.

غير الكراهة قال في 'المختار': كما يكره سريهاً كور عمامته إلا لعذر، وإن صح عندنا بشرط كونه على حشته كلها أو بعضها كما مر، فما إذا كان الكور على رأسه فقط، وسجد عليه مقتصرًا، لا يصح؛ لعدم السجود على محبه، وبشرط طهارة المكان وأن يعد حجم الأرض، ولباسه عافين. (فصل في صفة الصلاة).

- ٦- تُلزق مرفقيها بجنبها في الركوع.
- ٧- تُلزق بطنها بفخذها في السجود.
- ٨- تجلس متوركة في كل قعود، بأن تُخرج رجلها إلى الجانب الأيمن وتجعل الساق الأيمن على الساق الأيسر وتجلس على الأرض.
- ٩- تضع ذراعيها على الأرض في السجود.
- ١٠- لا تجهر في موضع الجهر.

فصل في القراءة

السؤال: بنوا أحكام القراءة للإمام، والمفتدي، والمفرد؟

الجواب: احفظ المسائل التي تلي:

- ١- مطلق القراءة فرض في جميع الصلوات.
- ٢- وقراءة سورة الفاتحة واجب.
- ٣- وكذا قراءة سورة أو قدر ثلاث آيات بعدها واجب، ومطلق القراءة يتأدى بأحد هذين الواجبين.
- ٤- وتستثنى من ذلك الركعة الثالثة والرابعة من الصلاة المفروضة؛ فإن قراءة الفاتحة فيهما سنة، ليست بفرض ولا واجب.
- ٥- تعيين القراءة في الركعتين الأوليين من صلاة الفرض واجب.
- ٦- وتقديم الفاتحة على ما بعدها من القراءة واجب.
- ٧- المصلي مخير فيما بعد الأوليين في الفرائض، إن شاء قرأ الفاتحة وهو أفضل، وإن شاء سبّح، ولو زاد القراءة على الفاتحة فيما بعد الأوليين في

الفرائض، لا تجب عليه سجدة السهو.

- ٨- لا يقرأ المقتدي خلف الإمام، لا في الصلاة الجهرية، ولا في السرية.
- ٩- يجب على الإمام أن يجهر بالقراءة في ركعتي الفجر، والجمعة، والعيدین، وأولي العشاءین، أعني المغرب والعشاء.
- ١٠- ويسر الإمام والمنفرد بالقراءة في جميع ركعات الظهر والعصر، وفي الثالثة من المغرب، وفي الآخرين من العشاء.
- ١١- ويخير المنفرد فيما يجهر فيه الإمام بين الإسرار والجهر، أي جاز له كلاهما.
- ١٢- يسر للإمام والمنفرد أن يقرأ في صلاة الفجر والظهر طوال المفصل، وفي العصر والعشاء أوساطه، وفي المغرب قصاره، وهذا للمقيم، فأما المسافر فيقرأ ما بدا له.

السؤال: هل يجب الإمام أن يقرأ السجدة بعد إذا جهر في السجدة؟

الجواب: لا يجهر بهما بل يُسر.

السؤال: هل يجهر الإمام في السجدة "سبحانك اللهم ربنا وبحمدك"؟

الجواب: لا يجهران بها.

السؤال: هل يجب الإمام أن يقرأ السجدة في صلاة الجهر؟

الجواب: لا تجهر بل يُسر.

السؤال: هل يتعين قراءة سورة في بعض الصلوات؟

الجواب: لا يتعين في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها، بحيث لا يجوز غيرها..

ولا في السجدة لما روى مسلم عن أبي موسى لأشعري: أن النبي قال في حديث: ..

(باب تشهد في الصلاة). **صالح** **مفصل** صور مفصل من سورة الحجرات إلى سورة بروج. **ووساطه**

ووساطه من سورة طه إلى سورة ليل. **قصيدة** وقصاره من سورة البرن إلى آخر القرآن

بل يكره أن يتخذ قراءة سورة معينة في جميع الصلوات، أو في بعضها، بحيث لا يقرأ فيها غيرها.

السؤال: إن لم يتعين قراءة بعض السور في بعض الصلوات وجوب، فهل ورد في السنة قراءة بعض السور في بعض الصلوات، بحيث لو اختارها المصلي يثاب بها ويؤجر؟

الجواب: نعم. ورد قراءة بعض السور في بعض الصلوات، واختيارها فيها يوجب الأجر والفضل، ونذكر بعضها فيما يلي:

١- سنّ ﴿الم تنزيل﴾ في فجر يوم الجمعة في الركعة الأولى، و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ في الركعة الثانية فيها.

٢- وسنّ سورة "الجمعة" في الركعة الأولى من صلاة الجمعة، وقراءة ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ في الركعة الثانية فيها.

٣- وسنّ قراءة سورة ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ في الركعة الأولى من صلاة الجمعة، وسورة ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ في الركعة الثانية منها.

٤- وسنّ قراءة هاتين السورتين، أعني: "الأعلى" و"الغاشية" في العيدين أيضاً.

صلاة الوتر

السؤال: كيف يصلي الوتر وكم ركعة يوتر؟

الجواب: الوتر ثلاث ركعات يصليها بعد صلاة العشاء، ولا تجوز قبلها، فإذا أراد أن يصلي كبر تكبيرة الافتتاح ثم يأتي بالثناء، والتعوذ، والبسملة، والفاتحة، وسورة بعدها، ثم يركع ويسجد سجدين، ثم يقوم إلى الركعة الثانية فيؤديها كما يؤدي في سائر الصلوات، ثم يجلس ويتشهد، فإذا قام

الثانيه فيها أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه الثانيه فيها أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه الثالثه منها أخرجه مسلم عن النعمان بن بشير رضي الله عنه العيدين أيضاً: أخرجه مسلم عن النعمان بن بشير رضي الله عنه

لثلاثة قرأ الفاتحة وسورة بعدها، فإذا فرغ من القراءة كبرّ رافعاً يديه إلى أذنيه، ثم يقرأ القنوت، فإذا فرغ من القنوت كبر خازاً للركوع، ويتم بعد ذلك هذه الركعة الثالثة، مثل ركعات الصلوات الأخرى.

السؤال: هل يقرأ السورة والدُخْدُ في ركعت الوتر كأنها؟

الجواب: نعم، يقرأهما في جميع ركعاته.

السؤال: هل في الوتر قراءة مسنونة؟

الجواب: نعم، سُنَّ فيه أن يقرأ بعد الفاتحة سورة "الأعلى" في الركعة الأولى، وسورة "الكافرون" في الركعة الثانية، وسورة "الإخلاص" في الركعة الثالثة، وورد في بعض الروايات قراءة سورة "الإخلاص" مع "المعوذتين" في الركعة الأخيرة.

كبر روى ابن أبي شيبة عن شعبة قال: سمعت حنبل بن حماد وأبى إسحاق يقولون في قنوت الوتر: يد فرج أي من القراءة، كبر ثم قنت.

رافعاً يديه عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله، يعني بن مسعود أنه كان يرفع يديه في قنوت الوتر، أخرجه ابن أبي شيبة (٣ / ٣٩٠) ضعيف الإسناد، وأخرج الإمام البخاري في صحيحه عن الحسن بن علي، وصححه عن عبد الله أنه كان يقرأ في آخر ركعة من الوتر: يد فرج أي من القراءة، ثم يرفع يديه فيقنت قبل الركعة (راجع ص ٢٨).

قرأ القنوت عن إبراهيم بن علي بن قنوت الوتر: اللهم إنا نسئلكم ويستغفركم، روى ابن أبي شيبة (٣ / ٣٨١)، وعن أبي عبد الرحمن قال: علمت بن مسعود أن يقرأ في القنوت: اللهم إنا نسئلكم ويستغفركم ويؤمن بك ويحبك خيراً، روى ابن أبي شيبة أيضاً. فإذا فرغ عن عقده أن ابن مسعود وأصحاب النبي ﷺ كانوا يقرءون في الوتر قبل الركوع، روى ابن أبي شيبة (٣ / ٣٨٣)، وعن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أن عبد الله بن مسعود كان يد فرج من القراءة كبر ثم قنت، فإذا فرغ من القنوت كبر ثم ركع، رواه ابن أبي شيبة (٣ / ٣٨٩).

في الركعة الأخيرة رواه الترمذي وأبو داود عن عائشة رضي الله عنها، ورواه النسائي عن عبد الرحمن بن أبي ربيعة، ورواه أحمد عن أبي بن كعب، والترمذي عن ابن عباس وم يذكر والمعوذتين. راجع 'مشكاة المصابيح' (ص الوتر).

السؤال: القنوت يجهر به أو يُسرّ؟

الجواب: يُسرّ به سواء كان إماماً أو منفرداً أو مقتدياً.

السؤال: هل يصلي الوتر بجماعة؟

الجواب: نعم، يسنّ أن يصلي الوتر بجماعة في جميع ليالي رمضان بعد صلاة التراويح.

السؤال: هل يجهر بالقراءة إذا أمّ في الوتر؟

الجواب: نعم، يجهر الإمام بالقراءة في الركعات الثلاث من الوتر.

السؤال: هل يقنت في صلاة غير الوتر؟

الجواب: لا يقنت في صلاة غير الوتر إلا أن يقنت لنازلة نزلت بالمسلمين، فيقنت بعد الركوع في القومة، ويدعو الإمام للمسلمين، ويدعو على أعدائهم.

السنن والنوافل

السؤال: كم ركعة للسنة قبل الفرض وبعده؟

الجواب: سنّ اثنتا عشرة ركعة على سبيل التأكيد، وتسمى سنناً مؤكدة؛ لما روت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من ثابر على ثنتي عشرة ركعة من السنة بنى الله له بيتاً في الجنة، أربع ركعات قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الفجر، وروى شريح عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل عليّ إلا صلى أربع ركعات أو ست ركعات.

من ثابر: الثبر هو أحسن، ومعنى ثابر: واصل، من 'لقاموس'. **قل الفجر**: أخرجه الترمذي والمصنف، واللفظ لترمذي، ثم قال الترمذي: وفي الباب عن أم حبيبة وأبي هريرة وأبي موسى وابن عمر، ثم أخرج حديث أم حبيبة وصححه، وأخرج مسلم حديث أم حبيبة، وذكر في آخره أنها قالت: فما برحت أصليهن بعد.

أو ست ركعات: فيه ذكر أربع ركعات أو ست ركعات بعد العشاء، من عمل به فقد أحسن، إلا أن المؤكدة منها ركعتان للتحريض على مواظبتها، وحديث شريح أخرجه أبو داود.

السؤال: هل بعضها أوكد من بعض؟

الجواب: نعم، أوكدها سنة الفجر، ثم الأربع اللاتي قبل الظهر.

فقد روت عائشة رضي الله عنها: لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل أشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر.

وروت أيضا أن النبي ﷺ كان لا يدع أربعاً قبل الظهر وركعتين قبل الغداة.

السؤال: وهل قبل الجمعة وبعدها سنن؟

الجواب: نعم، شرعت أربع ركعات قبل صلاة الجمعة، وأربع ركعات بعدها، وهذا عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وقال أبو يوسف رضي الله عنه: السنة بعد الجمعة ست ركعات.

السؤال: هل وردت سنن قبل صلاة العصر؟

الجواب: نعم، ورد في الحديث الترغيب في أربع ركعات قبلها، فقد قال النبي ﷺ:

قل العداة أخرجهما سحري وغيره. **ركعات عدها** ثم لأربع بعدها فقد روى مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً، وفي رواية للجماعة إلا الحارثي: **ركعتان** جمعاً، مسلم **ركعتان**، ولأول يدل على الاستحباب، وثاني يدل على وجوب، فقد يسميه مؤكدة جمعاً، ثم لأربع قبلها فقد تقدم في سنة الظهر من موصلته. **عني** لأربع بعد الزوال، وهو شمس الجمعة أيضاً، كذا في 'غنية المستملئ'.

قلت: روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: من اغتسل ثم أتى الجمعة فصلى ما قدر له ثم أنصت حتى يفرغ من خطبته، ثم يصلي معه عمر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام، فهذا صريح في صلاة قبل حصة، وقد رد عني من ذكر مشروعية صلاة قبل الجمعة، وكذا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يصلي قبل الجمعة أربعاً، كما رواه عبد الرزاق (٣ / ٢٤٧) وابن أبي شيبة (٣ / ١٤٣).

وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي الأحوص السلمي قال: كان عبد الله يأمرنا أن يصلي قبل الجمعة أربعاً، وبعدها ركعتين، ثم أربعاً، قال حافظ في **درية** أرجح ثقت، وهو موقوف في حكمه مرفوع؛ لأن بقاها أنه كان يأمر بذلك ما ثبت عنده عن النبي ﷺ، وروى الطحاوي في (باب التطوع بسنتين وسنتين كيف هو؟) عن جبلة بن سحيم عن عبد الله بن عمر أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً لا يفصل بينهما بسلام، ثم بعد الجمعة ركعتين ثم أربعاً، إسناد صحيح، كذا قال البيهقي في **تدريج**.

رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً، وروى علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يصلي قبل العصر ركعتين.

السؤال: وهل قبل صلاة العشاء سنن؟

الجواب: يستحبون أن يصلوا قبل العشاء أربع ركعات.

السؤال: ما حكم هذه السنن؟

الجواب: السنن قبل العصر وقبل العشاء غير مؤكدة.

السؤال: هل في بعض السنن قراءة مسنونة؟

الجواب: نعم، فقد روى الترمذي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: "ما أحصي ما سمعت من رسول الله ﷺ يقرأ في الركعتين بعد المغرب، وفي الركعتين قبل صلاة الفجر ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾. و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. وروى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه "أن رسول الله ﷺ قرأ في ركعتي الفجر ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وروى مسلم عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في ركعتي الفجر في الأولى منهما: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ الآية التي في سورة البقرة وفي الأخيرة منها: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَا مُسْلِمُونَ﴾.

في العصر أربعاً رواه أبو داود. في العصر ركعتين رواه أبو داود. سنن في حديثي في شرح أمية المصني
المسمى — غيبة المصني. وأما الأربع فيها، (أي صلاة العشاء)، فلم يذكر في خصوصها حديث، لكن
يستدل به عموم ما رواه الجماعة من حديث عبد الله بن مسعود أنه عليه السلام: "ثم قال
في الثالثة: سنن، فهذا مع عدم مانع من اتصال قنيتها يفيد لاستصحاب، لكن كونهما أربعاً يمشي على قول أبي
حيفة؛ لأنها فصل عنه، فيحمل عليها فقط صلاة حملاً لمصنوع على الكامل دتاً وصفت
بـ مسنون معناه الآية تامة التي في "ال عمران"، كما في "تدبر مجهود" شرح سنن أبي داود.

وروى مسلم عن ابن عباس رضي الله عنه أيضا قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾، والتي في آل عمران ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾.

السؤال: هل ينبغي نفي نفس الزور من الذكر من السنن صلاة مشروعة؟

الجواب: نعم، صلاة مشروعة غير ما ذكر، وهي صلاة النفل فيتنفل بها شاء من ليل أو نهار حسب ما وفق لذلك، وفي ذلك فضل كبير، ويجتنب الأوقات المكروهة التي ذكرناها في موضعها.

السؤال: هذا ما ذكره من صلاة الفجر في جمع الأحوال والأزمان، فهل زوى فضل
رائدنا عليه في بعض الأحيان لمقصود؟

الجواب: نعم، ورد فضل التطوع في الليل الأخير، وتسمى صلاة التهجد، وفي وقت الضحى،

السؤال: كم ركعة يصلي من النفل بتسليمة واحدة؟

الجواب: نوافل النهار إن شاء صلى ركعتين بتسليمة واحدة، وإن شاء صلى أربعاً، وتكره الزيادة على ذلك. وأما نوافل الليل فقال أبو حنيفة رحمته: إن صلى ثماني ركعات بتسليمة واحدة جاز، ويكره الزيادة على ذلك.

وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمة واحدة.

السؤال: ما قولكم فيمن شرع في صلاة النفل ثم أفسدها؟

الجواب: عليه أن يقضي ما أفسده؛ لأن النفل يلزم بالشروع.

السؤال: ما قولكم فيمن شرع في صلاة النفل ثم أفسدها؟

الجواب: يقضي ركعتين؛ لأن الشفع الأول قد تم، وقال أبو يوسف رحمته: يقضي أربعاً.

السؤال: ما قولكم فيمن شرع في صلاة النفل ثم أفسدها؟

الجواب: نعم، هذا جائز لكن الأجر يتنصف.

السؤال: إن افتتح صلاة النفل قائماً ثم قعد، ما تقولون فيه؟

الجواب: يجوز ذلك عند أبي حنيفة رحمته، وقال أصحابه: لا يجوز إلا من عذر.

السؤال: هل يجوز أن يتنفل على دابته؟

الجواب: نعم، يجوز أن يتنفل على دابته إلى أي جهة توجهت ويؤمي إيها، وهذا جائز بشرط أن يكون خارج المصر.

قضاء الفوائت

السؤال: إذا فاتت المصلي صلاة، متى يقضيها؟

الجواب: يقضيها إذا ذكرها، لكن لا يصليها في الأوقات الثلاثة التي مُنع عن الصلاة فيها.

السؤال: من فاتته صلوات، كيف يقضيها؟

الجواب: يرتبها في القضاء كما وجبت في الأصل، وهذا واجب لمن كان صاحب الترتيب.

السؤال: ما معنى كونه صاحب الترتيب؟

الجواب: إذا فاتته أقل من ست صلوات فهو صاحب الترتيب في عرف الفقهاء، ويجب الترتيب على صاحب الترتيب في أداء الوقتية وقضاء الفوائت، ويجب عليه أن يرتب الفوائت في القضاء، ولا يقدم الوقتية عليها، فإن عكس لزمه إعادة ما صلى. ونبين لذلك مثلاً: رجل صاحب ترتيب إذا قدم في القضاء صلاة العصر قبل أن يصلي صلاة الظهر، وجب عليه أن يصلي الظهر ويعيد العصر، وهذا فيما بين الفوائت.

أما فيما بين الفائتة والوقتية فمثاله: أن رجلاً صاحب ترتيب ذكر الفائتة في وقت الظهر، فصلى الظهر قبل الفائتة، يجب عليه أن يصلي الفائتة أولاً، ثم يعيد الظهر.

السؤال: هل الترتيب واجب بين الوتر والفرص؟

الجواب: نعم، هو واجب، فلو صلى الوتر قبل صلاة العشاء، وجب إعادة الوتر بعد أن يصلي العشاء، ولو نام عن الوتر حتى طلع الفجر، وجب عليه أن يقضي الوتر أولاً ثم يؤدي الفجر، فلو عكس لزمه إعادة صلاة الفجر.

السؤال: هل يسقط وجوب الترتيب في بعض الأحوال؟

الجواب: نعم، يسقط وجوبه بأحد الأمور الثلاثة: ١- بصيرورة الفوائت ستاً من غير الوتر. ٢- ونسيان الفائتة. ٣- وبضييق الوقت. فإذا صارت الفوائت ستاً،

غير الوتر في 'سدر مختار' (١ - ٤٨٨): فلا يلزم الترتيب إذا ضيق وقت أو سبب الفائتة، لأنه عدم، أو فاتت ست عتقادية مدحوفة في حد شكر مقتضي لشرح، قال ابن عابدين في 'حاشيته': فوه عتقادية.

جاز له أن يقدم أية صلاة شاء منها، وكذا جاز له أداء الوقتية مع تذكر الفوائت. ولو نسي الفائتة فصلى الصلاة الوقتية في وقتها، ثم تذكر الفائتة أجزأته الصلاة التي صلاها، ولم يجب عليه إعادتها، ولو استيقظ قبيل طلوع الشمس، وهو ذاكراً أنه فاتته صلاة العشاء، أو الوتر، فإنه يصلي الفجر، ويصلي العشاء والوتر بعد ما ارتفعت الشمس، ولا يجب عليه إعادة الفجر؛ لأن الترتيب سقط لضيق الوقت.

مفسدات الصلاة

السؤال. بسوا الأفعال والأقوال التي تفسد الصلاة بها.

الجواب: أما الأفعال:

- ١- فالأكل والشرب ولو ناسياً.
- ٢- والعمل الكثير.
- ٣- وتعمد الحدث في أثناء الصلاة.
- ٤- والمشي ثلاث خطوات فصاعداً متواليات.
- ٥- وتحويل الصدر عن القبلة.
- ٦- والإغماء.
- ٧- والجنون.
- ٨- والجنابة بنظر أو احتلام.
- ٩- ومحاذاة مشتهاة في صلاة مطلقة مشتركة تحريمة في مكان متحد بلا حائل.

= حرج العرس العممي وهو وتر، فإن الترتيب بينه وبين غيره وإن كان فرضاً، لكنه لا يجب مع بقولت؛ لأنه لا تحصل به الكثرة المفصية للسقوط؛ لأنه من تمام وظيفة اليوم والليلة، والكثرة لا تحصل إلا بالزيادة عليها من حيث الأوقات، أو من حيث الساعات، ولا مدخل للوتر في ذلك.

- ١٠- وأداء ركن مع كشف العورة أو مع نجاسة مانعة.
- ١١- والضحك بحيث يسمع نفسه.
- أما من الأقوال: فيفسدها:
 - ١- التكلم ولو بكلمة، سواء كان عامداً أو ناسياً أو خاطئاً.
 - ٢- والسلام على أحد.
 - ٣- ورد السلام بلسانه.
 - ٤- والتأفیف.
 - ٥- والأنين.
 - ٦- والتأوّه.
 - ٧- وارتفاع بكائه من وجع أو مصيبة، لا من ذكر الجنة أو النار.
 - ٨- وتشميت العاطس بقوله: یرحمك الله.
 - ٩- وجواب مستفهم عن شريك لله بقوله: "لا إله إلا الله".
 - ١٠- والاسترجاع إذا أخبر بسوء.
 - ١١- وقوله: "الحمد لله" إذا أخبر بما يسهّره.
 - ١٢- وإظهار التعجب على شيء بقوله: "لا إله إلا الله" أو "سبحان الله".
 - ١٣- وكل شيء قصد به الجواب، أو الخطاب، كما قال مخاطباً: ﴿يا يحيى خذ الكتاب بقوة﴾.
 - ١٤- وفتح على غير إمامه.
 - ١٥- واللحن في القراءة أو التكبيرات بما يفسد المعنى: كمد الهمزة في التكبير.

إلا الله يعني لو أن رجلاً سأل المصلي وقال: هل مع الله شريك؟ فأجاب بـ "لا إله إلا الله" فسدت صلاته، لأنه حرج محرّج
 الجواب والاسترجاع يعني إذا أخبر غير يسوؤه فاسترجع، أي قال: لا إله إلا الله، فسدت صلاته.
كمد الهمزة: يعني مد الهمزة في أول الكلمة حيث يظهر همزة الاستفهام.

اثنتا عشر مسألة خلافية

- ١- إن رأى المقيم الماء في صلاته، وقدر على استعماله.
 - ٢- أو كان ماسحاً فانقضت مدة مسحه.
 - ٣- أو خلع خفيه بعمل قليل.
 - ٤- أو كان أمياً فتعلم آية.
 - ٥- أو كان عرياناً فوجد ثوباً.
 - ٦- أو كان مؤمياً فقدر على الركوع والسجود.
 - ٧- أو تذكر أن عليه صلاة قبل هذه الصلاة التي يصليها وكان صاحب الترتيب.
 - ٨- أو أحدث الإمام القارئ فاستخلف أمياً.
 - ٩- أو طلعت الشمس في صلاة الفجر.
 - ١٠- أو دخل وقت العصر في الجمعة.
 - ١١- أو كان ماسحاً على الجبيرة فسقطت عن براء.
 - ١٢- أو كانت مستحاضة فارفع دمها.
- بطلت صلاة هؤلاء في قول أبي حنيفة رحمته الله وإن كان طرأ هذه الأمور بعد أن قعد قدر التشهد الأخير.
- وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: صلاتهم تامة إن طرأ بعض هذه الأمور بعد أن قعد في آخر صلاته قدر التشهد.

مكروهات الصلاة

سُئل: ما فعل نبي أبي عبد، وكره فعنه في الصلاة؟

الجواب: يكره للمصلي:

- ١ - أن يعبت بثوبه، أو بجسده.
- ٢ - وأن يقلب الحصى، إلا أن لا يمكنه السجود عليه، فيسويّه مرة واحدة.
- ٣ - وأن يفرقع أصابعه، أو يشبكها أي يدخل بعضها في بعض.
- ٤ - وأن يتخصر أي يضع يده على خصره.
- ٥ - وأن يسدل ثوبه، أو يكفّه.
- ٦ - وأن يعقص شعره.
- ٧ - وأن يلتفت يميناً وشمالاً بليّ العنق.
- ٨ - وأن يقعي كإقعاء الكلب.
- ٩ - وأن يفرش ذراعيه في السجدة.
- ١٠ - وأن يرد السلام بيده.
- ١١ - وأن يجلس متربعاً إلا بعذر.
- ١٢ - وأن يمسح التراب عن جبهته وأنفه.
- ١٣ - وأن يأخذ في فيه شيئاً يمنعه عن القراءة.
- ١٤ - ويكره كل ما يشغل البال، ويخل بالخشوع.

الجماعة والإمامة

السؤال: سنوّن أبواب الجماعة ومكاتها في الشريعة المظهرة

الجواب: الجماعة سنة مؤكدة للرجال، وأجرها عظيم. فقد قال النبي ﷺ: صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذّ بسبع وعشرين درجة. (رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما).

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ما من ثلاثة في قرية، ولا بدو،

بيده: فإن رد بسانه فسدت صلاته. الفذ: الفرد.

لا تقام فيهم الصلاة إلا قد استحوذ عليهم الشيطان، فعليك بالجماعة، فإنما يأكل الذئب القاصية، رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي.
وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "والذي نفسي بيده لقد هممت أن أمر بحطب فيحطب، ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها، ثم أمر رجلا فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم".

السؤال: من أحق بالإمامة؟

الجواب: أولى الناس بالإمامة أعلمهم بالسنة، أي بمسائل الشريعة خصوصا مسائل الصلاة، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله.
وقال أبو يوسف رحمته الله: أولاهم بالإمامة أقرؤهم لكتاب الله؛ فإن تساوا فأورعهم، فإن تساوا فأسنهم.

السؤال: هل في الناس من يُكره الاقتداء به؟

الجواب: نعم، يكره تقديم العبد، والأعرابي، والفاسق، والأعمى (إذا لم يكن محتاطا في الطهارة)، وولد الزنا، ومع ذلك لو تقدموا جازت الصلاة خلفهم.

السؤال: هل يجوز للنساء أن يحضرن الجماعة في المسجد؟

الجواب: كره لهن حضور الجماعات، وبيوتهن خير لهن، فإن حضرت العجوز جاز لها إن كانت غير متبرجة بزينة في الفجر والمغرب والعشاء، عند أبي حنيفة رحمته الله.
وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: جاز لها أن تحضر في جميع الصلوات.

السؤال: ما قولكم في جماعة النساء؟

الجواب: يكره لهن ذلك، فإن فعلن قامت التي تؤمهن وسطهن، كالعراة إذا صلوا بجماعة، يقوم إمامهم وسطهم.

سؤدهم رواه البخاري، والمعنى: 'أحياء إلى رجال' يخرجوا إلى الصلاة فأحرق بيوتهم عليهم.

السؤال: إذا كان مع الإمام مقتد واحد فقط، أين يقيمه؟

الجواب: يقيمه الإمام عن يمينه، فإن ازدادوا على الواحد تقدمهم.

السؤال: فإن كانت امرأة واحدة تقتدي برجل، أين يقيمها؟

الجواب: يقيمها خلفه.

السؤال: فإن كان في المقتدين رجال، ونساء، وصبيان، كيف ترتب الصفوف؟

الجواب: يصف الرجال خلف الإمام، ثم الصبيان، ثم الحُثَنَاءُ، ثم النساء.

السؤال: بينوا أحكام الاقتداء؟

الجواب: تفصيل ذلك كما يلي:

١- تجوز صلاة المفترض خلف المفترض إذا كان يصليان فرضاً واحداً، فلو تخالفا بأن يكون أحدهما يصلي الظهر، والآخر يصلي العصر، أو أحدهما يصلي الظهر من هذا اليوم، والآخر يصلي الظهر من اليوم الماضي مثلاً، لا يجوز الاقتداء.

٢- ويجوز أن يؤم المقيم المتوضئين.

٣- وكذا يجوز أن يؤم الماسح على الخفين الغاسلين.

٤- وتجوز صلاة القائم خلف من يصلي قاعداً لمرضه.

٥- لا يصلي الذي يركع ويسجد خلف من يصلي بالإيماء.

٦- ويصلي المتنفل خلف المفترض.

٧- ولا يجوز عكسه.

٨- ولا يصلي غير المعذور خلف المعذور، مثلاً: رجل به سلس بول، أو

انفلات ريح، أو جرح لا يرقأ، فإن الصحيح الطاهر الحقيقي لا يصلي خلفه.

٩- ولا تصلي المرأة الطاهرة خلف المستحاضة.

١٠- ولا يصلي القارئ - أي الذي يقدر على قراءة آية من القرآن - خلف الأمي (وهو الذي لا يقدر على القراءة المفروضة).

١١- ولا يصلي المكتسي خلف العريان.

السؤال: من أفدى بدم، ثم علم أن الإمام كان على غير طهارة، ماذا يفعل؟
الجواب: يعيد الصلاة.

فصل في إدراك الفريضة

السؤال: إن صلى ركعة من صلاة الظهر أو العصر مفرداً، وقدمه بالسجدة، ثم أقيمت الصلاة بالجماعة، ماذا يفعل؟

الجواب: يصل إليها ركعة أخرى، ثم يسلم ويدخل مع الإمام في الجماعة.
السؤال: فإن لم يقيدها بالسجدة؟

الجواب: يقطعها ويشرع مع الإمام.

السؤال: فإن صلى ثلاثاً من الظهر أو العصر، وفيد الثالثة بالسجدة، ثم أقيمت الصلاة، ما حكمه؟

الجواب: يتم صلاته، ثم يقتدي بالإمام متنفلاً.

السؤال: فإن لم يقيد الثالثة بالسجدة، كيف يفعل؟

الفرصة لم يذكر بدوري هذه المسئلة، وبني ردّها أحد من فتح القدير، وفتاوى الهدية.
ثم أقيمت أراد الإقامة شروع لإمام في صلاة لا إمامة مؤذن، فإنه لو شرع المؤذن في الإقامة، والرجل لم يقيد الركعة الأولى بالسجدة فإنه يتم الركعتين بلا خلاف بين أصحابنا، كذا في 'النهاية'، راجع 'الفتاوى الهدية' (١ - ١١٩). في إجماعه وقد ظهر منه حكمه وما إذا كان قاعداً يشهد على رأس ركعتين في الظهر أو العصر فأقيمت، وهو أنه يسلم بعد هذا التشهد، ويدخل مع الإمام في صلاته.

الجواب: يقطع ما صلى، ويدخل مع الإمام في صلاته.

السؤال: كيف يقطع؟

الجواب: هو مخير، إن شاء عاد إلى القعود وسلم تسليمًا واحدة، وإن شاء كبر قائمًا ينوي الدخول في صلاة الإمام، وبذلك يحصل الأمران أعني قطع الصلاة التي كان يصليها، والدخول في صلاة الإمام.

السؤال: بنى حكم صلاة العصر من الفرض الرباعي، فبيّوه.

الجواب: حكم صلاة العصر فيما إذا صلى ركعة، أو ثلاث ركعات منفردًا، ثم أقيمت الصلاة مثل ما ذكرنا من القطع أو الإتمام في صلاة الظهر والعشاء إلا أنه لا يدخل في صلاة الإمام بعد إتمام الأربع، وذلك لكرهية التنفل بعد العصر.

السؤال: إن صلى ركعة أو ركعتين من فرض الفجر، أو المغرب منفردًا ثم أقيمت الصلاة، كيف يفعل؟

الجواب: إن صلى ركعة من الفجر، أو المغرب، فأقيمت الجماعة يقطع ما صلى، قيدها بالسجدة أو لا، وكذا يقطع ما صلى إذا لم يقيد الثانية منها بالسجدة، ويدخل في صلاة الإمام في هذه الصور الثلاث، فأما إذا قيد الثانية منها بالسجدة فإنه يتم صلاته ولا يقطعها.

السؤال: فهل يدخل في صلاة الإمام بعد إتمام صلاته؟

الجواب: لا يدخل في صلاة الإمام في هذه الصورة.

في هذه الصورة قال صاحب الكنز: فإن صلى ركعة من الفجر أو المغرب فأقيه يقصع ويقندي، قال صاحب 'البحر'، لأنه لو أضاف إليها أخرى لغاتته جماعة وحود المراء حقيقة في الفجر أو شبهه في المغرب؛ لأن الأكثر حكم الكل، وشمل كلامه إذا قام إلى الثانية ولم يقيدها بالسجدة، وقيد بالركعة احتراز عما إذا قيد الثانية بسجدة؛ فإنه لا يقطعها ويتمها، ولا يشرع مع الإمام. راجع 'الكنز' مع 'البحر' (١ / ٧٧).

السؤال: رجل شرع في السنة قبل الظهر، أو الجمعة. ثم أقيم أو خطب، كيف يفعل؟
الجواب: يسلم على رأس الركعتين، ثم يدخل في صلاة الإمام في الظهر، ويشغل باستماع الخطبة في الجمعة.

السؤال: فإن كان شرع في التطوع، فأقيمت الصلاة، ماذا حكمه؟
الجواب: لو شرع في التطوع، ثم أقيمت المكتوبة أتم الشفع الذي فيه، ولا يزيد عليه.
السؤال: رجل انتهى إلى الإمام في صلاة الفجر، وهو لم يصل ركعتي الفجر، كيف يفعل؟

الجواب: إن خشي أن تفوته ركعة ويدرك الأخرى، يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد، ثم يدخل في صلاة الإمام، وإن خشي فوتها ترك السنة ودخل مع الإمام.

السؤال: مصلّ فنته صلاة الفجر، وأراد أن يصليها قضاء بعد طلوع الشمس، هل يقضي السنة مع الفرض، أو يكتفي بما هو المفروض؟

في إجماعه قال في 'الهداية': يروى ذلك عن أبي يوسف **رحم**ه وقد قيل: ينمها. قال ابن همام في 'فتح القدير': والأول (أي اسلام على الركعتين) أوجه، لأنه ممكن من قصاتها بعد الفرض، ولا بطلان في تنسيبه على رأس الركعتين، فلا يفوت فرض الاستماع والأداء على الوجه الأكمل بلا سبب.
مع الإمام كذا ذكره في 'الهداية'، وقد صاحب 'الكفاية': **رحم**ه يذكر في الكتاب أنه إن كان يرحو إدراك لقعدة كيف يفعل، فظاهر ما في الكتاب - (أنه إن خاف أن يفوته الركعتان إلخ) يدل على أنه يدخل مع الإمام، وحكي عن الفقيه أبي جعفر **رحم**ه أنه على قول أبي حنيفة وأبي يوسف **رحم**هم يصلي ركعتي الفجر؛ لأن إدراك التشهد عندهما كإدراك الركعة.
ثم اعلم أن صاحب 'الهداية' قال: التقيد بالأداء عند باب المسجد يدل على الكراهية في المسجد إذا كان الإمام في الصلاة. قال ابن همام: أشد ما يكون كراهة أن يصليها محالطاً للصف، كما يفعله كثير من جهة.

الجواب: يقضي السنة تبعاً للفرض، إذا أراد أن يقضي الفرض إلى ما قبل الزوال من ذلك اليوم، فإذا زالت الشمس فإنه يقضي الفرض فقط.

السؤال: ولو صلى الفرض في وقته، ولم يصل ركعتي سنة الفجر لدخوله في صلاة الإمام، أو لضيق الوقت، متى يقضي سنة الفجر؟

الجواب: لا يقضيها في هذه الصورة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما قبل طلوع الشمس ولا بعد طلوعها، وقال محمد رحمه: أحب إلي أن تُقضى بعد طلوع الشمس إلى الزوال.

السؤال: وإذا فاتته سنة الظهر قبل الفرض، متى يقضيها؟

الجواب: يقضيها بعد أداء الظهر في الوقت، وإذا خرج الوقت فلا قضاء لها.

السؤال: إذا أراد أن يقضي السنة قبلية بعد أداء الفرض، يقدم هذه الأربع أو اللتين تصليان بعد الفرض؟

الجواب: يقدم السنن البعدية، فيصليها أولاً، ثم يقضي الأربع التي فاتته قبل الفرض.

السؤال: من فاتته سنة الجمعة قبلية، هل يقضيها بعد صلاة الجمعة؟

الجواب: نعم، يقضيها بعدها، وحكمها كحكم الأربع قبل الظهر.

الفرض فقط: قال صاحب 'الهداية': وفيما بعده - أي بعد الزوال - اختلاف المشايخ. قال صاحب 'إعانة': أي مشايخ ما وراء النهر، قال بعضهم: يقضيها تبعاً ولا يقضيها مقصودة، وقال بعضهم: لا يقضيها مطلقاً. وذكر صاحب 'الكفاية' ناقلاً عن 'المحيط': أنه لا يقضي السنة بعد الزوال وإن تركها مع الفرض من غير ذكر الخلاف.

قبل الفرض: اختلف الترجيح في ذلك، فقال صاحب 'الكنز': وتقضى التي قبل الظهر في وقته قبل شفعه، قال الشيخ ابن إمام في 'فتح القدير': والأولى تقدم الركعتين، لأن الأربع فاتت عن موضع المسنون فلا تفوت إركعتان أيضاً عن موضعهما قصداً بلا ضرورة. **قل الظهر:** قال صاحب 'البحر' بعد ذكر سنة الظهر: حكم الأربع قبل الجمعة كالأربع قبل الظهر كما لا يخفى.

الحدث في الصلاة

السؤال: إن سبق الحدث المصلي في أثناء الصلاة، ماذا يفعل؟

الجواب: انصرف من صلاته وتوضأ وبني على ما صلى، والاستئناف أفضل.

السؤال: فإن كان إماماً كيف يفعل بالمصلين؟

الجواب: إن كان إماماً يستخلف أحد المقتدين، ويؤتم بهم خليفته ما بقي من الصلاة.

السؤال: فإن كان الخليفة مسبوقاً؟

الجواب: هو يصلي بالمقتدين ما بقي من صلاته، ثم يستخلف مدركاً، وهو الذي

أدرك الصلاة من ابتدائها مع الإمام، فهو يسلم بهم.

السؤال: فإن سبق الحدث المصلي بعد ما قعد قدر السجدة الذي فيه النسيء، كيف يفعل؟

الجواب: انصرف من صلاته وتوضأ وسلم.

السؤال: فإن تكلم بعد الحدث، ما حكمه؟

الجواب: فسدت صلاته، ولم يجوز له البناء على ما صلى، سواء تكلم عامداً أو

سahياً، أو مخطئاً.

السؤال: لو احدث هذا المصلي إلى المشي إلى موضع الوضوء، أو احرف عن القبلة

لأجل ذلك، ألا تفسد صلاته؟

الجواب: هذا معفو عنه، لا تفسد بذلك صلاته، ولو مشى ثلاث خطوات أو أكثر.

السؤال: فإن احدث المصلي حدثاً كبيراً، هل يجوز له أن يبني؟

الجواب: من نام في صلاته فاحتلم، أو جن، أو أغمي عليه، أو قهقه فيها فسدت

صلاته، ولا يجوز له البناء عليها، فيستأنف الصلاة بعد الاغتسال في الصورة

الأولى، وبعد الوضوء في الصور الثلاث الباقية.

سجود السهو

السؤال: إذا سها المصلي في صلاته ماذا يفعل؟

الجواب: إن سها المصلي في صلاته، فزاد فعلا من جنسها، مثلا: كرر ركوعها، أو زاد ركعة، أو نقص فعلا واجبا، كما إذا ترك قراءة فاتحة الكتاب أو سورة بعدها، أو ترك القعود الأول، أو أحد التشهدين، أو ترك القنوت في الوتر، أو تكبيرات العيدين، أو جهر الإمام فيما يخافت أو خافت فيما يجهر، يسجد للسهو سجدتين بعد التشهد الأخير، ثم يسلم ثم يتشهد ثانيا ثم يسلم.

السؤال: هل يجب على القوم سجود السهو بسهو إمامهم؟

الجواب: سهو الإمام يوجب السجود على الإمام والمؤتم كليهما.

السؤال: فإن لم يسجد الإمام، ماذا يفعل المقتدي؟

الجواب: إن لم يسجد الإمام لا يسجد المقتدي أيضا.

السؤال: فإن سها المؤتم، هل يلزمه السجود؟

الجواب: لا يلزمه السجود ولا إمامه.

السؤال: من سها في الصلاة الرباعية، أو الثلاثية عن القعدة الأولى ثم تذكر، كيف بفعل؟

الجواب: ينظر في حاله، إن كان إلى حال القعود أقرب، يعود إلى الجلوس، ويتشهد، ويتم صلاته الباقية، وليس عليه سجود السهو، وإن كان إلى حال القيام أقرب لا يعود، ويمضي في صلاته، ويسجد للسهو بعد التشهد الأخير ويسلم.

السؤال: فإن سها عن القعدة الأخيرة ماذا يفعل؟

الجواب: إن سها عن القعدة الأخيرة في الرباعية فقام إلى الخامسة، رجع إلى القعدة ما لم يسجد، وترك الخامسة وسجد للسهو.

ثم يسلم. ويأتي بالصلاة على النبي ﷺ وادعاء في قعود لأخير في لمحتار، وقيل: فيهما احتياط.

السؤال: فإن قيد الخامسة بسجدة، كيف يفعل؟

الجواب: بطل فرضه في هذه الصلاة؛ لأنه ترك الفرض - أي القعدة الأخيرة - وتحولت صلاته نفلا، ويضم إليها ركعة سادسة.

فائدة: قس على هذا ما إذا سها عن القعدة الأخيرة في الثنائية أو الثلاثية.

السؤال: فإن قعد في الرابعة وتشهد، ثم قام ظانا أنها ركعة ثانية، ثم تذكر، كيف يفعل؟

الجواب: يعود إلى القعود ما لم يسجد للخامسة، ويسجد للسهو، وصلاته صحيحة.

السؤال: فإن قيد الخامسة بسجدة، ماذا يفعل؟

الجواب: ضم إليها ركعة أخرى ويسجد للسهو، وقد تمت صلاته الركعات الأربع مما أحرم، والركعتان الزائدتان له نافلتان.

السؤال: من شك في صلاته فلم بدر أثلاثا صلى أم أربعا، ما حكمه؟

الجواب: إن كان ذلك أول ما عرض له في حياته استأنف الصلاة، وإن كان ذلك

يعرض له كثيرا بنى على غالب ظنه. وقعد في كل موضع توهمه موضع

قعوده، وإن لم يكن له ظن غالب، بنى على اليقين، أي على الأقل، ويسجد

للسهو في الصورتين.

سادسة ولو لم يضم لا شيء عليه كما في "لهداية"، وهل يسجد للسهو؟ قار في 'فتح التقدير':

الصحيح لا يسجد؛ لأن انقضاء الفساد لا يحجر بالسجود. **كل موضع:** مثل له صاحب 'العناية' فقال. بيان

دلت أن الشك إذا وقع في دوات الأربع، أما الأولى أو الثانية، عمل بالتحري، فإن لم يقع تحريه على شيء بنى

على الأقل فيجعلها أولى، ثم يقعد جواز أنها ثانية، والقعدة فيها واجبة.

ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد؛ لأن جعلناها في الحكم ثانية، ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى، ويقعد لحوار

أما ربعها ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى، ويقعد؛ لأنها جعلناها ربعها في الحكم، والقعدة فيها فرض، ودوات

الثلاثة على هذا القياس.

في الصورتين: م يذكر التقدير سجود السهو فيما بنى على الأقل ولا فيما عمل بغالب الظن، وذكر صاحب

'الدر المختار' أنه يجب عليه سجود السهو في جميع صور الشك سواء عمل بالتحري أو بنى على الأقل، =

سجود التلاوة

السؤال: نرى التالي للقرآن يسجدون سجدة واحدة في أثناء التلاوة، ما حقيقة هذه السجدة؟

الجواب: هذه السجدة تُسمى سجدة التلاوة، وهي تجب على من قرأ آية السجدة، أو سمعها سواء قصد سماع القرآن، أو لم يقصد.

السؤال: بينوا أسماء السور التي وقعت فيها آيات السجدة مع بيان عددها.

الجواب: وقعت آيات السجدة في أربع عشرة سورة، وأسمائها كما يلي:

- ١- سورة الأعراف. ٢- سورة الرعد. ٣- سورة النحل. ٤- سورة الإسراء. ٥- سورة مريم. ٦- سورة الحج. ٧- سورة الفرقان. ٨- سورة النمل. ٩- سورة آل السجدة. ١٠- سورة ص. ١١- سورة حم السجدة. ١٢- سورة النجم. ١٣- سورة الانشقاق. ١٤- سورة العلق. وآيات السجدة معروفة عند الحفاظ، وكتبت عليها علامات في المصاحف.

= وعراه إلى "الفتح" ثم قال: لكن في "السراج" أنه يسجد بسهو في أحد الأقل مطلقا وفي غلة الظن إن تفكر قدر ركن، وعبرة "الفتح" هكذا: فإن وقع تحريه على شيء أتم الصلاة عليه وسجد للسهو، وكذا في جميع صور الشك إذا عمل بالتحري أو بى على الأقل يسجد، ولم يكن مما يسعى إغفار ذكر السجود في "الهداية" و"النهاية"، فإن لم يقع تحريه على كل شيء يبي على الأقل.

وأيد ابن عابد بن الشامي ما في "السراج" وقال: فإذا خرى وعلب على صه شيء لزمه الأحذ نه، ولا يظهر وجه لإختاب السجود عليه إلا إذا طال تفكره على التفسير المار. قلت: ما قال في "الفتح" هو الصحيح؛ لأنه مؤيد بالحديث الصحيح المتفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعا: "إذا شك أحدكم في صلاته فليتحجر الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدتين"، أخرجه البخاري في (باب التوجه نحو القبلة حيث كان)، وأخرجه مسلم في سجود السهو. والتقييد بطول التفكير في وجوب سجود السهو في هذا المقام لم يرد به النص وإن كان هو بنفسه موجبا للسجود عند الخفية إذا كان قدر أداء ركن ولم يشتغل بقراءة.

السؤال: إذا تلا الإمام آية السجدة، هل يجب على المأموم السجدة؟

الجواب: إذا تلا الإمام آية السجدة جهرا كان أو سراً، سجدها وسجد المأموم معه.

السؤال: قبل تلا المأموم آية السجدة هل يركع، وإمامه السجود؟

الجواب: إن تلاها المأموم لم يلزمه السجود ولا إمامه.

السؤال: إن سمعوا وهم في الصلاة آية سجدة من رحل ليس معهم في الصلاة، هل

يجب عليهم السجود؟

الجواب: يجب عليهم السجود، لكن لا يسجدون في الصلاة، بل يسجدون بعدها.

السؤال: فإن سجدوها في الصلاة، هل تجزئهم؟

الجواب: لا تجزئهم.

السؤال: هل تفسد بهذه السجدة الزائدة صلاتهم؟

الجواب: لا تفسد صلاتهم بذلك.

السؤال: رحل تلا آية سجدة خرج الصلاة ولم يسجدها حتى دخل في الصلاة فتلاها

وسجد لها، هل تجزئه هذه السجدة عن التلاوتين؟

الجواب: نعم، تجزئه إذا كانت التلاوتان في مجلس واحد.

السؤال: د. فولكم في من تلا آية السجدة خرج الصلاة، فسجد، ثم دخل في

الصلاة، وتلا فيها تلك الآية ثانياً، هل نحرته السجدة الأولى؟

الجواب: لا تجزئه السجدة الأولى، وعليه أن يسجد ثانياً هذه التلاوة.

السؤال: من كرر تلاوة سجدة واحدة، هل تجزئه سجدة واحدة؟

الجواب: إن كرر تلاوة آية في مجلس واحد أجزأته سجدة واحدة، وإن كررها في

مجالس تجب عليه سجديات حسب ما تبدل المجلس، وكذا إذا تلا أي

السجدة من سور متعددة يسجد لكل آية ولو تلاها في مجلس واحد.

السؤال: من أراد أن يسجد للتلاوة، كيف يفعل؟

الجواب: يكبر بلا رفع يديه، ويسجد سجدة واحدة، ثم يكبر ويرفع رأسه، ولا تشهد عليه ولا سلام.

صلاة المريض

السؤال: مريض لا يستطيع القيام، كيف يصلي؟

الجواب: إذا تعذر على المريض القيام، صلى قاعدا، يركع، ويسجد.

السؤال: فإن لم يستطع الركوع والسجود؟

الجواب: يؤمى بالركوع والسجود، ويجعل السجود أخفض من الركوع، ولا يرفع إلى وجهه شيئا ليسجد عليه.

السؤال: فإن لم يستطع القعود؟

الجواب: استلقى على قفاه، وجعل رجله إلى القبلة، ويجعل تحت رأسه ما يرتفع به رأسه، ويصير وجهه إلى القبلة فيصلي هكذا مستلقيا مؤميا بالركوع والسجود.

السؤال: ما قولكم فيما إذا اضطجع على جنبه؟

الجواب: إن اضطجع على جنبه، ووجهه إلى القبلة، وصلى مؤميا بالركوع والسجود جاز.

السؤال: فإن لم يستطع الإيماء برأسه، هل يؤمى بعينه، أو حاحبيه، أو بقلبه؟

الجواب: لا يؤمى إلا برأسه، فإن لم يستطع الإيماء برأسه أخر الصلاة.

السؤال: مريض بقدر على القيام، ولا تقدر على الركوع والسجود، كيف يصلي؟

الجواب: لا يلزمه القيام حينئذ، والأفضل له أن يصلي قاعدا بالإيماء، فإن صلى قائما مؤميا جاز.

السؤال: ان صلى الصحيح بعض صلاته قائما ثم حدث به مرض، كيف يتم صلاته؟
 الجواب: يتمها قاعدا يركع ويسجد، فإن لم يستطع الركوع والسجود يتمها بالإيماء، وإن لم يستطع القعود يتمها مستلقيا بالإيماء.
 السؤال: وإن صلى قاعدا يركع ويسجد لمرض، ثم صحَّ في أثناء صلاته، هل يستأنف الصلاة؟

الجواب: لا يستأنف الصلاة بل يبني على صلاته قائما.
 السؤال: إن صلى بعض صلاته بالإيماء، ثم قدر على الركوع والسجود، هل يبني على ما صلى؟

الجواب: لا يبني على ما صلى بل يستأنف الصلاة.
 السؤال: ما حكم فضاء الصلوات التي فاتته بالإغماء؟
 الجواب: من أغمي عليه خمس صلوات فما دونها قضائها إذا صح، وإن فاتته بالإغماء أكثر من ذلك لم يقض.

صلاة المسافر

السؤال: هل للمسافر أحكام في الشريعة الغراء؟
 الجواب: نعم، للمسافر أحكام بيّنت في أبوابها في كتب الفقه.
 السؤال: بينوا منها ما يتعلق بالصلاة.

علق عليه رحمه الله قال صاحب "المعاني" السفر الذي يعبر به الأحكام: أن يقصد الإنسان مسيرة ثلاثة أيام سير الإنسان ومشى الأقدام، والسير المذكور هو الوسط، وعن أبي حنيفة: التقدير بالمرحل وهو قريب من الأول، ولا يعتبر بالفراخ هو الصحيح. قال في "الكفاية": قوله: السفر الذي يعبر به الأحكام من نحو قصر الصلاة وإباحة الفطر وامتداد مدة مسح ثلاثة أيام وسقوط الجمعة والعديد وسقوط لأصحابه وحرمة لخروج على خرة يعبر محرر.
 قال ابن عابد بن شامي (٥٢٧/١) قال في الهداية (هو الصحيح) احتراز عن قول عامة المشايخ من تقديرها بالفراخ، ثم احتفظوا قليل أحد وعشرون وقل ثمانية عشر وقل خمسة عشر، واعتوى على الثاني؛ لأنه الأوسط، وفي المحتج =

الجواب: إذا أراد أن يسافر مسيرة ثلاثة أيام بسير الإبل، ومشى الأقدام وخرج من بلده أو قريته، فإنه يقصر الفرض الرباعي، ومعناه أنه يصلي صلاة الظهر، وصلاة العصر، وصلاة العشاء، ركعتين ركعتين، ولا يقصر في صلاة المغرب، والوتر، والسنن، والنوافل.

فتدنى ثمة حوارهم على شئ ثم قال بعد سقوط تحت قول صاحب بدر حتى لو أشرح فوصل في يومين قصر وطاهره أنه كذلك لو وصل إليه في زمن يسير بكرامة لكن استبعده في "الفتح" بانتفاء مظنة المشقة وهي العلة في القصر. فقول من كل أحد يسافر في الزمان الماضي على الأقدام أو على ظهور الإبل، وفي هذا الزمان عامة الناس مسعودون أن يسافروا كذلك، وقد قطع رجل سريع سير بالفرس أو بالريد أو بالسيارة في زمانه هذا كيف تقدير أنه مسي مسافة ثلاثة أيام بسير الإبل مع أن الفقهاء قد ذكروا أن من قطع مسافة ثلاثة أيام يسير سريع في يومين مثلاً يقصر، وكل من قدر بما قدر اعتقد أنه مسيرة ثلاثة أيام (كما قلنا من إجماع في الصحيح) وروى عن الإمام التقدير بالمراحل أيضاً (كما في هـ) فلم يخرج المفسرون من تقدير المخرج لا سيما إذا كانت كل مرحلة مقدرة لنوافل حسب سفر يوم واحد بالسير المعتاد. والمسافرون في هذا الزمان في حاجة شديدة إلى التقدير بالفرسخ والأمان فهو أفنى من المأخرون بالفرسخ كان أحسن وأيسر، وإذا احترب الإفتاء قول من أفنى سماه عشر فرسحاً لأنه لأوسع، كتاب مسافة يقصر أربعة وخمسين ميلاً؛ لأن الفرسخ ثلاثة أميال على ما حققوا، ثم ما حسب لأميل كيلو متر أي هو معروف ورنح في عصره هذا حصت مسافة القصر ثمانية وسبعين كيلو متر مع شيء رند، فله أفنى على قول خمسة عشر فرسحاً، يكون مسافة يقصر خمسة وأربعين ميلاً وهو يساهي تسين وثمانين كيلو متر مع شيء رند، ومن عساه من عني أن مسافة يقصر ٨٨ كيلو متر تقريب وهذا على قول من جعل مسافة القصر ستة عشر فرسحاً، والله أعلم بالصواب.

ومما قد شح من هـ من أن صاحب كرامة عظمى أو قطع مسافة ثلاثة أيام في ساعة صغيرة يصدق عليه أنه قطع مسافة يقصر ويبرد منه تقصر وهو بعيد لانتفاء مقصده المشقة وهي العلة ففيه كذا لما جعل نفس السفر سبباً للمشقة ومقصده سبباً لحصول المشقة لا، لا يعبر في ذلك إلى نفس مشقة، وإنما أفنى لفقهاء بأن سريع السير بالريد أو بالفرسح قد قطع مسافة ثلاثة أيام في يومين لا يختلف حكمه عن حكم من يقطعها في ثلاثة، وقد كان الأمر كذلك لا بحسب حكم صاحب الكرامة إذا قطع مسافة القصر في ساعة صغيرة وحكم من قطع مسافة في أشرح وقت بالسيارة أو بالسيارة، وهو كانت السيارة تقصر بالركاب في زمان من هـ ما حذح بن التمسك بصاحب كرامة فإن قطع مسافة ثلاثة أيام في ساعة صغيرة حاصل اليوم لكل ير وفاجر، فتدبر.

السؤال: فإن صلى أربع ركعات في الصلوات التي يقصر فيها، هل ثبت على ذلك؟
الجواب: كره له الزيادة على الركعتين؛ لأن القصر مؤكد.

السؤال: ومع كونه مكروهاً لو صلى أربعاً، هل تحته الركعتان من الفرض؟
الجواب: إن صلى أربعاً وقد قعد في الثانية مقدار التشهد، أجزأته الركعتان من الفرض، وكانت الأخريان له نافلة.

السؤال: إن لم تعد في الثانية مقدار التشهد، في حكمه؟

الجواب: بطل بذلك فرضه، وعليه أن يعيد صلاته.

السؤال: هل يتم المسافر رباعيته في بعض الأحيان؟

الجواب: نعم، يتم إذا اقتدى بالإمام المقيم في وقت الصلاة التي يصلّيها، وكذا يتم المسافر الرباعية إذا نوى الإقامة في بلدة أو قرية خمسة عشر يوماً.

السؤال: فإن نوى الإقامة أقل من خمسة عشر يوماً؟

الجواب: يقصر ولا يتم.

السؤال: مسافر دخل بيته، أو قصره، وأمس من سنة أو قسم خمسة عشر يوماً، هل

يقول: غدا أخرج أو بعد غد، ما حكمه؟

الجواب: حكمه أن يصلي صلاته الرباعية ركعتين ركعتين، ولو بقي على ذلك سنين.

السؤال: دخل عسكري مسلم في أرض العدو، وهو في الإقامة خمسة عشر يوماً، هل

عليهم إتمام الصلاة؟

بذلك فرصة في 'الدر المختار' على هامس 'رد مختار' (١ / ٥٢٠) وإن لم يقعد صل فرضه، وصار لكل بقلا ترك القعدة المفروضة في وقت الصلاة إشارة إلى أن بعد خروج الوقت لا يصح إفتاء المسافر بالمقيم، لأن فرضه لا يتغير بعد خروج الوقت.

الجواب: عليهم أن يقصروا الصلاة؛ لأن نيتهم غير معتبرة.

السؤال: مسافر أم في الرباعية، وخلفه المقيمون، هل يقصر بهم الصلاة؟

الجواب: نعم، الإمام المسافر يقصر الصلاة، والذين خلفه من المقيمين يُتمُّون بعد سلام الإمام على الركعتين.

السؤال: هل يُعلم الإمام المسافر للمعتدين شيء؟

الجواب: نعم، يستحب له أن يقول لهم إذا سلم مخاطباً لهم: أتموا صلاتكم، فإنما قوم سَفَرٌ.

السؤال: إذا نوى المسافر أن يقيم بسكة ومنى خمسة عشر يوماً، أهو مسافر أم مقيم؟

الجواب: هو مسافر؛ لأن نية الإقامة تعتبر في عُمران واحد.

السؤال: مسافر رجع إلى وطنه، ولم ينو أن يقيم به خمسة عشر يوماً، يتم أو يقصر؟

الجواب: إذا دخل المسافر وطنه ولو لساعة يتم صلاته، ولا يشترط فيه نية الإقامة.

السؤال: رجل كان له وطن أصلي ولد فيه، وعاش زماناً، ثم تركه، واستوطن بلداً

آخر فدخل في الوطن الأول لبعض حاجته، يقصر أو يتم؟

الجواب: يقصر إذا كان الوطن الأول على مسافة ثلاثة أيام فصاعداً، فإن النبي ﷺ

هاجر من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة، ثم لما دخل مكة قصر الصلاة.

السؤال: مسافر فاتته صلاة في سفره، فدخل وطنه وهو يريد قضاءها، أو مقيم في

وطنه فاتته صلاة فمسافر، ويريد أن يقضي تلك الصلاة، كيف يفعلان؟

الجواب: الأصل في ذلك أن القضاء مثل الأداء، فمن فاتته صلاة في السفر قضاها في

الحضر ركعتين، ومن فاتته صلاة في الحضر قضاها في السفر أربعاً.

السؤال: هذه الرخصة للمسافر المطيع، أو المطيع والعاصي في ذلك سواء؟

الجواب: المطيع والعاصي في هذه الرخصة سواء.

السؤال: في هذا الزمان يسافرون بالسيارات والطائرات، ولا تلحق المسافرين أي

مشقة، هل يقصرون مع ذلك؟

الجواب: إذا خرجوا من أوطانهم يريدون مسافة القصر قصرُوا الصلاة، وجُعل نفس السفر قائماً مقام المشقة.

السؤال: هل يجوز للمسافر الجمع بين الصلاتين الظهر والعصر، أو المغرب والعشاء؟

الجواب: يجوز ذلك فعلاً ولا يجوز وقتاً؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (النساء: ١٠٣).

السؤال: ما شرح قولكم: يجوز ذلك فعلاً ولا يجوز وقتاً؟

الجواب: الجمع فعلاً أن يؤخر الظهر ويعجل العصر، فيصلّي الظهر في آخر وقته، والعصر في أول وقته، وأن يؤخر المغرب فيصلّيها في آخر الوقت، والعشاء في أول الوقت، وهذا هو الجمع فعلاً، ويسمى الجمع الصوري في عرف الفقهاء.

فأما صلاة أحد الوقتين في وقت الآخر تقدّماً، أو تأخيراً فلا يجوز عندنا، وهذا هو الجمع الوقتي الذي يسميه الفقهاء الجمع الحقيقي.

صلاة الجمعة

السؤال: ما حكم صلاة الجمعة؟

الجواب: هي فرض عين على الذكر، الحر، البالغ، العاقل، الصحيح، البصير، المقيم.

السؤال: هل لإقامتها شرائط؟

الجواب: نعم، لها شرائط وهي كما يلي:

الأول: أن تكون في مصر جامع، أو في مصلّى مصر، فلا تجوز في القرى.

الثاني: أن يقيمها السلطان، أو من أمره السلطان أو يقيمها من اجتمع عليه المسلمون، وعينوه إماماً ليجمع بهم.

الثالث: كونها في وقت الظهر، فلا تصح قبل وقت الظهر، ولا بعد مضيئه.

الرابع: الخطبة قبل الصلاة، فإن اقتصر على ذكر الله تعالى جاز عند أبي حنيفة، وقال أصحابه: لا بد من ذكر طويل تسمى خطبة.

الخامس: الجماعة وأقلهم عند أبي حنيفة ومحمد عليهما السلام ثلاثة سوى الإمام، وقال أبو يوسف رحمته الله أقلهم اثنان سوى الإمام.

ليجمع هم قال القدوري: لا يجوز إقامتها إلا لسلطان أو من أمره سلطان، ورد أنا (أو يقيمها من اجتمع عليه المسلمون، وعينوه إماماً ليجمع بهم)، لما نقل صاحب الفاوى الهدية عن معراج لدريه: "بلاد عينها ولاية كفار حوزة مسجون إقامة الجمعة ويصير القاضي قاضياً شرعياً يستعمل ويجب عليهم أن ينتموا، وليد مسجون" (١ / ١٤٦) صغ مقصر. وكذا نقله عن معراج لدريه من عابدين الشامي في "رد المختار" (١ / ٥٤٠).

سوى الامام لم يذكر القدوري ولا صاحب الهدية في شرائط صحة الجمعة إلا أن نعام وهو مذكور في غيرهما من كتب الحنفية، ومعناه أن تصح أبواب الجامع فيؤذن بالناس كافة حتى أن جماعة أو جميعوا في الجامع وأغلقوا أبواب المسجد على أنفسهم وجمعوا مخرج كما في الفاوى الهدية عن الخط، قال الشامي في حاشيته على الدر المختار: إن هذا الشرط لا يذكر في ظاهر الرواية، وإنما يذكره في الهدية. بل هو مذكور في سودر، ومشى عنه في الكفر والوفية والسفاهة ومتقى وكثير من المعصيات.

قلت: هذا الشرط وإن كان من روايات النوادر فإنه معمول به في عامة مساجد المسلمين؛ لأنها تكون مقبولة لكل من أراد أن يصلي الجمعة لكن يستشكل أدؤها في المعسكرات حيث يؤذن لأهلها لإقامه الجمعة مع أن غيرهم ممنوعون من الدخول فيها، فالإذن نعام مفقود هناك، وقد حل هذا مشكل من متأخري الفقهاء العلامة ابن عابدين حيث قال في آخر البحث. ويسعى أن يكون محل الصراع ما إذا كانت لا تقام إلا في محل واحد، أما لو تعددت ولا؛ لأنه لا يتحقق تفويت كما أفاده تعليق ج. رجع رد المختار على هاشم بدر مختار (١ / ٥٤٦)، ويسعى أن يفتى بصحة أداء جمعهم إذ أن الإذن نعام لا يذكر في ظاهر الرواية، ولأن الصلاة تعقد في البلاد في مواضع متعددة، والله تعالى أعلم بالصواب.

السؤال: بينوا الأعذار التي جاز أن لا يحضر الجمعة لأجلها.

الجواب: هي كما يلي:

- ١ - كون المصلي مسافراً مسافة قصر . ٢ - الأنوثة . ٣ - المرض . ٤ - العمى .
- ٥ - الرق .

فلا تجب على مسافر، وامرأة، ومريض، وأعمى، ورقيق.

السؤال: لو حضر هؤلاء صلاة الجمعة وصلوا مع الناس، هل يجزئهم ذلك عن فرض الوقت؟

الجواب: نعم، يجزئهم ذلك عن فرض الوقت.

السؤال: لو أم العبد، أو المريض، أو المسافر، أو الأعمى، في صلاة الجمعة وخلصهم الأحرار، الأصحاء، المفيمون، هل نصح صلاة الإمام والمأمومين؟

الجواب: نعم، جاز لهم أن يؤموا الناس في صلاة الجمعة، وتصح صلواتهم أجمعين.

السؤال: من فاتته صلاة الجمعة لعذر، ماذا يجب عليه؟

الجواب: هو يصلي صلاة الظهر، وكذا كل من لم يحضرها، وإن كان تاركها من غير عذر آثماً.

السؤال: من صلى الظهر في مرله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام ولا عذر له، هل يجوز له ذلك؟

الجواب: يحرم ذلك عليه.

السؤال: لو فعل ذلك وخرج وقت الظهر، هل تجزئه صلاته التي صلاها عن فرض الوقت؟

الجواب: تجزئه عن فرض الوقت.

السؤال: وإن تَوَجَّه إلى الجمعة وصلى مع الإمام صلاة الجمعة، فما حكمه؟

الجواب: صحت صلاة الجمعة، وبطلت صلاة الظهر - التي صلاها - بالسعي إلى الجمعة، وهذا عند أبي حنيفة رحمته، وقال أصحابه رحمهم: لا يبطل ظهره حتى يدخل مع الإمام في صلاة الجمعة.

السؤال: هل يصلي المعذورون، والمسجونون الظهر بالجماعة يوم الجمعة؟
الجواب: يكره لهم ذلك، ويصلون فرادى.

السؤال: من سبق بركعة في صلاة الجمعة، كيف يفعل؟

الجواب: يبني عليه الجمعة، ويقضي ما فاته منها.

السؤال: فلو أدركه في الشاهد، أو في سجود السهو، ماذا يفعل؟

الجواب: يبني عليه الجمعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما، وقال محمد رحمته: إن أدرك معه أكثر الركعة الثانية بنى عليه الجمعة. وإن أدرك معه أقل الركعة الثانية بنى عليه الظهر، أي يصلي أربع ركعات بتلك التحريمة.

السؤال: ما حكم البيع والشراء بعد نداء الجمعة؟

الجواب: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾.

(الجمعة، ٩)

السؤال: ما حكم الصلاة والكلام بعد خروج الإمام؟

الجواب: إذا خرج الإمام ترك الناس الصلاة والكلام حتى يفرغ من خطبته، هذا عند أبي حنيفة رحمته. وقال أصحابه: لا بأس بأن يتكلم ما لم يبدأ بالخطبة.

السؤال: كم مرة يؤذن في الجمعة؟

الجواب: مرتين. الأولى: إذا زالت الشمس، فعليهم حينئذ أن يتوجهوا إلى الجمعة، ويتركوا البيع، ويسعوا إلى ذكر الله تعالى. الثانية: إذا صعد الإمام المنبر،

وجلس عليه، فإنه يؤذن بين يديه حينئذ، ثم يخطب الإمام خطبتين، فإذا فرغ من الخطبة الثانية، أقام الصلاة.

السؤال: بينوا صفة الخطبة على الوجه المسنون.

الجواب: يخطب الإمام قائماً على طهارة خطبتين، يجلس بينهما جلسة.

السؤال: يخبر الإمام بالقراءة في خمسة أم يسر؟

الجواب: يجهر بالقراءة فيها.

السؤال: ما حكم استماع الخطبة لمن كان بعيداً؟

الجواب: النائي في ذلك كالقريب، يجب الاستماع والإنصات وقت الخطبة لكل من بعد أو قرب، سمع صوت الإمام أو لا.

صلاة العيدين

السؤال: ما حكم صلاة العيدين؟

الجواب: هي واجبة على كل من تجب عليه الجمعة.

السؤال: وما ابتداء الوقت وآخره للعيدين؟

الجواب: أول وقتها إذا حلت الصلاة بارتفاع الشمس، وآخر وقتها إذا زالت الشمس، لكن يستحب تعجيل الصلاة يوم عيد الأضحى لما يعقب الصلاة من الأضاحي، ويستحب تأخيرها يوم عيد الفطر.

السؤال: بينوا ما هو المسنون في يومي العيدين؟

الجواب: يستحب في يومي الفطر والأضحى أن يستاك، ويغتسل، ويتطيب، ويلبس أحسن ثيابه، فإن كان يوم عيد الفطر يأكل تمرًا وترًا، أو شيئًا حلواً، ويُخرج صدقة الفطر قبل غدوّه إلى المصلي، وإن كان يوم عيد الأضحى يؤخر الأكل حتى يفرغ من الصلاة، ويضحي بعدها، فيأكل من أضحيته.

السؤال: هل يكبر في الطريق إذا ذهب لصلاتي العيدين؟

الجواب: يكبر جهرا في الطريق إذا غدا إلى المصلى يوم عيد الأضحى عند أئمتنا الثلاثة، فأما في يوم عيد الفطر فيكبر عندهما، ولا يكبر عند أبي حنيفة رحمه الله.

السؤال: هل في الذهاب إلى المصلى سنة معروفة؟

الجواب: يستحب لمن غدا لصلاتي العيدين أن يخالف الطريق في الذهاب والإياب، فيذهب من طريق، ويرجع من طريق آخر.

السؤال: هل يتنفل في المصلى قبل صلاة العيد؟

الجواب: لا يتنفل في المصلى قبل صلاة العيد ولا بعدها.

السؤال: بينوا كيفية صلاة العيدين.

الجواب: يخرج الإمام والناس من العمران إلى الجبانة، ويصلي الإمام بالناس ركعتين، يكبر في الأولى تكبيرة الإحرام، ثم يأتي بالثناء، ثم يكبر ثلاث تكبيرات جهرا رافعا يديه مع كل تكبيرة، ثم يتعوذ ويسمي سرا، ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها جهرا، ثم يكمل هذه الركعة حسب ما يركع ويسجد في كل صلاة. فإذا قام للركعة الثانية بسمل سرا، ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها جهرا، فإذا فرغ من القراءة يكبر ثلاث تكبيرات جهرا، رافعا يديه مع كل تكبيرة، ثم يكبر تكبيرة رابعة للركوع من غير رفع اليدين، ويتم هذه الركعة حسب ما يعتاده في أداء الصلوات، ويسلم بعد التشهد والصلاة على النبي ﷺ والدعاء.

عند أبي حنيفة: كذا ذكره الصدوري، وفار في 'الفتاوى هندية' به يكبر في صريق في الأصحى جهرا، وبفصيح يد سهي ن منسى وهو مأخوذ به، وفي لفصر، نحار من مذهب أنه لا جهرا وهو مأخوذ به، كذا في "العيانية"، أما سرا فمستحب كذا في 'الجوهرة النيرة' (١ / ١٥٠) الطباعة المصرية، فهذا يدل على أن للاحلاف في تكبير صريق في لفصر بما هو في لجهرا لا في نفس التكبير، وحفظ وراجع حاشية من عابدين الشامي على 'الدر المختار' (١ / ٥٥٨)، **بسمل:** أي قال: بسم الله الرحمن الرحيم.

السؤال: هل يرسل اليدين في ما بين التكبيرات الزوائد أو يضعهما تحت سرية؟

الجواب: يرسلهما في جميع التكبيرات الزوائد إلا التكبيرة الثالثة في الركعة الأولى فإنه يضعهما بعدها تحت السرة.

السؤال: هذا عمل الإمام في صلاة العيدين، فماذا يفعل المقتدون؟

الجواب: الذين يصلون خلفه يقتدون به في كل شيء إلا في التعوذ، والتسمية، والقراءة، فإنهم لا يأتون بهذه الثلاثة، ولا يكبرون جهرا بل يسرون بالتكبيرات.

السؤال: هل في صلاتي العيدين خطبة؟

الجواب: نعم، يسن خطبتان بعد صلاتي العيدين، فيخطب الإمام ويعلم فيهما أحكام العيد، كصدقة الفطر في خطبة عيد الفطر، ومسائل الأضحية وتكبيرات التشريق في خطبة صلاة الأضحى.

السؤال: خطبة العيدين ما حكمها؟

الجواب: هي سنة، ومحلها بعد الصلاة.

السؤال: وما حكم الاستماع للحاضرين؟

الجواب: الاستماع والإنصات واجب لكل خطبة، سواء كان في خطبة جمعة، أو خطبة عيد.

السؤال: رجل تأخر ففاته صلاة العيد هل يقصّيها؟

الجواب: لا قضاء لصلاة العيدين على من فاتته.

السؤال: فإن غمّ الهلال وشهدوا عند الإمام برؤية اهللال بعد الزوال، متى يصلي

صلاة العيد؟

الجواب: يصليها من الغد.

السؤال: فإن حدث عذر يمنع الناس من الصلاة في اليوم الثاني، متى يصلي؟

الجواب: لا يصلي بعد مُضي اليوم الثاني.

السؤال: فإن حدث عذر من الصلاة، في يوم الأضحى، متى يصليها؟

الجواب: يصليها من الغد، وبعد الغد، ولا يصليها بعد ذلك.

السؤال: تكبير التشريق ما هو؟

الجواب: هو أن يقول بعد كل صلاة مكتوبة: "الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله والله أكبر، الله أكبر والله الحمد".

السؤال: ما ابتداء وقت هذا التكبير، وما انتهاءه؟

الجواب: أوله عقيب صلاة الفجر من يوم عرفة، وآخره عقيب صلاة العصر من يوم النحر، هذا عند أبي حنيفة رحمته، وقال أصحابه: آخر وقته عقيب صلاة العصر من آخر أيام التشريق، والفتوى على قولهما.

السؤال: هذا التكبير يجهر به أو يسر؟

الجواب: يجهر به الإمام والمقتدون، إلا أن المرأة لا تجهر به.

السؤال: فإن نسي الإمام تكبير التشريق، هل يكرر المقتدي؟

الجواب: نعم، يكرر المقتدي ولو نسي الإمام.

السؤال: وما حكم هذا التكبير؟

الجواب: هو واجب على كل من صلى الفريضة من الفرائض الخمس، أو الجمعة، ويأتي به فوراً بعد السلام.

صلاة مكتوبة ولا بأس به عقيب العيد؛ لأن المسلمين توارثوه، فوجب اتباعهم وعليه اللحيون. (الدر المختار) ومعنى قوله: 'لا بأس' ههنا: أنه مندوب، 'الدر المختار' (١ - ٥٦٤). **على قولهما**: راجع 'السر الرائق' (٣ - ١٧٨). **ويأتي به فوراً**. معنى الفور، أن يأتي به بلا فصل يجمع الساء، فهو حرج من المسجد أو تكلم عامداً أو ساهياً أو 'حدث عامداً سقط عنه التكبير، وفي استديار القصة روايتان، ولو 'حدث ناسياً بعد السلام، الأصح أنه يكرر ولا يخرج للطهارة. "رد المختار" (١/٥٦٢).

صلاة الكسوف

السؤال: بماذا أمر المسلمون عند كسوف الشمس؟

الجواب: إذا انكسفت الشمس، صلى الإمام بالناس ركعتين بلا أذان، ولا إقامة، ويصليهما كهيئة النافلة، بأن يأتي في كل ركعة بركوع واحد وسجودين، ويطول القراءة فيهما، ثم يدعو الله حتى تنجلي الشمس.

السؤال: يجهر فيهما بالقراءة أو يخفيها؟

الجواب: يخفيها عند أبي حنيفة رحمته الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: يجهر.

السؤال: أيُّ إمام يصلي هذه الصلاة بالناس؟

الجواب: يصلي بهم هذه الصلاة الإمام الذي يصلي بهم الجمعة.

السؤال: فإن لم يحضر إمام الجمعة؟

الجواب: يصليها الناس فرادى.

السؤال: هل في صلاة الكسوف خطبة؟

الجواب: لا خطبة فيها.

السؤال: إن انخسف القمر، ماذا يفعل المسلمون؟

الجواب: يصلون فرادى.

السؤال: هل عمل غير الصلاة في الكسوفين؟

الجواب: روت عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله، وصلوا وتصدقوا.

وتصدقوا: أخرجه البخاري، وبوب عليه، باب الصدقة في الكسوف.

وعن أسماء رضي الله عنها قالت: لقد أمر النبي ﷺ بالعتاقة في كسوف الشمس.

صلاة الاستسقاء

السؤال: ما معنى الاستسقاء؟

الجواب: هو طلب المطر إذا قُحِط الناس.

السؤال: ماذا يفعل في صلاة الاستسقاء؟

الجواب: فيه صلاة مشروعة لكن ليست واجبة، فإن اكتفوا الدعاء والاستغفار جاز، فقد صلى النبي ﷺ صلاة الاستسقاء أحياناً، ودعا الله تعالى في بعض الأحيان على منبره يوم الجمعة لنزول الغيث ولم يصل، وكل ذلك ثابت عنه ﷺ.

السؤال: ذكر في كتب الفقه أن أبا حنيفة رحمته الله قال: لبس في الاستسقاء صلاة مسنونة، فما معنى قوله؟

الجواب: معنى قوله إن الصلاة ليست بمتعينة في الاستسقاء، وليست بسنة مؤكدة، بحيث لا يصح الاستسقاء إلا به.

السؤال: فإن أراد الإمام أن يصلي بالناس صلاة الاستسقاء، كيف يفعل؟

الجواب: يخرج الإمام والناس إلى الجبابة مُشاةً، متذللين، خاشعين لله، ناكسين رؤوسهم، ويصلي بهم الإمام ركعتين، يجهر فيهما بالقراءة، ثم يخطب خطبتين يستقبل الناس فيهما بوجهه، ويقلب رداءه في أثناء الخطبة، فيجعل الأعلى أسفل،

كسوف الشمس: أخرجه البخاري (باب من أحب العتاقة في كسوف الشمس).

وليس بسنة: قال صاحب 'الهداية': أنه رحمته الله فعنه مرة، وتركه أخرى فلم يكن سنة، قال الشامي في رد المحتار: أي لأن السنة ما واطأ عليه، والفعل مرة مع ارتكابه أخرى بعيد الدب، تأمل. قلت: هي الصلاة مطلقاً مخالف للأحاديث لصحيفة، فيسعي أن يحمل ما نقل عن أبي حنيفة رحمته الله على معنى تأكد السنة لا هي اسنية مصفا.

ويجعل الأسفل أعلاه، ويجعل عِطافه الأيمن على المنكب الأيسر وبالعكس، ولا يقلب القوم أرديتهم، ويستقبل القبلة بعد الخطبة، ويشغل بالدعاء والناس قعود، مستقبلين بوجوههم القبلة داعين، مستغفرين، تائبين، وينبغي أن يستسقوا بالضعفة، والشيخ والعجائز والصبيان.

السؤال: هل من عمل سوى ما ذكرتم؟

الجواب: نعم، ليتصدقوا قبل خروجهم إلى الصلاة.

قيام شهر رمضان

السؤال: هل في شهر رمضان صلاة رائدة على الصلاة المفروضة، والسنن المعهدة؟
الجواب: قال النبي ﷺ: "من صام رمضان إيماناً واحتساباً، غفر له ما تقدم من ذنبه، ومن قام رمضان إيماناً واحتساباً، غفر له ما تقدم من ذنبه". فظهر من هذا الحديث أن في رمضان قياماً في لياليه زائداً على ما يصلون في سائر الأشهر.

السؤال: كيف يقوم الناس في ليالي شهر رمضان؟

الجواب: يصلي الإمام مع القوم بعد صلاة العشاء عشرين ركعة، ويسلم على كل ركعتين، ويجعلها خمس ترويجات.

السؤال: ما معنى تخميس الترويجات؟

الجواب: كل أربع ركعات ترويجة، ولذا تسمى صلاة التروايح، فيجلس الإمام بعد كل ترويجة مقدارها ترويجا للقوم.

السؤال: هل سُنت هذه الصلاة للنساء أيضاً؟

الجواب: نعم، سن عشرون ركعة بعد صلاة العشاء في رمضان سنة مؤكدة للرجال

والنساء جميعاً، فالرجال يصلون بالجماعة في المساجد، وأما النساء فيبوتهن خير لهن.

السؤال: ما حكم الجماعة للرجال في التراويح؟

الجواب: هي سنة مؤكدة على الكفاية، فلو تركها أهل مسجد أثموا.

السؤال: هل يصلى الوتر بجماعة في شهر رمضان؟

الجواب: نعم، إذا فرغ الإمام من الترويحات الخمس يوتر بهم جماعة، ويجهر بالقراءة في الركعات الثلاث، ويخفي الإمام القنوت ومن معه.

السؤال: هل لصلاة الوتر جماعة في غير رمضان؟

الجواب: لا يصلى الوتر بجماعة في غير رمضان.

صلاة الخوف

السؤال: إذا هجم العدو، واشتد الخوف، كيف يصلي الإمام بالناس؟

الجواب: يجعل الإمام الناس طائفتين، طائفة إلى وجه العدو، وطائفة خلفه، فيصلي بهذه الطائفة ركعة كاملة، فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية، مضت هذه الطائفة إلى وجه العدو، وجاءت الطائفة الأخرى، فيصلي بهم الإمام ركعة، وتشهد الإمام، وسلم ولم يسلموا، فلما سلم الإمام ذهبوا إلى وجه العدو، وجاءت الطائفة الأولى، فصلوا ركعتهم التي بقيت بغير قراءة، وتشهدوا وسلموا، ومضوا إلى وجه العدو، وجاءت الطائفة الأخرى فصلوا الركعة الباقية بقراءة وتشهد، ثم سلموا.

السؤال: فإن كان الإمام مقيماً، كيف يفعل؟

الجواب: يصلي الفرض الرباعي بكل طائفة ركعتين.

السؤال: فإذا كانت صلاة المغرب، كيف يصلي بهم؟

الجواب: يصلي بالطائفة الأولى ركعتين، وبالثانية ركعة.

السؤال: فإن شدد الخوف بحيث لا يستطيعون أن يصلوا بجمعة، وعجزوا عن

النزول كيف يفعلون؟

الجواب: صلوا فرادى ركباناً يؤثمون بالركوع والسجود.

السؤال: فإن لم يقدرُوا أن يستقبلوا القبلة؟

الجواب: صلوا إلى أي جهة قدرُوا.

السؤال: فإن كان عصهم ماراً على الأرض، كيف يصلي؟

الجواب: يصلي غير ماش، ويأتي بالركوع والسجود، فإن لم يقدر على الركوع والسجود، يومئ بهما.

السؤال: فلو اضطروا إلى الضل، وقبلوا وهم في الصلاة، ما حكم صلاتهم؟

الجواب: لو قاتلوا في الصلاة أو مشوا بطلت صلاتهم، لأنه عمل كثير.

السؤال: لو هجم العدو، ولم يقدرُوا على الصلاة بالركوع، والسجود، ولا بالإيماء،

منفردين، أو مقتدين بإمام، ماذا يفعلون؟

الجواب: يؤخرون الصلاة، كما أخرها النبي ﷺ في غزوة الأحزاب، ويقضونها إذا قدرُوا.

الصلاة في الكعبة

السؤال: جعل الله الكعبة بيت الله أحرام فبلة للمسلمين في الصلوات، فلو صلى أحد

في داخل الكعبة، هل تجوز صلاته؟

يومئ بهما: والراجل يومئ إذا لم يقدر الركوع والسجود 'كذا في الفتاوى الهندية' (١ / ١٥٦).

إذا قدرُوا: روى حجري (فصل كتاب لأدب) عن حريز بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

خندق بعد ما غربت الشمس، فجعل سب كندر فارس، قال يا رسول الله ما كنت أصلي بعصر حتى كادت

الشمس تغرب، قال النبي ﷺ: والله ما صليتها فقمنا إلى بطحان، فتوضأ للصلاة وتوضأنا لها، فصلى العصر بعد

ما غربت الشمس، ثم صلى بعدها المغرب.

الجواب: نعم، تجوز الصلاة في الكعبة، فرضها ونفلها.

السؤال: فإن صلى الإمام داخل الكعبة، وجعل يعصم ظهره إلى ظهر الإمام، هل تجوز صلاته؟

الجواب: نعم، صلاته جائزة.

السؤال: ومن جعل منهم وجهه إلى وجه الإمام، هل تجوز صلاته؟

الجواب: نعم، صلاته جائزة مع الكراهة.

السؤال: ومن جعل منهم ظهره إلى وجه الإمام هل تجوز صلاته؟

الجواب: لا تجوز صلاته؛ لتقدمه على إمامه.

السؤال: وإذا صلى الإمام حارج الكعبة في المسجد الحرام، وتحقق الناس حول

الكعبة مقتدين بصلاته هل تجوز صلاتهم؟

الجواب: نعم، صلاتهم جائزة.

السؤال: هذا الحكم عام، أو يُستثنى منه بعض المقتدس؟

الجواب: يُستثنى منه من كان أقرب إلى الكعبة في الجهة التي قام الإمام إليها، فإن

إقتدائه ليس بصحيح؛ لأنه تقدم على إمامه، فأما من كان أقرب إلى الكعبة في

غير الجهة التي توجه إليها الإمام، فصلاته جائزة.

السؤال: من صلى على ظهر الكعبة، هل تجوز صلاته؟

الجواب: نعم، صلاته جائزة، لكنه مكروه لترك التعظيم.

أحكام الجنائز

السؤال: كيف يفعل الحضور بالاحتضر: أي الذي حصره موت؟

الجواب: إذا احتضر وُجّه إلى القبلة على شقّه الأيمن، ولقن الشهادتين، فإذا مات

شدّوا لحيه وغمضوا عينيه. وحكم المرأة في ذلك مثل ذلك.

فصل في الغسل

السؤال: إذا مات الميت، كيف يغسل؟

الجواب: إذا أرادوا غسله، وضعوه على سرير محمّر وترا، وجعلوا على عورته خرقة، ونزعوا ثيابه، ووضؤوه بلا مضمضة، وبلا استنشاق، وغسلوا رأسه ولحيته بالخطمي. ثم يَضْجَع على شقه الأيسر، فيغسل حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي التخت منه، ثم يضجع على شقه الأيمن، فيغسل حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي التخت منه، ثم يجلسه الغاسل ويسنده إليه، ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً، فإن خرج منه شيء غسله، ولا يعيد غسله، ثم يضجعه على شقه الأيسر، ويغسله، فيصب عليه الماء الذي فيه الكافور، وقد تمت الثلاث.

السؤال: هل يستعمل شيء سوى الماء للتنظيف؟

محمّر: محر. ورا قال في الدر المختار: ويوضع على سرير محمّر وترا، في سبع ففص. ككفنه وعقد موته، فهي ثلاث. قال الشامي: بأن تدر محمّره حول سرير مرة أو ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً، ولا يريد عليها كما في 'الفتح' و'الكافي' و'النهاية'، وفي 'الشيخ' لا يراد على خمسة، وقوله: 'فهي ثلاث' قال في 'الفتح': وجميع ما يحمر فيه ميت ثلاث، عند خروج الروح؛ لإزالة رائحة كريهة، وعقد عسبه وعقد تكفيه (ج ١ ص ٥٧٤).

الخطمي: نبات ذات ريحة طيبة.

وعسبه: وهذه عسبة ثلثة يحصل مسون، ويصب عليه ماء عند كل صحاح ثلاث مرات كما في الدر المختار، وم يذكر القدوري، ولا صاحب 'الهداية'، ولا صاحب 'الكر' لعسبة الثالثة، قال صاحب 'البحر': وما قبل من أنه صاحب 'الكر' ذكرها بقوله: وصب عليه ماء معني سدر' فغير صحيح، لأنه يست عسبة من اثلاث دليل فونه بعد: وغسل رأسه ولحيته بالخطمي، فإن عسبة أن يبدأ بعسبتهما قبل لعسبة الأولى. وبه هو كلام إمامي بيان كيفية ماء، وحصل: أن عسبة أنه يد فرج من وضوئه، غسل رأسه ولحيته بالخطمي من غير سرج، ثم يصحجه على شقه الأيسر، ويعسبه وهذه مرة، ثم على الأيمن كذلك وهذه ثانية، ثم يُقْعَد ويمسح بطنه كما ذكر، ثم يصحجه على الأيسر، فيصب ماء عسبه وهذه ثالثة. وذكر مثله لشيخ من إمام في 'فتح القدير' (راجع باب الجنائز، فصل في الغسل).

الجواب: نعم، يغلى الماء بالسدر أو بالخرص فيغسل به، ولو استعمل الصابون كان جائزاً.

السؤال: إن لم يوجد هذه الأشياء؟

الجواب: فالماء القراح.

فصل في التكفين

السؤال: بينوا عدد الأكفان، وكيفية التكفين للرجل، والمرأة؟

الجواب: في ذلك تفصيل وهو كما يلي:

١ - كفن الرجل سنة: إزار، وقميص، ولفافة.

وكفنه كفاية: إزار ولفافة. وضرورة: ما وجد، ويكره الاقتصار على ثوب واحد عند عدم العذر.

٢ - ويكون الإزار من القرن إلى القدم، واللفافة كذلك، والقميص من أصل العنق إلى القدم، بلا جيب ودخريص وكُمّين.

٣ - وكيفية تكفينه: أن تجمر الأكفان وترا، ثم تبسط اللفافة، ويبسط عليها الإزار، ثم يوضع الميت على الإزار بعد تنشيفه لئلا تبتّل الأكفان، ويوضع الحنوط على رأسه ولحيته، والكافور على مساجده أي على جبهته وأنفه وكفيه وركبتيه، وقدميه،.....

بالسدر قال ابن القيم في 'الفتح': 'والأولى أن يغسل الأوبان بالسدر كما هو ظاهر الكتاب الهداية' هنا، وأخرج أبو داود، عن محمد بن سيرين، أنه كان يأخذ العسل عن أم عطية يغسل بالسدر مرتين، واشتات بالماء والكافور، وسنده صحيح. السدر: شجرة كنار.

بالخرص أشار: مات تستعمل للعسل. القراح: ماء الصافي بدون محبوس. دخريص: وصية أحب في أثياب. كمّين: الأكمام للثوب. الحنوط: بفتح حاء، العصر المركب من الأشياء الطيبة غير الرعفران، والورس لكراهيتهما للرجل. (انظر المختار) الكافور: السات: دات ريحة صيبة يغسل الأموات.

ويَقْمَصُ أولاً ثم يعطف الإزار على الميت من قبل اليسار، ثم من قبل اليمين، ثم اللقافة كذلك، ليكون العطف الأيمن على الأيسر.

٤ - إن خيف انتشار الكفن يعقد جانباه بشيء.

٥ - وكفن المرأة سنة: درع وإزار وخمار، ولفافة، وخرقة يربط بها ثديها، والمراد بالدرع: القميص.

وكفاية: إزار، ولفافة، وخمار.

وضرورة: ما وجد، ويكره الاقتصار على ثوبين عند عدم العذر.

٦ - وعرض الخرقة أن تكون من الشدين إلى الفخذ.

٧ - ويكون الخمار مقدار ثلاثة أذرع.

٨ - وكيفية تكفينها: أن تجمر الأكفان وترا، وتبسط اللقافة، ثم الإزار عليها،

ثم توضع الميتة على الإزار، وتلبس الدرع، ويجعل شعرها صغيرتين على

صدرها فوق الدرع، ثم يجعل الخمار فوق ذلك ثم تربط الخرقة فوق القميص،

ثم يعطف الإزار ثم اللقافة، ويعقد جانبا الأكفان إن خيف الانتشار.

السؤال: هل يُسَرَّح شعر الميت؟

الجواب: لا يسرح شعره، ولا لحيته، ولا يُقَص ظفره، ولا يقطع شعره.

ونفس أولاً ضربان: أحدهما يلبس على الإزار نصف القميص، ويصف لآخر، فيوضع إلى جانب رأس، ثم لما أضع الميت على الإزار يدخل رأسه فيما قطع من القميص، ويسط بصفه لأعلى فوق مس الخمار خرقة عصي إلى الرأس **فوق ذلك** يجعل حمار على رأس وعلى صغيرتين من حمارين ويوضع على صدرها فوق الدرع.

ثم **تربط الخرقة** ذكر ابن عاتق السامي في 'رد محار' (١ / ٥٨٠) ما قال عن الاختيار أنها تنس القميص ثم الخمار فوقه ثم تربط الخرقة فوق القميص، وذكر عن الفقهاء قولاً آخر، وهو أن الخرقة تربط فوق الأكفان، وبها حذرنا، ما في "الاختيار" لما أنه مؤيد من الأحاديث، وراجع "إعلاء السنن" باب تكفين المرأة (٨ / ٢٠٥).

فصل في الصلاة على الميت

السؤال: بينوا كيفية الصلاة على الميت؟

الجواب: فإذا أرادوا أن يصلوا عليه، يقوم الإمام حذاء صدره، والناس خلفه، ويجزئهم ثلاثة صفوف، فيكبر الإمام وكذا المأمومون، فيثنون على الله تعالى ويحمدونه، ولو شأؤوا قرؤوا "سبحانك اللهم" إلى آخره. ثم يكبرون تكبيرة ثانية، ويصلون على النبي ﷺ، ثم يكبرون تكبيرة ثالثة. يدعون بعدها للميت، وللمسلمين الأحياء والميتين، ثم يكبرون تكبيرة رابعة، ويسلمون بعدها.

السؤال: بماذا يدعو للطفل في صلاة الجنازة؟

الجواب: يقال في دعائه له: "اللهم اجعله لنا فرطاً" (إلى آخره).

السؤال: هل يرفعون أيديهم في تكبيرات صلاة الجنازة؟

الجواب: لا يرفعون الأيدي إلا عند التكبيرة الأولى.

السؤال: هل يشترط الجماعة لأداء صلاة الجنازة؟

ثلاثة صفوف عن مالك بن هبيرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما من مسلم يموت فمضى عنه صلاة ثلاثين ركعة من مسجداً إلا حُبَّه فكان مالك إذا سئل عن الحبرة، حُرِّمَتْ ثلاثة صفوف هذا الحديث. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ **بعدها** رَوَى أَبُو بَكْرٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عِيَاثٍ، عَنْ أَشْعَثَ عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى سُبْحَانَ اللَّهِ تَعَالَى، وَاشْتَاءَ عَلَيْهِ، وَالثَّانِيَةَ صَلَاةٌ عَلَى نَبِيِّ ﷺ، وَالثَّلَاثَةَ دَعَاءُ بِمِيتٍ، وَالرَّابِعَةَ لِنَفْسِهِ، وَالْمَعْرُوفُ فِي الدُّعَاءِ لِلْمِيتِ فِي صَلَاةِ الْحَبْرَةِ فِي دِيَارِ هَمْدِ وَبَاكْسْتَانَ: لَهُمْ عَقْرٌ خَيْرٌ وَمِيتَةٌ إِحْسَنٌ. رَوَاهُ الثِّرِمَذِيُّ (باب ما يقول في الصلاة على الميت).

احمد كد ذكر في 'لسر واررد' (١ ٥٨٧) وذكر البحاري تعبيراً: قال الحسن: يقرأ على الصلح بفاحة الكتاب (عنى وجه شاء كما هو مشروع في حارة كبريت أيضاً)، ويقول: اللهم اجعله لنا فرطاً وسلفاً وأجرًا. وهو دعاء للصبي أيضاً بتقديمه في الخير كما هو دعاء لوالديه وللمصليين، ذكره في الدر والرد.

الجواب: لا تشترط، فلو صلى عليه رجل واحد أو امرأة واحدة، أجزأ عن أداء هذه الصلاة، أي يتأدى بذلك فرض الكفاية.

السؤال: ما هو المشروط والمفروض في صلاة الجنازة؟

الجواب: المشروط فيها: الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر، وكذا طهارة الثوب، والمكان، وشرط أيضا طهارة الميت، ووضعه أمام المصلي. والمفروض فيها شيان: القيام والتكبيرات الأربع. وما عدا ذلك فهو سنة.

السؤال: هل يصلى على الميت في المسجد اندى نى نصلوات احمس؟

الجواب: كره صلاة الجنازة في المسجد، فإن النبي ﷺ كان يصليها خارج المسجد، وكانت الجنائز توضع خارجه.

السؤال: من أحق الناس بالإمامة في صلاة الجنازة؟

الجواب: أولى الناس بالإمامة عليه السلطان إن حضر، فإن لم يحضر فإمام الحي، ثم الولي.

خارج المسجد: روى البخاري عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه، وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم، وكبر عليه أربع تكبيرات.

وروي أيضا عن عبد الله بن عمر أن اليهود نوى أن يحيى رجل منهن ومروءة رسول الله ﷺ، فأمرهما فترجعا فرب من موضع حدث عن عبد الله بن مسعود، ففي حديث الأول تصريح بأنه جرح لصدده خبره بن مصبي مع أن مس لم يكن موجودا، وفي الحديث الثاني تصريح بأن الجنائز كانت توضع عند المسجد.

وروي محمد بن عبد الله بن حشاش ، قال كما حدثني صدق مسعود حيث يوضع جثته، ورسول الله ﷺ حاش بين طهريه، حديث زوده أحمد كما في مشكاة المصابيح (مفصل لثالث من باب الإفلاس والإنظار) ففيه تصريح أن موضع الجنائز كان بقاء المسجد، قال ابن الهمام في فتح القدير: وما في مسلمة ما توفي سعد بن أبي وقاص قالت عائشة : دحرجه به مسجد حتى يصلي عليه، فأكرو ذلك عبيها، فقالت. والله قد صلى بي عني بي بيضاء في مسجد سهل وأخيه، فبأولاه وفعلة حار لا عموم هذا، فيجوز كون ذلك ضرورة كونه معتكفا، ولو سلم عدمها فذكرهم - وهم مصححة والتابعون - دليل على أنه استقر بعد ذلك على تركه.

السؤال: فإن صلى عليه غير الولي والسلطان، هل جاز لمولي أن يعيد الصلاة؟

الجواب: نعم، جاز له ذلك.

السؤال: فإن صلى عليه الولي هل يجوز لأحد إعادتها؟

الجواب: إذا صلى عليه الولي، لم يجز أن يصلي عليه أحد بعده.

السؤال: إذا دفن ولم يُصل عليه، ما حكمه؟

الجواب: يُصلّى على قبره إلى ثلاثة أيام، ولا يصلى بعد ذلك.

فصل في الحمل والدفن

السؤال: كيف يحمله الرجال؟ وكيف يمشون به؟

الجواب: إذا أرادوا أن يحملوه أخذوا بقوائم سريره الأربع، ويمشون به مسرعين دون

الخب، ومن أراد أن يحملها فليضع مقدمها الأيمن على يمينه، ثم مؤخرها

الأيمن على يمينه، ثم مقدمها الأيسر على يساره، ثم مؤخرها الأيسر على يساره.

السؤال: هل يجلس الناس في المقبرة؟

الجواب: نعم، جاز الجلوس فيها، لكن يكره الجلوس قبل أن توضع الجنازة عن

أعناق الرجال.

السؤال: كيف يكون القبر؟

الجواب: يحفر القبر إلى نصف القامة، أو إلى الصدر، وإن زادوا فحسن، ويلحد

في القبر وهو الأولى والأفضل، فإن كانت الأرض رخوة، واختاروا

الشق جاز ذلك.

تلاوة آية كذا ذكره القدوري، وفي "الدر المختار"، وإن دفن بغير صلاة أو بها بلا غسل صُنّي على قبره استحساناً ما لم يعقب على الفض تسحبه من غير تقدير فهو الأصح؛ لأنه يختلف باختلاف الأوقات حراً وحرماً، والميت سمناً وهزالاً، والأمكنة. نقله الشامي عن "البحر".

الجواب: نعم حكمه يختلف في بعضها.

السؤال: بينوا تلك الأحكام.

الجواب: المسلم الذي قتله الكفار، أو وُجد في معركة القتال وبه أثر الجراحة، فمات من تلك الجراحة، أو قتله المسلمون ظلماً ولم يجب بقتله دية، يكفّن، ويصلى عليه، ولا يغسل.

السؤال: فإن كان الذي استشهد حنبلي، يغسل أم لا؟

الجواب: يغسل عند الإمام أبي حنيفة رحمته الله. وقال صاحباه: لا يغسل. وكذا اختلفوا في غسل الصبي الشهيد، فقال أبو حنيفة رحمته الله: يغسل، وقال صاحباه: لا يغسل.

السؤال: علمنا أن الشهيد لا يغسل مثل غسل الموتى، فهل يغسل ما عليه من الدم؟ وهل ينزع عنه ثيابه؟

الجواب: لا يغسل عنه دمه، ولا ينزع عنه ثيابه، لكن ينزع عنه الفرو، والحشو، والخف، والسلاح.

السؤال: من جرح في المعركة ثم أكل، أو شرب، أو دُوي، ثم مات، هل هو في حكم الشهيد؟
الجواب: هو في حكم الشهيد عند الله عز وجل بحيث ينال ثواب الشهيد إن شاء الله تعالى، وأما في الأحكام التي تتعلق بالعباد فهو غير داخل في حكم الشهيد الذي لا يغسل، ويسمى هذا الأكل والشرب والتداوي إرثاثاً.

السؤال: ومن جرح في المعركة، وبقي حياً حتى مضى عليه وقت الصلاة وهو يغفل، أو نقل من المعركة حياً، ما حكمه؟

الجواب: هذا أيضاً من الارتثاث، فلهذا يغسل كسائر الموتى.

السؤال: من قتل في حدّ، أو قصاص، ما حكمه؟

الجواب: غسل، وصلي عليه.

السؤال: ومن قتل من البغاة، أو قطع الطرق، هل يصلى عليه؟

الجواب: لا يصلى عليه.

كتاب الزكاة

السؤال: ما معنى الزكاة لغة وشرعا؟

الجواب: الزكاة لغة: الطهارة، والنماء.

وفي الشريعة: تمليك صاحب نصاب جزء مال عينه الشارع في ماله مسلماً فقيراً لله تعالى، مع قطع المنفعة عن المملوك من كل وجه.

السؤال: ما حكم الزكاة في الإسلام؟

الجواب: الزكاة فرض من فرائض الله تعالى، وركن من أركان الإسلام، أمر الله تعالى بها في كتابه، فقال: ﴿أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾، ومن أنكر فرضيتها فهو كافر خارج عن ملة الإسلام.

من تُفرض عليه الزكاة

السؤال: على من تفرض الزكاة؟

الجواب: هي مفروضة على الحر، المسلم البالغ العاقل، إذا ملك نصاباً كاملاً ملكاً تاماً، وحال عليه الحال.

والنماء سميت زكاة المال زكاة؛ لأنها تركي المال وتصهره، وقيل: سميت بذلك، لأن المال يركو بها، أي يسمو ويكثر. (من اسحر الرقيق ٢ - ٢١٦). **مسئلاً فقيراً** مفعول ثان - تمليك - **لله تعالى** أي امتثالاً لأمر به تعالى وانتفاء برصاته، وهو متعلق - تمليك - **أركان الإسلام** أكثر لفقهه قدمو زكاة على صوم، فبدء بكتاب الله تعالى؛ ولأنها أفضل العبادات بعد الصلاة، وقد فرها الله تعالى في كتابه العزيز بالصلاة في اثنين وثلاثين موضعاً. من "رد المحتار" أول كتاب الزكاة.

السؤال: المصنوع الكامل ما هو؟

الجواب: هو أن يملك مائتي درهم من فضة، أو عشرين مثقالاً من ذهب، أو قيمة أحد هذين من النقود الرائجة، أو يملك مال التجارة ما يبلغ قيمة أحدهما.

السؤال: رجل ذو نصاب عليه دين، هل تفرض عليه الزكاة؟

الجواب: ينظر في ذلك، إن كان دينه محيطاً بهاله كله فلا زكاة عليه، وإن كان ماله أكثر من الدين، تجب الزكاة فيما زاد على قدر الدين إذا بلغ الزائد نصاباً.

السؤال: هل في مال التجارة زكاة؟

الجواب: نعم، إذا بلغ مال التجارة أحد النصابين - أي مائتي درهم من فضة، أو عشرين مثقالاً من ذهب - تجب فيه الزكاة.

السؤال: ما معنى قولكم: "وحال عليه الحال"؟

الجواب: معناه أن المسلم الحر البالغ إذا ملك نصاباً فصاعداً، يُفرض عليه إخراج الزكاة من ماله، إذا مرت على ذلك سنة كاملة قمرية، ولا يحتسب في ذلك السنة الشمسية.

السؤال: ما نقولون في دور السكنى، وثياب البدن، ودواب المنزل؟

الجواب: لا زكاة في دور السكنى، وثياب البدن، وأثاث المنزل، ودواب الركوب، وعبيد الخدمة، وسلاح الاستعمال.

السؤال: من كانت هذه الأشياء لحماره، هل فيها زكاة؟

الجواب: نعم، تُفرض فيها الزكاة إذا بلغت نصاباً.

السؤال: وجبت الزكاة في الذهب، والفضة، أو عروض التحارة، فأعطى قيمته

فهرته ويفترض عليه إخراج الزكاة فيما يأتي، إذا تم الحول في كل سنة، وذلك في التاريخ الذي وجب إخراج الزكاة عنه أول مرة.

ما وجب، هل هذا جائز؟

الجواب: نعم، يجوز دفع القيم في الزكاة.

السؤال: من تصدق بجميع ماله غير ماو للزكاة، ماذا حكمه؟

الجواب: سقط عنه فرض الزكاة.

السؤال: إذا هلك المال بعد وجوب الزكاة، ماذا يفعل صاحب المال؟

الجواب: إذا هلك المال كله بعد وجوب الزكاة، سقطت الزكاة فلا يُفترض أدائها.

ولو هلك بعض المال سقطت بحسابه، هذا إذا هلك المال، فأما إذا استهلك

فلا تسقط الزكاة.

زكاة الذهب والفضة

السؤال: كم مقدار الفضة التي تفرض فيها الزكاة؟

الجواب: إذا ملك مائتي درهم من الفضة، وحال عليها الحول، تفرض فيها الزكاة،

فيؤدي ربع العشر من ماله، وهو خمسة دراهم من كل مائتي درهم.

السؤال: إذا زادت الدراهم على مائتي درهم، كيف يؤدي زكاة ما زاد؟

الجواب: قال أبو حنيفة رحمته: لا شيء في الزيادة حتى تبلغ أربعين درهماً، فإذا زادت

أربعون درهماً على مائتي درهم، ففي الزائد درهم مع خمسة دراهم، ثم في كل

أربعين درهماً درهم. وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: ما زاد على المائتين فزكاته

بحسابه، قلّت الزيادة أو كثرت.

السؤال: كم مقداراً من الذهب تفرض فيه الزكاة؟

الجواب: إذا ملك عشرين مثقالاً من الذهب، وحال عليه الحول يؤدي منها نصف

عشرين مثقالاً: قال في 'نادر لمختار': نصاب لذهب عشرون مثقالاً، ولفضة مائتا درهم، كل عشرة دراهم وربع

سبعة مثاقيل، ولديار (وهو مثقال) عشرون فيرماً، ودرهم أربعة عشر قيراصاً، وقيرص خمس شعيرات =

مئقال، وهو أيضا ربع العشر، ثم في الزائد في كل أربعة مئاقيل قيراطان، وليس في الزائد دون أربعة مئاقيل زكاة، وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله. وقال صاحباه: في عشرين مئقالا نصف مئقال، وما زاد على العشرين تجب فيه الزكاة بحسابه.

السؤال: إذا صيغ من الذهب أو الفضة أخدية، أو الأنية، هل تفرض فيه الزكاة؟

الجواب: تفرض الزكاة في الذهب، والفضة، وفي كل ما صيغ منهما، من تبرهما، وحليهما، وأوانيها، ويستوي فيه المستعمل وغيره.

السؤال: إذا كان في الذهب، أو الفضة شيء من العش، فما حكمه؟

الجواب: إذا كان الغالب على الورق الفضة فهو في حكم الفضة، وإذا كان الغالب الغش فهو في حكم العروض، والذهب المغشوش كالفضة فيما ذكرنا.

= فيكون الدرهم اشترعي سبعين شعيرة، والمئقال مائة شعيرة، فهو درهم وثلاثة أسباع درهم. وقال في آخر بحث: رد في 'الشهر' عن 'الاسراج': أن يكون الدرهم أربعة عشر قيرصا، عيه احم الصغير، وخمهور كثير، وإضايق كتب المتقدمين والمتأخرين (٢ - ٣٠)، قل صاحب 'كبر الدقائق' والمعتبر ورهم أداء ووجوبا وهي الدراهم وزن سبعة، وهي أن تكون العشرة منها وزن سبعة مئاقيل. وأما من حيث وزن حديد فاحتسب أصحاب حساب في ذلك، فقل بعضهم: إن عشرين مئقالا هو ٨٥ حراما، وقال بعضهم: هو ٨٧ حراما، وقال بعضهم: هو ٩٠ حراما. والاحتياط هو المنصوب في الشريعة العراء فمن كان في ملكه ٨٥ حراما فصاعدا من ذهب أو قيمتها يؤدي ركاه بد حال عيها أخور، وأما حساب مائتي درهم فاحتسب فيه أيضا أهل الحساب على أقوال: ١ - ٥٩٥ حراما، ٢ - ٦٠٩ حراما، ٣ - ٦١٢ حراما والاحتياط فيه أيضا أن يجعل لأقل نصبا، ويؤدي الزكاة إذا ملك ٥٩٥ حراما فصاعدا من الفضة أو قيمتها من عقود الرائحة فاحفظ

حكم العروض كذا ذكر القدوري وفيه تفصيل، ففي 'الهدية' (١ - ١٧٩): وإن عبد اعش فليس كالفضة، فيصرف ب كانت رائحة، أو بوى انتحارة اعتبرت قيمتها، فإن بيعت بصد من أدن الدرهم التي تجب فيها زكاة، وهي التي علت فصنتها وحت فيها الزكاة، وإلا فلا، وإن لم تكن أثمانا رائحة، ولا موية للتجارة، فلا زكاة فيها إلا أن يكون ما فيها من الفضة يبلع مائتي درهم، بأن كانت كثيرة، وتخلص من العش، فإن كان ما فيها لا يتخلص فلا شيء عليه، كذا في كثير من الكتب، وحكم الذهب المغشوش، كالفضة المغشوشة، وهو استويا فيه اختلاف، واحذر في 'الخاية' و'الحلاصة' من وجوب احتياط كذا في 'البحر الرائق' (انتهى ما في الهدية)

السؤال: هل ليس عنده ذهب ولا فضة، لكنه مالك للقراطيس التي تحرقها المسك

الحكومي، هل فيها زكاة؟

الجواب: نعم، فيها زكاة إذا بلغت قيمة أحد النصابين، أعني نصاب الذهب والفضة؛ لأنها كالأثمان الرائجة يُشترى بها كل شيء ويُتجر بها، والحكومة تضمن لمن يأتي بها في البنك أن ترد عليه من النقود التي جرت هذه القراطيس مجراها.

زكاة العروض

السؤال: ما حكم الزكاة في عروض التجارة؟

الجواب: الزكاة واجبة في عروض التجارة، إذا بلغت قيمتها نصاباً من الفضة أو الذهب، يقومها بما يبلغ نصاباً من أحدهما، ويكون أنفع للفقراء والمساكين، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله.

وقال أبو يوسف رحمته الله: يقوم بما اشتراه به، فإن اشتراه بالفضة يقومها بها، وإن اشتراه بالذهب يقومها به، فإن اشترى بغير الذهب والفضة يقوم بالنقد الغالب في المصر. وقال محمد رحمته الله: يقوم بغالب النقد في المصر على كل حال.

كيف يؤدي زكاة النقدين وعروض التجارة

السؤال: كيف يؤدي زكاة ماله؟

الجواب: يعطي مقدار ما افترض الله في ماله من الزكاة - وهو ربع العشر - لمن يجوز صرفها إليه بنية مقارنة للأداء حينما يؤديه، أو بنية مقارنة لعزل المقدار المفروض.

السؤال: ما معنى المقارنة لعزل المقدار المفروض؟

الجواب: إذا حاسب ماله في آخر الحول، فعزل المقدار المفروض، ونوى أنه كلما وجد مستحقاً للزكاة يصرفه إليه، فهذه النية معتبرة أيضاً في الأداء، فكلما جاء فقير أو مسكين وأعطاه من المال المعزول، تتأدى به الزكاة ولو لم تستحضره النية عند إعطاء المستحق.

السؤال رجل ذو نصاب استفاد مالا في أثناء الحول، هل يزيكه؟

الجواب: إذا استفاد مالا في أثناء الحول يضمه إلى جنسه من ماله، وزكاه معه.

السؤال: هل يجوز تعجيل الزكاة قبل تمام الحول؟

الجواب: إن قدم صاحب النصاب الزكاة قبل حولان الحول، جاز ذلك، وزكاته مؤداة.

السؤال: رجل مئذ لسبب أدى ركة ماله في آخر الحول، لكن انتقص ماله في أثناء

الحول الآتي، هل تجب عليه الزكاة؟

الجواب: إذا تم النصاب قبل حولان الحول، تجب عليه الزكاة، والنصاب إذا كان كاملاً في طرفي الحول، فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة.

السؤال: رجل يملك عروضاً يتجر فيها، ولا تبغ نصاباً وله مع ذلك ذهب أو فضة.

هل تجب عليه الزكاة؟

الجواب: يضم قيمة العروض إلى الذهب أو الفضة، أو كليهما، فإذا بلغ المجموع نصاباً، تجب فيه الزكاة.

نصه والمراد بالقسم أن تحب الزكاة في الفائدة عند تمام الحول على الأصل، قيد بالحس؛ لأن المستفاد من خلاف حسه كإلحاقه مع أشياء لا تضمه، وأطلق في استفاد فشمّل المستفاد بميراث، أو هبة، أو شراء، أو وصية، وسيأتي أن أحد القديين يضم إلى الآخر، وأن العروض متجارة تضم إلى أحد نقدين للجسسية باعتبار قيمتها. من "نحر ارائق" ٢ - ٢٣٩. فالفقدان ومال التجارة حس واحد، فما استفاد من أحدها يضم إلى الآخر.

سؤال: عند رجل ذهب أقل من عشرين مثقالاً، وقصة أقل من مائتي درهم، هل عليه زكاة؟

الجواب: نعم، يضم الذهب إلى الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب، وهذا عند أبي حنيفة -رحمه الله- وقال صاحبه: لا يضم أحدهما إلى الآخر بالقيمة، بل يضم بالأجزاء.

السؤال: مثلوا مثلاً يظهر به ثمرة الخلاف.

الجواب: رجل عنده مائة درهم من فضة وخمسة مثاقيل من ذهب، قيمتها مائة درهم، تجب عليه الزكاة عنده، لا عندهما؛ لأن النصاب عنده قد تم من حيث القيمة، ولم يتم عندهما من حيث الأجزاء، ولو كان لرجل مائة درهم وعشرة مثاقيل قيمتها مائة درهم، وجبت عليه الزكاة إجماعاً؛ لأن النصاب تكامل من الجهتين.

صدقة السوائم

السؤال: هل تجب لركبة في غير الذهب والفضة وعروض الصحراء؟

الجواب: نعم، تجب الزكاة في السوائم.

السؤال: السوائم ما هي؟

الجواب: هي البهائم التي ترعى في الصحراء كالإبل، والبقر، والغنم، ويُشترط لوجوب الزكاة أن تكتفي بالرعي في أكثر الحول، فإن علفها نصف الحول أو أكثر فلا زكاة فيها.

السؤال: ماذا يجب في هذه الأجناس؟

من إجماعهم: وهذا طهر معنى ضم أحدهما إلى الآخر بالآخر، فإن مائة درهم نصف نصاب فضة، وعشرة مثاقيل نصف نصاب الذهب، فافهم وتدبر. **صدقة:** أراد به الزكاة المفروضة فيها.

الجواب: يختلف فيها مقدار الواجب، ومقدار ما تجب فيه الزكاة.

السؤال: وما قولكم في زكاة البهائم التي تعمل، وخدمل، وتُعلف في البيت؟

الجواب: ليس في العوامل والحوامل والعلوفة زكاة.

زكاة الإبل

السؤال: بينوا المقدار الواجب من الزكاة في الإبل.

الجواب: ليس في أقل من خمس ذود من الإبل صدقة، فإذا بلغت خمسا سائمة وحال

عليها الحول ففيها شاة إلى تسع، فإذا كانت عشرةا ففيها شاتان إلى أربع

عشرة، فإذا كانت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه إلى تسع عشرة، فإذا كانت

عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين، فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها

بنت مخاض إلى خمس وثلاثين.

فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون إلى خمس وأربعين، فإذا بلغت ستا

وأربعين ففيها حقة إلى ستين، فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة إلى خمس

وسبعين، فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون إلى تسعين، وإذا كانت

إحدى وتسعين ففيها حقتان إلى مائة وعشرين، ثم تستأنف الفريضة فيكون

في الخمس شاة مع الحقتين، وفي العشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه،

وفي عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت مخاض إلى مائة وخمسين،

فيكون فيها ثلاث حقائق،

والعرف: بالفتح ما يُعلف من العم وغيرها، الواحد وأجمع سواء (رد المحتار). **دود** الدود يقال من ثلاثة من

الإبل إلى عشرة، وقد استعملها هنا في الواحد على نظير استعمال ارمض في قوله تعالى: **سبعة** (لعل:

٤٨) كذا في "فتح القدير". **بنت مخاض** هي التي صنعت في الثانية. **بنت لبون** هي التي صنعت في الثالثة. **حقة:**

هي التي طعنت في الرابعة. **جذعة:** هي التي طعنت في الخامسة.

ثم تستأنف الفريضة ففي الخمس شاة، وفي العشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه. وفي عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت مخاض، وفي ست وثلاثين بنت لبون، فإذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها أربع حقاك إلى مائتين، ثم تستأنف الفريضة أبداً كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين.

السؤال: هل يحذف حكم الواجب في البخت والعرا ب؟

الجواب: البخت والعرا ب في ذلك سواء.

زكاة البقر

السؤال: بينوا مقدار الواجب في زكاة البقر.

الجواب: ليس في أقل من ثلاثين من البقر صدقة، فإذا كانت ثلاثين سائمة وحال عليها الحول ففيها تبيع أو تبيعة، وفي أربعين مُسنّ أو مسنة، فإذا زادت على الأربعين، وجب في الزيادة بقدر ذلك إلى ستين عند أبي حنيفة رحمته، ففي الواحدة: ربع عشر مسنة، وفي الاثنين: نصف عشر مسنة، وفي الثلاث: ثلاثة أرباع عشر مسنة، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: لاشيء في الزيادة حتى تبلغ ستين، فيكون فيها تبيعان أو تبيعتان، وفي سبعين مسنة وتبيع، وفي ثمانين مستتان، وفي تسعين ثلاثة أتبعة، وفي مائة تبيعان ومسنة، وعلى هذا يتغير الفرض في كل عشر من تبيع إلى مسنة.

ففي خمس شاة: أي مع الواجب المقدم الذي يليه وهو ثلاث حقاك، وكذلك فيما بعده، كما في الكفاية. **الحب** جمع حبي مسرب بن حنصر، لأنه أول من جمع بين عربي والعجمي، فوجد منها ولد فسمى حنبا، ذكره في الدر مختار. **العرا ب** جمع عربي سهايم، والأدس عرب، فعرفوا بسهم في الجمع، كد في رد عذر باقلا عن اسحر، **سع** هو ما صنع في ثائة. **مس** هو ما صنع في ثاشة. **فكول** فيها لا خلاف بينهم فيما دون الأربعين ولا في الستين وما بعدها.

السؤال: ما حكم الجواميس في مقدار الواجب؟

الجواب: الجواميس والبقر في ذلك سواء.

زكاة الغنم

السؤال: بينوا التفصيل في زكاة الغنم.

الجواب: ليس في أقل من أربعين شاة صدقة، فإذا كانت أربعين شاة سائمة وحال عليها الحول، فيها شاة إلى مائة وعشرين، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه، فإذا بلغت أربع مائة ففيها أربع شياه، ثم في كل مائة شاة.

السؤال: هل يختلف حكم الضأن والمعز؟

الجواب: هما سواء لا يختلف الحكم فيهما.

زكاة الخيل

السؤال: هل في الخيل زكاة؟

الجواب: إذا كانت الخيل سائمة، ذكورا وإناثا، وحال عليها الحول، فصاحبها بالخيار،

الجواميس جمع جاموس وهو معرب كافيميش وهو "بجيس" بسان أهل الهند وباكستان. قال صاحب 'المحرر' رائق: تحت قول صاحب 'الكفر': والجاموس كالقمر لأن اسم القمر يتوهمها، وهو نوع منه، فيكمل صواب لقمره، وحب فيه ركته، وعند لاحتلاص توحد لركاة من أعينها إن كان بعضها أكثر من بعض، وإن لم يكن فأحد أعين الأدي، وذو الأعلى (٢ - ٢٣٢). **الصان والمعر** لصان: ما كان من ذوات الصوف، والمعر: ما كان من ذوات الشعر.

هما سواء لأن النص ورد باسم شاة ولعم وهو شامل لهما (رد المحتار عن النهر)، قال في 'الدر المختار': بهما سواء في تكميل صواب. قال الشامي: قد عصى بصاب الصان وعنده من معر ما يكمله أو بالعكس، وحب فيه لركاه، وكذا لو كان المعر بصاب تاما تحب فيه، والصاب إذا كان صانا يؤخذ الواجب من الصان، ولو معرا فمن المعر، ولو مبهما فمن الغالب، ولو سواء فمن أيهما شاء كذا في 'الحوهرة'. أي فيعطي الأدي الأعلى أو أعلى الأدي (رد المحتار ٢ / ١٩).

إن شاء أعطى من كل فرس ديناراً، وإن شاء قومها وأعطى من كل مائتي درهم خمسة دراهم، وليس في ذكورها منفردة زكاة عند أبي حنيفة رحمته الله.

السؤال: هل في زكاة الخيل خلاف؟

الجواب: نعم خالف أبو يوسف ومحمد أبا حنيفة في ذلك وقالوا: لا زكاة في الخيل.

السؤال: هل تجب الزكاة في البغال والحمير؟

الجواب: لا شيء في البغال والحمير، إلا أن تكون للتجارة فيجب فيها ما يجب في أموال التجارة.

مسائل شتى

السؤال: ما قول أبي حنيفة رحمته الله في أولاد الإبل والبقر؟

الجواب: ليس في الفصلاں والحملاں والعجاجيل زكاة عند أبي حنيفة ومحمد رحمتهما الله، إلا أن يكون معها كبار، وقال أبو يوسف رحمته الله: تجب فيها واحدة منها.

السؤال: إذا ذهب المصدق لأخذ الزكاة من السوائم، كتب بفعل، إذا لم يجد عندهم ما وجب في أموالهم؟

الجواب: يأخذ الأدنى وأخذ الفضل، أو يأخذ الأعلى ورد الفضل.

السؤال: يأخذ المصدق خيار المال أو رذالته؟

ذكورها منفردة قال في 'أهدية'. وليس في ذكورها منفردة زكاة؛ لأنها لا تناسل، وكذا في إناث المنفردات في رواية، وعنه الوجوب فيها؛ لأنها تناسل بالفحل المستعار بخلاف الذكور، وعنه أنها تجب في الذكور المنفردة أيضاً. قال من إمام في فتح لقدير: في كل من الذكور المنفردة والإناث المنفردة روايتان، وإرجح في الذكور عدم الوجوب، وفي الإناث الوجوب.

الفصلاں بالنص والكسر جمع فصيل، ولد أساقفة إذا فصل عن أمه، كما في 'القاموس'. **الحملاں** بنص الحاء وكسرها جمع حمل - بفتحين - ولد الشاة. **العجاجيل** جمع عجول بوزن سَوْر بمعنى العجل، ولد ابقرة، من 'القاموس' واحدة منها فيه تفصيل عند أبي يوسف - ذكره صاحب 'أهدية' - فراجع إن شئت.

الجواب: لا يأخذ هذا ولا ذاك، وإنما يأخذ الوسط.

فائدة

لا يجوز في زكاة الإبل الذكور كابن المخاض إلا بطريق القيمة للإناث بخلاف البقر والغنم، فإنه يجوز في السن الواجب فيها الذكور والإناث.

السؤال: إذا بقي النصاب وهلك العفو، فلزكاة واجبة في الموحد كده بقدر ما بقي.

أو تنقص بحساب ما هلك من جميع المال؟

الجواب: الأصل في ذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما أن الزكاة واجبة في النصاب دون العفو، فإذا هلك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب عندهما، وقال محمد وزفر رحمهما: يسقط الواجب بحساب ما هلك.

السؤال: لم يتضح ثمرة الخلاف بهذا الإجمال فاشرحوه.

الجواب: نضع لذلك مثالا، فتوجه بظاهرك وباطنك توجهها تاما: رجل كان له تسع من الإبل وحال عليها الحول، ثم هلك منها أربع فعليه في الباقي شاة كاملة كما كانت واجبة فيما إذا لم تكن الإبل زائدة على الخمس، والهالك مصروف إلى العفو أي الزائد الذي لا تجب فيه الزكاة حتى تبلغ عشرة، وهذا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف رحمهما.

وعند محمد وزفر رحمهما: يجب عليه في الباقي أداء خمسة أتساع شاة، فقسمها الواجب على تسع إبل، وصرفا الهالك إلى جميع المال، وأسقطا الواجب من جميعه بحساب الهالك.

ومثال ثان: وهو أن رجلا كان عنده ثمانون من الغنم، فهلك الأربعون بعد

تمام الحول، فعليه في الباقي شاة كاملة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما.
وعندهما نصف الشاة، وإن هلك ستون منها فعليه عند الشيخين نصف شاة،
وعندهما ربع شاة فتدبر.

زكاة الزروع والثمار

السؤال: هل في الزروع والثمار زكاة؟

الجواب: نعم فيها زكاة، فيخرج عشر ما خرج، أو نصف العشر. حسب اختلاف
المياه التي تسقى بها.

السؤال: هل في ذلك نصاب؟

الجواب: لا نصاب في ذلك عند أبي حنيفة رحمهما، فكل ما أخرجته الأرض قليلا كان أو
كثيرا تجب فيه الزكاة إلا الخطب والقصب والحشيش، فإنه لا زكاة فيها عنده،
وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما: لا تجب الزكاة في الخارج من الأرض إلا فيما له
ثمرة باقية، بشرط أن تبلغ خمسة أوسق، وليس في الخضروات عندهما صدقة.

السؤال: الوسق ما هو؟

الجواب: هو مكيال أهل المدينة وكان يسع ستين صاعا.

السؤال: ما التفصيل في وجوب العشر ونصفه؟

الجواب: إذا سقي سيحا أو سقته السماء ففيه العشر، وإذا سقي بغرب أو دالية أو
سانية ففيه نصف العشر على القولين.

**السؤال: إذا كان الخارج مما لا يوسق أي لا يكال بالأوسق كالزعفران والقطن، فما
قول الصاحبين في وجوب الزكاة فيه؟**

ربع شاة: راجع "فتح القدير" و"العناية" شرحي "الهداية" و"الجوهرة النيرة" شرح "القُدوري".

الجواب: قال أبو يوسف رحمته الله: إذا بلغت قيمته قيمة خمسة أوسق من أدنى ما يدخل تحت الوسق، يجب فيه العشر.

وقال محمد رحمته الله: يجب العشر إذا بلغ الخارج خمسة أمثال من أعلى ما يقدر به نوعه، فاعتبر في القطن خمسة أحمال، وفي الزعفران خمسة أمناء.

السؤال: هل يجب العشر في العسل؟

الجواب: إذا أخذ العسل من أرض العشر يجب فيه العشر قلّ أو كثر عند أبي حنيفة رحمته الله. وقال أبو يوسف رحمته الله: لا شيء فيه حتى تبلغ عشرة أزقاق، وقال محمد رحمته الله: لا شيء فيه حتى تبلغ خمسة أفراق.

السؤال: الفرق كم مقداره؟

الجواب: هو ستة وثلاثين رطلا بالعراقي.

السؤال: إذا خرج شيء من أرض الخراج، هل يجب فيه العشر؟

الجواب: لا يجب فيه العشر، بل يُكتفى فيه بالخراج.

السؤال: هل ترفع المؤن كأجرة العمال ونمقات البقر وغير ذلك قبل أداء العشر أو نصفه؟

الجواب: المؤن لا ترفع، بل يجب إخراج الواجب من جميع ما أخرجته الأرض، عشرا كان أو نصفه.

مصارف الزكاة

السؤال: بينوا مصارف الزكاة؟

أما هو جمع من أموالهم - لا جمع من، قال في "القاموس". المصروف معروف، أو ميراث، أو رطلان، كالمنا والجمع أمنان، وجمع المناء أمناء.

المون قال في "اسرار الرائق" (٢ - ٢٥٦): أي لا تحسب أجرة العمال وبفقة البقر، وكري الأهوار، وأجرة الحافظ وغير ذلك؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة.

الجواب: قد بين الله تعالى مصارفها في كتابه العزيز فقال: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ

لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ

وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴿فَهَذِهِ ثَمَانِيَةُ أَصْنَافٍ:

١- الفقراء. ٢- المساكين. ٣- العاملون عليها. ٤- المؤلفة القلوب. ^(سورة ٦٠)

٥- الرقاب. ٦- الغارمون. ٧- في سبيل الله. ٨- ابن السبيل.

السؤال: الفقير من هو؟

الجواب: هو من له أدنى شيء، ولا يبلغ ماله نصاباً.

السؤال: والمساكين ما تعريفه؟

الجواب: هو من لا شيء له.

السؤال: وما هو المراد بالعاملين عليها؟

الجواب: هم الذين يُفَوِّضُ إليهم الإمامُ تحصيل ما افترض الله على المسلمين من

الزكاة، فيذهبون إليهم ويحصلون ويشغلون أوقاتهم في ذلك، فيعطيهم

الإمام من أموال الزكاة بقدر عملهم.

السؤال: وما معنى قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾؟

الجواب: هو أن يُعَانِ المَكَاتِبُونَ في فك رقابهم.

السؤال: والغارم من هو؟

الجواب: هو من لزمه دين، ولا يجد وفاء لدينه من ماله.

السؤال: وما المراد بقوله تعالى: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؟

المكاتِبُونَ: والمكاتب: هو العبد الذي كاتبه مولاه بأن يؤدي إليه كذا من المال، فإن أداه فهو حر.

الجواب: هم منقطعوا الغزاة، أعني الذين خرجوا للجهاد في سبيل الله، ثم انقطعوا عن جماعتهم، وهم محتاجون إلى النفقة.

السؤال: وابن السبيل من هو؟

الجواب: هو المسافر الذي لم يكن عنده مال في سفره، وإن كان غنيا ذا مال في وطنه.

السؤال: وبقي السؤال عن المؤلفة القلوب؟

الجواب: هم الذين كان يعطيهم النبي ﷺ من أموال الزكاة تأليفا لقلوبهم؛ ليدخلوا في الإسلام، وكانوا زعماء بعض القبائل، وكان يُرجى بإسلامهم إسلام قومهم، ولما أعزَّ الله الإسلام وأغنى عنهم، سقط حكم الدفع إليهم، فلا تصرف أموال الزكاة إليهم بعد عصر النبي ﷺ.

السؤال: فبمى سبعة أصناف جار دفع الزكاة إليهم على ما بينتم، فهل يعطي صاحب الزكاة إلى كل صنف؟ أو جاز له أن يقتصر على بعض الأصناف؟

الجواب: جاز للمزكي أن يقتصر على صنف واحد فردا واحدا أو أكثر، أو يؤدي إلى صنفين فصاعدا.

السؤال: هل يجوز دفع مال الزكاة إلى كافر مسكين، أو فقير؟

الجواب: لا يجوز دفع الزكاة إلى من هو خارج عن ملة الإسلام، سواء كان ذميا أو غيره.

السؤال: هل يجوز أن يُكْفَن من مال الزكاة ميت، أو يبنى به مسجد، أو مدرسة أو

قنطرة، أو طريق لمروور العامة؟

عصر النبي ﷺ قال صاحب 'أهداية': وقد سقط منها المؤلفة قلوبهم؛ لأن الله تعالى أعر الإسلام، وأعني عنهم. قال ابن القيم في 'فتح القدير': كانوا ثلاثة أقسام: قسم كفار كان عليه الصلاة والسلام يعطيهم؛ يتألفهم على الإسلام، وقسم كان يعطيهم؛ ليدفع شرهم، وقسم أسلموا وفيهم ضعف فكان يتألفهم؛ ليتنوا.

قنطرة: الجسر، الكوبري.

الجواب: لا يجوز ذلك من مال الزكاة، فإن صرف فيها يؤدي الزكاة ثانياً، والأصل في ذلك أنه لا بد لأداء الزكاة من تمليك من هو مستحق لها، ولا تمليك في تكفين الميت وبناء المسجد وغيره مما ذكر.

السؤال: لو دفع مال الزكاة إلى من يتولى أمور المدرسة، ماذا حكمه؟

الجواب: لو دفع إلى قيّم المدرسة مال الزكاة، ووكله أن يصرف على طلبة العلوم الفقراء منهم والمساكين، جاز ذلك بشرط أن يملكهم القيم، فلا تؤدى زكاة الناس بإباحة الطعام لهم، ولا ببناء عمارة المدرسة، ولا بدفع مالها إلى المدرسين، أو الموظفين في رواتبهم الشهرية.

السؤال: لو اشترى بهال الزكاة رقبة وأعتقها، هل تتأدى بذلك زكاته؟
الجواب: لا.

السؤال: لو دفع المزكي زكاته إلى أقربائه الفقراء، هل يجوز ذلك؟

الجواب: أصحاب القرابة قسمان: قسم بينهم وبين المزكي قرابة ولاد كالوالدين، والأجداد، والجدات، والأولاد، والأحفاد. وقسم ليس بينه وبينهم ولاد، كالإخوان، والأخوات، وكالأعمام، والعلمات، وكالأخوال، والخاللات، وأولادهم.

فلا يجوز دفع الزكاة إلى القسم الأول، فلو أعطى مال زكاته إلى ولده أو ولد ولده ذكر أو أنثى وإن سفل، أو دفع إلى أبيه أو أمه أو أجداده أو جداته لا تتأدى بذلك زكاته.

أما القسم الثاني: فجاز دفع الزكاة إليهم وفي صرفها إليهم أجران، أجر أداء الزكاة، وأجر صلة الرحم.

السؤال: هم لا يأخذون إذا قيل لهم: إنه مال الزكاة، فكيف السبيل إلى إعطائهم؟

الجواب: لا حاجة إلى إظهار ذلك، بل إذا نويت أنك تؤدي زكاة مالك وأظهرت لهم أنه هدية، أجزأ ذلك عن أداء الزكاة بشرط أن يكونوا مستحقين للزكاة على ما مر في بيان الأصناف، ولا يكونوا من بني هاشم.

السؤال: هل تتأدى الزكاة إذا دفعها إلى امرأته، أو إذا دفعت المرأة إلى زوجها؟

الجواب: لا تتأدى بذلك الزكاة عند أبي حنيفة رحمته، وقال أصحابه: لو دفعت المرأة إلى زوجها مال الزكاة، أجزأها ذلك.

السؤال: لو دفع الزكاة إلى غني، أو إلى ولد غني ما حكمه؟

الجواب: لا يجوز دفع الزكاة إلى غني أي مالك لنصاب فارغ عن حوائجه الأصلية من أي مال كان، ولا يجوز دفعها إلى ولد الغني إذا كان صغيراً غير بالغ، ويجوز دفعها إلى ولد الغني الكبير، إذا كان فقيراً لا يملك نصيباً.

مالك لنصاب قال ابن اعمام في 'فتح لقدير' (٢٠٢ ٢): 'حاصل أن النصاب ثلاثة: نصاب يوجب الزكاة على مالكه وهو اسمي حقيقة، أو إعداد، وهو سهم من مدين ونصاب لا يوجبها وهو ما ليس أحدهما، فإن كان مسعوقاً حاجة ماله من له أخذها، ولا حرمت عليه كثرة نصاب تسوي نصاباً لا يحتاج إلى كفاها، أو أثبات لا يحتاج إلى استعماله كنه في بيته، وعند وفارس لا يحتاج إلى خدمته وركوبه، ودار لا يحتاج إلى سكنها، فإن كان محتاجاً إلى ما ذكرنا حاجة أصليه فهو فقير، يحل دفع الزكاة إليه، وأجره المسألة عنه. ونصاب يحرم المسألة وهو مئكة قوت يومه، أو لا يملكه كنه يقدر على الكسب، أو يملك خمسين درهماً على خلاف في ذلك.

وقر صاحب 'البحر' (٢٦٣ ٢) تحت قول صاحب الكفر: 'وعني بمئكة نصاباً'. أضفه فشمّل النصاب لاسمي، المساء من المدين، الفاضل عن الحوائج الأصلية، الموجب لكل واجب مالي، والنصاب الذي ليس باسم. اندرج عما ذكر الموجب ثلاثة: صدقة الفطر، والأصحية، وبفقة الغريب، فإن كلا منهما محرم لأحد الزكاة.

فعلم بهذا التصريح أن إعطاء عطاءات عطاء يوجب الزكاة على صاحبه، ويجرم عليه أن يأخذ الزكاة، وهو اسمي ولو تقدير، وأبعد لتجارة إذا بيع أحد نصابي الثمنين أعني لذهب والمقصود إعطاء مال الزكاة لصاحبه ويجرم عليه أحد مال الزكاة، وهو المال الفارغ عن الحوائج الأصلية إذا بلغت قيمته أحد النصابين، =

السؤال: هل في الفقراء والمساكين من لا يجوز دفع الزكاة إليه؟

الجواب: نعم لا يجوز دفع الزكاة إلى بني هاشم، وإن كانوا فقراء مساكين وهم أولاد علي، وآل عباس، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل حارث بن عبد المطلب عليهم السلام.

السؤال: فإن كان هؤلاء أصحاب حاجات، كيف يعينهم، ويساعدهم؟

الجواب: يتبرع إليهم بغير مال الزكاة، وبغير الصدقات الواجبة.

السؤال: رجل دفع مال زكاته إلى رجل ظنه أنه مصرف للزكاة ثم بان أنه عبي أو هاشمي أو كافر، أو دفع في ظننه إلى فقير ثم بان أنه أبوه أو ابنه، هل تنادي

بذلك زكاته؟

الجواب: تأدى ذلك من زكاته، وليس عليه إعادتها، هذا عند أبي حنيفة ومحمد عليهما السلام، وقال أبو يوسف رحمته الله: عليه الإعادة في جميع هذه الصور.

السؤال: ولو دفع إلى شخص ظنه مسنحقا للزكاة ثم علم أنه عبده أو مكاتبه، ماذا قال فيه أئمتنا الثلاثة؟

الجواب: لو وقع ذلك لم يجزئه في قولهم جميعا.

السؤال: إذا كان الرجل صحيحا مكتسبا غير مالك للنصاب، هل يجوز دفع الزكاة إليه؟

= وإن كان هذا المال الرائد عن الخواص الأصبية أثاث البيت، أو الكتب لغير أهلها، أو دار لا يحتاج إلى أن يسكن فيها، وهذا العناء هو اليسار الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر ووجوب الأصحية، ولا يحل صاحبه أخذ الزكاة، كما لا يجوز لأصحاب الزكاة أن يعطوه من أموالها، ويظن الناس أن كل من لا تح عليه الزكاة يحل له أحد الزكاة، وليس بمطرد؛ لأنه قد يجوز أن لا يكون صاحب نصاب من حيث وجوب الزكاة، ويكون صاحب اليسار الذي يتعلق به حرمة أخذ مال الزكاة فافهم؛ فإن الناس عنه غافلون.

اعدده في 'القهستاني' عن الرازي: ولا يسترد منه لو ظهر أنه عبد أو حر، وفي الهاشمي روايتان، ولا يسترد في الولد والعني، وهل يطيب له؟ فيه خلاف، وإذا لم يطبق قيل: يتصدق، وقيل: يرد على المعطي. ذكره ابن عابدين الشامي في "رد المختار" (١/١٦٨).

الجواب: نعم، يجوز.

السؤال: لو نقل صاحب الركة مال ركاته إلى بلد غير بلده الذي يسكن فيه، هل يجوز ذلك؟

الجواب: الأصل في ذلك أن يُفَرَّق زكاة كل قوم فيهم، ولا يُخْرِج ماله إلى بلد آخر، ولو فعل ذلك كان مكروهاً إلا أن ينقلها إلى أهل قرابته، أو إلى قوم هم أحوج من أهل بلده.

صدقة الفطر

السؤال: صدقة الفطر ما حكمها؟

الجواب: هي واجبة على الحر المسلم، إذا كان مالكا لمقدار النصاب من أي مال كان، فاضلا عن مسكنه وثيابه وأثاثه وفرسه وسلاحه.

السؤال: عن من يخرج صدقة الفطر؟

الجواب: يخرجها عن نفسه، وعن أولاده الصغار، وعن عبده للخدمة ولو كان كافرا.

السؤال: يُخْرِج عن ولده الصغير من مال الولد، أو من مال نفسه؟

الجواب: إذا كان له مال يخرجها من ماله، وإلا فمن مال نفسه.

السؤال: هل يجب على المرء أن يؤدي صدقة الفطر عن زوجته وعن أولاده الكبار؟

الجواب: لا يجب عليه إخراجها عن الزوجة ولا عن الأولاد الكبار وإن كانوا في عياله، كما لا تجب إخراجها عن ممتلكاته للتجارة.

السؤال: عبد بين شريكين فعلى من يجب أداء صدقة الفطر عنه؟

الجواب: لا يجب إخراجها عنه على واحد منهما.

وسلاحه صدقة الفطر تجب باليسار الذي يتعلق به حرمة أخذ مال الركاة، وقد ذكرناه قبل أحاشية.

السؤال: متى تجب صدقة الفطر؟

الجواب: صدقة الفطر تجب بطلوع الفجر الثاني من يوم الفطر، فمن مات قبل ذلك لم يجب إخراجها عليه، وكذا من أسلم أو ولد بعد طلوع الفجر لم تجب صدقة الفطر عليه، ولا عنه.

السؤال: هل لذلك وقت مستحب؟

الجواب: نعم، يستحب أن يخرج صدقة الفطر يوم الفطر قبل الخروج إلى المصلى.

السؤال: فإن قدمها قبل يوم الفطر، ما حكمه؟

الجواب: لو أداها قبل يوم الفطر جاز.

السؤال: وإن أخر عن يوم الفطر؟

الجواب: إن أخر عنه لم تسقط عنه، وكان عليه إخراجها.

السؤال: من هو مصرف صدقة الفطر؟

الجواب: هو الفقير والمساكين الذي لا يملك نصاباً من أي مال كان.

السؤال: ما النفع في إخراجها؟

الجواب: روى أبو داود عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال: "فرض رسول الله ﷺ زكاة

الفطر طهرة للصيام من اللغو والرفث وطعمة للمساكين".

أي مال كان يشره إلى صدقة بقصر لا تحوز بصاحب اليسار الذي تتعق به حرمة أحد مال
الزكاة، فإن في صدقة الفطر كالتزكاة في المصارف، وفي كل حال. قال الشامي في
حاشيته: قوله في مصارف رضي الله عنه في آية الصدقات إلا العامل العني فيما يظهر، ولا تصح
في من سهم ولاد رضي الله عنه ولا من رضي الله عنه وهاشمي، وخوهم ممن مرّ في باب المصارف، وقد
أوفي كل حال رضي الله عنه لا يحل مطلقاً بل المراد في أحوال الدفع إلى المصارف من
شروط السية واشتراط التمييز، فلا نكس رضي الله عنه كما في 'البدائع' (٩٧/١).

وطعمة للمساكين رواه أبو داود (باب زكاة الفطر).

السؤال: كم مقدار صدقة الفطر؟

الجواب: مقدار صدقة الفطر: نصف صاع من برّ أو صاع من تمر أو زبيب أو شعير.

السؤال: لو أدى من غير هذه الأشياء، كالدراهم، والفلوس، والأرز، والذرة ما حكمه؟

الجواب: هذه مسألة الأداء بالقيمة، فلو أدى من غير البرّ أو التمر أو الزبيب أو الشعير ما يبلغ قيمة أحد هذه الأشياء وهو ينوي أداء صدقة الفطر أجزأه عنها.

السؤال: الصاع ما مقداره؟

الجواب: هو عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما: ثمانية أرطال بالعراقي، وعند أبي يوسف رحمته: مقداره خمسة أرطال، وثلاث رطل.

كتاب الصوم

السؤال: ما حكم الصوم في دين الإسلام؟

الجواب: صوم شهر رمضان فرض على كل مسلم بالغ، ذكراً كان أو أنثى، قال الله تعالى شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ

العراقي قال في شرح 'الوقاية': الصاع كيل يسع فيه ثمانية أرصاف، فقُدِّرَ ثمانية أرطال من الصاع وهو المباشر، أو من العس، وإنما قدر بهما؛ لقلة التفاوت بين حاقما عظما وصعرا، وتبحلا واكتسارا، بخلاف غيرهما من الخوب؛ فإن التفاوت فيها كثير عدية أكثر، إلى أن قال: ثم اعدم أن هذا الصاع هو الصاع لعراقي، وأما الحجاري فهو خمسة أرطال وثلاث رطل، وعدنا نصف صاع من العراقي وهو موزن على أن اس أربعون إسترار، والإستار: أربعة مثاقيل ونصف مثقال، فالمن: مائة وثمانون مثقالا.

وكان الصاع طرعا بكمال به الأشياء في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وما انتشر الإسلام في أقطار العام، وأراد المسلمون أن يؤدوا صدقة الفطر حاسوا، مكيل باورن، ولما كانت الأشياء تختلف وزنا، حثف حساب عند العلماء، فأبغى أصحاب الفتاوى مما تحقق عندهم، وفي هذا اربمان راح باورن في كل ناحية بـ 'كيلو حرام' في الأسواق، وفي معاملات، وإلي سأت العلماء وقرأت في ذلك كتبهم، فاحتلف احوال حد، وتحصل عدي من جمع ذلك أن من أدى ٢ كيلو حرام من الحطة في صدقة الفطر، فإنه تنأى بذلك صدقته عند الحففة؛ لأن نصف الصاع لا يريد على ذلك، إذا كان الصاع ثمانية أرطال بالبغدادي.

قَبْلَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ وما سوى صوم شهر رمضان صوم تطوع، يثاب عليه كما يثاب في سائر التطوعات إلا أن ينذر بصوم، فيجب عليه إيفاء نذره.

السؤال: ما معنى الصوم لغة وشرعاً؟ وما وقته ابتداءً وانتهاءً؟

الجواب: الصوم لغة: هو الإمساك عن شيء، وشرعاً: هو الإمساك عن الأكل، والشرب، والجماع، من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس مع نية الصوم.

السؤال: هل يرخص لأحد أن لا يصوم في رمضان؟

الجواب: نعم، إذا كان مسافراً مسافة قصر، أو مريضاً يخاف إن صام ازداد مرضه، جاز لهما أن لا يصوما في رمضان ويقضيا بعد ذلك، لكن الصوم أفضل للمسافر إذا كان لا يتضرر بالصوم.

السؤال: إذا لم يصم المسافر في السفر، أو المريض لمرضه، ثم مانا وهم على حافهم من

السفر والمرض، هل يجب عليهما شيء؟

الجواب: لا يجب عليهما شيء.

السؤال: فإن صح المريض، أو أقام المسافر هل يلزمهما القضاء؟

الجواب: نعم، يجب القضاء على المريض بقدر أيام الصحة، وعلى المسافر بقدر أيام الإقامة في وطنه الأصلي، أو في وطن الإقامة.

السؤال: هل غير المسافر أو المريض أحد يجوز له أن لا يصوم في رمضان؟

الجواب: جاز للحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما، أو ولديهما الهلاك أن لا تصوما في رمضان، ويُفترض عليهما قضاء ما فاتهما.

السؤال: وهل يجب على أحد أن لا يصوم في رمضان؟

الجواب: نعم، يجب على الحائض والنفساء أن لا تصوما، بل لا يجوز لهما الصوم؛ لأن الحيض والنفساء منافيان للصوم.

السؤال: فهل تقضيان بعد رمضان ما فاتهما من الصوم؟

الجواب: نعم، يجب عليهما أن تقضيا صيام الأيام التي لم تصوما فيها.

السؤال: هل في الناس من لا يجب عليه قضاء لترك الصوم، وتجب عليه الفدية؟

الجواب: الشيخ الفاني جاز له أن لا يصوم في رمضان، ويفدي عوضا عن صومه.

السؤال: ما المراد بالشيخ الفاني؟

الجواب: هو من لا يقدر على الصوم لا في رمضان ولا بعده، ولا يقدر على القضاء إلى آخر حياته.

السؤال: الفدية ما هي؟

الجواب: الفدية أن يُطعم لكل يوم مسكينا كما يُطعم في الكفارات.

السؤال: من ترك الصوم لسفر أو مرض، وأدرك أياما للقضاء، ثم لم يقض وحضره

الأجل، ماذا يفعل؟

الجواب: يستغفر الله ويتوب إليه، ويوصي أن يطعم عنه وليه من ماله لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو شعير.

في الكفارات قال في "البحر الرائق": وإنما أُنِحَ به الفطر لأجل الإخراج، وعدده يسر تعرض الروايات حتى يضار بترك القضاء، فوجب لفدية لكل يوم نصف صاع من بر أو ربيب أو صاعا من تمر أو من شعير كصدقة الفطر، لكن يجوز ههنا طعمه. (إباحة أكله مشبهة بخلاف صدقة الفطر كما قدمناه، كذا في 'فتح القدير' و'فتاوى قاضي خان'، راجع 'البحر': (٣٠٨/٢).

ويوصي قال في 'الدر المختار': و'فدى' بروما' عنه أي عن الميت، 'وليه' أي يتصرف في ماله، كما فطره قدره قدره عليه أي على قضاء الصوم، و'فوته' أي فوب القضاء دلت، فهو فاته عشرة أيام فقدر على خمسة فداها فقط بوصيته من الثلث متعلق بـ'فدى'، وهذا هو ما وارت وبلا فمن الكل، 'وبل' لم يوص "تبرع وليه به" جاز إن شاء الله.

قال الشامي في حاشيته: 'قوله: 'لروما' أي فداء لارما فهو مفعول مطلق أي يلزم الولي الفداء عنه من الثلث إذا أوصى، وبلا فلا يدرى من جور، قال في 'المسرح': وعلى هذا الركاة لا يرم الوارث إحراجها عنه =

السؤال: إذا لمع الصبي أو أسلم الكافر في شهر رمضان، ماذا عليهما؟

الجواب: عليهما أن يمسكا بقية يومهما عن المفطرات، ويصوما ما بقي من صيام رمضان.

السؤال: وهل عليهما أن يصوما قضاء ليوم الذي أدرك بعضه؟

الجواب: لا يجب عليهما قضاء هذا اليوم.

السؤال: ما حكم المغنى عليه في شهر رمضان؟

الجواب: من أغمى عليه في نهار رمضان وقد نوى الصوم، فإنه لا يجب عليه قضاء

هذا اليوم الذي حدث فيه الإغماء، ويقضي صيام الأيام التي أغمى عليه فيها

بعد ذلك اليوم.

السؤال: وإذا أوق المحبوس في بعض رمضان ما حكمه؟

الجواب: قضى ما مضى، ويصوم ما بقي.

السؤال: إذا قدم المسافر ولم ينو الصوم، أو ظهرت الخس في بعض النهار، ماذا يفعلان؟

الجواب: أمسكا بقية يومهما عن المفطرات الثلاثة إكراما للشهر.

ما يثبت به شهر رمضان

السؤال: متى يجب صوم رمضان، وكيف ثبت شهر رمضان؟

الجواب: قال النبي ﷺ: صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غمَّ عليكم فأكملوا عدة

شعبان ثلاثين. فيجب على الناس أن يلتمسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين

= لا بد أن يرى ثلاث نورات بجر حبل، فونه: الذي يصرف في مكة شهره إلى أن يرد به من

شمال بوسي، كما في سحر، فونه قدر سنبيه بنقطة من تحت فخره لا يسرق سميت هذا

كفي لإحاطة خلاف لفطرة، وكذا هي مثل لفطرة من تحت خمس وجوز أد، لفظة (٢) (١١٧).

ثلاثين: أخرجه الشيخان البخاري ومسلم كما في "المشكاة" (باب رؤية الهلال).

من شعبان فإن رآوه صاموا، وإن غُمَّ عليهم الهلال أكملوا عدة شعبان ثلاثين، ثم صاموا.

السؤال: إذا كان في السماء علة، وشهد رجل أنه رأى الهلال للتاسع والعشرين من شعبان، هل تُقبل شهادته؟

الجواب: تقبل حينئذ شهادة الواحد المسلم العدل، في رؤية هلال رمضان، رجلاً كان أو امرأة حراً كان أو عبداً.

السؤال: فإن لم يكن في السماء علة وشهد رجل أو رجلاً برؤية الهلال للتاسع والعشرين، ما حكم شهادتهم؟

الجواب: لا تُقبل الشهادة في هذه الصورة حتى يراه جمع كثير، يقع العلم اليقيني بخبرهم.

السؤال: هذا ما يتعلق بثبوت شهر رمضان، فما قولكم في ثبوت هلال العيد؟

الجواب: إذا كانت في السماء علة لا يقبل الإمام والقاضي في هلال الفطر إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، وإن لم تكن بها علة لم تقبل إلا شهادة جماعة يقع العلم اليقيني بخبرهم.

السؤال: رجل رأى هلال رمضان أو هلال العيد، ولم يقبل الإمام شهادته، ماذا يفعل؟

الجواب: إذا وقع ذلك في هلال رمضان يصوم وحده، وإن وقع في هلال العيد يصوم مع الناس ولا يعمل برؤيته.

اشتراط النية

السؤال: قيدتم الصوم بالنية، إذ عرّفتهم الصوم، فما معنى النية وما التفصيل فيها؟

الجواب: النية هي العقد بالقلب أني أصوم لله تعالى الصوم الفلاني، ثم الصوم على ضروب:

١- الصوم الفرض: وهو صوم رمضان.

٢- صوم النذر المعين.

٣- صوم النذر المطلق.

٤- صوم قضاء رمضان.

٥- صوم القضاء الذي وجب بإفساد صوم النفل.

٦- صوم الكفارات.

٧- صوم النفل.

فصوم رمضان والنذر المعين وصوم التطوع يجوز صومه بنية من الليل، ولكن لا يشترط التبييت، فإن لم ينو حتى أصبح أجزأته النية إلى ما قبل نصف النهار.

فأما صيام قضاء رمضان والنذر المطلق والكفارات وكذا قضاء صوم النفل الذي أفسده، فإن هذه الصيام لا تجوز إلا بنية من الليل.

المعنى كما يدبر أنه يصوم لله تعالى يوم حميس الآتي، أو في ليوم ندي يقع في تاربيح الفلاني .
المطلق: كما يدبر أنه يصوم لله تعالى صوم الكفارات ككفارة ليمين، وكفاره بفساد لصوم، وكفارة الصهار، وكفارة القتل.

نصف النهار قال صاحب الهدية: ثم قال في المختصر [أي مختصر لقنبري]: ما بينه وبين ليل، وفي جامع صغير: من نصف نهار، وهو الأصح؛ لأنه لا بد من وجود النية في أكثر نهار، ونصفه من وقت صبح فجر إلى وقت صبحوة كبرى لا إلى وقت ليل، فتشترط سنة قبلها سحق في لأكثر.
قال إشامي في حاشيته على الدر المختار: قوله: إلى صبحوة كبرى المراد من نصف نهار شرعي، ونهار شرعي من استظارة ضوء في فلق مشرق إلى غروب الشمس، وبعدة في قوله: إلى الصبحوة الكبرى غير دحمة في المعيا، وقال أيضا بعد سقوط. قال في سراج: ويدل على أن الصوم من ليل هو أنه صائم من أوله حتى لو نوى قبل الزوال أنه صائم من حين نوى لا من أوله، لا يصير صائما (٨٥/٢).

السؤال: صيام المتمتع والقارن إذا لم يقدر على الهدي، ما حكمهما في تبييت النية؟

الجواب: يشترط في أدائها أن ينوي من الليل، كصيام سائر الكفارات.

السؤال: ظهر من كلامكم أن صوم النفل إذا أفسده يجب قضاؤه، ونريد الشرح

والإيضاح لهذا القول؟

الجواب: شرحه أن المتطوع هو أمير نفسه قبل شروعه في العمل، فإذا شرع وجب عليه إتمامه، فلو أفسده يجب عليه قضاء ما شرع فيه، صوماً كان أو صلاة، حجاً كان أو عمرة.

فصل فيما يفسد الصوم ويجب القضاء به فقط

أو يجب القضاء والكفارة معا

السؤال: بينوا مفسدات الصوم.

الجواب: يفسد الصوم إذا أنزل بقبله، أو لمس، أو ابتلع حصاة، أو حديداً أو نواة، أو جامع فيما دون الفرج والدبر فأنزل، أو احتقن، أو استعط، أو أقطر في أذنه دواء، أو داوى جائفة أو آمة بدواء رطب فوصل إلى جوفه أو دماغه، أو تسحر وهو يظن أن الفجر لم يطلع، أو أفطر وهو يرى أن الشمس قد غربت ثم تبين خلاف ما ظنه، فإن صومه فسد في هذه الصور كلها، ويجب بذلك القضاء لا الكفارة.

السؤال: إن أقطر في إحليله هل يفسد الصوم؟

الجواب: لا يفسد بذلك صومه عند أبي حنيفة ومحمد رحمتهما، وقال أبو يوسف رحمته: يفسد.

السؤال: هل يفسد إذا قاء، أو استقاء؟

والقارن: ستعرف معنى المتمتع والقارن في كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

الجواب: إن ذرعه القيء لم يفسد الصوم، وإن استقاء عامدا ملء فمه فعليه القضاء.

السؤال: بماذا تجب الكفارة والقضاء معا؟

الجواب: من جامع عامدا في أحد السيلين، أو أكل أو شرب ما يُتَغَذَّى به، أو يُتداوى به، فإن صومه قد فسد، وعليه القضاء والكفارة.

السؤال: الكفارة ما هي؟

الجواب: هي أن يعتق رقبة، فإن لم يقدر يصوم شهرين متتابعين ليس فيها رمضان، ولا الأيام التي نهي عن الصوم فيها - وستعرفها إن شاء الله تعالى - فإن لم يستطع يُطعم ستين مسكينا.

السؤال: هل تجب كفارة في إفساد صوم غير رمضان؟

الجواب: ليس في إفساد صوم غير رمضان كفارة، وإن كان قضاء رمضان.

فعليه القضاء كما ذكره لقنوني، فإن من صام في فتح بقدر ما وجبته له بذرعه بقي، أو سقاه، أو كل منهم ما من بذرعه دونه، وكل من خرج في عدد أو عدده، فإن ذرعه وخرج لا يفطر من أو كثر لإطلاق ما روي، وإن عد بنفسه وهو ذكّر يصوم إن كان من بذرعه فسد صومه عند أبي يوسف لأنه خرج سريحا حتى انتقضت به الطهارة وقد دخل، وعند محمد لا يفسد وهو الصحيح لأنه من أحد صورة الإفطار وهو الاستراح ولا معناه إذ لا يتعدى به.

وحصل لي يوسف في نعوده لإعاده عند الخروج وهو من، وأصل محمد فيه لإعادة قل وكثر، وإن أجد فسد بالانقار، عند أبي يوسف بدخول بعد تحقق خروج شرعا، وعند محمد انقضاء، وإن كان قل من من، ثم فعاد لم يفسد بالانقار، وإن أجدده لم يفسد عند أبي يوسف، وهو مختار؛ عدم خروج شرعا، وفسد عند محمد، أو جود يصح، وإن سقاه عند وخرج إن كان من، ثم فسد صومه لإخراج ما روي، ولا يتأني فيه بترجيع نعوده لإعادة، لأنه أفطر بمجرد بقي، فلهما، وإن كان قل من من، فيه أفطر عند محمد، لإطلاق ما روي، ولا يتأني فيه بترجيع أيضا عدده، ولا يفطر عند أبي يوسف وهو محذر عند بعضهما، لكن صدمه برويته كقول محمد، ذكره في "الكافي"، ثم إن عاد بنفسه لم يفطر عند أبي يوسف، فلا يتحقق الدخول لعدم الخروج، وإن أعاده فعنه روايتان، في رواية: لا يفطر لعدم الخروج، وفي رواية: خطر كثرة الصنع، وروى مع محمد في أن قليله يفسد الصوم جريا على أصله في انتقاض الطهارة بقليله، من "فتح هدير" (٢٠٥٥، ٢٦٠).

فصل في ما لا يُفْسِد الصوم

السؤال: يتنوّا الأمور التي لا يفسد بها الصوم وأنها تعرض أحيانا للصائم.
الجواب: إن أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسيا لم يفسد صومه، وكذا إن نام فاحتلم أو نظر إلى امرأته فأنزل أو ادهن أو احتجم أو اكتحل أو قبل ولم ينزل، فإنه لا يفسد صومه في هذه الصور.

فصل فيما يكره للصائم

السؤال: يتنوّا مكروهات الصوم.
الجواب: يُكره للصائم القُبلة إن لم يأمن على نفسه، فإن كان آمنا فلا بأس بها، وكذا يكره له ذوق شيء بفيه، ومضغ العلك، وتنظيف الأسنان بغير السواك مثل السفوف وغيره، ويكره للمرأة أن تمضغ لصبيها الطعام إذا كان لها منه بدّ، فإن لم تجد منه بدّا فلا بأس به.

فصل في القضاء

السؤال: قضاء صيام رمضان، هل يشترط فيه التتابع؟
الجواب: لا يشترط ذلك فيه، إن شاء فرّقه وإن شاء تابعه.
السؤال: وإن أخره حتى دخل رمضان آخر، ماذا يفعل؟
الجواب: يصوم أولاً رمضان الحاضر، ويقضي الأول بعده، ولا فدية عليه بذلك.
السؤال: رجل مات وعليه قضاء رمضان، وأوصى أن يفدى عنه من ماله، ماذا يجب على وليّه؟
الجواب: هذه الوصية تنفذ في ثلث مال الميت، فإذا أوصى الميت بفدية ما عليه من قضاء رمضان، يُطعم عنه وليّه بدل كل يوم مسكينا، نصف صاع من بر أو صاعا من شعير، أو صاعا من تمر.

صيام التطوع

السؤال: هل صيامٌ شرع في غير شهر رمضان؟

الجواب: صيام شهر رمضان فرض، وصيام ما سوى ذلك تطوع، ولو صام يُثاب عليه إن شاء الله تعالى.

السؤال: هل يُنهي عن صيام التطوع في بعض الأيام؟

الجواب: نعم خمسة أيام في السنة تُهي عن الصوم فيها، وهي كما يلي:

١ - صوم يوم الفطر.

٢ - صوم عيد الأضحى.

٣، ٤، ٥ - وصيام ثلاثة أيام بعده، وتُسَمَّى أيام التشريق.

السؤال: هل لبعض الصيام فضل زائد على بعض؟

الجواب: نعم، ورد في بعض الأحاديث فضل لبعض الصيام، فقد روت عائشة رضي الله عنها

كان رسول الله ﷺ يصوم الاثنين والخميس. وروى أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال

رسول الله ﷺ: تُعَرَّضُ الأعمال يوم الاثنين والخميس، فَأُجِبُّ أَنْ يُعَرَّضَ

عملي وأنا صائم. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ لا يفطر أيام

البيض في حضر ولا سفر. وروى أبو قتادة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: صيام

عرفة أحسب على الله أن يُكفِّرَ السنة التي قبله، والسنة التي بعده، وصيام

يوم عاشوراء أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله.

الخميس روه لرمدي كما في المشكاة. أو صائم: مصدر سائق. ولا سفر: روه سنن كفا في

'المشكاة'، وجاء في رواية 'الترمذي' و'النسائي': "أما ثلاث عشرة وأربع عشرة، وخمس عشرة من أيام

الشهر. صيام عرفة: يعني به اليوم التاسع من ذي الحجة.

وعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: من صام رمضان، ثم أتبعه ستا من شوال، كان كصيام الدهر.

الاعتكاف

السؤال: الاعتكاف ما هو؟ وما حكمه؟

الجواب: الاعتكاف هو اللبث في المسجد بالنية. وهو سنة مؤكدة على الكفاية في العشر الأخير من رمضان، لو اعتكف رجل من أهل المَحَلَّة سقط عن سائرهم، وإلا يكونوا تاركين للسنة.

السؤال: وهل ما سوى الاعتكاف المذكور اعتكاف مشروع؟

الجواب: نعم، سوى ذلك اعتكاف مستحب وواجب، وأقل المستحب ساعة كلما دخل المسجد ونوى الاعتكاف يصير معتكفا إلى أن يخرج من المسجد.

السؤال: ومتى يكون الاعتكاف واجبا؟

الجواب: من نذر أن يعتكف، يجب عليه الاعتكاف حسب ما نذر، وأوجب على نفسه.

السؤال: نذر اعتكاف أيام، هل يلزمه اعتكاف لياليها أيضا؟

الجواب: نعم، يلزمه اعتكافها بلياليها، وأن تكون متتابعة وإن لم يشترط التتابع.

السؤال: هل يشترط الصوم في الاعتكاف المنذور؟

الجواب: نعم، يشترط فيه ذلك.

كصيام الدهر. حديث أبي قتادة وأبي أيوب رواهما مسلم. **بالية.** أي بية است ادي هو لاعتكاف كما في 'اسحر الرائق' (٢/ ٣٢٢) **يشترط فيه.** وهو قال. لله عني أن أعتكف شهرا بغير صوم، فعليه أن يعتكف ويصوم، كذا في 'أنصيرية'، ويشترط ذلك الصوم لا الصوم من جهة الاعتكاف، حتى إن نذر باعتكاف رمضان صح نذره. كذا في 'الذخيرة'. 'الفتاوى الهندية' (١/ ٢١١).

السؤال: ماذا يحرم على المعتكف؟

الجواب: يحرم على المعتكف الوطء، ودواعيه كاللمس، والقبلة، فلو وطئ ليلاً أو نهاراً، ناسياً، أو عامداً، أو أنزل بقبلة، أو لمس فسد اعتكافه، وعليه القضاء.

السؤال: هل للمعتكف أن يخرج من المسجد؟

الجواب: لا يخرج من المسجد إلا لحاجة الإنسان كالغائط والبول، فلو خرج منه لساعة بغير عذر فسد اعتكافه عند أبي حنيفة رحمته الله، وقال أصحابه: لا يفسد حتى يكون أكثر من نصف يوم.

السؤال: لو اعتكف في مسجد لا يُجمع فيه، وجاء يوم الجمعة، كيف يؤدي صلاة الجمعة؟
الجواب: يذهب إلى المسجد الجامع، وبعد أن يصلي الجمعة يرجع إلى معتكفه.

السؤال: ماذا يباح للمعتكف؟

الجواب: رُخص له أن يأكل ويشرب في المسجد، وينام فيه، ورخص له أن يبيع، ويبتاع في المسجد من غير أن يُحضّر السلعة.

السؤال: نرى المعتكفين لا يتكلمون، ويظنون أن الكلام منافي للاعتكاف، ما يقول الفقهاء في ذلك؟

الجواب: الكلام لا ينافي الاعتكاف، إلا أنه لا يتكلم إلا بالخير. والكلام القبيح منهي عنه في كل حال، والسكوت بزعم أنه جزء من الاعتكاف مكروه.

كتاب الحج**السؤال: الحج ما هو لغة وشرعاً؟**

الجواب: هو لغة: القصد إلى معظم. وشرعاً: هو زيارة مكان مخصوص،

مكان مخصوص هو مكان مخصوص: هو البيت معظم أعني الكعبة مشرفة، وساحة عرفات، وبأرمان المحصورين: لأوقات معينة بصوف ولوقوف عرفات، وبأعين المحصورين: كونه محروماً عنه حج سابقاً على الوقوف وبصوف

في زمان مخصوص، بفعل مخصوص، وستعرف هذا كله مفصلاً إن شاء الله تعالى.

السؤال: ما حكم الحج في الإسلام؟

الجواب: هو ركن من أركان الإسلام، ومن جحد فرضيته يكون خارجاً عن ملة الإسلام، قال الله تعالى شأنه ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.

(ال عمران: ٩٧)

السؤال: على من يُفترض الحج؟

الجواب: الحج فرض على الأحرار، المسلمين، البالغين، العقلاء، الأصحاء بشرط: أمن الطريق والقدرة على زاد السفر، والمركب بالملك أو بالأجرة. ويشترط أن يكون هذا المال فاضلاً عن المسكن، وعن ما لا بد منه، وعن نفقة عياله إلى حين عوده.

السؤال: هل لخروج المرأة إلى الحج شرط زائد على ما ذكرتم؟

الجواب: نعم، يُشترط لها أن تخرج بمحرم أو زوج، ولا يجوز لها أن تحج بغير أحدهما إذا كان بينها وبين مكة مسافة تُقصر فيها الصلاة فصاعداً.

فرائض الحج وواجباته وسننه

السؤال: فرائض الحج ما هي؟ وكم هي؟

الجواب: فرائضه ثلاثة:

- ١- الإحرام. ٢- والوقوف بعرفة. ٣- وطواف الزيارة.

السؤال: ما هي واجباته؟

هي كما يلي:

- ١- الوقوف بالمزدلفة بعد طلوع الفجر من يوم النحر.

- ٢- والسعي بين الصفا والمروة. ٣- ورمي الجمار. ٤- وطواف الصدر للأفاقي. ٥- والحلق أو التقصير. ٦- ومد الوقوف بعرفة إلى الغروب. ٧- وذبح الهدي للقارن والمتمتع. ٨- والترتيب للمفرد بين الرمي والحلق، وللمتمتع والقارن بين الرمي والذبح والحلق. ٩- وأداء طواف الزيارة في يوم من أيام النحر. ١٠- والحلق في الحرم أو التقصير في الحرم. ١١- وفي أيام النحر.

السؤال: ما هي سننه؟

الجواب:

- ١- طواف القدوم للمفرد الأفاقي وكذا للقارن. ٢- والرمل والاضطباع في طواف ينوي بعده السعي بين الصفا والمروة. ٣- والذهاب إلى منى يوم التروية، والمبيت بها في الليلة الآتية. ٤- والخروج من منى إلى عرفات بعد ارتفاع الشمس من يوم عرفة. ٥- والمبيت بالمزدلفة ليلة يوم النحر. ٦- والغسل في عرفات. ٧- والمبيت في منى ليالي أيام النحر.

المواقيت والإحرام

السؤال: بينوا المواقيت التي لا يجوز أن يتجاوزها الإنسان إلا محرماً.

الجواب: هي خمسة مواقيت، وقتها النبي ﷺ: فلأهل المدينة ذو الحليفة، ولأهل العراق ذات عرق، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن، ولأهل اليمن يلملم، وهي لأهل المناطق المذكورة، ولمن مر عليها.

مر عليها. هذه المواقيت التي ينهايها نبي ﷺ وعينها: أود: ذو الحليفة، وتسمى لا أيار عبي، عبي حو ربعة عشر كيلو متراً من مدينة سورة داهبا إلى مكة المكرمة. وتايها: ذات عرق، لأهل لعرق وموضعها غير معروف لا، =

السؤال: هذه المواقيت وُقِّتْ لمن كان خارجها، وأراد أن يمر بها، وبقي السؤال عمن هو يسكن في نفس المواقيت، ومن يسكن بين المواقيت والحرم، ومن يسكن في نفس الحرم؟

الجواب: من يسكن في المواقيت، فهو يُحْرَمُ منها، ومن يسكن بين المواقيت وبين الحرم، فميقاته الحِلُّ والحِلُّ: ما بين المواقيت والحرم، ومن كان في الحرم، فميقاته في الحج الحرم، وفي العمرة الحِلُّ.

السؤال: هل يجوز تقديم الإحرام على هذه المواقيت؟

الجواب: نعم هو جائز، بل التقديم هو الأفضل إن أحرم في أشهر الحج، وأمن على نفسه المحظورات.

السؤال: ولو أخرج الإحرام عنها، ماذا حكمه؟

الجواب: هذا لا يجوز، فلو أحرم بعد أن جاوزها، وجب عليه الدم.

السؤال: رجل يسافر إلى مكة ولا يقع في طريقه ميقات من المواقيت المذكورة، من أين يحرم؟

الجواب: هو يحرم من محاذة الميقات الذي يمر بهذائه.

السؤال: الإحرام ما هو؟

الجواب: هو نية الحج، أو العمرة مع التلبية.

= وأهل عراق يَمْرُونَ بالمدينة سورة فيحرمون من ذي الحليفة. وتاشها: الحففة، وكانت قرية كبيرة في زمن النبي ﷺ على نحو أربعة أميال من ربيع إلى الخانب لأيسر داهيا، مكة ولكنها مدرسة الآن ولا يمر بها الحادة التي سلكها الحاج، وجميع أهل الشام يحرمون من ذي الحليفة لما أنهم يَمْرُونَ بها.

وراعها: قرن وهو لأهل السجد، وأهل المشرق الذين يقدمون مكة من تبت ساحية، يحرمون منه، أو من محداه. حامسها: يسمون وتسمى في هذا الزمان سعدية وهو حبل يمر به أهل اليمن فادميون مكة المكرمة.

مع التلبية: اقتران نية مخصوصة بنية بشرط، بل هو النسبة، وإنما اشترط اقترانها بأي ذكر كان وبدأت فلا بدل من أن تكون باللسان، فلو ذكرها بقلبه لم يُعْتَدَ بها، "رد المحتار" (٢ / ١٥٨).

السؤال: هل للإحرام طريق مسنون؟

الجواب: نعم، إذا أراد الإحرام اغتسل أو توضأ، والغسل أفضل. ولبس ثوبين جديدين أو غسيلين غير مخيطين يأتزر بأحدهما ويرتدي بالآخر. ومسّ طيباً إن كان له، وصلى ركعتين مُغَطِّياً رأسه. وبعد الفراغ منها يكشف رأسه ويقول ناوياً للحج: "اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني". ثم يلبّي ويقول: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك. ولا يُجْلُ بشيء من هذه الكلمات، فإن زاد فيها جاز، فإذا لبّي فقد أحرم، فليتنق محظورات الإحرام.

السؤال: إذا كانت المرأة حائضاً أو نفساء، هل تحرم بالحج، أو تنتظر انقطاع الدم؟

الجواب: لا تنتظر الانقطاع، بل تغتسل للنظافة إذا كانت تجد محلاً للاغتسال، وتمتشط رأسها، ثم تحرم من غير ركعتي الإحرام، فتنوي الحج أو العمرة وتلبّي، فإذا نوت ولبت فقد أحرمت، فإذا دخلت مكة انتظرت انقطاع الدم، فإذا طهرت اغتسلت وطافت.

محظورات الإحرام

السؤال: محظورات الإحرام ما هي؟

الجواب: هي كما يلي:

١- الرفث.

٢- والفسوق.

٣- والجدال.

- ٤- وقتل صيد البر.
- ٥- والإشارة إلى الصيد.
- ٦- والدلالة عليه.
- ٧- ولبس القميص والسر اويل، والقباء، والعباء، وكل ما خيط، أو نسج، أو صنع على هيئة أعضاء البدن.
- ٨- ولبس القفازين، والخفّين، إلا أن لا يجد النعلين فيقطعهما أسفل من الكعبين.
- ٩- وتغطية الرأس والوجه فلا يَتَقَلَّنْس ولا يعتم.
- ١٠- ومس الطيب.
- ١١- وحلق الرأس، وقصّه، أو قص لحيته، وإزالة شيء من شعر بدنه كيف ما كان.
- ١٢- وقص ظفّره.
- ١٣- ولبس الثوب المصبوغ بالورس، أو الزعفران، أو بالعُصْفُر، إلا أن يكون غسילה لا يفوح منه الطيب.

السؤال: هذه محظورات إحرام الحج، أو إحرام العمرة؟

الجواب: هذه محظورات في كلا الإحرامين.

السؤال: حكم الرجل والمرأة في ذلك سواء، أم يختلف حكمهما في بعضها؟

الجواب: هذه المحظورات عامة للمحرم والمحرمة كليهما، إلا أنها تلبس الثياب المخيطة كحائها في غير الإحرام، وتغطي رأسها ولا تغطي وجهها.

السؤال: هل يجوز للمحرم الاغتسال؟

الجواب: نعم يجوز له ذلك، إلا أنه لا يستعمل شيئاً فيه طيب، ولا يزيل الوسخ، ولا يغسل رأسه أو لحيته بالخطمي أو بالصابون.

السؤال: ما حكم الاستطلال بالبيت، أو المحمل، أو السيرة، أو الخيمة للمحرم؟
الجواب: هذا كله جائز.

السؤال: ما حكم إكثار التلبية؟

الجواب: الإكثار من التلبية مندوب ومستحب، ويتأكد استحباب التلبية عقب الصلوات وبالأسحار، وعند تغير الحالات، وكلما أصبح وأمسى، أو علا شرفاً أو هبط وادياً، أو لقي ركبانا.

دخول مكة وطواف القدوم

السؤال: إذا دخل الحاج المفرد مكة المكرمة، بماذا يتدبر؟

الجواب: إذا دخل مكة ابتداءً بالمسجد الحرام متوضئاً، فإذا عاين البيت كبر وهلل ثم يطوف بالبيت، وهذا أول طواف للحاج المفرد، وهو سنة للأفاقي الذي جاء من وراء المواقيت ويسمى طواف القدوم، وليس على أهل مكة، ولا على أهل الحل طواف القدوم.

السؤال: بيوا كيفية الطواف، وكيف ابتدأه وانتهاه؟

الجواب: إذا أراد أن يطوف ابتداءً بالحجر الأسود، فاستقبله، وكبر، وهلل، ورفع يديه مع التكبير، واستلمه وقبله إن استطاع من غير أن يؤذي مسلماً، فإن لم يستطع تقبيله بلا إيذاء وضع كفيه عليه، ثم يقبلها أو يضع إحدهما، والأولى أن تكون اليمنى فيقبلها فإن لم يستطع ذلك، أمسّ الحجر شيئاً في يده من عصا أو غيره ثم يقبل ذلك الشيء. فإن لم يستطع ذلك أيضاً وقف حذاء الحجر الأسود

طواف القدوم قال في 'عنية المسافر' هو سنة للأفاقي مفرد بالحج والقرآن وهو دخول من شهر الحج، فلا نسب بمعتمر، والمتمتع، والفكي، ولا لأهل المواقيت حرم دونه إلى مكة، كذا في 'السراج' وغيره. وفي الفتح: وهو سنة للأفاقي لا غير.

مستقبلاً له ورفع اليدين حذاء الأذنين عند التكبير، وجعل ظاهر كفيه إلى وجهه، وباطنهما نحو الحجر مشيراً بهما إليه كأنه واضعهما عليه، وقبلهما بعد الإشارة، ثم أخذ عن يمينه مما يلي الباب ويجعل البيت على يساره، ويمر من وراء الحطيم، ويستلم الركن اليماني إذا مرّ به، فإذا أتى على الحجر الأسود استلمه، وقبله، وهذا شوط واحد، فيطوف كذلك سبعة أشواط، يستلم الحجر الأسود كلما مر به حسب ما ذكرنا ويتبدى بالطواف باستلامه ويحتم به.

الرمل والاضطباع

السؤال نرى بعض الطائفتين برملون، ويضطبعون أردنتهم، فم حكم الرمل والاضطباع؟

الجواب: يُسنُّ الرمل والاضطباع لمن يريد أن يسعى بين الصفا والمروة بعد طوافه، فالرمل مشروع ومسنون في الأشواط الثلاثة الأولى، والاضطباع في الأشواط كلها، فإذا أراد من طاف للقدوم أن يسعى بين الصفا والمروة، يرمل ويضطبع في طوافه وإلا فلا.

وأما المعتمر فإنه يضطبع ويرمل في طوافه؛ لأنه يسعى بين الصفا والمروة، بعد طواف العمرة.

السؤال: بينوا كيفية الرمل المسنون؟

الجواب: هو أن يهز في مشيه الكتفين كالمبارز يتبخر بين صفّي القتال، ويسرع في المشي.

السؤال: وما كيفية الاضطباع؟

الجواب: هو أن يخرج طرف رداءه من تحت إبطه الأيمن، ويلقي طرفه على كتفه الأيسر، ويكون كتفه الأيمن مكشوفاً.

ركعتا الطواف

السؤال: هل يجب على الطائف شيء بعد طوافه؟

الجواب: نعم، يجب على كل طائف ركعتان بعد الطواف.

السؤال: أين يصليهما؟

الجواب: الأفضل أن يصليهما عند مقام إبراهيم، بأن يجعل المقام بينه وبين الكعبة، ولو صلاهما حيث ما تيسر له في المسجد جاز.

السؤال: هل يس في هاتين الركعتين قراءة بعض السور؟

الجواب: روى مسلم عن جابر أن النبي ﷺ قرأ فيهما سورة الكافرون، وسورة الإخلاص.

السعي بين الصفا والمروة

السؤال: بينوا كيفية السعي بين الصفا والمروة.

الجواب: إذا أراد الحاج أو المعتمر أن يسعى بينهما فإنه بعد فراغه من ركعتي الطواف، يستقبل الحجر الأسود ويستلمه، ثم يخرج إلى الصفا فيصعد عليها قليلا وهو يقرأ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الآية، ويستقبل البيت، ويكبر، ويهلل، ويصلي على النبي ﷺ، ويدعو الله تعالى لحاجته. ويسن أن يقول ثلاث مرات: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير صدق الله وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده.

ثم ينحط نحو المروة، ويمشي على هيئته، فإذا بلغ إلى العمود الأخضر، سعى إلى العمود الأخضر الثاني قائلا: رب اغفر وارحم وأنت الأعز الأكرم وتجاوز عما تعلم.

روى مسلم روى في قصة حجة الوداع. وهزم الأحزاب روى في قصة حجة الوداع. عما نعم روى أصري مرفوعا عن ابن مسعود رضي الله عنه، كما في "جمع الفوائد".

فلما جاوز العمود الثاني مشى على هيئته حتى يأتي المروة، فيصعد عليها، ويفعل كما فعل على الصفا، وهذا شوط واحد، فيسعى سبعة أشواط، يبتدئ من الصفا، ويختم على المروة، ولا يزال يذكر الله في سعيه، وكلما أتى إلى العمودين الأخضرين سعى بينهما ذهاباً وإياباً، والمرأة لا تسعى بينهما، وتمشي على هيئتها في السعي كله.

الرواح إلى منى ثم منها إلى عرفات

السؤال: إذا فرع الحاج من ضواف القدوم، والسعي بين الصفا والمروة، وبقيت للحج مدة أيام قليلة، أو كثيرة، ماذا يفعل؟

الجواب: يقيم بمكة محرماً فيطوف بالبيت كلما بدا له، ويحضر الصلوات الخمس في المسجد الحرام، ولا يتخلف عن الجماعات، فإن صلاة فيه خير من مائة ألف صلاة فيما سواه، فإذا كان يوم التروية خرج إلى منى.

السؤال: ماذا يفعل إذا وصل إلى منى؟

الجواب: يقيم فيها إلى ما بعد طلوع الشمس من يوم عرفة، ويصلي الصلوات الخمس في منى، ولا يتخلف عن الجماعة.

السؤال: فإذا طلعت الشمس من يوم عرفة، ماذا يفعل؟

الجواب: إذا طلعت الشمس من يوم عرفة، وأشرقت على ثبير - وهو جبل بمنى - خرج إلى عرفات وقيم بها إلى غروب الشمس، فإذا زالت الشمس صلى الإمام بالناس الظهر والعصر، يخطب خطبتين قبل الصلاة يعلم الناس فيها: الصلاة، والوقوف بعرفة، والوقوف بالمزدلفة، ورمي الجمار، والنحر والحلق،

وطواف الزيارة، ويصلي بهم الظهر والعصر في وقت الظهر بأذان وإقامتين، وهذا جمع تقديم.

ويشترط لهذا الجمع إمام المسمين، أو نائبه، وإحرام الحج، ووقت الظهر، وهذا عند أبي حنيفة رحمته، فمن صلى الظهر في خيمته وحده، أو بالجماعة مقتديا بإمام غير إمام الحج، صلى كل واحدة منهما في وقتها، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما: يجمع بينهما المنفرد أيضا.

السؤال: بماذا يشتغل بعد الصلاة؟

الجواب: ثم يتوجه إلى الموقف بعد الصلاة، وعرفات كلها موقف إلا بطن عرنة، ويستحب أن يغتسل، ويحْتَهد في الدعاء إلى غروب الشمس، ويصلي بين ذلك العصر إذا لم يكن صلاها مع إمام الحج. ويستحب أن يقف قرب جبل الرحمة، ويدعو قائما ما استطاع القيام، ولو اشتغل في الدعاء في خيمته جاز ذلك. والمستحب لإمام الحج أن يقف بعرفات على راحلته، يدعو، ويُعلم الناس المناسك.

الرواح إلى المزدلفة والوقوف بها

السؤال: بماذا يشتغل الحاج بعد غروب الشمس من يوم عرفه؟

الجواب: إذا غربت الشمس، يخرج من عرفات قاصدا المزدلفة، ولا يصلي المغرب في عرفات ولا في طريق المزدلفة، فإذا وصل المزدلفة صلى المغرب والعشاء بأذان وإقامة مع أمير الحج، أو غيره وهذا جمع تأخير.

السؤال: لو صلى منفردا هل يجمع بين هاتين الصلاتين؟

الجواب: نعم، يجمع بينهما؛ لأنه لا تشترط الجماعة لهذا الجمع.

السؤال: لو صلى المغرب في عرفات، أو في الطريق، ما حكمه؟

الجواب: لم يجزئه ذلك، وعليه إعادتها.

السؤال: ثم بماذا يشتغل بعد الصلاتين؟

الجواب: يبيت في المزدلفة إلى طلوع الفجر الثاني. فإذا طلع الفجر الثاني صلى الفجر بغسل بالجماعة. ثم يقف يدعو الله تعالى، ويذكر إلى ما قبيل طلوع الشمس، والمزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر.

الرواح إلى منى، ورمي جمرة العقبة، والذبح، والحلق

السؤال: وماذا يفعل الحاج بعد الوقوف بالمزدلفة؟

الجواب: إذا بقي من طلوع الشمس وقت يسير، ذهب إلى منى. فإذا وصلها ابتدئ بجمرة العقبة فيرميها بسبع حصيات مثل حصى الخذف، ويكبر مع كل حصاة. ويقول: بسم الله أكبر، رضى للرحمن، ورغماً للشيطان. ولا يقف عندها بعد الرمي، ويقطع التلبية مع أول حصاة.

السؤال: هل عليه ذبح؟

الجواب: لا ذبح على الحاج المفرد، بل يستحب له أن يذبح الهدي.

السؤال: ثم ماذا يفعل؟

الجواب: الحاج المفرد إذا رمى جمرة العقبة في يوم النحر، يَحْلِقُ رأسه، أو يُقَصِّرُ، والحلق أفضل، فإذا حلق أو قصر خرج من الإحرام، وحل له كل شيء إلا النساء، فيلبس المخيط من القميص والسراويل وغيرهما، وَيُطَيَّبُ ثوبه، وجسده، ويحلق شعره، وَيُقَلِّمُ أظفاره، فأما المتمتع والقارن فإنهما يذبحان الهدي بعد رمي جمرة العقبة ثم يحلقان أو يقصران.

السؤال: لو أراد المفرد أن يذبح فهل يحلق أو يقصر بعد الذبح، أو قبله؟

الجواب: جاز له كلاهما، لكن الحلق بعد الذبح أفضل.

السؤال: أين يحلق أو يقصر؟

الجواب: يحلق أو يقصر في حدود الحرم، فلو حلق أو قصر خارج الحرم لزمه دم.

طواف الزيارة

السؤال: هل بقي من أحكام يوم النحر شيء بعد الحلق؟

الجواب: نعم، بقي عليه طواف الزيارة وهو الطواف الفرض، ووقته ثلاثة أيام من

طلوع الشمس في يوم النحر، إلى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر، لكنه

في يوم النحر أحب وأفضل.

فإذا حلق أو قصر، أتى مكة، وطاف بالبيت سبعة أشواط، كما ذكرنا في

طواف القدوم، فلما طاف للزيارة، حل له النساء أيضا.

السؤال: وهل يرمل ويضطبع في هذا الطواف؟

الجواب: إن لم يكن سعى بين الصفا والمروة بعد طواف القدوم، فإنما يسعى بينهما بعد

طواف الزيارة، وحينئذ يرمل في الأشواط الثلاثة الأول في طواف الزيارة،

فأما الاضطباع فلم يبق له موقع؛ لأنه لبس المخيط بعد الحلق.

السؤال: فإن آخر طواف الزيارة عن الأيام الثلاثة التي ذكرتموها ما حكمه؟

الجواب: لو طاف طواف الزيارة بعد غروب الشمس من اليوم الثاني عشر، يجب عليه

الدم عند أبي حنيفة رحمته الله. وقال أصحابه: لا شيء عليه للتأخير.

رمي الجمار الثلاث في الأيام الثلاثة

السؤال: فإذا طاف للزيارة ماذا يفعل؟

الجواب: يعود إلى منى فيقيم بها، ويرمي الجمار الثلاث في اليوم الحادي عشر والثاني عشر، يرمي كل يوم بعد زوال الشمس، ويرمي أولاً الجمرة الصغرى التي تلي مسجد الخيف ثم الجمرة الوسطى، ثم الجمرة الكبرى وهي جمرة العقبة، ويرمي كل جمرة بسبع حصيات، ويكبر ويهمل مع كل حصاة، ويقف للدعاء بعد رمي الجمرتين الأوليين منحرفاً من محل الرمي إلى اليمين، ولا يقف عند الجمرة الكبرى، بل يدعو ماشياً بعد رميها.

السؤال: لو رمى في هذين اليومين قبل الزوال، هل يحزته؟

الجواب: وقت الرمي في هذين اليومين بعد الزوال إلى طلوع الفجر الثاني، فمن عجل ورمى قبل الزوال، يلزمه إعادة الرمي.

السؤال: فإذا فرغ من رمي الجمار الثلاث في هذين اليومين، ماذا يفعل؟

الجواب: جاز له أن يعود إلى مكة، أو أن يقيم بمنى لأن يرمي الجمرات الثلاث في اليوم الثالث عشر أيضاً، قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾ لكن لو غربت الشمس من اليوم الثاني عشر وهو في منى، كره له أن يخرج منها قبل الرمي في اليوم الثالث عشر، ولو طلع الفجر الثاني من اليوم الثالث عشر وهو في منى، وجب عليه رمي هذا اليوم أيضاً.

السؤال: فمن تأخر وأراد أن يرمي في اليوم الثالث عشر، متى يرمي؟

الجواب: يرمي بعد الزوال وهذا هو المسنون، ووقت الرمي في هذا اليوم يمتد إلى غروب الشمس، فلا يصح بعد الغروب، ولو رمى قبل الزوال جاز عند أبي حنيفة رحمته لكنه مكروه لكونه خلاف السنة. وقال أصحابه: لا يجوز الرمي قبل الزوال في هذا اليوم أيضاً.

السؤال: رجل أقام بمنى للرمي في هذه الأيام هل يجوز له أن يتنفل عفشه إلى مكة؟
الجواب: يكره أن يُقدم ثقله وعفشه إلى مكة ويقيم بنفسه بمنى.

طواف الوداع

السؤال: فلما وصل مكة المكرمة بعد النحر الأول أو النحر الثاني ماذا يفعل؟
الجواب: لم يبق بعد الرمي من مناسك الحج إلا طواف الوداع، ويقال له: طواف الصدر وهو واجب على الآفاقي، فإذا عاد إلى مكة جاز له أن يطوف للوداع ويذهب إلى وطنه، وإن كان يمنعه من الخروج بعض مصالحه يقيم بمكة ما شاء.
السؤال: هل يطوف للوداع حين رجوع من منى أو يؤخره إلى وقت الخروج من مكة المكرمة؟
الجواب: إذا طاف الحاج طوافاً بعد طواف الزيارة، فإنه يقع عن طواف الوداع ولو طاف بنية النفل، إلا أنه يستحب له أن يؤخر طواف الوداع إلى وقت الخروج مسافراً إلى وطنه.

السؤال: هل في طواف الصدر رمل واضطباع؟
الجواب: لا رمل فيه ولا اضطباع؛ لأنه لا سعي بعده.

مسائل شتى

السؤال: رحل أحرم من المفات ولم بدخل مكة، وتوجه إلى عرفات ووقف بها، ولم يطف طواف القدوم، ماذا عليه؟

الجواب: سقط عنه طواف القدوم، ولا شيء عليه بتركه.

السؤال: رجل وصل إلى عرفات بعد غروب الشمس من يوم عرفة، هل أدرك الحج؟
الجواب: من أدرك الوقوف بعرفة يوم عرفة ما بين زوال الشمس إلى طلوع الفجر من يوم النحر، فقد أدرك الحج، ولو كان وقتاً يسيراً.

السؤال: هل يشترط الدعاء في عرفة لإدراك الحج؟

الجواب: الدعاء مسنون، ويدرك الحج من اجتاز بعرفات ولو لوقت يسير، سواء كان نائماً، أو يقظان، أو مُغمى عليه بشرط كونه مُحَرِّماً، حتى إن من لم يعرفه أنه عرفات أجزأه ذلك عن الوقوف بها.

السؤال: هذا كله بيان لحج الرجل فقط، أو لحج الرجل والمرأة كليهما؟

الجواب: المرأة في جميع ذلك كالرجل غير أنها: لا تكشف رأسها في الإحرام، ولا تُسَبِّل الرداء أو النقاب على وجهها، ولا ترفع صوتها بالتلبية، ولا ترمل في الطواف، ولا تعدو في السعي بين العمودين الأخضرين، ولا تحلق رأسها ولكن تقصر، فإن كانت أحرمت بالحج وهي حائض، أو نفساء، أو حاضت، أو صارت نفساء بعد الإحرام، ولم تطهر حتى جاء يوم التروية تركت طواف القدوم، وذهبت إلى منى، وتؤدي جميع مناسك الحج، إلا أنها لا تطوف طواف الزيارة حتى تطهر، فإن حاضت أو نفست بعد طواف الزيارة، وقد جاء وقت رحيلها جاز لها أن تترك طواف الوداع، ولا شيء عليها في ذلك.

العمرة

السؤال: يسو معنى العمرة لغة وشرعاً، وفرائضها وواجباتها، وكيفية أدائها.

الجواب: العمرة لغة: الزيارة.

وتطلق شرعاً على مجموع الأمور الأربعة:

١- الإحرام.

٢- الطواف بالبيت.

٣- السعي بين الصفا والمروة.

٤- الحلق أو القصر.

والفرض منها اثنان، أي الإحرام والطواف، والواجب أيضا اثنان، أي السعي والحلق أو القصر، فإذا أراد أن يعتمر يحرم على الميقات فيغتسل أو يتوضأ، ويصلي ركعتين ثم يقول ناويا للعمرة: "اللهم إني أريد العمرة فيسّرهما لي وتقبلها مني".

ثم يلبي كما ذكرنا في إحرام الحج، فإذا لبى فقد أحرم، فإذا دخل مكة طاف للعمرة سبعة أشواط، ثم سعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط حسب ما مر بيانه في الحج، فإذا ختم السعي بالمروة حلق أو قصر، فإذا فعل ذلك، فقد تمت عمرته، وخرج من إحرامها.

السؤال: هل في إحرام العمرة محظورات؟

الجواب: نعم، محظورات إحرامها مثل محظورات إحرام الحج، فيجتنب الرفث، والفسوق، والجدال، ولا يلبس المخيط، ولا يحلق الشعر ولا يقصر، ولا يتطيب ولا يغطي رأسه ولا وجهه، ولا يقلم أظفاره، ولا يصطاد ولا يدل على الصيد، ولا يشير إليه.

السؤال: بينوا مواقيت الإحرام للعمرة.

الجواب: مواقيت إحرامها هي مواقيت إحرام الحج للآفاقي، فأما الحليّ فيحرم بها من الحل، والذي في الحرم يخرج لإحرامها إلى الحل.

السؤال: ما حكم العمرة في الإسلام؟

الحل: الحل ما بين المواقيت إلى الحرم.

الجواب: هي سنة مؤكدة في العمر مرة واحدة، لمن استطاع أن يبلغ مكة المكرمة، ولها فضل كبير.

السؤال: ما حكم التلبية في إحرام العمرة؟

الجواب: تشترط التلبية عند الإحرام، ويستحب إكثارها بعد ذلك كما في إحرام الحج، ويقطعها عند ابتداء أول شوط طوافها.

السؤال: هل يشرع لها طواف القدوم، وطواف الوداع؟

الجواب: ليس فيها طواف القدوم، ولا طواف الوداع، وكل طواف يطاف بعد إحرام العمرة يقع عن العمرة.

السؤال: هل للعمرة وقت معين كما في الحج؟

الجواب: لا يتعين لها يوم، ولا شهر، يعتمر متى شاء في كل السنة، إلا أنها تكره من تاسع ذي الحجة إلى آخر أيام التشريق كراهة تحريم.

وللعمره في رمضان زيادة فضل؛ لأنها في رمضان مثل الحج في الثواب.

السؤال: هل العمرة تؤدي مع الحج؟

الجواب: نعم يصح أدائها مع الحج كما ستقف بيان القرآن والتمتع إن شاء الله تعالى.

القرآن

السؤال: هل يصح الجمع بين إحرامى الحج والعمرة؟

[illegible]

الجواب: نعم يصح. وهو أفضل من الأفراد والتمتع، والتمتع أفضل من الأفراد. ومن جمع بينهما يسمى قارناً وهذا الجمع قراناً.

السؤال: بينوا صفة القرآن.

الجواب: صفة القرآن أن يحرم من الميقات بالعمرة والحج معا، ويقول عقيب ركعتي الإحرام: "اللهم إني أريد الحج والعمرة فيسّرهما لي وتقبلهما مني". ثم يلبي فإذا لبي فقد أحرم بهما كليهما، فإذا دخل مكة ابتدأ بالطواف، وطاف بالبيت سبعة أشواط للعمرة مضطجعا، ويرمل في الثلاثة الأول منها، ويمشي فيما بعدها على هيئته، ثم يسعى بين الصفا والمروة، هذه أفعال العمرة، ثم بعد سعي العمرة يطوف طواف القدوم، ويسعى بين الصفا والمروة للحج كما بيناه في حج المفرد.

ثم يبقى محرما حتى يخرج يوم التروية إلى منى، ويفعل كما يفعل الحاج المفرد من القيام بمنى، ثم الوقوف بعرفات، ثم بالمزدلفة، ثم رمي الجمرة الكبرى - وهي جمرة العقبة - يوم النحر. ويبيت في منى ويرمي الجمار الثلاث في أيام الرمي، ويطوف طواف الزيارة في أيام النحر.

السؤال: هل يجب على القارن شيء زائد ليس على المفرد؟

الجواب: نعم، يجب عليه أن يذبح هديا بعد رمي الجمرة الكبرى من يوم النحر فيذبح شاة، أو سُبُعَ بدنة شكرا لله تعالى للجمع بين التُسكين، ثم يحلق أو يُقَصِّرَ رأسه، فيخرج من الإحرامين معا كما دخل فيهما معا، ولا يجوز له الحلق أو القصر إلا بعد الذبح، وحل له كل شيء إلا النساء، فإنها تحل بعد طواف الزيارة.

السؤال: إن لم يكن له مال لشراء الهدي، ماذا يفعل؟

الجواب: يصوم ثلاثة أيام في الحج، آخرها يوم عرفة. ثم يصوم سبعة أيام إذا رجع إلى أهله، فتلك عشرة كاملة.

السؤال: إن فانه صيام ثلاثة أيام حتى دخل يوم النحر، ما حكمه؟

الجواب: لم يجزئه الآن إلا ذبح الهدي.

السؤال: من صام الصيام السبعة الباقية بعد الحج في مكة قبل رجوعه إلى أهله، هل يجوز له ذلك؟

الجواب: نعم هذا جائز.

السؤال: رجل أحرم بالحج والعمرة كليهما، لكنه لم يدخل مكة وتوجه إلى عرفات، ما حكمه؟

الجواب: إذا وقف بعرفات صار رافضا للعمرة، وسقط عنه هدي القران وعليه دم لرفض العمرة، وعليه قضاؤها أيضا.

الْتَمَتْع

السؤال: التمتع ما هو؟

الجواب: هو أن يُحْرِمَ من الميقات بالعمرة، فيدخل مكة، ويعتمر في أشهر الحج، بأن يطوف بالبيت، ويسعى بين الصفا والمروة، ويحلق أو يُقَصِّرُ، ويقطع التلبية إذا ابتدأ الطواف، فإذا حلق أو قصّر فقد حل من عمرته، ثم يقيم بمكة حلالة، ويطوف بالبيت كلما بدا له، ويحضر الصلوات الخمس في المسجد الحرام ثم يحرم بالحج من الحرم يوم التروية، ويفعل ما يفعله الحاج المفرد، فإذا رمى الجمرّة الكبرى من يوم النحر، ذبح هديا شكرا لله تعالى للجمع بين

النسكين، فإذا لم يجد ما يذبحه صام ثلاثة أيام في الحج آخرها يوم عرفة، وسبعة إذا رجع إلى أهله، ولا يَحْلِقُ رأسه حتى يذبح، وقد ذكرنا بعض أحكام هذا الصيام في باب القرآن.

السؤال: ما قدر لكم في من أحرم بالعمرة، وساق معه الهدى؟

الجواب: المتمتع على ضربين: متمتع لا يسوق الهدى، وقد ذكرنا صفة تمتعه.

ومتتمتع يسوق الهدى وصفة تمتعه أن يحرم من الميقات بالعمرة فقط ويذهب إلى مكة وهو سائق الهدى، فإن كانت بقرة قلّدها بمزادة أو نعل وأشعر البدنة عند أبي يوسف ومحمد رحمهما، والمشهور عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يُشعر. والإشعار: أن يشق سنامها من الجانب الأيمن، فإذا دخل مكة، طاف وسعى للعمرة، ولا يتحلل بل يبقى محرماً، وحتى إذا كان يوم التروية أحرم بالحج، وفعل ما يفعله الحاج المفرد، ويذبح هدياً بعد رمي الجمرة الكبرى، ثم يحلق أو يقصر، فإذا حلق فقد حل من الإحرامين.

السؤال: لو قدم المتمتع إحرامه، فأحرم قبل يوم التروية هل يجوز ذلك؟

الجواب: نعم هذا جائز، ويكون بذلك متمتعاً أيضاً.

يوم عرفة: وإن كان معسراً لا يجد ثمن الهدى، فإنه يصوم ثلاثة أيام في الحج، وإذا يجوز له أن يصوم ثلاثة أيام بعد إحرام العمرة إلى يوم عرفة، ولا يجوز قبل ذلك ولا بعد يوم عرفة، ولأفضل أن يصوم هذه الأيام الثلاثة يوم عرفة ويوم التروية ويوماً قبلها حتى يكون آخرها يوم عرفة كذا في 'الصهيبة'. ولا يجوز صومها إلا سبعة من سن كسائر الكفارات، وهو محرم في الصوم إن شاء تاعه وإن شاء فرقته، كذا في 'الجوهرة النيرة'. ويوم يضم الأيام الثلاثة مخرجه الصوم بعد ذلك ولا يخرجه إلا الدم، وحكمه القارن كحكم المتمتع في وجوب الهدى إن وحده، والصيام إن لم يقدر عليه كذا في 'الصهيبة'. (الفتاوى الهندية: ٢٣٩/١)

لا شعر: قال الصحاوي: كرهه أبو حنيفة. فما رأى ساس يباعون وتُرْصَوْنَ في ذلك عني وحده يخاف منه هلاك. والله أعلم بالصواب. **يَصِيء** وهو أحرم قبل يوم التروية حار وهو أفضل، كذا في 'السيب'. وكما عجل فهو أفضل، كذا في 'الجوهرة النيرة'. (الفتاوى الهندية: ٢٣٩/١).

أشهر الحج

السؤال: أشهر الحج ما هي؟

الجواب: هي شوال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة.

السؤال: أفعال الحج يؤتى بها في خمسة أيام، فلماذا جعل شوال، وذو القعدة، من أشهر الحج؟

أشهر الحج؟

الجواب: لما يتعلق بذلك بعض الأحكام، منها: أنه إذا أحرم بالعمرة وأتى بأكثر

أشواط الطواف قبل هلال شوال لا يكون متمتعاً، ومنها: أنه لو أحرم بالحج

قبل هلال شوال، يُكره ذلك.

السؤال: أحرم بالعمرة في شوال أو في ذي القعدة مثلاً، وأتى بأفعال العمرة ثم ذهب

إلى وطنه وعاد مسافراً للحج، ما حال تمتعه؟

الجواب: لم يبق متمتعاً في هذه الصورة، إذا كان غير سائق الهدى، وليس عليه دم

التمتع، لأن التمتع: هو الارتفاق بالنسكين في سفر واحد، فإذا رجع إلى

وطنه بعد العمرة، ورجع ثانياً، لم يرتفق في سفر واحد.

من لا يجوز له الجمع بين النسكين

السؤال: هل لأهل مكة قران، وتمتع؟

الجواب: أهل مكة، وأهل الحرم، وأهل الحل - أعني الذين يسكنون داخل المواقيت

- لا يجوز لهم القران ولا التمتع، بل لهم الأفراد خاصة.

الجنايات وجزاؤها

السؤال: ما هي الجناية في الحج والعمرة؟

الجواب: الجنایة فی الحج والعمرة علی نوعین:

- ١- جنایة فی الإحرام أعني ارتکاب محظوراته.
- ٢- وجنایة فی أفعال الحج والعمرة، کترك الواجب، وإخلال فی الترتیب، وتأخیر الفرض أو الواجب عن وقته.

السؤال: بینوا جنایات الإحرام.

الجواب: هي ثمان:

- ١- لبس المخیط للرجال.
- ٢- وتغطية الرأس لهم.
- ٣- وتغطية الوجه للرجال والنساء جميعا.
- ٤- والتطیب فی الجسم، أو ثوب الإحرام، أو الفراش.
- ٥- وحلق الشعر أو القصر من أي موضع کان.
- ٦- وتقليم الأظفار.
- ٧- واصطياد صید البرّ، وكذا الدلالة علیه، والإشارة إلیه.
- ٨- والجماع ودواعیه، أي القبلة، واللمس بشهوة.

لبس المخیط

السؤال: سوا التفصیل فی حجاب لبس المخیط وجرائه.

الجواب: إذا لبس المحرم المخیط، وهو الملبوس المعمول علی هیئته البدن أو علی هیئة بعض الأعضاء، ناسیا أو عامدا أو مخطئا، مكرها أو طائعا، بعذر أو بغير عذر، فعليه الجزاء.

السؤال: وما تفصیل الجزاء فی ذلك؟

الجواب: إذا لبس المخيط واستمر على لبسه يوما أو ليلة، أو مقدار أحدهما، فعليه دم أي ذبح شاة في الحرم.

السؤال: فإن لبس أقل من يوم أو ليلة فما جزاؤه؟

الجواب: عليه صدقة مثل صدقة الفطر من بُرّ أو غيره، إذا كان اللبس أكثر من ساعة، فإن لبس أقل من ساعة فعليه قبضة بُرّ.

السؤال: فلو لبس أياما وليلي هل يتعدد الخراء لكل يوم؟

الجواب: يُجزئه في ذلك دم واحد، لكن لو ذبح ليوم أو يومين، ثم لبس بعده أو دام على اللبس بعد ذبح الشاة، يجب عليه الجزاء ثانيا.

السؤال: لو لبس جميع أنواع المخيط في يوم واحد، مثلا لبس القميص والسراويل، ومضى على ذلك يوم، أو مقداره هل يتعدد الجزاء؟

الجواب: لا يتعدد الجزاء بل يجب عليه دم واحد بذلك كله.

السؤال: لو ارتدى القميص، أو اتزر به، أو بالسراويل، ما جزاؤه؟

الجواب: لا جزاء عليه في ذلك؛ لأن المحظور لبس المخيط على الطريقة التي يلبس بها في العرف والعادة.

السؤال: لو ارتدى برداء حيط بيته، أو خيط أطرافه، أو اتزر ببرد خيط بين طرفه،

هل يجب الجزاء؟

الجواب: لا يجب في ذلك جزاء؛ لأنه لم يعمل على هيئة البدن، أو على هيئة بعض الأعضاء، إلا أن الأفضل أن لا يخاط الرداء والإزار بشيء.

فعنه دم حيثما أظن الدم في حيايات الإحرام فالرداء الذي من الشاة وبشرط أن يكون سيما من العيوب وأن يذبح في الحرم "واظفر معني اشي وتفصيل بعض المسائل في باب اهدي" وحيثما أظن الصدقة في حيايات الإحرام فهي نصف صاع من بر أو صاع من شعير أو تمر أو زبيب أو قيمة أحدها.

السؤال: لو لبس ثوب محيط مطبق يوم أو مقداره، ماذا عليه؟

الجواب: عليه دمان، دم اللبس المخيط، والآخر للطيب.

السؤال: لو لبس الخفين، أو الخورجون، أو الحداس، هل يجب عليه شيء؟

الجواب: يجب عليه في ذلك دم، إذا لبس يوما أو ليلة، أو مقدار أحدهما، وفي أقل من ذلك تجب صدقة، بشرط أن يكونا مغطيين للكعنين الذين هما في أوساط القدمين.

تغطية الرأس والوجه

السؤال: يئونا جزاء تغطية الرأس والوجه.

الجواب: إذا غطى المحرم جميع الرأس، أو جميع الوجه، أو الربع من أحدهما، أو غطت المحرمة جميع الوجه، أو رבעه، يوما أو ليلة أو مقدار أحدهما يجب الدم، سواء كان جاهلا أو عالما، طائعا أو مكرها، مخطئا أو ناسيا أو عامدا، نائما أو مستيقظا، بعذر أو بغير عذر، وفي الأقل من يوم وليلة والأقل من الربع صدقة.

السؤال: لو غطى المحرم أذنه، أو فمها، أو من لحمه، أو أسنانه من اللبس، ماذا عليه؟

الجواب: لا يجب عليه شيء.

السؤال: لو غصى رأسه بطيب، أو حبرا، أو مكن، أو حسب ماذا حب عليه؟

الجواب: لا يجب في ذلك شيء؛ لأن المحذور التغطية بما يُقصد به التغطية عادة كالرداء، والقلنسوة، والعِمامة، والمنديل.

أوساط القدمين في صدر محذر، لأن لا يجد عيين فيقصعهما أسفل من كعبيين عند معقد شربل. هـ
شامي (٢/ ١٦٣)؛ فقصعهما حيث يصير كعبان وما فوقهما من نساق مكشوف، لا قطع موضع كعبيين فقط كما لا يخفى.

السؤال: لو أدخل المحرم رأسه تحت أستار الكعبة، هل يجب عليه شيء؟
الجواب: لا يجب عليه شيء، إلا أنه لو أصاب الستر وجهه، أو رأسه كُره ذلك.

التطيب في البدن أو الثوب

السؤال: ماذا يجب فيما إذا تطيب المحرم أو المحرمة في البدن؟
الجواب: إذا تطيب المحرم عضوا كاملا فما زاد يجب الدم، وفي أقل من العضو الكامل صدقة.

والعضو: كالرأس، والفخذ، والساق، واليد، والعُضد، هذا إذا كان الطيب قليلا، فأما إذا كان كثيرا يجب الدم ولو كان أقل من العضو، ويُحْكَمُ العُرف في القليل والكثير. ولو طيب أقل من عضو بطيب قليل فعليه صدقة، هذا إذا طيب العضو الكبير كما ذكرنا. فأما إذا طيب العضو الصغير كالأنف، والعين، والأذن، والإصبع، فحكمه حكم الأقل من العضو الكبير في وجوب الدم أو الصدقة.

السؤال: لو طيب جميع البدن، هل يتعدد الجزاء بتعدد الأجزاء؟
الجواب: لا يتعدد الجزاء في ذلك إذا كان في مجلس واحد، فأما إذا تطيب في مجالس مختلفة يتعدد الجزاء حسب تعدد المجالس.

السؤال: لو خَضَبَت المرأة يدها بالحناء ما حكمه؟
الجواب: يجب الدم في ذلك أيضا.

تنبيه

لا يشترط لوجوب الكفارة في الطيب امتداد الزمان، حتى لو طيب وغسله من ساعته، يجب الدم أو الصدقة، حسب ما ذكرنا، بخلاف الثوب، فإنه يشترط لوجوب الدم الدوام على لبسه يوما أو ليلة.

السؤال: لو طيب المحرم ثوبه، ماذا عليه؟

الجواب: إذا طيب المحرم ثوبه الذي هو لابس، أو طيبه ثم لبسه، وكان مقدار الموضع المطيب أكثر من شبر في شبر، ولبسه مقدار يوم كامل، أو ليل كامل يجب الدم، وإن كان شبرا في شبر، ودام يوما أو ليلة، فعليه صدقة، وإن كان أقل من ذلك فقبضة، هذا إذا كان الطيب قليلا، فأما إذا كان كثيرا يجب الدم وإن أصاب من الثوب أقل من شبر.

السؤال: إذا ادهن بدهن ذي طيب ما جزاؤه؟

الجواب: حكم الدهن المطيب مثل الطيب، فإذا ادهن رأسه مثلا بدهن ذي طيب، يجب الدم.

تقليم الأظفار

السؤال: ما حكم تقليم الأظفار للمحرم؟

الجواب: إن قص أظافر يديه، ورجليه، أو أظافر يد واحدة، أو رجل واحدة في مجلس واحد يجب الدم، ولو قص أظافر كل واحدة من اليدين والرجلين في مجالس متفرقة يتعدد الجزاء، حسب تعدد المجالس.

السؤال: لو قص أقل من خمسة أظفار ما حكمه؟

الجواب: لو قص أقل من خمسة أظافر من عضو واحد، تجب الصدقة.

السؤال: ولو قص خمسة أظافر من عدة أصابع واحدة مثلا فقص ظفرين من يد وظفرين

من يد أخرى، وظفرا من رجل ما حكمه؟

الجواب: يجب الصدقة في هذه الصورة أيضا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما.

من شتر رد المختار (٢٠١/٢). **حب صدقة** قال صاحب 'أهداية': معناه يجب بكل ظفر صدقة. **والى يوسف** قال صاحب 'أهداية': وكذلك لو قص أكثر من خمسة متفرقة، إلا أن يسع دنت دم فحينئذ يقص عنه ما شاء.

حلق الشعر

السؤال: إذا حلق المحرم شعر البدن ماذا يجب عليه؟

الجواب: إذا حلق المحرم رأسه، أو لحيته، أو الربع من أحدهما، فعليه دم، وفي أقل من الربع صدقة، وإن حلق إبطه أو عانته فعليه دم. والتقصير حكمه حكم الحلق في وجوب الدم والصدقة، ولو أزال الشعر بشيء مزيل، أو نتفه، أو قلعه بالأسنان، فهو أيضا في حكم الحلق.

السؤال: إن حلق موضع الحجمة من الرقبة، ماذا عليه؟

الجواب: إن حلق موضع المحاجم من الرقبة، فعليه دم عند أبي حنيفة رحمته الله. وقال أصحابه: عليه صدقة.

السؤال: ما حكم المرأة في ذلك؟

الجواب: هي مثل الرجل في وجوب الجزاء، فلو حلقت إبطها، أو عانتها أو أخذت شعر ربع رأسها، أو أكثر بقدر الأنملة قبل أو ان التحلل، يجب عليها الدم، وفي أقل من الربع تجب الصدقة.

فائدة

لا فرق في وجوب الجزاء فيما إذا حلق بنفسه أو حلقه غيره، بأمره أو بغير أمره، طائعا أو مكرها، جاهلا أو مخطئا، عامدا أو ناسيا.

حكم المعذور في ارتكاب هذه المحظورات

السؤال: لو لبس المحيط، أو تظيت، أو غطى الرأس، أو الوجه، أو حلق الشعر، أو

قلّم الأظافر بعذر، ما حكمه؟

الجواب: إذا ارتكب المحرم أحد هذه المحظورات بعذر كالحمل أو أصابته، أو لشدة الحر، أو البرد، أو لصداع في الرأس، أو كثرة القمل فيه مثلاً، فإنه يخير في كل موضع يجب فيه الدم، أن يذبح شاة في الحرم، أو يتصدق بثلاثة أصوع من بر أو ستة أصوع من زبيب، أو تمر، أو شعير، على ستة مساكين، يعطي كل مسكين نصف صاع من بر، أو صاعاً من غيره، أو يصوم ثلاثة أيام. ويستوي في هذا الحكم الغني والفقير، وإن ارتكب محظوراً بعذر يجب فيه الصدقة، فإنه يخير بين أن يتصدق بنصف صاع من بر أو يصوم يوماً كاملاً.

الجماع ودواعيه

السؤال: بيئوا جنایات الجماع ودواعيه في الإحرام.

الجواب: هي كما يلي:

- ١ - المحرم بالحج أو العمرة إن قبل، أو لمس امرأة، أو أمرذ بشهوة فعليه دم، أنزل أو لم ينزل.
- ٢ - إذا جامع المحرم بالحج في أحد السبلين قبل الوقوف بعرفة، فسد حجه وعليه شاة، ويمضي في الحج كما يمضي من لم يفسد حجه، وعليه قضاؤه بعد هذا العام.
- ٣ - إذا جامع الحاج بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة، وقبل أن يحلق رأسه، فعليه بدنة ولم يفسد حجه.
- ٤ - وإذا جامع بعد الحلق قبل طواف الزيارة، أو بعد طواف الزيارة قبل الحلق، فعليه شاة.
- ٥ - وإذا جامع المحرم بالعمرة قبل أن يطوف لها أربعة أشواط، فقد أفسدها ومضى فيها، وقضاها، وعليه شاة.

٦ - وإن جامع المعتمر بعد ما طاف لها أربعة أشواط، لا تفسد عمرته وعليه شاة، ولا يلزمه قضاؤها.

السؤال: هل فرق بين جماع الناسي والعامد؟

الجواب: لا فرق بينهما، وحكمهما سواء.

السؤال: إن خرج الحاج لفصاء الحج الذي أفسده، هل يلزمه أن يفارق امرأته في سفر القضاء؟

الجواب: لا يلزمه ذلك.

ارتكاب المحظورات في أفعال الحج

السؤال: سوا الحنات التي قد يرتكبها الحاج في أفعال الحج.

الجواب: الجنيات في أفعال الحج على أنواع، منها: الطواف على غير طهارة، ومنها: ترك واجب، ومنها: الإخلال في الترتيب، ومنها: تأخير الركن أو الواجب عن وقته، وتفصيلها كما يلي.

الطواف محدثاً أو جنباً

السؤال: إذا طاف الحاج جنباً، أو محدثاً، ماذا عليه؟

الجواب: ١- إذا طاف الحاج طواف القدوم، أو طواف الصدر محدثاً فعليه صدقة نصف صاع من بر لكل شوط، وكذا الحكم في كل طواف هو تطوع.

٢- وإن طاف طواف القدوم، أو طواف الصدر جنباً فعليه شاة، وكذا الحكم في امرأة طافت للقدوم، أو للصدر حائضاً، أو نكساً.

٣- وإن طاف طواف الزيارة محدثاً فعليه شاة.

٤ - وإن طاف طواف الزيارة جنباً فعليه بدنة، وكذا الحكم في امرأة طافت طواف الزيارة، حائضاً، أو نفساء.

فائدة

إذا طاف محدثاً، أو جنباً، ثم أعاده طاهراً يسقط عنه الجزاء.

ترك الواجب في أفعال الحج

السؤال: ماذا يجب على من ترك واجبا من واجبات الحج؟

الجواب: جزاء ذلك كما يلي:

- ١ - من ترك الوقوف بالمرزلفة بعد طلوع الفجر، فعليه دم.
- ٢ - من ترك السعي بين الصفا والمروة، فعليه دم.
- ٣ - من ترك رمي الجمار في الأيام كلها، أو ترك رمي جمرة العقبة في يوم النحر، أو ترك أكثر الحصيات في يوم من أيام الرمي، فعليه دم في كل صورة من هذه الصور، وإن ترك رمي إحدى الجمار الثلاث في يوم، فعليه صدقة.
- ٤ - من خرج من عرفات قبل غروب الشمس فعليه دم، إلا أن يعود قبل الغروب.
- ٥ - من ترك طواف الوداع، أو أربعة أشواط منه، فعليه دم، وإن ترك ثلاثة أشواط منه فعليه صدقة. ويسقط الجزاء إذا عاد إلى مكة فطاف.

الإخلال في الترتيب

السؤال: بماذا يؤمر المحرم، إذا أخل في الترتيب الواجب؟

الجواب: ١ - لو ذبح المتمتع أو القارن قبل رمي جمرة العقبة، أو حلق قبل الذبح يجب عليه الدم.

٢- لو حلق المفرد قبل رمي جرة العقبة، فعليه دم.

التأخير

السؤال: أي تأخير يوجب الجزاء؟

الجواب: تفصيل ذلك كما يلي:

- ١ - لو أخر المتمتع أو القارن ذبح الهدي عن أيام النحر، يجب عليه دم.
- ٢ - لو أخر الحاج الحلق، أو القصر عن الأيام المذكورة، يجب عليه دم.

تنبيه

الحاج لا تحل له النساء أبدا حتى يطوف طواف الزيارة كله أو أكثره.

جنايات العمرة

السؤال: بينوا جنايات العمرة، وجزاءها.

الجواب: هي كما يلي:

- ١ - إذا أخر الإحرام عن الميقات يجب عليه الدم.
- ٢ - إذا طاف للعمرة محدثا أو جنبا، أو طافت لها المرأة حائضا، أو نفساء يجب الدم. ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير، والجنب والمحدث، حتى يجب الدم بما إذا طاف لها شوطا واحدا غير طاهر.
- ٣ - إذا حلق المعتمر قبل السعي يجب عليه دم.
- ٤ - إذا حلق المعتمر خارج الحرم يجب عليه دم.

فائدة

إذا ارتكب المعتمر محظورا من محظورات الإحرام، فجزاؤه مثل جزاء من ارتكب شيئا من ذلك في إحرام الحج من الدم، أو الصدقة.

الاصطياد في الإحرام

السؤال: إذا قتل المحرم بالحج، أو العسرة صيدا، هل فيه حرام؟

الجواب: إذا قتل المحرم صيدا، أو دلّ عليه، أو أشار إليه مَنْ قتله، يجب عليه الجزاء. والناسي، والعامد، والمبتدئ، والعائد في ذلك سواء.

السؤال: ما جزاؤه؟

الجواب: جزاؤه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما: أن يقوم الصيد في المكان الذي قتله فيه، أو في أقرب المواضع منه إن كان في برية، ويقومّه مسلمان ذوا عدل، ثم يُخَيِّر القاتل في القيمة أن يبتاع بها هديا فيذبحه في الحرم، أو يشتري بها طعاما يتصدق به على المساكين. فيعطي كل مسكين نصف صاع من بر، أو صاعا من تمر، أو صاعا من شعير. وإن شاء صام عن كل نصف صاع من بر، أو عن كل صاع من شعير يوما، فإن فضل من الطعام أقل من نصف صاع، فهو مخيّر إن شاء تصدق به، وإن شاء صام عنه يوما كاملا، وكذا الحكم في الصيد الصغير الذي لا تبلغ قيمته هديا.

السؤال: هل في ذلك خلاف بين الشيخين وبين محمد بن الحسن رحمهم؟

الجواب: نعم في ذلك خلاف، وهو أن الشيخين يوجبان في كل صيد المثل المعنوي أعني القيمة ثم التخيير فيما ذكرنا. وأما محمد بن الحسن رحمته: فهو يوجب المثل الصوري، أعني النظير فيما له نظير، فعنده في الظبي والضبع شاة، وفي الأرنب عناق وفي النعامة بدنة، وفي اليربوع جفرة. وأما ما لا نظير له صورة، فقولُه فيه مثل قولهما.

السؤال: إذا جرح المحرم صيدا أو نتف شعره، أو قطع عضوا منه، ما حكمه؟

الجواب: ضمن ما نقص من قيمته.

السؤال: وإن نتف ريش طائر، أو قطع قوائم صيد، ما الحكم فيه؟

الجواب: إذا فعل ذلك، وخرج به الصيد من حيز الامتناع، فعليه قيمة كاملة.

السؤال: لو كسر بيض صيد، ماذا عليه؟

الجواب: إن خرج من البيضة فرخ ميت، فعليه قيمته حيا. وإن لم يكن فيه فرخ، فعليه قيمة البيضة.

السؤال: من قتل قملة، أو جرادة، ماذا عليه؟

الجواب: تصدق بما شاء، وتمرّة خير من جرادة.

السؤال: من قتل ما لا يؤكل لحمه من السباع، ونحوها، ما حكمه؟

الجواب: عليه الجزاء، ولا يتجاوز بقيمتها شاة.

السؤال: إن صال السبع على محرم، فقتله هل يجب فيه شيء؟

الجواب: لا شيء عليه حيثئذ.

السؤال: هل من الحيوان، والطير ما يجوز قتله للمحرم؟

الجواب: نعم، يجوز للمحرم قتل الغراب، والحدأة، والذئب، والحية، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور.

السؤال: لو قتل المحرم بعوضا، أو براغيث، أو قرادا، ماذا عليه؟

الجواب: لا شيء عليه.

السؤال: إن اضطر المحرم إلى أكل لحم الصيد، فقتله، هل عليه الجزاء؟

الجواب: نعم، عليه الجزاء.

السؤال: ما قولكم في الحمام المُسْرَوَل، والظبي المستأنس؟

الجواب: عليه الجزاء في قتلها.

السؤال: إن ذبح المحرم صيدا، هل يجوز أكله لغير المحرم؟

الجواب: لا يجوز أكله للمحرم ولا لغيره، لأن المحرم إذا ذبح الصيد فذبيحته ميتة.

السؤال: لو ذبح المحرم ما يعتاد الناس أكل لحمه، هل يجوز ذلك؟

الجواب: نعم، جاز للمحرم أن يذبح الشاة، والبقرة، والدجاجة، والبط، وغاز له ولغيره أن يأكل هذه الحيوانات بعد ذبحها.

السؤال: رجل حلال إصطاد صيدا، وذبحه هل يجوز للمحرم أن يأكل منه؟

الجواب: جاز للمحرم أن يأكل من لحمه إذا لم يدله عليه، ولا أمره بصيده.

السؤال: إذا اشترك محرمان في قتل صيد، ماذا عليهما؟

الجواب: على كل واحد منهما الجزاء كاملا.

السؤال: إذا قتل المحرم صيدا، وباعه في حال إحرامه، أو ابتاعه من محرم، أو من

حلال، ما حكمه؟

الجواب: بيعه للصيد، وابتياعه إياه باطل.

حكم القارن في ارتكاب المحظورات

السؤال: ما حكم القارن، إذا ارتكب شيئا من محظورات الإحرام؟

الجواب: يجب في ارتكابها على القارن دمان، دم لحجته، ودم لعمرته، إلا أن

يتجاوز الميقات من غير إحرام، ثم يحرم بالعمرة والحج بعد التجاوز.

فيلزمه في ذلك دم واحد.

دم واحد: قال في "أندلس المحتار": (وكل ما على المفرد به دم بسبب حياته على إحرامه) يعني بفعل شيء من

محظوراته لا مضيقا؛ إذ هو ترك واجبا من واجبات الحج أو قطع نيات إحرامه بتعدد إحرامه؛ لأنه ليس حياة =

مجاورة الميقات بغير إحرام

السؤال: من لم يحرم من الميقات، وهو يريد أن يدخل مكة، ما حكمه؟

الجواب: آفاقي مسلم مكلف أراد دخول مكة، أو دخول الحرم ولو لتجارة، أو سياحة وجاوز الميقات برا، أو بحرا، أو جوا غير محرم، ثم أحرم أو لم يحرم أنم ولزمه دم.

- على الإحرام، (فعلى القارن) ومثله منمتع ساق أهدي دمان، وكذا الحكم في الصدقة فتشئ أيضا؛ حايته على إحراميه (إلا بمجاورة الميقات غير محرم) استثناء مقطوع فعليه دم واحد؛ لأنه حينئذ يس بقارن. قال الشافعي في 'حاشيته': وخرج أيضا ما لو قطع سات الحرم فلا يتعدّد الحرم به أيضا على القارن، فإن في 'البحر': لأنه من سات الحرمات لا تتعلق بالإحرام به، خلافاً لصيد الحرم إذا قنته القارن، فإنه يلزمه قيمتان؛ لأنه حاية على الإحرام وهو متعدد، ولا يُنظر إلى كونه حاية على الحرم؛ لأن أقوى الحرمتين تستلحق أداهما، والإحرام أقوى، فكان وجوب القيمة بسبب الإحرام فقط، لا بسبب الحرم، وإنما ينظر إلى الحرم إذا كان القاتل حلالاً. (٢ / ٢٢٣).

ولزمه دم بوث الإمام البخاري في كتابه 'دخول الحرم بغير إحرام' ثم قال: ودخل ابن عمر حلالاً وإنما أمر لبي بالإهلال من أراد الحج والعمرة، ولم يذكره للحطّين وغيرهم. قال حافظ في 'الفتح': وصل أثر ابن عمر . مالمث في 'المواضع' عن نافع، قال: أقبل عبد الله بن عمر من مكة، حتى إذا كان بقديد جاءه خبر عن الفقة، فرجع، فدخل مكة بغير إحرام، وقوله: 'لم يذكره للحطّين وغيرهم' هو من كلام المصنف، وحاصله أنه حصّ الإحرام لمن أراد الحج والعمرة، واستدل بمفهوم قوله في حديث ابن عباس من حجّ بعد مفهمومه أن مُتردد إلى مكة بغير قصد الحج والعمرة، لا يلزمه الإحرام، وقد اختلف العلماء في هذا، فالمشهور من مذهب الإمام الشافعي عدم الوجوب مطلقاً، وفي قول نجب مطلقاً، وفي من ينكر دخول حلال مرتب وأولى بعدم الوجوب، والمشهور عن الأئمة الثلاثة بوجوب، وفي رواية عن كل منهم لا يجب، وهو قول ابن عمر وأبرهري وأحسن، وأهل الظاهر، وحرم الحاية باستثناء ذوي الحاجات المشكورة، واستثنى الحنفية من كان داخل المواقيت.

ورغم أن عبد البر أن أكثر الصحابة والتابعين على القول بالوجوب. وقال ابن قدامة في 'المعني': المكف الذي يدخل بغير قتال، ولا حاجة متكررة، فلا يجوز له تخاور الميقات بغير محرم، وبه قال أبو حنيفة . وبعض أصحاب الشافعي. وقال بعضهم: لا يجب الإحرام، وعن أحمد ما يدل على ذلك وقد روي عن ابن عمر أنه دخلها بغير إحرام إلى أن قال: فعني أراد هذا المكف الذي يدخل بغير قتال ولا حاجة متكررة الإحرام بعد تخاور الميقات، رجع فأحرم منه، فإن أحرم من دونه، فعليه دم، كما يريد المنسك. =

السؤال: وهل لسقوط الإثم والدم سبيل؟

الجواب: إذا جاوز الميقات من غير إحرام، يلزمه العود إلى ميقاته الذي جاوزه، أو إلى أي ميقات أقرب أو أبعد، والأفضل أن يعود إلى الميقات الذي جاوزه، فإذا عاد إلى الميقات وأحرم منه بالحج أو العمرة، سقط عنه الإثم والدم.

= فت: لما كان مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد أن لإحرام الحرم من أرض دحون مكة، وهو كتاب غير مرية لأحد النسكين، وهو رواية عن نسفي، وهو مذهب أكثر الصحابة والتابعين، كما قال ابن عبد البر، كان من الحرم لكل من يريد دحون حرم، أو دحون مكة أن يحرم بأحد نسكين خصوصاً بالعمرة، إذا لم يكن موسم موسم حج، نعم أو سبوح في ذلك من يحتاج إلى دحون مكرر فكيف ما حرج منه من بقعة عنه، كسوقين فيسأل على حضائين كان به واحد، فهم يدين لا يتكرر دحونهم، وكذلك يدين بدحون من مكة وروى إمامنا، ثم يرجعون، كان عليهم أن يدخلوا مكة بالإحرام؛ لأنهم ليسوا مثل الخطائين.

ولا استدلال على عدم وجوب الإحرام بقوله ^{في} من يدا حج وعمره من صحيح عدمه لا يرفى
لاحتجاج بمفهوم محض، ثم يذهب حديث روه بن عباس ^{رضي الله عنه} وهو أفنى منه لا يدخل مكة للحج
ولا صاب حاجة، لا وهو محرم، كما روه صحابوني أن دحور خرم هل يصح غير حرام، وكان مع أبي ^{صلى الله عليه وسلم}
في فتح مكة من نصحية مائة ألف وأربعمائة، كما حكاه البيهقي وغيره، رجع وحج مناسبات شرح موضع
للإمام مالك ^{رحمته الله}.

وكان مذهب أكثر الصحابة عدم حور دحون مكة بدون إحرام، فعلم بذلك أنهم يستنبطون على حور
بدحون بلا إحرام بدحونه ^١ يوم فتح كندك، وذلك لأنهم عرفوا غرق بين قصوره وغير قصوره
ودحونه ^٢ يوم فتح بلا إحرام لا يقس عليه عمدة لأحوا؛ لأنه ^٣ نبيح به فقتل في ذلك يوم، وحور
فقتل يستدعي حور محاورة بلا إحرام، لأن شرم مأثور يكشف رأسه ووجهه، ويقفل تحت حيا، في
بدوح، وتعصية رأسه وحوها، فسد حور ^٤ لله تعالى نفس تمكه برسول الله ^٥ وأصحابه ساعة من نهار، حور هم
محاورة الميقات من غير إحرام أيضا.

[illegible]

السؤال: إن لم يعد إلى الميقات، وأحرم بأحد النسكين من الخيل، أو الحريم، ماذا عليه؟
الجواب: لو أحرم بعد الميقات، ولم يعد إليه، ومضى فيما أحرم، لا يسقط الإثم والدم، ويستغفر الله، ويتوب إليه، ويذبح شاة في الحرم لما وجب عليه من الدم، وإن عاد إلى الميقات بعد أن أحرم، ولتبى من الميقات، وكان ذلك قبل الشروع في النسك، سقط عنه الدم والإثم.

السؤال: رجل جاور الميقات من غير إحرام، وأحرم بعده ناحج، ونحاف فوت الحج حين ما يريد العود إلى ميقاته، ما حكمه؟

الجواب: لا يعود حينئذ، بل يذبح الشاة للجناية - وهي مجاوزة الميقات بغير إحرام - ويستغفر الله، ويتوب إليه.

السؤال: ومن أحرم بعمره بعد أن جاور الميقات، وهو نحاف على نفسه أو ماله بالعدد إلى الميقات، كيف يفعل؟

الجواب: يسقط عنه وجوب العود، ويكتفي بذبح الشاة في الحرم.

السؤال: رجل دخل مكة أو الحرم بلا إحرام، وفعل ذلك مرارا، ما حكمه؟

الجواب: لو دخل مكة أو الحرم بلا إحرام فعليه لكل دخول حج أو عمرة، فإذا أحرم من عامه ذلك بحجة الإسلام أو حجة مندورة أو قضاء أو عمرة مندورة أو قضاء أو عمرة مسنونة أو مستحبة، أجزئه عما لزم بالدخول إذا كان دخوله كذلك أول مرة أو يؤخر دخوله إذا تكرر الدخول وإن لم ينو عنه، فإن تحولت السنة لا يجزئه عما لزم إلا بأن يحرم بنية مقصودة لأداء ما لزمه بسبب الدخول بلا إحرام، فإذا فعل ذلك عدد دخلاته التي كانت بلا إحرام ناويا عما لزمه من النسك سقط عنه الدم الذي وجب في كل مرة.

السؤال: رجل افقي إلى المناء من السمر إلى حده فقط لا يريد الحج ولا العمرة، ولا دخول الحرم ولا دخول مكة المكرمة، ما حكمه؟

الجواب: لا يآثم بذلك، ولا يجب عليه شيء.

السؤال: ثم لما قدم حده على النحر الذي ذكره في السؤال، وأراد بعد ذلك دخول الحرم، أو دخول مكة، كيف يفعل؟

الجواب: جاز له في هذه الصورة أن يدخل الحرم أو مكة بغير إحرام، ثم لو أراد الحج أو العمرة بعد ما وصل إلى جدة، فإنه يحرم من جدة أو من أي مكان في الحل.

السؤال: هل يجوز لأهل المواقيت أو لأهل الحل أن يدخلوا الحرم أو مكة المكرمة من غير إحرام؟

الجواب: جاز لهم دخول الحرم ودخول مكة بلا إحرام، ما لم يريدوا الحج أو العمرة، فلو دخلوا الحرم أو مكة بغير إحرام، وهم يريدون الحج أو العمرة لزمهم دم، وعليهم العود إلى الحل؛ لأن ميقاتهم الحل، ولو أحرموا من الحرم بالعمرة أو بالحج، ولم يعودوا إلى الحل، أو عادوا ولم يلتبوا فيه قبل الشروع في الطواف، كانوا آثمين، ولا يسقط عنهم الدم.

السؤال: حرمني الحرم بالعمرة في مكة، أو في الحرم، هل يجوز له ذلك؟

الجواب: لا يجوز له ذلك؛ لأن أهل الحرم ميقاتهم للحج الحرم، وللعمرة الحل، فإن أحرموا على غير ميقاتهم لزمهم الإثم والدم.

جنايات الحرم

السؤال: بينوا جنايات الحرم.

الجواب: يتعلق بالحرم جنايتان:

١- قتل صيده. ٢- وقطع شجره وحشيشه.

السؤال: ما جزاء من قتل صيدا في الحرم؟

الجواب: عليه أن يتصدق بقيمته على الفقراء، ولا يجزئه فيه الصوم.

السؤال: لو اشترك حلالان في قتل صيد الحرم، ماذا يجب عليهما؟

الجواب: يجب عليهما جزاء واحد.

السؤال: لو قتل المحرم صيد الحرم، هل يتعدد الجزاء؟

الجواب: لا يتعدد الجزاء، بل يتداخل الجزاءان، ويجزئه التصدق بقيمة واحدة.

السؤال: لو قطع أو قلع المحرم أو اخلال حشيش الحرم، أو شجرته، ماذا يجب عليه؟

الجواب: يجب على المحرم والحلال في ذلك التصدق بقيمة ما قطع، إذا كان الشجر غير مملوك، ولا مما ينبت للناس.

السؤال: إن كان هذا الشجر المقلوع، أو المنطوع في ملك رجل، ما حكمه؟

الجواب: يجب على القالع، أو القاطع في ذلك قيمتان:

قيمة لحق الشرع، يجب أن يتصدق بها.

وقيمة لحق العبد يؤديها إلى مالكة، وهذا إذا لم يكن يابسا، فإن كان يابسا

فعليه أداء قيمته إلى المالك فقط، وليس عليه لحق الشرع شيء.

السؤال: هل يستثنى من ذلك شيء؟

الجواب: نعم، جاز قطع الإذخر وهو حشيش معروف، وكذا قطع ما يبس من الشجر، أو الحشيش.

قيمة واحدة كذا حقه في 'العناية' و'الكفاية'. وحاصل ما ذكرنا أن القياس يوجب الكفارتين. وفي الاستحسان تداحت. وجه الاستحسان: أن حرمة الإحرام أقوى؛ لأن الحرم يحرم عليه الصيد في الحلال والحرم جميعا، فاستتبع الأقوى الأضعف.

السؤال: هذا ما ذُكر، حكم الحلال أو المحرم؟

الجواب: المحرم والحلال في ذلك سواء؛ لأن قطع الحشيش والشجر مُحَرَّم بسبب الحرم لا بسبب الإحرام.

السؤال: قطع محرمان شجرة في الحرم، وهي مما نجب بقطعها الخزاء، ما حكمهما؟
الجواب: يجب عليهما قيمة واحدة.

السؤال: هل يجوز اتخاذ السواك من أشجار الحرم؟

الجواب: لا يجوز ذلك، إلا إذا كان يابساً.

الإحصار

السؤال: إذا أحصر المحرم ماذا يفعل؟

الجواب: إذا أحصر المحرم بعدوا، أو أصابه مرض يمنعه من المضي جاز له أن يتحلل، ويخرج من إحرامه.

السؤال: كيف يتحلل؟

الجواب: إذا كان في الحرم، يذبح شاة، ثم يخلق أو يقصر، وإن لم يكن بلغ إلى الحرم، قيل له: ابعث شاة أو قيمتها، ووكل رجلاً يذبحها عنك في الحرم، وواعده يوماً بعينه يذبح فيه، فإذا ذبحها عنك فقد تحللت.

السؤال: فإن كان المحصر قارناً، ماذا يفعل؟

الجواب: يذبح دمين إن كان في الحرم، أو يبعثهما إلى الحرم فيذبحان عنه فيه، ويخرج من الإحرامين بعد الذبح.

السؤال: لماذا يبعث شاة إلى الحرم، ألا يتحلل بذبحها حيث كن؟

الجواب: لا يذبحها حيث هو خارج الحرم؛ لأن ذبح دم الإحصار لا يجوز إلا في الحرم.

السؤال: هل يجوز ذبح دم الإحصار قبل يوم النحر؟

الجواب: نعم، يجوز ذلك قبل يوم النحر عند أبي حنيفة رحمته الله. وقال أصحابه: لا يجوز الذبح عن المحصر بالحج إلا في يوم النحر.

السؤال: فإن أحصر المعتمر متى يذبح؟

الجواب: يذبح متى شاء، بشرط أن يكون الذبح في الحرم، وهذا بالإجماع.

السؤال: إذا تحلل المحصر بالذبح، هل بقي عليه شيء؟

الجواب: نعم! إذا تحلل المحصر الحاج فعليه حجة وعمرة، فأما المعتمر إذا تحلل لأجل الإحصار، فعليه قضاء العمرة.

السؤال: إذا كان المحصر قارناً، ماذا يجب عليه إذا تحلل؟

الجواب: عليه حجة وعمرتان.

السؤال: محرم بالحج أحصر، فبعث شاة وواعد من يحملها أن يذبح عنه في يوم بعينه، ثم زال الإحصار، ماذا يفعل؟

الجواب: إن قدر على إدراك الهدي والحج، لم يجز له التحلل، ولزمه المضي في أفعال الحج، وإن قدر على إدراك الهدي دون الحج تحلل، وإن قدر على إدراك الحج دون الهدي جاز له التحلل استحساناً، والأفضل أن يمضي ويحج.

السؤال: رجل أحرم بالحج، ووصل إلى مكة، لكن منع من الوقوف بعرفة وطواف الزيارة كليهما، هل يكون محصراً أو لا؟

الجواب: نعم، هو محصر.

السؤال: ولو أحصر وهو بمكة عن الوقوف بعرفة فقط، أو عن طواف الزيارة فقط،

هل هو محصر؟

أن يمضي: كذا ذكره في "البحر الرائق" (٣ / ٦٠) وكذا في "رد المختار" (٢ / ٣٣٥).

الجواب: هو ليس بمحصر، ومعناه أنه لا يجري عليه حكم الإحصار؛ لأنه إذا قدر على إدراك الوقوف فإنه يقف بعرفة، ثم يطوف للزيارة إذا زال الإحصار، وإذا منع عن الوقوف صار فائت الحج، فيفعل ما يفعله من فاته الحج.

السؤال: إذا ذبح الهدي هل يكتفي به لتحلل، أم يخلق أو يقصر، ثم يتحلل؟

الجواب: إذا ذبح عنه الهدي فقد تحلل، وخرج من الإحرام، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، وقال أبو يوسف رحمته: عليه الخلق للخروج عن الإحرام.

الفوات

السؤال: رجل أحرم بالحج وفاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر، ما حكمه؟

الجواب: هذا المحرم فاته الحج، وعليه أن يتحلل بعد أفعال العمرة، فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة، ويحلق أو يقصر.

السؤال: وبعد ذلك هل يجب عليه شيء؟

الجواب: نعم، يجب عليه أن يقضي الحج من العام القابل.

السؤال: وهل عليه دم؟

الجواب: لا دم عليه.

السؤال: هل في العمرة فوات؟

الجواب: العمرة لا تفوت؛ لأنها غير مؤقتة بالوقت، وجائزة في جميع السنة، وكرهت في خمسة أيام، وقد ذكرناها من قبل.

الهدي

السؤال: الهدي ما هو؟

الجواب: هو ما يُذبح في الحج والعمرة، إما للخروج من الإحرام وهو للمحصر، وإما شكراً لله تعالى للترفق بالنسكين وهو للمتمتع والقارن، وإما لتكفير الجنايات وهو لمن جنى على إحرامه، أو ترك واجبا من واجبات الحج والعمرة، وإما هدي التطوع، وهو لكل من أراد أن يتطوع بذبحه.

السؤال: الهدي من أي حيوان؟

الجواب: هو من الإبل والبقر والغنم فقط، ولا يجزئ من غيرها، ويستوي في ذلك ذكورها وإناثها.

السؤال: هل يجوز أن يذبح أي حيوان شاء من الأصناف الثلاثة، أم في ذلك تقييد بشيء؟
الجواب: نعم، يتقيد بشرطين، الأول: أن يكون ثنيًا فصاعداً، الثاني: أن يكون سليماً من النقص والعيب.

السؤال: ما معنى الثني؟

الجواب: الثني من الشاة: ما تم له سنة وطعن في الثانية، ومن البقر: ما تم له ستان وطعن في الثالثة، ومن الإبل: ما تم له خمس سنوات وطعن في السادسة.

السؤال: هل يجوز من الضأن غير الثني؟

الجواب: نعم، يجوز منه الجذع، وهو ما تم له ستة أشهر إذا كان بحيث لو اختلط بالثنايا اشتبه على الناظر، وحسبه منها.

السؤال: ما معنى كونه سليماً من العيب؟

وحسبه منها: قال في 'الجوهرية البيرة': اجدع من الضأن ومعه سنة أشهر، وقيل: أكثر السنة، وإما يخرئ الجدع من الضأن إذا كان بحيث لو اختلط بالثنايا اشتبه على الناظر أنه منها (ص ٢٢١) وراجع 'البحر الرائق' (٧٥/٣).

الجواب: معناه: أن يكون سليم الأعضاء، فلا يجوز في الهدي مقطوع اليد، ولا مقطوع الرجل، ولا مقطوع الأذن، ولا مقطوع الذنب، ولا ذاهبة العين، ولا العجفاء أي المهزولة التي ذهب نخها، ولا العرجاء التي لا تمشي إلى المنسك.

السؤال: لو قُطِع بعض الأذن، أو الذنب من حيوان، هل يجوز ذبحه في الهدي؟

الجواب: إذا كان أكثر الأذن، أو أكثر الذنب مقطوعا، لم يجز ذبحه في الهدي.

السؤال: هل يجوز ذبح الهدي، حيث شاء؟

الجواب: لا يجوز ذبح الهدي إلا في الحرم.

السؤال: في أي موضع يتعين ذبح الإبل أو البقر؟

الجواب: يتعين ذبح الإبل كاملا، أو البقرة كاملة في كفارة من طاف طواف الزيارة جنبا ولم يُعِد. وكذا في كفارة من جامع بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق، وقبل طواف الزيارة؛ فإنه لا يجوز فيهما إلا الإبل، أو البقرة، وفي ما سوى ذلك يجوز الشاة، سواء كان دم الإحصار، أو دم التمتع والقران، أو دم جنابة، أو هدي تطوع.

السؤال: هل يجوز أن يشترك رجل أو رجلان فصاعدا في ذبح بعض الهدايا؟

الجواب: نعم، يجوز أن يشترك سبعة أنفس في الإبل أو البقرة إذا كان كل واحد من الشركاء يريد القربة.

السؤال: اشترك سبعة أنفس في ذبح إبل أو بقرة، وكان منهم من يريد اللحم فقط، ما حكمه؟

الجواب: إذا كان كذلك لم يجز عن الباقيين أيضا.

السؤال: هل يأكل من لحم الهدي؟

الجواب: يجوز لصاحب الهدي أن يأكل من هدي التطوع والمتعة والقران، ولا يجوز ذلك من دم الإحصار، ولا من دماء الجنائيات.

السؤال: هل يتعين لذبح الهدى يوم أو وقت؟

الجواب: لا يجوز ذبح هدي التمتع والقران قبل يوم النحر، بل يذبحه في يوم النحر أو في اليومين بعده، ولا يؤخر ذبح هذا الهدى عن اليوم الثاني عشر من ذي الحجة، وكذا لا يذبحه قبل رمي جمرة العقبة من يوم النحر. وجاز ذبح دماء الجنائيات، والإحصار في أي وقت شاء.

السؤال: لو أخر ذبح هدي التمتع، أو القران عن أيام النحر، ما حكمه؟

الجواب: عليه دم آخر سوى هذا الهدى؛ لتأخيره عن وقته.

السؤال: هل يجب أن يتصدق من لحوم الهدايا على مساكين الحرم؟

الجواب: لا يتعين في ذلك مساكين الحرم، بل يجوز أن يتصدق عليهم وعلى غيرهم.

السؤال: هل يجب أن يذهب بهديه إلى عرفات؟

الجواب: لا يجب ذلك.

السؤال: ما التفصيل في النحر والذبح؟

الجواب: السنة في الإبل النحر، وفي البقر والغنم الذبح، ولو عكس جاز وكُره.

السؤال: هل يجب أن يذبح أو ينحر بنفسه؟

الجواب: لا يجب ذلك، لو أمر غيره فذبح جاز إلا أن الأولى أن يتولى الذبح

اليومين بعده قال القسوري: ولا يجوز هدي لتضوع والمتعة والقران إلا في يوم النحر فجعل حكم هدي التضوع كحكم هدي المتعة والقران. قال صاحب "الهداية": وفي الأصل يجوز ذبح دم التضوع قبل يوم النحر، ودحه يوم النحر أفضل، وهذا هو الصحيح. ثم أراد بيوم النحر أيام لحر؛ فإنه يجوز هدي المتعة والقران إلى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر، كما صرح به في "البحر" (٣ / ٧٧).

عن وقته ولو حقق قبل الذبح، والمسألة غامضة عليه دم ثالث وهو لمحقق قبل الذبح، ذكره في أعية الناسك" (ص ١٥٠).

والنحر بنفسه إذا كان يحسن ذلك.

السؤال: رجل ساق إبلًا فاضطر إلى ركوبها، هل يجوز له أن يركبها؟

الجواب: لو اضطر إلى الركوب ركبها، وإن استغنى عن ذلك لم يركبها.

السؤال: إن كان بسوق ناقة أو شاة، وكان هماً لبن، هل يحلبه؟

الجواب: لا يحلبه، ولكن ينضح ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن.

السؤال: لو عطب الهدى في الطريق، كيف يفعل؟

الجواب: إذا كان هدي تطوع فليس عليه غيره. وإن كان واجبا، فعليه أن يقيم غيره مقامه.

السؤال: إن أصاب الهدى عيب يمنع جواز الدبح، ما حكمه؟

الجواب: أقام غيره مقامه، وصنع بالمعيب ما شاء، هذا إذا كان هديا واجبا، وإن كان

هدي تطوع، ذبحه مع عيبه.

السؤال: كان يسوف بدنة، فكاد أن يهلك في الطريق، ماذا يفعل؟

الجواب: إن كان تطوعا نحرها، وصبغ نعلها بدمها، وضرب بها صفحة سنامها

وتركها للفقراء، ولم يأكل منها هو ولا غيره من الأغنياء، وإن كانت واجبة،

أقام غيرها مقامها، وصنع بها ما شاء.

السؤال: ما حكم تقليد الهدى؟

الجواب: يستحب تقليد هدي التطوع. وهدي التمتع والقران، ولا يُقْلَدُ دم الإحصار،

ولا دم الجنائيات.

السؤال: ماذا يفعل بجلالها وخطامها؟

الجواب: يتصدق بها.

السؤال: هل يعطي أجره الجزار منها؟

الجواب: لا يعطيه الأجرة منها، بل يعطيها من عند نفسه.

كتاب البيوع

السؤال: البيع ما هو؟

الجواب: هو مبادلة المال بالمال بتراضي العاقلين.

السؤال: كيف ينقذ البيع؟

الجواب: البيع ينقذ بالإيجاب والقبول إذا كانا بلفظي الماضي، كأن يقول أحدهما: بعت، ويقول الآخر: اشتريت.

السؤال: إذا أوجب أحد المتعاقدين البيع هل يلزم البيع الفريق الآخر؟

الجواب: لا يلزم البيع بنفس الإيجاب، بل يلزم إذا حصل الإيجاب والقبول كلاهما، فإذا أوجب أحدهما البيع، فالآخر بالخيار، إن شاء قبل في المجلس وإن شاء رده، فإذا قبل لزمهما البيع، وحينئذ لا خيار لواحد منهما.

السؤال: لم قيدتم القبول بالمجلس؟

الجواب: لأن أحد المتعاقدين إذا أوجب البيع ثم قام هو من المجلس أو صاحبه قبل القبول، بطل الإيجاب.

السؤال: إذا تم البيع فهل يحصل الخيار للمشتري بوجه من الوجوه؟

الجواب: نعم، له خيار إذا ظهر عيب في السلعة - أعني المال الذي اشتراه - إن شاء رده وإن شاء أخذه، وكذلك بخير المشتري بالأخذ والرد إذا اشترى ما لم يره.

عند نفسه: عن عبيد الله قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على نفسه وأن أصدق بحمها وحدودها وأحتتها، وأن لا أعطي الجزار منها، قال: نحن نعطيها من عندنا. رواه البخاري ومسلم.

السؤال: هل يجوز البيع بثمان مؤجل؟

الجواب: يجوز البيع بثمان حال، ومؤجل إذا كان الأجل معلوماً.

السؤال: رجل باع سلعة وأشار إليها ولم يبين مقدارها وزناً أو كيلاً، أو تباع رجلان سلعة بسلعة من غير بيان قدرهما وأشارا إليهما، هل يجوز البيع في هاتين الصورتين؟

الجواب: جاز البيع في الصورتين كليهما؛ لأن الأعراف المشار إليها من الثمن أو المبيع لا يحتاج إلى معرفة مقدارها في جواز البيع؛ فإن الإشارة أبلغ أسباب التعريف.

السؤال: وإذا أطلق الثمن ولم يبين القدر والصفة ما حكم هذا البيع؟

الجواب: إذا أطلق الثمن مثلاً: قال: اشتريت منك بفضة أو بذهب أو بدنانير أو بدراهم أو بحنطة، ولم يبين القدر والصفة، لا يجوز البيع، فلا بد لصحة البيع أن يذكر القدر كأن يقول: اشتريت بكذا من الدراهم مثلاً، وأن يذكر الصفة كأن يقول: مصري أو شامي، جيد أو رديء.

السؤال: إذا أطلق الثمن -أي سكت عن ذكر الصفة- وقال مثلاً: بعت عشرة دراهم، وفي البلد دراهم مختلفة في الصفة دون المالية، هل يجوز البيع في هذه الصورة إذا قبل المشتري؟

الجواب: إذا كان كذلك جاز البيع، وتتعين الدراهم التي يتعامل بها الناس في البلد غالباً.

السؤال: أطلق الدراهم وهي مختلفة في المالية، فهل يحكم بجواز البيع في هذه الصورة؟

الجواب: إن كانت النقود مختلفة في المالية، فالبيع فاسد، إلا أن يبين أحدها ويبين مقدارها.

السؤال: هل يجوز بيع الطعام والحبوب مكايلاً ومجازفة؟

الجواب: جاز بيعها كذلك بالدراهم والدنانير والفلوس وبالحبوب، إلا إذا باع مجازفة طعاماً بطعام مُتَّحِدِي الجنس، فإنه لا يجوز لما فيه من احتمال الربا.

السؤال: قال رجل لآخر: بعت الحنطة بكذا بملء هذا الإناء، وقبله المشتري مع أنه لا يعرف قدر ما في ذلك الإناء، هل يجوز البيع؟

الجواب: يجوز البيع بملء إناء بعينه وإن لم يعرف مقدار ما يسع فيه.

السؤال: لو باع بوزن حجر بعينه لا يعرف مقداره ما حكمه؟

الجواب: هذا أيضا جائز.

السؤال: رجل باع صبرة طعام، كل قفيز بدرهم، هل يجوز هذا البيع؟

الجواب: يجوز البيع في هذه الصورة في قفيز واحد ويبطل في الباقي، إلا أن يسمى جملة قفزاتها، وهذا عند أبي حنيفة رحمته، وقال أصحابه: يجوز البيع في الوجهين، سمي جملة قفزاتها أو لا.

السؤال: باع قطيع غنم وقال: كل شاة بدرهم، ما قول أبي حنيفة رحمته في ذلك؟

الجواب: البيع فاسد عنده في جميعها، وقال الصحابان رحمتهما: هذا البيع جائز في الجميع.

السؤال: ما قول أبي حنيفة رحمته في من باع ثوبا مذارعة، كل ذراع بدرهم، ولم يسم حملة الذراعان؟

الجواب: لا يصح هذا البيع في ذراع ولا جملتها.

السؤال: وما تقولون في من باع صبرة طعام على أنها مائة قفيز بمائة درهم، فوجدها

المشتري أقل من المائة؟

الجواب: المشتري بالخيار إن شاء أخذ الموجود بحصته من الثمن، وإن شاء فسخ البيع.

السؤال: وإن وجدها أكثر من المائة، ما حكمه؟

الجواب: هذه الزيادة للبائع.

السؤال: رجل اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع بعشرة دراهم أو اشترى أرضا على

أنها مائة ذراع بمائة درهم، فوجد الثوب أو الأرض أقل مما بين البائع، ما

حكم هذا البيع؟

الجواب: المشتري في ذلك بالخيار، إن شاء أخذ بجملته الثمن وإن شاء ترك.

السؤال: وإن وجد أكثر مما بين البائع، ما حكمه؟

الجواب: المبيع كله للمشتري بالثمن الذي تعالى عليه، ولا خيار للبائع، وحكم الأرض كذلك في الصورة المذكورة.

السؤال: وما قولكم فيما إذا قال البائع: بعنكها على أنها مائة ذراع بمائة درهم، كل ذراع بدرهم، فوجدها المشتري ناقصة أو زائدة؟

الجواب: إن وجدها ناقصة فهو بالخيار إن شاء أخذها بحصتها من الثمن وإن شاء تركها، وإن وجدها زائدة كان له الخيار إن شاء أخذ الجميع، كل ذراع بدرهم، وإن شاء فسخ البيع.

السؤال: لو قال البائع: بعت منك هذه الرزمة على أنها عشرة أثواب بمائة درهم، كل ثوب بعشرة، فوجدها ناقصة أو زائدة ما حكمه؟

الجواب: إن وجدها ناقصة جاز البيع بحصتها، وإن وجدها زائدة فالبيع فاسد.

السؤال: رجل باع داراً ولم يذكر إلا الدار، فماذا يدخل في البيع من التسمية؟

الجواب: إذا باع داراً يدخل في البيع عرصتها وبنائها ومفاتيح أغلاقها، وإن لم يسم ذلك.

السؤال: وما قولكم في أرض باعها، وفيها نخيل وشجر؟

الجواب: يدخل في بيع الأرض النخيل والشجر، سماها أو لم يسم.

السؤال: فإن كان في الأرض زرع وباعها ولم يذكر الزرع، ما حكمه؟

الجواب: لا يدخل الزرع في بيع الأرض إلا بالتسمية.

السؤال: باع نخلاً أو شجراً فيه ثمرة فمن يملك الثمرة؟

الجواب: ثمرته للبائع إلا أن يشترطها المبتاع - أعني المشتري - ويقال للبائع: اقطع ثمرتك وسلم المبيع إلى المشتري.

السؤال: رجل باع ثمرة على شجرة لم يبد صلاحها، هل يجوز ذلك؟

الجواب: جاز بيع الثمرة على الشجرة بدا صلاح الثمرة أو لا، ووجب على المشتري أن يقطعها في الحال.

السؤال: فإن شرط تركها على الشجرة، ما حكمه؟

الجواب: يفسد البيع في هذه الصورة.

السؤال: باع ثمرة على رؤوس الشجر واستثنى منها أرطالا معلومة، هل يجوز هذا البيع؟

الجواب: لا يجوز.

السؤال: هل يجوز بيع الحنطة في سنبلها والباقي في قشرها؟

الجواب: هذا جائز إذا باع بخلاف الجنس، أما إذا باع بجنسه فلا يجوز لاحتمال الربا.

السؤال: باع موزونا أو مكيلا وهو كثير بحيث يحتاج إلى الكيال والوزان، فمن يغرم أجرتهما؟

الجواب: أجرتهما على البائع.

السؤال: اشترى بدنانير أو دراهم ويحتاج البائع إلى نقدها، فنقدها ناقد على الأجرة.

فعلى من تجب هذه الأجرة؟

الجواب: هذه الأجرة تجب على البائع أيضا.

السؤال: الدارهم والدنانير كثيرة يحتاج إلى ورنها، فوزنها وازن على الأجرة، على من

تقع هذه الأجرة؟

لا يجوز: قال صاحب 'الهداية': هذه رواية الحسن، وهو قول الطحاوي، أما على صاهر الرواية يسعي أن يجوز.

قال صاحب 'العناية': يريد به على قياس صاهر الرواية؛ فإن حكم هذه المسألة لم يذكر في صاهر رواية، وهذا قال: ينبغي أن يجوز. ولأجل ذلك اختار صاحب 'الكنز' الجواز. وراجع 'البحر' (٣٢٧/٥).

على الساع وكذا أجرة الدرّج والعدّد. من 'الهداية'. الساع: وفي رواية من سماعة عن محمد أنها تجب على المشتري. من 'الهداية'.

الجواب: على المشتري.

السؤال: هل يلزم دفع المبيع أولاً أم يجب على المشتري أن يبدأ بدفع الثمن؟
الجواب: فيه تفصيل، إن باع سلعة بثمن قيل للمشتري: ادفع الثمن أولاً، فإذا دفعه قيل للبائع: سلّم المبيع، وإن باع سلعة بسلعة أو ثمناً بثمن قيل لهما: سلّما معاً.

خيار الشرط

السؤال: ما حكم خيار الشرط للبائع والمشتري؟

الجواب: خيار الشرط جائز لمن باع أو اشترى.

السؤال: هل في ذلك تحديد؟

الجواب: مدة الخيار ثلاثة أيام فما دونها، ولا يجوز أكثر من ذلك عند أبي حنيفة رحمته، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: يجوز ثلاثة أيام فصاعداً إذا سمى صاحب الخيار مدة معلومة ورضي به صاحبه.

السؤال: ساع الرحلان، والبيع جعل الخيار لنفسه وقبضه المشتري، وهلك في يده في مدة الخيار، ما حكمه؟

الجواب: الأصل في ذلك أن خيار البائع يمنع خروج المبيع من ملكه، فإذا قبضه المشتري فقد قبض ملك البائع، فإذا هلك في يده مدة الخيار ضمنه بالمثل إذا كان مثلياً، وبالقيمة إذا كان غير مثلي.

السؤال: ولو جعل المشتري الخيار لنفسه، هل يمنع خروج المبيع من ملك البائع؟

الجواب: خيار المشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع، إلا أن المشتري لا يملكه عند أبي حنيفة رحمته، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: يملكه.

السؤال: فإن هلك المبيع في يد المشتري وجعل الخيار لنفسه، على من يقع ضمان هذا الهالك؟

الجواب: يقع على المشتري ويهلك بالثمن، ومعناه أنه يؤدي إلى البائع الثمن الذي اشترى به.

السؤال: فإن دخله عيب في يد المشتري والخيار له، ماذا يحكم به؟

الجواب: إذا كان العيب لا يرتفع - كما إذا قطعت يد العبد - فهو كالهالك، ويهلك على المشتري بالثمن الذي اشتراه به، وإن كان العيب عارضاً، كما إذا مرض العبد فهو على خياره في المدة، فإذا مضت المدة والعيب قائم لزم البيع لتعذر الرد.

السؤال: ما فائدة الخيار لصاحب الخيار؟

الجواب: له أن يفسخ البيع في مدة الخيار، وله أن يجيزه فيها.

السؤال: هل يلزم صاحب الخيار أن يفسخ أو يجيز بحضرة صاحبه؟

الجواب: إن أجازه في غيبته جاز، وإن فسخ لم يجز إلا بحضرة الآخر.

السؤال: باع عبداً على أنه خباز أو كاتب فوجده المشتري خلاف ذلك، ماذا يفعل؟

الجواب: المشتري بالخيار إن شاء أخذه بجميع الثمن، وإن شاء فسخ البيع وردَّ العبد.

السؤال: كان الخيار لأحد المتبايعين، ومات صاحب الخيار قبل إنفاذ البيع وقبل تمام

المدة، فهل ينتقل خياره إلى الورثة؟

الجواب: بطل خياره في هذه الصورة ولا ينتقل إلى الورثة، والبيع قد تم؟

خيار الرؤية

السؤال: رجل اشترى مالاً لم يره، فهذا البيع جائز أم لا؟

اشترى به يعني أن العقد يزوم لشترى في هذه الصورة ويكون لثمن مصموماً عليه. قد تم: قال صاحب 'نكر': وتم العقد بموته ومصي المدة والإعتاق إلخ. قال صاحب 'الحر': ما موت فيه متصل خيار ميت سواء كان بائعاً أو مشترياً، ولا يورث عبداً كخيار رؤية؛ لأنه ليس إلا مشيئة وإرادة، ولا يتصور انتقاله (إلى آخر ما قال).

الجواب: البيع جائز في هذه الصورة، لكن للمشتري الخيار إذا رآه، إن شاء أخذه وإن شاء رده.

السؤال: هل في هذا الخيار توقيت؟

الجواب: لا توقيت فيه، فلا يسقط ما لم يوجد مبطله، والمبطل هو ما يفيد الرضا.

السؤال: ما قولكم في الخيار لمن باع ما لم يره؟

الجواب: لا خيار له.

السؤال: نظر المشتري الى وجه الضربة، أو الى طاهر الثوب وهو مطوي، أو الى وجه

الجرية، أو الى وجه الدابة وكفلها، هل هذه الرؤية تعتبر في بطلان الخيار؟

الجواب: هذه الرؤية معتبرة، ولا خيار له بعد هذه الرؤية.

السؤال: إن رأى صحن الدار ولم يشاهد بيوتها، هل تعتبر هذه الرؤية؟

الجواب: هذه الرؤية معتبرة، فلا خيار له في هذه الصورة على ما ذكره أصحاب المتون،

وهو مبني على أن دور الكوفة كانت متفاوتة، والفتوى على قول زفر رحمته الله؛ فإنه

قال: لا بد من رؤية داخل البيوت؛ لأن الدور تختلف.

السؤال: إذا باع الأعمى أو اشترى، ما حكمه؟

الجواب: يبيعه وشرأؤه جائز، وله خيار الرؤية إذا اشترى.

السؤال: كيف يرى وهو لا يبصر؟

وإن شاء رده: في "الدر المختار": له أن يرده إذا رآه وإن رضي قبله أي قبل أن يراه، ولو فسخه قبله أي قبل

رؤية صح في الأصح لعدم لزوم البيع بسب جهالة المبيع فلم يقع ميرماً. ما يفيد الرضا: وراجع "البحر الرائق"

و"الدر المختار" مع "رد المختار". لأن الدور تختلف: قال صاحب "الهدية": وعقد زفر: لا بد من دخول داخل

اسوت، والأصح: أن جواب نكتة على وفاق عادتهم في لأسنة: فإن دورهم لم يكن متفاوتة يومئذ، فأما اليوم

فلا بد من الدخول في داخل دار (أي داخل اسوت) متفاوت، وانظر إلى بظاهر لا يوقع اعمى الدخول. فإن

صاحب "البحر" (٣٢/٦) وفي "جامع الفصولين": وبه يفتى

الجواب: جسُّه باليد إذا كان المبيع يعرف بالجلس، وشمُّه إذا كان يدرك بالشم، وذوقه إذا كان يعرف بالذوق، يقوم مقام النظر.

السؤال: رجل لا يبصر وأراد أن يشري العقار كبف يعيب؟

الجواب: يُكتفى له بالوصف في شراء العقار؛ لأنه لا سبيل له إلى معرفته إلا بذلك، فإذا وُصفَ له ورضي بالشراء، سقط خياره.

السؤال: رجل باع ملك غيره بغير أمره، ما حكمه؟

الجواب: المالك مُختار في هذه الصورة، إن شاء أجاز البيع، وإن شاء فسخ، وله حق الإجازة إذا كان المعقود عليه باقيا، والمتعاقدان بحالهما.

السؤال: رجل اشترى ثوبين في عقد واحد، وقد رأى أحدهما ثم رأى الآخر، هل

يجوز له ردهما؟

الجواب: نعم، يجوز له ذلك.

السؤال: رأى شيئا ثم اشتراه بعد مده، هل ينسب له خيار الرؤية؟

الجواب: إن كان هذا الشيء باقيا على الصفة التي رآه قبل ذلك، فلا خيار له، وإن وجدته متغيرا فله الخيار.

السؤال: مات المشتري، وكان له خيار الرؤية، ما حكم الخيار بعد موته؟

الجواب: تم البيع وبطل الخيار، ولا ينتقل إلى ورثته.

خاصا قال في 'الخوهره الميرة': اعلم أن قيام الأربعة شرط للحقوق الإحارة، المانع والمشتري والمالك والمبيع، فإن أحار المالك مع قيام هذه لأربعة حار (إن أن قال): وإن لم يجر المالك البيع ومسحه امسح ويرجع المشتري على البائع، فإن مات المالك قبل الإجازة انفسخ البيع ولا يجوز بإجازة ورثته.

قوله: "إذا كان المعقود عليه باقيا ومتعاقدان حاهما"، وإذا لم يعلم حال المبيع، باق هو أم هالك صحت الإحارة؛ لأن الأصل بقاؤه، وهذا قول محمد. وقال أبو يوسف: لا يصح حتى يعلم قيامه وقت الإحارة؛ لأن الشك وقع في شرط الإحارة فلا يشت مع شك. وهذه مسألة تتعلق ببيع العصري، لكن ذكره القنوري ههنا فانهاه

خيار العيب

السؤال: اشترى رجل شيئاً ثم اطع فيه على عيب كان عند البائع، هل يجوز له أن يرد المبيع؟
الجواب: إن كان المشتري لم ير العيب عند البيع ولا عند القبض ولم يبينه البائع، فهو بالخيار إن شاء أخذه بجميع الثمن وإن شاء رده.

السؤال: أليس للمشتري أن يسكه ويأخذ المفصل؟
الجواب: ليس له ذلك.

السؤال: أي عيب يعتبر في هذه المسائل؟

الجواب: كل ما أوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب.

السؤال: متى يحسب العيب متى حاز المشتري أن يرد المبيع بسببه؟
الجواب: الإباق، والبول في الفراش، والسرقة عيب في الصغير ما لم يبلغ، فإذا بلغ فليس ذلك بعيب، والبخر والذفر عيب في الجارية، وليس بعيب في الغلام إلا أن يكون من داء، والزنا وكون المملوك ولد الزنا عيب في الجارية دون الغلام.

السؤال: حدث عيب عند المشتري ثم اطع على عيب كان عند البائع، ماذا يفعل الآن؟

فإذا بلغ قال صاحب هدية: معه يد ظهرت هذه لأشياء عند البائع في صعره ثم حدثت عند المشتري في صعره منه أن يرده؛ لأنه عيب ديث، وإن حدثت بعد بوعه أي عند المشتري، لم يرده؛ لأنه عيبه، وهذا لأن سب هذه الأشياء يختلف بالصغر والكبر، والبول في الفراش في الصغر تضعف المثانة، وبعد الكبر لداء في الناص، والإباق في الصغر لحب اللعب، والسرقة لقلة المبالاة، وهما بعد الكبر لخبث في الباطن.

وامرء من صغير من يعقل، فأما ندي لا يعقل فهو صار لا يق، فلا يتحقق عيب، قال صاحب 'محرر' (٤٣٦) فإن صار في الصغر عند البائع ثم بعد البوع عند المشتري لا يرده، بخلاف ما إذا كان عندهما في الصغر أو في الكبر (فيه يرده) لأحد السبب. وفل في ذكر السرقة (٤٤٦): ولا بد من معاودة عند المشتري في حانة واحدة، فلا بد من السرقة عندهما في الصغر أو بعد البلوغ، فإن سرق عند البائع في صعره ثم عند المشتري بعد بوعه، لا يرده لحدوث العيب؛ لأن في الصغر لقلة المبالاة وفي الكبر لخبث في الباطن.

الجواب: له أن يرجع بنقصان العيب، ولا يرد المبيع إلا أن يرضى البائع أن يأخذه بعيبه الذي حدث عند المشتري.

السؤال: اشترى ثوب وقطعه وخاصه، أو صبعه، أو سترى سويقاً فلتته بسمن - أي خلطه به - ثم اطلع على عيب كان عند البائع، ما حكمه؟

الجواب: يرجع بنقصانه، وليس للبائع أن يأخذه بعينه.

السؤال: ما قولكم في من اشترى عبداً واعتقه، أو مات عنده، ثم اطلع على عيب كان عند البائع؟

الجواب: يرجع بنقصانه ولا يردّه؛ لأنه لم يبق محلاً للرد والاسترداد.

السؤال: فإن هل المشتري العبد، أو كان المبيع طعاماً فأكله، ثم اطلع على عيب كان عند البائع، هل يرجع عليه بشيء؟

الجواب: لا يرجع عليه بشيء في قول أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا رحمته الله: يرجع بنقصان العيب.

السؤال: باع عبداً فباعه المشتري ثم ردّ على المشتري بعيب، هل يجوز له أن يرده على البائع الأول؟

الجواب: إن قبله البائع الثاني - وهو المشتري الأول - بقضاء القاضي، فله أن يرده على بائعه، وإن قبله بغير قضاء القاضي فليس له ذلك.

السؤال: رجل اشترى عبداً، وقال البائع: إني بريء من كل عيب، ثم اطلع المشتري على عيب، هل له أن يرد المبيع المعيب؟

الجواب: ليس له حينئذ أن يردّ بعيب وإن لم يسمّ البائع جملة العيوب ولم يعدّها.

تنبيه

الغش وكتمان العيب في السلعة حرام.

حرام روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة صعام فأدحس يده فيها، فنالت أصابعه =

البيع الفاسد والباطل والمكروه

السؤال: بيّنوا أقسام البيع من حيث الصحة والفساد.

الجواب: البيع على أربعة أقسام:

١- صحيح: وهو ما كان مشروعا بأصله ووصفه، وهو يفيد الحكم بنفسه إذا خلا عن الموانع.

٢- باطل: وهو ما كان غير مشروع أصلاً، ولا يفيد الحكم بأي حال.

٣- فاسد: وهو ما كان مشروعا بأصله دون وصفه، وهو يفيد الحكم إذا اتصل به قبض المشتري، وقد يتسامح الفقهاء فيطلقون اسم الفاسد على الباطل.

من باع عينا م بينه م يرون في مقت الله، أو قال: نزل الملائكة تنعه،
 وبعد افساد قل في سحر ثلثين (٦٧٥)؛ وينبأ عن سبهي عنها ثلاثة. وقد حصل ومكروه حريف،
 فبفساد ساد (وهو ما كان مسروعا فاضله لا يوصفه، ومردده من مشروعية ضده. كونه مالا مقبولا لا
 حواره وصحته؛ فإن كونه فاسدا منع صحته) وإنما الثاني فهو م لا يكون مسروعا لا بأضله لا بضفته،
 وحكمه عدم إفادة الحكم وهو الملك، قبضه أم لا.

وما مكره: فهو عدا خلاف محرم، ومصلاحي ما ينهي عنه خاوير، كاسع عند ذلك جمعة، فهي عنه مصلاحي، ويمكن إدخاله تحت محرمات قبل على زيادة لأعم وهو ما ينهي عنه، فيسمل ثلاثة، ويسمى بالمعنى لأعم تحت أساس، منها جهة مفصية في مراعته في بيع أو شمس، ومنها حجر من سببه لا ضرر، منها الغرر، ومنها شرط خارج عن الشرع، ومنها عدم المالية أو التقويم، ومنها عدم الوجود، ومنها عدم القدرة على التسليم.

وأما بيع حائره لذي لا ينهي فيه فثلاثة: بعد الأجر، وبعد سن الأجر، وموقوف، ولأول ما كان ميسر على راضيه ووصفه، ولا يتعلق به حق غير، ولا خيار فيه. وثاني: ما لم يتعلق به حق غير وفيه حيار. وموقوف: ما يتعلق به حق الغير، وهو إما ملك الغير أو حق بالمبيع غير المالك. (انتهى منحصرا)

فصل ثامن كما فعل العلامة بقدره في هذه العقيدة ما سيعرفه في دينه اسع حاصله.

٤- موقوف: كما إذا باع ملك الغير وهو يفيد الحكم على سبيل التوقف، فإن أجاز المالك نفذه، وإلا بطل.

أمثلة البيع الباطل وحكمه

السؤال: يتنوا بالإجمال صورة البيع الباطل.

الجواب: إذا كان أحد العوضين أو كلاهما محرماً أو كان غير مملوك فالبيع باطل.

السؤال: يتنوا بعض أمثلة البيع الباطل.

الجواب: بطل بيع المعدوم وما ليس بهال، كالدّم المسفوح، والميتة، والحر، والمضامين، والملاقيح، والحمل، والتّاج، ومتروك التسمية عمداً، وبطل بيع جلد ميتة قبل دباغها، وبيع شاة ذكية ضمت إلى شاة ماتت حتف أنفها، وبيع شعر الإنسان لكرامته، وبيع شعر الخنزير لنجاسته، وبطل بيع رجيع آدمي لم يغلب عليه التراب، وبيع ما ليس في ملكه إلا أن يكون بطريق السلم، وبطل بيع سمك لم يصد، وبيع طير في الهواء، وبطل بيع لبن في ضرع، ولؤلؤ في صدف، وصوف على ظهر غنم، وبطل بيع خمر وخنزير، وقرن ضمّ إلى حر. كما بطل بيع الكلاء في المرعى.

الميتة: إلا السمك والجراد. **الحمل:** - بسكون الميم - الجنين، والتّاج: حمل الحيلة، والبيع فيهما باطل، وفي مصنف عبد الرزاق: نهى عن مضامين والملاقيح وحمل الحيلة، ومضامين: جمع مضمونة، ما في أصناف الإبل، وملاقيح: جمع مفقوح، ما في صوفاه، وقيل بالعكس. وحمل حيلة: ولد ولد أسفة، وفي السراج أبو هاشم: لا يجوز بيع الحمل وحده دون الأم. ولا الأم دونها، فهو باع الحمل وولدت قبل الافتراق وسسم لا يجوز. من أسحر برئق' (٨٠ ٦) **التراب** هو معبوء جر كسرفين وبعر، واكتفى في لبحر' مجرد حصه تراب. من أدر أبحر **السلم**. سعرف معنى اسمه في دمه إن شاء الله تعالى.

المرعى أي لا يجوز بيع لكلاء وإحارته، ما البيع؛ لأنه ورد على ما لا يمكنه لاشتراك الناس فيه باختلاف، ومما إحارة؛ لأنه عقدت على استهلاك عين مدح. 'أسحر برئق' (٨٣ ٦)، وفي 'أدر أبحر': هذا يد ست =

السؤال: إذا باع السيد له لولده أو لولده أو المكاتب ما حكم بيعه؟

الجواب: هذه البيوع كلها باطلة.

السؤال: رجل ضرب شبكه ليصطاد وقال لرجل آخر: كل صيد وقع في الشبكه في

هذه المرة فهو لك بكذا، ما حكم هذا البيع؟

الجواب: هذا بيع باطل؛ لأن ما يصطاده بعد عقد المبايعه ليس في ملكه حين العقد.

السؤال: جمع بين عبد ومدبر، أو بين عبده وعبد غيره، فباع في بيع واحد، ماذا يقولون فيه؟

الجواب: يصح البيع في العبد الذي هو ملكه بحصته من الثمن، ولا يصح في المدبر ولا في

عبد غيره.

السؤال: وما حكم البيع الباطل؟

الجواب: حكمه عدم انعقاد البيع. وعدم ملك المشتري المبيع إذا قبضه.

أمثلة البيع الفاسد وحكمه

السؤال: يتنوا بعض أمثلة البيع الفاسد.

= وبأنه سقي وترية ملكه، وحر بيعه (عيني)، وقيل: لا، قال ابن عاتدين: قوله: (وقيل. لا)، أي لا يمكنه وهو اختيار القدوري؛ لأن شركة ثابتة وبما تقصع بالخيار، وسوق ماء ليس بخيار، وعنى الحوار أكثر مشايخ، وختاره الشهيد انتهى. يعني أكثر مشايخ أفنوا يجوز بيع لكلاً اندي أنه سقي الأرض وبعدة للإسات

باطلة قال في البحر الرائق (٦ ٧٨)، أما مدبر وأما لولد فقد صرح في الهدية بصلال بيعهما، قال: لأن استحقاق العتق قد ثبت لأما لولد لقوله: **حسب ما به**، وسب الحرية انعقد في حق المدبر في حال بصلال الأهلية بعد موت، والمكاتب استحق عتق يداً على نفسه لارمة في حق المولى، ولو ثبت الميثك بأسرع بصلال ذلك كله فلا يجوز، ولو رصي المكاتب بأسرع ففيه روايتان، الأطهر الحوار، والمرد بامدبر المصنق دون مقيد، فإنه يجوز بيعه ولو باع مكاتب بغير رضاه فأحر بيعه، لا يبعد في الصحيح من الرواية، وعليه عامة المشايخ، كذا في "الخانية".

والمدبر المصنق. هو العبد الذي قال له مولاه: أنت حر بعد موتي، وأما المقيد: فهو العبد الذي قال له مولاه: إن مت في سفري هذا فأنت حر، أو قال: إن مت من مرضي هذا فأنت حر.

الجواب: يفسد بيع المزبنة والملازمة والمنابطة والبيع بإلقاء الحجر، كما يفسد إذا باع جارية أو دابة واستثنى حملها، أو باع ذراعاً من ثوب، أو جذعاً من سقف، أو ثوباً من ثوبين.

السؤال: هل يفسد البيع بشروط؟

الجواب: نعم، يفسد بشرط لا يقتضيه العقد، ولا يلائمه، وفيه منفعة لأحد المتعاقدين، أو للمعقود عليه، وهو من أهل الاستحقاق، ولم يجز العرف به ولم يرد الشرع بجوازه.

بالقاء الحجر المراساة: بيع الرصة على الخيل نمر مقصوع مثل كينه تقديراً، ومثله بيع العنب على شجرة التريب. والملازمة: هو أن يمس كل واحد من المتعاقدين ثوب صاحبه من غير تأمل؛ ليرى اللابس البيع من غير خيار له عند الرؤية، وهذا بأن يكون مثلاً في ضلعة، أو يكون الثوب مطوياً مرئياً يتفقان على أنه إذا لمسه فقد باعه منه، وفساده تعيق التملك على أنه متى مسه وجب البيع وسقط خيار المحس. والمنابطة: أن يمس كل واحد منهما ثوبه، أو آخر ولا يقصر كل واحد منهما إن ثوب صاحبه على جعل السد بيعاً، وهذه كانت بيوعاً يتعارفون بها في الجاهلية.

وبقاء الحجر: أن يبقى حصاة، وثمة ثوب، فأني ثوب وقع عليه كان اسبع بلا تأمل ورؤية، ولا خيار بعد ذلك، ولا بد أن يسبق تراؤفهما يعني تساومهما على شئ، ولا فرق بين كون المبيع مُعَيَّداً أو غير معين، ومعنى المنهي ما في كل من جهته، ويعني التملك بالخطر، فإنه في معنى إذا وقع حجري على ثوب فقد بعته منك، بعته كذا، أو إذا سدته، أو مسه، كذا في فتح من "الدر المختار" و"رد المختار". ولقد هي التي - ع - عن هذه البيوع، راجع "مشكاة المصابيح" (باب المنهي عنها من البيوع).

واستثنى حملها راجع 'منحة الحائق على سحر الرائق' (٦/٩٥). **من ثوب** في 'توير الأنصار': وذراع من ثوب يقصره التعيص، قال في 'الدر المختار': فلو سلم وقطع قبل فسخ المشتري عاد صحيحاً، ولم يقصره المقطع ككرناس جار لا بدفاع المانع. وفي 'أهداية': ولو قطع المانع الذراع أو وقع الخدع قبل أن يفسح المشتري يعود صحيحاً رواه المفسد. **من ثوبين** البيع فاسد فيه جهالة المبيع، وكذا يفسد البيع إذا باع عبداً من عبيدين، كما ذكره في "البحر" (٦/٨٣).

بجوازه قال صاحب "البحر" (٦/٩٢) بعد ذكر هذه الشروط: فلا بد في كون الشرط مفسداً للبيع من هذه اشتراط الخمسة، فإن كان الشرط يقتضيه العقد، فإنه لا يفسد، كشرط أن يحس المبيع إن قضى شئ وخوه، =

السؤال: يتنوا بعض الشروط التي تفسد البيع.

الجواب: إذا باع عبدا على أن يعتقه المشتري، أو يدبره، أو يكاتبه، أو على أن يستخدمه البائع شهرا، أو باع أمة على أن يستولدها المشتري، أو دارا على أن يسكنها البائع مدة معلومة، أو باع عينا على أن لا يسلم البائع إلى رأس الشهر، أو على أن يقرضه المشتري درهما، أو على أن يهدي له شيئا، فإن هذه الشروط تفسد البيع.

السؤال: وما تقولون في رجل اشترى ثوبا على أن يقطعه البائع ويحبطه فقص أو فسد، أو اشترى نعلا على أن يحدوها النع أو يصنع عيبتها شراكا؟

الجواب: هذا البيع فاسد في هذه الصور.

السؤال: رحلان سابع، وجعل المشتري التمن موجلا إلى السرور أو إلى المنهرجان وهله النع، أو جعل الأجل إلى صوم المصاري، أو قصر اليهود، ما حكم هذا البيع؟

الجواب: هذا البيع فاسد إذا لم يعرف المتبايعان هذه الآجال.

= فإن كان لا يقصده كل ثمت فصحيحه شرط فلا مرد له، كشرط لأجل في ثمن وفي بيع مسلم وشرط حذر لا يفسده، وإن كان متعارفا، كشرط نعل على أن يحدوه سابع أو بشرط فهو جائز، وإن كان مائلا سابع لا يفسده، كبيع شرط كفيل بالثمن بد كان حاصر وفينها، أو عند محضر وفيل قبل بقرق، وقوله: (أو فيه بيع جميع، وهو من أهل الاستحقاق) بأن يكون دما، فهو لم يكن، كشرط أن لا يركب بده المبيعة لم يكن مفسدا، من "الدر المختار".

شراكا هو ما حذاره بقدروري، وفل صاحب كثر، صح بيع نعل على أن يحدوه ويشركه. قال صاحب النحر: والقياس فساد ما فيه من النفع بمشترى مع كون العقد لا يقتضيه، وما ذكره جواب الاستحسان بتعذر، وفي خروج عن العادة حرج بين، خلاف شرط حيصة ثوب عدم عدة فقي على أصل قياس، وتسمير لقصبات كشرط نعل، كما في فتح مغير، وفي سريره: بشرى ثوبا أو حفا حفا على أن يرفعه البائع ويحززه ويسلمه، صح للعرف، ومعنى يحدوه يقطعه (٩٥/٦).

هذه الاحالة فإن صاحب نحر: أي لا يجوز بيع، وهو فاسد جهالة لأجل، وهي مقصية من المصلحة في البيع لانتائها على الماكسة، إلا إذا كانا عرفاه كونه معلوما عندهما، أو كان التأجيل إلى قصر المصاري =

السؤال: وهل يجوز البيع إذا جعل الأجل لأداء النسيء الحصاد والندب من الخسوف وقدم الحاج؟

الجواب: البيع فاسد في هذه الصور.

السؤال: جعل هذه الأجل بينهما ثم نراصي باستفاضتها قبل حلولها، هل ينقلب العقد جائزاً في هذه الصورة؟

الجواب: نعم، ينقلب جائزاً.

السؤال: هل يجوز بيع الكلب والعهد والسبع؟

الجواب: نعم، يجوز.

= بعدما شرعوا في صومهم بالأمان؛ لأن صومهم بالأيام معلوم فلا جهل فيه، والسيرور: أول يوم من نصف، وهو أول يوم حل فيه الشمس حمل، والمهرجان: أول يوم من الشتاء، وهو أول يوم حل فيه شمس لمير، كد في السرخ الوهاج، ثم قال صاحب البحر: وبما خص الصوم بالنصاري والمصري باليهود؛ لأن صوم النصاري غير معلوم، وفطرهم معلوم، واليهود بعكسه، مع أنه يدعي إلى صوم يهود، فحكم كذلك لا يتفاوت، فيكون المعنى إلى صوم نصاري وفصرهم، وإلى فصر يهود وصومهم، فاكفى بذكر أحدهما. (٩٦/٦).

قال لثامي في رد مختار: نصه بورور غرب، وقد نكمت به عمر فقال: كل يوم يروون حين كان الكفار ينتهجون به، والمهرجان - كسر ميم وسكون اخاء - وفي القهستاني أنه موعد، عامة؛ وهو أول يوم من الخريف، أعني اليوم السادس عشر من 'مهر' ماه. وخاصة: وهو اليوم السادس والعشرون منه. قلت: هذا الذي روي عن عمر -، فانه عني - أيضاً، فقد ذكر حصيب في تاريخ بغداد (١٣، ٣٢٦) الأعمال من المربان ثم ثبت (حد لإمام أبي حنيفة -) هو الذي أهدى لعلي بن أبي طالب - بصودج في يوم السيرور، فقال: نيزونا كل يوم، وقيل: كان ذلك في المهرجان، فقال: مهرجوناً كل يوم.

الحصاد: كسر اخاء ومضجها، أراد به قطع الزرع عن الأرض، والنفطاف: قطع لعب من أشجارها، والدياس: أن يوصاً بقو ثم ادأوت حتى يصير ساء وتخرج خبوت منها. قال المطرري في المغرب: الدياس صقل السيف، واستعمال الفقهاء إياه في موضع الدياسة حائر، وبما لم يخرج لبيع إلى هذه الأحكام؛ لأنها تتقدم وتأخر، فلا يتعين الأجل.

السؤال: وما حكم بيع دود القز والنحل؟

الجواب: لا يجوز بيع دود القز إلا مع القز، وكذا بيع النحل إلا مع الكوَّارات.

السؤال: وما حكم البيع الفاسد؟

الجواب: إذا تبايعا بيعا فاسدا، وفي العقد عوضان، كل واحد منهما مال، وقبض المشتري المبيع بأمر البائع ملك المشتري المبيع ولزمته قيمته، لكن يجب على كل واحد منهما فسخ هذا البيع مطاوعة لأمر الشرع.

السؤال: كان عليهما أن يتسخاها، لكن لم يعملوا بذلك، وباع المشتري هذا المال، هل نفذ بيعه هذا؟

الجواب: نعم، ينفذ.

السؤال: باع المشتري ما اشتراه شراء فاسدا، وحصل له في ذلك ربح، ما حكم هذا الربح؟

دود القز أو دود القز لا حور بعدة في حقيقته؛ لأنه من هوية، وعند أبي يوسف حور، بد صهر منه شرع، وعند محمد حور كَيْفَ كان، كونه مسفعا به، ونقوى على قول محمد وفي مصباح القز معرب، وإن لم يمت هو ما يعمل منه لإرساء، وهذا فإن عضفه، ثم لإرساء مثل الخطئة والذقيق، من "البحر الرائق": (٨٥/٦).

بيع النحل حور مع نحل عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقول محمد: حور، بد كان فحور، وإن كان لا يمتدح حور، وذكر محمد بن أبي يونس بيعه نكوة فيهما غسل حنرا، وكوارة، بضم كاف ونشدية، معرب، معرب نحل بد سوي من قول، وفي مصباح كوة نحل - بضم ونحيف - شقيل - لغة، معسلها في الشمع، وقيل: يبتها إذا كان فيه العسل. من "البحر الرائق": (٨٤/٦).

لامر الشروع يجب على كل واحد منهما مسح قبل القبض أو بعده، ما دام اتبع حاله في يد المشتري إعداما للفساد؛ لأنه معصية فيجب رفعها، من "الدر المختار".

يقطع من بيع مشتري فسدا، من غير بئعه بيعا صحيحا بانا، أو وهبه وسم أو عتقه أو كانه أو وهبه وقفا صحيحا، وأخرجه عن ملكه أو ربه أو وصى به ثم مات، بعد اتبع فاسدا في جميع ما مر، وامتنع الفسخ لتعلق حق العبد به، من "الدر المختار".

الجواب: هذا الربح لا يطيب له وعليه أن يتصدق به.

مسائل شتى

السؤال: وما حكم بيع من يزيد؟

الجواب: لا بأس ببيع من يزيد؛ لما أن النبي ﷺ باع قدحا وحِلْسًا كذلك.

السؤال: وهل يلزم البائع في بيع من يريد أن يبيع المال بالثمن الآخر؟

الجواب: لا يلزمه ذلك بل هو مختار في ذلك، لا جبر عليه.

السؤال: أهل الذمة الذين يسكنون في دار الإسلام، هل يلزمهم رعايته أحد؟

الإسلام في البيوع، من حيث الصحة والفساد؟

الجواب: هم في ذلك كالمسلمين، إلا في الخمر والخنزير خاصة، فإن عقدهم

على الخمر كعقد المسلم على العصير، وعقدهم على الخنزير كعقد

المسلم على الشاة.

البيوع المكروهة

قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾.

(الجمعة: ٩)

أن يتصدق به طاب ساع ما ربحه في ثم أسع الفاسد، ولا يطيب للمشتري ربح أسع، فلا يتصدق الأول أي

البائع، ويتصدق المشتري، من "البحر الرائق".

باع قدحا وحلساً روى أبو داود (باب ما تجوز فيه المسألة) عن أس بن رجل من الأنصار أتى النبي

يسأله، فقال: يا أس بن رجل، قال: بلى، جلس بئس بعصه وبسط بعصه، وقعب (وهو القدح) شرب فيه

من الماء، قال: يا أس بن رجل، فأناهما رسول الله ﷺ بيده وقال: يا أس بن رجل، قال رجل: أنا

أحدهما بدرهم، قال: من يبيع علي درهمين أو ثلاثاً، قال رجل: أنا أحدهما بدرهمين، فأعطاهما بإياه وأحد

الدرهمين فأعطاهما الأنصاري (إلى آخر الحديث).

وإن كانا كبيرين، فلا بأس بالتفريق بينهما.

الإقالة

السؤال: الإقالة مهي؟ وما حكمها في الشريعة الغراء؟

الجواب: الإقالة رفع العقد الذي أتمه البائع والمشتري بينهما وهي جائزة بتراضيهما بمثل الثمن الأول.

السؤال: وإن شرط أحدهما أكثر من الثمن الأول، أو أقل منه، ما حكمه؟

الجواب: هذا الشرط باطل ويُردُّ بمثل الثمن الأول.

السؤال: الإقالة فسخ أو بيع جديد؟

الجواب: هي فسخ في حق المتعاقدين، وبيع جديد في حق غيرهما، في قول أبي حنيفة رحمه الله.

بالتفريق بينهما . فلو فرض أن ما ذكره من أن الله تعالى قد خلق الإنسان من طين

ووهب نبي^ﷺ يعني علامي صغيري 'حويي' ثم قال 'ما فعل علامي' فقال: 'بيع 'أحدهما' فليس ذلك
 ثم قال: 'ويعرَى' دد دد لأن الصغير يستأنس بالصغير والكبير، والكبير يستعدهد، فكان في بيع 'أحدهما' قطع
 الاستئناس ومنع من التعاهد، وفيه ثبوت مخرجه على الصغير، وقد وعد نبي^ﷺ عليه السلام منع ميعول بالقرينة
 مخرجه سكاخ، حتى لا يدخل فيه مخرم غير قريب ولا قريب غير مخرم، ولد فيلدي مخرم أبي مخرم من
 جهة المرحم، وإلا يرد عليه أن المم إذا كان أحام المرحم؛ فهو مخرم مخرم وليس له هذا حكم، وأضيف
 فشمي الصغير والكبير، ولا بد من جماعتهما في مكانه حتى لا يكون 'أحدهما' ولا آخر مخرم فلا بأس ببيع
 أحدهما، 'البحر الرائق' (١٠٨/٦).

وبيع حديد وثمرة كوكب بيعا حديد في حق غيرهما تظهر فيما إذا كان مع عدد قسم شفع اشفعه في نفس البعد، ثم نقول البعدان وعد بيع إلى مثل لانه جار شفع أن طب اشفعه كوكب بيعا حديد في حق غير البعدان. والمقرر ضروري على قول الإمام، وذكر صاحب البحر فوهما أيضا فقال: فإن لم يوسف . . . هي بيع إلا أن تعد أن كانت من قبض ففسح، إلا أن تعد ففصل، أن كان بيعا بعد شفع في شفع أكثر من شفع لأول أو ثقل منه أو حسن حر أو بعد هلاك البيع، وفي محمد . . . هي فسح إلا أن تعد أن كانت من قبض أكثر من شفع لأول ففصل، وخلاف ما ذكر بما هو فيما إذا وقعت نقصها، أما بقسط فسح و ارد أو ترك فيه لا يكون بيعا، وفي شرح لوهج: أما إذا كان بقط لبيع كنت بيعا جماعا، (١١٢٦).

السؤال: ما حكم الإقالة إذا هلك الثمن أو المبيع؟

الجواب: هلاك الثمن لا يمنع صحة الإقالة، وهلاك المبيع يمنع صحتها.

السؤال: هل يفسخ البيع إذا كان له ثمن في صورة؟

الجواب: تجوز الإقالة في الباقي.

فائدة

إذا ندم أحد المتعاقدين على عقده، فالتمس من صاحبه أن يفسخ البيع، يستحب له فسخه، وفيه أجر كبير.

المرابحة والتولية

السؤال: ما تفسير المrabحة والتولية في عرف الفقهاء؟

الجواب: المrabحة: نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح. والتولية: نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول من غير زيادة ربح.

السؤال: هل لصحة المrabحة والتولية شرط؟

الجواب: لا تصح المrabحة والتولية حتى يكون العوض مما له مثل، كالمكيل والموزون.

السؤال: هل يفسخ البيع إذا كان له ثمن في صورة؟

الجواب: لا، فإردده فسخه الثمن في هذه الصورة، أو استرد طعمه فسخه إلى

صاحبه، أو غشى حبه الخمر، أو قبل أصراف السب حرره، أو غير ذلك.

المرابحة في ذلك؟

الجواب: المrabحة جائزة في هذه الصور، لكن لا يقول: اشتريته بكذا، بل يقول: قام عليّ بكذا.

أخر كثير ما روى أبو شريح قال: قال رسول الله ﷺ: "من ابتاع ثياباً فباعها بغير ثمنها، فهو كمن ابتاع ثياباً فباعها بغير ثمنها".

الطبراني في "الأوسط" ورواته ثقات. "الترغيب والترهيب" (٥٦٧/٢).

السؤال: رجل باع سلعته مرابحة، وظنه المشتري صادقا في قوله، ثم اطلع على خيانه، ما حكمه؟
الجواب: إذا اطلع المشتري في المrabحة على خيانه، فهو بالخيار عند أبي حنيفة رحمه الله، إن شاء أخذه بجميع الثمن وإن شاء رده.

السؤال: فإن اطلع على خيانه في التولية كيف يفعل؟

الجواب: يحط من الثمن ما زاده، ظانا صدق صاحبه.

السؤال: هل في ذلك خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه؟

الجواب: نعم، لهما فيه خلاف، فقال أبو يوسف رحمه الله: يحط من الثمن ما زاده معتمدا على صاحبه، وهذا في المrabحة والتولية كليهما، ولا خيار في الفسخ، وقال محمد رحمه الله: لا يحط الثمن في الصورتين لكن بخير فيهما.

مسائل شتى

السؤال: رجل اشترى شيئا، هل يجوز له أن يبيعه قبل قبضه؟

الجواب: إذا اشترى ما ينقل ويحول، لم يجز بيعه حتى يقبضه، وأما ما لا ينقل، ولا يحول - وهو العقار - فيجوز أن يبيعه المشتري قبل قبضه عند الشيخين رحمه الله، وقال محمد رحمه الله: لا يجوز البيع قبل القبض في العقار أيضا.

السؤال: هل يلزم المشتري إعادة الكيل والوزن بعد القبض؟

الجواب: لو اشترى مكيلا بشرط الكيل، أو موزونا بشرط الوزن، حرم بيعه وأكله حتى يعيد الكيل في المكيل، والوزن في الموزون.

يغير فيهما إن شاء أحد المبيع جميع الثمن، وإن شاء رده. في الموزون قال في الدرر المحرار: شترى مكيلا بشرط الكيل، حرم أي كره تحريمًا بيعه وأكله حتى يكيه، وقد صرحوا بحساده، ومثله الموزون وانعدود بشرط الوزن وانعدود لاحتمار زيادة وهي سائغ، بخلافه محاربة؛ لأن المكيل ممشري، وكفى كنه من سائغ حصرة لشترى بعد ساع، لا قبله أصلا أو بعده بعينه، فلو كيل حصرة رحل فشرده فباعه قبل كيئه م حرم، وإن =

السؤال: رجل باع مئعة، ولم يقصص الثمن، هل يجوز له أن يتصرف في الثمن قبل قبضه؟
الجواب: هذا جائز.

السؤال: هل يحل للمدعي في الثمن، أنه في المبيع بعد تمام البيع؟
الجواب: يجوز للمشتري أن يزيد للبائع في الثمن، كما يجوز للبائع أن يزيد للمشتري في المبيع.
السؤال: ولو حط البائع من الثمن، ما حكمه؟
الجواب: هو أيضا جائز.

السؤال: إذا زاد المشتري في الثمن، أو زاد البائع في المبيع، أو حط البائع من الثمن، هل يتعلق به الاستحقاق؟

= كذاه اشقي عدم كيل لأول قسم يكن قصدا، فهو كذا مكيل أو موزون ثم حار يتصرف فيه من يقصص
فصل ككيل أول. فإن من عاهد في حاشيته: فيد للبائع، لأنه لو ملكه هبة أو بريت أو وصية حار يتصرف
فيه قبل الكيل.

وهو. (أي كره خرمنا): فسر احرمه بذلك؛ لأن السبي حار ايجاد لا ثبت له الحرمة القطعية، وهو ما أسدده من
ماده عن حار. أنه متى عن بيع لقطع حتى يجري فيه مصاد، صاع البائع وصاع المشتري، ويقولنا
أحد ميث وسافعي وأحمد، وحين عنده الفقهاء بأنه من تمام يقصص، أحقوا مع بيع مع لأكل قبل الكيل
ومور. ولا خلاف في أن يقصص محمول على ما ورد وقع البيع مكتوبة فهو شتره محرفة، أنه يتصرف فيه قبل
الكيل (إلى أن قال بعد صفحة).

قوله: (كفى كنه من البائع حصته): قال في 'الحاشية': لو اشترى كتابا مكتوبة أو موزون موزونة، فكل بائع
حصرة مشتري. قال لإمام ابن القفال: يكفي كنه البائع، ويجوز له أن يتصرف فيه قبل أن يكينه.

قوله: (لا قبله أصلا إلخ): أي لو كانه البائع قبل البيع لا يكفي أصلا ولو حصرة المشتري، وكذا لو كانه بعد
بيع عبه المشتري؛ ما عتبت من أن كنه من تمام لتسيم ولا لتسيم في عبية، وعدارة 'الفتح' هكذا. ومن هذا شأن
فرخ وهو ما لو كيل طعام حصرة رجل ثم شره في المجلس ثم باعه مكتوبة قبل أن يكناه بعد شره، لا يجوز هذا
بيع، سواء كتبه بمشتري منه أو لا؛ لأنه لا يمكن بعد شره، هو لا يمكن قبضا لبعده بيع ما لا يقصص، فلا يجوز
(١٦٣٤) قال صاحب 'السحر دافعا عن فتح القدير': وبسعي يخاف تعدد دي لا يتفاوت، كالحور وليس د.

اشترى بالعدد، وإن قال أبو حنيفة في أشهر الروايات، فأفسد البيع قبل العد. (١٢٨٦)

الجواب: نعم، يتعلق الاستحقاق بجميع ذلك.

السؤال: باع بثمرن حالاً ثم أجّله معلوماً، ما حكمه؟

الجواب: صار مؤجلاً بتأجيله، وكذا كل دين حال يصير مؤجلاً بتأجيل صاحبه، إلا القرض؛ فإن تأجيله لا يصح.

باب الربا

السؤال: الربا ما هو لغة وشرعا؟

الجواب: الربا لغة: الزيادة مطلقا، وأما في الشريعة الغراء، فهو منقسم إلى قسمين:
١- ربا البيع.

٢- ربا القرض، وكلاهما محرّم، وقد ورد وعيد شديد في حق الآخذ والمعطي.

مجموع ذلك أي بكل ما وقع العقد عليه وبالريادة، فلا يطالب المشتري بالمبيع حتى يدفع الريادة، وللبائع حجه حتى يقبضها، وإذا استحق المبيع رجع المشتري على بائعه بالكل، وإذا أجاز المستحق استحق الكل، وإذا رد المبيع عيب أو خيار شرط أو رؤية، رجع المشتري على بائعه بالكل، وفي "فتاوى قاصيحات" من "الشفعة": "والوكيل بالمبيع إذا باع الدار بألف، ثم إن الوكيل حط عن المشتري مائة من الثمن، صح حظه وبضمن القدر المخصوص بلامر، ويرأ المشتري عن مائة، ويأخذ الشفعيع الدار بجميع الثمن؛ لأن حط الوكيل لا يلحق بأصل العقد." (المحر الرائق" (١٣٢/٦).

تأجيل صاحبه لأن الدين حقه، فنه أن يؤخره سواء كان من مبيع أو غيره تيسيراً على من عليه، ألا ترى أنه يمتد إبراءه مطلقاً فكذلك مؤقتاً، ولا بد من قوله ممن عليه الدين، فلو لم يقله بطل التأجيل، فيكون حالاً، كذا ذكره الإسيبحاني. ويصح تعليق التأجيل بالشرط، فلو قال رب الدين لمن عليه ألف حالة؛ إذا دفعت إليّ عداً خمس مائة، فالخمس مائة الأخرى مؤجلة عندك إلى سنة، فهو جائز كذا في "الذخيرة" وإنما لا يؤجل القرض لكونه إعارة وصلته في الانتداء، حتى يصح بلفظ الإعارة، ولا يمكنه من لا يملك التبرع كالصبي والوصي، معاوضة في الانتهاء، فعلى اعتبار الانتداء لا يلزم التأجيل فيه، كما في الإعارة؛ إذ لا حجر في التبرع، وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح؛ لأنه يصير بيع اندراهم باندراهم سيئة وهو ربا، ومرادهم من الصحة اللزوم، ومن عدم صحته في القرض عدم اللزوم. "البحر الرائق" (١٣٢/٦).

والمعطي: قال الله تبارك وتعالى شأنه: **لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا أَنَسُ مَنْ مَعِيَ** لا تَكْفُرُوا لِي دُونِ اللَّهِ أَنَا أَنَسُ مَنْ مَعِيَ فَخُذُوا حَتَّى تَقُولُوا لِلَّهِ عَدُوٌّ حَرُّهُ أَكْبَرُ مِنْ حَرِّ الْبَرِّ (آل عمران: ١٣٠). وقال الله عز وجل: **وَلَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمْ وَصَايَايَ لِتَتَّقُوهُ وَأَعْلَمَ مَا فِي سِرِّكُمْ** (آل عمران: ١٠٣).

السؤال: ربا القرض ما هو؟

الجواب: هو أن يقرض رجل دراهم أو دنانير مثلاً، ويشترط على المستقرض أن يؤدي إليه أكثر مما أقرض.

السؤال: وربا البيع ما هو؟

الجواب: هو أن يبيع المكيل أو الموزون بجنسه متفاضلا، أو يبيع المكيل أو الموزون بجنسه أو بغير جنسه نسيئة.

السؤال: هل في ذلك نص من النبي ﷺ؟

الجواب: روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلاً بمثل، يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطى فيه سواء".

فَأَمَّا الْفِتْيَةُ فَلَمَّا نَسَتْ مَا فِي جَيْبِهَا وَفِي هَيْئَةٍ كَأَنَّهَا خَلَقَتْ بَارِحَةً إِلَى بَنَاتِ بَنِي إِسْرَءِيلَ سَمِعَتْ مِنَ نِسَاءِ الْأَوْدِيِّينَ وَصَفَيْنَهَا وَلَمَّا خَلَتْ وَبَعَثُوا إِلَيْهَا كَفُورًا بَلَغَ الْفِتْيَةَ وَكَفُورُهُ رَأْفَقَ لَمَّا سَأَلَهَا فَارْتَضَتْ لَهُ فَدَخِلَتْ فِيهِ عَاقِبَةً . (سورة النور: ٢٧٨، ٢٧٩). وقال النبي ﷺ: «مَنْ سَمِعَ نِسَاءَ الْأَوْدِيِّينَ يَصِفْنَ نِسَاءَ الْيَهُودِ فَلْيَحْذَرْنََّهُنَّ فَإِنَّ فِي هُنَّ نِسَاءَ الْيَهُودِ» (مسند أحمد: ١٠/١٠٧). وقد أضافه ابن جرير في تفسيره: «وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ نِسَاءَ الْأَوْدِيِّينَ يَصِفْنَ نِسَاءَ الْيَهُودِ» (تفسير ابن جرير: ١٠/١٠٧).

وعن جابر رضي الله عنه قال : لعن رسول الله ﷺ أكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه وقال : هم في النار رواه مسلم .
وروى عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة قال : قال رسول الله ﷺ : درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ستة وثلاثين زنية . رواه أحمد والدارقطني . وروى أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : الربا سبعون حراماً ، أسرها أن ينكح الرجل أمه . رواه ابن ماجه .

[illegible]

وروى عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : "الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد".

فذكر النبي ﷺ هذه الأشياء الستة، وأمر أن لا تباع هذه الأشياء بعضها ببعضها من جنسها، إلا أن يكون مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد، ويتبين أن ما زاد فهو ربا من أي جانب كان، وقال: الآخذ والمعطي فيه سواء، وأجاز بيع هذه الأصناف بخلاف جنسها متساويا ومتفاضلا بشرط أن يكون يدا بيد. واستنبط أبو حنيفة رحمته الله من ذكر هذه الأشياء: أن العلة في تحقيق الربا هو الكيل مع الجنس، أو الوزن مع الجنس؛ لأن هذه الأشياء إما مكيلات وإما موزونات، فإذا بيع المكيل بجنسه أو الموزون بجنسه - ولو كان من غير هذه الأشياء - مثلاً بمثل جاز البيع، وإن زاد من أحد الجانبين لم يجز، وإذا اختلف الجنسان جاز التفاضل وحرم النساء، وإذا عُدِم الوصفان - أي الجنس والمعنى المضموم إليه، وهو كونه مكيلاً أو موزوناً - حل التفاضل والنساء كلاهما. وإذا وجد حرم التفاضل والنساء، وإذا وجد أحدهما حل التفاضل وحرم النساء.

يدا يد المصدر السابق. كلاهما أي حل الفصل والنساء عند انعدام القدر والجنس، فيجوز بيع ثوب هروي بمرويين نسيئة، والجوز بالبيض نسيئة لعدم العلة المحرمة. "البحر الرائق" (١٤٠/٦).
وحرم النساء له صورتان، إحداهما: باع حطة بشعير متفاضلا صح، لا نسيئة. والثانية: باع ثوبا مرويا بمرويين جار حاصرا، ولو باع عبدا بعبدين إلى أجل لا يحور، بوجود الجنس "البحر الرائق" (١٣٩/٦)، وقد روى مسلم "أن النبي ﷺ اشترى عبدا بعبدين أسودين. رواه مسلم.

السؤال: بُرَّ جيد من جانب وبر رديء من جانب آخر، هل يجوز فيه التفاضل؟

الجواب: لا يجوز التفاضل في هذه الصورة؛ لأن الجنس واحد، وكذا الحكم في جميع المكيلات والموزونات.

السؤال: كيف يُعرف في الأحسن كونه مكيلة أو موزونة؟

الجواب: كل شيء نص رسول الله ﷺ على تحريم التفاضل فيه كيلاً، فهو مكيل أبداً، وإن ترك الناس فيه الكيل، مثل الحنطة والشعير والتمر والملح، وكل شيء نص رسول الله ﷺ على تحريم التفاضل فيه وزناً فهو موزون أبداً، وإن ترك الناس الوزن فيه، مثل الذهب والفضة، وما لم ينص عليه النبي ﷺ فهو محمول على عادات الناس، فإذا تبايعا على شيء يعتبر فيه العرف، فإن تعارفوا في بيع شيء بالوزن هو وزني، وإن تعارفوا ببعه بالكيل فهو كيلى، وإن تعارفوا التبايع بالعدد فهو عددي.

السؤال: ما حكم التقابض في البيوع؟

الجواب: إذا وقع العقد على جنس الأثمان - أعني الذهب والفضة - يعتبر فيه قبض عوضه في المجلس، ويسمى هذا بيع الصرف، وما سوى الأثمان مما فيه الربا يعتبر فيه التعيين، ولا يشترط فيه التقابض.

السؤال: هل يجوز بيع البر بدقيقه أو سويقه، وبيع الدقيق بالسويق؟

الجواب: لا تجوز هذه البيوع، لا متفاضلاً ولا متساوياً.

والمورونات والأصل في ذلك ما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: جاء بلال إلى النبي ﷺ تمر برى، فقال له النبي ﷺ: من أين هذا؟ قال: كان عبدنا تمر رديء فبعت منه صاعين بصاع، فقال: به عين ربنا لا بفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري، فبع التمر ببيع آخر ثم اشتر به. رواه البخاري ومسلم.

السؤال: وما حكم بيع اللحم بالحيوان عند أبي حنيفة ح؟

الجواب: يجوز هذا البيع.

السؤال: وما قول الصاحبين في ذلك؟

الجواب: أبو يوسف وافق فيه شيخه رحمهما، وأما محمد رحمه الله فقال: لا يجوز هذا البيع، حتى يكون اللحم أكثر مما في الحيوان، فيكون اللحم بمثله والزيادة بالسقط.

السؤال: وما قول أبي حنيفة ح في بيع الرطب بالتمر مثلاً بمثل، والعنب بالزبيب كذلك؟

الجواب: جاز هذان البيعان عند أبي حنيفة رحمهما؛ لأن الجنس متحد، وقال صاحباه: لا يجوز ذلك.

السؤال: إذا باع الزيتون بالزيت، أو السمسم بالشيرج، هل يصح هذا البيع؟

الجواب: لا يجوز هذا البيع إلا أن يكون الزيت أكثر مما في الزيتون، والشيرج أكثر مما في السمسم، فيكون الدهن بمثله والزيادة بالشجيرة.

السؤال: هل يجوز بيع اللحمان المختلفة، بعضها ببعض متفاضلاً؟

الجواب: نعم، يجوز ذلك.

السؤال: ولو باع ألبان الإبل والبقر والغنم بعضها ببعض متفاضلاً، ما حكمه؟

الجواب: هذا أيضاً جائز.

السؤال: رجل باع خل الدقل بخل العنب متفاضلاً، ما حكم هذا البيع؟

الجواب: هذا أيضاً جائز.

السؤال: وما قولكم في بيع خبز الحنطة بالحنطة، أو بالدقيق متفاضلاً؟

الجواب: هو جائز أيضاً.

حائر لأنها مروج من أصول هي أحلاس فكانت أحلاساً. من "الحوهرة". الدقل هو الرديء من التمر.

السؤال: رجل أدن عبده لتجارته، ثم اشترى منه شيئاً، وعادته معاملة ربه، ما حكمه؟

الجواب: لا ربا بين المولى وعبده فتجوز هذه المعاملة؛ لأن العبد وما في يده ملك المولى.

السؤال: مسلم عامل حربياً في دار الحرب معاملة ربوية، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب.

بيع الصرف

السؤال: بيع الصرف ما هو؟

الجواب: إذا كان كل واحد من طرفيه من جنس الأثمان - أعني الذهب والفضة - فهو

بيع الصرف في عرف الفقهاء.

السؤال: ما حكم بيع الفضة بالفضة، وبيع الذهب بالذهب؟

الجواب: لا يجوز هذا إلا مثلاً بمثل ويدا بيد، كما مر في بيان الربا.

السؤال: إذا احتسب الذهب أو الفضة في الخوذة والساعة، هل هو

التفاضل بينهما في البيع؟

الجواب: لا يجوز؛ لأن الجودة والصياغة لا يعتبر في بيع الصرف.

السؤال: وما قولكم في من باع الذهب بالفضة أو الفضة بالذهب؟

الجواب: إذا اختلف الجنسان جاز التفاضل، ووجب التقابض في مجلس العقد.

السؤال: إن افرق في بيع الصرف قبل فسخ العوضين أو أحدهما، ما حكمه؟

الجواب: يبطل العقد في هذه الصورة.

السؤال: هل يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل القبض؟

الجواب: لا يجوز.

السؤال: رجل باع الذهب بالنقصة مجازفة، ما حكمه؟

الجواب: هو جائز لاختلاف الجنس وعدم اشتراط التساوي، لكن يلزم القبض على العوضين قبل الافتراق.

السؤال: باع سيف محلى بمائة درهم نقصة، وحسنة خمسون درهما من فضة، ودفع من الثمن خمسين درهما وحمل الباقي دينا ما حكم هذا البيع؟

الجواب: هذا البيع جائز، ويكون المقبوض عوضا عن الفضة وإن لم يبين ذلك، ويكون الباقي على ما تراضيا من الأجل.

السؤال: ولو قال: خذ هذه الخمسين من ثمنهم، ما حكمه؟

الجواب: هذا جائز أيضا.

السؤال: ولو افترقا قبل أن يتقاضيا ماذا نقولون فيه؟

الجواب: بطل العقد في السيف والحلية كليهما إذا كانت الحلية لا تتخلص إلا بضرر، فإن كانت تتخلص بغير ضرر جاز البيع في السيف، وبطل في الحلية.

السؤال: باع بئ فضة نقصة أو ذهب، ثم افترقا وقد قبض بعض ثمنه ما حكم هذا البيع؟

الجواب: يبطل العقد في ما لم يقبض، ويصح فيما قبض، ويكون الإناء مشتركا بينهما.

السؤال: إن استحق بعض الإناء، وقد أدى بعض ثمنه، كيف يفعل المشتري؟

الجواب: يخير المشتري، إن شاء أخذ الباقي بحصته من الثمن، وإن شاء رد البيع.

السؤال: باع قطعة نقرة فاستحق بعضها، هل ثبت الخيار في هذه الصورة أيضا؟

الجواب: لا خيار في هذه الصورة، بل يأخذ ما بقي بحصته من الثمن.

السؤال: باع درهمين ودينارا بدينارين ودرهم، ما حكم هذا البيع؟

الجواب: جاز هذا البيع، ويجعل كل واحد من الجنسين بدلا من الجنس الآخر.

السؤال: لو باع أحد عشر درهما بعشرة دراهم ودينر، ما حكم هذا البيع؟

الجواب: هذا أيضا جائز، وتكون العشرة بمثلها والدينار بدرهم.

السؤال: باع درهمين صحيحين ودرهما غنم، بدرهم صحيح ودرهمين غلة، هل

يصح هذا البيع؟

الجواب: نعم، هذا البيع صحيح جائز.

السؤال: دراهم فضة أو دنانير ذهب فيها غش، ما حكم بيعها بجنسها مفاضلا؟

الجواب: إن كان الغالب على الدراهم الفضة فهي في حكم الفضة، وإن كان الغالب

على الدنانير الذهب فهي في حكم الذهب، فيُعتبر فيهما من تحريم التفاضل ما

يعتبر في الجياد، وإن كان الغالب عليها الغش فليسا في حكم الدراهم

والدنانير بل هما في حكم العروض، فإذا بيعت بجنسها متفاضلا جاز البيع

بصرف الجنس إلى خلافه.

السؤال: رجل اشترى بالدنانير المغشوشة أو الدراهم المغشوشة سلعة، ثم كسدت،

فترك الناس المعاملة بها قبل قبض البائع الثمن، ما حكمه؟

الجواب: بطل البيع عند أبي حنيفة رحمته الله في هذه الصورة، وقال أبو يوسف رحمته الله: على

المشتري قيمتها يوم البيع، وقال محمد رحمته الله: عليه قيمتها آخر ما تعامل الناس

بها، أعني يوم الكساد.

السؤال: هل يجوز البيع بالفلوس من غير تعيين؟

إلى خلافه. بأن يُصرف فصة كل واحد منهما إلى عش الآخر، ويشترط انتفاض قبل الافتراق؛ لأنه صرف في

العص لوجود الفصة أو اذهب من الحايير، ويشترط انتفاض في العش أيضا؛ لأنه لا يتميز إلا بصرف. 'رد

مختار" عن "البحر".

الجواب: يجوز البيع بالفلوس النافقة وإن لم تُعَيَّن، أما إذا كانت كاسدة فلا يجوز البيع بها حتى يُعَيَّنَها.

السؤال: وإذا باع بالفلوس النافقة ثم كسدت قبل أن يقبضها البتة، ما حكم هذا البيع؟

الجواب: بطل هذا البيع عند أبي حنيفة رحمته، واختلافهما فيه كاختلافهما فيما مر.

السؤال: اشتري شيئا بنصف درهم فلوسا، هل يجوز هذا البيع؟

الجواب: هذا البيع جائز، وعليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس.

السؤال: أعطى صيرفيا درهما، وقال: أعطني بنصف درهم فلوسا وبنصف نصف

درهم إلا حبة، ما حكم هذا البيع؟

الجواب: هذا البيع فاسد في الجميع عند أبي حنيفة رحمته، وقال أصحابه رحمهم: جاز البيع

في الفلوس، وبطل في الباقي.

السؤال: ولو قال: أعطني نصف درهم فلوسا ونصفا إلا حبة، ما حكمه؟

الجواب: هذا البيع جائز.

السؤال: ولو قال: أعطني درهما صغيرا، ورويه نصف درهم إلا حبة، والباقي فلوسا

هل يجوز هذا البيع؟

الجواب: جاز البيع في هذه الصورة أيضا، ويكون النصف إلا حبة بإزاء الدرهم

الصغير والباقي بإزاء الفلوس.

فما مر أي في البيع بالدنانير المعشوشة أو الدراهم المعشوشة فعند أبي يوسف: على المشتري قيمتها يوم البيع، وعن محمد: عليه قيمتها يوم الكساد، وذكر الشامي في "رد المختار" (٢٤١/٤) ناقلا عن "الذخيرة": أن الفتوى على قول أبي يوسف رحمته فلوسا يعني اشترى بفلوس ما يقابل نصف درهم.

البيع حائر لأنه قابل الدرهم بما يباع من الفلوس نصف درهم وبنصف درهم إلا حبة، فيكون نصف درهم إلا حبة بمثله، وما وراءه بإزاء الفلوس.

بيع السلم

السؤال: هل من البيوع ما لا يشترط فيه التقابض؟

الجواب: نعم، هو بيع السلم - وهو بيع الدين بالعين - وهو جائز مع أن المشتري لا يقبض المبيع إلا بعد أجل معلوم.

السؤال: يَتَنَوَّعُ قاعدة كلية توضح صورة جوار السلم وصورة عدم حوازه.

الجواب: كل ما أمكن ضبط صفته ومعرفة مقدراه جاز السلم فيه، وما لا يمكن ضبط صفته ولا معرفة مقدراه، لا يجوز السلم فيه.

السؤال: يَتَنَوَّعُ الأجناس التي يجوز السلم بها.

الجواب: السلم جائز في المكيلات، والموزونات، والمذروعات، والمعدودات التي لا تتفاوت، كالجوز والبيض، فلا يجوز في الحيوان، ولا في أطرافه، ولا في الجلود عدداً، ولا في الحطب حزماً ولا في الرطبة جرزاً.

السؤال: هل لصحة هذا البيع شرائط؟

الجواب: يُشْتَرَطُ لصحته عند أبي حنيفة رحمته الله سبع شرائط تذكر في العقد، وهي كما يلي:

١- جنس معلوم.

٢- نوع معلوم.

٣- صفة معلومة.

٤- مقدار معلوم.

حزماً: جمع حزمة وهي معروفة، والجرز: بفتح الحيم وسكون راء وهو انقبضة من ألقت وغيره. جرراً: لتفاوت بين الحرم والحرر، إلا إذا عرف ذلك بأن يبين صول ما يشد به الحرمة أنه شر أو دراع، فحينئذ يجوز إذا كان على وجه لا يتفاوت. من الهداية.

٥- معرفة مقدار رأس المال، إذا كان مما يتعلق العقد على مقداره، كالمكيل والموزون والمعدود.

٦- تسمية المكان الذي يُوفّيه فيه، إذا كان له حمل ومؤونة.

٧- ولا يصح إلا مؤجلاً، ولا بد أن يكون الأجل معلوماً.

السؤال: هل في ذلك خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله؟

الجواب: نعم خالفاه في بعض الشروط، وقالوا: لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان مُعيّناً، ولا إلى بيان مكان التسليم ويُسلّمه في موضع العقد.

السؤال: هل يجوز السلم في الثياب؟

الجواب: يجوز إذا سمّي الطول والعرض والرقعة مع بيان الصفة، والجنس، والنوع.

السؤال: هل يجوز السلم في الجواهر والخرز؟

الجواب: لا يجوز السلم فيها.

السؤال: وما قولكم في بيع السلم في اللبن والاجر؟

الجواب: يجوز السلم فيها، إذا سمى ملبناً معلوماً.

السؤال: يسلم البائع المسلم فيه عند حلول الأجل، فمتى يأخذ الثمن؟

الجواب: يأخذ البائع الثمن في مجلس العقد قبل أن يفارق المشتري، ولا يصح السلم إلا بذلك.

السؤال: تباعا بيع السلم، ثم أراد البائع التصرف في رأس المال، أو أراد المشتري أن يتصرف في المسلم فيه ما حكمه؟

والرقعة: بالقف أي غظاً وثخانة؛ لأنه أسلم في مقدور التسمية، وإن كان في ثوب حرير فلا بد من بيان وره أيضاً؛ لأنه مقصود فيه، من "الجوهرة".

الجواب: لا يجوز التصرف في رأس مال السلم، ولا في المسلم فيه قبل القبض، ويتفرع عليه أنه لا تجوز الشركة والتولية قبل قبض المسلم فيه.

السؤال: هل بقي ذكر بعض الشروط لصحة هذا البيع؟

الجواب: نعم ذكر الفقهاء شرطاً زائداً على الشرائط التي مر ذكرها، وهو أنه لا بد أن يكون المسلم فيه موجوداً من حين العقد إلى وقت حلول الأجل.

السؤال: أسلم في مكيال رجل بعينه، أو بذراع رجل بعينه، هل يصح هذا السلم؟
الجواب: لا يصح.

السؤال: ولو أسلم في طعام قرية بعينها، أو في ثمرة نخلة بعينها، ماذا تقولون فيه؟
الجواب: لا يصح هذا أيضاً.

كتاب الرهن

السؤال: الرهن ما هو لغة واصطلاحاً؟

الجواب: هو لغة: حبس الشيء بأي سبب كان، وفي اصطلاح الشريعة: جعل الشيء محبوساً بحق، يمكن استيفاؤه منه.

السؤال: كيف ينقذ الرهن ومتى يتم؟

الجواب: الرهن ينقذ بالإيجاب والقبول ويتم بقبض المرتهن المرهون، فإذا قبض المرتهن الرهن محوزاً مفرغاً مميزاً تم العقد فيه.

السؤال: وُجد الإيجاب والقبول ولكن لم يقبض المرتهن الرهن، ما حكمه؟

الجواب: ما لم يقبض المرتهن الرهن فالراهن بالخيار إن شاء سلّمه إليه، وإن شاء رجع عن الرهن، وإذا سلم الراهن الرهن وقبضه المرتهن دخل في ضمان المرتهن.

موجوداً: ومعناه أن لا ينقطع من السوق.

السؤال: لماذا شرع الرهن؟

الجواب: شرع للاستيثاق واستيفاء الدين؛ لئلا يتوى حق الدائن، فلا يصح الرهن إلا بدين مضمون.

السؤال: قبض المرتهن المرهون وهلك في يده، على من يقع الضمان؟

الجواب: قد بينّا أن المرتهن إذا قبض المرهون دخل في ضمانه، وذكر الفقهاء أنه مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين.

السؤال: ما معنى قولهم مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين؟

الجواب: يتضح معناه بالتفصيل الآتي:

إذا هلك المرهون في يد المرتهن وقيمته والدين سواء، صار المرتهن مستوفيا دينه حكما، وإن كانت قيمته أقل من الدين سقط منه بقدرها ورجع المرتهن على الراهن بالفضل، أي بما بقي من الدين، وإن كانت قيمة المرهون أكثر من الدين وهلك في يد المرتهن فما زاد على الدين فهو في حكم الأمانة يجري عليه أحكام الأمانات، فإذا هلك هذا الرهن في يد المرتهن لا يضمن هذا الزائد؛ لأن الأمانات لا تضمن، والدين سقط كله؛ لما أنه هلك عند المرتهن من المرهون ما قابل دينه.

السؤال: قد ذكرتم أن الرهن يتم إذا قبض المرتهن الرهن محوزا مفرغا مميزا، فهل هذا القيد فائدة؟

الجواب: هذا القيد يُخرج كل ما لم يكن كذلك، فلا يجوز رهن المشاع، ولا رهن ثمرة على رؤوس النخل دون النخل، ولا رهن الزرع في الأرض دون الأرض، ولا رهن النخل دون الثمرة، ولا رهن الأرض دون الزرع.

السؤال: هل يصح الرهن بالأشياء كالأثاث والعواري؟

الجواب: لا يصح الرهن بها لما أنها غير مضمونة بالهلاك.

السؤال: هل يصح الرهن برأس المال في المصدرات وأموال الشركة؟

الجواب: لا يصح بهال المضاربة، ولا بهال الشركة.

السؤال: وهل يصح الرهن برأس مال السهم، وبين الصرف وانسليمه؟

الجواب: يصح بهذه الأعواض.

السؤال: يعاقدا مع السهم أو مع الصرف، وفصل المرتهن الرهن، وهدت في مجلس

العقد، ما حكمه؟

الجواب: تم الصرف والسلم، وصار المرتهن مستوفيا لحقه حكما.

السؤال: يعاقدا على الرهن، وانفعا على وضع المرهون على يد عدل، هل فيه بأس؟

الجواب: لا بأس بذلك.

السؤال: تراعى بوضع الرهن عند عدل، فهل يجوز لأحدهما أن يخرج من يد العدل

ويأخذه منه؟

الجواب: لا يجوز ذلك للراهن ولا للمرتهن.

السؤال: فإن هلك في يد العدل، على من يقع الضمان؟

الجواب: يقع هذا الضمان على المرتهن؛ لأنه هلك في ضمانه، ويكون المرتهن حينئذ

مستوفيا لدينه، كما لو كان الرهن عند المرتهن نفسه.

السؤال: ما قولكم في رهن الدراهم والدنانير، والمكبل والموزون؟

الجواب: يجوز رهن هذه الأشياء، فإن رُهنت بجنسها وهلكت، هلكت بمثلها من

الدين، وإن اختلفا في الجودة والصياغة.

السؤال: كان له دين على غيره، فأخذ منه مثل دينه فأفقه، ثم علم أنه كان زيوفاً، كيف يحكم في ذلك؟

الجواب: لا شيء له عند أبي حنيفة رحمته الله، وهو مستوف دينه بما أخذ وأنفق، وقال أصحابه رحمهم الله: يرد مثل الزيوف ويرجع مثل الجياد.

السؤال: رهن عبيدين بألف، ثم قضى حصة أحدهما من الدين، فهل يجوز له أن يقبض هذا العبد الذي قضى حصته؟

الجواب: ليس له أن يقبض أحدهما حتى يؤدي الدين الباقي، فيأخذهما معا.

السؤال: وكل الراهن المرتهن أو العدل أو غيرهما أن يبيع الشيء المرهون عند حلول الدين، ما حكم هذه الوكالة؟

الجواب: هذه الوكالة جائزة.

السؤال: إذا شرط الوكالة المذكورة في عقد الرهن، فهل يجوز للراهن أن يعزل الوكيل؟

الجواب: ليس له ذلك، فإن عزله لم ينعزل.

السؤال: وما قولكم فيما إذا مات الراهن، وقد شرطت الوكالة في عقد الرهن، هل ينعزل الوكيل بموته؟

الجواب: لم ينعزل.

السؤال: هل للمرتهن أن يطلب الراهن بدينه، ويحبسه به مع أنه قابض للرهن؟

الجواب: جاز له أن يطالبه بدينه، ويحبسه؛ لأن الرهن لا يمنعه من ذلك.

السؤال: قبض المرتهن الرهن، ويريد الراهن أن يبيع الشيء المرهون ليوفي الدين من ثمنه، هل يجب على المرتهن أن يمكّنه من بيعه؟

الجواب: ليس عليه ذلك، ويقال للراهن : اقض الدين، ثم خذ رهنك، فإذا قضى الدين قيل للمرتهن : سلّم إليه المرهون.

السؤال: باع الراهن الرهن بغير إذن المرتهن، ما حكم هذا البيع؟

الجواب: هذا البيع موقوف إلى أن يميز المرتهن، أو أن يقضي الراهن دينه.

السؤال: رهن عبداً وقبضه المرتهن، ثم أعتقه الراهن بغير إذن المرتهن، هل ينفذ عتقه؟
الجواب: نعم، عتقه نافذ.

السؤال: وبعد أن نفذ عتقه، ماذا تبقى عند المرتهن للاستثاق أو الاستفاء؟

الجواب: إن كان الراهن موسراً والدين حالاً طوّل بأداء الدين، وإن كان مؤجّلاً أخذ من قيمة العبد، فجعلت رهناً مكانه حتى يحل الدين، وإن كان معسراً استسعى العبد في قيمته فيقضي به الدين، ثم يرجع العبد على المولى.

السؤال: لماذا يرجع العبد على المولى؟

الجواب: لأنه أعتقه مجاناً، وقد سعى لأداء دينه بعد عتقه.

السؤال: استهلك الراهن المرهون ولم يبق عند المرتهن، فالآن كيف يفعل؟

الجواب: يغرم الراهن قيمة ما أهلك، وتجعل هذه القيمة رهناً مكانه .

السؤال: قضى المرتهن الرهن، فاستهلكه أجنبي في يده، فمن يصمّن المستهلك، وماذا

يجعل رهناً عند المرتهن؟

الجواب: المرتهن هو الخصم في تضمينه، فيأخذ القيمة من ذلك الأجنبي ويجعلها رهناً عنده.

السؤال: ما حكم جنابة الراهن على الرهن؟

الجواب: جناية الراهن على الرهن مضمونة.

السؤال: وما قولكم فيما إذا جنى المرتهن على الرهن؟

الجواب: جانيته على الرهن تسقط بقدرها من الدين، ويضمن ما زاد عليه.

السؤال: وإذا جنى الرهن على الراهن أو المرتهن أو على أموالهما، على من يقع الضمان؟

الجواب: جناية الرهن عليهما وعلى أموالهما هدر.

السؤال: يحتاج المرتهن إلى بيت ليحفظ فيه الرهن، فاستأجر لذلك بيتاً، من يؤدي

هذه الأجرة؟

الجواب: هذه الأجرة تجب على المرتهن.

السؤال: ولو كان الرهن غنماً أو إبلًا مثلاً، واحتيج إلى راع يرعاه، على من تجب

أجرة الراعي؟

الجواب: أجرة الراعي تجب على الراهن.

السؤال: وعلى من تجب نفقة الرهن؟

الجواب: تجب على الراهن.

السؤال: قد يكون للرهن نماء، مثل اللبن والولد والصوف وثمر الشجر والنخيل،

فمن يملك هذا النماء؟

الجواب: نماء الرهن للراهن لكنه لا يقبضه، بل يكون رهناً مع الأصل.

السؤال: كان النماء مع الأصل عند المرتهن فهلك النماء، ما حكمه؟

الجواب: يهلك النماء بغير شيء.

السؤال: وإن هلك الأصل وبقي النماء، ما حكمه؟

مفسومة لأنه تفويت حق لازم محترم (أي حق المرهق)، وتعلق مثله (أي مثل هذا الحق) بالمال يجعل المالك كالأجنبي في حق الضمان. من الهداية. مع الأصل يعني إن شاء المرهق أحده، وإن شاء تركه عند الراهن. كذا في 'الخواصة'.

الجواب: افتكّه الراهن بحصته، ويقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض، وعلى قيمة النماء يوم الفكك، فما أصاب الأصل سقط من الدين بقدره، وما أصاب النماء افتكّه الراهن به.

السؤال: أخذ المرتهن الرهن، ثم يريد الزيادة فيه أو يريد الراهن الزيادة في الدين، ما

حكم هاتين الزيادتين في الشريعة الغراء؟

الجواب: الزيادة تجوز في الرهن، ولا تجوز في الدين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، فلا يصير الرهن رهنا بهما، وقال أبو يوسف رحمته: جازت الزيادتان.

السؤال: استدان من رجلين ورهن عبد واحد عندهم، ما حكم هذا الرهن؟

الجواب: يجوز هذا الرهن والارتمان، وجميع العين مرهون عند كل واحد منهما.

السؤال: وما حكم الضمان في هذه العين الرهينة؟

الجواب: هي مضمونة عليهما بقدر حصة كل واحد من دينه.

السؤال: إن قضى أحدهم دينه هل يخلص الرهن حصتها أو بعضها؟

الجواب: لا يخلص بل كلها رهن في يد الآخر حتى يستوفي هو دينه.

السؤال: باع عبدا بشرط أن يرهنه المشتري بأشئ من سائر عينيه، هل يمنع المشتري من

تسليم الرهن، ما حكم هذا البيع وعقد الرهن؟

الجواب: البيع صحيح، لكن المشتري لا يجبر على تسليم الرهن، وكان البائع حينئذ

افتكّه الراهن صورة مسألة: رجل رهن شاة تساوي عشرة عشرة فودت ثم هكت، قسم الدين على قيمة الشاة يوم رهت، وعلى قيمة الود في حال أي يوم لفكك فإن كانت قيمته في الحال عشرة هكت اشاة لخصتها، وهو نصف الدين خمسة درهم، فإن ردادت قيمة الود بعد هلاك الأم حتى صارت تساوي عشرين بطلت تلك القسمة، وتبين أن حصة الأم كانت ثلاثة وثلاثاء، ولو صارت قيمة الولد ثلاثين تبين أن حصة الأم الربع، ولو انتقصت قيمة الولد بعد ذلك حتى صارت خمسة تبين أن حصة الأم ثلثا الدين، وهي ستة وثلثان. من "الجوهرة".

بالخيار، إن شاء رضي بترك الرهن، وإن شاء فسخ البيع، إلا أن يدفع المشتري الثمن حالا، أو يدفع قيمة الرهن إلى البائع، فيكون رهنا عنده إلى أن يستوفي الثمن.

السؤال: هل يجوز للمرتهن أن يستحفظ الرهن بروحته وولده؟

الجواب: جاز للمرتهن أن يحفظه بنفسه وزوجته وولده وخادمه الذي هو في عياله.

السؤال: وإن حفظه بعد من هو في عياله، أو أودعه عند أحد، ما حكمه؟

الجواب: يضمن؛ لأنه صار بذلك متعديا.

السؤال: إن تعدى المرتهن في الرهن كيف يضمن؟

الجواب: يضمن ضمان الغصب بجميع قيمته.

السؤال: أعاد المرتهن الرهن إلى الراهن ما حكمه؟

الجواب: خرج الرهن في هذه الصورة من ضمان المرتهن، فإن هلك في يد الراهن هلك بغير شيء.

السؤال: أعاد المرتهن الرهن إلى راهنته، ثم يريد أن يسترجعه إلى يده، هل له ذلك؟

الجواب: جاز له أن يسترجعه، فإذا أخذه ثانيا عاد الضمان عليه.

السؤال: إذا مات الراهن قبل إيفاء الدين، كيف يستوفي المرتهن دينه؟

الجواب: إذا مات الراهن باع وصيُّه الرهن وقضى به الدين، وما فضل من قيمته يكون تراثا لورثة الراهن.

السؤال: من يبيع الرهن إذا لم يكن له وصي؟

الجواب: ينصب القاضي له وصيا، ويأمره ببيعه وإيفاء دين المرتهن.

كتاب الحجر

السؤال: هل في الناس من يُحجر عليه في تصرفه؟

الجواب: نعم، الحجر مشروع في الشريعة الغراء، وأسبابه ثلاثة:

١- الصغر

٢- الرق

٣- الجنون

السؤال: بيّنوا التفاصيل في ذلك.

الجواب: لا يجوز تصرف الصغير إلا بإذن وليه، كما لا يجوز تصرف العبد إلا بإذن سيده، فأما تصرف المجنون المغلوب على عقله، لا يجوز بحال.

السؤال: رجل باع أو اشترى شيئاً من الصبي أو العبد، وهو يعقل البيع ويقصده، ما حكم هذا البيع؟

الجواب: الخيار في ذلك إلى الولي. إن شاء أجاز البيع إذا رأى في ذلك مصلحة، وإن شاء فسخه.

السؤال: هذه الأسباب الثلاثة توجب الحجر في الأقوال والأفعال، أو في الأقوال فقط؟

الجواب: يحجر على الصبي والمجنون في الأقوال دون الأفعال، وأما الحجر على العبد ففيه تفصيل سيأتي إن شاء الله تعالى.

السؤال: صبي أتلّف مال أحد، ومجنون أتلّف منك شخص، هل يجب الضمان في ماخهما؟

الجواب: نعم يجب الضمان، وهذا معنى قولهم: إنه لا حجر في الأفعال، وليس معناه أنه لا يُمنع من إتلاف أموال الناس.

ويقصده: ولا بد أن يعقلا البيع ليوحد ركن العقد فينقصد موقوفاً على الإجازة. من "الهداية".

السؤال: وما نتيجة الحجر في الأقوال؟

الجواب: لا تصح عقود الصبي والمجنون ولا إقرارهما، ولا يقع طلاقهما، ولا ينفذ إعتاقهما.

السؤال: وما التفصيل في الحجر على العبد؟

الجواب: أما العبد فأقواله نافذة في حق نفسه، غير نافذة في حق مولاه.

السؤال: عبد أقر بهال على نفسه، ما حكم هذا الإقرار؟

الجواب: لزمه ما أقر به من المال، لكن لا يغرمه مولاه، بل يؤدي ما التزمه بإقراره بعد العتق، ولم يلزمه في الحال.

السؤال: ولو أقر العبد بحد أو قصاص، متى يسو في ذلك منه؟

الجواب: لزمه الحد والقصاص في الحال بإقراره، ولا ينظر إلى زمان العتق.

السؤال: يقع طلاق العبد على زوجته تطليقه أم يُطْلَقها مولاه؟

الجواب: ينفذ طلاق العبد على زوجته، ولا ينفذ طلاق المولى على زوجة عبده.

السؤال: رجل سفیه بالغ حر، ما حكم تصرفه في ماله؟

الجواب: قال أبو حنيفة رحمته الله: السفیه إذا كان عاقلاً بالغاً حراً، لا يُجبر عليه، وتصرفه في ماله جائز، وإن كان مبذراً مفسداً يُتْلَف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة، مثل أن يُتْلَفه في البحر أو يحرقه في النار.

السؤال: هل في تسليم مال السفیه تحديد عند أبي حنيفة؟

الجواب: نعم، فيه تحديد عنده، فإنه قال: إذا بلغ الغلام غير رشيد، لم يُسَلَّم إليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة، وإن تصرف فيه قبل ذلك نفذ تصرفه، فإذا بلغ من عمره خمساً وعشرين سنة سُلِّم إليه ماله وإن لم يؤنس منه الرشد.

السؤال: وما قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله في الحجر على السفية؟

الجواب: قالوا رحمهما الله: يحجر على السفية ويمنع من التصرف في ماله، فإن باع لم ينفذ بيعه في ماله، وإن كان فيه مصلحة أجازها الحاكم، ومن بلغ غير رشيد لا يدفع إليه ماله عندهما أبدا حتى يؤنس منه الرشد، ولا يجوز تصرفه فيه، وتُخرج الزكاة من ماله، ويُنفق منه على أولاده وزوجته ومن يجب نفقته عليه من ذوي الأرحام.

السؤال: سفية أعتق عبده. ماذا يقول عما إذا كانت الثلاثة في دلت؟

الجواب: نفذ عتقه عند أبي حنيفة رحمهما الله وكذلك عندهما، لكنهما يقولان: إن العبد يسعى له في قيمته.

السؤال: سفية تزوج امرأة، ما حكم نكاحه؟

الجواب: نكاحه جائز، وينظر في المهر، فإن سمى لها مهرا جاز منه مقدار مهر المثل وبطل الفضل.

السؤال: سفية أراد أن يحج حجة الاسلام، هل يؤذن له بذلك؟

الجواب: نعم، يؤذن له بحج الفرض ولا يمنع منه، ولا يُسلم القاضي النفقة إليه، ولكن يسلمها إلى ثقة من الحجاج، يُنفقها عليه في مصارف الحج.

السؤال: سفية مرضت وأوصى بوصايا في القرب وأنواب الخير، ما حكم هذه الوصية؟

الجواب: تجوز هذه الوصية من ثلث ماله.

السؤال: وما حكم الحجر على المفلس الذي وجبت عليه الديون؟

الجواب: قال أبو حنيفة رحمهما الله: لا أحجر في الدين على المفلس، فإذا وجبت عليه الديون، وطلب غرماؤه حبسه والحجر عليه، لا يُحجر عنده.

السؤال: للمفلس مال لئله لا يؤدي منه الديون، هل يتصرف فيه الحاكم عند أبي حنيفة رحمته؟

الجواب: لا يتصرف فيه، ولكن يحبسه أبدا حتى يبيعه في دينه.

السؤال: ظهر له مال وهو دراهم ودنانير، كيف يؤدي الفضي منها دينه؟

الجواب: إن كان له دراهم ودينه دراهم، أو كان له دنانير ودينه دنانير، قضى القاضي دينه منها بغير رضاه، وإن كان دينه دراهم وله دنانير أو على عكس ذلك، باعها القاضي في دينه وأدى الأثمان إلى أصحاب الديون.

السؤال: وما قول الصاحبين رحمتهما في الحجر على المفلس؟

الجواب: قالوا رحمتهما: إذا طلب غرماؤه الحجر عليه، حجر القاضي عليه ومنعه من البيع والتصرف والإقرار، حتى لا يضر بالغرماء، وباع القاضي ماله إن امتنع هو من بيعه، وقسمه بين غرمائه على قدر ديونهم، وينفق القاضي على المفلس المحجور من ماله على زوجته وأولاده الصغار وذوي الأرحام.

السؤال: إن أقر المفلس المحجور لأحد في حال حجره بهال ما حكمه؟

الجواب: لزمه هذا المال بإقراره ويؤديه بعد قضاء ديون الأولين.

السؤال: لا يعرف للمفلس مال، ويطلب غرماؤه حبسه وهو يقول: لا مال لي، ماذا يفعل الحاكم؟

الجواب: يحبسه الحاكم في كل دين لزمه بدلا من مال حصل في يده، كضمن المبيع وبذل القرض، وكذا في كل دين التزمه بعقد كالنهر والكفالة، ولم يحبسه فيها سوى ذلك، كعوض المغصوب وأرش الجنائيات، إلا أن تقوم البينة بأن له مالا.

السؤال: يحبسه الحاكم أبدا أم لذلك مدة معينة؟

الجواب: الحبس ليس بمقصود؛ بل المقصود إبراز المال إن كان عنده وهو يكتمه. فيحبسه الحاكم شهرين أو ثلاثة أشهر، ويسأل الناس عن حاله وماله، فإن لم ينكشف له مال خلى سبيله، وكذا يخلى سبيله إذا قامت البينة على أنه لا مال له.

السؤال: خلى الحاكم سبيله بعد أن لم يظهر له مال، فهل يحول حسد بينه وبين غرمائه بعد خروجه من الحبس؟

الجواب: لا يحول بينه وبينهم، ولهم أن يلازموه، ولا يمنعونهم من التصرف والسفر، ويأخذون من كسبه ما فضل عن نفقته ونفقة عياله، فيقسم بينهم على قدر حصصهم.

السؤال: هل في ذلك خلاف للصالحين؟

الجواب: نعم، هما يخالفان في ذلك أبا حنيفة رحمه الله، ويقولان: إن الحاكم إذا فلّس المديون، حال بينه وبين غرمائه إلا أن يقيموا البينة أنه قد حصل له مال.

السؤال: هل يحجر على الفاسق؟

الجواب: لا يحجر على الفاسق إذا كان مصلحاً لماله.

السؤال: رجل كان صاحباً ثم فسق، ما الحكم في أخيه عليه؟

الجواب: الفسق الأصلي والطارئ سواء.

السؤال: رجل ابتاع متاعاً وفحصه، وجعل قيسه دينا عليه ثم أفلس، وله غرماء من هذا الغريم، ومتاع المستر ي موجود عنده، هل يأخذ صاحب المتاع هذا المتاع لنفسه خاصة؟

الجواب: صاحب هذا المتاع أسوة للغرماء فيه.

فائدة

السؤال: ما النسب الذي إذا سعى العلام أو الجارية يحكم بملو عنهم؟

الجواب: بلوغ الغلام بالاحتلام والإنزال والإحبال إذا وطئ، فإن لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثماني عشرة سنة، وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والحبل، فإن لم يوجد فحتى يتم لها سبع عشرة سنة.

السؤال: هذا قول أمّنا الثلاثة أم فيه خلاف فيما بينهم؟

الجواب: فيه خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رضي الله عنه، فإنهما يقولان: إذا تم للغلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا، ولو وُجد الاحتلام أو الإنزال أو الإحبال من الغلام، أو الحيض والاحتلام والحبل من الجارية يحكم ببلوغهما قبل هذا السن، والفتوى على قولهما.

السؤال: إذا راهم العلام أو الجارية الحلم، وأشكل أمرهما في البلوغ وقالوا: قد بلغنا، هل يؤخذ بقولهما؟

الجواب: القول قولهما، وحينئذ تجري عليهما أحكام البالغين.

كتاب الإقرار

السؤال: ما حكم الإقرار في الشريعة المطهرة؟

الجواب: إذا أقر الحر البالغ العاقل بحق لزمه إقراره، مجهولا كان ما أقرب به أو معلوما، والمقر يؤخذ بإقراره.

السؤال: كيف يؤخذ بالمجهول؟

الجواب: يقال له: بين المجهول، فإن لم يبين أجبره الحاكم على البيان.

السؤال: قل: لفلان علي شيء، فاستخبره الناس، وأخبره الحاكم فبين وقال: علي قطرة ماء أو حبة حنطة، مثلا ما حكمه؟

الجواب: لا يقبل قوله هذا، بل يلزمه أن يبين ماله قيمة.

السؤال: أقر بمعصوم أو سمجهول وادعى المقر له أكثر من ذلك، بما دأبتص؟

الجواب: إذا أقر بالمجهول أو قال: له علي مال، فالمرجع في بيانه إليه، والقول فيه قوله مع يمينه، ويقبل قوله في القليل والكثير.

السؤال: إن قال: له عبيّ مال عظيم، ثم قال: هي عشرة دراهم، هل يصدق في ذلك؟

الجواب: لا يُصدق في هذه الصورة في أقل من مائتي درهم.

السؤال: وإن قال: له عبيّ دراهم كثيرة، ثم قال: هي ثلاثة مثلاً، هل يصدق في ذلك؟

الجواب: لما وصف الدراهم بالكثرة لم يصدق في أقل من عشرة دراهم.

السؤال: فإن قال: له عليّ دراهم، بماذا يؤخذ؟

الجواب: يؤخذ بثلاثة دراهم؛ لأنها أقل الجمع إلا أن يبيّن أكثر منها.

السؤال: إن قال: له عبيّ كذا كذا درهم، أو قال: له عبيّ كذا وكذا درهم، ما حكمه؟

الجواب: لم يصدق في الصورة الأولى في أقل من أحد عشر درهماً، وفي الثانية في أقل من أحد وعشرين درهماً.

السؤال: إذا قال: له عليّ أو قبلي، ما حكمه؟

الجواب: هو إقرار بدين.

السؤال: ولو قال: له عندي أو معي، على ما يُحمّل هذا الإقرار؟

الجواب: هذا إقرار بأمانة في يده.

السؤال: ادعى رجل على آخر وقال: لي عليك ألف درهم، فقال المخطب: قضسها.

أو قال: انتقدها أو اتزنها أو أجلني بها، ما حكمه؟

الجواب: هذا يُحمّل على الإقرار.

السؤال: أقر لرجل بدين مئّجل، فصدقه المقر له في الدين ودّبه في التأجيل، هل يحكم بالتأجيل أو يلزمه أدائه حالا؟

الجواب: لزمه أدائه حالا ويستحلف المقر له في الأجل.

السؤال: أقر بدين واستثنى منه شيئا متصلا بإقراره، ما حكمه؟

الجواب: صح الاستثناء ولزمه الباقي، وسواء في ذلك استثناء الأقل والأكثر.

السؤال: وما قولكم فيما إذا استثنى الجميع؟

الجواب: يبطل الاستثناء ويلزمه الإقرار.

السؤال: لو قال: له عليّ مائة درهم إلا ديناراً أو إلا قفيز حطة، بهذا يحكم؟

الجواب: يُحكّم بمائة درهم، ويستثنى منه قيمة الدينار أو القفيز.

السؤال: قال: له عليّ مائة ودرهم، فعطف الدرهم على المائة وحذف النميم، ماذا

يجب عليه؟

الجواب: يجب عليه مائة درهم ودرهم، ويقال: إنه حذف لفظة درهم الذي هو تمييز للمائة.

السؤال: ولو أقر بمائة وثوب ماذا يجب عليه؟

الجواب: لزمه ثوب واحد ويرجع إليه في تفسير المائة.

السؤال: أقر لرجل بحق وقال: "إن شاء الله تعالى" منصلاً بإقراره، ماذا يلزمه؟

الجواب: لا يلزمه شيء؛ لأن هذا الاستثناء يرفع الكلام من أصله، ويجعله كأنه لم يكن.

السؤال: رجل أقر لأحد بحق وقال: أنا بالخيار إلى ثلاثة أيام مثلاً، ما حكمه؟

الجواب: الإقرار لازم والخيار باطل؛ لأن الخيار للفسخ، والإقرار لا يقبله.

السؤال: أقر لرجل بدار، واستثنى بناءها لنفسه، ماذا يلزمه؟

الجواب: يلزمه الدار والبناء جميعاً، والاستثناء لا يُعْبَأ به.

السؤال: وإن قال: بناء هذه الدار لي، والعروة لفلان، هل يصدق في ذلك؟
الجواب: نعم يصدق.

السؤال: أقر بتمر في قوصرة ماذا يلزمه؟

الجواب: يلزمه التمر والقوصرة جميعا.

السؤال: أقر بدابة وهي في اصطبل، بماذا يقضى عليه؟

الجواب: يقضى عليه بالدابة خاصة.

السؤال: إن قال: عصبت ثوبا في منديل، أو قال: له عليّ ثوب في ثوب، بماذا يحكم عليه؟

الجواب: يحكم عليه بالثوب والمنديل كليهما، وكذا بالثوبين جميعا.

السؤال: وإن قال: له عليّ ثوب في عشرة أتواب، ماذا يلزمه؟

الجواب: قال أبو يوسف رحمته: لم يلزمه إلا ثوب واحد، وقال محمد رحمته: يلزمه أحد عشر ثوبا.

السؤال: أقر أنه غصب ثوبا من فلان وجاء بثوب معيب وقال: إنه هو، هل يعتبر قوله؟

الجواب: يعتبر قوله في ذلك مع يمينه.

السؤال: أقر بدراهم وقال: هي زبوف، ماذا يجب عليه؟

الجواب: يُعتبر في ذلك أيضا قوله مع يمينه.

السؤال: قال: "له عليّ خمسة في خمسة"، يريد به الضرب والحساب، ما حكمه؟

الجواب: يلزمه خمسة واحدة.

السؤال: ولو قال: أردت خمسة مع خمسة، ماذا يجب عليه؟

الجواب: يجب عليه عشرة.

السؤال: إذا قال: له عليّ من درهم إلى عشرة، ماذا يلزمه؟

الجواب: يلزمه الابتداء وما بعده وتسقط الغاية، فيؤدي تسعة دراهم، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: يلزمه العشرة كلها إدخالاً للغاية في المغيا.

السؤال: إذا قل: له علي ألف درهم من ثمن عبد اشتريته منه ولم أقصه، هل يلزمه شيء؟
الجواب: إن ذكر عبداً بعينه قيل للمقر له: إن شئت فسلم العبد وخذ الألف، وإلا فلا شيء لك عليه، وإن ذكر عبداً ولم يعينه لزمه الألف في قول أبي حنيفة رحمته الله.

السؤال: لو قال: له علي ألف درهم من ثمن خمر أو خنزير، ماذا يجب عليه؟
الجواب: يلزمه الألف، ولا يقبل قوله: إنها من ثمن الخمر والخنزير.
السؤال: قال: له علي ألف من ثمن مناع وهي زيوف، ورد قوله المقر له، وقال: هي جياذ، كيف يقضى بينهما؟

الجواب: يلزمه الجياذ في قول أبي حنيفة رحمته الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: إن قال ذلك موصولاً، صدق في قوله: إنها زيوف، وإن قال ذلك مفصلاً، لا يصدق وتلزمه الجياذ.

السؤال: أقر لرجل بخاتم أو سيف، ماذا يجب عليه؟
الجواب: يلزمه الخاتم مع الفصّ، والسيف مع الجفن والحمائل.
السؤال: أقر بحجلة وسكت عن ذكر العيدان والكسوة، ماذا يلزمه؟
الجواب: تلزمه الحجلة مع العيدان والكسوة.

السؤال: قال: إن فلاة في بطنها حمل، ولذلك الحمل علي ألف درهم، هل يصح هذا الإقرار؟

في قول أبي حنيفة لا يصدق في قوله: ما قضت، وصل أو فصل؛ لأنه رجوع بعد ما أقر بوجوب المال، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: إن وصل صدق ولا يبرمه شيء، وإن فصل لم يصدق إذا أنكر المقر له أن يكون ذلك من ثمن مبيع. من "الجوهرية".

الجواب: يُنظر في ذلك، إن قال: أوصى له فلان، أو قال: مات أبوه فورثه، فالإقرار صحيح، وإن أبهم الإقرار لم يصح، وهذا عند أبي يوسف رحمته، وقال محمد رحمته: يصح الإقرار من غير تفصيل ويلزمه ما أقر.

السؤال: أقر بحمل جارية أو حمل شاة لرجل، هل يصح هذا الإقرار؟

الجواب: هذا الإقرار صحيح، وما أقرب به لازم.

السؤال: مريض أقر في مرض موته بديون، وعليه ديون في صحته، وديون لزمه في

مرضه بأسباب معلومة، أي الديون تُقدّم؟

الجواب: دين الصحة والدين المعروف بالأسباب مقدم على ما أقرب به في مرض موته.

السؤال: فإن لم يكن عليه ديون لزمته في الصحة، ما حكم ديون أقرب به في المرض؟

الجواب: جاز إقراره هذا، وكان المقر له أولى من الورثة.

السؤال: ما حكم إقرار المريض إذا أقر لبعض الوارثين؟

الجواب: إقراره للوارث باطل إلا أن يصدقه فيه بقية الورثة.

السؤال: أقر لأخيه سم في مرض الموت ثم قال: إنه انني، ما حكم هذين الإقرارين؟

الجواب: إقراره بالنسب صحيح فيكون المقر له ثابت النسب، ويبطل إقراره بالمال.

السؤال: أقر لأخيه سم في مرض الموت، ثم نروجه، ما حكم إقراره؟

الجواب: إقراره بالمال صحيح، ولا يبطل بالتزويج.

السؤال: رجل صنف امرأته في مرض الموت ثلاثاً، ثم أقر لها بدين ومات، فماذا تأخذ

هذه المرأة من ماله؟

وإن أهم الإهم أن يقول: حمل فلانة عليّ ألف درهم ولم يرد عليه. من 'الجوهرة' ما **أقر** ويحمل على أنه

أوصى به رجل أو مات مورثه. من 'الجوهرة'.

الجواب: تأخذ الأقل من الدين ومن ميراثها منه.

السؤال: أقر بعلام أنه ابنه، ويؤيد مثله لمتله، ما حكمه؟

الجواب: إن لم يكن لهذا الغلام نسب معروف وهو يصدقه في إقراره، ثبت نسبه من المقر.

السؤال: إن كان المقر مريضاً وأقر بعلام أنه ابنه وثبت نسبه، ثم مات المقر، هل

يشارك هذا الغلام ورثة المقر في الميراث؟

الجواب: نعم، يشاركهم في الإرث.

السؤال: هل يجوز فراق الرجل بين حياته وبين والده، فله ميراثه من والده، وفلان

ولده أو مولاه؟

الجواب: نعم، يصح الإقرار بجميع ذلك.

السؤال: وما حكم إقرار المرء بالوالدين والروح والموتى؟

الجواب: إقرارها صحيح بجميع ذلك.

السؤال: ما حكم إقرارها بالولد؟

الجواب: إذا لم يصدقها الزوج في ذلك لا يقبل إقرارها، فإن صدقها الزوج أو شهدت

بولايتها قابلة ثبت النسب من زوجها.

السؤال: ومن غير النسب من غير الوالدين والولد، مثل أن يقول: هذا أخي، أو هذا

عمي، هل يقبل إقراره؟

الجواب: لا يقبل من حيث النسب، فأما من حيث الميراث فينظر، إن كان للمقر

وارث معروف قريب أو بعيد فهو أولى بالميراث من المقر له، فإن لم يكن له

وارث استحق المقر له ميراثه.

النسب: لأن فيه حمل النسب على الغير. المقر له لأنه لما لم يشت نسبه منه لا يرحم الوارث المعروف.

ميراثه: لأن له ولاية التصرف في مال نفسه عند عدم الوارث. من "الهداية".

السؤال: رجل مات أبوه فأقر بأخ، هل يثبت نسبه؟
الجواب: النسب لا يثبت، لكن المقر له يشارك المقر في الميراث.

كتاب الإجارة

السؤال: الإجارة ما هي؟

الجواب: هو عقد على المنافع بعوض.

السؤال: هل لصحتها شرائط؟

الجواب: نعم، يُشترط لذلك أن تكون المنافع والأجرة معلومة.

السؤال: بأي عوض يستأجر؟

الجواب: يستأجر بالعوض المعلوم قدره، وما جاز أن يكون ثمنًا في البيع جاز أن يكون أجرة في الإجارة.

السؤال: مقدار العوض عرف بالعدد أو بالوزن، لكن المنافع كيف تكون معلومة؟

الجواب: المنافع تارة تصير معلومة بالمدة، كاستئجار الدور للسكنى لشهر أو لسنة، واستئجار الأرضين للزراعة لسنة أو سنتين مثلاً، فيصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت.

وتارة تصير معلومة بالعمل والتسمية، كمن استأجر رجلاً على صبغ ثوب أو خياطة ثوب، أو استأجر دابة ليحمل عليها مقداراً معلوماً إلى موضع معلوم، أو يركبها مسافة معلومة.

وتارة تصير معلومة بالتعيين والإشارة، كمن استأجر رجلاً لينقل هذا الطعام إلى موضع معلوم.

استئجار الدور والخوانيت والأراضي

السؤال: ما حكم استئجار الدور والخوانيت؟

الجواب: يجوز استئجار الدور للسكنى واستئجار الخوانيت للتجارة والصناعة.

السؤال: فهل يجوز للمستأجر أن يعمل فيها ما شاء؟

الجواب: نعم، جاز له أن يعمل فيها ما شاء إلا الحداة والقسارة والطحن؛ فإن هذه لا تجوز إلا بإجازة المؤجر.

السؤال: وهل يجوز استئجار الأراضي للزراعة؟

الجواب: يجوز استئجارها للزراعة، لكن العقد لا يصح إلا أن يسمى ما يزرع فيها، أو يشترط أن له أن يزرع ما شاء، ويدخل في العقد الشرب والطريق وإن لم يشترط.

السؤال: وهل يجوز استئجار الساحة لبيبي فيها أو يغرس نخلا أو شجرا؟

الجواب: يجوز استئجارها لهذه الأمور.

السؤال: استأجرها للعرس والبناء وانتقضت مدة الإجارة، كيف يسلم الساحة إلى صاحبها؟

الجواب: يلزمه أن يقلع البناء والغرس ويسلمها فارغة، إلا أن يختار صاحب الأرض أن يغرم له قيمة ذلك مقلوعا ويتملكه، أو يرضى بتركه على حاله، فيكون البناء والغرس لهذا والأرض لهذا.

السؤال: استأجر العقدر واشترط المؤجر أن يسكنه فلان وعيّنهُ، فهل يجوز له أن يُسكن غيره؟

الجواب: جاز للمستأجر أن يُسكن غيره؛ لأن العقار لا يختلف باختلاف المستعمل.

السؤال: ما حكم استئجار الدكان فيما إذا قال المؤجر: إن أسكنت فيه عطارا فدرهم، وإن أسكنت حدادا فدرهمين في الشهر؟

الجواب: هذا الإيجار والاستئجار جائز، وأيُّ الأمرين عمل استحق المسمى فيه، وهذا عند أبي حنيفة، وقال أصحابه: الإجارة فاسدة.

السؤال: استأجر داراً كل شهر مائة درهم مثلاً، ما حكم هذا العقد؟

الجواب: هذا العقد صحيح في شهر واحد، وفاسد في بقية الشهور، إلا أن يسمى جملة الشهور معلومة، فإن سكن ساعة من الشهر التالي لم يكن للمؤجر أن يُخرجه إلى أن ينقضي ذلك الشهر، وكذلك كل شهر يسكن في أوله يوماً أو ساعة.

السؤال: استأجر داراً كل شهر مائة درهم مثلاً، ما حكم هذا العقد؟

الجواب: جاز له ذلك، ولا بأس به.

السؤال: فمضى المستأجر في الشهر ولم يسكن فيها، ما حكمه؟

الجواب: عليه الأجرة وإن لم يسكن فيها؛ لتمكنه من استيفاء منافعها.

السؤال: استأجر داراً كل شهر مائة درهم مثلاً، ما حكمه إذا غصبها؟

الجواب: إذا غصبها قبل أن يسكن فيها سقطت الأجرة كلها، وإن سكنها ثم غصبها غاصب لزمه أجرة ما سكن ويسقط ما بقي.

السؤال: استأجر داراً كل شهر مائة درهم مثلاً، ما حكمه إذا غصبها؟

الجواب: له حق الفسخ.

السؤال: إذا حرق الدار أو انقطع من باب الضيقة أو انقطع الماء من الرحى، ما حكمه؟

الجواب: تنفسخ الإجارة من غير فسخ.

السؤال: وما حكم إجارة المشاع؟

الجواب: لا يجوز إجارة المشاع عند أبي حنيفة، وأما عندهما فإجارته جائزة.

استئجار الثياب

السؤال: استأجر ثوباً للمس وأطلق ذلك، هل يجوز له أن يلبس غيره؟

الجواب: جاز له أن يلبس غيره في هذه الصورة، أما إذا قال: يلبسها فلان، فالبسه غيره كان ضامنا إن تلف الثوب.

استئجار الظئر

السؤال: هل يجوز استئجار الظئر لإرصاع الأولاد؟

الجواب: نعم، يجوز استئجارها بأجرة معلومة، كما يجوز بطعامها وكسوتها عند أبي حنيفة رحمته وعليها أن تصلح للصبى الطعام؛ لكونه داخلا في خدمة الظئر عرفا.

السؤال: استأجر ظئرا وها زوجها، ويريد المستأجر أن يمنعها من وضئها، ما حكم هذا المنع؟

الجواب: لا يجوز له المنع، لكنها إذا حملت كان لأهل الصبي أن يفسخوا الإجارة إذا خافوا عليه من لبنها.

السؤال: ظئر أحررت نفسها لترصع صبيا في المدة، فأرصعته من شدة، هل تستحق الأحرار؟

الجواب: لا تستحق؛ لأنها لم تأت بالواجب.

استئجار الدواب

السؤال: ما حكم استئجار الدواب للركوب أو الحبل؟

الجواب: يجوز ذلك.

السؤال: استأجر بعيرا ليحمل عليه مقدارا من الراد، وهو يأكل في سفره من ذلك

الزاد فينتقص، هل يجوز له أن يزيد في زاده ويحمل عليه؟

الجواب: نعم، يجوز له أن يزيد في الحمل عوض ما أكل وانتقص من الزاد.

السؤال: استأجر دابة للركوب فأركبها غيره، هل يجوز له ذلك؟

الجواب: إن أطلق الركوب جاز له أن يركبها من شاء، ولو قال له عند العقد: إنه

يركبها فلان، فأركب المستأجر غيره وعطبت الدابة يضمن، وكل ما يختلف

باختلاف المستعمل فحكمه كذلك.

السؤال: استأجر دابة وسمى نوعا وقد را يحملها عليها، مثلا قال: أحمل خمسة أقدرة حنطة، هل يجوز له أن يحمل مقدار هذا الوزن من غير الحنطة؟

الجواب: جاز له أن يحمل عليها ما هو مثل الحنطة في الضرر أو أقل، كالشعير والسمسم. وليس له أن يحمل ما هو أضر من الحنطة، كالمالح والحديد والرصاص، كما إذا استأجرها ليحمل عليها قطنا، وسمى وزنه، فإنه ليس له أن يحمل مثل وزنه حديدا.

السؤال: وإن استأجره ليحمل عليها مقدرا من الحنطة، فحمل عليها كبر من مقدار الحنطة، ماذا يقع عليه؟

الجواب: يقع عليه ضمان ما زاد من الثقل، إذا كانت الدابة تطيق ذلك الثقل، وإن كانت لا تطيق مثل الثقل الذي حمل عليها، يجب عليه جميع قيمتها.

السؤال: إن استأجر دابة ليركبها، فأرادت معه رجلا آخر فعطبت، ماذا عليه؟

الجواب: عليه أن يضمن نصف قيمتها إن كانت الدابة تطيقهما، ولا يعتبر بالثقل.

السؤال: إن كسح الدابة لخدمته أو صر بها فعطبت، ماذا عليه؟

الجواب: يضمن جميع قيمتها عند أبي حنيفة رحمته، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: لا ضمان عليه إذا فعل فعلا متعارفا.

السؤال: استأجر رجلا ليحمل عليه محملا وراكبين إلى مكة مثلا، ما حكمه؟

الشيخ لأبها عطبت بما هو مأدون وغير مأدون، وأبسط الثقل، فانقسم عيهما، إلا إذا كان محملا لا تطيقه مثل تلك الدابة، فحينئذ يضمن كل قيمتها لعدم إداد فيه أصلا، خروجه عن عدده طاقة مدية من الجوهرة بيرة. فمنها يعني مع لأجرة، وهذا إذا كانت مدية تطيق حمئها، أما إذا كانت لا تطيق ضمن كل القيمة، وهو يعتبر ثقل؛ لأن الدابة قد يصيرها حمل الراكب الخفيف، ويحف عليها ركوب الثقل؛ لعلمه بالغروسيه. من "خوهرة البيرة".

الجواب: هذا جائز، وللمستأجر أن يحمل المحمل المعتاد، وإن شاهد الجمال المحمل فهو أجود.

حكم استئجار الحمام وغيره

السؤال: وما حكم أجره عسب التيس؟

الجواب: لا يجوز أخذ هذه الأجرة.

السؤال: هل يجوز أخذ أجره الحمام والحمام؟

الجواب: نعم، يجوز ذلك.

حكم الاستئجار على الطاعات أو على المعاصي

السؤال: وما حكم الاستئجار على الغناء والنوح؟

الجواب: لا يجوز الاستئجار عليها، ولا على أي معصية سواهما.

السؤال: وما حكم الاستئجار على الأذان والإقامة وتعليم القرآن والحج؟

الجواب: هذا كله لا يجوز عند أبي حنيفة رحمته الله.

عسب التيس العسب: هو أن يؤجر فحلاً ليسوعى إناث. من الهداية. سواهما لأنه استئجار على المعصية، والمعصية لا تستحق بالعقد. من الهداية.

أبي حنيفة: قال صاحب الهداية: والأصل أن كل صاعقة يختص بها مسلم لا يجوز لاستئجار عبيدنا، وعند الشافعي - يصح في كل ما لا يتعسر على الأجير، ثم ذكر دلائل الحنفية، وقال في آخره: وبعض مشايخنا استحسنوا الاستئجار على تعليم القرآن اليوم؛ لأنه ظهر التواني في الأمور الدينية، ففي الامتناع بضيق حفظ القرآن. وعليه الفتوى.

وذكر صاحب الكثر: أولاً أن الاستئجار لا يجوز على الأذان والحج والإمامة وتعليم القرآن والفقهاء (على ما هو الأصل عند الإمام أبي حنيفة -) ثم قال: والفتوى اليوم على حوار الاستئجار لتعليم القرآن، قال الريعي في شرحه (١٢٤٥): وهو مذهب المتأخرين من مشايخ نوح، استحسنوا ذلك وقالوا: بني أصحابنا المتقدمون أجروا على ما شاهدوا من قلة الحفاظ ورعة الناس فيهم، وكان هم عصيات في بيت المال، وافتقار من المعلمين في محاربة الإحسان بالإحسان من غير شرط مروءة يعينهم على معاشهم ومعادهم. وكانوا يفتنون بوجوب =

ضمان الأجير

السؤال: هل قسم الفقهاء الأجير من حيث العمل واستحقاق الأجرة؟

الجواب: الأجير على ضربين: أجير مشترك، وأجير خاص.

السؤال: الأجير المشترك من هو؟

الجواب: هو من يعمل لكل من فوض إليه عملاً ولا يختص لواحد معين، كالصباغ والقصار. والمال أمانة في يده، فإن هلك من غير تعد لم يضمنه عند أبي حنيفة رحمته الله. وقال أصحابه رحمهم الله: يضمنه.

= نعيم خوف من دهب القرآن خربص على نعيم، حتى يهتو لإقامة نوح فيكثر حفاص القرآن، أما اليوم فذهب ذلك كله واشتغل الحفاظ بمعاشهم، وقل من يعلم حسبة، ولا يتفرغون له يقص، فإن حاجتهم نعيمهم من ذلك، فهو لم يفتح لهم باب نعيم لأجره، ذهب القرآن، ففوق حور ذلك ذلك، ورؤيه حسبة، وقل في نهاية: يبقى حور لاستحار على نعيم نعيمه يقص في رمسه، ثم قال: وفي روضه رندوسي: كان شحنا نو محمد عند الله خير حري يفتح حفاص بسبه في خير حور قرنة من قرى حارى يقول: في رمسه حور للإمام ومؤذن وانعم أحد لأجرة، فإن: كان في سحره، ولا يجوز استحجار المصحف وكتب الفقه عدم التعارف.

قلت: فحق متأخرون على مذهب الإمام الشافعي رحمته الله يصورون ذلك ورؤيه فيه مصدحه لأمة، فيسعي من أحد لأجرة أن يأخذ لإحار حاجته ضرورية، كما كان يأخذ نو بكر وعمر رحمهم الله من بيت من مده خلافتهم لاشتغافهما بأمر المسلمين، ولا يأخذ ثولاً ولا تأثلاً، بل يعيش بائس منها بالصبر والقناعة؛ لأن ضروره تقدر قدر ضروره، ثم بهم ففوق حور أحد لأجرة على نعيم نعيمه وبقته، وعلى لأد ولإممه، فأما غير ذلك من الطاعات فم يقولوا يجوز أخذ الأجرة عليها.

وسئل شيخ مشايخ الإمام النووي رئيس أهل إفتاء في ربه رشيد أحمد نككوهي - نور الله مرقده - عن أحد لأجرة على إسماعيل قرى في سروج^١ فقال: لا إسماع على لأجره حرم، ولا يجوز أحد لأجرة على ذلك، ستنى متأخرون لأد وإقامه وانعمه ووعص ضروره، ولا ضرورة في هذا لإسماع، وفيه على لأدان عصبه من الفتاوى الرشيدية^٢

وقد يقال: إن حفاظ يد سمعو في ترويح يسون بقرى كركم، فما: يس من لأرم أن سمعو هذه ضروره على لأجرة، ألا يبقى قران محفوض يد أسمع من غير أجرة؟ وحفاص يد يثسو من لأجرة لسيوية =

السؤال: لو تلف المال بعمله، كتحريق الثوب من دق القصار، وكزلق الخمال وانقطاع الحبل الذي يُشدُّ به الحمل، وكغرق السفينة من مدها، ما حكم هذا التلف؟

الجواب: هذا كله مضمون على الأجير إذا تلف، إلا أنه لا يضمن بني آدم فيما إذا غرق أحدهم في السفينة أو سقط من الدابة، وكذا لا يضمن البزاع والفصاد إذا لم يتجاوز الفصد والبزغ الموضع المعتاد، وإن تجاوزه ضمنا.

السؤال: والأجير الخاص من هو؟

الجواب: هو من استأجره رجل ليعمل عنده مدة معلومة، كمن استأجر رجلاً شهراً لخدمة أو لرعي الغنم مثلاً.

السؤال: وما حكم الضمان فيما تلف من عمله؟

الجواب: لا ضمان عليه في ما تلف ما في يده، أو تلف من عمله، إلا أن يتعدى فيضمن.

حكم السفر بالعبد الأجير

السؤال: استأجر عبداً للخدمة فهل له أن يسافر به؟

الجواب: ليس له ذلك إلا أن يشترط في العقد، وذلك لأن خدمة السفر أشق.

متى يستحق الأجرة؟

السؤال: وما التفصيل في استحقاق الأجرة؟

= يُسمعون من غير أجرة حسبة لله تعالى، ويكون ذلك خيراً للمسلمين السامعين.

ومن ههنا ظهر أن ما أحله الناس من لأجرة على تلاوة القرآن من أهل البيت لإيصال شواهد، جرم عندهم ذلك، قال حنيفة المحققين محمد بن أبي الشهور بن عبد بن عيسى بن أبي رستم شفاء العليل وبن العليل في حكم الوصية باختصاص والمهايل ما قلنا عن نفي الدين: ولا يصح الاستئجار على القراءة وإيصالها إلى الميت؛ لأنه لا يقبل عن أحد من الأئمة إلا أن في ذلك. وقد قال العلماء: إن قارئاً قد قرأ لأجل مال، فلا ثواب له، فأى شيء يهديه إلى الميت؟ وإنما يقبل إلى الميت لعمل الصالح، والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقبل به أحد من الأئمة، وإنما تنازعوا في الاستئجار على التعليم. "رسائل ابن عابدين" (ص: ١٧٥).

الجواب: الأجير المشترك لا يستحق الأجرة حتى يفرغ من عمله، والأجير الخاص يستحق الأجرة بتسليم نفسه في مدة الإجارة، ولو لم يستعمله المستأجر في عمل.

السؤال: يريد أن نعلم بعض التفاصيل في استحقاق الأجرة، فإن الأعمال كثيرة ويتفاوت بعضها بعضاً.

الجواب: الأجرة لا تجب بنفس العقد، وتُستحق بأحد ثلاثة معان: إما بشرط التعجيل، أو بالتعجيل من غير شرط، أو باستيفاء المعقود عليه. وإليك بعض التفاصيل في ذلك:

١- استأجر داراً فللمؤجر أن يطالبه بأجرة كل يوم، إلا أن يبين وقت الاستحقاق في العقد.

٢- استأجر دابة فللجمال أن يطالبه بأجرة كل مرحلة.

٣- استأجر خبازاً ليخبز له في بيته، كل قفيز بدرهم مثلاً، فإنه لا يستحق الأجرة حتى يخرج الخبز من التنور.

٤- استأجر رجلاً ليضرب له لبناً، فإنه يستحق الأجرة إذا أقام اللبن، وهذا عند أبي حنيفة رحمته، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم: لا يستحقها حتى يُشْرَج اللبن.

السؤال: استأجر طاحاً ليطبخ طعاماً للوليمة فطبخ، متى يستحق الأجرة؟

الجواب: يستحق الأجرة بعد أن يغرف للأكلين القصعات؛ لأن ذلك داخل في عمله عرفاً.

فائدة

كل صانع لعمله أثر في العين كالقصار والصبّاغ، فله أن يحبس العين بعد الفراغ من عمله حتى يستوفي الأجرة، ومن ليس لعمله أثر في العين فليس له

غير شرط معه: أن المستأجر يدفع أجره وسُمّوها بن المؤجر ملكها المؤجر، كاسين المؤجل يدفعه. راجع "الجوهر النيرة"، **يشرح**: التشريع أن يركب بعضه على بعض بعد الجفاف.

أن يحبس العين للأجرة كالحمال والملاح.

ذكر بعض الشروط والاختلاف بين المستأجر والأجير

السؤال: إذا اشترط على الصانع أن يعمل بنفسه، فهل للصانع أن يستعمل في ذلك غيره؟
الجواب: ليس له ذلك.

السؤال: فإن أطلق العمل ولم يشترط أن يعمل بنفسه، ما حكمه؟
الجواب: جاز للصانع في هذه الصورة أن يستعمل غيره في عمله.

السؤال: إذا قال للخياط: إن خطت هذا الثوب فارسيا فبدرهم، وإن خطت روميا فبدرهمين، ما حكم هذا الاستئجار؟

الجواب: هذا جائز، وأي العاملين عمل استحق الأجرة المعينة.

السؤال: وإن قال: إن خطته اليوم فبدرهم، وإن خطته غدا فبنصف درهم، ما الحكم في ذلك؟
الجواب: قال أبو حنيفة رحمته الله: إن خاطه اليوم فله درهم، وإن خاطه غدا فله أجرة مثله، ولا يتجاوز به نصف درهم.

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله: الشرطان جائزان، ويستحق الأجرة حسب ما شرطوا ورضيا.

السؤال: أعطى ثوبا للخياط أو للصباغ، فخاطه الخياط وصبغه الصباغ، ثم اختلف صاحب الثوب وصاحب العمل، فقال صاحب الثوب: أمرتك أن تعمل ثوبي هذا قباء، وأنت خطته قميصا، وقال الخياط: أنا خطت كما أمرت، أو قال صاحب الثوب للصباغ: أمرتك أن تصبغه أحمر فصبغته أصفر، فأبي القولين يؤخذ به؟

الجواب: يقبل في ذلك قول صاحب الثوب مع يمينه، فإن حلف يضمن كل من الخياط والصباغ لأجل ما خالفا من أمره، وصاحب الثوب مخير، إن شاء ضمّنه قيمة الثوب غير معمول ولا أجر له، وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله، ولا يجاوز به المسمى.

السؤال: وإن قل صاحب الثوب، عسسته بغير أجره، وقال الصانع: عسسته بأجره، كيف يقضى بينهما؟

الجواب: القول في ذلك قول صاحب الثوب مع يمينه عند أبي حنيفة رحمته الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: إن كان من عادة رب الثوب التعامل معه بالأجرة فله الأجرة، وإلا فلا، وقال محمد رحمته الله: إن كان الصانع مبتدلا لهذه الصنعة بالأجرة، فالقول قوله مع يمينه.

فسخ الإجارة وانفساخها

السؤال: إذا مات أحد المتعاقدين، فهل ينقض عقد الإجارة على ما كان؟

الجواب: ينظر فيه، إن كان عقدها لنفسه انفسخت الإجارة بموته، وإن كان عقدها لغيره كالوكيل لموكله، وكالولي للصبي، أو الوالد لولده لم تنفسخ.

السؤال: وهل تنفسخ الإجارة بالأعذار؟

الجواب: نعم، تنفسخ الإجارة بها، كمن استأجر دكانا في السوق ليتجر فيه، فذهب ماله، وكمن آجر دارا أو دكانا ثم أفلس، فلزمته ديون لا يقدر على قضائها إلا من ثمن ما آجر، فيفسخ القاضي عقد الإجارة ويبيع هذه الدار، والدكان في الدين.

السؤال: استأجر دابة لبسافر عيها، ثم بدا له أن لا يسافر، فهل هذا عذر يعتد به؟

فسخ الإجارة؟

الجواب: نعم، هذا من الأعذار التي تُعتبر في فسخها.

السؤال: رحل يكرىء دوابه للمسافرين، فعاقده رجلا ليحصله، ثم بدا له عذر من

السفر، فهل له أن يفسخ عقد الإجارة؟

الجواب: لا يعد عذرا معتبرا في الفسخ، وعليه أن يبعث الدابة مع أجيره أو يمشي بنفسه.

فساد الإجارة بالشروط

السؤال: هل تفسد الإجارة بالشروط؟

الجواب: نعم، تفسد بالشروط التي لا يقتضيها العقد، كما يفسد البيع بها.

السؤال: إذا فسدت الإجارة وعمل الأجير عمله بما يقضى على المستأجر؟

الجواب: يُقضى عليه بأجرة المثل ولا يتجاوز به المسمى.

شرط الخيار في الإجارة

السؤال: هل يصح شرط الخيار في الإجارة؟

الجواب: نعم، يصح شرط الخيار فيها كما يصح في البيع.

كتاب الشفعة

السؤال: الشفعة ما هي لغة وشرعا؟

الجواب: هي مأخوذة من الشفع وهو الضم، وفي اصطلاح الفقهاء: هي عبارة عن

حق التملك في الدار والعقار لدفع ضرر الجوار. مثلا: إذا باع رجل داره أو

عقاره واطلع شريكه أو جاره على هذا البيع، كان له أن تعترض على هذا

الضم سميت بها ما فيها من ضم مشتره إلى عقار شفع، كذا قال صاحب الهداية. قال المعين في أسانيد شارح لفظ

صاحب الهداية: لأنه يضم بسبب داره ملك جاره إلى نفسه، ومنه سميت الشفعة؛ لأنها تضم المشقوق به إلى أهل الثوب.

البيع ويأخذ المبيع بالثمن الذي اشتراه به غيره، وهذا الذي يثبت له حق الشفعة يسمى شفعياً.

السؤال: ما التفصيل في وجوب الشفعة؟

الجواب: هي واجبة للخليط في نفس المبيع، والخليط هو الشريك، ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق، ثم للجار. وليس للشريك في الشرب والطريق والجار شفعة مع الخليط، فإن سلم الخليط فالشفعة للشريك في الشرب أو الشريك في الطريق، فإن سلم هو أيضاً تثبت الشفعة للجار.

السؤال: ومتى تثبت الشفعة؟ ومتى تستقر؟ ومتى تملك؟

الجواب: الشفعة تثبت بعقد البيع، وتستقر بالإشهاد، وتملك بالأخذ إذا سلمها المشتري أو حكم بها حاكم.

السؤال: بينوا صورة الإشهاد.

الجواب: إذا علم الشفيع بالبيع أشهد رجلين في مجلسه الذي هو فيه على أنه يطالبها، ويسمى هذا الإشهاد طلب المواثبة، ثم ينهض من المجلس، فيشهد على البائع إن كان المبيع في يده، أو على المشتري إن قبض المبيع، أو عند العقار. فإذا فعل ذلك استقرت شفيعته، ويسمى هذا طلب التقرير.

السؤال: إذا فعل الشفيع هذا كله، ثم آخر الطلب ولم يحضر عند القاضي أياماً، هل يسقط حقه بالتأخير؟

الجواب: لا تسقط الشفعة بالتأخير بعد طلب المواثبة وطلب التقرير عند أبي حنيفة رحمته الله. وقال محمد رحمته الله: إن تركها من غير عذر شهراً بعد الإشهاد بطلت شفيعته.

الـ **حيفة** وهو رواية عن أبي يوسف رحمته الله، وفي رواية عنه: أنه إذا نزل محاصمة في مجلس من مجالس القاصي رحمته الله شفعته، ذكره في 'أهداية'. **شفيعته** قال في 'المستصمى': والفتوى على قول محمد، وفي 'أهداية' عن فوهما، وهو ظاهر مذهب؛ لأن الحق متى ثبت واستقر لم يسقط إلا بإسقاطه بالتصريح كما في سائر الحقوق من 'الجوهرية' ليرة.

السؤال: ما حكم الشفعة في الحمام والرحى؟

الجواب: الشفعة واجب في العقار وإن كان مما لا يقسم، ويدخل في هذا العموم الحمام والرحى والبئر والدور الصغار.

السؤال: وما حكم الشفعة في البناء والنخل؟

الجواب: لا شفعة في البناء والنخل إذا بيع بدون العرصه.

السؤال: وهل تجب الشفعة في العروض والسفن؟

الجواب: لا شفعة فيها.

السؤال: هل فيه فرق بين المسلم والذمي؟

الجواب: المسلم والذمي في استحقاق الشفعة سواء.

السؤال: هل تجب الشفعة فيما إذا ملك العقار بهبة مثلاً؟

الجواب: الأصل في ذلك أنها تجب فيما إذا ملك العقار بعوض مالي، سواء كان بالشراء أو بالهبة بشرط العوض، فأما إذا ملك بالهبة الخالصة التي لا عوض فيها، فإن الشفعة لا تجب فيها.

وعلى هذا يخرج الحكم في الدار التي تزوج الرجل عليها امرأة أو خالعت المرأة بها، أو استأجر بها داراً، أو صالح عليها عن دم عمد، أو أعتق عليها عبداً، أو صالح عنها بإنكار أو سكوت، فإن الشفعة لا تجب في هذه الصورة كلها، أما إذا صالح عن دار بإقرار تجب فيها الشفعة؛ لأن هذا الصلح في معنى البيع.

السؤال: كيف يتحصل للشفيع حق الشفعة بعد طلب المواثبة وطلب التقرير؟

الجواب: يتقدم الشفيع إلى القاضي المدعى عليه - وهو المشتري - عن تلك الدار والعقار، فإن اعترف بملك المدعي - الذي يطلب به حق الشفعة - قُضي

عليه، يعني أنه يأمر المشتري أن يسلم هذه الدار أو العقار إلى الشفيع، ويأخذ منه الثمن، وإن أنكر المشتري حقه في الشفعة كلف القاضي المدعي بإقامة البينة، فإن عجز عن البينة استحلف المشتري، فيحلف: بالله ما يعلم أنه مالك للذي ذكره مما يشفع به، فإن أنكر عن اليمين أو قامت للشفيع بينة سأله القاضي، هل ابتاع أم لا؟ فإن أنكر الابتاع، قال القاضي للشفيع: أقم البينة، فإن عجز عنها استحلف المشتري، فيحلف بالله: ما ابتعت، أو بالله ما يستحق هذا المدعي شفعة على هذه الدار من الوجه الذي ذكره.

السؤال: هل يجب على الشفيع إحضار الثمن إلى مجلس القاضي عند حصره للمخاصمة؟

الجواب: لا يجب عليه إحضاره قبل قضاء القاضي، فإذا قضى له القاضي بالشفعة لزمه إحضار الثمن.

السؤال: أحد الشفيع الدار، نسعة، ثم اطع على عيب أو لم يكن يراهم، فهل له ردها بخيار العيب أو بخيار الرؤية؟

الجواب: نعم، له أن يردها بخيار العيب وبخيار الرؤية.

السؤال: هل للشفيع أن يخاصم البائع؟

الجواب: إن كان المبيع في يد البائع فللشفيع أن يخاصمه في الشفعة، لكن القاضي لا يسمع البينة حتى يحضر المشتري، فإذا حضر المشتري فسخ القاضي البيع بمشهد منه، ويقضي بالشفعة على البائع ويجعل العهدة عليه.

السؤال: ترك الشفيع الإشهاد حين علم بالبيع، ما حكمه؟

الجواب: إن ترك الإشهاد حين علم بالبيع، وهو يقدر على ذلك بطلت شفعته، وكذلك تبطل شفعته إن أشهد في المجلس، ولم يُشهد على أحد المتعاقدين، ولا عند العقار.

السؤال: صالح من شفعته على عوض أخذه، ما حكمه؟

الجواب: بطلت شفعته في هذه الصورة. ويجب عليه رد ما أخذ من العوض.

السؤال: مات الشفع أو المشتري، هل تسقط بذلك الشفعة؟

الجواب: إذا مات الشفع بطلت شفعته، وإذا مات المشتري لم تسقط الشفعة.

السؤال: باع الشفع ما يشفع به، ما حكمه؟

الجواب: إذا باع الشفع ملكه الذي يشفع به قبل أن يقضى له بالشفعة بطلت شفعته.

السؤال: رحل وكل رحلا لبيع داره، فباع الوكيل تلك الدار مع أنه كن له حق

الشفعة، هل يجوز له أن يطلب الشفعة؟

الجواب: ضاع حقه، ولا شفعة له.

السؤال: وما حكم حق الشفعة لو كمل المشتري إذا اشترى لموكله، مع أنه كان له حق الشفعة؟

الجواب: له حق الشفعة، ولم يبطل بالابتياح لغيره.

السؤال: رحل يريد أن يباع داراً، ولكنه يخاف الخسران في المعاملة، فضمم له رحل

الدرك عن البيع، ولم تم البيع طلب هذا الرحل شفعته، لأنه كان شفعياً.

هل يقضى له بالشفعة؟

الجواب: لم يبق له حق الشفعة؛ لأن البيع تم من جهته.

السؤال: باع بشرط الخيار، فهل لشفع أن ينازع لحقه؟

الجواب: لا شفعة للشفع في هذه الصورة؛ لأن خيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه.

السؤال: باع بشرط الخيار ثم أسقط الخيار فادعى الشفع الشفعة، ما حكم دعواه؟

الجواب: لما أسقط البائع الخيار جاز للشفيع أن يطلبها.

السؤال: اشترى بشرط خبير، فباع الشفيع بطلب حقه، ما حكمه؟

الجواب: دعوى الشفيع صحيحة في هذه الصورة؛ لأن المبيع خرج من ملك البائع.

السؤال: باع دارا ببيع فاسد، ما حكم الشفعة فيها؟

الجواب: إذا اشترى شراء فاسدا لا شفعة في المشتري، ولكل واحد من المتعاقدين حق الفسخ في صورة الفساد، فإذا أسقط الفسخ وجبت الشفعة.

السؤال: دمي اشترى دارا حراما أو حراما، وشفيعي مسلم أو ذمي، كيف يأخذان حقه؟

الجواب: الذمي يأخذ بمثل الخمر وقيمة الخنزير، والمسلم يأخذها بقيمة الخمر والخنزير.

السؤال: إذا اختلف الشفيع والمشتري في مقدار الثمن، فقول من يؤخذ؟

الجواب: يؤخذ بقول المشتري مع يمينه.

السؤال: من أقام كل واحد منهما السنة كيف يحكم القاضي؟

الجواب: قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما: يحكم بينة الشفيع، وقال أبو يوسف رحمهما: يحكم بينة المشتري.

السؤال: اختلف المشتري والبائع فدعى المشتري ثمن أكثر مما يدعيه البائع، بأي

الثمانين يأخذ الشفيع؟

الجواب: فيه صورتان: إن قبض البائع الثمن يأخذ الشفيع المبيع بما قال المشتري، ولم يلتفت إلى قول البائع، وإن لم يقبض البائع الثمن يأخذ بما قال البائع وكان ذلك خطأ عن المشتري.

السؤال: قد يقع أن البائع يخط عن الثمن، أو يريد المشتري في الثمن بعد التعاقد

والتراضي على الأقل، فبأي الثمانين يأخذ الشفيع المبيع؟

الجواب: إذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن يسقط ذلك عن الشفيع، وإن حط عنه جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع؛ لأنه لا يلتحق بأصل العقد، وإذا زاد المشتري للبائع في الثمن لم تلزم الزيادة الشفيع.

السؤال: رجل اشترى داراً بثمن من رجل، ودعى الشفيع الشفعة، وفضى له بها، فهل تجب على أداء ثمن حال؟

الجواب: الشفيع في ذلك بالخيار، إن شاء أخذها بثمن حال، وإن شاء صبر حتى ينقضي الأجل، ثم يأخذها ولا يُجبر على ثمن حال.

السؤال: رجل اشترى داراً بمكيل أو مورون، وأراد الشفيع أن يأخذ هذه الدار، ماذا يؤدي إلى البائع أو المشتري؟

الجواب: يؤدي إليه المكيل أو الموزون مثله.

السؤال: وإن بيعت دار بعروض ماذا يعطى الشفيع إذا أراد أن يأخذها؟

الجواب: يأخذها بقيمة العروض.

السؤال: وإن اشترى عقاراً بعقار، ثم دا يأخذ الشفيع؟

الجواب: يأخذ الشفيع كل واحد منهما بقيمة الآخر.

السؤال: دار بيعت وكن لرجل فيها حق الشفعة، وبيع الشفيع أمها بعت ألف،

فسلم الشفعة، ثم علم أنها بيعت بأقل من ذلك، أو أنها بيعت بحنطه أو

شعير قيمتها ألف أو أكثر، هل له حق الشفعة؟

الجواب: تسليمه الشفعة لا يعبأ به، وحقه باق؛ لأن الخبر كان غرراً.

السؤال: دار بيعت بألف درهم، فسلم الشفعة، ثم بان أمها بيعت بدنانير قيمتها ألف

درهم، هل هذا غرر؟

الجواب: هذا لا يُعد غرراً، ولم يبق له حق الشفعة بعد التسليم.

السؤال: بعد أن جاز الشاري داراً أو عتق مملوكاً شفعه، ثم علم أن الشاري غيره.

ما الحكم في سقوط الشفعة؟

الجواب: لم يسقط بذلك حقه، وله الشفعة.

السؤال: وثالث جاز الشاري له داراً أو مملوكاً، ودعى الشفع لأن أحد حقه.

فمن يكون الخصم في ذلك؟

الجواب: الخصم في ذلك هو الوكيل الذي عاقد البيع، إلا أن يسلمها إلى الموكل،

فحينئذ يكون الخصم الموكل.

السؤال: سألني ساجد موسى عن رجل يملك داراً أو مملوكاً، ثم قضى بها الشفع، ثم

يفعل الشفع بهذا البناء والغرس؟

الجواب: الشفع بالخيار، إن شاء أخذها بالثمن وقيمة البناء، والغرس مقلوعين. وإن

شاء كلف المشتري قلعها.

السؤال: أحد الشفع داراً، قضى فيها غرس. ثم سحقت الدار، فبطل الغرس. فماذا يفعل الشفع؟

الاستحقاق فيها، ماذا يفعل الشفع؟

الجواب: يرجع بالثمن الذي آذاه، ولا يرجع بقيمة البناء والغرس.

السؤال: أهدمت الدار، أو أحرقت مملوكاً، أو حرق مملوكاً، أو غرس غرساً.

وقضى بها للشفع، بماذا يأخذها الشفع؟

الجواب: الشفع بالخيار، إن شاء أخذها بجميع الثمن وإن شاء ترك.

السؤال: وإن نقص المشتري الثمن وقت العريضة، حكم بأخذ الشفع؟

الجواب: إن شاء أخذها بحصتها من الثمن، وإن شاء سلّم الشفعة، وليس له أن

يأخذ النقض.

السؤال: ابيع أرض فيه نخل عينيها نمر، وقصى بها لشفيع، فحبست بأحد الأرض الخالية أو يأخذها مع ثمرها؟

الجواب: يأخذها بثمرها.

السؤال: اشترى الأرض مع النخل والنمر، ثم جذه وقصى بها لشفيع، ثم رد النمر الشفيع في ذلك؟

الجواب: يقال للشفيع: حطّ من الثمن حصة الثمر، وأخذ ما بقي بباقي الثمن.

السؤال: رجل اشترى داراً، فباع لشفيع شفعة، ثم ردها المشتري عن الباع بحار الرقيب، أو شرط احبار، أو عيب، هل يعود لشفيع حق الشفعة؟

الجواب: يُنظر في ذلك، إن ردها المشتري بقضاء القاضي، فلا شفعة له ولا يعود حقه، وإن ردها بغير قضاء القاضي أو تقايلاً، فللشفيع الشفعة.

السؤال: شرعاً مشتركون في عقار فافسموه، هل يتت فيه حق الشفعة للجار؟

الجواب: لا شفعة للجار في هذه الصورة؛ لأن القسمة ليست ببيع، وإنما هي تمييز للحقوق.

السؤال: بيع داراً فافسموها، وأراد كل واحد منهم أن يأخذ الشفعة، كيف يقسمون هذه الدار فيما بينهم؟

الجواب: يقسمونها بينهم على عدد رؤوسهم، ولا يعتبر في ذلك اختلاف الأملاك.

السؤال: مثلوا لذلك مثلاً.

الجواب: دار بين ثلاثة رجال، لأحدهم نصفها، وللآخر ثلثها، وللثالث سدسها، فباع صاحب النصف حصته، كان لكل شفيع حصة مثل حصة صاحبه سواء بسواء فلا تنقض حصة صاحب السدس.

بثمرها: معناه: إذا ذكر الثمر في البيع؛ لأنه لا يدخل من غير ذكر. من "الهداية".

السؤال: تشتري دارا ثمن ١٠٠، ثم دفع إلى الساع ثوب، فيه دأ بأحد الشفعين الدار؟

الجواب: يأخذها بالثمن دون الثمن؛ لأن الثوب لم يقع عليه العقد وإنما ملكه بعقد ثان.

السؤال: هل يسقط حق الشفعة في بعض الصور؟

الجواب: إذا باع دارا إلا مقدار ذراع في طول الحد الذي يلي الشفع فإنه يبطل حق

الشفيع بذلك؛ لأنه لم يوجد الاتصال بملك الشفع وهذه حيلة يختارها

الناس لإسقاط الشفعة.

السؤال: هل هناك حيلة أخرى غير ما ذكرتم؟

الجواب: ذكر الفقهاء حيلة سوى ما ذكر، وهي أن يبتاع من دار سهما بثمان، ثم يبتاع

بقيتها فيحصل حق الشفعة للجار في السهم الأول دون السهم الثاني.

السؤال: فهل تكره الحيلة في إسقاطها؟

الجواب: لا تكره الحيلة عند أبي يوسف وتكره عند محمد رحمه الله.

كتاب الشركة

السؤال: الشركة ما هي؟

الجواب: هي اختلاط المالين بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر، وذلك إما بالخلط من

الجانبيين أو بالاختلاط من غير خلط، كما إذا ورثا مالا، أو وهب لهما مال، أو

اختلط مال أحدهما بمال الآخر من غير صنع بحيث لا يتميزان.

السهم الذي هو صاحب هدية: لأن شفعين حار فلهما، لأن مسري في شئ شريث فيتقدم عنه، فإن

أراد الحيلة ابتاع السهم بالثمن إلا درهما مثلا، والباقي بالباقي، وقال صاحب "الجوهرة": صدرها: رحل به در

سماوى ألقا فأراد بيعها على وجه لا بأحدها الشفع، فإنه يبيع العشر منها مساعا تسع مائة، ثم يبيع سبعة

عشرها مائة، وشفعة بمائة في عشره حصة تملكه ولا سببه شفعة في سبعة لأعشار؛ لأن مسري

حين تشتري تسعة أعشاره صار شريك فيها بعشر. **عند محمد** محمد أن شفعة وحيت يدفع بغيره، فهو أحد

الحيلة ما دفعناه، ولأبي يوسف أنه منع عن إثبات الحق فلا يُعَدُّ ضررا. من "الهداية".

السؤال: بيّنوا أقسام الشركة.

الجواب: الشركة على ضربين: شركة أملاك، وشركة عقود.

السؤال: شركة أملاك ما هي؟

الجواب: صورتها أن يرث رجلان عينا أو يشتريانها فيتشاركان في كونها مملوكة لهما.

السؤال: ما حكم هذه الشركة؟

الجواب: حكمها أنه لا يجوز لأحد الشريكين أن يتصرف في نصيب الآخر إلا بإذنه، وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كالأجنبي.

السؤال: شركة العقود ما هي؟

الجواب: هي على أربعة أوجه، ولكل منها أحكام:

١- شركة مفوضة.

٢- شركة عنان.

٣- شركة الصنائع.

٤- شركة الوجوه.

السؤال: فبيّنوا تعريف شركة المفاوضة وأحكامها؟

الجواب: شركة المفاوضة: أن يشترك الرجلان، فيتساويان في مالهما وتصرفهما ودينهما، وتنعقد على الوكالة والكفالة، فما يشتره كل واحد منهما يكون على الشركة إلا طعام أهله وكسوتهم، وما يلزم كل واحد من الديون، بدلا عما يصح فيه الاشتراك فالآخر ضامن له، وتجوز هذه الشركة بين المسلمين البالغين العاقلين.

ولا تجوز بين الحر والمملوك، ولا بين الصبي والبالغ، ولا بين المسلم والكافر.

السؤال: رحلان عافدا شركة المفوضة، ثم ورت أحدهم مالا والذي نصح فيه الشركة أو وهب له مال ووصل إلى يده، هل ينسب الشركة على حافدا؟

الجواب: تبطل بذلك شركة المفوضة وتصير الشركة عنانا.

السؤال: وهل بشرط لصحة شركة المفوضة شيء سوى ما ذكرناه؟

الجواب: نعم، هناك شرط غير ما ذكرناه، وهو أن شركة المفوضة لا تنعقد إلا بالدرهم والدنانير والفلوس النافقة، ولا تجوز فيما سوى ذلك، إلا أن يتعامل الناس به كالتبر والنقرة فتصح الشركة بهما.

السؤال: ليس فيها دراهم ولا دينار بل عندهم عروض، كتب بفعلا إذا ارادوا أن يشاركوا؟

الجواب: يبيع أحدهما نصف ماله بنصف مال الآخر ثم يعقدان الشركة.

السؤال: وشركة العنان ما هي؟

الجواب: هي أن يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات، أو يشتركان في عموم التجارات.

السؤال: ما حكم هذه الشركة؟

الجواب: هذه الشركة جائزة وتنعقد على الوكالة دون الكفالة، ومعناه أن ما اشتراه كل واحد منهما للشركة طوالب بثمنه هو دون الآخر، ويرجع على شريكه بحصته منه، وما يلزم كل واحد من الديون لا يضمه الآخر.

السؤال: وهل يصح التفاضل في المال في هذه الشركة أم لا بد من التساوي؟

الجواب: يصح فيها التفاضل في المال كما يصح التساوي فيه، وجاز التفاضل أيضا في الربح مع تساوي المال.

السؤال: وهل يجوز أن يعقدها كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض؟

الجواب: نعم، يجوز ذلك.

السؤال: بماذا تصح هذه الشركة؟

الجواب: تصح بما بيّنّا في المفاوضة، أي بالdraهم والدنانير وما يتعامل به الناس كالتبر والنقرة.

السؤال: وهل تصح هذه الشركة إذا كان لأحدهم دينانير وللآخر دراهم؟

الجواب: تصح الشركة بهذه الصورة.

السؤال: وما قولكم فيما إذا هلك المالان، أو أحدهما قبل أن يشتربا شئنا؟

الجواب: تبطل الشركة.

السؤال: وإن اشترى أحدهم بماله شئ، وهلك مال الآخر قبل الشراء، بماذا

يُقضى بينهما؟

الجواب: المُشْتَرى يكون بينهما على ما شرطاً، ويرجع الذي اشترى على شريكه بحصته من ثمنه.

السؤال: رجلاً يريد أن يعقد شركة العدن ولا يخططان امواهما، هل تصح هذه

الشركة في هذه الصورة؟

الجواب: نعم تصح، ولا يشترط في العنان خلط المالين.

السؤال: عفاً شركة العدن واشترط أحدهما لنفسه دراهم مسماة، ما حكمه؟

الجواب: لا تصح الشركة في هذه الصورة، فقد يمكن أن لا يحصل من الربح إلا ما اشترط.

السؤال: بماذا تجوز المفاوضان وشريكا العدن فيما اشتركا فيه؟

الجواب: يجوز لكل واحد من المفاوضين وشريكي العنان أن يُبْذِعَ المال ويدفعه

مضاربة، ويؤكّل من يتصرف فيه، ويرهن، ويسترهن، ويستأجر الأجنبي عليه،

وبيع بالنقد والنسيئة، ويد كل واحد منهما يد أمانة.

السؤال: وما صورة شركة الصنائع؟

الجواب: صورتها أن يشترك الخياطان أو الصباغان مثلا على أن يتقبلا الأعمال، ويكون الكسب بينهما.

السؤال: وما يلزم كل واحد منهما؟

الجواب: ما يتقبل كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم شريكه.

السؤال: إن عمل أحدهم دون الآخر، هل يستحق الذي عمل وحده؟

الجواب: لا يستحق وحده بل الكسب بينهما نصفان.

السؤال: وشركة الوجوه ما هي؟

الجواب: هي أن يشترك الرجلان على أن يشتريا بوجوههما وبيعا ولا مال لهما، وهذه الشركة جائزة، وكل واحد منهما يكون وكيل الآخر فيما يشتريه.

السؤال: فهل يجوز فيها التفاضل في الربح؟

الجواب: لا يجوز التفاضل في الربح في هذه الشركة، فإن شرطا أن المشتري بينهما نصفان فالربح كذلك، وإن شرطا أن يكون المشتري بينهما أثلاثا فالربح كذلك.

السؤال: وما حكم الشركة في الاحتطاب، والاحتشاش، والاصطاد؟

الجواب: لا تجوز هذه الشركة، فما اصطاد أو احتطب أو احتش كل واحد منهما، فهو له دون صاحبه. لا شركة لهما في المال ولا في الربح.

السؤال: لرحل عمل ولا حر مراده، فاشتركا في استقاء الماء وبيعه في الناس على أن

يكون الكسب بينهما، هل تصح هذه الشركة؟

الجواب: لا تصح هذه الشركة.

السؤال: فإن استقى أحدهما الماء متهما، كيف ينص بينهما فيما كسب؟

الجواب: يكون الكسب كله للذي استقى الماء، وعليه أجر المزايدة إن كان العامل صاحب البغل، وأجر مثل البغل إن كان العامل صاحب المزايدة.

السؤال: تعاقد رجلان شركة فاسدة، وحصل الربح، كيف يقسم الربح بينهما؟

الجواب: يقسم بقدر مالهما من رأس المال، ويبطل شرط التفاضل.

السؤال: وهل يؤدي أحد الشريكين ركة مال الآخر؟

الجواب: لا يؤدي أحدهما زكاة مال الآخر إلا بإذنه.

السؤال: فإن أذن كل واحد منهما لصاحبه أن يؤدي زكاته فأدى كل واحد منهما، هل

يجب الضمان؟

الجواب: يضمن الثاني بما أنفق، سواء علم بأداء الأول أو لم يعلم عند أبي حنيفة رحمته.

وقال أصحابه رحمته: لا يضمن إذا لم يعلم بأداء الأول.

السؤال: هل تبطل الشركة بعد انعقادها من غير فسخ العقد؟

الجواب: تبطل الشركة فيما إذا مات أحد الشريكين، أو ارتد أحدهما ولحق بدار

الحرب (والعياذ بالله تعالى).

كتاب المضاربة

السؤال: المضاربة ما هي لغة وشرعا؟

الجواب: المضاربة مأخوذة من "الضرب" بمعنى السير في الأرض، وشرعا: هي عقد

على الشركة في الربح بهال من أحد الشريكين، وعمل من الآخر،

صاحب المراه: ما فساد الشركة فلا يعقدها على حرار مناج وهو ماء، وأما وجوب الأجر: فلا

بإباحة إذا صار منك بمحرر وهو مستقي فقد استوفى مافع مث العير - وهو ليعن أو اراوية - عقد

فاسد فيرمه أجره. من الهداية: بأداء الأول وهذا إذا ديا على انعقب، أما إذا ديا معا ضمن كل واحد

منهما نصيب صاحبه. من "الهداية".

ولا تصح إلا بالمال الذي بيناه في الباب السابق.

السؤال: هل لصحة المضاربة شروط؟

الجواب: يُشترط لصحتها أمران:

١- أن يكون المال مُسلَّمًا إلى المضارب بحيث لا تبقى يد فيه لرب المال.

٢- وأن يكون الربح بينهما مُشاعًا، بحيث لا يستحق أحدهما دراهم مسماة.

السؤال: إذا صحت المضاربة من حيث العتد، فإذا خور المَعْمَلُ؟

الجواب: إذا كانت المضاربة مطلقة غير مقيدة بالزمان والمكان والسلعة جاز للمضارب

أن يبيع ويشترى ما شاء، ويسافر ويُبِيع ويُوَكَّل، وإن خص رب المال التصرف في بلد بعينه أو في سلعة بعينها لم يحز للمضارب أن يتجاوز عن ذلك.

السؤال: جعل صاحب المال عابه من حب الرمد، أى وفقت المضاربة بمده

معلومة، ما حكمه؟

الجواب: هذا جائز، ويلزم المضارب أن لا يتعدّها، ويبطل العقد بمضيها.

السؤال: هل خور للمضارب أن يدفع المال مضاربة إلى آخر؟

الجواب: لا يجوز له ذلك إلا أن يأذن له رب المال أو يقول له: اعمل برأيك.

السؤال: فلو دفع المضارب المال مضاربة إلى غيره ولم يأذن له رب المال في ذلك، هل

يضمن المضارب الأول مال رب المال؟

الجواب: يضمن، لكن لا بنفس العقد، ولا بتصرف المضارب الثاني، بل يضمن

المضارب الأول المال لرب المال إذا ربح المضارب الثاني، فإذا ربح المضارب

الثاني ضمن المضارب الأول المال لرب المال.

لرب المال ثم إن ضمن رب المال المضارب الأول صحت المضاربة بين المضارب الأول وبين المضارب الثاني، وكان الربح بينهما على ما شرط. من "الهداية".

السؤال: دفع رب المال مائه إلى المضارب على أن يكون الربح بينهما نصين، ومع ذلك أدرك له أن يدفع المال إلى آخر مضاربة، ما حكمه؟

الجواب: هذا جائز.

السؤال: وكيف يقسم الربح بين هؤلاء الثلاثة؟

الجواب: يُنظر في ذلك، إن اشترط رب المال نصف الربح لنفسه وقال: ما رزق الله تعالى فهو بيننا نصفان، وأعطى المضارب الأول المال للمضارب الثاني على أن يكون الربح بينهما أثلاثا، أي ثلثاه له وثلثه لصاحبه، فما حصل من الربح يكون نصفه لرب المال وثلثه للمضارب الثاني وسدسه للمضارب الأول، وإن قال رب المال: إن ما رزقك الله فهو بيننا نصفان، وقال المضارب الأول للمضارب الثاني: ما ربحت فلي منه الثلثان، ولك الثلث، يكون الثلث للمضارب الثاني، والثلثان بين رب المال والمضارب الأول.

السؤال: فلو اشترط رب المال نصف الربح لنفسه وقال: ما رزق الله فلي نصفه، ودفع المضارب الأول المال مضاربة بالنصف إلى آخر، كيف يقسم الربح؟

الجواب: يقسم الربح بين رب المال وبين المضارب الثاني نصفين، ولا شيء للمضارب الأول.

السؤال: فإن شرط المضارب الثاني ثلثي الربح لنفسه في هذه الصورة ورصي به المضارب الأول، ماذا يصل إلى رب المال وإلى المضارب الثاني؟

الجواب: يأخذ رب المال نصف الربح، والمضارب الثاني نصفه، ويضمن المضارب الأول للمضارب الثاني مقدار سدس الربح من مال نفسه؛ ليتكامل له الثلثان.

هذه الصورة: أي فيما إذا جعل رب المال نصف الربح لنفسه.

السؤال: رجل له مال أعطاه لرجل مضاربة، ورأى المصارب أب رب المال أو ابنه رقيقا يباع في السوق، فهل يجوز له أن يشتريهما؟

الجواب: ليس للمضارب أن يشتري أب رب المال أو ابنه ولا من يعتق عليه.

السؤال: فإن اشتراه بماذا يقضى في ذلك؟

الجواب: يقضى أنه اشتراه لنفسه ولا يحسب من مال المضاربة.

السؤال: هل يجوز للمضارب أن يشتري من يعتق على نفسه؟

الجواب: إن كان في المال ربح فليس له أن يشتري من يعتق عليه، وإن اشتراهم ضمن مال المضاربة، وإن لم يكن في المال ربح جاز له أن يشتريهم.

السؤال: زادت قيمتهم بعد الشراء وظهر الربح، فهل يعتق نصيبه في هذه الصورة ويغرم لرب المال؟

الجواب: يعتق نصيبه منهم، ولم يضمن لرب المال شيئا، ولكن المعتق يسعى لرب المال في قيمة نصيبه منه.

السؤال: هل يجوز للمضارب أن يبيع نسيئة؟

الجواب: جاز له أن يبيع بالنقد وبالنسيئة؛ لأن ذلك من ضرورات التجارة.

السؤال: إذا اشترى المضارب عبدا أو أمة من مال المضاربة، فهل يجوز له أن يزوجه العبد أو الأمة؟

الجواب: لا يجوز له ذلك.

السؤال: ما حكم تصرف المضارب في مال المضاربة إذا عزل رب المال؟

الجواب: إذا عزل رب المال ولم يعلم بعزله حتى اشترى أو باع فتصرفه جائز، وإن علم بعزله والمال عروض في يده، فله أن يبيعها ولا يمنعه العزل من ذلك،

ثم لا يجوز له أن يشتري بثمنها شيئاً آخر، وإن عزله ورأس المال دراهم ودنانير قد نضت، فليس له أن يتصرف فيها.

السؤال: افترق رب المال والمضارب وفي المال ديون، من يُحَصِّلها ويقتضيهما؟

الجواب: إن كان في المال ربح أجبر الحاكم المضارب على اقتضاء الديون، وإن لم يكن في المال ربح لم يلزمه الاقتضاء، ويقال له: وكَّل رب المال في الاقتضاء.

السؤال: ما حكم اهالك من رأس المال، أو من الربح؟

الجواب: ما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال، فإن زاد الهالك على الربح، فلا ضمان على المضارب فيه.

السؤال: كما يقتسم الربح والمضاربة على حائهما، هلك المال كله أو بعضه، كيف يفعلان؟

الجواب: يترادان الربح حتى يستوفي رب المال رأس المال، فإن فضل شيء كان بينهما، وإن نقص من رأس المال لم يضمن المضارب.

السؤال: وإن كان اقتسم الربح وفسخ المضاربة ثم عقدها ثانياً، وهلك المال كله أو

بعضه، فهل يترادان الربح الأول؟

الجواب: لا يترادان الربح الأول في هذه الصورة؛ لأن الربح الأول لا صلة له بالمضاربة الثانية.

السؤال: وفي أي صورة تبطل المضاربة؟

الجواب: إذا مات رب المال أو المضارب بطلت المضاربة، كما تبطل إذا ارتد رب المال -والعياذ بالله- ولحق بدار الحرب.

ويبطل عقد المضاربة بمضي المدة أيضاً إذا وقَّتها رب المال كما ذكرناه من قبل.

قد نصَّ قوه. 'نص' أي صار ورقاً وعينا بعد ما كان متعاً، ونصَّ عند أهل حجر دراهم والدنانير. من 'العرب'.

كتاب الوكالة

السؤال: الوكالة ماهي؟

الجواب: هي في الشرع عبارة عن إقامة الغير مقامه في تصرف معلوم، وكل عقد جاز أن يعقده الإنسان بنفسه جاز أن يوكل به غيره.

السؤال: لماذا شرعت الوكالة؟

الجواب: لأن الإنسان قد يحتاج إلى من يفوض إليه الأمر لأجل ضعفه أو غيوبته.

السؤال: وقد التفتت في العبود التي عندها أو لا؟

الجواب: هذه العقود على ضربين:

الأول: ما يُضيفه إلى نفسه، مثل البيع والشراء والإجارة، فحقوق ذلك العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل، فالوكيل يُسلم المبيع ويقبض الثمن، ويطالب بالثمن إذا باع ويقبض المبيع ويخاصم في المعيب إذا اشترى.

والثاني: ما يُضيفه الوكيل إلى موكله، كالنكاح والخلع والصلح من دم العمد، وحقوق هذا العقد تتعلق بالموكل دون الوكيل، فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها.

تسبون وهل يجوز التخلل خصوصاً في مسائل احتشاف وبتسبب فوكس المدعى بأن
بالدعوى الصحيحة ووكس المدعى عليه بأن الخواب عن الدعوى وما
بغير ذلك وهل يجوز لو كان خصوصاً بعد رضاء خصمه ؟

الجواب: قال أبو حنيفة رحمته: لا يجوز التوكيل بالخصومة إلا برضاء الخصم، إلا أن يكون الموكل مريضا أو غائبا مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما: يجوز ذلك بغير رضاء الخصم.

السؤال: وما حكم التوكيل باستيفاء حقوق؟

الجواب: يجوز هذا التوكيل إلا في الحدود والقصاص، فإن الوكالة لا تصح باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس.

السؤال: وهل يجوز التوكيل بعقد الصرف والسلام؟

الجواب: نعم، يجوز ذلك، فإذا فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل.

السؤال: وهل يشترط لصحة الوكالة بعض الشروط؟

الجواب: نعم يشترط لصحتها أن يكون الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه الأحكام، ويشترط أن يكون الوكيل ممن يعقل البيع والشراء ويقصدها.

السؤال: وكل الخمر المباح منه أو العبد المدين منه، ما حكم ذلك؟

الجواب: جاز هذان التوكيلان.

السؤال: رجل وكل صبا محجورا بفعل البيع والشراء أو وكل عبدا محجورا، ما حكمهما؟

الجواب: يصح هذا التوكيل، لكن الحقوق لا تتعلق بالوكيلين بل تتعلق بموكليهما.

السؤال: وكل رجل ببيع، فباع به له رجل ففعل الموكل الثمن من مسري، ماذا يفعل المشتري في هذه الصورة؟

الجواب: جاز للمشتري أن يمنعه إياه - أي لا يدفعه إلى الموكل - فإن دفعه إليه جاز، وحينئذ لم يجز للوكيل أن يطالبه ثانيا.

السؤال: هل يشترط لتوكيل المشتري شيء لا بد منه؟

الجواب: نعم، لا بد من تسمية جنس المبيع وصفته ومبلغ ثمنه إلا أن يوكله وكالة عامة ويقول: ابتع لي ما رأيت.

السؤال: اشترى الوكيل سبعة وقصصها ثم اطلع على عيب، هل يجوز له أن يردها إلى المبيع؟
 الجواب: يجوز له ردها بالعيب ما دام المبيع في يده، فإن سلمها إلى الموكل لم يردها إلا بإذنه.
 السؤال: دفع الوكيل ثمن شراء الثمن من ماله وفضل المبيع كيف بفعل في تحصيل ماله
 الذي اشترى به؟

الجواب: يرجع بالثمن على الموكل وله حبسه حتى يستوفي الثمن.
 السؤال: فصل الوكيل المبيع وهو في يده وهلك قبل حبسه عن موكله، ما حكمه؟
 الجواب: هلك المبيع من مال الموكل ولم يسقط الثمن من ذمته.
 السؤال: فإن حبسه الوكيل لاستيفاء الثمن فهلك في يده، ما حكمه؟
 الجواب: يكون الهالك حيثئذ مضمونا ضمان الرهن عند أبي يوسف رحمته، وضمان البيع
 عند محمد رحمته.

السؤال: وكل رجل رجلا، فهل يلزمهم الاجتماع على عمل الوكالة؟
 الجواب: نعم، يلزمهما الاجتماع، ولا يتصرف أحدهما فيها وكلاهما فيه دون الآخر، إلا
 أن يوكلهما بالخصومة أو بطلاق زوجته بغير عوض، أو بعق عبد كذلك، أو
 برد وديعة عنده أو بقضاء دين عليه.

السؤال: هل يجوز للوكيل أن يوكل رجلا آخر فيها وكل به؟
 الجواب: لا يجوز له ذلك إلا أن يأذن له الموكل أو يقول له: اعمل برأيك.
 السؤال: فإن وكل بغير إذن موكله فعقد الوكيل الثاني، ما حكمه؟
 الجواب: إن عقد الوكيل الثاني بحضرة الوكيل الأول جاز هذا العقد في حق الموكل
 الأول، وإن عقد بغير حضرة الوكيل الأول فأجازه جاز أيضا، وإلا لا.

السؤال: هل تنقيد معاملات الوكيل ببعض القيود؟

الجواب: نعم، تنقيد الوكالة بالبيع والشراء عند أبي حنيفة رحمته الله أن لا يعقد الوكيل مع أبيه وجدّه وولده وولد ولده وزوجته وعبدّه ومكاتبه، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: يجوز بيعه منهم بمثل القيمة إلا في عبدّه ومكاتبه.

السؤال: وهل يجوز للوكيل أن يبيع بالقليل والكثير؟

الجواب: يجوز بيعه بالقليل والكثير عند أبي حنيفة رحمته الله، وقال أصحابه رحمهم الله: لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس في مثله.

السؤال: وما حكم الوكيل بالشراء في عقده؟

الجواب: يجوز عقده بمثل القيمة وبزيادة يتغابن الناس في مثلها لا فيما لا يتغابنون.

السؤال: وما معنى التعس الذي لا يبيع الناس فيه؟

الجواب: هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين.

السؤال: وكل رجلا يبيع عبده فباع بصفه هل يجوز له ذلك؟

الجواب: جاز ذلك عند أبي حنيفة رحمته الله، وقال أصحابه رحمهم الله: لا يصح إلا أن يبيع النصف الآخر.

السؤال: وإن وكنه بشراء عبد فاشتري بصفه، ما حكم هذا الشراء؟

الجواب: هذا الشراء موقوف، فإن اشترى ببقية لزم الموكل.

السؤال: وكل رجلا بشراء عشرة أراضٍ خم بدرهم فاشتري عشرة رطل بدرهم

من لحم يباع مثله عشرة أرتال بدرهم ماذا يلزم الموكل؟

الجواب: يلزمه منه عشرة أرتال بنصف درهم عند أبي حنيفة رحمته الله، وأما عندهما رحمتهما الله

فيلزمه العشرون بدرهم.

سؤال: هل يجوز للموكل أن يشترط في الوكالة أن يشتري الموكل لنفسه ما يشاء؟

الجواب: ليس له ذلك، فإن اشتراه لنفسه وقع الشراء لموكله.

سؤال: هل يجوز للموكل أن يشترط في الوكالة أن يشتري الموكل لنفسه ما يشاء؟

الجواب: هو للوكيل إلا أن يقول: نويت الشراء للموكل، أو يشتريه بهال الموكل.

سؤال: هل يجوز للموكل أن يشترط في الوكالة أن يشتري الموكل لنفسه ما يشاء؟

الجواب: الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض أيضا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله.

وقال زفر رحمته الله: هو لا يملك القبض.

السؤال: والوكيل بقبض الدين هل له أن يخاصم؟

الجواب: الوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة أيضا عند أبي حنيفة رحمته الله لا عندهما.

سؤال: هل يجوز للموكل أن يشترط في الوكالة أن يشتري الموكل لنفسه ما يشاء؟

الجواب: إذا أقر الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي جاز إقراره، ولا يجوز

إقراره عليه عند غير القاضي عند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله، إلا أنه يخرج من

الخصومة، وقال أبو يوسف رحمته الله: يجوز إقراره عليه عند غير القاضي أيضا.

السؤال: هل يجوز للموكل أن يشترط في الوكالة أن يشتري الموكل لنفسه ما يشاء؟

الدين إليه؟

الجواب: إن صدقه الغريم يؤمر بذلك.

السؤال: هل يجوز للموكل أن يشترط في الوكالة أن يشتري الموكل لنفسه ما يشاء؟

سؤال: هل يجوز للموكل أن يشترط في الوكالة أن يشتري الموكل لنفسه ما يشاء؟

الجواب: إن صدقه الغائب القادم فلا سؤال ولا جواب، وإن لم يصدقه دفع إليه

الغريم الدين ثانيا، ويرجع به على الوكيل إن كان باقيا في يده.

السؤال: هل حق المودع أن يكبل شخصاً بغيره، وصاحبه المودع، هل عساه بالتسليم إليه؟

الجواب: لا يؤمر بذلك.

السؤال: بيع الخليل ببيع سم ضمن نفس عن ساري، ما حكمه؟

الجواب: ضمانه باطل.

السؤال: إذا عزل الموكل ما يصرفه من ماله، ما حكمه؟

الجواب: إذا عزل الموكل وبلغه عزله، لا يجوز تصرفه، فإن لم يبلغه العزل فهو على وكالته، وتصرفه جائز، ويقع التصرف على موكله حتى يعلم أنه معزول.

السؤال: بينوا الصورة التي تبطل بها الوكالة؟

الجواب: هي كما يلي:

- ١- موت الموكل.
- ٢- جنونه جنونا مُطبقاً.
- ٣- لحاقه بدار الحرب مرتداً.
- ٤- افتراق الشريكين الذين كان أحدهما وكيلاً للآخر.
- ٥- عجز المكاتب عن مال الكتابة بعد أن وكَّل أحداً.
- ٦- طرؤ الحجر على المأذون الذي وكَّل، فهذه الوجوه تبطل الوكالة علم الوكيل أو لم يعلم.
- ٧- موت الوكيل.

مما لا يطل لئلا يبرم اتحاد المطالب والمطالب **حاشه** وإن جاء من دار الحرب مسلماً قبل الحكم بنحاقه، فكأنه لم يزل كذلك، ويكون الوكيل على وكالته. من "الجوهرة".

- ٨- جنونه جنونا مطبقا.
 ٩- لحاقه بدار الحرب مرتدا، إلا أن يعود مسلما قبل الحكم بلحاقه.
 ١٠- تصرف الموكل بنفسه فيما وكل به.

كتاب الكفالة

السؤال: الكفالة ما هي؟

الجواب: هي ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة.

السؤال: هل تنقسم الكفالة إلى أقسام؟

الجواب: الكفالة ضربان: كفالة بالنفس، وكفالة بالمال.

السؤال: كيف تنعقد الكفالة بالنفس؟

الجواب: تنعقد بقوله: تكفلت بنفس فلان، أو رقبته، أو بوجهه، أو بجسده، أو برأسه، أو بنصفه، أو بثلثه، وبقوله: ضمنته، أو هو علي أو إلي، أو أنا به زعيم أو قبيل.

السؤال: ماذا يلزم الكفيل في الكفالة بالنفس؟

الجواب: يلزمه إحضار المكفول به، فإن شرط في الكفالة إحضاره في وقت معين لزمه إحضاره إذا طالبه المكفول له في ذلك الوقت، فإن لم يحضره بعد المطالبة، حبسه الحاكم حتى يحضره.

السؤال: وكيف يبرأ الكفيل من الكفالة بالنفس؟

الجواب: يبرأ إذا أحضر المكفول به في مكان يقدر المكفول له على محاكمته، كما يبرأ بموت المكفول به.

السؤال: تكفل أنه سئمه في مجلس القضي وسلمه في السوق أو في البرية، هل يبرأ من كفالته؟

الجواب: يبرأ إذا سلمه في السوق ولا يبرأ إذا سلمه في البرية.

السؤال: تكفل بنفسه على أنه إن لم يواف به فهو ضامن لما عليه، فلم يحصره في الوقت الذي عينه، ما حكمه؟

الجواب: لزمه ضمان المال، ولم يبرأ من الكفالة بالنفس.

السؤال: وما حكم الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص؟

الجواب: لا تجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عند أبي حنيفة رحمته الله.

السؤال: والكفالة بالمال ما هي؟ وما حكمها؟

الجواب: هي أن يتكفل الإنسان من رجل أن يؤدي ما عليه من المال إلى من له الحق، وهذا جائز في الشريعة، سواء كان المكفول به معلوماً أو مجهولاً إذا كان الدين صحيحاً.

السؤال: وما هي ألفاظ التكفل؟

الجواب: هي أن يقول مثلاً: تكفلت عنه بألف درهم، أو تكفلت بها لك عليه أو بها يدركك من شيء في هذا البيع.

السؤال: فإذا تكفل رجل فهل يجوز للمكفول له أن يطالب المكفول عنه؟

عند أبي حنيفة في جوهره فلا عن هذه معناه لا يحجر على كفالة عنه في حقيقته رحمته الله، وعندهم حبر في حد القصاص لا فيه حد القصاص، وفي القصاص لأنه حائض عن العقد فيبين كما الاستدلال، خلاف الحدود خاصة عند أبي حنيفة، ثم قال صاحب جوهره: "وما نفس الحدود والقصاص ولا يجوز لكفالة من في فوهة جميعاً؛ لأنه لا يمكن استيفاءها من الكفيل."

صحيحاً فوهة: "إذ كان دين صحيحاً" من ثمان ساعات وروشن خباب وفيه مستهلكات والفرص وصدق وحترق يندك عن من الكفالة، فإنه لا يجوز لكفالة به، لأنه لا يؤدي إلى أن ينتج من في دمه كفيل، خلاف ما في دمه المكفول عنه، لأن بعد برسه عن نفسه لا يحجر من غير أداء، وكفيل لا يبرأ إلا بالأداء، من "الجوهره".

الجواب: المكفول له بالخيار، إن شاء طالب الذي عليه الدين، وإن شاء طالب الكفيل.

السؤال: هل يجوز تعليق الكفالة بالشروط؟

الجواب: نعم يجوز ذلك، مثلاً أن يقول: ما بايعت فلاناً فعلياً، أو ما ذاب لك عليه فعلياً، أو ما غصبك فلان فعلياً.

السؤال: هل يحتل به لك عليه، ثم احتل الكفيل به المكفول عنه في قضاء الدين؟
نعم نعمى سبهم

الجواب: يحكم بالبينة، فإذا قامت البينة بألف مثلاً على المكفول عنه ضمنها الكفيل.

السؤال: فإن لم تقم البينة؟

الجواب: فالقول حينئذ في ذلك قول الكفيل مع يمينه في مقدار ما يعترف به.

السؤال: إن اعترف المكفول عنه بدينه، هل يحتل به المكفول عنه في ذلك؟

الجواب: يصدق على نفسه ولا يصدق على الكفيل.

السؤال: هل تجوز الكفالة بغير أمر المكفول عنه؟

الجواب: الكفالة تجوز بأمر المكفول عنه وبغير أمره، لكنه إذا كفل بأمره يرجع بها يؤدي على المكفول عنه، وإن كفل بغير أمره لم يرجع عليه بشيء.

السؤال: هل تصح مطالبة الكفيل بالمال؟

الجواب: لا تصح قبل أدائه، فإذا أدى عنه جاز له أن يطالبه.

السؤال: كفيل حارب عن عبده، ولا صاحب الدين كفيل، ماذا يفعل الكفيل؟

الجواب: هو يلزم المكفول عنه حتى يخلصه.

السؤال: أمراً صاحب الدين المكفول أو استوفى منه حقه، هل ينقضي من قضاء الكفيل ممي؟

الجواب: برئ الكفيل من الكفالة في هذه الصورة ولم يبق عليه شيء.

السؤال: وإن أبرأ صاحب الدين الكفيل، ما حكمه؟

الجواب: يبرأ الكفيل ولا يبرأ المكفول عنه.

السؤال: هل حرر عتق الرأفة من الكفالة بشرط؟

الجواب: لا يجوز.

السؤال: إذا تكفل كفيل عن المشتري في البيع، ما حكمه؟

الجواب: إذا تكفل عن المشتري بالثمن جاز، وإذا تكفل عن البائع بالمبيع لم يصح.

السؤال: هل يستأجر دابة لحمل فتكفل رجل بالحمل هل يصح هذه الكفالة؟

الجواب: إن كانت الدابة بعينها لم تصح هذه الكفالة، وإن كان بغير عينها جازت.

السؤال: هل يشترط لصحة الكفالة قبول المكفول له؟

الجواب: لا تصح الكفالة إلا بقبول المكفول له في مجلس العقد، إلا في مسألة واحدة،

وهي أن يقول المريض لوارثه: تكفل عني بما عليّ من الدين، فتكفل به مع

غيبة الغرماء، فإن ذلك يجوز.

السؤال: أسدان رجلا وصار كل واحد منهما كفيلا عن الآخر، فادى أحدهما، هل

يجوز له أن يرجع على صاحبه بما أدّى؟

شرط قال صاحب "الكر": وبطل تعيق البراءة من الكفالة بالشرط. وأطال صاحب "الحر" في شرحه (٦ ٢٤٩)، قال الشامي في 'محة الخائق': الظاهر أن إضافة التعيق إلى البراءة من إضافة الصفة إلى موصوفها، والمعنى: وبطلت البراءة المعلقة بالشرط، وإذا بطلت البراءة المذكورة نقى الكفالة على أصلها فلطالب المطالبة (إلى آخر ما قال).

ناحيل معناه: أن رجلا استأجر دابة لحمل عبيها فتكفل رجل للمستأجر أنه يحمله على الدابة إن هلك الدابة. حارب يعني إذا كانت الدابة مستأجرة معينة لم تصح هذه الكفالة، فإنه عاجز عن أداء ما انتمى؛ لأن العقد يتنصع بهلاكها، فلا تنقضي إحارة يمكن الاستيعاء بها، وإن كانت الدابة غير معينة جازت الكفالة؛ لأنه يمكنه الحمل على دابة نفسه في صورة هلاك دواب المؤجر.

الجواب: لا يرجع على صاحبه بما أداه، حتى يزيد ما على نفسه من الدين.

السؤال: تكفل بدين عن رجل نصف على أن كل واحد منهما يكفل عن صاحبه، فآدى

أحدهما بعضه أو كله، هل يرجع على شريكه؟

الجواب: نعم، يرجع على شريكه بنصف ما آدى قليلا كان أو كثيرا.

السؤال: هل تجوز الكفالة بهال الكتابة؟

الجواب: لا تجوز، سواء تكفل به حر أو عبد؛ لأنه ليس بدين صحيح.

السؤال: مات رجل وعنده دين لم يترك شيئا، فكفل رجل عنه للعرمة، هل نصح

هذه الكفالة؟

الجواب: لا تصح هذه الكفالة عند أبي حنيفة، وتصح عند صاحبيه .

كتاب الحوالة

السؤال: الحوالة ما هي؟

الجواب: هي نقل دين من ذمة إلى ذمة، وهي جارية بالديون لا بالأعيان والحقوق.

السؤال: هل يشترط لصحتها رضا الفريقين؟

الجواب: يشترط في ذلك رضا المحيل وهو من عليه الدين، ورضا المحتال وهو

صاحب الدين، ورضا المحتال عليه وهو الذي أحيل عليه أداء الدين.

السؤال: وهل يسع المحتال أن يرجع على المحيل؟

الجواب: إذا تمت الحوالة برئ المحيل من الدين ولم يرجع المحتال على المحيل إلا

أن يتوى حقه.

السؤال: ما معنى التوى؟ وهو كيف يتحقق؟

الجواب: التوى : هو التلف، وهو يتحقق عند أبي حنيفة رحمته بأحد الأمرين: إما أن يجهل المحتال عليه الحوالة ويحلف، ولا بينة للمحتال على المحتال عليه، أو أن يموت المحتال عليه مفلسا، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: يتحقق التوى بأحد الأمور الثلاثة: فالأول والثاني ما ذكرنا في قول أبي حنيفة رحمته، والأمر الثالث: أن يحكم الحاكم بإفلاسه في حال حياته.

السؤال: طالب المحتال عليه المحيل بمثل مال الحوالة، فقال المحيل: ليس لك عليّ شيء: لأنني أحلت بدين لي كان عليك، هل يقبل قوله؟
الجواب: لا يقبل في ذلك قول المحيل، وكان عليه مثل الدين.

السؤال: وإن طالب المحيل المحتال بما أحاله به وقال: إنما أحلتك لتقضه لي، وأنكره المحتال وقال: أحلتني بدين لي كان عليك، كيف يُقضى بينهما؟
الجواب: القول في ذلك قول المحيل مع يمينه.

السؤال: وما حكم السفاتج عند الفقهاء؟

الجواب: هي مكروهة عندهم.

السؤال: واشرحوا السفاتج لفظا ومعنى؟

الجواب: هو لغة جمع سُفْتَجَة، وأما معنى: فهو قرض استفاد به المقرض أمنَ خطر الطريق.

كتاب الصُّلَح

السؤال: الصلح ما هو؟

سُفْحَة سفاح جمع سُفْحَة قسم نساء وفاح نساء وهو نورة، وصورة: أن يكون شاحرا: فُرِصَتْ هذه نراه
سُفْحَة أن نكتب في كتاب إلى وكيك سيد كذا فيجيبه في ذلك، وأما إذا عُصِدَ من غير شرط وسأله ذلك فنعين
وليس، ويتركه د كال من حضر حريق مشروعة: لأنه نوع جمع سُفْحَة بقرص. من جوهرة سيرة.

الجواب: قد يقع الخصام في الحقوق، ويتراضى الفريقان فيها بأخذ بعضها وبترك بعضها مثلاً، ويرتفع النزاع بذلك، ويسمى هذا صلحاً، والصلح خير.

السؤال: بينوا أقسام الصلح.

الجواب: الصلح على ثلاثة أضرب:

١- الصلح مع إقرار ٢- والصلح مع سكوت. ٣- والصلح مع إنكار. وكل ذلك جائز في الشريعة الغراء.

السؤال: ما معنى الصلح مع الإقرار؟

الجواب: معناه: أن المدعى عليه يقر بالحق على نفسه ويصالح خصيمه على شيء.

السؤال: وما معنى الصلح على السكوت؟

الجواب: هو أن المدعى عليه لم يقر بالحق ولم ينكره، ورضي بالصلح ليخلص نفسه من الخصام.

السؤال: الصلح مع الإنكار ماهو؟

الجواب: صورته أنه ينكر أن يكون عليه حق للمدعي ومع ذلك يصلح؛ رفعا للنزاع.

السؤال: ما حكم الصلح مع الإقرار؟

الجواب: إن وقع هذا الصلح عن مال بهال يعتبر فيه ما يعتبر في البياعات، وإن وقع عن مال بمنافع يعتبر فيه ما يعتبر في الإجازات.

السؤال: وما حكم الصلح مع السكوت والإنكار؟

الجواب: الصلح مع السكوت والإنكار يحمل على افتداء اليمين وقطع الخصومة في حق المدعى عليه، ويحمل على معنى المعاوضة في حق المدعي.

المدعى عليه معناه: أنه لا يحمل على المعاوضة؛ لأن المدعى عليه يرغم في هذه الصورة أن ما ادّعى عليه ملكه، فلا يكون المدفوع عوضاً عنه، وقد لزمته الخصومة، فجاره الافتداء منها. **حق المدعي** لأنه يرغم أن ادّعى ادعاه حق، وأن الذي يأخذه عوض حقه. من "الجوهرة".

السؤال: ما حكم الشفعة إذا صالح عن دار أو على دار؟

الجواب: تجب الشفعة إذا صالح على دار ولا تجب إذا صالح عن دار.

السؤال: كان الصلح عن إفراز فاستحق بعض المصالح عنه، هل يرجع المدعى عليه شيء؟

الجواب: نعم، له أن يرجع بحصة ذلك من العوض.

السؤال: فإن وقع الصلح عن سكوت أو ينكر فاستحق المتنازع فيه، ماذا يفعل المدعى؟

الجواب: عليه أن يرد العوض الذي أخذ من المدعى عليه ويرجع بالخصومة على

المستحق، وإن استحق بعض المتنازع فيه رد حصته من العوض، ورجع

بالخصومة فيه على المستحق.

السؤال: حل ادعى حقا في دار ولم يسه، فصولح من ذلك على من، ثم استحق

بعض الدار، هل يرد ما أخذ من العوض؟

الجواب: لا يرد شيئا منه.

السؤال: هل يحل التصريح من دعوى الأموال، والمدفع، وحماية العمد والخصم،

ودعوى الحد؟

الجواب: يجوز من ذلك كله إلا من دعوى الحد.

السؤال: ادعى رجل على امرأة نكاحا وهي نكحت، فصالحه على مال ليترك الرجل

دعواه، ما حكم هذا الصلح؟

الجواب: هذا الصلح جائز، ويكون هذا الصلح في معنى الخلع.

السؤال: وإن ادعت امرأة نكاحا على رجل فحجده، ثم صالح على مال بدله، هل

يجوز هذا الصلح؟

سما منه لأن دعواه يجوز أن يكون فيما بقي، بخلاف ما إذا استحق كله؛ لأنه يعرى العوض عند ذلك عن

شيء يقابله، فيرجع كله. من "الجوهرة".

الجواب: هذا الصلح لا يجوز.

السؤال: ادعى على آخر أنه عبده، وصالحه على مال، ماذا نقولون فيه؟

الجواب: هذا جائز، ويكون هذا الصلح في حق المدعي في معنى العتق على مال.

السؤال: وكل رجلا بالصلح فصالح عنه الوكيل، هل يلزم الوكيل أداء ما صالح عليه؟

الجواب: لا يلزم الوكيل ما صالح عليه إلا أن يضمنه، والمال لازم على الموكل.

السؤال: ولو صالح رجل عن رجل بغير أمره، على من يجب المال؟

الجواب: هذا على أربعة أوجه:

١- صالح بمال، وضمن المال.

٢- قال: صاحبتك على ألفي هذه، أو على عبدي هذا، ففي هاتين الصورتين

يتم الصلح ويلزمه ما جعله على نفسه.

٣- قال له: صاحبتك على ألف وسلمها إليه، فيتم الصلح في هذه الصورة

أيضا، وما أدى من ماله لا يرجع به على من صالح عنه.

٤- قال له: صاحبتك على ألف من غير ضمان، ولا إضافة إلى نفسه ولا أداء

بنفسه، فهذا موقوف على إجازة من صالح عنه أعني المدعى عليه، فإن

أجاز لزمه، أعني المصالح عنه الألف، وإن لم يجز يبطل الصلح.

السؤال: دين بين شريكين على أحد، فصالح أحدهما من نصيبه على نوب، ماذا يفعل

الشريك الآخر؟

الجواب: شريكه بالخيار إن شاء اتبع الذي عليه الدين بنصف الدين، وإن شاء أخذ

نصف الثوب إلا أن يضمن له شريكه ربع الدين، وكذا إذا استوفى أحد

الشريكين نصف نصيبه من الدين، كان لشريكه أن يشاركه فيما قبض، ثم

يرجعان على الغريم بالباقي.

السؤال: وما قولكم فيما إذا اشترى أحدهما سلعة بنصيبه من الدين؟

الجواب: جاز لشريكه في هذه الصورة أن يضمّن صاحبه ربع الدين.

السؤال: رحلان تشاركا في بيع السلم، فصالح أحدهما من نصيبه الذي هو في المسلم

فيه على رأس المال، ما حكم هذا الصلح؟

الجواب: هذا الصلح لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، وقال أبو يوسف رحمه: هو جائز.

السؤال: رجل مات وله ورثة، فصالحوا أحدهم بمال أعطوه وأخرجوه من التركة،

هل يجوز هذا الصلح؟

الجواب: في ذلك تفصيل فاجمع خاطرک واسمع:

١- إن كانت التركة عقارا أو عروضا جاز هذا الصلح قليلا كان ما

أعطوه أو كثيرا.

٢- وإن كانت التركة فضة فأعطوه ذهباً، أو كانت ذهباً فأعطوه فضة

فهو جائز أيضا.

٣- وإن كانت التركة ذهباً وفضة وغير ذلك، فصالحوه على ذهب أو فضة،

فلا بد أن يكون ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس، حتى يكون نصيبه

بمثله، والزيادة بحقه من بقية الميراث.

٤- وإن كانت التركة دينا على الناس، فصالحوا أحدهم بمال على أن يخرجوه

عن نصيبه من الدين، ويكون الدين هم، فهذا الصلح باطل.

٥- وإن شرطوا أن يبرأ الغرماء من الدين ولا يرجع عليهم بنصيب

المصالح، فالصلح جائز.

السؤال: كن لرجل ألف حالة فصالحه على ألف مؤجلة، ما حكمه؟

الجواب: هذا الصلح جائز، وكأنه أجل نفس الحق.

السؤال: ما حكم صلح رجل ألف درهم على رجل ألف درهم؟

الجواب: لا يجوز ذلك؛ لأنه بيع الصرف ولا يجوز فيه التأجيل.

السؤال: ما حكم صلح رجل ألف درهم على رجل ألف درهم؟

الجواب: لا يجوز هذا الصلح.

السؤال: ما حكم صلح رجل ألف درهم على رجل ألف درهم؟

حكم هذا الصلح؟

الجواب: لا يجوز.

فائدة

كل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقد المداينة لم يحمل على المعاوضة، وإنما يحمل على أنه استوفى بعض حقه وأسقط باقيه، كمن له على رجل ألف درهم جياذ، فصالحه على خمس مائة زيوف جاز، وصار كأنه أبرأه عن بعض حقه.

كتاب الهبة

السؤال: الهبة ما هي؟

الجواب: هي تملك العين بلا عوض.

سئل أحمر لأن يبيع الدرهم كمنها سيئة لا يجوز، فحمناه على التأخير. هذا النسخ لأن نعمل خير من المؤجل، وهو غير مستحق فيكون بإزاء ما حظ عنه. وذلك اعتناص عن الأحل وهو حرام. من 'الجوهرة'.

لا يجوز لأن ليس غير مستحق عقد المداينة وهي ريدة وصف، فيكون معاوضة الألف خمس مائة وريدة وصف وهو ربا، خلاف ما إذا صالح عن ألف سيص على خمس مائة سود حيث يجوز، لأنه إسقاط بعض حقه هدرا ووصفا، وخلاف ما إذا صالح على قدر يدين وهو أجود؛ لأنه معاوضة المثل للمثل، ولا معتبر بالنصف إلا أنه يشترط القبض في المجلس. من 'الهداية'.

بعقد المداينة: هو البيع بالدين. كذا في 'الجوهرة'. على المعاوضة: لما فيه من الربا.

السؤال: وما ركناه؟

الجواب: ركناه: الإيجاب والقبول.

السؤال: وهل يحتاج لتمامه إلى شيء آخر بعد الإيجاب والقبول؟

الجواب: يحتاج لتمامه إلى القبض، فإن قبض الموهوب له في المجلس، ولو بغير إذن الواهب جاز، وإن قبض بعد الافتراق لم يصح، إلا أن يأذن له الواهب في القبض.

السؤال: وبه هي الثوب الهبة التي نتعقد بها هبة من حبس الثوب؟

الجواب: نتعقد الهبة بقوله: وهبت، ونحلت، وأعطيت، وأطعمتك هذا الطعام، وجعلت هذا الثوب لك، وأعمرتك هذا الشيء، وحملتك على هذه الدابة، إذا نوى بالحملان الهبة.

السؤال: وما حكم الهبة فيما يقسم إذا وهب شقصا منه؟

الجواب: لا تجوز الهبة فيما يقسم إلا إذا كان الشقص الموهوب مقسوما محوزا.

السؤال: وهل تجوز هبة المشاع؟

الجواب: هبة المشاع فيما لا يقسم جائزة، كالعبد والحمام والرحى.

السؤال: فهل وهب شقص مشاعا من نفسه، ما حكم هذه الهبة؟

الجواب: هذه الهبة فاسدة، فإن قسم المشاع وسلم إلى الموهوب له الجزء الذي وهب له جاز.

السؤال: وهب دقيقا في حصة، أو دهن في سمس، ما حكم هذه الهبة؟

الجواب: هذه الهبة فاسدة.

السؤال: فإن طحن وسلم، هل تصح هذه الهبة؟

هذا الشيء، أي جعلت لك هذا الشيء مدة عمرك، فإذا مات أنت فهو لي، فإذا مات ابنته يكون لورثته، وشرط الوهب برجوعه إليه يبطل.

الجواب: لا تصح إلا بعقد جديد.

السؤال: ذكرتم أن الهبة تتم بالقبض، وقد يمكن أن تكون العين في يد الموهوب له

قبل الهبة فالآن كيف يفعل؟

الجواب: قبضه السابق يكتفي به، ويتملك بمجرد العقد، وإن لم يحدد فيها قبضا،

ومثله ما إذا وهب الأب لابنه الصغير، فإنه يملك الموهوب بنفس الهبة؛ لأن

أباه ينوب عنه في القبض.

السؤال: أحسب وهب شئنا للصغير، فهل تتم هذه الهبة؟

الجواب: إذا قبض والده تتم الهبة؛ لأنه وليه، وإذا مات والده ووليه غيره فقبضها

ذلك الولي جاز.

السؤال: سيم في حجر أمه فقبضت ما وهب له، ما حكمه؟

الجواب: هذا جائز، بل إذا كان في حجر أجنبي يُرَبِّيه فقبضه له جاز أيضا.

السؤال: ألا تتم الهبة فيما إذا قبض الصبي بنفسه؟

الجواب: تتم إذا قبض بنفسه وهو يعقل، وإلا فلا بد من قبض من يقوم بتربيته حسب

ما مر آنفا.

السؤال: ما حكم هبة الأئمة دارا من واحد، وحكم هبة واحد من الأئمة؟

الجواب: تصح الهبة في الصورة الأولى، ولا تصح في صورة الثانية، وهذا عند أبي

حنيفة رحمته، وقال أصحابه رحمته: تصح في هذه الصورة أيضا.

السؤال: وهل يصح التعويض في الهبة؟

الجواب: تصح الهبة بشرط العوض، ويعتبر التقابض في العوضين جميعا، فإذا

تقابضا صح العقد، وكان ذلك في حكم البيع، فيرد بالعيب وخيار الرؤية،

وتجب فيه الشفعة.

السؤال: وهب لرجل حرية واستثنى حملها، ما حكم هذا الاستثناء؟

الجواب: تصح الهبة في هذه الصورة ويبطل الاستثناء.

السؤال: وما حكم الرجوع في الهبة؟

الجواب: إذا وهب لأجنبي هبة، فله الرجوع فيها، إلا إذا عوض عنها أو زاد الموهوب له في الموهوب زيادة متصلة، أو مات أحد المتعاقدين، أو خرج مال الهبة من ملك الموهوب له. والرجوع فيها وإن كان جائزاً بهذه الشروط إلا أنه مكروه أشد الكراهة كراهة تحريم، لما أنه قال النبي ﷺ: "العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه، ليس لنا مثل السوء".

السؤال: قدّم المسألة لأخي؟ أفلا يجوز الرجوع في هبته إذا كان الموهوب له من ذوي القربى؟

الجواب: إذا وهب لذي رحم محرم منه، فلا رجوع فيها، وكذلك ما وهب أحد الزوجين للآخر.

السؤال: قد ذكرتم أنه إذا عوض عن هبة الموهوب له، لا تصح الرجوع فيها، فما معنى التعويض الذي يمنع الرجوع؟

الجواب: صورته أن يقول الموهوب له للواهب: خذ هذا عوضاً من هبتك، أو بدلاً عنها أو في مقابلتها، فإذا أعطاه العوض وقبضه الواهب سقط الرجوع، وكذا إذا عوضه أجنبي عن الموهوب له متبرعاً وقبض الواهب العوض يسقط حق الرجوع أيضاً.

مثل السوء: رواه البخاري في "صحيحه".

السؤال: أعطى الموهوب له عوضاً عن الهبة، ثم استحق نصف الهبة، هل يرجع صاحب العوض بشيء؟

الجواب: يرجع بنصف العوض.

السؤال: وإن استحق نصف العوض، هل يرجع الواهب في هبته؟

الجواب: لا يرجع الواهب بشيء في هذه الصورة إلا أن يرد ما بقي من العوض، ثم يرجع في كل الهبة.

السؤال: هل يشترط شروط لصحة الرجوع؟

الجواب: لا يصح الرجوع - في الصورة التي يجوز فيها الرجوع - إلا بأحد الأمرين: إما بتراضي المتعاقدين أو بحكم الحاكم.

السؤال: تلفت العين الموهوبة، ثم استحقها مستحق فضمن الموهوب له، هل له أن يرجع على الواهب؟

الجواب: لا يرجع عليه بشيء.

السؤال: هل يشترط القبض في الصدقة لتملك الفقير؟

الجواب: الصدقة كالهبة، فلا يملك الفقير إلا بالقبض، ولا تجوز الصدقة في مشاع يحتمل القسمة.

السؤال: إذا تصدق على فقيرين بشيء واحد، هل يجوز ذلك؟

الجواب: يجوز.

السؤال: هل يصح الرجوع في الصدقة؟

الجواب: لا يصح الرجوع فيها بعد القبض.

بحكم الحاكم: لأن ملك الموهوب له ثابت في العين، ولا يخرج من ملكه إلا بالرضاء أو القضاء.

السؤال: ما حكم العمرى والرقبى عند أئمتنا الثلاثة عليهم السلام؟

الجواب: العمرى جائزة، وهي للمعمر له ولورثته من بعده، والرقبى باطلة عند أبي حنيفة ومحمد عليهما السلام، وقال أبو يوسف رحمته الله: هي جائزة.

كتاب الغصب

السؤال: الغصب ما هو؟

الجواب: هو إزالة اليد المحقة بإثبات اليد المبطله، في مال متقوم محترم قابل للنقل بغير إذن مالكه.

السؤال: إذا غصب شيئاً وادعى هلاكه، بماذا يقضى عليه؟

الجواب: الأصل أن يرُدَّ الغاصب العين المغصوبة بعينها، فإن ادعى هلاكها حبسه الحاكم، حتى يعلم أنها لو كانت في يده لأظهرها، ثم قضى عليه الحاكم ببذلها.

السؤال: البذل ما هو؟

الجواب: إذا غصب مما له المثل، كالحنطة ونحوها، فهلك في يده، فعليه ضمان مثله، وإذا كان مما لا مثل له كالعددي المتفاوت، فعليه قيمة ما غصب.

السؤال: وهل هناك فرق بين الهلاك والاستهلاك؟

الجواب: لا فرق في ذلك، والضمان واجب على الغاصب، سواء استهلك المغصوب أو هلك في يده بفعله أو بفعل غيره.

العمرى معناه: أن يجعل داره له مدة عمره وإذا مات تُرُدَّ عليه، فيصح التملك ويطلق الشرط، وقد بَيَّنَّا أن ائمة لا تتصل بشروط الفاسدة. من "الهداية". **والرقبى** هو أن يقول الرجل لغيره: ادري بك رقبى.

حائز: لأن قوته: 'ادري لك تمليك، وقوله: 'رقبى' شرط فاسد كالعمرى، وهما أن عيه أصلاً وإسلام أجاز العمرى ورد الرقبى؛ ولأن معنى الرقبى عندهما: إن مت قبضت فهو لك، وانقطع من المراقبة كأنه يراقب موته، وهذا بعيد التمسك بالخصر فصل، وإذا لم تصح تكون غارية عندهما؛ لأنه يتضمن إطلاق الانتفاع به. من 'الهداية'.

السؤال: وما حكم النقصان؟

الجواب: ما نقص من العين المغصوبة في يد الغاصب، فعليه ضمان النقصان.

السؤال: عصب عبد وعبرت العين لمغصوبه بفعل العاصب، حتى زال اسمها وأعطه مائة، كسب غصب شاه فدبحها وشواه أو طبخها، أو عصب حنطة فطحها، أو حديدًا فغده سبًا، أو صمغًا فصاعه ابه، ما حكمه؟

الجواب: زال عنها ملك المغصوب منه في هذه الصورة، وملك الغاصب العين المغصوبة، ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدنها إلى مالكها.

السؤال: عصب ثوبًا فصاعه أحمر، أو سوقًا فبسه سمن، ما حكمه؟

الجواب: المالك بالخيار إن شاء ضمن الغاصب قيمة ثوب أبيض في الصورة الأولى ومثل السوق في الصورة الثانية، وسلمهما إلى الغاصب، وإن شاء أخذهما وضمن له ما زاد الصبغ في الثوب، والسمن في السوق.

السؤال: وإن غصب ساحه، فبنى عليها، ما حكمه؟

الجواب: زال عنها ملك مالكها، ولزم الغاصب قيمتها.

السؤال: عصب عبد فعينه، فصاعه المالك قسمها، لكنهم اختلفوا في القيمة، كيف يُقضى بينهما؟

الجواب: القول في القيمة قول الغاصب مع يمينه، إلا أن يُقيم المالك البينة على أكثر من ذلك، فإذا أقام البينة يكون القول قوله، فإذا ضمن الغاصب القيمة ملكها.

السؤال: صاع العين المعينة الغاصب، بقول المالك أو سنة أقامها المالك، أو يكون الغاصب عن اليمين أو بقول العاصب مع يمينه، ثم ظهرت العين، وفيها أكبر مما صاع، فهل للمالك خيار في أحد ما انتقص من القيمة؟

الجواب: إن كان الغاصب ضمنها بقول نفسه مع يمينه فالمالك بالخيار إن شاء أمضى الضمان، وإن شاء أخذ العين ورد العوض. وإن ضمنها بقول المالك أو ببينة أقامها المالك، أو بنكول نفسه عن اليمين، فلا خيار للمالك، والعين للغاصب.

السؤال: غصب فضة أو ذهب، فصر به دراهم أو دنانير أو صاعها **أو** هل يزول ملك المالك عنها؟

الجواب: لا يزول ملك المالك عنها في هذه الصورة عند أبي حنيفة **رحمته**؛ لأن العين باقية من كل وجه.

السؤال: ذبح شاه غيره بغير أمره، ماذا يفعل مالكها؟

الجواب: مالكها بالخيار، إن شاء ضمنه قيمتها وسلمها إليه، وإن شاء ضمنه نقصانها.

السؤال: خرق ثوب غيره، ما حكمه؟

الجواب: إن كان الخرق يسيراً ضمن نقصانه، وإن كان كثيراً يبطل به عامة منافعه، فلما لکه أن يضمّنه جميع قيمته.

السؤال: قيد في تعريف الغصب أن يكون المعصوم مالا متقوم محرم قابلاً للنقل، فما فائدة هذه القيود؟

الجواب: تظهر فائدة القيود فيما يلي:

١ - استهلك مسلم خمرًا أو خنزيرًا لمسلم، لم يضمن؛ لأنها ليسا بمال محترم متقوم عند المسلمين، أما إذا استهلك المسلم خمرًا الذمي أو خنزيرًا له

كل وجه وقال أبو يوسف ومحمد **رحمتهما**؛ عليه مثل الفضة بني عصبها، ومكها انعاص؛ لأنه أحدث فيها صفة معتدة، ولو سلك العاصب الفضة أو الذهب، ولم يصرهما دراهم ولا دنانير بل جمعها صفائح، لم يقطع يد صاحبها عنها إجماعاً. من "الجوهرة النيرة".

يضمن، لتقومهما عند أهل الذمة.

٢- وإذا غصب عقارا، فإنه لا يتحقق الغصب فيها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما؛ لأن العقار ليس مما ينقل ويحوّل، وثمره هذا الخلاف تظهر فيما إذا غصب عقارا وهلك في يده، فإنه لا يضمن عندهما، ويضمن عند محمد رحمته.

السؤال: لا يتحقق الغصب في العقار، لكن إذا قبض على عقار فقص منه بفعله أو سكناه، هل يضمن ذلك؟

الجواب: نعم، يضمن ذلك في قولهم جميعا.

السؤال: غصب أرضا، فغرس فيها غرسا أو بنى بناء، ما حكمه؟

الجواب: قيل للغاصب: اقلع الغرس والبناء وردها إلى مالکها فارغة، فإن كانت الأرض تنقص بقلع ذلك، فللمالك أن يضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعين، ويكونان له.

السؤال: نماء المغصوب، ما حكمه إذا كان في يد الغاصب؟

الجواب: نماؤه أمانة في يد الغاصب، كولد المغصوبة وثمره البستان المغصوب، فإن هلك في يد الغاصب فلا ضمان عليه إلا أن يتعدّى فيه أو يطلبها مالکها فيمنعها إياه.

السؤال: اغتصب جارية فزنى بها هو أو غيره، فولدت عنده، ونقصت بالولادة، من يضمن هذا النقصان؟

هالك: كما إذا غلب السيل على الأرض، وذهب بأشجارها وتراها.

الجواب: يضمن الغاصب هذا النقصان، فإن كان في قيمة الولد وفاء به، جُبر النقصان بالولد، ويسقط الضمان عن الغاصب، وإن لم يكن به وفاء يسقط الضمان بحسابه ويضمن الباقي.

السؤال: غصب دابة فركبها، أو دارا فسكنها، أو عبدا فاستخدمه شهرا مثلا، هل يجب عليه ضمان المنافع؟

الجواب: لا يضمن الغاصب منافع ما غصب إلا أن ينقص باستعماله.

كتاب الوديعة

السؤال: الوديعة ما هي لغة وشرعا؟

الجواب: هي مشتقة من الودع وهو الترك، هذا معناه اللغوي، وأما شرعا: فهي عبارة عن إيداع الأعيان عند من هو أهل التصرف في الحفظ، مع بقائها على حكم ملك المالك.

السؤال: وما حكم الوديعة إذا كانت في يد المودع؟

الجواب: الوديعة أمانة في يد المودع ولا يضمنها إذا هلك في يده بغير تعدد.

السؤال: هل يجب على المودع أن يحفظها بنفسه؟

الجواب: عليه أن يحفظها بنفسه أو بمن هو في عياله، فإن حفظها بغيرهم أو أودعها عند آخر ضمن، إلا أن يقع في داره حريق، فيسلمها إلى جاره، أو يكون في سفينة وهو يخاف الغرق، فيلقها إلى سفينة أخرى فلا يضمن حينئذ؛ لأنه فعل ذلك نصيحة للمودع.

مستعمله. معناه: أنه لا يصح قضاء، وأما ديانة، فإنه يأثم بذلك. **ملك المالك**. هذا ما ذكره صاحب 'الجوهر'. ثم قال: والفرق بين الوديعة والأمانة أن الوديعة: هي الاستحفاظ قصدًا، والأمانة: هي الشيء الذي وقع في يده من غير قصد، بأمر أفتت الريح ثوبا في حجره. **للمودع** لعله لا يصدق على ذلك إلا بنية كما ذكر صاحب 'الهداية'.

السؤال: قال صاحب الوديعة للمودع: لا تسمها لزوجتك، فسلمها إليها، أو قال له: احفظها في هذا البيت، فحفظها في بيت آخر من تلك الدار، فهلك

الوديعة، هل يضمن المودع؟

الجواب: لا يضمن في هاتين الصورتين، لكن إذا حفظها في دار أخرى ضمنها.

السؤال: جاء المودع لرد الوديعة وأساخر لئلا يحرق، على من تقع هذه الأجرة؟

الجواب: أجرة رد العين المودعة على المودع.

السؤال: ما حكم صيانة مال الوديعة إذا اختلط بمال المودع أو حفظه هو فعلة؟

الجواب: إن اختلط مال الوديعة بماله من غير فعلة، فهو شريك لصاحبه، وإن خلطه حتى لا يتميز، ضمنه.

السؤال: وما حكم وحوب الصيانة إذا أنفق المودع من مال الوديعة؟

الجواب: إذا أنفق المودع جميع مال الوديعة ضمن الكل، وإن أنفق بعضه وهلك الباقي، ضمن بقدر ما أنفق.

السؤال: فإن أنفق بعضه ثم رد منه، فحفظه لئلا يفي، بصحة الجميع أو بعضها؟

الجواب: يضمن الجميع.

السؤال: جاء المودع يطلب وديعته، فحبسها عنه مع أنه بقدر على تسليمها، وهلك

الوديعة عنده بعد ذلك من غير تعد، ما حكم الصيانة في هذه الصورة؟

الجواب: يضمنها في هذه الصورة، ولا يقال: إنه لم يتعد فيها؛ لأن منعه بعد طلب المودع مع القدرة على التسليم يعد من التعدي.

السؤال: نعدت المودع في الوديعة، بأن كانت دابة فركبها، أو نوب فلسه، أو عبدا

فاستخدمه، أو أودعها عند غيره، ثم أزال التعدي وردها إلى يده، هل يبقى

حكم الضمان على حاله؟

الجواب: زال الضمان في هذه الصورة.

السؤال: جاء صاحب الوديعة، فطلب وديعته، فجحده المودع إياها، ما حكم الضمان في ذلك؟

الجواب: يضمنها المودع ضماناً لا يزول ولا يحول، حتى أنه إذا عاد إلى الاعتراف لم يبرأ من الضمان، وإن هلك الوديعة بغير صنعه؛ لأن الجحود من التعدي.

السؤال: هل يجوز للمودع أن يسافر بالوديعة؟

الجواب: نعم، يجوز له ذلك إذا لم ينه المودع ولم يخف عليها بالإخراج.

السؤال: إن كان لها حمل ومؤونة ما حكم المسافر بها؟

الجواب: يجوز السفر في هذه الصورة أيضاً بالشرط السابق.

السؤال: أودع رحلان عند رجل وديعة، ثم حضر أحدهما يطلب نصيبه منها، هل يدفع المودع إليه نصيبه؟

الجواب: لا يدفع إليه شيئاً حتى يحضر الآخر، وهذا قول أبي حنيفة رحمهم الله، وقال أصحابه أبو يوسف ومحمد رحمهم الله: يدفع إليه نصيبه.

السؤال: وإن أودع رجل عند رجلين شيئاً، فهل يجوز لأحدهما أن يدفع الوديعة كلها إلى الآخر؟

الجواب: لا يجوز ذلك، بل يقتسمان الوديعة، فيحفظ كل واحد منهما نصفها، وهذا فيما يقسم، أما إذا كانت مما لا يقسم، جاز أن يحفظها أحدهما بإذن الآخر.

السؤال: إن رد الوديعة إلى دار المالك ولم يسلمها إليه، هل يضمنها إذا هلك؟

هذه الصورة معناه: أن التعدي لسبق قدره، فيرول حكم الصمان معه، فرد تعدي بعد ذلك ضمن بالإخراج هذا عند أبي حنيفة رحمهم الله، وهو مقيد بما إذا كان الطريق مأمناً، ولم يهه صاحبه عن لسرهما، فرد له المودع أن يخرجها في سفر فخرج وهكت ضمن كد في 'هداية'، وفيها أيضاً: 'وقد لا يسر له سفرهما إذا كان لها حمل ومؤونة'.

الجواب: نعم يضمن.

السؤال: وأجرة ردّ العين المودّعة من يتحملها؟

الجواب: يتحملها الذي أودّع.

كتاب العارية

السؤال: العارية ما هي؟

الجواب: هي تمليك المنافع بغير عوض.

السؤال: وما حكمها في الشريعة الغراء؟

الجواب: هي جائزة.

السؤال: وما ألفاظها؟

الجواب: الصريح في ذلك قول المعير: أعرّتك هذا الشيء، وأخدمتك هذا العبد،

وداري لك سكنى، وداري لك عُمرى سُكنى، ولو قال: أطعمتك هذه

الأرض، ومنحتك هذا الثوب، وحملتك على هذه الدابة، تصحّ الإعارة

إذا لم يرد به الهبة.

السؤال: ما حكم العارية في يد المستعير؟

الجواب: العارية أمانة في يده، إن هلك من غير تعدّد لم يضمن.

السؤال: وهل يجوز للمستعير أن يؤجر ما استعاره؟

الجواب: لا يجوز له ذلك، فإن أجره فهلك ضمن؛ لأنه تعدّد.

السؤال: وهل جاز للمعير أن يعير؟

الجواب: نعم، يجوز له ذلك إذا كان المستعار مما لا يختلف باختلاف المستعمل.

نعم يضمن: لأنه لم يرض بحفظ غيره؛ إذ لو رضي به لما أودعها عنده.

السؤال: وهل يجوز إعارة الدراهم والدنانير والمكيل والموزون؟

الجواب: نعم، هو جائز ويكون قرضا وإن سمياه عارية.

السؤال: استعار دابة فردّها إلى إصطبل مالكة فهلكت، ما حكم الضمان؟

الجواب: لا يضمن؛ لأنه أتى بالتسليم المتعارف، وكذلك الحكم إن استعار عبدا ورده إلى دار المالك ولم يسلمه إليه، فإنه لا يضمن.

السؤال: ومن يتحمل أجره رد العارية؟

الجواب: يتحملها المستعير، كما أن أجره رد العين المغصوبة يتحملها الغاصب، فأما أجره رد العين المستأجرة، فهي على من أجرها.

السؤال: وهل للمعير أن يرجع في عاريتها؟

الجواب: له أن يرجع متى شاء.

السؤال: فإذا استعار أرضا لبنى فيها بناء أو يغرس غرسا وأراد المعير أن يرجع عنها،

والحال أنه بنى فيها أو غرس، ماذا يفعل بالبناء والغرس؟

الجواب: فيه وجهان: إن وقّت العارية، ورجع قبل الوقت ضمن للمستعير ما انتقص البناء والغرس بقلعهما، وإن لم يكن وقت العارية، فإن له أن يكلف قلع البناء والغرس، ولا ضمان عليه بشيء في هذه الصورة.

كتاب المزارعة

السؤال: المزارعة ما هي لغة واصطلاحاً؟

والغرس: كذا ذكره القدوري في 'المختصر'، وذكر الحاكم الشهيد أنه يضمن رب الأرض للمستعير قيمة عرسه وبساتنه، ويكون له، إلا أن يشاء المستعير أن يرفعهما، ولا يصممه قيمتهما، فيكون له ذلك؛ لأنه ماله. من الهداية". وفي 'الكفاية': إذا كانت قيمة البناء إلى المدة المصروفة عشرة دنانير مثلاً، وإذا قلع في الحال يكون قيمته دنانيرين، فيرجع بثمانية دنانير.

الجواب: هي مفاعلة من الزرع، وفي اصطلاح الفقهاء: معاملة رب الأرض رجلاً أن يقوم بحرثها، ويأخذ ما خرج منها مشاعاً كالثلث والرابع مثلاً.

السؤال: وما حكم المزارعة عند أئمتنا الثلاثة رحمهم الله؟

الجواب: هي باطلة عند أبي حنيفة رحمهم الله، وأما عندهما فهي على أربعة أوجه: ثلاثة منها جائزة والرابعة باطلة، فاحفظ الوجوه الأربعة كما يلي:

١- أن تكون الأرض والبذر لواحد، والعمل للآخر.

٢- أن تكون الأرض لواحد، والعمل والبقر للآخر.

٣- أن تكون الأرض والبذر والبقر لواحد، والعمل للآخر.

فهذه الصور الثلاث جائزة.

٤- أن تكون الأرض والبقر لواحد، والبذر والعمل للآخر، وهذه الصورة باطلة.

السؤال: وبأي شرط يصح المزارعة عندهما في الصور الحاترة؟

الجواب: تصح بشرطين:

١- أن تكون على مدة معلومة.

٢- وأن يكون الخارج بينهما مشاعاً.

السؤال: عقدا المزارعة، وشرط لأحدهما قفراً مسماً، ما حكم هذه المزارعة؟

الجواب: هذه مزارعة باطلة.

السؤال: وإذا شرط أن ما ببت على الماذانيات أو على السواقي لأحدهما، ما حكم ذلك؟

باطلة لأن حقها مستأجرة بعض الخارج، لأنها لا نصير ناعمة للعمل؛ لأنها تشتتر على العامل واستئجاره. ينظر بعض الخارج لا يجوز. من 'الخوهر'. المادانيات المادانيات فارسي معرب، أصغر من النهر، وأعظم من الجدول. السواقي: جمع ساقية وهي الجدول وتكون أصغر من الماذانيات.

الجواب: هذا أيضا يبطل.

السؤال: وإذا صحت المزارعة، كيف يُقسم الخارج؟

الجواب: يقتسمان الخارج بينهما حسب ما شرط، ولا شيء للعامل إذا لم تخرج الأرض شيئاً.
السؤال: فسدت المزارعة والأرض أنبتت، والعامل عمل فيها، كيف يُقسم الخارج بينهما؟
الجواب: لا قسمة بينهما، بل يكون الخارج لصاحب البذر، فإن كان البذر من قبل رب الأرض فللعامل أجر مثله لا يزداد على مقدار ما شرط له من الخارج.
وقال محمد رحمته: له أجر مثله بالغاً ما بلغ، وإن كان البذر من قبل العامل.
فلصاحب الأرض أجر مثلها.

السؤال: أمتنع صاحب البذر من العمل بعد عقد المزارعة، هل يُجبر عليه؟

الجواب: لا يجبر.

السؤال: وإن أمتنع الذي ليس من قبله البذر، كيف تُحكم في ذلك؟

الجواب: أجبره الحاكم على العمل.

السؤال: وإذا انفصلت مدة المزارعة، والزرع لم يدرك كيف يتعاملان؟

الجواب: يتركان الزرع حتى يدرك، وكان على الزارع أجر مثل نصيبه من الأرض إلى أن يستحصد، ويتحملان نفقة الزرع على مقدار حقوقهما.

السؤال: من يتحمل منها أجره الحصاد والدياس والرفاع والتدريّة؟

الجواب: هذه الأجرة يتحملانها على حسب حصصهما، فإن شرطاه على العامل فسدت المزارعة.

الحصاد هو قطع الزرع بالماحل. **والدياس** الدياسة في الطعام أن يوطأ بقوائمه الدواب يجرح الحب. ويفصل الثمن، قال في 'المعرب' الدياس صقل السيف. واستعمل لفقهاء يراه موضع الدياسة جائر. **الرفاع** كسر الرء، هو رفع الزرع، وحمه إلى السدر. والسدر موضع الطعام الذي بداس فيه. **والتدريّة** هو تغيير الحب من التبن بالريح.

السؤال: وإذا مات أحد المتعاقدين هل يبقى العقد على حاله؟
الجواب: تبطل المزارعة بموت أحدهما.

كتاب المساقاة

السؤال: المساقاة ما هي؟

الجواب: هي لغة: مفاعلة من السقي. وهي في اصطلاح الفقهاء: دفع الأشجار المثمرة إلى عامل يعمل فيها، على الثلث أو الربع مثلاً.

السؤال: وما حكم هذه المعاملة؟

الجواب: هذه المعاملة باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما: المساقاة جائزة إذا ذكرا مدة معلومة وسمياً جزءاً من الثمرة مشاعاً، والفتوى على قولهما.

السؤال: وفي أي الأشجار تصح المساقاة؟

الجواب: تصح في النخل والكرّم، وفي غيرها من الأشجار والرطاب وفي أصول الباذنجان.

السؤال: هل في ذلك شرط؟

الجواب: إذا دفع نخلاً أو غيره مساقاة والثمره تزيد بالعمل جاز، وإن انتهت الثمرة أي لا تزيد بالعمل لم يجز عقد المساقاة.

أحدهما كذا أصح القدوري، قال صاحب 'خوهره البيرة': يعني إذا مات قبل الزراعة، أما إذا كان بعد، فإن مات صاحب الأرض تركت في يد العامل، حتى يستحصد ويقسم على الشروع، وإذا كان امت هو العامل فقال ورثته: نحن نعمل في رزقك، فإن استحصد، وأتى صاحب الأرض به يكن له ذلك؛ لأنه لا ضرر عنه، وإنما الضرر عليهم في قلع الزرع، فوجب تيقته، ولا أجر لهم فيما عملوا، وإن أرادوا قلع الزرع، لم يجبروا على العمل، وقيل لصاحب الأرض: أقلعه فيكون بيسكم، أو أعطهم قيمة حصتهم والزرع كله لك، أو أقلع على حصتهم وتعود بنفقتك في حصتهم.

السؤال: إذا فسدت المساقاة، ماذا يُعطى العامل؟

الجواب: يُعطى أجر مثله.

السؤال: وهل هي تبطل في صورة من الصور؟

الجواب: نعم، هي تبطل بموت أحدهما، كما تبطل المزارعة بذلك.

السؤال: وهل تفسخ المساقاة في بعض الأحوال؟

الجواب: تفسخ بالأعذار كما تفسخ الإجارة بها.

كتاب إحياء الموات

السؤال: الموات، ما هو وما حكم إحيائه؟

الجواب: الموات من الأرض ما لا يُنتفع به لانقطاع الماء عنه، أو لغلبة الماء عليه، أو ما

أشبه ذلك مما يمنع الزراعة، ويجوز إحياء ما كان منها عاديا لا مالك له، أو

كان مملوكا في الإسلام لا يُعرف له مالك بعينه، وهو بعيد من القرية بحيث

إذا وقف في أقصى العامر فصاح لم يُسمع صوته فيه.

السؤال: هل يُشترط لذلك إذن الإمام؟

موت أحدهما كذا أطلق القدوري، قال صاحب 'الهدية': وتبطل مساقاة بموت؛ لأنها في معنى الإحارة، فإن

مات رب الأرض والخارج بسر، فللعامل أن يقوم عليه، كما كان يقوم قبل ذلك إلى أن يدرك التمر، وإن كره

ذلك ورثة رب الأرض استحسانا، فيبقى العقد دفعا للضرورة عنه، ولا ضرر فيه على الآخر، ولو التزم العامل

الضرر يتحيز ورثة الآخر أن يقتسموا السر على الشرط وبين أن يعطوه قيمة نصيبه من السر، وبين أن يُعفووا

على السر حتى يبيع، فيرجعوا بذلك في صحة العامل من التمر، ولو مات العامل فلورثته أن يقوموا عليه وإن

كره رب الأرض؛ لأن فيه الضرر من الخابئين، فإن أرادوا أن يصرموه بسر، كان صاحب الأرض بين الخيار

الثلاثة التي بينها، وإن مانا جميعا فخير لورثة العامل لقيامهم مقامه، فإن أئى ورثة العامل أن يقوموا عليه كان

الخيار في ذلك إلى ورثة رب الأرض على ما وصفنا، انتهى بحذف.

الجواب: نعم هو مشروط بذلك، فمن أحياه بإذنه ملكه، وإن أحياه بغير إذنه لم يملكه عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا رحمهم الله: يملكه وإن أحياه بغير إذنه.

السؤال: وما حكم إحياء الذمي الموات؟

الجواب: إحياءه كإحياء المسلم، فيملك إذا أحيأها.

السؤال: وما معنى إحياء الموات؟

الجواب: إحياءها أن يكرُبها ويسقيها، أو يحفر فيها نهرا، ويُجري فيها الماء، أو يحفر فيها بئرا، أو يضرب عليها مسناة بحيث يعصم الماء، أو يبذر فيها، أو يبني عليها، أو يغرس فيها.

السؤال: ذكرتم أنه يجوز إحياء الموات إذا كان بعيدا عن القرية، فما فائدة هذا النص؟

الجواب: فائدتها الاحتراز عما كان قريبا من العمر الذي يحتاج إليه الناس، ويُترك مَطَرًا لحصائدهم أو مرعى لدوابهم، فلا يجوز إحياء مثل هذه الأرض.

السؤال: قد ذكرتم أن الموات تحبى بحفر البئر فيها، فإذا حفر أحد فيها بئرا ماذا يحصل له من الأرض الموات؟

يحصل له من الأرض الموات؟

الجواب: يحصل له حريمها، أي كونه مالكا للحريم.

السؤال: ما التفصيل في الحريم؟

الجواب: إذا كانت هذه البئر للعطن فحريمها أربعون ذراعا من كل جانب، ومعنى كونها للعطن أنه يأتي عليها بالإبل وغيره من الدواب فيسقيها ويستقي الماء بيده، وإن كانت للناضح فحريمها ستون ذراعا، ومعنى كونها للناضح أنه يستقي ماءها بالبعير ويستقي زرعه.

مكرها من كروب، وهو حب لأرض سحرت **حريمها** حريم شيء ما حوله من حقوق ومرفقه، سمي به لأنه حرم على غير ملكه، قاله الشامي في 'رد المحتار'، **للعطن**: بفتحين وهو ماخ البعير حول البئر.

ستون: لأنه يحتاج فيه إلى أن يسر دنته للاستقاء وقد يطول الرشاء ونثر العطن للاستقاء منه بيده، فقلت الحاجة، فلا بد من التفات. من 'أهداية' والناضح: البعير الذي يستقي عليه.

السؤال: فان كنت البئر معينة، التي تجري في داخلها عين ، ما مقدار حريمها؟

الجواب: مقدارها خمس مائة ذراع.

السؤال: وما فائدة إعطاء الحريم للذي حفر البئر؟

الجواب: فائدته أنه لا يؤذن لأحد أن يحفر بئرا أخرى في حريمه.

السؤال: وهل يخور إحياء الأرض التي بركها الفرات أو الدجلة وعدل عنها الماء؟

الجواب: إن كان يجوز عود الماء إليها لم يجز إحيائها، وإن كان لا يجوز أن يعود إليها،

فهي كالموات يجوز إحيائها إذا لم يكن حريها لعامر، فمن أحيائها بهذا الشرط

بإذن الإمام ملكها.

السؤال: رحل له نهر يجري في وسط أرض رجل، هل له حريم؟

الجواب: لا حريم له عند أبي حنيفة رحمهم الله إلا أن يكون له بينة على ذلك، وقال

أبو يوسف ومحمد رحمهم الله: له مسناة النهر يمشي عليها ويلقي عليها طينه.

السؤال: رحل حجر أرض ولم يعمرها، وتركها غير معمورة، هل ينظره الحاكم؟

الجواب: ينظره إلى ثلاث سنين، فإذا مضت هذه المدة أخذها منه، ودفعها إلى غيره.

كتاب المأذون

السؤال: المأذون من هو؟

الجواب: هو ضد المحجور، وقد عرفت في كتاب الحجر أن أسباب الحجر ثلاثة:

أعني الصغر والرق والجنون، وههنا نبين مسائل العبد الذي أذن له مولاه

غيره لأن يدفع إلى الأول كان، يعمرها فتحصل اسفعة بمسمين من حيث عشر واخراج، فإذا لم يخص
يدفعه إلى غيره تحصلا لمقصود؛ ولأن التحجير ليس بإحياء ممكنة؛ لأن الإحياء إنما هو العمارة، والتحجير
للإعلام. سمي به لأهم كانوا يعتمونه بوضع الأحجار حوله، أن يعتمونه حجر غيرهم عن إحيائه، فبقي غير
مملوك كما كان، هو الصحيح. من "الهداية".

بالباع والشرء، ونذكر في آخرها بعض مسائل الصبي المأذون.

السؤال: فإذا أذن المولى لعبده ما حكم تصرفاته؟

الجواب: إذا أذن المولى لعبده إذنا عاما جاز تصرفه في سائر التجارات، وله أن يشتري ويبيع ويرهن ويسترهن، وإن أذن له في نوع من التجارة دون غيره فهو مأذون في جميعها.

السؤال: فإذا أذن له في شيء بعينه، مثلا أن يأمره بشراء ثوب لئلكسوه أو صعد لأهله، ما حكمه؟

الجواب: هذا ليس إذنا في التجارة فيتقيد بما أمر، ولا يجري عليه أحكام المأذون.

السؤال: وما حكم إقرار المأذون بالديون والعصوبات والمودائع؟

الجواب: هذا الإقرار صحيح.

السؤال: إذا أذن له إذنا عاما هل يجوز له أن يتزوج؟

الجواب: لا يجوز له أن يتزوج، ولا أن يزوج ما اشتراه من العبيد والإماء.

السؤال: فهل يجوز له أن يكاتب العبد الذي اشتراه أو يعتقه على مال؟

الجواب: لا يجوز ذلك.

السؤال: وهل يجوز له أن يهب أو يتصدق؟

الجواب: لا يجوز له أن يهب بعوض أو بغير عوض، إلا أن يهدي اليسير من الطعام أو يضيف من يطعمه.

السؤال: عند أذن له مولاة فشتغل بالتجارة وترمته ديون، من يؤدها؟

الجواب: ديونه متعلقة برقبته يباع فيها للغرماء، إلا أن يفديه المولى، فإذا بيع يقسم ثمنه بينهم بالخصص، فإن فضل من ديونه شيء طوالب به بعد الحرية.

السؤال: عبد مأذون لمرته ديون نخط بيمينه ورقته، هل يملك المولى ما في يده؟

الجواب: لا يملك المولى ذلك، ويتفرع عليه أن المولى إذا أعتق عبيد عبده المأذون لم تعتق، وهذا عند أبي حنيفة رحمته، وقال رحمته: يملك المولى ما في يد عبده المأذون ولو كانت الديون تحيط به.

السؤال: وما حكم بعث المولى عبده المأذون المديون؟

الجواب: إذا أعتقه المولى نفذ عتقه، والمولى ضامن بقيمته للغرماء، وما بقي من الديون يطالب به المعتق.

السؤال: وما حكم بيع العبد المأذون من مولاه؟

الجواب: إذا باع العبد المأذون من مولاه شيئا بمثل قيمته أو أكثر جاز، وإن باع بنقصان لم يجوز، وهذا إذا كان عليه دين، وإن لم يكن عليه دين فلا يتحقق البيع بينهما؛ لأن العبد وما في يده كله ملك للمولى.

السؤال: وإن باع المولى شيئا من عبده المأذون، ما حكمه؟

الجواب: جاز بمثل القيمة أو أقل لا بأكثر من القيمة، وهذا أيضا مقيد بما إذا كان العبد مديونا، فإن سلمه إليه قبل قبض الثمن بطل الثمن.

السؤال: وإن أمسكه في يده حتى يسوي الشمس، ما حكمه؟

الجواب: هذا جائز.

السؤال: إذا حجر المولى على عبده هل يصير محجورا؟

بطل الشمس لأنه إذا سلم المبيع قبل قبض الشمس، حصل الشمس دينا للمولى على عبده، والمولى لا يشتبه على عبده دين، وإذا حصل الشمس صار كأنه باع عليه بغير ثمن، فلا يجوز البيع، ومراده بطلان الشمس بطلان تسليمه والمطالبة به، وللمولى استرجاع المبيع من "الجوهرة".

الجواب: يصير محجورا بحجره بشرط أن يظهر الحجر بين أهل السوق.

السؤال: وهل صورة أخرى لحجر العبد المأذون؟

الجواب: إذا مات المولى أو جن أو لحق بدار الحرب مرتدا، صار العبد المأذون محجورا عليه، وكذا إذا أبق العبد المأذون صار محجورا عليه، والأمة المأذونة إذا ولدت من مولاهما فذلك حجر عليها.

السؤال: ما حكم إقرار العبد المأذون بالدين والعصية والأمان إذا حُجر عليه؟

الجواب: هذا كله جائز فيما في يده من المال عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا: لا يصح إقراره.

السؤال: وما حكم ادن ولي الصبي لمصبي في الحارة؟

الجواب: هذا الإذن صحيح، فإذا أذن له فهو بالبيع والشراء كالعبد المأذون، فينفذ تصرفه إذا كان يعقل البيع والشراء.

كتاب الوقف

السؤال: الوقف ما هو؟

الجواب: هو لغة الحبس، وفي الشرع عبارة عن حبس العين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة.

السؤال: لماذا شُرِعَ الوقف؟

أهل السوق لأهم صارو معتقدين جور تصرف معه ومصلحة له، فلا يرتفع دينه ولا ينعى، ويشتري عنه أكثر أهل سوق من خومرة، **محجورا عليه**، وبأن حين نعتد حقوق مصنف صار محجور، وبأن رتد وحقق بدار الحرب صار محجورا عند الأربعة في قول أبي حنيفة، وعندهما بالمحاق من 'خومرة' **حجر عنه** ومعناه أن يقر بدينه أنه أمارة لغيره، أو أنه عصب منه، أو يقر بدين عليه **عنه إلى حقيقه** فيقتضى بما في يده عنده **بالمصلحة** يعني عند أبي حنيفة، وعندهما: هو حبس عين على حكم ميث لله تعالى، ورد في 'فتح القدير' على كلام مصنف: أو صرف منعها على من أحب، من 'سحر برائق'، وقوله: على ميث مالك عند أبي حنيفة - معناه: قل أن يحكم الحاكم، فإنه بعد حكمه يرون ميث الواقف عنده أيضا.

الجواب: شرع لأجل استمتاع أهل الحاجات بالعين مع بقائها؛ ولأن تكون تلك العين صدقة جارية للواقف، قال النبي ﷺ: إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له.

السؤال: متى يزول ملك الواقف عن العين الموقوفة؟

الجواب: لا يزول ملك الواقف عن الوقف عند أبي حنيفة رحمته الله إلا أن يحكم به الحاكم، أو يعلقه بموته، فيقول: إذا مت فقد وقفت داري على كذا، وقال أبو يوسف رحمته الله: يزول الملك بمجرد القول، وقال محمد رحمته الله: لا يزول الملك حتى يجعل للوقف وليًا ويسلمه إليه.

السؤال: هل يدخل الوقف في ملك الموقوف عليه بعد خروجه عن ملك الواقف؟

الجواب: إذا صح الوقف، على الاختلاف الذي ذكرناه، خرج من ملك الواقف، ولم يدخل في ملك الموقوف عليه.

السؤال: وهل لتمام الوقف شرط عند علمي ثلثة؟

الجواب: لا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد رحمتهما الله حتى يجعل آخره جهة لا تنقطع أبدًا،

أهل الحاجات. عمم اللفظ ليستعمل الأعياء الذين يستمتعون بالوقوف، كصلاتهم في مساجد ومسكنهم في دار مسافرين. يدعو له رواه مسلم في "صحيحه". **ويسلمه إليه** ولا يلزمه عند أبي حنيفة إلا أحد أمرين، إما أن يحكم به القاضي أو يخرجه مخرج الوصية، وعندهما يرم بدون ذلك، وهو قول عامة العلماء وهو الصحيح، ثم إن أبا يوسف يقول: بصير وقفًا مجرد القبول؛ لأنه بمنزلة الإعناق عده، وعليه الفتوى. 'رد المختار عن الإسعاف'. وعند محمد لا بد من تسليم إلى المتولي؛ لأنه حق الله تعالى، وإما ثبت فيه في ضمن التسليم إلى العبد. ذكره في "الهداية".

لا ينقطع كأن يقول: جعلتها صدقة موقوفة لله تعالى أبدًا، عني أولاد فلان ما تاسلوا، فإذا انقضوا كانت علتها للمساكين؛ لأن أثر المساكين لا ينقطع أبدًا. من "الجوهرة".

وقال أبو يوسف رحمته الله: إذا سمي فيه جهة تنقطع جاز أيضا وصار بعدها للفقراء، وإن لم يسمهم.

السؤال: وما حكم وقف المشاع؟

الجواب: هو جائز عند أبي يوسف رحمته الله، وقال محمد رحمته الله لا يجوز.

السؤال: وما حكم وقف العقار؟

الجواب: وقف العقار صحيح.

السؤال: وما حكم وقف الأشياء التي تنقل ويحول؟

الجواب: قال أبو حنيفة رحمته الله: لا يجوز وقف ما ينقل ويحول، وقال أبو يوسف رحمته الله: إذا وقف ضيعة ببقرها وأكرتها وهم عبيده جاز، وقال محمد رحمته الله: يجوز حبس الكراع والسلاح في سبيل الله.

السؤال: وما حكم بيع الوقف وتمليكهم وتقسيمه؟

الجواب: لا يجوز بيع الوقف ولا تمليكهم، وأما تقسيمه فيصح في المشاع إذا طلب الشريك القسمة وهذا عند أبي يوسف رحمته الله؛ فإن وقف المشاع عنده صحيح.

السؤال: ومتى يزول ملك الوقف عن النفع إذا بنى مسجدا؟

الجواب: لا يزول ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ويأذن للناس بالصلاة فيه، فإذا صلى فيه واحد زال ملكه عند أبي حنيفة ومحمد رحمتهما الله، وقال أبو يوسف رحمته الله: يزول

لا يجوز وهذا لاختلاف فيما يَحْتَمَلُ القسمة، فأما فيما لا يَحْتَمَلُ لقسمة يخور مع الشيوع عند محمد رحمته الله لأنه يعتبره باهية والصدقة المقدمة، لا في مسجد ومقبرة، فإنه لا يتم بالشيوع فيما لا يَحْتَمَلُ أيضا عند أبي يوسف ذكره صاحب 'هدية' وأكرها هو مفتحي احرثون، جمع أكر ككفرة جمع كافر، يقر، كبرت الأرض إذا حرثتها، والأكر صيغة الماعية منه. **عند أبي حنيفة ومحمد** أما الإقرار؛ فإنه لا يخص لله تعالى، لا به، وأما لصلاة فيه؛ فإنه لا بد من التسمية عند أبي حنيفة ومحمد، وتسميته أن يأتى بالصلاة فيه، فيكون ذلك بمنزلة القبض، فإذا صلبوا فيه فكأنهم قصوه، وعن محمد يشترط الصلاة فيه بالجماعة؛ لأن المسجد بني له في الغالب، من 'الخواهر'.

ملكه عنه بقوله: جعلته مسجداً.

السؤال: بم حكم السقاية والخن أو الرباط أو المصرة؟

الجواب: من بنى سقاية للمسلمين، أو خاناً يسكنه بنو السبيل، أو رباطاً، أو جعل أرضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك عند أبي حنيفة رحمته الله حتى يحكم به حاكم، وقال أبو يوسف رحمته الله: يزول ملكه بالقول، وقال محمد: إذا استسقى الناس من السقاية، وسكنوا الخان والرباط، ودفنوا في المقبرة زال الملك.

السؤال: إذا كان للوقف غلة، كيف ينفقها المتولي؟

الجواب: يجب عليه أن يتدبّر من الغلة بعمارة الوقف شرط ذلك الواقف أو لم يشترط.

السؤال: لو جعل الواقف داراً للسكنى، فمن يعمرها وينفقه بإصلاحها؟

الجواب: عمارتها وإصلاحها على من له السكنى، فإن امتنع من ذلك أو كان فقيراً أجز الحاكم الدار وعمرها بأجرتها، فإذا عمرت ردها إلى من له السكنى.

السؤال: إذا تهدمت الدار الموقوفة، ماذا يفعل أنقاضها؟ ألا يقسمها بين مستحقي الوقف؟

الجواب: يصرف الحاكم أنقاضها في عمارة الوقف إن احتاج إليه، وإن استغنى عنها أمسكها حتى يحتاج إلى عمارتها فيصرفه فيها، ولا يجوز أن يقسمها بين

مستحقي الوقف.

السؤال: رجل وقف وقفاً وجعل غلته لنفسه أو جعل الولاية إليه، ما حكمه؟

لم يشترط لأن قصد الواقف صرف العنة مؤبداً، ولا تبقى دائماً إلا بالعمارة، فثبت شرط العمارة اقتضاءً. من "البحر الرائق" ٢٢٥/٥.

مستحقي الوقف لأنه جزء من العين، ولا حق للموقوف عيها فيها، وإنما حقهم في المانع، والعين حق الله تعالى فلا يصرف لهم غير حقهم، ولم يذكر المصنف بيعه، قال في "أفداية": وإن تعدد إعادة عيها إلى موضعه، بيع وصرف ثمنه إلى العمارة، صرفاً للبدل إلى مصرف المدل. من "البحر الرائق".

الجواب: هذا جائز عند أبي يوسف رحمته، وقال محمد رحمته: لا يجوز ذلك.

كتاب اللقيط

السؤال: صبي أو صبية وُجد أحدهما مطروحاً، كيف بفعل من مجده؟

الجواب: يلقطه أي يحمله من موضعه؛ لثلا يضيع، ويكون محفوظاً من الهلاك. ويُسمى لقيطاً لأجل أنه التقط.

السؤال: فإذا التقطه الذي رآه، من ينفق عليه؟

الجواب: ينفق عليه من بيت المال.

السؤال: التقطه رجل، فهل لرجل آخر أن يأخذه منه؟

الجواب: ليس له ذلك.

السؤال: فإن ادعى مدع أنه ابنه هل يقبل قوله؟

الجواب: نعم، يقبل قوله مع اليمين.

السؤال: وإن جاء رجلان كل منهما يدعي أنه ابنه، كيف يُقضى بينهما؟

الجواب: إن وصف أحدهما علامة في جسده فهو أولى به، وإن لم يصف أحدهما علامة فهو ابنهما. ولو سبقت دعوة أحدهما فهو ابنه.

هذا حائر قد صاحب البحر: أي هو شرط عند لا ينفذ دلت عتبر شرطه، أم الأول فهو حائر عند أبي يوسف، ولا يجوز على قياس قول محمد من اشتراط تسليم بن المتولي عنده، وقيل: إن لاختلاف بينهما ساء على شرط نقص وإقرار، وقيل: هي مسألة منسأة، قال المصنف لتهديد: ونحوه على قول أبي يوسف، ونحن نقض يعني بقوله ترعيح ساس في وقت، وحارده مشايخ نوح، وكذا صاهر هدية حيث أحر وجهه ولم يدفعه وأما إسنه أعني اشتراط الولاية لنفسه، فمذكور قول أبي يوسف وهو قول هلال وهو طاهر المذهب، وذكرها هلال في وقعه (في أن قد) وفي 'خلاصة' إذا شرط موافق أن يكون هو المتولي فعند أبي يوسف لموقف واشترط كلاهما صحيحان، وعند محمد وهلال: الموقف والشرط كلاهما باطلان. فقد احتج لقل عن هلال ابنهما: لاستوائهما في السبب أي الدعوة. من 'الهداية'.

السؤال: صبي وجد في مصر من أمصار المسلمين أو في بعض قراهم، فادعى ذمي أنه ابنه، هل يثبت نسبه منه؟

الجواب: النسب يثبت منه لكن اللقيط يحكم بإسلامه؛ لأنه وجد في دار الإسلام.

السؤال: فإن وجد في قرية من قرى أهل الذمة، أو في بيعة اليهود، أو كنيسة النصارى، ما حكمه؟

الجواب: هو ذمي في هذه الصورة.

السؤال: رجل ادعى أن هذا اللقيط عبده أو أمته، هل يقبل قوله؟

الجواب: لا يقبل، وهو من الأحرار.

السؤال: ادعى عبد أنه ابنه، هل تقبل دعواه؟

الجواب: يقبل قوله لكن اللقيط يعد من الأحرار.

السؤال: وُجد مع اللقيط مال مشدود عليه، لمن يكون هذا المال؟

الجواب: هو مال اللقيط؛ لأنه في يده وهو من أهل الملك.

السؤال: رجل التقط لقيطاً ثم أراد أن يزوجه، أو يتصرف في ماله، هل له ذلك؟

الجواب: لا يجوز للملتقط أن يزوجه، ولا أن يتصرف في ماله، لكن له ولاية الإنفاق عليه من ماله، وشراء ما لا بد له منه كالطعام والكسوة.

السؤال: فإن وهب أحد هبة للقيط، من يقبضه؟

الجواب: يقبضه الملتقط.

السؤال: هل يجوز للملتقط أن يسلم اللقيط في صناعة، أو يؤجره في عمل؟

الجواب: جاز له ذلك.

ذلك: هذه رواية مقدوري في 'مختصره'، وفي 'الجامع الصغير': لا يجوز أن يؤجره، ذكره في الكراهية وهو الأصح، من 'الهداية'.

كتاب اللقطة

السؤال: اللقطة ما هي؟

الجواب: هي المال المنبوذ في مكان، ويسمى لقطة؛ لأن من رآه يبادر إلى التقاطه.

السؤال: إذا رأى هذا المال أحد، هل يجوز له أن يلتقطه؟

الجواب: إن كان يخاف عليه الضياع يجب عليه التقاطه، وإن لم يخف الضياع لم يجب الالتقاط ولكنه جائز، وإذا التقط يُشهد أنه يأخذها ليحفظها ويردها على صاحبها، فإذا أخذها كانت أمانة في يده.

السؤال: فإذا أخذها، ماذا يجب عليه؟

الجواب: إن كانت اللقطة أقل من عشرة دراهم عرّفها أيّاماً، وإن كانت عشرة دراهم فصاعداً عرفها حولاً، فإن جاء صاحبها فبها، وإلا تصدق بها.

السؤال: إن جاء صاحبها بعد أن تصدق بها، ماذا يفعل؟

الجواب: هو بالخيار إن شاء أمضى الصدقة وإن شاء ضمن الملتقط.

السؤال: هل يجوز التقاط الشاة والبقر والبعير؟

الجواب: يجوز ذلك.

السؤال: التقط بهيمة، فأنفق عليها من عند نفسه، من يضمن هذه النفقة؟

عرفها حولاً هذه رواية عن أبي حنيفة . وقوله: "أياماً، معناه: على حسب ما يرى لإمام، وقدره محمد . في الأصل: حول من غير تفصيل بين القيس والكثير، وهو قول مالك ولشافعي، ومن: الصحيح أن شيئاً من هذه مقادير يسير الأرم، ويعوض إلى رأي الملتقط يعرفها إلى أن يعقب على طئه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك ثم ينصدق به، وإن كانت بقطة شيئاً لا يفي، عرفه حتى يدحاف أن يفسد صدق به، ويسعى أن يعرفها في موضع ذي أضرار، وفي الجامع، فإن ذلك أقرب إلى الوضوح، وإن كانت شيئاً يعم أن صاحبها لا يطلبها كاسورة وقشور الزمان، يكون إبقاؤه إراحة حتى حار الانتفاع به من غير تعريف، ولكنه يفي على منك ماكنه؛ لأن التملك من الجهول لا يصح. من "الهداية" بحذف.

الجواب: إذا أنفق عليها بغير إذن الحاكم، فهو متبرع لا يضمنها أحد، وإن أنفق بإذن الحاكم كان ذلك دينا على صاحبها.

السؤال: النقط بهيمة، فإن أنفق عليها تسعرق النفقة قيمتها، كيف يفعل الملتقط؟

الجواب: يحضر لدى القاضي ويبين له صورة الحال، فإن كانت للبهيمة منفعة، أجرها الحاكم وأنفق عليها من أجرتها، وإن لم يكن لها منفعة ويخاف أن تستغرق النفقة قيمتها باعها وأمر بحفظ ثمنها، وإن كان الأصلح الإنفاق عليها، أذن في ذلك وجعل النفقة دينا على مالكها.

السؤال: حصر مالكها وقد أنفق عليها الملتقط بإذن الحاكم، هل يجوز له أن يسئرها منها حتى يأخذ النفقة.

الجواب: نعم، يجوز له ذلك.

السؤال: رجل النقط لقطة، فحاء رجل يدعي أنه مالك هذه اللقطة، هل يدفع الملتقط معتمدا على دعواه؟

الجواب: لا يدفعها إليه حتى يقيم البينة.

السؤال: لا يجد المدعي بينة ويبين علامتها، ما حكمه؟

الجواب: يحل للملتقط أن يدفعها إليه، ولكنه لا يجبر على ذلك في القضاء.

السؤال: عرّف الملتقط اللقطة أياما أو حولا، فبعد أن ينس من مالكها وأراد أن يتصدق، على من يتصدق؟

الجواب: يتصدق على الفقير، ويُجَبَّها عن الغني.

السؤال: ألا يحل للملتقط أن ينتفع بها؟

الجواب: إن كان غنيا لم يجز له الانتفاع بها، وإن كان فقيرا فلا بأس بأن ينتفع بها.

السؤال: أراد الملتقط أن يتصدق بها لأجل غناه، فتصدق على أبيه أو أمه أو ابنه الكبير أو زوجته وهم فقراء، هل يجوز له ذلك؟

الجواب: نعم، يجوز.

السؤال: هل فرق بين لقطة الحل ولقطة الحرم؟

الجواب: لا فرق بينهما، حكمهما سواء.

كتاب الخنثى

السؤال: إذا كان للمولود فرج وذكر، ويسمونه خنثى، كيف يفضى بالأحكام في حقه؟

الجواب: إن كان يبول من الذكر فهو غلام، وإن كان يبول من الفرج فهو أنثى.

السؤال: فإن كان يبول منهما كيف يحكم؟

الجواب: ينظر إلى البول، إن كان يسبق خروجه من أحدهما نسب إليه، وإن كان في

السبق سواء فينسب إلى أكثرها بولا، هذا عندهما رحمهما، وقال أبو حنيفة رحمه الله:

لا اعتبار بالكثرة.

السؤال: وهل علامة أخرى غير ذلك يعرف بها أنه رجل أو امرأة؟

الجواب: إذا بلغ الخنثى وخرجت له لحية، أو وصل إلى النساء، فهو رجل. وإن ظهر

له ثدي كثدي المرأة، أو نزل له لبن في ثدييه، أو حاض، أو حبل، أو أمكن

الوصول إليه من جهة الفرج، فهو امرأة.

السؤال: فإن لم يظهر له شيء من هذه العلامات، كيف يحكم؟

الجواب: لا يحكم بذكورته ولا أنوثته، ويقال: إنه خنثى مشكل.

السؤال: فإذا حضر للصلاة في أي صف يقوم هذا الخنثى المشكل؟

الجواب: يقوم بين صف الرجال وصف النساء، ويقوم الغلمان أمامه.

السؤال: وماذا يقال الخنثى المشكل من ميراث أبيه؟

الجواب: هو يُعَدُّ أنثى في استحقاق الإرث عند أبي حنيفة رحمته، كما إذا ترك الميت

ابنا وخنثى يكون المال بينهما على ثلاثة أسهم، للابن سهمان، وللخنثى

سهم إلا أن يثبت غير ذلك. وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: للخنثى نصف

ميراث الذكر ونصف.....

أمامه الأصل في الخنثى المشكل أن يؤخذ فيه بالأحوط والأوثق في أمور الدين. وأن لا يُحكم شئ حكم وقع اثبت في ثبوته، وإذا وقف حلف الإمام قام بين صف الرجال والنساء؛ لاحتمال أنه امرأة، فلا يتحصن برجال كي لا تفسد صلاته، ولا النساء؛ لاحتمال أنه رجل فيفسد صلاته، فإن قام في صف النساء، فالأحب أن يعيد صلاته. لاحتمال أنه رجل، وإن قام في صف الرجال فصلاته تامة، ويعيد الذي عن يمينه وعن يساره والذي خلفه خدته صلاته احتياطاً؛ لاحتمال أنه امرأة، وأحب إليها أن يصلي بقبح؛ لأنه يَحْتَمَلُ أنه امرأة، ويعتبر في صلاته حبوس المرأة؛ لأنه إن كان رجلاً فقد ترك سعة وهو جائز في الجمعة، وإن كان امرأة فقد ارتكب مكروهاً؛ لأن السترة على النساء واجب ما أمكن، وإن صلى بغير قناع أمرٌ يُعِيدُ؛ لاحتمال أنه امرأة وهو على الاستحباب وإن لم يعد أجزأه.

ويكره له في حياته نس الخنثى والخير، وأن يكشف قدام الرجال أو قدام النساء، وأن يخلو به غير محرم من رجل أو امرأة، أو يسافر من غير محرم من الرجال توقياً عن احتمال الحُرْمِ، وإن أحرم وقد رآه، قال أبو يوسف رحمته: لا علم في لباسه؛ لأنه إن كان ذكراً يكره به نس المحيط، وإن كان أنثى يكره له تركه، وقال محمد رحمته: يلبس لباس امرأة؛ لأن ترك لباس المحيط وهي امرأة أفحش من لبسه وهو رجل، ولا شيء عليه؛ لأنه لم يبلغ من الهداية.

عبر ذلك إشارة إلى أن الخنثى قد يعطى نصيب الذكر في بعض الصور، كما إذا ماتت امرأة وتركت روحاً وأنثى وولداً خنثى، فالأول بينهما على اثني عشر سهماً، بروح ثلاثة، ولأنثى ربع، وللخنثى خمسة؛ إذا كان أنثى لكان له ستة، وكانت امرأة تعول إلى ثلاثة عشر، وصورة أخرى: وهي أن امرأة ماتت وتركت روحاً وأخاً لأم، وخنثى لأب وأم، تكون المسألة من ستة، بروح ثلاثة وألأخ سهم، ولأنثى سهمين وهو سهمان، ولو كان أنثى لكان له ثلاثة. من الجوهرة.

ميراث الأنثى، وهو قول الشعبي رحمته.

السؤال: أحد أبو يوسف ومحمد رحمتهما قول السعفي رحمته، فهل فيها اختلاف في شرح قوله؟
الجواب: نعم، اختلفا في قياس قوله، فقال أبو يوسف رحمته: يجعل المال سبعة أسهم بين الابن والخنثى، للابن أربعة وللخنثى ثلاثة، وقال محمد رحمته: يقسم المال بينهما على اثني عشر سهماً، للابن سبعة وللخنثى خمسة.

السؤال: ومن يختن الخنثى؟

الجواب: يتناع له أمة من ماله تحتنه، فإن لم يكن له مال، يتناع له الإمام أمة من بيت المال، فإذا ختنه باعها، ورد ثمنها إلى بيت المال.

قال سعفي وهو عامر بن شرحبيل احمداً الكوفي شعفي، كان إماماً حافظاً فقيهاً متقياً روى عن عمران بن حصين وجرير بن عبد الله وأبي هريرة وسعد بن غسان وعائشة وعبد الله بن عمر وعدي بن حاتم ومغيرة بن شعبة وهو أكبر شيخ لأبي حنيفة، قال أبو بكر هادي: قال لي بن سيرين: لرم شعفي فيقد ربه يستعني وصحابة متوافرون، ولد في خلافة عمر بن الخطاب رحمته من "تذكرة الحفاظ" للحافظ الذهبي.
قال الحافظ في تهذيب التهذيب (٦٨/٥): مشهور أن مواده نسب بين حب من خلافة عمر رحمته، فيل: مات سنة مائة وعشرة، وقيل غير ذلك. وذكر الحافظ السيوطي في سنن الصحابة: أن الشعفي هو الذي رجه أبا حنيفة إلى العلم ولزوم مجالس العلماء.

ولقد تم هذا من التسهيل الضروري، وبليته رحمته - إن شاء الله تعالى -

ولله الحمد أولاً وآخراً.

كتاب النكاح

السؤال: النكاح ما هو في الشريعة الغراء؟

الجواب: هو عقد يرد على ملك المتعة قصدًا، وملك المتعة عبارة عن ملك انتفاع الرجل بالمرأة وطئًا ولمسًا وتقبيلاً.

السؤال: لم قيدتموه بالقصد؟

الجواب: لأن ملك المتعة قد يحصل تبعاً في ضمن ملك الرقبة كما إذا اشترى أمة أو ورثها.

السؤال: كيف ينعقد النكاح؟

الجواب: ينعقد بالإيجاب والقبول، بلفظين يعبر بهما عن الماضي، أو بأحدهما عن الماضي والآخر عن المستقبل، فالأول: كما يقول ولي المرأة: زوجتها إياك، ويقول المتزوج: قبلتها. والثاني: كما إذا قال المتزوج: زوجني فلانة، فيقول وليها: زوجتها إياك، فقوله "زوجني" صيغة الأمر عني به المستقبل ههنا.

السؤال: بينوا الألفاظ التي ينعقد بها النكاح.

الجواب: ينعقد بلفظ النكاح والتزوج من المتعاقدين، وكذا ينعقد بالإنكاح والتزويج والتمليك، والهبة والصدقة من الولي إذا صدر بعدها القبول.

السؤال: إذا قال الولي: أجرت فلانة، أو أعزتها، أو أحنها لك، ما حكمه؟

الجواب: لا ينعقد النكاح بهذه الألفاظ.

السؤال: وهل بشرط شرط لا يعقد النكاح غير الإيجاب والقبول؟

الجواب: نعم، يشترط لذلك حضور شاهدين حرين بالغين عاقلين مسلمين، أو رجل وامرأتين كذلك، ولا بد أن يسمع الشهود الإيجاب والقبول، فلا ينعقد

كذلك أي يكون الرجل والمرأتان كنهم موصوفين بالخبرة والسبوع والعقل والإسلام.

بحضور الأَصْمِين أو النَّائِمِين، ويصح بحضور الأَعْمِيْن السَّامِعِين.

السؤال: حصل الإيجاب بحضور شهود غير عدول، هل ينعقد النكاح بذلك؟

الجواب: نعم، ينعقد؛ لأن كون الشهود عدولا، ليس بمشروط في انعقاد النكاح.

السؤال: حصل الإيجاب والقبول بحضور رجلين محدودين في قذف، هل ينعقد

النكاح في هذه الصورة؟

الجواب: نعم، ينعقد.

السؤال: تروح مسلم ذممة بشهادة ذميين، هل يصح النكاح؟

الجواب: ينعقد عند الشيخين، ولا ينعقد عند محمد رحمه الله، فلا بد عنده أن يشهد

الشاهدين المسلمين في هذه الصورة.

السؤال: هل يجوز للمحرم والمحرمة أن يتزوجا؟

الجواب: جاز نكاح الرجل والمرأة في حالة الإحرام، لكن لا يجوز الوطء ودواعيه.

السؤال: هل في عدد الأرواح نصاب مقدر في الشريعة الغراء؟

الجواب: نعم، في ذلك نصاب، فيحل للرجل الحر أن يجمع في نكاحه أربع نسوة من

الحرائر أو الإماء، ولا يحل له أن يجمع في نكاحه في وقت واحد فوق أربع

نسوة. فإذا طلق إحدى الأربع ومضت عدتها أو ماتت إحداهن، جاز له أن

يتزوج امرأة غيرها ليكمل نصابه، وأما العبد فلا يحل له أن يجمع في نكاحه

في وقت واحد فوق اثنتين، ولا يحل للمرأة أن تنكح غير زوجها الذي هي في

نكاحه حتى يطلقها أو يموت عنها، وتنقضي عدتها، وهذا؛ لأنه يحرم على

المرأة أن تتزوج رجلين معا.

السؤال: تزوج امرأتين في عقد واحد وإحداهما لا تحل له، ما حكم هذا النكاح؟

الجواب: صح نكاح التي تحل له، وبطل نكاح الأخرى، وجميع المسمى من المهر للتي حل نكاحها.
السؤال: روح الرجل أحده أو نسبه على أن يزوجه النكاح أخته أو بنته؟ ليكون أحد

العقدين عوضاً عن الآخر، ما حكمه؟

الجواب: العقدان جائزان، ولكل واحدة منهما مهر مثلها.

السؤال: رجل روح رجلاً أو امرأة بعد الاستنساخ، ما حكمه؟

الجواب: النكاح موقوف على الإذن، وإذا أذن الذي لم يُستأذن جاز، وإن رد بطل، وهذا يسمى نكاح الفضولي في عرف الفقهاء.

السؤال: وما حكم النكاح المؤقت والمتعة؟

الجواب: هما باطلان.

القسم بين النساء

السؤال: إذا كان لرجل امرأتان أو أكثر، كيف يعدهم؟

الجواب: يعاشر كل امرأة بالمعروف، ومن المعروف أن يعدل بينهما في القسم.

السؤال: ما صورة العدل في القسم؟

الجواب: يقسم الليالي في التبيت عند كل واحدة، فيبيت عند هذه ليلة، وعند هذه ليلة مثلاً.

السؤال: هل يجب أن يجمع كل واحد في نفسه، ويسوي سنهن في ذلك؟

الجواب: القسم يجب في المبيت ولا يجب في الجماع؛ لأن الجماع يُبتنى على النشاط، ولا نشاط في كل ليلة.

عن بكاتبه: قد عرفت في حقهما، وعندهم قسم على مهر مشبههما **النكاح المؤقت** مثل أن يزوج مرة بشهادة شاهدين لعشرة أيام. **والمتعة**: هو أن يقول لامرأة: أمتع بك كذا مدة بكدا من المال.

وجداته من قبل أبيه وأمه وإن علون، وكذلك البنات تشمل البنات الصليية، وبنات الابن، وبنات البنت وإن سفلن، وتعم الأخوات الأخوات لأب وأم، والأخوات لأب، والأخوات لأم، كما أن بنات الأخ تعم بنات الأخ لأب وأم، وبنات الأخ لأب، وبنات الأخ لأم، وقس على هذا بنات الأخت في الجهات الثلاث، وكذلك العمات لا يحل النكاح بهن من أي جهة كن، أي سواء كانت العمة أختاً لأبيه من أب وأم، أو لأب فقط، أو لأم فقط، وقس على هذا الخالات في الجهات الثلاث.

السؤال: يئنون المحرمات بالرضاع.

الجواب: يحرم على الرجل أن ينكح بأمه التي أرضعته، وبأخته من الرضاعة، وكل ما يحرم من النسب يحرم من الرضاع، إلا بعض ما يستثنى منه، وسيجيء في باب الرضاع إن شاء الله تعالى.

السؤال: يئنون المحرمات الصهرية.

الجواب: يحرم على الرجل أن يتزوج بامرأة نكحها أبوه، دخل بها أو لم يدخل، وكذلك يحرم أن ينكح بنساء أجداده من جهة الأم أو الأب وإن علوا، ويحرم أن يتزوج بامرأة ابنه، وبامرأة ابن بنته وإن سفلوا، دخل بها الابن أو لا، ويحرم أن ينكح الرجل بأم امرأته دخل بابنتها أو لم يدخل، ويحرم أن ينكح

من الرضاعة: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ﴾ (النساء: ٢٣).

نكحها أبوه: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مَا قَدْ سَفِ إِيَّاهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ (النساء: ٢٢). بامرأة ابنه: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾

(النساء: ٢٣)، قال صاحب "الهداية": وذكر الأصحاب لإسقاط عسار المتني، لا لإحلال حليلة الاس من الرضاعة. ومعناه أن النكاح بامرأة الاس من الرضاعة حرام، كما هو محرم بامرأة الاس "صليي"، فأما امرأة المتني فيحور اسكاح

بها بعد طلاقه أو موته. أو لم يدخل: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مَا قَدْ سَفِ إِيَّاهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ (النساء: ٢٣).

بأبنة امرأته التي دخل بها، سواء كانت في حجره أو في حجر غيره.

السؤال: بينوا المحرمات بالجمع.

الجواب: يحرم الجمع بين ذوات الأرحام، فيحرم الجمع بين الأختين نكاحاً، كما جاء تصريح ذلك في القرآن الكريم.

وقد روى أبو هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى أن تُنكح المرأة على عمتها أو العمة على بنت أخيها، والمرأة على خالتها، أو الخالة على بنت أختها، لا تُنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى.

وذكر الفقهاء لذلك قاعدة كلية، وهي أن كل امرأتين لو فرضت إحداهما ذكراً من أي جانب كان، لم يجز النكاح بينهما برضاع أو نسب، فإن الجمع بينهما حرام.

السؤال: بينوا المحرمات بالكفر والشرك.

الجواب: إذا كان المرء على غير دين الإسلام لا يحل للمرأة المسلمة أن تنكحه على أي ملة كان، ولا يحل للرجل المسلم أن يتزوج مشركة كالوثنية والمجوسية أو كافرة غيرها

دخل بها في شرك ويعني به الشرك بالله تعالى، لا الشرك بالله تعالى مع غيره من الأصنام، كما في قوله تعالى: **القرآن الكريم:** قال الله تبارك وتعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشِرْكَ لَافٍ** (سورة البقرة: ٢١٧) وفي قوله تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشِرْكَ لَافٍ** (سورة البقرة: ٢١٧) وفي قوله تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشِرْكَ لَافٍ** (سورة البقرة: ٢١٧).

على الصغرى: روى ترمذي وأبو داود: **كافرة غيرها:** لا يجوز نكاح غوسيات ولا عذرات، وسواء في ذلك حرث منهن ولاهن، وفي شرح الوهاج، ويدخل في عدد لأوثان عبدة شمس، وسحرة، وصورة حي سحسبه، ومعصية، وإزادة واسطية وإباحية، وكل مذهب يكفر به معتقده، كذا في 'فتح القدير' ولا يفتي بغيره، ومشركه وغوسية تمت محض، وجوز مسلمة كح حربية ولخدمة حرة كدت أو أمة، كذا في محض شرح حسبي. ولا يفتي بغيره، ولا يفتي بغيره، كذا في 'فتح القدير' من 'الفتاوى الهندية' (٢٨١/١). قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ودخل في الكفرة القاديانيون، ومنكرو ما تواتر من الدين، ومنكرو شعائر الإسلام، ومنكرو نصوصه، وشيوخه، ولأن عسيرة نصوص سحرية، وعبد الله، وقد يعتر بعض المسلمين بأسمائهم الإسلامية، وادعاهم الإسلام مع كونهم كفرة، فيكحون بناتهم بإهم.

إلا إن كانت كتابية أي يهودية أو نصرانية فيجوز النكاح بها. فأما الصابئة فيجوز نكاحها إن كانت تؤمن بنبي، وتُقرُّ بكتاب، وإن كانت تعبد الكواكب ولا تقر بكتاب لم يجز للرجل المسلم أن ينكحها.

السؤال: يئنون المحرمات التي يتعلق بها حق الغير.

الجواب: لا يحل لرجل أن يتزوج بزوجة رجل آخر أو معتدته، سواء كانت العدة من طلاق أو وفاة أو دخول في نكاح فاسد.

مسائل شتى

السؤال: هل تثبت حرمة المصاهرة بالزنا؟

نصرانية: التزوج بالكتابية وإن كان جائزاً، لكنه منع عنه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خلافته، لما رأى في ذلك من المفسدة الكبيرة. فقد روى محمد بن الحسن رضي الله عنه في "كتاب الآثار" أن حديفة بن اليمان رضي الله عنه تزوج يهودية باندلس، فكتب إليه عمر بن الخطاب أن حل سببها، فكتب إليه: "أحرم هي يا أمير المؤمنين؟" فكتب إليه: "أحرم عبيث أن لا تصنع كتابي حتى تُحني سببها، وإني أخاف أن يقتديت المسمون، فيحاربوا نساء أهل دمة حماس، وكفى بذلك فتنه نساء المسلمين." قال محمد: "وه نأحد لا يراه حرام، ولكن يرى أن حارب عليهن نساء المسلمين، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه."

وقد صدق عمر رضي الله عنه في قوله وفكره، وقد شاع في عصرنا أن شباب من المسلمين يقيمون في أوروبا وأمريكا وكندا وأستراليا، ويرعون في النساء النصرانيات، راهدين في المنلمات طاهرات لعفيفات، ولا يجد أولياء المسلمين رجالاً لتزويج بناتهم، وهذه فتنة عظيمة كما قال سيدنا عمر رضي الله عنه.

وهناك فتنة أخرى وهي أعظم من الأولى. وهي أن الصاري يرغبون نساءهم أن يتزوجن بالمسيحيين صغيرهم، فإذا كُحِبَ إحداها مسيحية، لا تزل تدعوه إلى النصرانية وتُرْعَبُ فيها، حتى يرتد عن الإسلام، ويدخل في دينها ويعبد الله، فإن لم تفعل في ذلك فلا أقل من أنها تجعل الأولاد لدين ولدوها تحت فرش المسمي نصرانيين، أعادنا الله تعالى من دينه، فإني حاشية للمسيحيين أن يرغبوا فيما فيه هلاك من حيث الدين والإيمان، ونسار في الآخرة، وللعذاب الآخرة أشد وأبقى.

أن ينكحها كان الصابئون في زمن نزول القرآن، وما أسرع أن انعدمت هذه الفرقة بعده، فلا وجود لها إلا في هرون مصرية. والإيمان بيني والإقرار بكتاب لا يوجد في هذا العصر إلا في اليهود والنصارى، فلا احتياج بدأً عن البحث عن أحوال الصابئين.

الجواب: نعم، تثبت فمن زنى بامرأة أو مسّها بشهوة أو هي مسّته كذلك، حرمت عليه أمها وبناتها.

السؤال: هل يجوز الجمع بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبل، وهي مولودة من امرأة أخرى؟
الجواب: هذا جائز.

السؤال: طلق رجل امرأته، هل يجوز له أن يتزوج بأختها؟

الجواب: إذا طلق رجل امرأته طلاقاً باتاً أو رجعيّاً، لم يجز له أن يتزوج بأختها حتى تنقضي عدتها.

السؤال: رجل له مموكدن وهما أحبار، هل يجوز له أن يطأهما بملك الممنوع؟

الجواب: لا يحل له وطؤهما كليهما، وله أن يستمتع بأيتهما شاء، فإذا استمتع بإحدهما فليس له أن يستمتع بالأخرى بعد ذلك ما لم يُحرّم الأولى على نفسه.

السؤال: كيف يحرّمها على نفسه؟

الجواب: يزوجه من رجل أو يكاتبها أو يُخرجها من ملكه بإعتاق أو هبة أو بيع أو صدقة.

باب الأولياء والأكفاء

السؤال: من هو الولي؟

الجواب: تثبت ولاية النكاح بأسباب أربعة: القرابة، والولاء، والإمامة، والملك.

أما من جهة القرابة فالعصبة هم الأولياء على ترتيب العصبات في الإرث، ويقدم الأقرب فالأقرب، وأقرب الأولياء إلى المرأة الابن، ثم ابن الابن وإن سفل، ثم الأب ثم الجد أب الأب وإن علا، ثم الأخ لأب وأم، ثم الأخ لأب، ثم ابن الأخ لأب وأم، ثم ابن الأخ لأب وإن سفلوا، ثم العم لأب وأم، ثم العم

لأب، ثم ابن العم لأب وأم، ثم ابن العم لأب وإن سفلوا، ثم عم الأب لأب وأم، ثم عم الأب لأب، ثم بنوهما على هذا الترتيب. وأما من جهة الولاء فهو ولأء العتاقة، فإذا لم يكن لامرأة ولي من العصابة من جهة القرابة جاز لمولى العتاقة الذي أعتقها أن يزوجه؛ لأنه آخر العصابات، وعند عدم العصابات يلي أولوا الأرحام تزويج الصغير والصغيرة. وأما من حيث الإمامة فالمراد به ولاية الإمام والسلطان، والقاضي، فإذا عُدَّ الأولياء فالولاية إليهم.

وأما من جهة الملك فالمراد به مولى العبد والأمة، فإن له ولاية تزويجها وإن لم يرضيا بذلك، وإذا نكح العبد أو نكحت الأمة بغير إذن المولى، فالنكاح موقوف على إجازته، فإن أجاز جاز، وإن رد بطل.

السؤال: حكم نكاح الحرة البالغة إذا نكحت برضاها، ولم يعقد عليها ولي؟

الجواب: يجوز نكاحها برضاها، وإن لم يعقد عليها وليها عند أبي حنيفة رحمته الله، بكرا كانت أو ثيبا، وإذا نكحت العاقلة البالغة بغير إذن وليها جاز نكاحها، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: لا ينكح نكاحها إلا بإذن وليها.

السؤال: هل يجوز للولي إجبار البكر البالغة العاقلة على النكاح؟

الجواب: ليس للولي إجبارها؛ لأنها أحق بنفسها، بكرا كانت أو ثيبا.

السؤال: سَمَّنا أنه لا يجوز إجبارها، لكن عامة النساء لا ينكحن أنفسهن إنما يزوجهن الأولياء، فهل يحتاج الولي إلى الاستئذان؟

الجواب: لما لم يجز للولي إجبارها لزمه أن يستأذنها: بأي أريد أن أنكحك فلان ابن فلان، فإن أذنت جاز له الإنكاح، وإن ردت رُدَّ.

السؤال: البكر تستحي أن تجيب باللسان، فكيف تجيز؟

الجواب: إذا استأذنها الولي فسكتت أو ضحكت أو بكت بغير صوت، فذلك إذن منها. فإن استأذنها غير الولي، أو ولي غيره أولى منه، لا بد من إظهار رضائها بالقول.

السؤال: فإن أبت ماذا يفعل الولي؟

الجواب: لا يزوجه؛ لأنها ردت.

السؤال: امرأة كحبت أولادها، ثم امت فزاد الولي أن سكحها، هل يزوجها؟

الاستئذان؟

الجواب: لا بد من الأمرين في هذه الصورة، أن يستأذنها الولي، وأن تُصرّح هي برضاها بالقول، ولا يُكتفى بالسكوت أو الضحك أو البكاء.

السؤال: بكر لم يزوج، لكن رأت بكرها ثم رأت بكرها ثم رأت بكرها ثم رأت بكرها، هل يزوجها؟

هي في حكم البكر أو في حكم الثيب؟

الجواب: هي في حكم الأبكار، فيُكتفى للإذن منها بسكوتها وما شابهه.

السؤال: بكر لم يزوج، لكن رأت بكرها ثم رأت بكرها ثم رأت بكرها ثم رأت بكرها، هل يزوجها؟

الجواب: هي في حكم الأبكار عند أبي حنيفة رحمته الله، فيُكتفى بسكوتها عند الاستئذان، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: هي في حكم الثيب في ذلك.

السؤال: رجل زوج بنته البكر النكحة، فقل الزوج: بلغت النكاح فسكتت، وفلت:

ما سكتت، بل أنا رددت، كيف يحكم بينهما؟

الجواب: القول في ذلك قولها، ولا يمين عليها عند أبي حنيفة رحمته الله، وهذه من المسائل التي لا يستحلف فيها عنده، ويستحلف عندهما.

أو البكاء. قال النبي ﷺ: لا تكح الأُم حتى تستأمر، ولا سكح البكر حتى تستأذن، قالوا يا رسول الله! وكيف يذفأ؟

قال: أن تسكت رواه البخاري ومسلم. **أو تعنس:** من عنست عنوساً تجاوزت وقت التزويج، فم تنزوج.

السؤال: صغير أو صغيرة روجها الولي من غير استئذان هل صح نكحهما؟

الجواب: نعم، صح؛ لأنه جاز له أن ينكحها من غير استئذان، وهذا معنى إيجاب الولي إياهما، ويعم هذا الحكم في الصغيرة، بكرة كانت أو ثيباً.

السؤال: الولي الأقرب غاب ومست الحاجة إلى الإباح، هل يجوز للولي الأبعد أن يزوجها؟

الجواب: إذا غاب الولي الأقرب غيبة منقطعة، جاز للولي الأبعد أن يزوجها.

السؤال: الغيبة المنقطعة ما هي؟

الجواب: هي أن يكون في بلد لا تصل إليه القوافل في سنة إلا مرة واحدة.

السؤال: امرأة مجنونة لها وليان أبوها وأبناها، فمن هو الولي في إباحها؟

الجواب: وليها هو ابنها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وقال محمد -ع-: وليها أبوها.

السؤال: الصغير أو الصغيرة روجها ولها في صغيرها، ثم بلغا، فهل يحصل لها حق الفسخ؟

الجواب: إن زوجها الأب أو الجد فلا خيار لهما بعد البلوغ، وإن زوجها غير الأب والجد فلكل واحد منهما الخيار، إن شاء أقام على النكاح، وإن شاء فسخ.

السؤال: هل لعذر العصاة من الأقارب أن يزوج الصغير أو الصغيرة، مثل الأب

والأم والخالة؟

الجواب: نعم، يجوز.

السؤال: روج الأب الصغيرة ويصف من مهر مثلها، أو روج ابنه الصغير ووراد في

مهر امرأته على مهر المثل، ما حكمه؟

أو بما معنى كونها ثيباً أن يزوجها قبل ذلك، ومهر روجها من يزوجها. إلا مرة واحدة. هذا حسن القدوري -ع-، وقيل: أدنى مدة السفر؛ لأنه لا نهاية لأقصاه، وهو خيار بعض المتأخرين، ومن ذلك حال يموت الكفء باستطلاع رأيها، وهذا أقرب إلى الحق، لأنه لا يضر في بقاء ولايته حينئذ من الهدية نعم يجوز: أي عند عدم العصبات، كما قال صاحب الهداية.

الجواب: جاز ذلك عليهما للأب والجد، ولا يجوز ذلك لغيرهما.

السؤال: هل يشترط في الولاية شيء سوى القرابة وغيرهما ذكر؟

الجواب: يشترط أن يكون الولي بالغاً عاقلاً، فلا ولاية لصغير ولا مجنون.

السؤال: وما حكم ولاية الكافر؟

الجواب: لا ولاية لكافر على مسلم ومسلمة، وإن كان أقرب الناس إليهما.

السؤال: قد ذكرتم أن المرأة البالغة لا يجوز لمولي إجبارها، فزوجت امرأة بلغة رجلاً

وعصبت من مهر مله، هل ينبت للولي الاعتراض على ما أختارت لنفسها؟

الجواب: قال أبو حنيفة رحمته: للأولياء حق الاعتراض عليها، حتى يتم لها مهر مثلها أو يفارقها زوجها.

السؤال: امرأة وليها ابن عمها، فزوجها من نفسه، ما حكمه؟

الجواب: هذا جائز، والنكاح صحيح إذا كان بحضرة الشاهدين.

السؤال: امرأة بلغة أذنت لرجل أن يزوجها من نفسه، فعقد بحضرة شاهدين هل

يصح هذا النكاح؟

الجواب: نعم، يصح.

مسائل تتعلق بالكفاءة

السؤال: الكفاءة ما هو؟ والكفاءة ما هي؟

الجواب: الكفاءة هي المماثلة، والكفاءة من كان مثلك، وتعتبر الكفاءة في النكاح في

النسب والدين والمال والصنائع.

السؤال: الكفاءة في الدين ما هي؟

الجواب: هي الكفاءة في الديانة أي التقوى والصلاح، فلا يكون الفاسق كفئاً للصالحة.

للصالحة قال صاحب 'الهداية'. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمتهما، وهو الصحيح؛ لأنه من أعنى =

السؤال: كيف تتحقق الكفاءة في المال؟

الجواب: إذا كان الزوج مالكا للمهر والنفقة فهو كفو لها.

السؤال: وما معنى الكفاءة في الصنائع؟

الجواب: معناه: أن لا يكون الزوج من أهل الحرف التي يتعبدون بها، كالحجامة والدباغة والكناسة مثلاً.

السؤال: تزوجت امرأة بغير كفو والأولياء يعترضون على ذلك، فما حكم اعتراضهم؟

الجواب: لهم حق الاعتراض، ولهم أن يفرقوا بينهما.

عدة مسائل تتعلق بنكاح العبيد والإماء

السؤال: هل يصح أن تنكح المرأة عبدها، أو ينكح الرجل أمته؟

الجواب: لا نكاح بين المولاة وعبدها، ولا بين المولى وأمته، لكن يجوز للولي أن يستمتع بأمته كالاستمتاع بزوجه إذا كانت الأمة مسلمة أو نصرانية أو يهودية، ولا يحل له الاستمتاع بمجوسية أو وثنية، وشرط آخر لحل الاستمتاع بأمته وهو أن لا يكون جامعاً بين الأختين وطئاً، وقد بيناه من قبل.

السؤال: هل يجوز للرجل المسلم أن ينكح أمة غيره؟

الجواب: نعم، يجوز ذلك إذا كانت مسلمة أو كتابية.

= امحار، والمرأة تعبر بمسق الزوج فوق ما تعبر بصعة سبه (أي دناءة فيه)، وقال محمد: لا تعتز؛ لأنه من أمور الآخرة. ولا تنس أحكام الدنيا عليه إلا إذا كان يُصنع ويُسحر منه، أو يخرج إلى الأسواق سكران، ويلعب به الصبيان؛ لأنه مستخف به.

كفو هـ حتى إن من لا يمكنهما، أو لا يمكن أحدهما لا يكون كفواً؛ لأن المهر بدل الصنع، فلا بد من إيفائه، وبأسفة قوم الروح ودوامه، وإيراد بالمهر ما تعارفوا تعجبه؛ لأن ما وراءه مؤجل. من الهداية.

ان يفرقوا بينهما دفعاً لضرر العار عن أنفسهم. من الهداية. ولا بد من الحضور عند القاضي ليفرق بينهما. من "الجوهرة".

السؤال: وما حكم زواج الأمة على أحراف، أو حره على الأمة؟

الجواب: لا يجوز الأول، ويجوز الثاني.

السؤال: رُفِحَ الأمة مولاهم، ثم أعتق، فهل هذا الحُر في العقد النكاح؟

الجواب: لها الخيار في ذلك، سواء كان زوجها حراً أو عبداً.

السؤال: تزوجت أمه بعد إذن مولاهم، ثم أعتق، ما حكم هذا النكاح؟

الجواب: صح النكاح ولا خيار لها.

السؤال: رُفِحَ المولى أمه، فهل يجب عليه أن يُبَوِّسَ في بيت زوجته؟

الجواب: ليس عليه ذلك، ولكنها تخدم المولى، ويقال لزوجها: متى ظفرت بها وطئتها.

السؤال: فإن بوأها معه في بيته ما حكم النفقة؟

الجواب: تجب النفقة على زوجها.

السؤال: بوأها المولى في بيت الزوج، ثم بداله أن يستخدمها، هل يجوز له ذلك؟

الجواب: نعم، هذا جائز.

السؤال: تزوج العبد بذن مولاهم، فمن يؤدي مهر زوجته؟

الجواب: مهرها دين في رقبته، يباع فيه إن لم يؤد المولى المال من عند نفسه.

باب المهر

السؤال: المهر ما هو؟

الجواب: هو المال الذي يجب على الزوج في عقد النكاح في مقابلة منافع البضع، إما

بالتسمية أو بنفس العقد.

السؤال: يئنون أقل المهر وأكثره.

أو بنفس العقد: وللمهر أسماء أخرى، وهي الصداق، والنحلة، والفريضة.

الجواب: أقله عشرة دراهم، فإن سُمي أقل من عشرة، فلها عشرة، ولا حد لأكثره فيما تراضيا عليه وسميَّاه، فهو الواجب.

السؤال: فإن لم يسم مهرًا وحصل الإيجاب والقبول في حضور الشاهدين، هل يصح النكاح؟
الجواب: يصح النكاح في هذه الصورة ولها مهر مثلها إن دخل بها أو مات عنها، وإن طلقها قبل الدخول بها، وقبل الخلوة الصحيحة، فلها المتعة، وستعرف معناها إن شاء الله تعالى.

السؤال: فإن تزوج على أن لا مهر لها، ما حكمه؟

الجواب: حكمه حكم من لم يسم لها المهر، من وجوب مهر المثل أو المتعة، كما ذكرنا آنفاً.

السؤال: سُمي لها مهرًا، ثم طلقته، هل يجب المسمى كذا؟

الجواب: فيه تفصيل، إن دخل بها أو مات عنها ولو قبل الدخول، فلها المسمى، وإن طلقها قبل الدخول وقبل الخلوة الصحيحة، فلها نصف المسمى، قال الله تبارك وتعالى شأنه: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾.

السؤال: تروح مسميه على حمر أو خنزير، ما حكمه؟

الجواب: النكاح جائز، وهي تستحق مهر المثل.

السؤال: تروح امرأة على مهر سماه، ثم إنه راد عنه أو هي حطت منه، ما حكم هذا الخط والزيادة؟

الجواب: الخط والزيادة كلاهما جائزان، ولزمت الزيادة إن دخل بها أو مات عنها، وتسقط الزيادة بالطلاق قبل الدخول.

السؤال: تروح امرأة على ألف درهم، على أنه لا يخرجها من البلد، أو على أن

لا يتزوج عليها امرأة، ماذا يجب عليه؟

الجواب: يُنظر في ذلك، فإن وفى بالشرط فلها المسمى، وإن تزوج عليها امرأة أو أخرجها من البلد فلها مهر مثلها.

السؤال: تزوجت على حيوان غير موصوف، هل يصح ذلك؟

الجواب: التسمية صحيحة، ولها الوسط من الحيوان، والزواج مخير إن شاء أعطاها ذلك، وإن شاء أعطاها قيمته.

السؤال: تزوج على ثوب غير موصوف، ماذا يجب عليه؟

الجواب: يجب عليه مهر المثل.

السؤال: تزوج امرأة لم يسمها مهرًا، ثم تراضى على تسميته مهرًا، ماذا سيجوز للمرأة

في هذه الصورة؟

الجواب: التراضي صحيح، ولها ما تراضيا عليه، لكن إن دخل بها أو مات عنها فلها هذا المسمى، وإن طلقها قبل الدخول والخلوة الصحيحة فلها المتعة.

السؤال: تزوج حر امرأة على أن يخدمها سنة أو على أن تعطيها الفراء، هل يصح هذه التسمية؟

الجواب: لا تصح هذه التسمية، ولها مهر مثلها في هذه الصورة.

السؤال: تزوج عبد حرة دون مولاه على خدمته أو سنة، ما حكمه؟

الجواب: النكاح صحيح، ولها خدمته سنة.

السؤال: صدق الولي المهر للمرأة، هل يصح صياحه؟

الجواب: ضمانه صحيح، وجاز للمرأة أن تطالب زوجها أو وليها.

السؤال: كحل بكاح فسد، ففرق القضي بين الزوجين، ما حكم أداء المهر؟

وهذا ليس معنى هذه المسألة بل يسمى حسن الحيوان دون الوصف، بأن يتزوجها على خمس أو حمار، ثم إذا لم يسم الجنس بأن تزوجها على دابة، لا تجوز التسمية، ويجب مهر المثل. من "الهداية".

مهر من معناه إذا ذكر الثوب، ولم يرد عليه، ووجهه أن هذه جهالة الجنس؛ لأن الثياب أحاسن، ونحو سمي جنسا بأن قال: هروي، تصح التسمية ويخير الزوج. من "الهداية".

الجواب: إذا فرق بينهما قبل الدخول فلا مهر لها، وكذلك إذا فرق بينهما بعد الخلوة، وإن دخل بها فلها مهر مثلها، لكنه لا يزداد على المسمى.

السؤال: وما حكم العدة بعد هذا التبرع، وثبت السبب أن ولدت منه؟

الجواب: عليها عدة الطلاق، ويثبت نسب ولدها منه.

السؤال: حلالا المحبوب زوجته، ثم ضاقتها، ماذا يجب عليه؟

الجواب: يجب عليه كمال المهر عند أبي حنيفة رحمته الله؛ لأن المرأة سلمت نفسها، وقالوا رحمهم الله: عليه نصف المهر.

الخلوة الصحيحة

السؤال: الخلوة الصحيحة ما هي؟

الجواب: هي أن لا يكون هناك مانع من الوطاء، مثلاً لا يكون أحدهما مريضاً، ولا صائماً في رمضان، ولا محرماً بحج أو عمرة، ولا تكون المرأة حائضاً.

السؤال: لم قيدتم الصوم بصوم رمضان؟

الجواب: لأنه إذا صام أحدهما متطوعاً، ووجد الزوج خلوة، فهذه الخلوة تعتبر صحيحة.

مهر المثل

السؤال: قد ذكرت مزاراً لمهر المثل في أحاديثكم، فريد أن أعلم أن مهر المثل ما هو؟

الجواب: مهر المثل: مهر مثلها من الأخوات والعمات وبنات العم في السن والجمال والمال والعقل والدين والبلد والعصر، ولا يعتبر بأمرها أو خالتها إذا لم تكونا من قبيلتها.

المتعة

السؤال: المتعة ما هي؟

الجواب: هي ثلاثة أثواب من كسوة مثلها، وهي درع وخمار وملحفة.

السؤال: من يجب المتعة من المضطرب، ومن تستحب له منهن؟

الجواب: تجب للتي طلقها قبل الدخول بها ولم يسم لها مهرا، وتستحب لكل مطلقة

سواها إلا للتي طلقها الزوج قبل الدخول بها، وقد سمي لها مهرا.

مسائل التفريق بسبب العيوب

السؤال: رجل تزوج امرأة بها عيب، هل له خيار أن يرد النكاح؟

الجواب: لا خيار له في ذلك، وله حق التطليق في كل وقت.

السؤال: تزوجت امرأة رجلا، فحدث به حيوان أو حذانه أو غيره، فهل يسرياد

خيار الفسخ؟

الجواب: لا خيار لها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما، وقال محمد رحمه: لها الخيار.

السؤال: امرأة وحدث زوجها عيبا، وطالب الحاكم أن ينسخ النكاح، كيف تحكم الحاكم؟

الجواب: يطلب الحاكم الزوج ويؤجله حولا للتداوي، فإن وصل إليها في هذه المدة

فلا خيار لها، وإلا فرق بينهما إن طلبت المرأة ذلك.

السؤال: إن فرق القاضي بينهما فهذا المفسوس، ما حكمه؟

الجواب: هذا التفريق يعتبر طلاقا بائنا.

السؤال: وما حكم المهر في هذه الصورة؟

الجواب: لها كمال المهر إن خلا بها.

السؤال: إن حدث زوجها عيبا، وطالب الحاكم أن يفرق بينهما، ما حكم الحاكم؟

منها: وفية: من كسوة منها: بشرة بن: لا يبعد حاكمه، وصحيح: لا يبعد حاكمه: غلاما ناقص وهو قوله

تعالى: «عَنِ الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَنِ الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ» (البقرة: ٢٣٦).

الجواب: يفرق بينهما في الحال ولا يؤجل؛ لأنه لا يُرجى منه الجماع طول حياته.

السؤال: وإن وجدتة خصيا وطالبت التفريق، هل في ذلك تأجيل؟

الجواب: نعم، يؤجله الحاكم كما يؤجل العنين.

مسائل البينونة والتفريق بسبب اختلاف الدين واختلاف الدار

السؤال: أسلمت المرأة و زوجها كافر، هل نبش منه بسلامتها؟

الجواب: لا تبين بنفس الإسلام، بل يعرض القاضي الإسلام على زوجها، فإن أسلم

فهي امرأته، وإن أبى فرق القاضي بينهما، وكان ذلك التفريق طلاقاً بائناً عند

أبي حنيفة ومحمد رحمهما، وقال أبو يوسف رحمته: هو فرقة بغير طلاق.

السؤال: أسلم رجل ونخته امرأة مجوسية، هل تبين امرأته بذلك؟

الجواب: لا تبين بنفس إسلام الزوج، بل يعرض القاضي عليها الإسلام، فإن

أسلمت فهي امرأته، وإن أبت فرق القاضي بينهما، ولا يكون هذا التفريق

طلاقاً؛ لأن هذه فرقة جاءت من قبلها.

السؤال: وما حكم المهر في ذلك؟

الجواب: إن كان قد دُخل بها فلها كمال المهر، وإن لم يكن دُخل بها فلا مهر لها.

السؤال: أسلم زوج الكتابية، هل يفرق بينهما؟

الجواب: لا حاجة إلى التفريق؛ لأنه يصح نكاح المسلم الكتابية ابتداءً، فكذا يصح بقاء.

السؤال: أسلمت المرأة في دار الحرب وزوجها كافر، هل تقع الفرقة بينهما بذلك؟

الجواب: لا تقع البينونة حتى تحيض ثلاث حيض، فإذا خرجت من الحيضة الثالثة

بانت من زوجها.

السؤال: خرج أحد الزوجين من دار الحرب إلى دار الإسلام مسلماً، متى تقع

البينونة بينهما؟

الجواب: تقع البينونة بنفس الخروج إلى دار الإسلام، ولا يُنظر في ذلك إلى أمر آخر.
السؤال: امرأة أسلمت في دار الحرب، وخرجت معها حره إلى دار الإسلام وكان قد

هناك زوج، هل تلزمها العدة؟

الجواب: لا عدة عليها، ولها أن تتزوج في الحال عند أبي حنيفة رحمه الله، وهذا إذا كانت غير حامل، فإذا كانت ذات حمل لا يجوز لها التزوج حتى تضع حملها.

السؤال: أرند أحد المروحين عن الإسلام والعهد بالله متى يقع النكاح بينهما؟

الجواب: تقع البينونة بينهما في الحال، وتكون الفرقة بغير طلاق.

السؤال: وما حكم المهر في ذلك؟

الجواب: إن كان الزوج هو المرتد وقد دخل بها، فلها كمال المهر، وإن لم يدخل فلها نصف المهر، وإن كانت المرأة هي المرتدة، فإن كان ذلك قبل الدخول فلا مهر لها، وإن كانت الردة بعد الدخول فلها المهر.

السؤال: زوجان مسلمان أرندا معاً والعهد بالله متى أسير معاً، ما حكم النكاح بينهما؟

الجواب: لا فرقة بينهما في هذه الصورة، وهما على نكاحهما.

السؤال: رجل رجع عن الإسلام ثم أمراه أسير معاً والعهد بالله متى رجع

التزوج، ما الحكم في تزوجهما؟

الجواب: لا يجوز أن يتزوج المرتد مسلمة، ولا مرتدة، ولا كافرة أصلية، وكذلك المرتدة لا يتزوجها مسلم، ولا كافر، ولا مرتد.

السؤال: زوجان كافرين في دار الحرب أسير أحدهما، وأدخل في دار الإسلام، متى

تقع البينونة بينهما؟

الجواب: تقع البينونة بينهما حينما دخل دار الإسلام، وإن شياً معاً لم تقع البينونة.

الولد يتبع خير الأبوين

السؤال: ولدَ فُؤادٌ من أبوين، أبوه مسلم، فمَن يَتبعه الولدُ في الدين؟

الجواب: يتبع أباه، وإذا أسلم أحد الزوجين ولهما ولد صغير يتبعه الولد، ويصير مسلماً بإسلام من أسلم منهما.

السؤال: ولدَ بين أبوين، وأحدهما كتابي والآخر مجوسي، فمَن يتبعه الولد؟

الجواب: يتبع الكتابي دون المجوسي، والأصل في ذلك أن الولد يتبع خير الأبوين ديناً.

فائدة

١- إذا تزوج الكافر بغير شهود أو في عدة كافر، وذلك في دينهم جائز، ثم أسلماً أُقِرَّ عليه، ولا يحتاجان إلى نكاح جديد.

٢- إذا تزوج المجوسي أمه أو بنته، ثم أسلماً فُرقَ بينهما.

كتاب الرضاع

السؤال: كم شهراً مدة الرضاع التي لا تجوز لإرضاع بعدها؟

الجواب: مدة الرضاع عند أبي حنيفة ثلاثون شهراً، وعندهما رحمتهما ستان.

السؤال: أيُّ حكم يتعلق بالرضاع؟

الجواب: إذا حصل الرضاع في مدته، على اختلاف القولين قليلاً كان أو كثيراً، يتعلق به حرمة النكاح بين الرضيعين، وبين الرضيع والمرضعة، وأصول المرضعة وفروعها.

وقد ذكر الله تعالى في بيان المحرمات الأمهات المرضعات، والأخوات المرضعات، وقال النبي ﷺ: إن الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب.

سأله وفي 'فتح القدير': الأصح قومه، من الاقتصار على الخويين في حق التحريم أيضاً، وبه أحد الطحاوي. "البحر الرائق" (٢٢٩/٣) من النسب: رواه مسلم.

السؤال: إذا أرضعت امرأة صبياً أو صبياً بعد مدة الرضاع، ما حكمه؟

الجواب: الإرضاع بعد مدة الرضاع لا يجوز، وإذا مضت مدته لا يتعلق به التحريم.

السؤال: بينوا أحكام حرمة الرضاع بالتفصيل.

الجواب: افهم واحفظ المسائل التالية:

- ١- إذا ارتضع صبي وصبية على ثدي امرأة، حُرِّمَ النكاح بينهما.
- ٢- لا يجوز أن تتزوج المرضعة أحداً من ولد المرأة التي أرضعتها.
- ٣- إذا أرضعت المرأة صبياً حُرِّمَت هذه الصببة على زوجها وعلى آبائه وأبنائه، ويصير الزوج الذي نزل لها منه اللبن أباً للمرضعة، وهذه المسألة يسميها الفقهاء بمسألة لبن الفحل.
- ٤- لا يتزوج الصبي المرضع أخت زوج المرضعة؛ لأنها عمته من الرضاع.
- ٥- لا يحل للرجل أن يتزوج امرأة ابنه من الرضاع، كما لا يحل له أن يتزوج بامرأة ابنه من النسب.
- ٦- يجوز أن يتزوج الرجل بأخت أخيه من الرضاع، كما يجوز في بعض

مسألة عدة 'كبر'، ولا حل بين رضيعي ثدي، وبين مرضعة وولد مرضعها وولد ودها، فإن صاحب 'سحر'؛ أي لا حل بين لصغيرة مرضعة وولد امرأة نبي أرضعتها؛ لأهما أحول من الرضاع، ولا فرق بين كون ولد نبي أرضع رضيعاً مع مرضعة، أو كان سلف رضيعين كثيرين، أو مسوفاً أرضعها، بأن ولد عدة سبين (٣/ ٢٤٤) قال إمامي في حاشيته 'على 'السحر' وكان عليه أن يرد بعد قوله مسوقاً بارتضاعها أو لم ترضعه أصلاً؛ لئلا يوهم اشتراط إرضاعها ولدها، مع أنه غير شرط.

من الرضاع قال صاحب 'كبر'، وحل تحت 'أخت رضيع وسب'، فإن صاحب 'سحر'؛ قوله: 'رضاع' يصح نصاً لكل من نصف ونصف، ولأولئك أن يكون له 'أخ' من نسب، ولله 'أخ' تحت رضيعية، ولثاني: أن يكون له 'أخ' من الرضاع وهو 'أخت نسب'، وثالث صاهر، (وهو أن يكون له 'أخ' من الرضاع وله أخت رضاعية).

الصور أن يتزوج بأخت أخيه من النسب، وذلك مثل الأخ من الأب إذا كان له أخت من أمه، جاز لأخيه من أبيه أن يتزوجها.

السؤال: قد ذكرتم في بيان المحرمات أن كل ما يحرم من النسب يحرم من الرضاع إلا بعض ما يُستثنى منه، فتريد أن نعلم هذا المستثنى؟

الجواب: يستثنى منه الصور التالية:

١- يجوز النكاح بأم أخته من الرضاع، ولا يجوز أن يتزوج بأم أخيه من النسب.

٢- يجوز أن يتزوج أخت ابنه من الرضاع، ولا يجوز ذلك من النسب.

٣- يجوز أن ينكح أم عمه وعمته من الرضاع، ولا يجوز ذلك من النسب.

السؤال: اختلط لبن امرأتين، فسقي رضيعاً أو رضيعتين، بأبهما يتعلق التحريم؟

الجواب: قال أبو يوسف رحمته الله: يتعلق التحريم بأكثرهما، وقال محمد رحمته الله: يتعلق التحريم بهما.

السؤال: فإن نزل للبكر لبن، فأرضعت صبياً أو صبية، ما حكمه؟

الجواب: يتعلق به التحريم.

السؤال: وإن نزل للرجل لبن، فأرضع صبياً أو صبية، ما حكم التحريم بذلك؟

الجواب: لا يتعلق به التحريم.

السؤال: صبي وصبية شربا من لبن شاة، ما حكمه؟

الجواب: لا رضاع بينهما.

من النسب في شرح الوقاية: "يحرم منه ما يحرم من النسب إلا أم أخته وأخيه، فإن أم لأخت والأخ من نسب هي الأم أو موصوءة الأب، وكل منهما حرام، ولا كذلك من الرضاع، وهي شامته ثلاث صور: الأم رضاعاً للأخت أو الأخ بسا، والأم بسا للأخت أو الأخ رضاعاً، والأم رضاعاً للأخت أو الأخ رضاعاً.

من النسب لأن أخت الابن من النسب إما است وإما الرسة، أيتهم كانت، وقد وضعت أمها، ولا كذلك من الرضاع. من 'شرح الوقاية'. من النسب لأن أم هؤلاء بسا بما موصوءة لخد الصحيح أو الخد العاسد، ولا كذلك من الرضاع، ولا تنس الصور الثلاث في جميع ما ذكرنا. من "شرح الوقاية".

السؤال: رجل تزوج امرأة كبيرة، وبزوج صبي صغير، فارتفعت الكبيرة فصعده،
فما حكم هذا الإرضاع؟

الجواب: حُرِّمَتْما عليه كلتاها.

السؤال: وما حكم وجوب المهر في هذه الصورة؟

الجواب: إن كان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها، وللصغيرة نصف المهر، ويرجع به على
الكبيرة إن كانت تعمدت به الفساد، وإن لم تتعمد الفساد فلا شيء عليها.

السؤال: وكيف يثبت الرضاع؟

الجواب: يثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين، ولا تقبل في الرضاع شهادة النساء منفردة.

السؤال: اختلط لبن امرأة بماء، فسربت منه صبي أو صبينة، هل يتعلق به التحريم؟

الجواب: إذا كان اللبن هو الغالب يتعلق به التحريم، وإن كان الماء هو الغالب
لم يتعلق به التحريم.

السؤال: فإذا اختلط لبن امرأة بالطعام، ما حكمه؟

الجواب: إذا اختلط اللبن بالطعام لم يتعلق به التحريم عند أبي حنيفة رحمته الله وإن كان
اللبن غالباً، وقال أصحابه رحمته الله: يتعلق به التحريم إذا كان اللبن هو الغالب.

السؤال: وما حكم التحريم إذا اختلط لبن امرأة بالدواء وسر به رضيع؟

الجواب: يتعلق به التحريم إذا كان اللبن غالباً.

السؤال: امرأة ماتت فحبس لبنها في إبهام، ثم أوجر به الصبي، ما حكمه؟

الجواب: يتعلق به التحريم.

السؤال: اختلط لبن امرأة من لبن شاة فسمي صبي أو صبينة، ما حكمه؟

الجواب: إن كان لبن المرأة غالباً يتعلق به التحريم، وإن غلب لبن الشاة لم يتعلق.

• أوجر: أي أدخل اللبن في حلقه.

كتاب الطلاق

السؤال: إذا تزوج الرجل امرأة ثم لم يتوافقا، ماذا يفعل الرجل؟

الجواب: قد أمر الله تعالى بحسن المعاشرة، وقال: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، فإن لم يمكن ذلك وأرادا المفارقة، جعل الله لهما صورة الخلاص، وهو أن يطلق الرجل المرأة ويخرجها من نكاحه، والرجل في هذه الصورة مطلق، والمرأة طالق أي ذات طلاق.

السؤال: هل ينقسم الطلاق على أقسام؟

الجواب: الطلاق على ثلاثة أقسام:

١- أحسن الطلاق. ٢- طلاق السنة. ٣- طلاق البدعة.

فالأول: أن يطلقها تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه، ثم لا يجامعها حتى تنقضي عدتها.

والثاني: أن يطلق المدخول بها ثلاث تطليقات في ثلاثة أطهار لا جماع فيها، ويسميه الفقهاء بالطلاق الحسن، والسنة في الطلاق من وجهين: سنة في الوقت، وسنة في العدد. فالسنة في العدد يستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها، والسنة في الوقت يثبت في المدخول بها خاصة، وهو أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه.

والثالث: أن يطلقها ثلاث تطليقات مجموعة في كلمة واحدة، أو يطلقها ثلاث تطليقات في طهر واحد، فإذا طلق.....

طهر واحد وكذا إيقاع الشتين في طهر الواحد بدعه، واحتلت روايات في الواحدة المائة، قال في "الأصل": به أحصا النسبة؛ لأنه لا حاجة إلى إثبات صفة رائدة في الخلاص وهي السيوة، وفي روايه "الريادات" أنه لا يكره معالجة إلى الخلاص باجرا من "الهديّة". قرأ اس إهمام في "فتح القدير": طلاق اسدعة ما حاف قسمي النسبة، =

أمراته بتطبيق واحدة وهي مدخول بها، وقع الطلاق عليها، لكنها لا تبين منه حتى تنقضي عدتها، فإذا أراد أن يراجعها جاز له ذلك في العدة، وإذا كانت غير مدخول بها، فإنها تبين منه بتطبيق واحدة، ولا يحل للزوج أن يراجعها في العدة ولا بعد العدة، وسنشرح لك هذا فيما بعد إن شاء الله تعالى.

السؤال: من طلق طلاق المدعة، ما حكم هذا الطلاق؟

الجواب: يقع الطلاق بذلك ويكون الزوج عاصياً؛ لأنه خالف السنة.

السؤال: هل يقع الطلاق في حالة الحيض؟

الجواب: يقع الطلاق في حالة الحيض لكنه ممنوع، فيلزمه أن يراجعها، ثم إذا شاء طلقها في طهر لا جماع فيه، وهذا إذا كانت مدخولاً بها، فإن طلق غير المدخول بها في حالة الحيض جاز ذلك.

السؤال: وما حكم الطلاق في حالة الحمل؟

الجواب: يجوز الطلاق في حالة الحمل ولو كان عقيب الجماع.

السؤال: راحل يريد أن يضمن المدخول بها ثلاث بضعات موافقاً للسنة، كيف يفعل؟

الجواب: يطلق بتطبيق واحدة في طهر لا جماع فيه، ثم يطلق هكذا في الطهر الثاني، ثم يطلق هكذا في الطهر الثالث.

السؤال: يريد أن يضمنها السنة لكنها ليست من دواب الحيض، كيف يفعل؟

الجواب: يطلقها واحدة في شهر، فإذا مضى شهر طلقها أخرى، فإذا مضى شهر طلقها أخرى.

= ودلت بأن بضعتها ثلاثاً كلمة واحدة، أو متفرقة في طهر واحد، أو شبر كدلت، أو واحدة في الحيض، أو في

طهر قد جامعها فيه، أو جامعها في الحيض الذي يبيح، فإذا فعل ذلك وقع الطلاق، وكان عاصياً

إن شاء الله تعالى في باب طلاق غير المدخول بها، وفي باب الرجعة. أن يراجعها إذا كان طلاقاً رجعياً.

السؤال: هل يجوز أن يطلق التي لا تحيض بحيث لا يفصل بين وطئها وطلاقها بزمان؟
الجواب: يجوز ذلك.

السؤال: رجل امرأته حامل ويريد أن يطلقها للسنة ثلاثاً، كيف يفصل بين كل تطليقة؟
الجواب: يفصل بين التطليقتين بشهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما، وقال محمد رحمه: لا يطلقها للسنة إلا واحدة.

السؤال: هل يقع طلاق كل زوج؟

الجواب: يقع طلاق كل زوج إذا كان عاقلاً بالغاً، ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والنائم.
السؤال: وما حكم طلاق السكران والمكره؟
الجواب: يقع طلاقهما.

يقع طلاقهما: هذا إذا شرب مسكراً، فإن عقبه سبب هو معصية، فجعل ناقياً حكماً رحره، حتى لو شرب فصداً، وزال عقله بالصداع، يقول: إنه لا يقع طلاقه، من "الهداية". وقال في "البحر الرائق" (٢٦٦/٣): لأن الشارع لما حاصه في حالة سكره بالأمر ونهي بحكم فرعي عرفه أنه اعتبره كقائم العقل، تشديد عليه في الأحكام الشرعية، وقد فسروه هذا مذهب أبي حنيفة، وهو من لا يعرف رجل من امرأة، ولا أسماء من الأرض، فإن كان معه من العقل ما يقوم به التكليف، فهو كصاحي. أضيق فشم من سكر مكرهاً أو مصصراً فضيق، وقد حرم في "الخلاصة" بالوقوع معلاً، بأن روى العقل حصل ففعل هو محصور في الأصل، وإن كان مباحاً بعراض الإكراه، ولكن السبب الداعي للحظر قائم، فأثر قيام السبب في حق الطلاق.

وشمل أيضاً من سكر من الأثرية المتحدة من الخوب وعسل، وهو قول محمد، وقال الإمام: الذي لا يقع، قال في فتح القدير: ويعنى بقول محمد، لأن السكر من كل شراب محرم. وشمل أيضاً من عاب عقبه بأكل الخشيش، فطلق وهو لمسمى بورق القنب، وقد اتفق على وقوع صلاقه فتوى مشايخ المذهبين الشافعية والحنفية؛ لغتوهم حرمة وتأديب ناعته، حتى قالوا: من قال نعه فهو رديق، كذا في "المتعنى" بالنعج، وتبعه الخقق ابن إمام في "فتح القدير"، ومن صرح بحرمة الخشيش والسج والأفيون، الحدادي في "الخوهره" في آخر الأثرية، وصرح بغيره أكنه. وشمل أيضاً من عاب عقبه بسج والأفيون؛ فإنه يقع صلاقه إذا سعمنه ليهو وإدخال الأعفان فصداً، كونه معصية، وإن كان يتداوي فلا لعدمها، وعن هذا قيل: إذا شرب احمر فصداً، فإن عقله بالصداع فضيق لا يقع؛ لأن روال العقل مصاف إلى الصداغ لا إلى الشراب، كذا في "فتح القدير"، وهو صريح في حرمة السج والأفيون لا للدواء. وفي "الميزانية": والتعليل ينادي بحرمة لا للتداوي، ما في "السحر" منقطاً.

السؤال: وما حكم طلاق الأخرس؟

الجواب: يقع طلاقه بالإشارة.

السؤال: عبد تزوج امرأة بإذن مولاه، من يطلقها؟

الجواب: يطلقها المتزوج أعني العبد، فإذا طلق وقع الطلاق، ولا يقع طلاق المولى على امرأة عبده.

باب إيقاع الطلاق

السؤال: قد ذكرت أنه يجوز المراجعة بعد الطلاق الرجعي، فهل هناك طلاق لا يجوز الرجوع بعده؟

الجواب: الطلاق على ثلاثة أنحاء: طلاق رجعي، يجوز الرجوع بعده في العدة، وطلاق بائن: لا يجوز الرجوع بعده إلا بِنكاح جديد. وطلاق مغلظ، لا يجوز النكاح بعده بذلك الزوج حتى تنكح المرأة زوجا غيره بعد مضي العدة، ويجامعها الزوج الثاني، ثم يموت عنها أو يطلقها، وتمضي عدتها.

السؤال: كيف يقع الطلاق الرجعي والبائن؟

الجواب: الطلاق على ضربين من حيث الألفاظ.

١- صريح. ٢- كناية. فالصريح: قول الرجل لامرأته: أنت طالق أو مطلقة أو طلقتك، ويقع به الطلاق الرجعي، ولا يقع به إلا واحدة وإن نوى أكثر من ذلك، ولا يفتقر إلى نية الطلاق بهذه الألفاظ، ومن الألفاظ الصريحة في الطلاق قوله: أنت الطلاق، وأنت طالق الطلاق، وأنت طالق طلاقا،

ولأنه انحاء. قد تفسير المصالح من جهة تأثير الطلاق، والتقسيم الأول كان من جهة كونه موافقا للسنة أو مخالفا لها.

فإن لم تكن له نية بهذه الألفاظ فهي واحدة رجعية، وإن نوى ثنتين لا يقع إلا واحدة، وإن نوى ثلاثاً فثلاث، ولو قال: أنت طالق، أنت طالق مرتين، تقع به تطليقتان رجعيتان، قال الله تعالى شأنه: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ (البقرة: ٢٢٩).

والضرب الثاني أعني الكناية: وهي التي ليست صريحة في الطلاق، لا يقع بها الطلاق إلا بالنية أو بدلالة الحال.

السؤال: نريد زيادة الإيضاح في ذلك.

الجواب: ألفاظ الكناية على ضربين: ثلاثة منها يقع بها الطلاق الرجعي، ولا يقع بها إلا واحدة، وإن نوى ثنتين أو ثلاثاً، وهي قوله: اعتدي، واستبرئي رحمك، وأنت واحدة، وبقية الكنايات يقع بها واحدة بائنة، وإن نوى ثلاثاً كانت ثلاثاً، وإن نوى ثنتين كانت واحدة، وهذه الألفاظ مثل قوله: أنت بائن وبته

بدلالة الحال المراد بدلالة الحال حصة الصهرة المفيدة مفصوده، ومنها تقدم ذكر صلاق كما في 'محيط': 'وقال هذا: أنت طالق'، 'سنت' و'احتاري'، فقات: 'سنت' و'احترت'، يقع صلاتهما، 'أحدهما بالمشقة، والآخر بالاحتيال، من غير نية؛ تقدمه انصرح عليها. 'سحر ابراهيم' (٣/٣٢٢). وقال صاحب الدر المنثور: 'كتابته عند انعقاد ما م يوضع له أي الطلاق، واحتمله وغيره، فالكتابات لا تصح بها قضاء إلا سية أو دلالة الحال، وهي مذكرة طلاق أو العصب، من شامي في 'رد مختار': 'قوله: 'قضاء' قيد به؛ لأنه لا يقع ديانة بدور سية ولو وحدت دلالة حال، وقوله: 'وهي مذكرة لطلاق'، 'أشار به إلى ما في 'النهر' من أن دلالة الحال نعم دلالة المقام، قال: فعلى هذا يفسر المذكرة سؤال الصلاق أو تقدمه الإيقاع، كما في: 'اعتدي ثلاثاً، وقال قبله: المذكرة أن تسأله هي أو أجنبي الطلاق.

سنة من 'سنة' بمعنى قصعه، وفي 'المطاوع': 'قاست، كما يقار'، 'انقطع' و'كسر'، 'وت' 'الرجل' صلاق مرأته فهي متونه، والأصل منوت طلاقها، وضمها صنفه منه وثلاثاً بنية إذا قطعها من الرجعة، وأنت طلاقها بالألف لغة، وقوله: 'بيلة' من 'سنة' بئلا. 'قصعه' وأما: 'قوله: 'حبه' من حيث 'مرأة' من مبع اسكاح حيوا، فهي حية، ونساء خليات، وناقعة خلية مطلقة من عقاها، فهي ترعى حيث شاءت، وقوله: 'برية' 'يحتمل النسبة إلى الشر، أي برية من حسن خلق وأفعال المسلمين، وإلى الخير أي عن الدنيا أو عن الشهوات، ويحتمل أب برية عن

وبتلة، وحبلك على غاربك، وألحقني بأهلك، وأنت خلية، أو برية، وكذا قوله: وهبتك لأهلك، واختاري، وفارقتك، وأنت حرة وكذا قوله: تقنعي، واستتري، واغربي، وابتغي الأزواج، فإن لم يكن له نية الطلاق لم يقع الطلاق بهذه الألفاظ، إلا أن يكون في مذاكرة الطلاق فيقع الطلاق في القضاء، ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى إلا أن ينويه، وإن لم يكونا في مذاكرة الطلاق وكانا في غضب أو خصومة، يقع الطلاق بكل لفظة، لا يُقصد بها السب والشتم، ولا يقع بما يقصد بها السب والشتم إلا أن ينوي الطلاق.

= س.ح. وفي "الكافي": برية من البراءة، ولهذا وجب همزها، وقوله: 'حسبك على غاربك' تمثيل؛ لأنه تشبيه بصور مسترعة من أشياء، وهي هيئة الناقة إذا أريد إطلاقها ترعى وهي ذات رس، وألقى الحبل على غاربها وهو ما بين نساء وعقب؛ كي لا تتعلق به إذا كان مطروحا، فشبه هذه الهيئة الإطلاعية المرأة من قيد النكاح أو عمن وتصرف، وفي 'المصباح': أنه استعير للمرأة وجعل كناية عن طلاقها، أي اذهبي حيث شئت كما يذهب سير، وقوله: 'صعي' قرئ في 'معراج': من قسعة، وفيل: من قساع وهو حمار، وقوله: 'اغربي' من لغرة ناعين مهممة، أو من عروب ناعين معجمة، وهو سعد أي عدي؛ أي صفتت أو ربرة أهت. وقوله: 'صعي لأروح' أي بـ 'مكثت وحرثت'، أو صعي نساء؛ أي روح مشتركة بين لرحل ومرة، أو استعي الأزواج؛ أي طلقنك وتزوجي مثلي. من 'البحر الرائق' ملنقط، (٣/٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦)

في القضاء أي فيما بين نساء، ومعه أنه لا يصدق قضاء في قوة: 'إني م' أو لطلاق، وهذا في الأصناف التي تصح حوب ولا يصح رد مثل قوله: حبة، رية، نائ، نة، عتدي، أمرت بك، حمري من 'هداية'. ومعنى خوب: أن سأل امرأة بطلاق، فبحيثها روج بـ نك، ومعنى الرد أن يرد قوه، ولا يجب إلى قولها.

في غضب. قال صاحب 'سحر رائق' (٣/٣٢٦): وأشار لمصنف أي صاحب 'الكفر' بطلاقه إلى أن كديت كنه يقع هذا بطلاق بدالة حل وقد تنع في ذلك قدوري وسرحسي في مسو، وحاصلها فحر الإسلام وغيره من مسايخ، فدنوا، بعضها لا يقع بها إلا ناسة. واصط على وجه تحرير أن في حالة الرضا المخرد عن سؤ بطلاق يصدق في الكل أنه م يرد بطلاق، وفي حالة رصا مسوون فيها بطلاق يصدق فيما يصح ردا أنه م يرده، مثل: اخرجي، ذهبي، عربي، قومي، تقنعي، استتري، تخمري. وفي حالة انعصب المخرد عن سؤال بطلاق يصدق فيما يصح سد ورد أنه لم يرد به إلا السب أو ارد، كحيه، رية، نة، نة، نائ، حرام، وما جرى مجره، ولا يصدق فيما يصح حوا فقط، كاعتدي، واستتري رحمك، وأنت واحدة، واختاري، =

فالحاصل:

أن الطلاق الرجعي يقع باللفظ الصريح ويلتحق به قوله: اعتدي، واستبرئي رحمك، وأنت واحدة، والطلاق البائن ما كان بلفظ الكناية إذا نوى به الطلاق، أو كانت هناك دلالة الحال. ويصير الطلاق الرجعي بائنا إذا انقضت العدة ولم يراجع فيها. والطلاق المغلظ: ما كان بثلاث تطليقات، سواء كان في ثلاثة أطهار أو في ثلاثة أشهر، أو بكلمة واحدة، أو ثلاثة في طهر واحد، أو نوى ثلاث تطليقات بلفظ الكناية إلا ما استثنى منها.

السؤال: إذا وصف الزوج الطلاق بضرب من الريادة، أي طلاق يقع في هذه الصورة؟
الجواب: يقع به الطلاق بائنا، فإذا قال: أنت طالق بائن، أو أنت طالق أشد الطلاق، أو أفحش الطلاق، أو طلاق الشيطان، أو طلاق البدعة، أو قال: أنت طالق كالجليل أو ملء البيت، تبين امرأته بذلك، ولا يجوز الرجوع بعده.

السؤال: إذا أضاف الطلاق إلى بعض أجزاء المرأة، هل يقع به الطلاق؟
الجواب: إذا أضاف الطلاق إلى جملتها، أو إلى ما يعبر به عن الجملة، يقع الطلاق، مثل أن يقول: أنت طالق، أو عنقك طالق، أو روحك طالق، أو بدنك طالق، أو جسدك طالق، أو فرجك طالق، أو وجهك طالق.

= وأمرك بيدك، مما يصح لحواظ فقط خمسة، كما في 'عاية البيان'. وفي حاشية العصب مسؤول فيها الصلح
يجتمع في عدم تصديقه في المتمحص حوايا سدان المدكرة والعصب، وفيما يصح نسب بمجرد العصب بانه،
ولا تعبر الأحكام، وهذا علم أن الأحوال ثلاثة: حالة مطلقة، وحالة مدكرة لطلاق، وحالة العصب، وأن مرد
بالمطابقة: المطابقة عن قيدي العصب والمدكرة، وأن الكمايات ثلاثة أقسام: قسم يصح حوايا - أي إحالة
سؤالها الصلح - ولا يصلح ردا ولا شتما، وقسم يصح حوايا ورد ولا يصلح شتما، وقسم يصح حوايا
وشتما ولا يصلح رد. ملء البيت في "أهداية": وهو قالها: أنت طالق أشد الصلح، أو كلف، أو مراء
البيت، فهي واحدة بائنة إلا أن ينوي ثلاثا.

ولا يقع الطلاق بقوله: يدك طالق أو رجلك طالق؛ لأن اليد والرجل لا يعبر بهما عن الجملة.

السؤال: لم يذكر الروح في الطلاق عصوا من الأعضاء، بل ذكر جزءا متناحرا، مثلا
قال: صفت طالق، أو ثلث طالق، هل يقع به الطلاق؟

الجواب: نعم، يقع بذلك.

السؤال: ولو صفت النطفة الواحدة أو ثلث، مثلا قال: أنت طالق نصف نطفته،
أو ثلث نطفته، أو تلتى نطفته، ما حكم هذا الطلاق؟

الجواب: يقع بذلك تطليقة واحدة كاملة؛ لأن الطلاق لا يتجزأ.

باب تعليق الطلاق بالشروط

السؤال: قل رجل لامرأته: إن تزوجت فأنت طالق، ما حكم هذه الاضافة؟

الجواب: يقع الطلاق عقيب النكاح في هذه الصورة.

السؤال: وإن أضاف الطلاق إلى ما سواه، مثلا قال لامرأته: إن دخلت الدار فانت

طالق، ما حكمه؟

الجواب: يقع به الطلاق إذا وجد الشرط أي شرط كان، إلا أن يقول: أنت طالق إن شاء الله متصلا، فإن الطلاق لا يقع بهذا الشرط.

السؤال: قال لأختي: إن دخلت الدار فأنت طالق، ثم تزوجها، فدخلت الدار، هل

تطلق بذلك؟

الجواب: لا تطلق في هذه الصورة؛ لأن الطلاق يقع بعد وجود الشرط إذا كان الحالف مالكا لامرأة ملك النكاح حينها ما حلف، أو يضيفه إلى ملك.

السؤال: وألفاظ الشرط ما هي؟ وما حكم استعمالها؟

الجواب: ألفاظ الشرط: "إن"، و"إذا"، و"إذا ما"، و"متى"، و"متى ما"، فإذا أضاف الطلاق إلى شرط بأحد هذه الألفاظ يقع الطلاق عقب وجود الشرط، وتنحل اليمين.

السؤال: ما معنى انحلال اليمين؟

الجواب: معناه أنه إذا وجد الشرط مرة واحدة وقع الطلاق بذلك، ولا يقع ثانياً بوجود الشرط بعد هذه المرة؛ لأن أثر الشرط قد زال بوجوده مرة واحدة.

السؤال: هل في ألفاظ الشرط ما يتكرر به الطلاق بكرر وجود الشرط؟

الجواب: نعم، كلمة "كلما" إذا أضاف بها الطلاق إلى شرط يتكرر الطلاق إذا تكرر الشرط.

السؤال: مثلوا لذلك مثلاً؟

الجواب: قال رجل لامرأته: كلما دخلت الدار فأنت طالق، فدخلت الدار طلقت، ثم إذا دخلت طلقت، ثم إذا دخلت طلقت، ولا زائد في الشريعة على ثلاث طلقات، فلا يقع شيء بعدها.

السؤال: وقعت الضمات الثلاث بكرر الشرط في هذه المسألة، ثم تزوجها بعد زواج

آخر ودخلت الدار، هل يقع عليها شيء من الطلاق؟

الجواب: لا يقع شيء.

السؤال: إذا قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، هل يقع الطلاق على كل امرأة

يتزوجها في حياته؟

الجواب: نعم، يقع الطلاق عقيب النكاح على كل امرأة تزوجها طول حياته؛ لأنه عمّم وشمل لفظه كل امرأة كائنة من كانت.

السؤال: قل هذا إن دخلت الدار فأنت طالق، ثم طلقها محرراً قبل وجود شرط.

فقطعت عدها، ثم تروحها ودخلت الدار بعد هذا النكاح، هل تطلق؟

الجواب: نعم تطلق؛ لأن زوال الملك بعد اليمين لا يبطل اليمين، بل يبطلها وجود الشرط، فإذا وجد الشرط في ملكه انحلت اليمين ووقع الطلاق.

السؤال: علق طلاقها بشرط، ثم حذر الطلاق قبل وجود الشرط وبات منه، ثم وجد.

الشرط، ثم تروحها نابياً، هل يقع الطلاق بوجود الشرط؟

الجواب: لا يقع الطلاق؛ لأن الشرط قد وجد في غير ملكه، فأنحلت بذلك يمينه.

السؤال: علق الطلاق بشرط، ثم أحصت الروح حياً في وجوده، فمات قبل فاته.

الجواب: يقبل فيه قول الزوج، إلا أن تقيم المرأة البيعة على وجود الشرط.

السؤال: بعض الأمور لا يعلم إلا من جهتها، فإن علق الطلاق بمثل هذه الأمور،

مثلاً قال: إن حصت فأنت طالق، كيف تحكم سبهما إذا أحصت في وجوده؟

الجواب: يقبل في مثلها قول المرأة في حق نفسها.

السؤال: ما معنى قولكم: في حق نفسها؟

الجواب: يتضح ذلك بمثال نذكره لك، وهو أنه إذا قال لامرأته: إن حضت فأنت

طالق، وضرتك طالق، فقالت: حضت، يقع الطلاق عليها لا على ضررتها،

إلا أن يصدقها الزوج فتطلقان جميعاً، وكذلك إذا قال لها: إن كنت تحبينني أو

تبغضينني فأنت طالق، فقالت: أنا أحبك أو أبغضك تطلق، ويكون قولها

حجة عليها، وإن أظهرت خلاف ما أضمرت، لكن لا تصدق على غيرها.

على غيرها كما قال لها: إن كنت تحبينني فأنت طالق وهذه معك، فقالت: أنا أحبك، تصدق في حق نفسها وتطلق، ولا تطلق صاحبها.

السؤال: قل لها: إذا حضت فأنت طالق، أو قال: إذا حضت حبضة فأنت طالق، ما حكم هذا الشرط؟

الجواب: هاتان مسألتان فافهمهما حق الفهم، فإذا قال لها: إذا حضت فأنت طالق، فرأت الدم، لم يقع الطلاق حتى يستمر الدم ثلاثة أيام ولياليها، فإذا تمت ثلاثة أيام مع الليالي يحكم بوقوع الطلاق من حين رأت الدم، وذلك لأن الدم ما دون الثلاثة ليس بحيض، بل هو استحاضة، فينتظر إلى استمراره إلى مدة أقل الحيض. وإن قال لها: إذا حضت حبضة فأنت طالق. لم تطلق حتى تظهر من حيضها، وجاء هذا الفرق لزيادة كلمة "حبضة" في المسألة الثانية؛ فإنه علق طلاقها على الحيضة الكاملة.

السؤال: قال هـ: أنت طالق بمكة مع أنها ليست فيها، ما حكمه؟

الجواب: يقع عليها الطلاق في الحال في أي بلد كانت، وكذلك إذا قال لها: أنت طالق في الدار تطلق في الحال وإن لم تكن فيها؛ لأنه لم يعلق الطلاق بدخول مكة أو بدخول الدار.

السؤال: قل لها: أنت طالق إذا دخلت مكة، هل هذا يخالف المسألة الأولى؟

الجواب: نعم يخالف؛ لأنه علق الطلاق ههنا بدخولها، فلا يقع الطلاق حتى تدخلها.

السؤال: إن قال هـ: أنت طالق غدا، متى يقع الطلاق؟

الجواب: يقع بطلوع الفجر الثاني من الغد.

السؤال: قل لها: أنت طالق ثلاثا إلا واحدة، أو قال: أنت طالق ثلاثا إلا اثنتين، ما

حكم هذا الاستثناء؟

الجواب: يعمل بما استثنى، فتقع الشتان في الصورة الأولى، وواحدة في الصورة الثانية.

فصل في الطلاق قبل الدخول

السؤال: ما حكم الطلاق قبل الدخول؟

الجواب: إذا طلق الرجل امرأته قبل الدخول يقع به الطلاق، فإن طلقها ثلاثاً في لفظة واحدة وقعن عليها، وإن فرّق الثلاث بانّت بالأولى ولم تقع الثانية والثالثة، ولا يقع الرجعي على التي لم يدخل بها البتة، وطلاقها إما بائن وإما مغلظ.

السؤال: قال هـ: أنت طلق واحدة وواحدة، أو قل: أنت طلق واحدة قبل واحدة

أو بعدها واحدة، كم يقع من الطلاق؟

الجواب: يقع عليها طلاق واحد في هذه الصور.

السؤال: إن قال: أنت طلق واحدة بعد واحدة، أو مع واحدة، أو معها واحدة، ما

حكم هذه الصورة؟

الجواب: تقع ثنتان في هذه الصور كلها.

السؤال: قل هـ: إن دخلت الدار فأنت طلق واحدة وواحدة فدخلتها، ما حكمه؟

الجواب: فيه خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه، فقال جـ: تقع واحدة، وقال جـ: تقع ثنتان.

فائدة

هذا التفصيل كله يجري في غير المدخول بها، فأما المدخول بها فتقع عليها

ثنتان في الوجوه كلها.

باب تفويض الطلاق

السؤال: قال لامرأته: احتاري نفسك، بيوي بذلك الطلاق، أو قل هـ: طفي

نفسك، هل يجوز لها أن تطلق نفسها؟

الجواب: جاز لها أن تطلق نفسها في هاتين الصورتين ما دامت في مجلسها ذلك، فإن قامت من ذلك المجلس، أو أخذت في عمل آخر خرج الأمر من يدها، إلا إذا قال الرجل: طلقي نفسك متى شئت؛ فإنه يجوز لها أن تطلق نفسها في ذلك المجلس وبعده.

السؤال: إذا قال هذا احتاري نفسك، فحترت نفسها في مجلسها، ما حكمه؟
الجواب: يقع بذلك تطليقة واحدة بائنة، ولا يكون اختيارها نفسها ثلاث تطليقات، وإن نوى الزوج ذلك، ولا بد في وقوع التطليقة من ذكر النفس في كلامه أو في كلامها.

السؤال: قال لها: طلقي نفسك فطلقت، أي تطليقة تقع بذلك؟
الجواب: يقع واحدة رجعية، لكن إذا أراد الزوج بذلك ثلاث تطليقات، وطلقت ثلاثا وقعن عليها، ولو نوى الثنتين لا يصح إلا إذا كانت المنكوحة أمة.
السؤال: من وكل رجلا بالتطليق وقال: طلق امرأتى هل يكون ذلك مقبدا بالمحس؟
الجواب: لا يتقيد بالمجلس، وله أن يطلقها في المجلس وبعده، هذا إذا أطلق ولم يقيد بالمشيئة، فإن قال: طلقها إن شئت، فله أن يطلقها في المجلس خاصة.

طلاق المريض

السؤال: هل يرث المرأة زوجها بعد طلاقها في بعض الأحوال؟
الجواب: إذا طلق امرأته طلاقا بائنا في مرض موته ومات قبل انقضاء عدتها ورثته،

طلاقا بائنا قال صاحب 'المكر': صدقها رجعي أو بائنا في مرضه ومات في عدتها ورثت، وبعدها لا، قال شامي ناقلا عن 'المهر': وعندي أنه كان يسعى حذف الرجعي من هذا الباب؛ لأنها تترت فيه، وهو صدقها في صحة ما بقيت لعدة خلاف الناس؛ فإنها لا ترثه إلا إذا كان في المرض، وقد أحسن القدوري في اقتصره على البائن. "رد المحتار": (٥٢١/٢).

وإن مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها، وحكم الطلاق المغلظ مثل البائن في ذلك، ويسميه الفقهاء بمسألة الفار، بمعنى أن الزوج عجل الطلاق لأن لا ترث منه، فجوزي بتوريثها في العدة وجعلت عدتها أبعد الأجلين، كما سيجيء في باب العدة إن شاء الله تعالى.

مسائل شتى

السؤال: كم يملك الحر والعبد من الطلاق؟

الجواب: هذا معتبر عند الحنفية بالزوجة لا بالزوج، فإذا كانت الزوجة أمة فطلاقها تطليقتان وعدتها حيضتان حراً كان زوجها أو عبداً، وطلاق الحرة ثلاث تطليقات حراً كان زوجها أو عبداً، وحاصله: أن زوج الأمة لا يملك إلا تطليقتين، فإذا طلقها تطليقتين فقد استوفى ما كان يملكه، فثنتان في حقها كالثلاث في حق الحرة، وتتغلظ الحرمة بهما.

السؤال: هل سوى لطلاق نبي، يفرق بين الحر والعبد؟

الجواب: إذا ملك الزوج امرأته أو شقصا منها، أو ملكت المرأة زوجها أو شقصا منه، وقعت الفرقة بينهما.

باب الخلع

السؤال: هل صورة أخرى عبر الطلاق تخرج به المرأة من كبح زوجها؟

الجواب: إذا تشاق الزوجان، وخافا أن لا يقيما حدود الله، فلا بأس أن تفتدي المرأة نفسها بمال تحتلع به نفسها من زوجها، فإذا قالت للزوج: خالعتك بمال كذا وقبله الزوج، وقع عليها تطليقة بائنة، ولزمها المال، وهذا يسمى خلعاً.

السؤال: هل الطلاق بغير الرجعة: خلعت بكذا من المال وقبض الزوج، هل يجوز للزوج أن يقبل ذلك المال من غير كراهة؟

الجواب: فيه تفصيل، إن كان النشوز من قبله كره له أن يأخذ منها عوضاً، وإن كان النشوز من قبلها كره له أن يأخذ أكثر مما آتاها، ومع ذلك جاز في القضاء أخذ المال في صورتين وكان الطلاق بائناً.

السؤال: طلقها على مال، فقبلت ذلك ولم يذكر أحدهما لمط الخلع، هل يقع الطلاق بذلك؟
الجواب: نعم، يقع الطلاق في هذه الصورة أيضاً، ويلزمها المال، ويكون الطلاق بائناً.
السؤال: خلعت المرأة المسلمة على حمر أو خمرير، وقبل الزوج ذلك، ماذا يلزمها؟
الجواب: لا يلزمها شيء، وتكون الفرقة بائنة.

السؤال: طلقها على حمر أو خمرير من دون ذكر الخلع هل يقع الطلاق؟
الجواب: نعم، يقع الطلاق، ويبطل العوض، ويكون الطلاق رجعياً.
السؤال: أي مال تختلع به المرأة زوجها؟

الجواب: كل ما جاز أن يكون مهراً في النكاح جاز أن يكون بدلاً عن الخلع.
السؤال: إن قلت: خلعتني على ما في يدي، فخالعها ولم يكن في يدها شيء، ماذا يلزمها؟

الجواب: لا يلزمها شيء، ويقع الطلاق بائناً.
السؤال: قلت: خلعتني على ما في يدي من مال، فخالعها ولم يكن في يدها شيء، هل يقع الطلاق ويلزمها المال في هذه الصورة؟

الطلاق رجعي قال صاحب "مغنية": فوقوع الصلح في الوجهين متعقب بالقبول واقتراحهما في الحكم؛ لأنه لما بطل انعوض كان عدم في لأول فطر الخلع، وهو كناية، وفي الشيء الصريح وهو بعقب الرجعة، وإنما يجب للزوج شيء عليها، لأنه ما سمع مالا متفقاً حتى نصير غارة؛ ولأنه لا وجه إلى إيجاب مسمى الإسلام ولا إلى إيجاب غيره، عدم الالتزام.

الجواب: يقع الطلاق البائن، ويلزمها ردُّ مهرها الذي قبضت.

السؤال: قلت: حلعتي على ما في يدي من دراهم، أو من الدراهم، فحلعتي ولم يكن

في يدها شيء، ماذا يجب عليها؟

الجواب: يجب عليها أداء ثلاثة دراهم.

السؤال: قلت: طلقني ثلاث ألف فطلقها واحدة، ماذا يلزمها؟

الجواب: يلزمها ثلث الألف.

السؤال: ولو قالت: طلقني ثلاثاً على ألف، فطلقها واحدة، ما حكمه؟

الجواب: فيه خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه، قال أبو حنيفة رحمه الله: لا شيء عليها

ويملك الرجعة، وقالوا رحمه الله: يجب عليها ثلث المال كما في المسألة الأولى.

السؤال: قال لها الروح: طلقني نفسك ثلاثاً بألف أو على ألف فطلق نفسك واحدة، ما حكمه؟

الجواب: لا يقع عليها شيء من الطلاق كما لا يجب عليها شيء من المال.

السؤال: احتلعت، وكل واحد منهما أو لأحدهم حقوق على الآخر، ما حكم أدائهما؟

الجواب: قال أبو حنيفة رحمه الله: الخلع يسقط كل حق متعلق بالنكاح ولا يبقى على

واحد منهما شيء من الحقوق، أما ما كان من حق لا يتعلق بالنكاح فهو

واجب الأداء كما كان، وذلك مثل إن استدان أحدهما من الآخر ثم خالعا،

فلا يسقط الدين بالخلع، وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله: الخلع لا يسقط من

الحقوق إلا ما سميا، وهناك صورة أخرى لإسقاط الحقوق وهي المبارأة.

ثلاثة دراهم لأنها سميت جمعاً وفيه ثلاثة، وكلمة من ههنا بقية (أي بيان) دون شعير من الهدية

ثلاث الألف لأنها ما طبعت الثلاث بألف فقد صيغ كمن واحدة بنت الألف، وهذا لأن حرف ثاء تصحب

الأعواض، والعوض ينقسم على المعوض، والطلاق بائن لوجود المال. من "الهداية".

وهي عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما تسقط كل حق يتعلق بالنكاح، وقال محمد رحمهما: المبرأة والخلع سواء، أو أنهما لا يسقطان إلا ما سميا.

باب الرجعة

السؤال: قد ذكرتم فيما سبق أن الرجل إذا طلق امرأته تطليقة رجعية أو تطليقتين رجعتين، فله أن يراجعها في العدة، فهل يشترط لذلك رضا المرأة؟
الجواب: لا يشترط ذلك وله أن يراجعها، رضيت المرأة بذلك أو لم ترض.
السؤال: كيف يراجعها؟

الجواب: يقول لها: راجعتك. أو يقول: راجعت امرأتي. وهذا رجوع بالقول. ولو وطئها، أو قبَّلها، أو لمسها بالشهوة، أو نظر إلى فرجها الداخل بشهوة، يكون مراجعاً، وهذا رجوع بالفعل.

السؤال: هل يجب عليه أن يشهد على الرجعة؟

الجواب: لا يجب الإشهاد، ولكنه يستحب له أن يشهد على الرجعة شاهدين، وإن لم يشهد صحت الرجعة.

السؤال: طلقها رجعيًا وانقضت العدة، فقل الزوج: إني كنت راجعتك في العدة فصدقته أو كذبت، بماذا يحكم؟

الجواب: إن صدقته فهي رجعة، وإن كذبت فالحق قولها، ولا يمين عليها في ذلك عند أبي حنيفة رحمهما.

السؤال: قال الزوج: قد راجعتك، فقالت محبة له: قد انقضت عدي، هل تصح هذه الرجعة؟
الجواب: لا تصح هذه الرجعة عند أبي حنيفة رحمهما. وقالوا: الرجعة صحيحة في هذه الصورة.

السؤال: رجل تزوج أمة، ثم طلقها طلاق رجعيًا، وقال بعد انقضاء عدتها: قد كنت راجعتك في العدة، فصدفه المولى وكذنته الأمة، هل يعتبر في ذلك قول الزوج أو المولى؟

الجواب: لا يعتبر قولهما، والقول قولها عند أبي حنيفة رحمته الله.

السؤال: انقطع دم المطلقة من الحصنة الثالثة، هل تنقطع بذلك الرجعة؟

الجواب: فيه تفصيل، إن انقطع لعشرة أيام انقطعت الرجعة، وانقضت عدتها وإن لم تغتسل بعد، وإن انقطع لأقل من عشرة أيام لم تنقطع الرجعة حتى تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة، أو تميم وتصري. وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمتهما الله، وقال محمد رحمته الله: إذا تيممت انقطعت الرجعة وإن لم تصل.

السؤال: اغسنت وسببت من بدنها عصرا لم يصبه الماء، هل تنقطع بذلك الرجعة؟

الجواب: يُنظر في ذلك، إن كان العضو المتروك الذي لم يُصبه الماء عضوا كاملا فما فوقه، لم تنقطع الرجعة، وإن كان أقل من العضو الكامل انقطعت.

فائدة

يُستحب لزوج المطلقة الرجعية أن لا يدخل عليها، حتى يستأذنها أو يُسمعها خفق نعليه، كما يستحب لها أن تتشوف وتزين، ولو وطئها الزوج لا يكون آثما؛ لأن الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء، ويكون بذلك مراجعا كما ذكرنا من قبل.

المسائل المتعلقة بنكاح المبانة والمطلقة ثلاثا

السؤال: إذا أبان الزوج امرأته، أي طلقها طلاق باتنا دون الثلاث، هل يجوز له أن يتزوجها ثانيا؟

عند أبي حنيفة رحمته الله: وقال: القول قول المولى. ذكره في "الهداية".

الجواب: نعم، يجوز له أن يتزوجها في عدتها وبعد انقضاء عدتها، وأما غيره فلا يجوز له أن ينكحها إلا بعد انقضاء العدة.

السؤال: طلق امرأته الحرة ثلاث نكاحات موافق للمسه أه مرتكبا للبدعة، ما حكم نكاحها ثانيا إذا أراد المطلق أن يتزوجها؟

الجواب: الطلقات الثلاث في حق الحرة والطلاقان في حق الأمة يسمى طلاقا مغلظا، ولا يجوز للزوج المطلق أن يتزوجها ثانيا حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا بعد مضي العدة، ويدخل بها زوجها الثاني ثم يطلقها أو يموت عنها، وتمضي عدتها بعد ذلك.

السؤال: ما المراد بالنكاح الصحيح، وما فائدة التثبيد به؟

الجواب: المراد بالنكاح الصحيح النكاح النافذ، فلو وطئها النكاح نكاحا فاسدا، لا تحل بذلك لزوجها الأول؛ لأن نكاحه غير نافذ شرعا.

السؤال: أمة طلق ثنتين، فصار طلاقها مغنظ، فوطئها مولاه بملث ليمين، ألا يحل ووطؤه أن يتزوجها زوجها الذي طلقها معلظا؟

الجواب: لا يحل ذلك لزوجها؛ لأن المشروط في الآية الكريمة النكاح بزواج آخر، والمولى ليس بزواج.

السؤال: ليس في الآية ذكر الوطء من الزوج الثاني، فلماذا قيدتم التحليل بشرط الوطء؟

غير نافذ شرعا لأن الوطء يحرم في الفاسد ونحو التفريق، ولا يجب المهر قبل الوطء، ولقد لم حنف لا يتزوج مروج امرأة نكاحا فاسدا لا بحث. من "الكفاية" شرح الهداية، قال في "البحر": أراد بالنكاح الصحيح الباطل، فخرج النكاح الفاسد والموقوف، كما مر تزوجها عند غير إذن سيده، ثم وطئها قبل الإحارة لا يحلها إلا أن يطأها بعد الإجازة. (٦٢/٤)

الجواب: هذا ثابت من النبي المكرم ﷺ.

السؤال: امرأة طُنت طلاق معلط، فعدت مصى عندها أنكح رجل ولده المراهق إيه، ووطئها هذا المراهق، هل يحل وطؤه لزوجها المطلق؟

الجواب: الصبي المراهق في التحليل كالبالغ.

السؤال: تروح رجل المظنة بالثلاث بشرط التحليل، هل يصح النكاح في هذه الصورة، وتحل للزوج الأول بعد وطء الزوج الثاني؟

الجواب: النكاح بشرط التحليل مكروه كراهة تحریم، لكنه يصح إذا وجدت أركان النكاح، فإن طلقها هذا الزوج بعد وطئها أو مات عنها بعد وطء، تحل للأول.

السؤال: إذا طلق الرجل الحرة تطبقه أو تطبقين وانقضت عنده، وتروح وتروح آخره عدت إلى الأول نكاح جديد، كم تطبقه نعود إليه؟

الجواب: تعود إليه بثلاث تطليقات، ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما وقال محمد رحمهما: لا يهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث.

الشي المكرم عن عنته قالت: جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني كنت عند رفاعة مصففي، فبصفتني، فتروح بعد برحمن من ربيع، ومعه ثلاث من هدية نوب، فقال: يا رسول الله، هل رجعت إلى رفاعة؟ قالت: نعم، قال: لا حتى تنزوقي عسيتك ويدوق عسيتك، (متفق عليه). وقال صاحب الهداية: شرط رجوع بنت بشارد مص، وهو أن تحسن نكاح على نوص، حملاً نكاح على إحداه دور لإعددة، بد لعقد استيفيد بإطلاق اسم الزوج، أو يزد على الص بالحديث المشهور.

وأبي يوسف: عني لحن ذلك لسقي من منك الأول كأنه يكن، ولا تنكح عسيتك إلا بد صفف بعد هدية نكاح ثلاث جميع أو فردى، فإن في سحر (٤٦٣)، حتى لو صفف واحدة ونقصت عنده، وتزوجت بأخر وطبقها ونقصت عندها منه، ثم تزوجها الأول، يملك عيها ثلاثاً إن كانت حرة وثنتين إن كانت أمة، ولا يتحقق في الأمة إلا هدم واحدة، وعند محمد رحمهما يملك عيها ثنتين في الحرة وواحدة في الأمة، (فيذا طلق الحرة ثنتين أو الأمة واحدة في الصورة المذكورة يقع به التغيظ عنده) ومراده إن دخل بها، ولو لم يدخل بها لا يهدم اتفاقاً، كما في 'القيّة'.

السؤال: لو طلق امرأته ثلاثا، فتزوجت بزواج، ثم عادت إلى الأول بالشرايط المعتبرة في الشريعة، بكم تعود من التطليقات؟

الجواب: تعود بثلاث تطليقات؛ لأن الزوج الثاني هدم التطليقات الثلاث الأولى، وهذا بالإجماع بين أئمتنا الثلاثة.

السؤال: طلق امرأته ثلاثا، فقالت: قد انقضت عدتي وتزوجت بزوج آخر ودخل بي، ثم طلقني وانقضت عدتي، هل يخور لزوجها الأول أن يعقد بقولها ويتزوجها؟

الجواب: جاز للزوج الأول أن يُصدّقها ويتزوجها ثانيا إذا كان غالب ظنه أنها صادقة بشرط أن المدة تحتل ذلك.

كتاب العدة

السؤال: العدة ما هي؟ ولم سُميت بهذا الاسم؟

الجواب: إذا طلق الرجل امرأته طلاقا رجعيًا أو بائنا أو مغلظا، أو وقعت الفرقة بين الزوجين بغير طلاق، أو مات عنها زوجها، فإنه لا يجوز لها أن تنكح زوجا آخر، حتى تمضي عليها مدة معلومة، وتلك المدة تختلف حسب حال المرأة من الأقراء والأشهر، وهذه المدة تسمى بالعدة؛ لما أن المرأة المطلقة تُعدُّ الأشهر أو الأقراء.

السؤال: وما التفصيل في العدة التي أشرتم إليها إجمالا؟

الجواب: احفظ التفصيل كما يلي:

١- إذا كانت المطلقة حرة، وهي ممن تحيض، فعدتها ثلاث حيض كوامل.

٢- وإن كانت لا تحيض من صغر أو كبر، فعدتها ثلاثة أشهر.

٣- وإذا مات الرجل عن امرأته الحرة وهي غير حامل، فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام.

٤ وإن كانت المطلقة أو المتوفى عنها زوجها حاملاً، فعدتها وضع الحمل.
 السؤال: لم يفسر في بيان العدة أن يكون المرأة حرة، فهل يحسب حكم الأمة في ذلك؟
 الجواب: قيدنا بذلك؛ لأن عدة الأمة التي تحيض حيضتان، والأمة التي لا تحيض بصغر أو كبر فعدتها شهر ونصف شهر، وإذا مات زوجها فعدتها شهران وخمسة أيام، فأما إذا كانت حاملاً فعدتها أن تضع حملها، سواء كانت مطلقة أو تُوفى عنها زوجها.

السؤال: إذا طلق الزوج امرأته في الحُص هل تحسب تلك الحُصة من الحُض الثلاث؟
 الجواب: لا تحسب منها، بل تعتد بثلاث حيض سواءها كوامل، بعد هذه الحيضة التي طلق فيها.

السؤال: امرأة طلقها زوجها في مرض موته، ثم مات في عدها، فأتى العدة بعد؟
 الجواب: هي تعتد أبعد الأجلين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله.

السؤال: ما معنى أبعد الأجلين؟

الجواب: معناه: أن تعتد عدة الوفاة إن كانت أطول، وتعتد عدة الطلاق إن كانت أطول.
 السؤال: وأي فائدة لها في ذلك؟

الجواب: فائدة الاعتداد بأبعد الأجلين أنها ترثه ما دامت في عدتها، فكان امتداد العدة أنفع لها.

عند أبي حنيفة ومحمد: وقول أبو يوسف: عدة ثلاث حيض، ومعه: إذا كان طلاقاً أو ثلاثاً، ثم إذا كان رجوعاً فعليه عدة الوفاة بالإجماع. من عدة: أطول حتى لو حاصت ثلاثاً من مُضي أربعة أشهر، لا يقصي عدتها حتى تمضي أربعة أشهر وعشر.

السؤال: أمه طلقها زوجها طلاق رجعي، وكنت بعد، فاعتقها مؤلماً لها من مضي

العدة، أي عدة تعتد؟

الجواب: تنتقل عدتها إلى عدة الحرائر، فتكمل عدة حرة.

السؤال: أمه اعتقت وهي تعد عدة المطلق المس أو المعتق، أم عدة حرة أو عدة

فالآن كيف تعتد؟

الجواب: تكمل عدة أمة، ولا تنقل عدتها إلى عدة الحرائر.

السؤال: امرأة سب من الحبص، فطلقها زوجها، وكانت بعد عدة حرة، أم عدة

الحيض، فالآن كيف تفعل؟

الجواب: تستأنف العدة بالحيض، وانتقض ما مضى من عدتها.

السؤال: رجل نكح امرأة نكاحاً فاسداً ودخل بها، ثم فرق بينهما، فماذا

عنها الذي نكحها، كيف تعتد؟

عدة حرة في نكاح محترق أو تمت كعدة حرة. قال نسائي: بشره بأن لم يلا حظ عينا أن تستأنف عدة حرة، بل انتقض عدته إلى عدة خرائر، فتبي على ما مضى، وتكمل ثلاث حبص أو ثلاثة أشهر، كانت ممن لا تحيض، فافهم. (٦٠٥/٢)

عدة أم، أي حبصين، أو شهر ونصف شهر، أو شهرين وخمسة أيام، فلا تنقل إلى عدة حرة بقا، نكاح في رجعي دون الإحرام، قوله: (نقاء النكاح في الرجعي) سائر الفرق، وهو أن النكاح قائم من كل وجه بعد اطلاق الرجعي، وبالعق كس من روح عينا، ولعدة في سبب الكامل مقدرة شرعا ثلاث حبص، خلاف بعد امس أو موت (فإن من نكاح رجعي فيها بالنكبة قبل لإعتاق)، رجوع لدر والرد". (٦٠٦-٦٥٠/٢).

نكاح نكاح: (النكاح نكاحاً فاسداً) وهي النكاح بغير شهود، ونكاح امرأة أجنبية ولا علم بزوج الثاني بأن متروكة، فإن كان يعلم لا تحب العدة بالذخول حتى لا يجرم على روح وصونها، لأنه ربه والموضوعة بشبهة كمن رقت إلى غير روحها، والموجوده يلا على فراشه إذا ادعى لاشتهاء من فتح لغيره.

الجواب: تعتد بالحيض الثلاث إن كانت من ذوات الحيض، وإلا فبالأشهر، أو
تربص وضع الحمل إن كانت حاملا، فإذا وضعت انقضت عدتها.

السؤال: امرأة وضعت سبعا، فميت الواضي، أو فرق بينهما المضي، هل عليها عدة؟
الجواب: نعم، عليها عدة وهي ثلاث حيض.

السؤال: أمه هي أم ولد مات عنها مولاه، أو عتتها، هل عليها عدة؟
الجواب: نعم عليها عدة، وتعتد بثلاث حيض.

السؤال: صعب روجه وليه امرأة، فميت عنها، وهي حبل كفت تعتد؟
الجواب: إن كانت حاملا عند وفاته، فعدتها أن تضع حملها، وإن حدث الحمل بعد
موته، فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام.

السؤال: سوا وقت ابتداء العدة في ما ذكرتم من مساننها.

الجواب: ابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق، وفي الوفاة عقيب الوفاة، وفي
التفريق في النكاح الفاسد عقيب التفريق، أو عزم الواطئ على ترك وطئها.
السؤال: امرأة طلقها زوجها أو مات عنها، ولم يعلم بالطلاق أو الوفاة حتى مضى

مدة العدة، ما حكم عدتها؟

الجواب: انقضت عدتها بمضي المدة، ولا عدة عليها ثانيا بعد العلم بالطلاق أو الوفاة.

السؤال: امرأة طلق، فكنت تعند، ووطئها رجل بسببها، فهل تستأنف عدتها؟

الجواب: لا تستأنف عدتها، لكن عليها عدة أخرى، وتداخلت العدتان.

السؤال: ما صورة تداخل العدتين؟

ذوات الحيض: هل يد كانت حرة، أم يد كانت أمه فعدتها حيضتان أو شهر ونصف، أو وضع حمل
حسب اختلاف حالها.

الجواب: صورته: أن ما تراه من الحيض يحتسب منها جميعا، فإذا انقضت العدة الأولى ولم تكمل الثانية، فعليها إتمام ما بقي منها.

السؤال: رجل ضيق امرأته ضلوك سنة، ثم تزوجها في عدها، وطئها قبل أن يدخل بها، هل تستأنف العدة؟

الجواب: نعم، تستأنفها عند أبي حنيفة رحمته الله وقال محمد رحمته الله: عليها إتمام العدة الأولى فحسب.

السؤال: فهل يجب لها مهر؟

الجواب: نعم، يجب لها مهر كامل عند أبي حنيفة رحمته الله، وقال محمد رحمته الله: لها نصف المهر.

الإحداد

السؤال: هل يجب على المصنعة والمتوفى عنها زوجها من حر سبى المصنعة هذه العدة؟

الجواب: إذا كانت المبتوتة والمتوفى عنها زوجها بالغة مسلمة، فعليها الإحداد في أيام عدتها.

السؤال: الإحداد ما هو؟

الجواب: هو أن تترك الطيب والزينة، ولا تختضب بالحناء، ولا تلبس ثوبا مصبوغا بورس أو بزعفران، ولا تدهن ولا تكتحل إلا بعذر.

السؤال: هل يجب على المرأة إذا كانت متبرئة ومتوفى عنها زوجها أن تستنسل؟ فهل

يختلف الحكم في ذلك، إذا كانت كافرة أو صغيرة؟

الجواب: قيدنا بذلك؛ لأنه لا إحداد على كافرة ولا صغيرة.

السؤال: بغير حكم الأئمة، ما حكم الإحداد في عدها؟

ما بقي منها هو كالتوطئ بعد حيضة من الأولى، فعينها حيضتان تكمة للأولى، وتحسب همة من عده الثاني، فإذا حاضت واحدة بعد ذلك تمت الثانية أيضا "رد المختار" عن "النهر".

الجواب: إذا كانت الأمة مسلمة بالغه، فعليها الإحداد فيما مات زوجها أو بت طلاقها، فأما إذا توفي مولاهما وهي أم ولد له، فلا إحداد عليها.

حكم الخروج من البيت

السؤال: هل يسرى لأحداد حكم مطلقه المتوفى عنها زوجها؟

الجواب: لا يجوز للمطلقة الرجعية والمبتوتة الخروج من بيتها ليلاً ولا نهاراً، فأما التي توفي عنها زوجها، فجاز لها أن تخرج نهاراً وبعض الليل، ولا تبث في غير منزلها.

السؤال: أين تعتد المطلقة والمتوفى عنها زوجها؟

الجواب: تعتدان في المنزل الذي يضاف إليهما بالسكنى حال وقوع الفرقة أو موت الزوج.

السؤال: امرأة توفى عنها زوجها ونسب ابنها من دار أبيها، فهل يجوز أن

تترك هذا البيت، وتنتقل إلى دار أبويها أو دار غيرها؟

الجواب: لا يجوز لها ذلك إلا بعذر.

السؤال: إذا كان مسكنها من دار الميت لا بكنتها، وإحدى أختيها من نسبه، هل

يجوز لها الانتقال منها؟

الجواب: نعم يجوز لها أن تنتقل منها في هذه الصورة.

مسائل متفرقة

السؤال: امرأة بعد عدة المهر، وأراد بعض المسلمين أن يخطبها هل يجوز له ذلك؟

والجواب: قال صاحب الدر المختار: لا يحد على سعة: كفرة وصغيرة ومجنونة ومعتدة عتق كمونه عن أم ولده، ومعتدة بكح فاسد، أو وصء بشبهة أو طلاق رجعي. قال ابن عديم: قوله (ومعتدة عتق) هي أم أمه التي أعقبها مولاهما، ومنه التي مات عنها مولاهما، فإنها عتقت بموته. (٢١٨٨)، غير مبينة. قال صاحب الهداية: وأما المتوفى عنها زوجها، فإنه لا نفقة لها محتاج إلى الخروج طلب المعاش، وقد يمتد إلى أن يهجم النبل، ولا كذلك المصلحة؛ لأن النفقة داره عيها من مال زوجها. إجماع. قال ابن القيم في المنهاج: =

الجواب: لا يجوز ذلك بالتصريح ولا بأس بالتعريض.

السؤال: طلق الذمي الذمية أو مات عنها، ما حكم عدتها؟

الجواب: لا عدة عليها إذا كانت حائلا، فإذا كانت حاملا فعليها العدة.

السؤال: طلق المسلم زوجته المكتوبة، أو مات عنها، فهل عدتها عدة؟

الجواب: نعم هي تعتد، حائلا كانت أو حاملا، فلا يجوز لأحد أن يتزوجها قبل انقضاء عدتها.

السؤال: امرأة حملت من الزوج فزيد أن تزوج، هل يجوز له ذلك؟

الجواب: لو تزوجت هذه المرأة جاز نكاحها، ولكن لا يطأها زوجها حتى تضع حملها إلا أن يكون النكاح هو الزاني الذي خلق من مائه هذا الحمل، فإنه يجوز له وطؤها بعد النكاح.

ثبوت النسب

السؤال: وكيف يثبت نسب الأولاد من آبائهم؟

= ويُعرف من التعيين أيضا أنها إذا كان قد قدر كفاسها صارت كامطقة، فلا حل لها أن تخرج لربها ونحوها ليلا ولا نهارا، والحاصل: أن مدار أجل كون غيبتها بسبب قيام على المعيشة، فيتقدر بقدره فمضى انتقضت حاجتها لا يحل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها.

بالتعريض قال في 'سحر الرائق' (٤/١٦٥): والمراد به هذا أن يذكر شيئا يدل على شيء لم يذكره، نحو أن يقول: إني أريد أن أتزوج امرأة من أمرها كذا، كما فسره ابن عباس رضي الله عنه.

حائلا حائل من لسان من لا حل لها، وهذا الحكم عند الإمام عليه السلام، وقالوا: عدتها عدة، وحلاف فما إذا كان لا يعتقدوها، فأما إذا اعتقدوها فعليه عدة اتفاقا، ومما إذا كانت حائلا، أما الحامل فعنها عدة اتفاقا، من 'السحر الرائق' (٤/١٦٢).

الجواب: تزوج رجل امرأة، وجاءت بالولد لستة أشهر قمرية فصاعداً، يثبت نسبه منه إن اعترف به الزوج أو سكت، وإن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ يوم تزوجها، لم يثبت نسبه منه.

السؤال: قد سكت أن يكون المرأة ريت وظهر منه هذا الحد، فكيف يثبت نسبه من ريت؟
الجواب: يثبت النسب من الزوج ولا ينظر في ذلك إلى مثل هذا الاحتمال، حتى إنها لو زنت في الحقيقة يثبت النسب من الزوج، بشرط أن المدة تحتمله، قال رسول الله ﷺ:
الولد للفراش وللعاهر الحجر، اللهم إلا أن ينفي نسبه زوج المرأة في نفسه، فيحكم باللعان، وسيجيء معنى اللعان وكيفيته في بابه إن شاء الله تعالى.

السؤال: امرأة ولدت ولداً وردها عنها سكران لادته، كيف يثبت نسبه له ولداً؟

الجواب: تثبت بشهادة امرأة واحدة بولادتها.

السؤال: قد ذكرتم أحكام النسب على ثبوت النسب من الزوج، متى لا يثبت النسب من الزوج؟

التفصيل في ثبوت النسب من الزوج الذي طلقها؟

الجواب: فيه تفصيل، واحفظه كما يلي:

- ١- يثبت نسب ولد المطلقة الرجعية، إذا جاءت به لستين أو أكثر، ما لم تُقرَّ بانقضاء عدتها، ويقال في الصورة الثانية: إنه وطئها في العدة وراجعها.
- ٢- وإن جاءت المطلقة الرجعية لأقل من ستين، ثبت نسبه منه وبانت من زوجها.
- ٣- والمطلقة المبتوتة يثبت نسب ولدها من الزوج الذي طلقها، إذا جاءت به لأقل من ستين، وإن جاءت به لتمام ستين من يوم الفُرقة لم يثبت نسبه إلا أن يدعيه الزوج.

٤ - يثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها إلى تمام ستين من وقت الوفاة.

٥ - معتدة اعترفت بانقضاء عدتها، ثم جاءت بولد لأقل من ستة أشهر يثبت نسبه، وإن جاءت به لستة أشهر لم يثبت النسب.

نَسَبُ مَنْ هَلْ يُثْبَتُ نَسَبُ وَلَدِ الْمَعْدُومَةِ بِرُؤْيَا دَكْرٍ مِنْ أَيْمَانٍ؟

الجواب: اشترط أبو حنيفة رحمته الله لثبوت نسب ولدها أن يشهد بولادتها رجلان أو رجل وامرأتان، إلا أن يكون هناك حبل ظاهر أو اعتراف من قبل الزوج، فيثبت النسب من غير شهادة. وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: يثبت النسب في جميع الصور بشهادة امرأة واحدة.

فائدة

أكثر مدة الحمل سنتان وأقله ستة أشهر.

كتاب اللعان

السؤال: قد ذكرتم في الباب السابق أن الروح إذا نفى نسب ولد ولديه زوجته، فإنه يرميه لعن، فربما أن نعلم أن اللعان، هو؟ وكيف هو؟

الجواب: إذا قذف الرجل امرأته بالزنا، وهما من أهل الشهادة، والمرأة ممن يحد قاذفها أو نفى نسب ولدها، وطالبت المرأة بموجب القذف، فعليه اللعان، فإن امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلاعن أو يكذب نفسه، فيحد حد القذف، وصفة اللعان أن يبتدئ الزوج عند القاضي، فيشهد أربع مرات، يقول في كل مرة: أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما رميت هذه من الزنا، ثم يقول في الخامسة: أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا، ويشير إليها في جميع ذلك، ثم تشهد المرأة أربع شهادات، تقول في كل مرة: أشهد بالله إنه لمن

الكاذبين فيما رماني به من الزنا، وتقول في الخامسة: أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا.

السؤال: لما طألت المرأة بموجب القذف وأمر القاضي باللعان، ونهياً الروح لئلا تأبى المرأة، بماذا يأمر القاضي؟

الجواب: يجب عليها اللعان إذا تها زوجها، فإن امتنعت حبسها الحاكم حتى تلاعن أو تصدق الزوج.

السؤال: فدتهم المسألة بم إذا دن الروحان من أهل الشهادة، وإن نكحوا المرأة ممن يحد قاذفها، فما فائدة هذين الشرطين؟

الجواب: قيدنا بذلك؛ لأن الزوج إذا كان عبداً أو كافراً أو محدوداً في قذف، وقذف امرأته، فعليه حد القذف بدون لعان، وإن كان الزوج من أهل الشهادة وامرأته أمة أو كافرة أو محدودة في قذف أو كانت ممن لا يحد قاذفها، فلا حد عليه في قذفها ولا لعان.

تصدق الروح في 'الدر المختار' صدق به لعان ولا تحد. وإن صدقه في أربع محاسن: لأنه من إلهام قصده. قال صاحب البحر: وهو نفس: أو صدقه فحد بربا. كما وقع في بعض نسخ فتاوى كونه عتقاً، لأن الحد لا يجب إلا بقرار مرة، فكيف يجب بتصديق مرة؟ وهو لا يجب بتصديق أربع مرات؛ لأن تصديق برب بقرار قصده، فلا يعتبر في حق وجوب حد، ويعتبر في دونه صدق به لعان ولا حد به حد 'نجر رقيق' (١٢٥٥). كقوله: 'لأنه سميت، ثم فدفعها من غرض' (إسلام عليه، من البحر (١٢٥٤)).

فدفعها لا بد أن يكون من أهل شهادته؛ لأن تركه فيه شهادة، ولا بد أن يكون هي من يحد قاذفها؛ لأنه في حقه مقام حد القذف، فلا بد من إحصائها، ويجب بقى الولد؛ لأنه ما بقي ولدها صار قاذفاً لها ظاهراً، ولا يعتبر حتماً أن يكون الولد من غيره بالوطء من تنهيه، كما يدعى حتى 'حتى' منه عن أبيه معروف، وهذا لأن الأصل في نسب غرض تصحيح، والتأكد منحو به، فبعضه عن غرض تصحيح قدف، حتى يظهر منحو به، ويشهد صحتها؛ لأنه حقه، فلا بد من صحتها كسائر الحقوق. من الهداية.

ولا لعان قد بقي حد وسعد؛ لأن التعزير واجب، لأنه دهر وأحق شئ به، فيجب حبسها. الباب. من "البحر" (١٢٦/٤)

السؤال: أمر القاضي باللعان فتلاعنا، فهل يبقى بينهما العلاقة الزوجية؟ وهل يتست نسب الولد من هذا الزوج الذي لاعن؟

الجواب: إذا تلاعنا فَرَّقَ القاضي بينهما، وكانت هذه الفرقة تطليقة بائنة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، وقال أبو يوسف رحمهما: تكون هذه الفرقة تحريرا مؤبدا، وإن كان اللعان لأجل نفي الولد نفى القاضي نسبه من الرجل الملاعن وألحقه بأمه.

السؤال: رجع الزوج بعد اللعان عن قوله وكذب نفسه، ما حكمه؟
الجواب: حده القاضي حينئذ.

السؤال: وهل يجوز له بعد هذا أن يتزوجها ثانيا؟

الجواب: يجوز له أن يتزوجها ثانيا بعد أن كذب نفسه.

السؤال: قذف امرأة ليست بزوجة له، فحد بذلك، ما حكم النكاح بينهما؟
الجواب: يجوز النكاح بينهما.

السؤال: امرأة زنت فحدت، ثم قذفها رجل، فهل يجوز للرجل القذف أن يتزوجها؟
الجواب: نعم، يجوز له نكاحها.

السؤال: قذف امرأة وهي صغيرة أو مجنونة، ما حكم اللعان بينهما؟
الجواب: لا لعان بينهما ولا حد.

السؤال: وما حكم اللعان في إذا قذف امرأته وهو صغير أو مجنون؟
الجواب: لا يتعلق به اللعان.

السؤال: قذف الأخرس امرأته، هل يحكم القاضي بينهما باللعان؟
الجواب: إذا قذف الأخرس امرأته لا يتعلق به اللعان.

اللعان: لعدم أهلية الشهادة. من "الهداية".

السؤال: قل الزوج: نس حمتك متى، هل يحكم باللعن في هذه الصورة؟
الجواب: لا لعن في هذه الصورة.

السؤال: وإن قال: زنت وهذا حمل من الرب، ما حكم اللعن بهذا القول؟
الجواب: يتلا عنان في هذه الصورة، ولا ينفي القاضي الحمل منه.
السؤال: متى يصح نفي الرجل نسب ولد امرأته؟

الجواب: إذا نفى عقيب الولادة أو في الحال التي تقبل التهنة فيها، أو عند ابتياع آلات الولادة، صح نفيه ولاعن به، وإن نفاه بعد ذلك لاعن، ولكن لا ينتفي نسب الولد عنه بنفيه، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: يصح نفيه في مدة النفاس.

السؤال: وينحى هناك سؤال عجب، وهو أن المرأة ولدت ولدتين في بض واحد، ففي الأول، واعرف متى، أو اعرف بالاول ونفى الثاني، ما حكم اللعن وثبوت النسب في هاتين الصورتين؟

الجواب: يثبت نسب كلا الولدين من الزوج في الصورتين كليهما، ويحدُّ حد القذف في الصورة الأولى، ويلاعن في الصورة الثانية.
باب الإيلاء

السؤال: الإيلاء ما هو لغة واصطلاحاً؟

الجواب: هو إفعال من الألى بمعنى القسم، وهذا من حيث اللغة، وأما في الاصطلاح: فهو حلف الرجل على أنه لا يقرب امرأته.

هذه الصورة لأنه لا ينتفى بغيره عند القذف؛ لاحتمار أنه ستاح، ولو تيقنا بغيره وقته، أن ولدت لأقل من ستة أشهر، صار كأنه قال: إن كنت حاملاً فحمتك ليس مني، والقذف لا يصح تعليقه بالشرط، وهذا قول الإمام، وعندهما يجري اللعان إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر، للتيقن بقيامه، وجوابه ما مر. 'البحر الرائق' (١٣١/٤). الحمل منه: لعدم الحكم عليه قبل ولادته، كذا في 'الدر المختار'.

السؤال: وما حكم الإيلاء في الشريعة الغراء؟

الجواب: احفظ التفصيل الآتي لتعرف أحكام الإيلاء في صوره المختلفة:

إذا قال الرجل لامرأته: والله لا أقرب أربعة أشهر، فهو مول؛ فإن وطئها في الأربعة الأشهر حنث في يمينه، ولزمته كفارة الحنث، وسقط الإيلاء، ومعنى سقوطه أنه إن قرب بعد ذلك لا يلزمه شيء، وهذا القربان يسمى فيئا، أي رجوعا عن اليمين، وإن لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر، بانت بتطليقة واحدة وسقطت اليمين.

وإن قال: والله لا أقربك، أو قال: والله لا أقربك أبدا، فقربها في مدة أربعة أشهر حنث في يمينه ويلزمه الكفارة، وإن لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بانت بتطليقة واحدة، لكن اليمين باقية في هذه الصورة، فإن عاد فتزوجها عاد الإيلاء، فإن وطئها في الأربعة الأشهر فعليه كفارة اليمين، وإلا وقعت تطليقة أخرى، فإن تزوجها ثلثا عاد الإيلاء، فإن وطئها في الأربعة الأشهر فعليه كفارة اليمين، وإلا وقعت تطليقة أخرى بعد مضي الأربعة الأشهر، فإن تزوجها بعد زوج آخر، لم يقع بذلك الإيلاء طلاق، واليمين باقية، فإن وطئها كفر عن يمينه.

وسقطت اليمين: والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِهَا نَفْسًا﴾ من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله عذب منكم، وقد سني بثلاث، سوء وقعت متفرقة بسبب الإيلاء المؤبد، أو حرها بعد الإيلاء قبل مضي مدته، ثم عادت إليه بعد زوج آخر لبطلان الإيلاء، فلا يعود بالتزوج من "البحر".
عن أحمد: أي لو وطئها بعد ما عادت إليه بعد زوج آخر، لزمه تكفير عن يمينه سفائها في حقه، وإن لم يقع في حق الطلاق "البحر الرائق" (٦٨/٤).

السؤال: إن آلى من المطلقة، هل يكون مولياً؟

الجواب: إن آلى من المطلقة الرجعية يكون مولياً، وإن آلى من البائنة لم يكن مولياً.

السؤال: إن حلف على أقل من أربعة أشهر، ما حكمه؟

الجواب: لا إيلاء إذا حلف على أقل من أربعة أشهر، ومعناه أنه إذا قَرَّبها في هذه المدة التي حلف عليها، يحنث في يمينه ويُكفِّر، ولو لم يقربها أربعة أشهر فصاعداً لا تبين امرأته.

السؤال: أمة تزوجت رجلاً في شهر رجب، في مدة الإيلاء، في حنفية؟

الجواب: مدة الإيلاء في حنفية شهران، إن لم يقربها زوجها فيهما تبين منه بتطليقة واحدة.

السؤال: قد علمت أن المولى إذا قرب زوجته في مدة أربعة أشهر، يلزمه كفارة الخنث، وإن لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر، كانت بطلاناً واحداً، لكن يخلع ههنا سؤال في القلب، وهو أنه بدم بعد الإيلاء، وإذا أراد أن ينيء إليها في مدة الأربعة الأشهر، لكنه مريض لا يقدر على الخرج، أو كانت المرأة مريضة أو رتقاء، أو صغيرة لا تخضع مثلاً، أو كانت سبية لا يقدر أن يصل إليها في مدة الإيلاء، كيف يفني إليها؟

الجواب: فيؤه في هذه الأعذار أن يقول بلسانه: فئت إليها، فإذا قال ذلك سقط الإيلاء.

السؤال: فاء بلسانه لكن رال عذره في مدة الإيلاء، ما حكم ذلك الشيء؟

الجواب: بطل ذلك الشيء وتعين فيؤه بالجماع.

باب الظهار

السؤال: الظهار ما هو لغة وشرعاً؟

الجواب: هذه الكلمة مأخوذة من لفظ "الظهار"، فإذا قال الزوج لامرأته: أنت عليّ كظهر أمي، فقد ظاهر منها ظهاراً "شرعياً" يتعلق به بعض الأحكام.

السؤال: بينوا تلك الأحكام بحيث يتّضح المرام.

الجواب: إذا ظاهر الزوج من امرأته فقد حرمت عليه، لا يحل له وطؤها ولا مسّها ولا تقبيلها حتى يكفر عن ظهاره، فإن وطئها قبل أن يكفر، استغفر الله تعالى، ولا شيء عليه غير الكفارة الواحدة، ولا يُعاود ثانياً حتى يكفر.

السؤال: هل نجب الكفارة بنفس لفظ الظهار، أو هو منقيد بشيء آخر؟

الجواب: هو مقيد بأن يعزم على وطئها، قال الله تعالى شأنه: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾.

السؤال: قد ذكرت أنه إذا قال لامرأته: أنت عليّ كظهر أمي، يكون مظاهراً، فهو شبهها بعضو آخر ما عدا الظهر، ما حكمه؟

الجواب: لو قال: أنت عليّ كبطن أمي، أو كفخذ أمي، أو كفرج أمي، يكون مظاهراً أيضاً.

السؤال: إن قال: رأسك، أو فرجك، أو وجهك، أو رقبتك، أو نصفك، أو ثلثك،

عليّ كظهر أمي، ما حكمه؟

الجواب: يكون مظاهراً أيضاً.

السؤال: هل يختص الظهار بما إذا شبه بأعضاء أمه، أو هو يعم التشبيه بجميع المحارم؟

الجواب: الظهار ليس بمختص بالتشبيه بالأم فقط، بل إذا شبه امرأته بما لا يحل له النظر إليه على سبيل التأبید من محارمه، مثل أخته أو عمته أو أمه من الرضاع، مثلاً قال: أنت عليّ كظهر أختي أو كفخذها أو فرجها، يكون مظاهراً.

السؤال: كفارة الظهار ما هي؟

الجواب: يرجع في ذلك إلى نيته، فإن قال: أردت به الكرامة فهو كما قال، وإن قال: أردت به الظهار فهو ظهار، وإن قال: أردت به الطلاق فهو طلاق بائن، وإن لم يكن له نية، فليس بشيء.

السؤال: كفارة الظهار ما هي؟

الجواب: كان مظاهرا من جماعتهم، وعليه من كل واحدة منهن كفارة.

السؤال: كفارة الظهار ما هي؟

الجواب: بينها الله تعالى في ابتداء سورة المجادلة، وهو أن يعتق رقبة، فإن لم يجد يصم شهرين متتابعين، فإن لم يستطع الصيام يطعم ستين مسكينا، وكل ذلك قبل المسيس.

مسائل الإعتاق في كفارة الظهار

السؤال: كفارة الظهار ما هي؟

الجواب: يجزئ في ذلك إعتاق الرقبة المسلمة والكافرة، والذكر والأنثى، والصغير والكبير، ولا يجزئ إعتاق العمياء ولا مقطوعة اليدين، ولا مقطوعة الرجلين، ولا مقطوع رجل ويد من جانب واحد، ولا مقطوع إبهامي اليدين، فإن كانت إحدى اليدين وإحدى الرجلين مقطوعة من خلاف، يجزئ من الإعتاق في الكفارة.

السؤال: فإن أعتق الأصم، هل يجزئ ذلك؟

الجواب: نعم، يجزئ ذلك.

وهذا في الإعتاق وصوم صهر يتفحص عليه، وكذا في لإصعاع؛ لأن لكفارة مُبْهَمَةٍ لِحَرْمَةٍ، فلا بد من تقديمها على الوطء؛ ليكون الوطء حلالا، من "الهداية".

السؤال: ولو أعتق المجنون الذي لا يعقل، ما حكمه؟

الجواب: لا يجزيء ذلك.

السؤال: أعتق في الكفارة المدبر أو أم الولد أو المكاتب الذي أدى بعض المال، هل

يجوز ذلك في الكفارة؟

الجواب: لا يجوز.

السؤال: فإن أعتق مكاتباً لم يؤد شيئاً، ما حكمه؟

الجواب: هذا جائز.

السؤال: اشترى أباه أو ابنه، وصى بالشراء الإعتاق عن الكفارة، هل يجزيء ذلك عنها؟

الجواب: نعم، يجزيء.

السؤال: ومختلج في القتب سؤال آخر، وهو أنه كان بينه وبين شريكه عبد، فأعس

صعته الذي هو في ملكه، وضمن فيسه بأفبه لشريكه، فأعتقه الشريك، هل

يجزيء ذلك الإعتاق عن الكفارة؟

الجواب: لا يجزيء ذلك عند أبي حنيفة رحمته الله، وقال أبووسف ومحمد رحمتهما الله: يجزيء إن كان

المعتق موسراً، وإن كان معسراً لا يجزيء.

السؤال: وما تقولون فيما إذا أعتق المظاهر نصف عبده عن كفارته، ثم أعتق بأفبه

عنها، هل تتأدى بذلك الكفارة؟

الجواب: نعم، تتأدى بشرط أن لا يجمع التي ظاهر منها بين الإعتاقين عند أبي حنيفة رحمته الله.

عند أبي حنيفة لأن الإعتاق يتحرراً عبده، وشرط الإعتاق أن يكون قبل المسيس بالنص، وإعتاق لنصف حصص

عده، وعندهما إعتاق النصف إعتاق الكل، فحصل الكل قبل المسيس. من "الهداية".

مسائل الصيام

السؤال: قد ذكرتم أن المظاهر إذا أراد أن يكفر ولم يجد ما يعتقه من الرقبة، فإنه يصوم شهرين متتابعين، فسأل أنه إذا صام شعبان ورمضان، هل يجزئ ذلك عن الكفارة؟

الجواب: لا يجزئ ذلك عنها؛ لأن صيام رمضان مفروضة عليه من حيث إنه مسلم لا من حيث إنه مظاهر، فلا تتداخل صيام رمضان في صيام الكفارة.

السؤال: لو صام شهرين أو الفعدة، أو دا الفعدة ودا الحجة، هل يجزئ ذلك عن الكفارة؟

الجواب: لا يجزئ ذلك أيضا؛ لأن الصوم في يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق منهي عنه، فلا ينوب صومها عن الواجب الكامل.

السؤال: قد جدد إلى طاهر منه في حلال الشهرين الذين بصومهم من الكفارة، ما حكمه؟

الجواب: إن جامعها خلاهما ليلا عامدا أو نهارا ناسيا، استأنف الصوم عند أبي حنيفة ومحمد عليهما السلام، وقال أبو يوسف رحمته الله: لا يستأنف.

السؤال: أفطر من الشهرين يوما بعدد أو بعدد عذر، ما حكمه؟

الجواب: يستأنف في هذه الصورة أيضا؛ لأنه فاتته التتابع.

مسائل الإطعام

السؤال: قد ذكرتم أن المظاهر إذا لم يستطع صيام شهرين متتابعين فإنه يطعم ستم مسكينا، فما صورة الإطعام؟

نهارا ناسيا: قيد بالنسيان في اليوم؛ لأنه لو جامعها نهارا عامدا، استأنف اتفاقا.

الجواب: صورته أن يعطي كل مسكين نصف صاع من بر، أو صاعاً من تمر، أو شعير أو قيمة ذلك، فإن غداهم وعشاهاً مشبعين جاز، قليلاً كان ما أكلوا أو كثيراً.

السؤال: إن أطعم مسكيناً واحداً سبعين يوماً، ما حكمه؟

الجواب: أجزأه عن الكفارة.

السؤال: أعطى مسكيناً واحداً في يوم واحد ثلاثين صاعاً من بر، أو تمر، أو شعير، ما حكمه؟

صاعاً من شعير، هل يجزئ ذلك عن الكفارة؟

الجواب: لا يجزئ ذلك إلا عن يومه، ويلزمه أن يطعم تسعاً وخمسين مسكيناً.

السؤال: كان يعطي كل يوم مسكيناً نصف صاع من بر، أو تمر، أو شعير، ما حكمه؟

هل أن يكمل إطعام سبعين مسكيناً، هل يلزمه أن يكمل؟

الجواب: لا يلزمه الاستئناف؛ لأن النص ورد في الإطعام غير مقيد.

مسائل شتى

١- إن ظاهر العبد من امرأته، لم يجزئه في الكفارة إلا الصوم؛ لأنه لا يملك

شيئاً، فإن أعتق المولى عنه رقبة أو أطعم ستين مسكيناً، لم يجزئه.

٢- رجل وجبت عليه كفارتا ظهار، فأعتق رقبتين لا ينوي لإحداها

بعينها، جاز عنها.

٣- وكذلك لو كان عليه كفارتان من الظهار، فصام أربعة أشهر أو أطعم

مائة وعشرين مسكيناً من غير تعيين، يجزئ ذلك من الكفارتين.

مسألة: قيل بالشعير؛ لأنه لو كان فيهم من هو شعير قبل لأكل أو صبي يس تمره لا يجزئه غير مقيد، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ يَصُومُوا كَمَا صَامَ الْإِسْلَامُ﴾ (المجادلة: ٤)، فكيف يذكر (صاعاً،

ولم يزد لفظه من قبل أن يتمسكاً) (المجادلة: ٣) كما زاد في ذكر الإعتاق والصيام.

٤- وإن أعتق رقبة واحدة عن الكفارتين أو صام شهرين، كان له أن يجعل ذلك عن أيتهما شاء.

كتاب النفقات

السؤال: ما التفصيل في الإنفاق من حيث الوجوب؟

الجواب: النفقة واجبة للزوجات، والأولاد، والمطلقات، وللوالدين، ولذوي الأرحام.

نفقة الأزواج

السؤال: بينوا أولا الأحكام المتعلقة بنفقة الزوجات.

الجواب: احفظ المسائل كما يلي:

- ١- النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت أو كتابية إذا سلّمت نفسها في منزله، ويلزمه كسوتها وسكنائها أيضا، ويعتبر ذلك بحالهما جميعا موسرا كان الزوج أو معسرا.
- ٢- فإن نشزت ولم تسلم نفسها في منزله، فلا نفقة لها حتى تعود.
- ٣- إن امتنعت من تسليم نفسها، حتى يعطيها مهرها، فلها النفقة.
- ٤- إن كانت الزوجة صغيرة لا يستمتع بها، فلا نفقة لها وإن سلّمت إليه نفسها.
- ٥- سلّمت إليه نفسها لكنه صغير لا يقدر على الوطاء وهي كبيرة، فلها النفقة من ماله.
- ٦- إذا حبست المرأة في دين، أو غصبها رجل كُرّها وذهب بها، فلا نفقة لها.
- ٧- سافرت للحج مع غير الزوج فلا نفقة لها.

من تزوج وقد يكون الحج مع غير الزوج الشامل حجبها وحدها أو مع محرم - لا حبرار عما إذا حج معها فإنها النفقة اتفاقا، وهي نفقة الحصر لا سفر، فسطر بن قيمة الطعام في الحصر، ولا يصح بن فتمته في سفر، ولا يلزمه الكراء ومؤونة السفر. (البحر الرائق: ١٩٧/٤)

مسائل السكنى

السؤال: قد ذكرتم أنه يجب على الزوج النفقة والسكنى لزوجته، ففى أى بيت سكنها؟

الجواب: عليه أن يسكنها في بيت مفرد ليس فيه أحد من أهله إلا أن تختار ذلك.

السؤال: أسكنها في بيت، وبينها والداها وأهملها وأولادها من غير ما هل يجوز له أن

يمنعهم من الدخول عليها؟

الجواب: يجوز له أن يمنعهم من الدخول عليها، ولكن لا يمنعهم من النظر إليها،

ولا من كلامهم معها في أي وقت اختاروا.

مسائل النفقة والسكنى للمعتدة

السؤال: المعتدة من ينفق عليها في عدتها؟

الجواب: إذا طلق الرجل امرأته فلها النفقة والسكنى على زوجها الذي طلقها، رجعيًا

كان الطلاق أو بائناً، وأما المتوفى عنها زوجها، فلا تجب لها النفقة في مال

زوجها، وتنفق مما نالت من ميراثها.

السؤال: هل تسقط نفقة المطلقة في وجه من الوجوه؟

الجواب: إذا جاءت الفرقة من جهة المرأة بمعصية فلا نفقة لها، كما إذا ارتدت عن الإسلام

- والعياذ بالله - أو مكنت ابن زوجها قبل الطلاق، فإن نفقتها تسقط.

السؤال: فإن مكنت ابن زوجها بعد الطلاق، ما حكمه؟

الجواب: لها النفقة في هذه الصورة.

نفقة الأولاد

السؤال: إذا كان ولد بين زوجين، ذكرًا كان أو أنثى، على من يجب نفقته؟

أو بائناً: وكذا حكم من طلقت مغلطاً.

الجواب: نفقة الأولاد الصغار على الأب، لا يشاركه فيها أحد، كما لا يشارك الرجل في نفقة زوجته أحد.

السؤال: لم قيدتم الأولاد بالصغار؟

الجواب: لأن الكبار من الأولاد الذكور لا يجب نفقتهم على أبيهم؛ لكونهم قادرين على الكسب بأنفسهم، إلا أن يكون الابن الكبير زمنا، فإن نفقته يجب على أبويه أثلاثا، على الأب الثلثان، وعلى الأم الثلث، وتجب نفقة الإبنة البالغة التي لا زوج لها على أبويها أثلاثا أيضا، هذا إذا كان الابن الكبير الزمن والابنة الكبيرة مسلمين.

السؤال: تحب نفقة الأولاد الصغار في جميع الأحوال، أم في ذلك تفصيل؟

الجواب: نفقتهم تجب على أبيهم إذا لم يملكوا المال لأنفسهم، فإن كان في ملكهم مال، ينفق عليهم من ماله.

السؤال: كيف يتصور أن يكون للصغير مال مع أنه لا يقدر على الكسب؟

الجواب: هذا يمكن فيما إذا وهب واهب للصغير مالا في حياته، أو أوصى له بالمال أن يعطى له بعد وفاته، أو يحصل له المال بالإرث.

نفقة الوالدين

السؤال: على من تجب نفقة الوالدين؟

الجواب: إذا كان لأحد مال يملكه، فهو ينفق منه على نفسه، شابا كان أو شيخا، رجلا كان أو امرأة، ويدخل في هذا العموم الوالدان وغيرهما إلا الزوجة؛ فإن نفقتها تجب على زوجها وإن كانت غنية، فإن كان أحد الوالدين فقيرا

أو كلاهما فقيرين يجب نفقتهما على الأولاد، ولا يشارك الولد في نفقة أبويه أحد، وكما تجب نفقة الوالدين تجب نفقة الأجداد والجدات أيضا إذا كانوا فقراء.

السؤال: رجل عيب وله مال في يد ابنته، فنفقته على نفسها، هل يصح ذلك؟
الجواب: لا يضمنان.

السؤال: رجل لعيب له مال فباعه بدينار متاعه أو عقده بشفقة على نفسها، هل خير لهم؟
الجواب: إن باعا متاعه لا تحتاجهما إلى النفقة، جاز ذلك لهما عند أبي حنيفة عليه السلام، وإن باعا العقار لم يجوز.

السؤال: رجل عيب صاحب مال فنفقته على نفسه، هل يصح ذلك؟
الجواب: نعم، يقضي القاضي بذلك.

السؤال: لئلا العيب له مال في يد ابنته، فنفقته على نفسها، هل يصح ذلك؟
الجواب: إن أنفق بإذن القاضي لا يضمن، وإن أنفق بغير إذنه يضمن.

السؤال: هل تجب النفقة لأحد مع اختلاف الدين؟

الجواب: لا تجب النفقة على أحد مع اختلاف الدين، إلا للزوجة والأبوين والأجداد والجدات والولد وولد الولد، ونفقة غير هؤلاء من الأقارب لا يجب مع اختلاف الدين، كما لا تجب على الفقير لغيرهم.

السؤال: كيف يصور أن يكون نس له ولد صغير، فنفقته على نفسه؟

على الأولاد أفاد بإطلاقة أنه لا فرق بين ذكر ولأشئ، وفي الهدية: وهي على ذكر و إناث مأسوية في صاهر ابنته، وهو تصحيح؛ لأن معنى شمشهما، وفي خلاصة: وهو نفق، وفي فتح القدير: وهو حق تنفق زوجات الأولاد، وهو بشمسهما مأسوية خلاف غير أولاد، لأن زوجات عند فيه بالإرث. من "البحر الرائق" (٢٢٤/٤).

الجواب: صورته أن يتزوج ذميّ ذميّة، فولدت ولدا له، ثم أسلمت ولم يسلم أبوه، فهذا الولد يكون مسلما تبعا لأمه المسلمة في دينها، ونفقة ذلك الولد يقضى به على أبيه الكافر.

فائدة

إذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يعترف به، وبأن فلانة زوجته، فرض القاضي في ذلك المال نفقة الزوجة وأولاده الصغار ووالديه، ويأخذ من الزوجة كفيلا بها، ولا يقضى بالنفقة في مال الغائب إلا هؤلاء.

نفقة ذوي الأرحام

سئل عن رجل خلف لثلاثة أولاد من الأرملة؟

الجواب: تجب النفقة على الأقارب بقدر إرثهم لكل ذي رحم محرم منه إذا كان صغيرا فقيرا، أو كانت امرأة بالغة فقيرة، أو كان ذكرا زميّنا، أو أعمى فقيرا.

فائدة

إذا قضى القاضي على رجل بالنفقة للولد والوالدين ولذوي الأرحام، فمضت مدة لم يُنفق عليهم سقطت النفقة، إلا أن يأذن لهم القاضي في الاستدانة عليه.

نفقة المالك

السؤال: رجل في ملكه عبد و أمه، هل تجب عليه نفقتهما؟

الجواب: عليه أن ينفق على عبده وأمه، فإن امتنع من ذلك وكان لهما كسب، اكتسبا وأنفقا منه، وإن لم يكن لهما كسب أجبر القاضي المولى على بيعهما.

مصدر رجب: كما إذا كان له جد وس ابن، فعلى الجد سندس النفقة، والباقي على س ابن؛ لأنه لو مات هو يرثاه كدست. الاستدانة عليه أي لا يكون مضي مدة مسقطا إذا استدأن أحد هؤلاء بدون إقاضي.

إرضاع الأولاد وحضانتهم

السؤال: رضيع بين أبوس، من يرضعه ومن يسرّ ضعه؟

الجواب: لو رضيت أمه بإرضاعه، فهذا أحسن للولد وأطيب، لكن لا يجب عليها ذلك، فإن أبت يستأجر له الأب من ترضعه عند أمه.

السؤال: ألا يجوز لأمه أن ترضعه بالآخرة، كي ترضعه امرأة أخرى؟

الجواب: إن كانت المرضعة زوجة أبيه أو معتدته التي تأخذ نفقتها، لا يجوز لهما أخذ الأجرة على إرضاع ولدهما؛ لأن نفقتها واجبة على أبيه من ناحية أخرى، فإن أرضعت المطلقة على الأجرة ولدها بعد انقضاء عدتها، جاز لها ذلك.

السؤال: جاء الأب بمرضعه على الآخرة فرصبت الأم التي انقضت عدتها بسبب

أجرة الأجنبية، من تكون أحق بالإرضاع؟

الجواب: كانت الأم أحق بالإرضاع ولدها.

السؤال: ولو طلقت الأم آخراً راندة على ما رصبت في الأحكام، هل يخبر الوالد على

الاسترضاع من الأم؟

الجواب: لا يجبر على ذلك.

السؤال: وقعت الفارقة بين الزوجين، فمن أحق بالولد؟

الجواب: الأم أحق بالولد، فإن لم تكن الأم فأم الأم أولى من أم الأب، فإذا لم يكن له أم الأم فأم الأب أولى من الأخوات، فإن لم تكن أم الأب، فالأخوات أولى من العمات والخالات، وتُقدّم الأخت من الأب والأم، ثم الأخت من الأم، ثم الأخت من الأب، ثم الخالات أولى من العمات، ثم العمات، وتنزل العمات والخالات كما نزلت الأخوات في المراتب الثلاث.

السؤال: هل يسقط حق الحضانة بوجه من الوجوه؟

الجواب: كل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها في الحضانة، إلا الجدة إذا كان زوجها الجد. وكذا الأم لا يسقط حقها إذا تزوجت بمن هو محرم من الولد، كما إذا تزوجت عمه.

السؤال: الأم لا تأخذ الولد في حضانتها، وليس غيرها من يحضن الولد من النسوة. كيف يحكم في ذلك؟

الجواب: تجبر الأم على حضانتها.

السؤال: إن لم يكن امرأة تحضن الولد من أهلها، واختصم فيه الرجال، فمن يحضنه منهم؟

الجواب: أولاهم به أقربهم تعصيا.

السؤال: إلى كم مدة تستحق النساء الحضانة؟

الجواب: الأم والجدة أحق بالغلام حتى يأكل وحده، ويشرب وحده، ويلبس وحده، ويستنجي وحده، وتستحقان حضانة الجارية حتى تحيض، ومن سوى الأم والجدة من النساء تستحق حضانة الجارية إلى أن تبلغ حداً تُشتهى.

تعصيا يعني إن لم يكن بصغير أحد من محارمه من النساء، واختصم فيه رجال، فأولاهم به أقربهم تعصيا؛ لأن الأولية بالأقرب، فيقدم الأب، ثم أحد الأب، ثم علا، ثم الأخ الشقيق، ثم الأخ لأب، ثم من الأخ الشقيق، ثم الأخ لأب، وكذا كل من سفل من أولادهم، ثم العم شقيق الأب، ثم لأب، وأما أولاد الأعمام فإنه يدفع إليهم الأعمام، فيبدأ من العم لأب وأمه، ثم من العم لأب، ولا يدفع إليهم الصغيرة؛ لأنهم غير محارم، وكذا لا تدفع إلى الأم التي ليست عامومة، وللعمسة العاسق، ولا إلى مولى العناقة تحرراً عن لفظة. البحر الرائق (٤/١٨٣).

وحده وأشار المصنف -رحمه الله- بذكر الأم واحدة إلى أن غيرهما أولى، فهو قال: وإحصاة أحق به حتى يستعني، فكان أصرح. من البحر (٤/١٨٤). **تحضن** وعن محمد: أنها تدفع إلى الأب إذا بلغت حد الشهوة، لتحقيق الحاجة إلى الضيافة قال في النونية: وهو معتبر بفساد الرمان، وفي "نفقات الحضانة" وعن أبي يوسف مثله، وفي "الشيبي": وبه يفتى في رمانا؛ لكثرة الفساد، وفي "الخلاص" وأعيان المعني: والاعتماد على هذه الروايات لفساد الرمان، فالخلاص: أن الفتوى على خلاف ظاهر الرواية، فقد صرح في التحسيس بأن ظاهر الرواية أنها أحق بها حتى تحيض. "البحر الرائق" (٤/١٨٤).

السؤال: ما حكم الكفنية التي ولدت تحت مسلمة في استحقاق ولدها مسلمة؟

الجواب: هي أحق به ما لم يعقل الأديان، أو يخاف عليه أن يألف الكفر.

السؤال: ما حكم استحقاق الأمة في حضانة ولدها؟

الجواب: ليس للأمة وأم الولد قبل العتق حق الحضانة، فإذا أعتقها كالحرة في ذلك.

السؤال: ما أه طيب، ما أحب، ولدها لحضانة كدها حق، ما ولد، ما خرج

بولدها من المصر الذي يسكن فيه أبوه، هل لها ذلك؟

الجواب: ليس لها ذلك، إلا أن تخرجه إلى وطنها الذي تزوجها فيه أبوه.

كتاب المفقود

السؤال: ما يجب لرجل من ماله لا يعرف المفقود، ولا يعلم حتى هو ماله.

فإذا كان كذلك، من يقوم بحفظ ماله وغير ذلك؟

الجواب: ينصب القاضي من يحفظ ماله، ويستوفي حقوقه، وينفق على زوجته وأولاده

الصغار من ماله.

السؤال: هل يفرق القاضي بين المفقود وأمير المفقود، أم لا يفرق؟

الجواب: لا يفرق بينه وبين امرأته حتى يتم للمفقود مائة وعشرون سنة من يوم

ولده، فإذا تم له هذا العمر يحكم بموته، وتعتد امرأته عدة الوفاة، ثم

تتزوج إن شاءت.

حق الحضانة لعمرهما عن الحضانة بالاشعر خدمة مولى، وإذا عتقتا صارتا حرتين أو ثوب حق، ودحت

تحت لأمة مدبرة لوجود لرق فيها، وكذا مكتنة دحية تحت الأمة مسلمة في ابود المود قبل كتابه، ومما

يد ولدت بعد الكنية، فهي أولى حضانه من غيرها؛ لأنه صار دحلاً في كنيته، وأرد باحق منفي حق

الحضانة، قالوا: ولا يفرق بينه وبين أمه للهي عن ذلك. "البحر الرائق" (١٨٥/٤).

منه وعشرون هذا مذهب أبي حنيفة وهو الأحوص، ثم إن المتأخرين من الخفيع لما رأوا الفتن وخوادم

وقفة التقوى وعدم العسر في نساء، أفتوا على مذهب الإمام مالك، وهو أن امرأة المفقود تحصر =

السؤال: إذا حكم بموته وله وريثة موحودون، وآخرون ماتوا قبله من الدين

يستحقون الإرث، فالآن كيف يقسم الميراث؟

الجواب: يقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت، ومن مات منهم قبل ذلك لم يرث منه شيئاً.

السؤال: مات قبل الحكم بموته أس من أفريته، هل يرث المفقود من هؤلاء؟

الجواب: لا يرث المفقود من أحد مات في حال فقده.

كتاب الاسترقاق والإعتاق

السؤال: كيف يصير الرّجل الحرّ عبداً والمرأة الحرّة أمه؟

الجواب: الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة، فإذا جاهد المؤمنون الكفار وأسروهم، فهؤلاء الأسارى، جاز لأمر المؤمنين أن يسترقهم، أي يحكم برقبهم ويجعلهم عبيداً وإماء، فإذا فعل ذلك وقسمهم بين الغانمين، صاروا مملوكين للغانمين.

السؤال: أعداء الإسلام يعرضون على الاسترقاق وينهون: إن هذا تعدّ على الإنسان.

الجواب: اعترا ضهم هفوة، وقولهم جفوة، فإن الكفار إذا أسروا في الجهاد لو رُدُّوا إلى دار الحرب يكونون أشدّاء على الإسلام والمسلمين، ويكونون بُعداء من الهداية التي نزل بها القرآن، وإن جعلهم الإمام مسجونين تقع نفقاتهم على بيت المال، وهذه غرامة لا فائدة فيها، فكان من المناسب أن يقسمهم الإمام

لدى القاصي، وثبتت بشهادة شرعية أن روجي مفقود منذ كذا، فيُنش القاصي عن روجها حسب ما أمكن، فإذا نُس منه، أمر المرأة أن تترص أربع سنين من هذا حين، فإذا لم يأت حر من المفقود، ولم تعلم حياته ولا موته حكم بموته، وبعد ذلك تعد المرأة عدة الوفاة، ثم إذا شاءت تروحت روجاً آخر. ورجع ستفصيل وريادة الإيصاح الخينة الناحرة للحنينة العاجرة من تأليف حكيم الأمة مولانا أشرف عني التهانوي رحمه الله رحمة واسعة.

على الغانمين، ويكونوا خادمين لمواليهم، كل عبد يكسب للمولى ويأكل من بيته، فلا يكون كلاً عليه، ويكون كَفَرْدٍ من أفراد البيت، وهذه فائدة للمولى وعبده من حيث الدنيا، وأما من حيث الدين فإن العبد إذا كان متعلقاً ببيت من بيوت المسلمين، فإنه يرى صلواتهم، وصيامهم، وعباداتهم، ويستمتع القرآن، ويعاين اشتغالهم بذكر الله تعالى، وينظر أخلاقهم الحسنة، فإنه يتأثر بذلك، ويدخل في دين الله تعالى. ويُصرف عنه عذاب النار، وهذه منة عظيمة عليه، وقد ملئت أوراق التاريخ بذكر العبيد والإماء الذين أسلموا، ثم فاقوا في العلم والعمل، والاسترقاق ليس بلازم؛ لأن أمير المؤمنين مختار في أن يسترقهم أو يعامل بهم معاملة أخرى، وستعرف ذلك في كتاب السير إن شاء الله تعالى. ثم إن الشريعة الغراء المطهرة رَغَبَتْ في إعتاق المماليك، وأمرت بتحرير الرقبات في الكفارات، وشرعت التدبير والمكاتبه، وهذه وجوه يُعتَق المملوك بها.

السؤال: كيف يُعتَق الرجل عبده؟

الجواب: إذا قال العاقل البالغ لعبده أو أمتة: أنت حر، أو مُعتَق، أو عتيق، أو مُحَرَّر، أو حرَّرتك، أو أعتقتك، فقد عتق نوى العتق بذلك أو لم ينو؛ لأن هذه الألفاظ صريحة في الإعتاق، والصريح لا يحتاج فيه إلى النية.

السؤال: إذا أضاف المولى الإعتاق إلى بعض أعضاء مملوكه، هل يُعتَق بذلك؟

الجواب: إذا قال: رأسك حر، أو رقبتك حر، أو وجهك حر، أو بدنك حر، عُتِقَ، وكذلك إذا قال لأمتة: فرجك حر عتقت.

عتق: لأن هذه الألفاظ يعبر بها عن جميع البدن. من "الهداية".

السؤال: إن قال: لا ملك لي عليك، ما حكمه؟

الجواب: إن نوى بذلك العتق عتق، وإن لم ينو لم يعتق، وكذلك حكم جميع كنايات العتق، مثل قوله: خرجت من ملكي، أو لا سبيل لي عليك، إذا نوى بها الإعتاق عتق وإلا لا.

السؤال: إذا قال: لا سلطان لي عليك، هل يعتق به؟

الجواب: لا يعتق بذلك وإن نوى به العتق.

السؤال: قال لعبده: هذا ابني وثبت على قوله هذا، أو قال: هذا مولاي، أو ناداه بقوله: يا مولاي، هل يعتق بذلك؟

الجواب: نعم، يعتق بهذه الألفاظ وإن لم ينو به الإعتاق؛ لأن هذه الألفاظ ملحقة بالصريح.

السؤال: فإن قال: يا ابني، أو يا أخي، أو قال: أنت مثل الحر، ما حكمه؟

الجواب: لا يعتق بذلك.

السؤال: قال لغلام لا يولد مثله لمثله: هذا ابني، ما حكمه؟

الجواب: يعتق بذلك عند أبي حنيفة، ولا يعتق عند صاحبيه رحمهم الله.

السؤال: قال لأمته: أنت طالق، ونوى به الحرية، هل تعتق بذلك؟

الجواب: لا تعتق.

السؤال: إذ قال لعبده: ما أنت إلا حر، هل يعتق بذلك؟

الجواب: نعم، يعتق.

السؤال: إذا أعتق المكره والسكران عبده أو أمته، ما حكمه؟

الجواب: يقع العتق بذلك.

السؤال: حرره حمل، وأعتقه، ما لأهله، ما حكم حملها؟

الجواب: عتقت هي، وعتق حملها.

السؤال: وإن أعتق الحمل خاصة، ما حكمه؟

الجواب: يعتق الحمل ولا تعتق أمه.

السؤال: هل يصح إضافة العتق إلى ملك أو شرط؟

الجواب: نعم يصح، فإذا قال لعبد غيره: إن ملكتك فأنت حر يعتق إذا ملكه، وإن

قال لعبده: إن دخلت الدار فأنت حر، يعتق إذا وجد الشرط.

السؤال: هل هذا صحيح؟ أحسنه من عبد، إعتق من المولى؟

الجواب: إذا ملك الرجل ذارحم محرماً بإرث، أو هبة، أو شراء، عتق عليه وإن لم ينو الإعتاق.

السؤال: إذا عتق بعض عبده، هل يعتق البعض فقط، أو سائر العبيد جميعاً؟

الجواب: قال أبو حنيفة رحمه الله: يعتق عليه ذلك البعض، ويسعى العبد في بقية قيمته،

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما: يعتق عليه كله، ولا سعاية عليه.

السؤال: إذا كان من شركاء، فعتق أحدهم نصيبه، ما حكم باقيه؟

الجواب: إن كان المعتق موسراً فشريكه بالخيار، إن شاء أعتق نصيبه وإن شاء

ضمّن شريكه قيمة نصيبه، وإن شاء استسعى العبد، وإن كان المعتق

معسراً فشريكه بالخيار إن شاء أعتق نصيبه، وإن شاء استسعى العبد،

وهذا عند أبي حنيفة رحمهما، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما: ليس له إلا تضمين

الشريك المعتق مع اليسار، والسعاية مع الإعسار.

سعد بن عبد الله، وأصبه أن لإعتق يحرره عبده فقطصر على ما عتق، وعندهما لا ينجر. وهو قول لشافعي.

فإضافته إليه كإضافته إلى الكل، فلهذا يعتق كله، من الهداية.

السؤال: قد ذكرتم قبيل هذا أن من ميث دا رحم محرم منه عتق عبده، وهما يثنى سؤال، وهو أن رجس انترب عبداً أو ورثاه من مورث، وهو ابن لأحدهما، فهل يعنى هذا العبد المشترك على أبيه؟ ومدا يحكم في نصيب صاحبه؟ هل يضمن الأب نصيبه؟

الجواب: يعتق نصيب الأب ولا يضمن هو نصيب صاحبه، وصاحبه بالخيار إن شاء أعتق نصيبه، وإن شاء استسعى العبد.

السؤال: رحلال ترك كل في عبد، وشهد كل واحد منهما على الآخر بأنه أعتق نصيبه، ولا يفر بعتق نصيبه أحد، هل يعتق العبد في هذه الصورة؟ ومن يصيب نصيب كل واحد منهما؟

الجواب: يحكم بعتق العبد كله، ويسعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه، موسرين كانا أو معسرين، وهذا عند أبي حنيفة رحمته. وقالوا رحمته: إذا كانا موسرين فلا سعاية على العبد، لا لهذا ولا لذلك، وإن كانا معسرين سعى لهما، وإن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً سعى للموسر ولم يسع للمعسر.

السؤال: الناس يعنفون العبد والإماء لوجه الله تعالى، فلو قال أحدهم: أعتقت للشيطان أو للصنم، هل يعتق بذلك؟

الجواب: نعم، يعتق.

مسائل شتى

- ١- إذا خرج عبد لحربي من دار الحرب إلينا مسلماً فهو حر.
- ٢- ولد الأمة من مولاهما حر.

عند أبي حنيفة: وكذا إذا كان أحدهما موسراً والآخر معسراً، من الهداية.

٣- ولدها من زوجها مملوك لسيدها.

٤- ولد الحرة من العبد حر.

باب التدبير

السؤال: التدبير ما هو؟

الجواب: هو أن يقول المولى لمملوكه: إذا أنا مت فأنت حر، أو قال: أنت حر عن دبر مني، أو أنت مدبر، أو قال: قد دبرتك.

السؤال: فإذا قال ذلك، بماذا يُحكم؟

الجواب: يصير العبد مدبرا ويُعتق إذا مات مولاه، ولا يجوز بيعه ولا هبته، ويجوز للمولى أن يستخدمه ويؤاجره.

السؤال: من در أمه، هل يجوز له أن يذهب في حبسه أو يزوجه رجلا؟

الجواب: جاز له كلا الأمرين.

السؤال: زوجها مولاهما من رجل، فولدت له ولدا، ما حكمه؟

الجواب: يكون هذا الولد مدبرا مع أمه.

السؤال: إذا مات المولى الذي دبر، هل يعنى المدبر مجانا من غير شيء، أو يسعى لورثته في قيمته؟

الجواب: فيه تفصيل: إذا خرج المدبر من ثلث مال الميت فهو حر من غير شيء،

فإن لم يكن له مال غير هذا العبد، فإنه يسعى لورثة الميت في ثلثي قيمته، وإن

كان على المولى دين يستغرق جميع ماله، يسعى العبد لغرمائه في جميع قيمته.

السؤال: عتق المولى التدبير على صفة، مثلا: قال: إن مت في مرضي هذا، أو في سفري

هذا، أو من مرض كذا، هل يكون مدبرا؟

الجواب: لا يكون مدبراً في هذه الصورة، ولهذا يجوز بيعه وهبته، لكن إذا مات المولى على الصفة التي ذكرها، يعتق العبد كما يعتق المدبر، أي من الثلث؛ لأن الشرط قد وجد.

باب الاستيلاء

السؤال: الاستيلاء ما هو؟

الجواب: إذا وطئ المولى أمته فولدت منه ولداً، يقال: إنه استولدها، ويقال لتلك الأمة: إنها أم ولد له، وهذا بشرط أن يعترف أنه ولده، ويثبت نسبه منه في هذه الصورة.

السؤال: بينوا الأحكام التي تتعلق بأم الولد.

الجواب: لا يجوز بيعها ولا تمليكها، ويجوز للمولى أن يطأها ويستخدمها ويواجهها ويزوجها، وإذا مات المولى عتقت من جميع المال، ولا تلزمها السعاية للورثة ولا للغرماء، وإن كان على المولى دين وإن زوجها فجاءت بولد، فذلك الولد في حكم أمه، أي يعتق بعقها.

السؤال: قد قيل في الاستيلاء أن يقر المولى أن هذا الولد مني، فهل له بعد ذلك

ما حكمه؟

الجواب: لا يثبت النسب من غير اعتراف منه، فإذا نفى انتفى نسبه منه.

السؤال: أقر المولى بولد أنه مني، ثم جاء بولد بعد ذلك، هل يخرج إلى سب

النسب أن يقر أن هذا الولد مني، أم تكفي في ذلك إفرازه الأول؟

الجواب: يثبت نسب الولد الثاني بغير إقرار، لكن إن نفاه انتفى بقوله.

السؤال: رجل وطئ أمة غيره من نكاح فولدت منه، ثم مكها هل نصير أم ولد له؟

الجواب: نعم، تصير أم ولد له، وتجري عليها أحكام أم الولد.

يثبت نسب الولد منه؟

الجواب: يثبت نسبه من أبيه الذي ادعى، وتصير الجارية أم ولد له.

الذي كان مالكا لها؟

الجواب: نعم، يجب له قيمتها على الأب.

الجواب: ليس عليه شيء من ذلك.

الجواب: إذا كان الأب ميتا يثبت النسب من الجد في هذه الصورة، وإن كان الأب حيا لم يثبت النسب من الجد.

الجواب: نعم، يثبت نسبه منه وتصير الجارية أم ولد له، وعليه لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها، وليس عليه شيء من قيمة الولد.

الجواب: يثبت نسبه منها، وتصير الجارية أم ولد لهما، وعلى كل واحد منهما نصف العقر، ويتقاصان بما لأحدهما على الآخر.

العقر: العقر: صداق المرأة إذا وطئت بشبهة، كما في "المغرب".

ويتقاصان: أي يتأدى ما لكل واحد على الآخر عوضا عن ما عليه من الواجب.

الجواب: يرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل، وهما يرثان منه ميراث أب واحد.
السؤال: رجل كاتب عبده ففسد في المكاتب حريته، ووطئها مولا، فحارب ميراثه
وادعى المولى أن هذا المولى دس، ما حكم ميراث المولى من ميراث المولى؟

لعبد المكاتب؟

الجواب: إن صدقه المكاتب ثبت نسبه منه، وكان عليه عقرها وقيمة ولدها، لكن
لا تصير أم ولد له، وإن كذبه المكاتب لم يثبت النسب منه.

كتاب المكاتب

السؤال: ما معنى كتابة المولى لعبده؟

الجواب: هو أن يقول المولى لعبده أو أمته: قد جعلت عليك ألف درهم (مثلاً)، تؤديه
إليّ نجوماً، أول نجم كذا، وآخره كذا، فإن أدّيت فأنت حر، وإن عجزت
كنت رقيقاً، فإذا قبله العبد صار مكاتباً. وهذه المعاملة تسمى بالكتابة،
ويسمى المال الذي يؤديه العبد إلى المولى بدل الكتابة.

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ
عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾.
(البور: ٣٣)

والكتابة هذه أقطر لكثرة نقبها لصوري في 'نكسة البحر الرائق' عن 'جامع الصغير' (١٥٨)
وسمي هذا العقد كتابة ومكانة؛ لأن كلا منهما يكتب بالوثيقة، وشرط الكتابة، أن يكون ثوباً
محل، وأن يكون من معلوم القدر وحسن. وسببها: رغبة المولى في بدل كتابة عذلاً، وفي ثوب
العنق آحلاً، ورغبة العبد في الحرية وأحكامها حالاً ومآلاً.

وركنها: لإيجاب ولقبول. وحكمها من جانب عبد: فكأنه خسر وثبوت حرية بدل في حال، حتى
يكون عبد 'حسب نفسه وكسبه، ويحب الصغار على مولى بحدية عنه أو على ماله. وثبوت حقيقة
الحرية عند الأداء. ومن جانب المولى: ثبوت ولاية المصالبة بالبدل للحالة، وثبوت حقيقة الملك عند
الأداء، وأنقاضها أن يقول: كاتبتك على كذا أو ما يدل على ذلك، من شرح 'الزيعي' على 'الكنز'.

السؤال: هل يجوز أن يشترط المالك حلالاً أو يلزم أن يكون مؤجلاً؟

الجواب: يجوز أن يشترط المالك حلالاً، كما يجوز أن يكون مؤجلاً، ويجوز أن يكون مُنَجَّهاً.

السؤال: هل يجوز أن يكتاب المولى عبده الصغير؟

الجواب: يجوز له ذلك، إذا كان الصغير يعقل البيع والشراء.

السؤال: إذا كاتب المولى عبده، أي حكم يتعلق بذلك؟

الجواب: إذا صحت الكتابة خرج المكاتب عن يد المولى ولم يخرج عن ملكه، فيجوز

للعبد أن يبيع ويشترى ويسافر.

السؤال: وهل يجوز للمكاتب أن يتزوج؟

الجواب: لا يجوز له ذلك إلا أن يأذن له المولى.

السؤال: العبد المكاتب يكسب لأداء مال الكتابة، فهل يجوز له أن يهب منه أو يتصدق؟

الجواب: لا يهب مما كسب، ولا يتصدق إلا بشيء يسير.

السؤال: وهل يجوز له أن يتكفل لأحد؟

الجواب: لا يجوز له ذلك.

السؤال: مكاتب اشترى أمة فوطنتها، فولدت منه ولداً، ما حكم هذا الولد؟

الجواب: دخل هذا الولد في الكتابة، وكان حكمه مثل حكم أبيه، وكسبه له.

السؤال: زفح المولى عبده بأمته، ثم كاتبها فولدت منه ولداً، ما حكم هذا الولد؟

الجواب: يدخل في كتابة أمه، ويكون كسبه له.

السؤال: رحل كنب جاريته، ثم وطنتها، هل يجب عليه شيء؟

الجواب: نعم، يجب عليه العقر.

ولم يخرج: ولهذا عرّف الكتابة بعض الفقهاء؛ بأنها تحرير للمملوك يداً في الحال ورقبة في المال.

السؤال: وإن جنى المولى المكاتب عليها أو على ولدها، ما حكم هذه الجناية؟

الجواب: تلزمه الجناية، ومعناه: أنه يؤخذ بها كما إذا كان غيره جنى عليهما.

السؤال: أتلف المولى مال جاريته المكاتب، ما حكمه؟

الجواب: يغرم ما أتلف من مالها.

السؤال: مكاتب اشترى أباه أو ابنه، هل يعتق عليه؟

الجواب: لا يعتق عليه في الحال، لكنه يدخل معه في كتابته، فإذا عتق المكاتب عتق

الأب أو الابن معه.

السؤال: اشترى المكاتب أم ولده مع ولدها، ما حكمه؟

الجواب: دخل ولدها في الكتابة، ولم يجزله بيعها.

السؤال: اشترى ذا رحم محرم منه غير أبيه وابن، هل يدخل في كتابته؟

الجواب: لا يدخل في كتابته عند أبي حنيفة رحمته، إلا من كان بينه وبين الذي اشتراه

قربة ولاد.

السؤال: مكاتب يؤدي بدل الكتابة نجماً نجماً، ثم عجز عن نجم، فهل يعجزه الحاكم؟

الجواب: ينظر الحاكم في حاله، فإن كان له دين يقضيه، أو مال يُقدّم عليه، لم يعجل بتعجيزه،

ويستظر عليه اليومين أو الثلاثة، وإن لم يكن له وجه وطلب المولى تعجيزه، أعجزه

الحاكم وفسخ الكتابة، وهذا عند أبي حنيفة رحمته، وقال أبو يوسف رحمته: لا يعجزه

حتى يتوالى عليه نجمان.

السؤال: إذا عجز المكاتب، هل يعود إلى الرق؟

الجواب: نعم، يعود إلى الرق كما كان، وكان كل ما في يده من الأكساب لمولاه.

من مالها: وكذا يعزم المولى إذا جنى ما أتلف من مال المكاتب. عند أبي حنيفة: وكذا عند محمد رحمته، كما صرح به صاحب "الهداية".

السؤال: مات المكاتب، وله مال قدر وفاء الكتابة، هل يُحكم بفسخ الكتابة بسبب موته؟
الجواب: لا يُحكم بفسخ الكتابة، ويُقضى من ماله ما عليه من مال الكتابة، ويُحكم بعقده في آخر جزء من أجزاء حياته.

السؤال: حكم القاضي بعقده في آخر جزء من أجزاء الحياة، وقضى ما عليه من ماله، وبقي له بعد ذلك مال، فمن يأخذ هذا المال؟

الجواب: يأخذه ورثته.

السؤال: وما حكم أولاده؟

الجواب: يحكم بعق الأولاد أيضا.

السؤال: لم يترك المكاتب وفاء، وترك ولدا مولودا في الكتابة، ما حكم هذا الولد؟
هل يبقى على الكتابة؟

الجواب: هذا الولد مكاتب، فيسعى في كتابة أبيه على نجومه، فإذا أدى حكمنا بعق أبيه قبل موته، وعق الولد أيضا هذا إذا كان الولد مولودا في الكتابة، وإن ترك المكاتب ولدا اشتراه في الكتابة، قيل له: إما أن تؤدي الكتابة حالا وإلا رُدَّتْ في الرق.

السؤال: رجل مسلم كاتب عنده على خمر أو خنزير، ما حكم هذه الكتابة؟

الجواب: الكتابة فاسدة في هذه الصورة.

السؤال: من أدى المكتب الخمر أو الخنزير، هل يحكم بعقده؟

الجواب: نعم، يحكم بعقده، ويلزمه أن يسعى في قيمته، لا ينقص من المسمى ويزاد عليه.

بعقده وإذا عتق بأداء عين الخمر، برمه أن يسعى في قيمته؛ لأنه وجب عليه رد رقبته لفساد العقد، وقد تعذر بالعق، فيجب رد قيمته، كما في البيع الفاسد إذا تلف المبيع. من "الهداية". وفي شرح "الكفر" للربيعي، وفي ظاهر الرواية بأداء الخمر وكذا الخنزير.

السؤال: كاتب على قيمة نفسه، ما حكم هذه الكتابة؟

الجواب: هذه كتابة فاسدة أيضا لجهالة القيمة قدرا وجنسا ووصفا، ومع ذلك لو أدى القيمة يعتق.

السؤال: كاتب العبد على حيوان غير موصوف، أو على ثوب لم يسم جنسه، ما حكم هذه الكتابة؟

الجواب: الكتابة جائزة في الصورة الأولى، وغير جائزة في الصورة الثانية.

السؤال: كاتب عبديه كتابة واحدة بألف درهم، هل تصح هذه الكتابة؟

الجواب: نعم، الكتابة صحيحة، فإذا أديا ما عليهما عتقا، وإن عجزا رُدّا إلى الرق.

السؤال: كاتب عبديه على أن كل واحد منهما ضامن عن الآخر، ما حكم هذه الكتابة؟

الجواب: هذه الكتابة جائزة وأيهما أدى جميع مال الكتابة عتق هو وصاحبه، ويرجع الذي أدى على صاحبه بنصف ما أدى.

السؤال: كاتب عبده، ثم أعتقه منجزا، ما حكمه؟

الجواب: يعتق بإعتاقه، ويسقط عنه مال الكتابة.

السؤال: كاتب عبده، ثم مات، فهل تنفسخ الكتابة بذلك؟

الجواب: لا تنفسخ، ويقال للمكاتب: أدّ المال إلى ورثة المولى على نجومه.

السؤال: إن أعتقه أحد الورثة، هل ينفذ عتقه؟

الجواب: إن أعتقه أحدهم لا ينفذ عتقه، وإن أعتقوا جميعا عتق، وسقط عنه مال الكتابة.

السؤال: هل يجوز للمولى أن يكاتب أم ولده؟

يعنى لأنه هو البذل معنى، من "الهداية". الصورة الأولى معناه: أن يبين الحس ولا يبين النوع والصفة، ويصرف إلى الوسط، ويخير المولى على قبول القيمة، أما إذا لم يبين الحس، مثل أن يقول: دابة، لا يجوز؛ لأنه يشمل أجناسا مختلفة فيتفاحش الجهالة. من "الهداية".

الجواب: هذا جائز، لكن إن مات المولى قبل أداء مال الكتابة سقط عنها المال؛ لأنها عتقت حينئذ لأجل كونها أمّ ولد له .

السؤال: كاتب أمته فوطئها فولدت له، فالان كيف تفعل هذه الأمة؟

الجواب: هي بالخيار إن شاءت مضت على الكتابة، فإذا أدت المال عتقت، وإن شاءت عجزت نفسها وهي أمّ ولد له، فتتظر موته لتعتق نفسها.

السؤال: فإن كاتب مدبرته، ما حكمه؟

الجواب: جازت هذه الكتابة، فإن مات المولى ولا مال له غيرها، كانت بالخيار بين أن تسعى في ثلثي قيمتها، أو تسعى في جميع مال الكتابة.

السؤال: رجل كان أمته أولاً، ثم دبره، ما حكم هذا التدبير؟ وماذا تفعل الأمة حينئذ؟

الجواب: هذا التدبير صحيح، ولها الخيار إن شاءت مضت على الكتابة، وإن شاءت عجزت نفسها، وهي مدبرة، وحينئذ يجري عليها أحكام التدبير.

السؤال: فإن مضت على كتابتها فمات المولى، هل تعتق لأجل أنها مدبرة؟

الجواب: إن مات المولى بعد أن اختارت المضي على الكتابة ولا مال له غيرها، فهي بالخيار إن شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة، أو ثلثي قيمتها عند أبي حنيفة رحمته الله.

السؤال: عبد مكاتب اشترى عبداً من مال الكتابة، واعتق هذا العبد المشتري على

مال، هل يجوز له ذلك؟

الجواب: لا يجوز.

السؤال: وإذا وهب المكاتب هذا العبد المشتري بعوض، ما حكمه؟

الجواب: لا تصح هذه الهبة.

عند أبي حنيفة: وقالوا: تسعى في الأقل منهما. من "الجوهرة".

السؤال: وإن كاتب المكاتب العبد المشتري، ما حكم هذه الكتابة؟

الجواب: هذه الكتابة صحيحة، وينظر في أداء بدلي الكتابة، فإن أدى الثاني قبل أن يُعتق الأول، يعتق الثاني وولأؤه للمولى الأول، وإن أدى بعد عتق المكاتب الأول فولأؤه للمكاتب الأول.

السؤال: لو زوج المكاتب أمته التي اشتراها، هل يجوز ذلك؟
الجواب: نعم هذا جائز.

باب الولاء

السؤال: الولاء ما هو لغة وشرعا؟

الجواب: هو مشتق من الولي بمعنى القرب، وفي الشرع هو ما يستحقه المرء بسبب عتق شخص في ملكه، أو بسبب عقد الموالاة، فالولاء نوعان: ولأء العتاقة، وولأء الموالاة.

السؤال: يبنوا الأحكام المتعلقة بولأء العتاقة.

الجواب: إذا أعتق الرجل مملوكه، ذكرًا كان أو أنثى، فولأؤه للمعتق، سواء أعتقه على المال أو أعتقه مجانًا، وإذا عتق المكاتب بعد موت المولى فولأؤه لورثة المعتق الذي كاتب عبده ثم مات.

السؤال: رجل دبر عبداً أو أمة، أو استولد جارية ثم مات، فمن يستحق ولأءهم؟

الجواب: ولأءهم للمولى؛ لأنهم عتقوا من جهته.

السؤال: قد ذكرتم أن من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه، فهل يحصل بذلك ولأء؟

هذا حابر لأنه اكتساب للمال، فإنه يملك بالمهر فدخل تحت العقد. من "الهداية".
الموالاة فهي قرابة حكمية حاصلة من العتق أو من الموالاة، ريلعي على "الكر".

الجواب: نعم، يحصل بذلك ولاء وهو لمن عتق عليه.

السؤال: عبد لرجل تزوج أمة رجل آخر، فأعتق مولى الأمة أمته، وهي حامل من ذلك العبد الذي تزوجها، فلمن يكون ولاء هذا الحمل؟

الجواب: إذا أعتقت الأمة عتقت هي وعُتق حملها، وصار ولاء هذا الحمل لمن أعتق أمّه، ولا ينتقل منه أبداً، وكذلك إذا ولدت ولداً لأقل من ستة أشهر.

السؤال: فإن ولدت بعد عتقها لأكثر من ستة أشهر لمن يكون ولاء هذا الحمل؟

الجواب: ولاؤه لمولى الأم أيضاً إلا أن يعتق العبد وهو أبوه، فإذا عتق العبد جرّ ولاء ابنه إلى مواليه.

السؤال: رجل من العجم تزوج معتقة أعتقها العرب فولدت أولاداً، ما حكم ولاء أولادها؟

الجواب: ولاء أولادها لمواليها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، وقال أبو يوسف رحمته: ولاء أولادها لأبيهم؛ لأن النسب إلى الآباء.

السؤال: رجل أعتق مملوكه بشرط أن لا ولاء له، أو أن ولاءه لعامة المسلمين، هل يصح ذلك؟

الجواب: هذا باطل، والولاء ثابت لمن أعتق، وإنكاره ليس بشيء.

عتق عليه قار في 'الجوهرة لميزة': صورته: أحتار اشتريت إحداهم أبهما فماتت عنهما وترك مالا، فبهما اثنان بالفرض واشتت بمشترية بالولاء، وهذا إذا لم يكن له عصبة من النسب؛ لأن مولى اعتاقه أعد من العصبة. سه أشهر للتيقن بقيام الحمل وقت الإعتاق. موالیه: قال الزبيعي في 'شرح الكنز': لأن مولى الأم لم يعتق أبولدها؛ لحدوثه بعد عتاقها، وإنما نسب إليه الولد تبعاً للأم؛ لتعذر نسبته إلى الأب، فإذا عتق الأب أمكن نسبته إليه، فجعله تبعاً له أولى من جعله تبعاً للأم. (١٧٦/٥)

ليس بشيء: لأن الشرط مخالف لنص، وهو قوله عليه: الولاء لمن أعتق. من 'الجوهرة'.

السؤال: أي فائدة تحصل بهذا الولاء؟

الجواب: هذا الولاء تعصيب، وهو جعل الإنسان عصبه، والعصبه من يستحق الميراث بعد أصحاب الفروض، فإن كان للمعتق عصبه من جهة النسب فهم أولى بالميراث من المعتق، وإن لم يكن له عصبه من جهة النسب فميراثه للمعتق، ومولى العتاقة متأخر عن العصبه النسبية، ومقدم على ذوي الأرحام.

السؤال: فإن مات المولى ثم مات المعتق، وللمولى أولاد، من يرثه منهم؟

الجواب: يستحقه بنو المولى دون بناته.

السؤال: هل يحصل للنساء ولأهله العتاقة؟

الجواب: نعم، يحصل إذا أعتقن، أو أعتق من أعتقن، أو كاتبن، أو كاتب من كاتبن، أو دبرن، أو دبر من دبرن، أو جرّ ولأهله معتقهن، أو معتق معتقهن.

السؤال: مات المولى وترك ابناً وأبناء ابن آخر، ثم مات المعتق، من يأخذ منهم ميراث هذا المعتق؟

الجواب: يرثه الابن دون أبناء الابن؛ لأن الولاء للكبير أي الأقرب، والابن الصليبي أقرب إلى الميت من أبناء الابن.

السؤال: بينوا ولأهله الموالاته وأحكامها.

للمعتق هذا إذا لم يكن هناك صاحب فرض ذو حال، أما إذا كان، فله الباقي بعد فرضه. من "الهداية"، فإن الأب له حالتان: حالة فرض، وحالة تعصيب، فلا يرث المعتق في هذه الحالة. من "الخوهره"؛ لأن الأب يأخذ ما بقي من حيث العصوة. **دو سانه** لأن الولاء تعصيب ولا تعصيب للمرأة. من "الخوهره".

معتقهن قال في "الكفاية": صورة جرّ ولأهله معتقهن: تزوج عبدُ امرأة بمعتقة قوم، فولدت منه أولاداً، فولد الولد يكون لموالي الأم، فهو أن المرأة أعتقت هذا العبد جرّ العبد ولأهله الولد إلى نفسه، وجرت هي ذلك إلى نفسها، وصورة جرّ ولأهله معتق المعتق: امرأة اشترت عبداً وأعتقته، ثم إن هذا العبد اشترى عبداً، ثم إن العبد الثاني تزوج بمعتقة قوم، فولدت منه ولداً، فولد الولد لموالي الأم، فلو أن المعتق أعتق هذا العبد جرّ هذا العبد ولأهله ولده، ثم جرّ المعتق الأول ذلك إلى نفسه، ثم جرّت المرأة ذلك إلى نفسها.

الجواب: إذا أسلم رجل على يد رجل، ووالاه على أنه يرثه، ويعقل عنه إذا جنى، أو أسلم على يد غيره ووالاه على الإرث والعقل، فالولاء صحيح وعقله على مولاه، فإن مات ولا وارث له فميراثه للمولى، وإن كان له وارث فهو أولى منه.

السؤال: رجلان والى أحدهما صاحبه، وأراد أحدهما أن ينتقل من ولائه إلى رجل آخر، هل يجوز له ذلك؟

الجواب: نعم، يجوز ذلك ما لم يعقل عنه، فإذا عقل عنه لم يجز له أن يحوّل ولائه إلى غيره.

فائدة

ليس لمولى العتاقة أن يوالي أحدا.

كتاب الإباق

السؤال: ما معنى الإباق؟

الجواب: هو تمردّ في العبد والأمة يهربان بسببه من المالك قصداً، ويسمى الهارب أبقا.

السؤال: أبق مملوك فردّه رحل على مولاه، هل يستحق هذا الراد جُعلاً على عمله؟

الجواب: نعم، له جُعْلٌ إن رَدَّه من مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً، فله أربعون درهما يؤديها المولى، وإن رَدَّه لأقل من ذلك فبحسابه.

السؤال: فإن كانت قيمة العبد أقل من أربعين درهماً بماذا يُقضى له؟

الجواب: يُقضى له بقيمته إلا درهماً.

يُحَرَّرُ ذلك قَيْدَهُ في 'الكنز' بأن يكون محصر من الآخر، قال الزيلعي في شرحه: 'وإن كان الآخر غائب لا يملك فسحبه؛ لأن العقد تمّ بهما كما في الشركة والمصارعة والوكالة، ولا يعرى عن ضرر.

يُوالى أحداً: اعلم أن ولاء المولاة يخالف ولاء العتاقة من ثلاثة وجوه، أحدها: أن في المولاة يتوارثان من الحائنين إذا اتفقا على ذلك بخلاف ولاء العتاقة. والثاني: أن ولاء المولاة يحتمل القرض بخلاف ولاء العتاقة، والثالث: أن ولاء المولاة مؤخر عن ذوي الأرحام، وولاء العتاقة مقدم على ذوي الأرحام. من 'الخواهر'.

السؤال: أخذ الأب رجل ليرده على مولاه، فأبق منه العبد، ما حكم جعله؟

الجواب: لا جعل له كما أنه لا شيء عليه بإبقائه، وينبغي أن يُشهد إذا أخذ أنه يأخذه ليرده على مولاه.

السؤال: كان العبد الآبق رهناً، فأخذه رجل وجاء به، على من يجب الجعل؟
الراهن أو المرتهن؟

الجواب: هو على المرتهن.

كتاب الجنایات

السؤال: ما معنى الجنایة لغة وشرعاً؟

الجواب: الجنایة لغة: ارتكاب فعل فيه ضرر على أحد، وفي عرف الفقهاء أن يتعدى أحد على أحد في نفسه أو في أطرافه، والمراد بالعدوان على النفس القتل سواء كان خطأ أو عمداً، وبالعدوان على الأطراف قطع اليد أو الرجل أو الأذن أو فقه العين مثلاً.

السؤال: هل القتل ينقسم إلى أقسام؟

الجواب: القتل على خمسة أوجه:

١- عمد.

٢- وشبه عمد.

٣- وخطأ.

٤- وما أجري مجرى الخطأ.

٥- والقتل بسبب.

السؤال: عرفوا الأضرب الخمسة مع بيان أحكامها.

الجواب: ١- قتل العمد ما تُعمد ضربه بسلاح أو ما أُجري مجرى السلاح في تفريق الأجزاء، كالمحدد من الخشب والحجر والكنّار، وموجب ذلك الإثم، والحرمان عن الميراث، والقصاص إلا أن يعفو الأولياء، ولا كفارة فيه.

٢- شبه العمد أن يتعمد الضرب بما ليس بسلاح، ولا ما أُجري مجرى السلاح، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقال أصحابه رحمهم الله: إذا ضرب بحجر عظيم أو بخشبة عظيمة فهو أيضاً عمد، وشبه العمد عندهما أن يتعمد ضربه بما لا يقتل به غالباً. وموجب شبه العمد المأثم والكفارة على القولين، ولا قصاص فيه، بل فيه دية مغلظة على العاقلة، وستعرف معاني هذه الكلمات فيما يأتي إن شاء الله تعالى.

٣- وقتل الخطأ على وجهين:

أ- خطأ في القصد: وهو أن يرمي شخصاً يظنه صيداً فإذا هو آدمي.
ب- خطأ في الفعل: وهو أن يرمي غرضاً فيصيب آدمياً، وموجبه الكفارة والدية على العاقلة، ولا مأثم فيه.

٤- ما أُجري مجرى الخطأ، هو مثل نائم انقلب على أحد فقتله، فحكمه حكم الخطأ.
٥- القتل بسبب، وهو أن يحفر رجل بئراً على الطريق، أو يضع الحجر في غير ملكه مثلاً، فيتلف به أحد، وموجبه الدية على العاقلة، ولا كفارة فيه.

ولا مأثم فيه يعي في الوجهين، قالوا: المراد إثم لقتل، فأما في نفسه، فلا يعرى عن الإثم، من حيث ترك العزيمة والمالفة في التثنت في حال الرمي؛ إذ شرع الكفارة يؤدّن باعتباره هدماً، ويحرم عن الميراث؛ لأن فيه إثمًا، فيصح تعليق الحرمان به. من "أهداية". ولا كفارة فيه: ولا يتعلق به حرمان الميراث. كما في "أهداية".

مسائل القصاص في النفس

السؤال: القصاص ما هو؟

الجواب: هو أن يُقتل القاتل بدلا عن نفس المقتول، ويجب القصاص بقتل كل محقون الدم على التأييد إذا قُتل عمدا.

السؤال: وما حكم قتل الحر بالحر، والحر بالعبد، والعبد بالحر، والعبد بالعبد؟

الجواب: يُقتل الحر بالحر، والحر بالعبد، والعبد بالحر، والعبد بالعبد.

السؤال: ما حكم القصاص بالذمي والمستأمن؟

الجواب: يُقتل المسلم بالذمي، ولا يقتل بالمستأمن، كما لا يقتل الذمي بالمستأمن.

السؤال: وما حكم قتل الرجل بالمرأة وبالعكس، وقتل الكبير بالصغير، وقتل

الصحيح بالاعمي والرّمس والمجنون، وبنقص الأطراف؟

الجواب: يجري القصاص في ذلك كله، قال الله تعالى شأنه:

﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ
وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾
(المائدة: ٤٥)

السؤال: رجل قتل ابنه أو عبده، أو مدبره أو مكاتبه، أو قتل عبد ولده، هل فيه قصاص؟

الجواب: لا قصاص في ذلك كله.

السؤال: رجل ورث قصاصا على أبيه، هل يأخذ القصاص ويفتّل أباه؟

الجواب: القصاص يسقط في هذه الصورة لحرمة الأبوة.

السؤال: صبي أو مجنون قتل عمدا، هل يُستوفى منه القصاص؟

الجواب: عمد الصبي والمجنون خطأ، وفيه الدية على العاقلة.

بالعبد: ويكون القصاص لسيده. من "الجوهرة".

السؤال: إذا اصططح القاتل مع أولياء المقتول على مال، ما حكمه؟

الجواب: حكمه أن القصاص يسقط ويجب المال، قليلا كان أو كثيرا.

السؤال: إن عفا أحد الشركاء عن القصاص، أو صالح على نصبه على عوض، كيف

يفعل الباقيون؟

الجواب: القصاص يسقط في الصورتين، وكان للباقيين نصيبهم من الدية، فإن شاؤوا

أخذوا الدية أو صالح كل واحد من نصيبه، أو يعفو، فيجب على القاتل أن

لا يشق بهم، ويؤدي ما التزمه بالإحسان، كما ينبغي لأولياء المقتول أن

لا يحرجه، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ

بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾.

(آل عمران: ١٧٨)

السؤال: قتل رجل جماعة فحضر أولياء المقتولين، هل يقتل لهم؟

الجواب: نعم، يقتل لجميع أولياء المقتولين، ولا شيء لهم غير ذلك، فإن حضر واحد

منهم وقُتل له سقط حق الباقيين.

السؤال: قتل جماعة واحدا، هل فيه قصاص؟

الجواب: نعم، يجب فيه القصاص، ويُقتلوا جميعهم.

السؤال: رجل وجب عليه القصاص لكنه مات قبل أن يُقتَصَّ، ما حكمه؟

الجواب: سقط عنه القصاص، ولا يجب شيء في ماله.

السؤال: أقر العبد بقتل العمد، هل يلزمه القود؟

الجواب: نعم، يلزمه القود.

السؤال: رجل رمى آخر عمدا فنفذ السهم إلى غيره فماتا، ما حكم القصاص والدية في ذلك؟

الجواب: على الرامي القصاص للأول، والدية للثاني على عاقلته.

السؤال: رجل كتب عبده، فقتل هذا المكاتب، من يأخذ القصاص؟

الجواب: إن كان هذا المكاتب ليس له وارث إلا المولى فللمولى القصاص إن لم يترك وفاء، وإن ترك وفاء ووارثه غير المولى، فلا قصاص له، وإن اجتمع الورثة مع المولى.

السؤال: رجل رهن عبده عند أحد، فقتل هذا العبد المرهون، هل يجب القصاص في هذه الصورة؟

الجواب: القصاص يجب، لكن بشرط أن يجتمع الراهن والمرتهن على المطالبة.

السؤال: رجل جرح رجلاً عمدا فلم يزل المجروح صاحب فراش حتى مات، هل يجب القصاص في هذه الصورة؟

الجواب: نعم، يجب.

السؤال: وكيف يُستوفى القصاص؟

الجواب: لا قصاص إلا بالسيف.

القصاص في الأطراف

السؤال: بينوا أحكام القصاص في الأطراف.

الجواب: احفظ المسائل التالية:

١- قَطَعَ رجل يد رجل من المفصل، تقطع يد القاطع، وكذلك إذا قطع

الرَّجُل أو مارن الأنف أو الأذن، تُقَطَّع هذه الأعضاء من القاطع.

٢- إذا ضرب عين رجل فقلعها، لا قصاص فيه، أما إذا كانت العين قائمة

وذهب ضوءها فعليه القصاص، وتُحْمَى له المرأة، ويجعل على عينه

مع المولى لأنه اشتبه من له الحق؛ لأنه المولى إن مات عبداً، والوارث إن مات حراً. من الهداية، وبقيت هناك صورة، وهو أن المكاتب قتل عمداً، وليس له وارث إلا المولى، وترك وفاء، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما: فيه قصاص. ويستوفيه المولى، وقال محمد رحمه الله: لا أرى في هذا قصاصاً. من الهداية و"الجوهرية".

القطن الرطب، وتقابل عينه بالمرأة حتى يذهب ضوءها.

٣- إذا قلع رجل سن رجل آخر يُقتَصُّ منه، ولا قصاص في عظم إلا في السن.

٤- يجب القصاص في شَجَّةٍ يمكن فيها المماثلة.

٥- لا قصاص في اللسان، ولا في الذكر إلا أن يقطع من الحشفة.

٦- لا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس، كما لا قصاص فيما دونها

بين الحر والعبد، ولا بين العبدین.

٧- يجب القصاص في الأطراف بين المسلم والذمي.

٨- رجل قطع يد رجل من نصف الساعد، فبرأ فلا قصاص عليه.

٩- إن جرحه جائفة فبرأ لا قصاص فيه.

١٠- إذا كانت يد المقتوع صحيحة، ويد القاطع شلاء أو ناقصة

الأصابع، فالمقتوع بالخيار، إن شاء قطع اليد المعيبة، ولا شيء له غيرها،

وإن شاء أخذ الأرض كاملاً.

١١- رجل شجَّ رجلاً، فاستوعبت الشجة ما بين قرنيه، وهي لا تستوعب ما

بين قرني الشاجِّ، فالمشجوج بالخيار، إن شاء اقتص بمقدار شجته يبدأ من أي

صورتها هذا ما ذكره الفقهاء من صورة يذهب ضوء العين حسب ما جربوه في عصورهم، وقد ظهرت اليوم صور أخرى عند الأطباء، لو عمل بها لا بأس إذا لم يتجاوز القصاص الواجب.

لا قصاص في اللسان هذا إذا قطع بعضه، أما إذا قطع من أصله فذكر في 'الأصل' أنه لا قصاص أيضاً، وعن أبي يوسف فيه انقصاص. ولا في الذكر إذا قطع؛ لأنه ينقض ويبسط، فلا يمكن المساواة، وعن أبي يوسف: إذا قطع من أصله يجب القصاص. قوله: 'إلا أن تقطع الحشفة ففيه القصاص' لأن موضع القطع معلوم كالمفصل، وإن قطع بعضها فلا قصاص؛ لأنه لا يعنى مقدار ذلك. من 'الجوهرة'.

فلا قصاص عليه لأنه لا يمكن اعتبار المماثلة في ذلك؛ لأن الساعد عظم، ولا قصاص في عظم؛ ولأن هذا كسر ولا يمكن أن يكسر ساعده مثل ما كسره، وكذا إذا قطع نصف الساق، وكذا إذا جرحه جائفة لا قصاص فيه؛ لأنه لا يمكن المماثلة، ويجب الأرض. من 'الجوهرة'.

الجانبيين شاء، وإن شاء أخذ الأرش كاملاً.

١٢- إذا قطع رجلان يد رجل واحد، فلا قصاص على كل واحد منهما، وعليهما نصف دية النفس.

١٣- قطع واحد يميني رجلين، فحضر، فلها أن يقطعاً يده ويأخذاً منه نصف الدية ويقسمانها نصفين، فإن حضر واحد منهما فقطع يده، فلآخر عليه نصف الدية.

١٤- ليس فيما دون النفس شبه عمد، وإنما هو عمد أو خطأ.

كتاب الديات

السؤال: الدية ما هي لغة وشرعاً؟

الجواب: هي مصدر على زنة عِدَّة، حذفت منه فاء الكلمة، إقرأ: "وَدَى يَدِي وَدِيًّا وَدِيَّةً" فهو واد. وفي الشريعة الغراء هو المال الذي يجب على القاتل إذا قتل خطأ، أو قتل بشبه العمد، أو قطع عضواً، وقد يسمى عوض الأطراف بالأرش.

السؤال: يَبَيِّنُوا أَحْكَامَ الدِّيَةِ مَعَ بَيَانِ مَقْدَارِهَا.

الجواب: احفظوا المسائل الآتية:

١- إذا قتل رجل رجلاً قَتَلَ شبه عمد، فعلى عاقلة القاتل دية مغلظة، وعلى القاتل كفارة، والدية المغلظة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما مائة من الإبل أرباعاً، خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة، ولا تغليظ إلا في شبه العمد، وإذا قُضِيَ بالدية من غير الإبل فلا تغليظ فيها، لا في شبه العمد ولا في غيره.

نصف الدية أي نصف دية النفس. فاء الكلمة والكلمة لميف مفروق معتنة الماء واللام.

- ٢- وفي قتل الخطأ تجب الدية على العاقلة، والكفارة على القاتل. ودية الخطأ مائة من الإبل أخماسا، عشرون بنت مخاض، وعشرون ابن مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة، وهذه دية غير مغلظة.
- ٣- والدية من الذهب ألف دينار، ومن الفضة عشرة آلاف درهم.
- ٤- قال أبو حنيفة رحمته الله: لا تثبت الدية إلا من هذه الأنواع الثلاثة، وقال صاحباه رحمتهما: تثبت الدية من هذه الأنواع، ومن البقر، ومن الغنم، ومن الحلل، فإذا قُضي بالدية من البقر يؤدي مائتا بقرة، وإذا قُضي بها من الغنم يؤدي ألف شاة، وإذا قُضي بها من الحلل يؤدي مائتا حلة، كل حلة ثوبان.
- ٥- تجب دية النفس كاملة في شبه العمد والخطأ، لكنها تُغلّظ في الأول.
- ٦- وتجب الدية الكاملة أي مائة من الإبل في قطع المارن، وفي قطع اللسان، وفي قطع الذكر.
- ٧- إذا ضرب رأس رجل فذهب عقله، ففيه دية كاملة.
- ٨- وإذا نتف أو حلق لحية رجل، ففيه دية كاملة إذا لم ينبت الشعر بعد ذلك.
- ٩- وفي شعر الرأس دية كاملة، إذا حُلق أو نُتف، ولم ينبت الشعر بعد ذلك.
- ١٠- ضرب رجلا، أو فعل فعلا ذهب به حاجباه أو عيناه، ففيه دية كاملة.
- ١١- قطع يدي رجل، أو رجله، أو أذنيه، ففيه دية كاملة.
- ١٢- قطع شفتي رجل، أو أنثيه، أو قطع ثديي المرأة، ففيه دية كاملة.
- ١٣- وفي أحد هذه الأشياء نصف الدية.
- ١٤- وفي قطع أشفار العينين دية كاملة، وفي أحدها ربع الدية.

- ١٥- وفي كل إصبع من أصابع اليدين والرجلين عشر الدية، والأصابع كلها سواء.
- ١٦- وفي كل إصبع فيها ثلاث مفاصل، في كل مفصل ثلث دية الإصبع، وأما الإصبع التي فيها مفصلان، ففي أحد المفصلين نصف دية الإصبع.
- ١٧- إذا قطع أصابع اليد الواحدة كلها، أو قطع الكف مع الأصابع كلها، يجب نصف الدية في الصورتين.
- ١٨- وإن قطع اليد من نصف الساعد، ففي الأصابع واليد نصف الدية، وفي الزيادة حكومة عدل.
- ١٩- وفي الإصبع الزائدة حكومة عدل.
- ٢٠- قطع إصبع رجل فشلت أخرى إلى جنبها، ففيها الأرش، ولا قصاص فيه عند أبي حنيفة رحمته الله.
- ٢١- وفي كل سن خمس من الإبل، والأسنان والأضراس كلها سواء.
- ٢٢- قلع سن رجل فنبت مكانها سقط الأرش.
- ٢٣- ضرب عضو رجل، فأذهب منفعته، ففيه دية كاملة - كما إذا قطعه -، كاليد إذا شلت والعين إذا ذهب ضوءها.
- ٢٤- في عين الصبي ولسانه وذكره حكومة عدل، إذا لم يعلم صحته.

السؤال: يبينوا أنواع الشجاج وأحكامها.

الجواب: اعلم أولاً أنواع الشجاج وهي عشرة.

وهي عشرة: الحارصة: هي التي تحرس الجسد، أي تحدشه ولا تحرح الدم. الدامعة: هي التي تُظهر الدم، ولا تُسيل، كادمع في العين. الدامية: هي التي تسيل الدم. الباضعة: هي التي تبضع الجسد أي تقطعه. المتلاحمة: هي التي تأخذ في اللحم. السمحاق: هي التي تصل إلى السمحاق، وهي جندة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس. الموضحة: هي التي توضح العظم أي تبيسه. الهاشمة: هي التي تكسر العظم. المنقلة: هي التي تقل العظم بعد الكسر أي تحوله. الآمة: هي التي تصل إلى أم الرأس، وهو الذي فيه الدماغ. من 'أهداية'. والجائفة: الحرح اندي يصل إلى أخوف من البطل أو الظهر.

١- الحارصة. ٢- الدامعة. ٣- الدامية. ٤- الباضعة. ٥- المتلاحمة.

٦- السمحاق. ٧- الموضحة. ٨- الهاشمة. ٩- المنقلة. ١٠- الآمة.

وثانيا اعرف أحكامها:

١- ففي الموضحة القصاص إن كانت عمدا. ٢- لا قصاص في بقية الشجاج.

٣- وفيما دون الموضحة حكومة عدل. ٤- في الموضحة نصف عُشر الدية إن كانت خطأ.

٥- وفي الهاشمة عشر الدية. ٦- وفي المنقلة عُشر الدية، ونصف عُشرها.

٧- وفي الآمة ثلث الدية. ٨- وفي الجائفة ثلث الدية، فإن نفذت فهما جائفتان، ففيهما ثلثا الدية.

السؤال: شجّ رحل رجلا موضحة فذهب عقله أو شعر رأسه، هل تجب الديتان، دية

الموضحة ودية ذهاب العقل أو شعر الرأس؟

الجواب: لا تجب الديتان، ويدخل أرش الموضحة في الدية.

السؤال: فإن ذهب سمعه، أو بصره، أو كلاهما، ما حكم اجتماع الديتين؟

التحاج لأنه لا يمكن اعتبار المساواة فيها؛ لأنه لا حد ينتهي السكين إليه، ولأن فيما فوق الموضحة كسر العظم ولا قصاص فيه، وهذه رواية عن أبي حنيفة -، وقال محمد - في 'الأصل' وهو طاهر الرواية: يجب القصاص فيما قبل الموضحة؛ لأنه يمكن اعتبار المساواة فيه، من 'الهداية'.

عدل لأنه ليس فيها أرش مُقدر ولا يمكن إهداره، فوجب اعتباره بحكم العدل، وهو مأثور عن الشعبي وعمر ابن العزيز. من 'الهداية'.

في الدية. لأن فوات العقل يُطل مفعلة جميع الأعضاء؛ إذ لا يتفجع بها بدونه، فصار بالنسبة إلى سائر الأعضاء كالفس، فيدخل أرشها كما في النفس، وأرش الموضحة يجب بفوات جزء من الشعر، حتى لو ست يسقط، وتجب الدية بفوات كل الشعر، وقد تعلّقوا بسبب واحد وهو فوات الشعر، فيدخل الجزء في الجملة. من شرح 'الكنز' للزبيدي (١٣٥/٦).

الجواب: عليه أرش الموضحة مع الدية الكاملة.

السؤال: شج رجلا فالتحمت الجراحة، ولم يبق لها أثر ونبت شعره، ما حكمه؟

الجواب: سقط الأرش عند أبي حنيفة رحمته، وقال أبو يوسف رحمته: عليه أرش الألم، وقال محمد رحمته: عليه أجرة الطبيب.

السؤال: جرح رجل رجلا جراحة يجب فيها القصاص، متى يُقتَصُّ منه؟

الجواب: يقتص منه إذا برئ، ولا يقتص قبل ذلك.

السؤال: قطع يد رجل خطأ، ثم قتله خطأ قبل البرء، هل تجب الديتان؟

الجواب: عليه دية كاملة لقتل النفس، وسقط أرش اليد، وإن برأ ثم قتله، فعليه ديتان: دية النفس، ودية اليد.

فائدة

دية الذمي مثل دية المسلم، ودية المرأة نصف دية الرجل.

القتل بسبب

السؤال: رجل حفر بئرا في طريق المسلمين، أو وضع فيه حجرا، فتلّف بذلك إنسان، ما حكمه؟

الجواب: عليه دية كاملة، وتجب على عاقلته. وقد ذكرنا من قبل أنه لا كفارة في ذلك.

السؤال: وإن تلف به بهيمة، بماذا يقضى عليه؟

الجواب: يقضى عليه بضمانها في ماله.

الكاملة: أي لو شجحه موضحة، فذهب أحد هذه الأشياء بها، لا يدخل أرش الموضحة في أرش أحد هذه الأشياء، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمتهما، وقال أبو يوسف رحمته: يدخل أرش الموضحة في دية السمع والكلام، ولا يدخل في دية البصر، من "شرح الكنز" للزيلعي.

السؤال: إن أشرع في الطريق روشنا أو ميزابا فسقط على إنسان فعطب، ما حكمه؟
الجواب: تجب بذلك دية كاملة وتؤديها عاقلته.

السؤال: رجل حفر بئرا في ملكه، فعطب بذلك إنسان، هل يضمن الحافر؟
الجواب: لا يضمن شيئا.

السؤال: حائط مائل إلى طريق المسلمين، فطولب صاحبه بنقصه فلم ينقصه، حتى سقط وتلف به نفس أو مال، هل يضمنه؟

الجواب: إذا طولب بنقصه وأشهد عليه فلم ينقصه في مدة يقدر على نقصه فيها، يضمن ما تلف به من نفس أو مال.

السؤال: طالب بنقصه دمي، هل هو كالمسلم في ذلك؟

الجواب: المسلم والذمي في ذلك سواء.

السؤال: حائط مال إلى دار رجل فطالب بنقصه غير صاحب تلك الدار، فلم ينقص وتلف به نفس أو مال، هل يضمن؟

الجواب: المطالبة في ذلك إلى مالك الدار خاصة، وإن كان فيها سُكَّان، لهم أن يطالبوه.

جناية الدابة

السؤال: إذا وطئت الدابة، على من يقع الضمان؟

الجواب: يضمن راكبها ما وطئت وما أصابت بيدها، أو كدمت بضمها، ولا يضمن ما نفحت برجلها أو ذنبها.

وأشهد عليه. واشترط التقدم إليه، وطئت النقص منه دون الإشهاد، وإنما ذكر الإشهاد ليتمكن من إثباته عند إنكاره، فكان من باب الاحتياط، وصورة الإشهاد أن يقول الرجل: أشهد أي قد تقدمت إلى هذا الرجل في هدم حائطه هذا. من "الهداية". أو مال ثم فيما تلف به من النفوس تحب الدية، وتحملها العاقبة. من "الهداية".

السؤال: فإن راثت أو بالت في الطريق فعتب به إنسان، هل يضمن الراكب؟
الجواب: لا يضمن.

السؤال: قد ذكرت ضمان الراكب، فما التفصيل في ضمان السائق أو القائد؟
الجواب: السائق ضامن لما أصابت الدابة بيدها أو برجلها، والقائد ضامن لما أصابت بيدها دون رجلها.

السؤال: رجل يقود قطارا، فوطئ بعض الدواب إنسانا أو مالا، ما حكمه؟
الجواب: قائد القطار ضامن لما وطئت الدابة، فإن كان معه سائق فالضمان عليهما.
السؤال: اصطدم فارسان فماتا، على من تجب دية؟
الجواب: على عاقلة كل واحد منهما دية الآخر.

جناية العبد

السؤال: إذا جنى العبد جناية خطأ، من يؤدي الضمان؟
الجواب: يقال لمولاه: إما أن تدفعه بها أو تفديه، فإن دفعه ملكه ولي الجناية، وإن فداه فداه بأرش الجناية.

السؤال: فإن عاد فجنى، ما حكم هذه الجناية؟
الجواب: حكم الجناية الثانية كحكم الأولى.

السؤال: فإن جنى جنايتين بماذا يقضى؟
الجواب: يقال لمولاه: إما أن تدفعه إلى ولي الجنايتين، يقتسمانه على قدر حقوقهما، وإما أن تفدي بأرش كل واحد منهما.

الدابة لأنه مقرب له إلى الحياة، ويستوي فيه أول القطار وآخره. فإن وطئ غير إنسانا ضمن دية، ويكون على العاقلة. من "الجوهرة". عليهما. لاشتراكهما في ذلك من "الجوهرة". كحكم الأولى. معناه بعد الفداء؛ لأن المولى لما فداه، فقد أسقط الجناية (الأولى) عن رقبته، فكأها لم تكن. من "الجوهرة".

السؤال: عبد جنى جناية فأعتقه المولى وهو لا يعلم بالجناية، ماذا يجب عليه؟

الجواب: يجب عليه ضمان ما جنى العبد، فيؤدي الأقل من قيمته ومن أرش الجناية.

السؤال: وإن باعه المولى أو أعتقه بعد العلم بالجناية، ما حكمه؟

الجواب: يجب على المولى أرش الجناية.

السؤال: إذا جنى المدبر أو أم الولد جناية، من يضمنها؟

الجواب: يضمنها المولى، ويؤدي الأقل من قيمته ومن أرش الجناية.

السؤال: وإن جنى جناية أخرى، وقد دفع المولى قيمته إلى ولي الجناية الأولى، فالآن

ماذا يجب عليه؟

الجواب: إن دفع قيمته إلى ولي الجناية الأولى بقضاء القاضي، فلا شيء عليه حينئذ،

ويتبع ولي الجناية الثانية ولي الجناية الأولى، فيشاركه فيما أخذ، وإن كان المولى

دفع قيمته إلى ولي الجناية الأولى بغير قضاء القاضي، فولي الجناية الثانية

بالختيار، إن شاء اتبع المولى، وإن شاء اتبع ولي الجناية الأولى.

الجناية على العبد

السؤال: قتل رجل عبدا خطأ، ماذا يجب عليه؟

الجواب: يجب عليه قيمته، ولا تزداد على عشرة آلاف درهم، فإن كانت قيمته عشرة

آلاف درهم أو أكثر، قضى عليه بعشرة آلاف درهم إلا عشرة.

السؤال: وما يجب في قتل الأمة خطأ؟

أرش احياة: وإنما رمه الأقل؛ لأن الأرش إن كان أقل فليس عليه سواه، وإن كانت قيمة العبد أقل فلم يتلف

باعتق سواها. من "الجوهرة".

الجواب: يجب على القاتل قيمتها، وإذا زادت قيمتها على الدية يجب خمسة آلاف إلا خمسة.

السؤال: ولو قطع رجل يد العبد، ماذا يجب عليه في ذلك؟

الجواب: يجب نصف قيمته، لا يزداد على خمسة آلاف إلا خمسة، وكل ما يقدر من دية

الحرف هو مقدر من قيمة العبد في الأطراف.

مسائل الجنين

السؤال: رجل ضرب بطن امرأة حرة فألقت جنينا ميتا، ماذا يجب في ذلك؟

الجواب: تجب على الضارب غرة، والغرة: نصف عشر الدية.

السؤال: فإن ألقته حيا ثم مات، ماذا يجب في هذه الصورة؟

الجواب: فيه دية كاملة.

السؤال: وإن ألقى الجنين ميتا، ثم ماتت هي، ماذا يجب؟

الجواب: تجب دية كاملة للأم، وغرة للجنين.

السؤال: وإن ماتت الأم أولاً، ثم ألقى الجنين ميتا، ما حكمه؟

الجواب: تجب دية الأم كاملة ولا شيء في الجنين.

السؤال: وإن ماتت الأم، ثم خرج الجنين حيا ومات، ماذا يجب فيه؟

الجواب: تجب الديتان.

السؤال: وما قولكم فيما إذا ضرب بطن أمة فألقت جنينا؟

الإجابة: وفي الهداية: 'عشرة دراهم' وهو طاهر الرواية، والمذكور في 'القدوري' رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمهم الله. من

'الجوهرة'. 'عشر الدية: أي نصف عشر دية الرجل (وهو خمس مائة درهم) سواء كان الحمل ذكرا أو أنثى بعد

ما استبان خلقه أو بعض خلقه، وهي على عاقلة الضارب عندنا في سنة. من 'الجوهرة'.

دية كاملة: وتجب على العاقلة. من 'الجوهرة'.

الجواب: إذا أَلقت الأمة جنينا ميتا، ينظر في ذلك، فإن كان ذكرا يجب نصف عشر قيمته لو كان حيا، وعشر قيمته إن كان أنثى.

السؤال: ما يجب في الجنين، من يأخذه؟

الجواب: إذا كان جنين حرة فالمال الواجب موروث، يُقسَم على ورثته حسب سهامهم، وإن كان جنين أمة فهو مملوك لمولاه.

الكفارة

السؤال: قد ذكرت أن الكفارة تجب في قتل شه العمد وفي قتل الخطأ، فريد أن نعلم أن الكفارة ما هي؟

الجواب: قد بين الله تعالى كفارة القتل في سورة النساء وهي: ﴿وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾.

(سورة النساء، ٩٢)

السؤال: هل في قتل العبد أو الأمة أو الجنين كفارة؟

الجواب: لا كفارة في ذلك.

السؤال: ألا يُجزئ فيه الإطعام، كما يُجزئ في كفارة الظهار؟

الجواب: لا يُجزئ الإطعام في كفارة القتل.

باب القسامة

السؤال: رجل وُجد مقتولا في محلة، لا يُعلم من قتله، كيف يُستخير قتله؟

الجواب: جعل النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم لذلك طريقاً، وهو استحلاف خمسين رجلا من أهل تلك المحلة، ويسمى هذا قسامة.

السؤال: هؤلاء الخمسون من يتخيرهم، وكيف يستحلفون؟

الجواب: يتخيرهم الولي، ولا يكون فيهم صبي، ولا مجنون، ولا امرأة، ولا عبد، ولا مدبر، ولا مكاتب، ويحلفون: بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا.

السؤال: فإذا حلفوا، هل يبرؤون تماما؟

الجواب: لا يبرؤون، بل يُقضى على أهل تلك المحلة بالدية.

السؤال: إذا كان ولي المقتول نفسه من أهل المحلة، هل يُستحلف هو أيضا؟

الجواب: لا يُستحلف ولا يُقضى عليه بالجناية وإن حلف.

السؤال: تحيّر الولي خمسين رجلا، فأبى بعضهم عن الحلف، كيف يفعل؟

الجواب: يحبس حتى يحلف.

السؤال: تحيّر الولي، لكن لا يتم عدد الخمسين من أهل المحلة، بماذا يقضى في ذلك؟

الجواب: يتكرر الأيمان على الذين اختارهم حتى يتم خمسون يمينا.

السؤال: ميت وُجد في محلة ولا أثر به، هل تجري فيه القسامة أو الدية؟

الجواب: لا دية فيه ولا قسامة في هذه الصورة.

السؤال: وُجد ميت يسيل الدم من أنفه أو دبره أو فمه، هل تجب فيه القسامة؟

الجواب: لا يعد هذا الميت قتيلا، فلا قسامة ولا دية على أحد في هذه الصورة.

السؤال: فإن كان الدم يخرج من عينيه أو أذنيه، ما حكمه؟

الجواب: هو قاتل، وتجب فيه القسامة.

السؤال: قاتل وجد على ظهر دابة يسوقها رجل، ماذا يجب في ذلك؟

الجواب: تجب الدية على عاقلة السائق دون أهل المحلة.

في هذه الصورة: لأنه ليس بقاتل، والأثر أن يكون به جراحة، أو أثر صرب أو حق، أو كان الدم يخرج من عيبه أو أذنيه. من "الجوهرة". هذه الصورة. لأن خروجه من أنفه رعاف، ومن دبره علة، ومن فمه قيء وسوداء، فلا يدل على القتل. من "الجوهرة". أهل المحلة: لأنه في يده، فصار كما إذا كان في داره، وكذا إذا كان قائدها أو راکبها، فإن اجتمعوا (أي الراكب والسائق والقائد) فعليهم الدية؛ لأن القاتل في أيديهم، فصار كما إذا وُجد في دارهم. من "الهداية".

السؤال: وجد قتيل في دار إنسان فمن يستحلف فيه؟

الجواب: يستحلف صاحب الدار فقط، وتجب الدية على عاقلته.

السؤال: محلة فيها دُورها مَلَأك، وآخرون سُكَن، فهل يتخير خمسون رجلاً من جميعهم؟

الجواب: قال أبو حنيفة رحمته: لا يدخل السكان في القسامة مع الملاك، وهي عنده على أهل الخطة دون المشترين، ولو بقي منهم واحد.

السؤال: لو وجد قتيل في سفينة، على من تجب القسامة؟

الجواب: تجب على من فيها من الرُّكَّاب والملاحين.

السؤال: وإن وجد في مسجد محلة، على من تجب القسامة؟

الجواب: تجب على أهلها.

السؤال: وإن وجد في المسجد الجامع أو الشارع الأعظم، من أي حارة يُتخير خمسون رجلاً؟

الجواب: لا قسامة في هاتين الصورتين، والدية تجب على بيت المال.

السؤال: وإن وُجد بين قريتين، على أيتهما تجب القسامة؟

الجواب: تجب على أقربهما.

السؤال: وإن وجد في بَرِّيَّة من يُستحلف في ذلك؟

الجواب: إن وجد في برية ليس في قربها عمارة، لا استحلاف في ذلك، ودمه هدر.

السؤال: إن وجد ميت في الفرات، من أي مكان يُتخير الحالفون؟

أهل الخطة: الذين حَطَّ لهم الإمام، وقَسَم الأراضي غطته ليمير أصبأهم. من شرح الزبيعي.

مهم واحد: وقال أبو يوسف رحمته: انكل مشتركون (أي أهل الحصة والمشترون) قيل: أبو حنيفة رحمته بنى ذلك على ما شاهد من عادة أهل الكوفة، ولو لم يبق واحد من أهل الحصة (بأن باعوا كلهم) فهو على المشترين، وهذا بالإجماع. من شرح الزبيعي. والملاحين: لأنها في أيديهم، وأمالك وعيره في ذلك سواء. من 'الحوهرة'.

في قربها: وتفسير القرب ما ذكرنا من استماع الصوت. من "الهداية".

الجواب: إن وجد في وسطه يمر به الماء، فهو هدر، وإن كان محبوسا بالشاطئ، فالحلف على أقرب القرى من ذلك المكان.

السؤال: إن ادعى الولي على واحد معين من أهل المحلة، هل تسقط القسامة عنهم؟
الجواب: لا تسقط.

السؤال: وإن ادعى على واحد من غيرهم، ما حكمه؟
الجواب: تسقط عنهم القسامة والدية.

السؤال: رجل استحلف فقال: قتله فلان، هل يقضى بقوله؟
الجواب: لا يقضى بقوله، بل يُستحلف، ويقول: بالله ما قتلت ولا علمت له قاتلا غير فلان.
السؤال: شهد اثنان من أهل المحلة على رجل من غيرهم أنه قتل، هل تقبل شهادتهما؟
الجواب: لا تقبل شهادتهما.

كتاب المعادل

السؤال: ذكرتكم غير مرة أن العاقلة تؤدي الدية من القاتل، فما معنى العاقلة؟
الجواب: العقل والمعلقة أداء الدية عن القاتل، والذين يعقلون أي يؤدون الدية عنه يقال لهم: العاقلة، وكل دية وجبت بنفس القتل تجب على العاقلة. والعاقلة عند أبي حنيفة رحمته الله أهل الديوان إن كان القاتل منهم، وتؤخذ الدية من عطاياهم

فهو هدر لأن الفرار ليس في يد أحد، فهو كالمفارقة المنقطعة. من 'الجوهرة'. لا تسقط. والقسامة والدية على حاهما، وعن محمد أن القسامة تسقط، فإن دعواه على واحد إبراء ساقين. من 'الجوهرة'. والدية لأنه صار ميراثا لهم. من 'الجوهرة'. بل يستحلف. لأنه يريد إسقاط الخصومة عن نفسه بقوة، فلا يقبل ويحلف. من 'الجوهرة'. شهادتهما: هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: تقبل.

نفس القتل احتراز بقوله 'بنفس القتل' عن ما يجب بالصلح. من 'الجوهرة'. أهل الديوان. هم الحيش الذين كتبت أسماؤهم في الديوان. من 'الجوهرة'.

في ثلاث سنين، فإن خرجت العطايا في أكثر من ثلاث سنين أو أقل أخذ منها، وإن لم يكن من أهل الديوان فعاقلته قبيلته، تُقَسَّط عليهم في ثلاث سنين، لا يزداد الواحد منهم على أربعة دراهم، في كل سنة درهم ودانقان، وينقص منها إذا كثر أفراد القبيلة، ويدخل القاتل مع العاقلة، فيكون فيما يؤدي كأحدهم.

السؤال: فإن لم تتسع القبيلة لذلك، من أين تكمل الدية؟

الجواب: ضم إليهم أقرب القبائل.

السؤال: يَنَوُّ بالتفصيل ما تتحملة العواقل، وما لا تتحمل.

الجواب: احفظ أولاً ما تتحملة العواقل:

١- دية شبه العمد تتحملة العاقلة، وقد ذكرنا من قبل أن ديته مغلظة.

٢- دية قتل الخطأ على العاقلة.

٣- دية القتل بسبب تحب على العاقلة.

٤- أشرع في الطريق روشنا أو ميزابا فسقط على إنسان فعطب، فديته على العاقلة.

٥- عمد الصبي والمجنون خطأ، وفيه دية على العاقلة.

٦- إذا جنى الحر على العبد جنائية خطأ، كانت الجنائية على عاقلة الجاني.

فأما الدية التي لا تتحملها العاقلة فتفصيلها كما يلي:

سين. اعطاء يخرج في كل سنة مرة، وتعتبر مدة ثلاث سنين من وقت القضاء بالدية، لا من يوم القتل. والاعطاء

اسم لما يخرج للحمدي من بيت المال في السنة مرة أو مرتين، والرقق ما يخرج له في كل شهر، وقيل: يوماً بيوم.

من "الجوهره". **القبائل** معاه: بساء، ويضم الأقرب فالأقرب على ترتيب العصبات من "اهدية".

الحاي وما دون النفس من العمد لا تتحملة العاقلة؛ لأنه يسلك به مسلك الأموال. من "الجوهره".

- ١- كل عمد سقط فيه القصاص بشبهة، فديته في مال القاتل لا تعقلها العواقل.
- ٢- إذا قتل الأب ابنه عمداً، فالدية في ماله في ثلاث سنين لا تتحملها عاقلته.
- ٣- لا تعقل العاقلة جناية العبد.
- ٤- ولا الجناية التي اعترف بها الجاني، وديته تجب في ماله ولا يصدق على عاقلته، نعم لو صدقوه تجب عليهم.
- ٥- لا تعقل العاقلة ما لزم بالصلح.

مسائل شتى

- ١- عاقلة المعتق قبيلة مولاه.
- ٢- مولى الموالاة يعقل عنه مولاه وقبيلته.
- ٣- لا تتحمل العاقلة أقل من نصف عشر الدية، وتتحمل نصف العشر فصاعداً، وما نقص من ذلك فهو في مال الجاني.

كتاب الحدود

السؤال: الحد ما هو لغة وشرعاً؟

الجواب: الحد في اللغة: المنع، وفي الشرع: هو كل عقوبة مقدرة تستوفي حقاً لله تعالى.

السؤال: أيُّ معصية شُرِعَ الحد على ارتكابها؟

الجواب: يُحدُّ الإمام على ارتكاب الزنا، وشرب الخمر، وقذف الرجل المحصن أو المرأة المحصنة بالزنا، وهناك حد رابع وهو قطع اليد في السرقة، وسنذكره بعد بيان الحدود الثلاثة التي ذكرناها آنفاً.

باب حد الزنا

السؤال: يَبْنُوا حد الزنا.

الجواب: حد الزنا على وجهين، الأول: جلد مائة جلدة، وهو لغير المحصن وغير المحصنة، والثاني: الرجم وهو للمحصن والمحصنة.

السؤال: كيف يثبت الزنا عند الحكام؟

الجواب: الزنا يثبت بالبينّة أو الإقرار.

فالبينّة: أن تشهد أربعة من الشهود على رجل أو امرأة بالزنا، فإذا شهدوا يسألهم الإمام عن الزنا ما هو؟ وكيف هو؟ وأين زنى؟ ومتى زنى؟ وبمن زنى؟ فإذا بيّنوا ذلك وقالوا: رأيناه وطئها في فرجها كالميل في المكحلة، وسأل الإمام عن الشهود كيف حالهم من حيث الصلاح والعدالة، فإذا عدّلوا في السر والعلانية حَكَمَ بشهادتهم، وأنفذ الحد، وإن انتقص عددهم عن الأربعة أو ثبت فسقهم حُدُّوا جميعاً حد القذف.

والإقرار: أن يُقرَّ البالغ العاقل على نفسه بالزنا أربع مرات في أربعة مجالس من مجالس المقر، كلما أقر رده القاضي، ويُستحب للقاضي أن يُلقّنه الرجوع ويقول له: لعلك لمست أو قبّلت، فإذا تمَّ إقراره حسب ما ذكر، سأله القاضي عن الزنا ما هو؟ وكيف هو؟ وبمن زنى؟ وأين زنى؟ فإذا بيّن ذلك، لزمه الحد.

السؤال: قد ذكرتم أن غير المحصن، حده مائة جلدة، فما صنة هذا الخلد؟

الجواب: أولاً ينزع عنه ثيابه إلا ما يحتاج إليه إلى ستر العورة، ثم يضربه الجلاد بسوط لا ثمرة له ضرباً متوسطاً، ويفرق الضرب على أعضائه، ولا يضرب على رأسه، ووجهه، وفرجه.

السؤال: هل في ذلك فرق بين الرجل والمرأة؟

الجواب: الرجل والمرأة فيه سواء، غير أن المرأة لا تنزع عنها ثيابها إلا الفرو والحشو.

السؤال: يُضرب قائماً أو جالساً؟

الجواب: يُضرب الرجل في الحدود قائماً، وتضرب هي جالسة.

السؤال: الإحصان ما هو؟

الجواب: إحصان الرجم أن يكون حراً عاقلاً بالغاً مسلماً قد وطئ بنكاح صحيح، ويُشترط أن يكون الزوجان محصنين عند الوطء.

السؤال: وكيف يَرجم من زنى بعد إحصان؟

الجواب: صفة الرجم أن يُرجم بالحجارة حتى يموت، يُخرجه الإمام إلى أرض فضاء، وتبدأ الشهود برجمه، ثم الإمام، ثم الناس، فإن امتنع الشهود من الابتداء سقط الرجم، وإن كان الزاني مقراً ابتداء الإمام، ثم يتبعه الناس، وإن حفر لها في الرجم كان أحسن.

الرحم قُيد بإحصان الرجم، احترازاً عن إحصان المقدوف، فإنه ينقص عن إحصان الرجم بشيئين، النكاح والدخول. من 'الحوهرة'. **سكاح صحيح**. خرج الفاسد، كالسكاح بغير شهود، فلا يكون به محصناً. من 'رد المختار' (١٤٢/٣).

عند الوطء. فإحصان كل منهما شرط لصيرورة الآخر محصناً، فلو نكح أمة أو الحرة عبد فلا إحصان إلا أن يطأها بعد العتق، فيحصل الإحصان به لا بما قبله، حتى لو روى دمي مسلمة، ثم أسلم لا يرحم بل يُعد. من 'الدر المختار'. قال صاحب 'البحر' (١١/٥): والعبد ليس محصناً؛ لأنه غير متمكن نفسه من السكاح الصحيح المعني عن الزنا، ولا الصبي والمجنون لعدم أهلية العقوبة، ولا الكافر للحديث: من أشرك بالله فليس محصن. ورحمه **رحمة الله** اليهوديين إما كان يحكم التوراة قبل نزول آية الرجم، ثم نسخ، ولا من لم يتزوج لعدم تمكنه من الوطء الحلال، ولا من تزوج ولم يدخل بها للحديث: "الثيب بالثيب".

والثيابة لا تكون بغير دخول، ولأنه لم يستغن عن الزنا، والدخول إيلاج الحشفة أو قدرها، ولا يشترط الإنزال كما في الغسل؛ لأنه شع، ولا من دخل بغير المحصنة كمن دخل بدمية أو أمة أو صغيرة أو محبونة لوجود الفرة عن نكاح هؤلاء لعدم تكامل النعمة، ولا من دخل بامرأة محصنة ولم يكن محصناً وقت الزنا لما ذكرنا من عدم تكامل النعمة، ولو رآل الإحصان بعد ثبوته بالدخول أو العتق، يعود محصناً إذا أفاق، وعند أبي يوسف **رحمة الله** لا يعود حتى يدخل بامرأة بعد الإفاقة.

السؤال: هل يُغسل المرجوم ويصلى عليه؟

الجواب: نعم يُغسل ويكفن ويصلى عليه.

السؤال: رجل له عبد أو أمة وجب عليهما الحد، هل يقيم هو الحد عليهما؟

الجواب: لا يقيم المولى الحد على عبده، ولا على أُمته إلا بإذن الإمام.

مسائل الرجوع

السؤال: رجع المقر عن إقراره، هل يُقام عليه الحد مع ذلك؟

الجواب: إن رجع قبل إقامة الحد عليه أو في وسطه، قبل رجوعه وخُلِّي سبيله.

السؤال: وإن رجع أحد الشهود بعد الحكم بالرجم قبل إقامته، ما حكمه؟

الجواب: ضُربوا حد القذف كلهم، وسقط الرجم عن المشهود عليه، وإن رجع

أحدهم بعد الرجم حدَّ الراجع وحده، ومع الحد يضمن ربع الدية.

ما يُحد فيه وما لا يُحد

١- من وطئ امرأة أجنبية، فيما دون الفرج يعزر ولا حد عليه.

٢- من وطئ جارية ولده أو ولد ولده، فلا حد عليه وإن قال: علمت أنها عليّ حرام.

٣- إذا وطئ جارية أبيه أو أمه أو زوجته وقال: علمت أنها تحل لي، فلا حد

عليه، وإن قال: علمت أنها علي حرام، حد، وكذا إذا وطئ العبد جارية

مولاه وقال: علمت أنها علي حرام، حد، وإن قال: ظننت أنها تحل لي، لم يحد.

٤- وطئ جارية أخيه أو عمه، وقال: ظننت أنها علي حلال، حد.

أحد الشهود: هو رجع أحد الشهود قبل الحكم بما حُدُّوا جميعاً عندها، وقال رفر: يُحد الراجع وحده، وأما إذا

كان جُند فرجع أحدهم فعليه الحد خاصة إجماعاً، ولا ضمان على الراجع في أثر السياط عند أبي حنيفة رحمته.

وكذا إذا مات من الجلد، وعندهما يضمن. من "الجوهرة".

٥- من زُفَّت إليه غيرُ امرأته، وقال النساء: إنها زوجتك، فوطئها فلا حد عليه، وعليه المهر.

٦- من وجد امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحد.

٧- من تزوج امرأة لا يحل نكاحها فوطئها، لم يجب عليه الحد.

٨- من أتى امرأة في الدبر أو عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه عند أبي حنيفة رحمته الله ويعزر، وقال رحمته الله: هو كالزنا فيحد فيه.

٩- من وطئ بهيمة فلا حد عليه.

١٠- من زنى في دار الحرب أو في دار البغي، ثم خرج إلينا لا يقام عليه الحد.

في الدر قال صاحب "الهداية": ومن أتى امرأة في الموضع المكروه - أي في دبرها - أو عمل عمل قوم لوط، فلا حد عليه عند أبي حنيفة رحمته الله ولكن يعزر. قال ابن الهمام في 'فتح القدير': ويسجن حتى يموت أو يتوب، ونو اعتاد البوابة قتله الإمام محصا كان أو غير محص سياسة، أما الحد المقدر شرعا فليس حكما له، وقالوا: هو كالزنا، وهذه العبارة تعيد اعترافهما بأنه ليس من نفس الزنا، بل حكمه حكم الزنا، فيحد جلدا إن لم يكن أحص ورحما إن أحص. وذكر في الروضة: أن الخلاف في العلام، أما لو وطئ امرأة في دبرها حد بلا خلاف، والأصح أن الكل على الخلاف نص عليه في الزيادات. وذكر ابن عابدين الشامي عن "الأشاه": أنه لا يحد عند الإمام إلا إذا تكرر فيقتل على المفتي به، ثم قال: قال الميري: والظاهر أنه يقتل في المرة الثانية لصدق التكرار عليه.

وذكر ابن الهمام في 'فتح القدير': أن خالد بن الوليد رضي الله عنه كتب إلى أبي بكر رضي الله عنه: أنه وجد رجلا في بعض بواحي العرب يكح كما تكح المرأة، فجمع أبو بكر الصحابة فسألهم، فكان من أشدهم في ذلك قولاً عبي رضي الله عنه قال: هذا ذنب لم يعص به إلا أمة واحدة صنع الله بها ما علمتم، نرى أن نخرقه بالنار، فاجتمع رأي الصحابة على ذلك، وروى ابن أبي شيبة في مصنفه: سئل ابن عباس ما حد اللواط؟ قال: يطر إلى أعلى بناء في القرية فيرمى منه مكسا، ثم ينع بالحجارة. وكان ما حدث هذا أن قوم لوط أهلكوا بذلك، حيث حملت قراهم وبكست بهم، وذكر مشايخنا عن ابن الزبير: يحسان في أثن المواضع حتى يموتا. انتهى بخد.

قال في "الحر الرائق" (١٨، ٥): وذكر العلامة الأكملي في 'شرح المشارق': أن اللواط محرمة عقلا وشرعا وطبعا بخلاف الزنا، فإنه ليس بحرام طبعا فكانت أشد حرمة منه، وإنما لم يوجب الحد أبو حنيفة فيها لعدم الدليل عليها لا حقتها، وإنما عدم الوجوب فيها للتعريض على الفاعل؛ لأن الحد مظهر على قول بعض العلماء.

مسائل شتى

- ١- إذا زنى العبد أو الأمة يضرب خمسين جلدة؛ لأن حد الرقيق نصف حد الحر، ولا يُرجمان لعدم الإحصان.
- ٢- لا يُجمع في المحصن بين الجلد والرجم.
- ٣- لا يجمع في البكر بين الجلد والنفي، إلا أن يرى الإمام ذلك مصلحة فيغربه على قدر ما يرى.
- ٤- إذا شهد الشهود بحد متقادم لم يمنعهم عن إقامته بعدهم عن الإمام، لم تقبل شهادتهم إلا في حد القذف خاصة.
- ٥- إذا زنى المريض، وحده الرجم رُجم، وإن كان حده الجلد، لم يجلد حتى يبرأ.
- ٦- إذا زنت الحامل لم تحد حتى تضع حملها، فإن كان حدها الجلد لا تحد حتى تخرج من نفاسها، وإن كان حدها الرجم، رجمت في النفاس.

باب حد الشرب

السؤال: حد الشرب ما هو؟

الجواب: هو عقوبة شرب الخمر، فمن شربها وأخذها، وريحها موجودة، وشهد الشهود عليه بذلك، أو أقر وريحها موجودة فعليه الحد، وإن أقر بعد ذهاب رائحتها لا يحد، ولا يحد حتى يزول منه السكر، ويثبت الشرب بشهادة الشاهدين أو بإقراره مرة واحدة، ولا يقبل فيه شهادة النساء مع الرجال.

السؤال: هل يحد إذا شرب من غير الخمر؟

فيغربه: من التغريب وهو النفي والجلاء عن بلده الذي يسكن به.

الجواب: إذا أسكر من النبيذ حد، ولا يحسد السكران حتى يُعلم أنه أسكر من النبيذ وشربه طوعا.

السؤال: رجل يوجد منه راحة احمر أو نقيتها، ولا إقرار، ولا شهادة، هل يحسد؟
الجواب: لا يحسد.

السؤال: وما عقوبة شارب الخمر والسكران؟

الجواب: عقوبته أن يضرب ثمانين سوطا، ويفرق الضرب على بدنه كما ذكر في حد الزنا.
السؤال: رجل افترس شارب احمر أو أسكر، ثم رجع عن اقراره، ما حكم اقامة الحد عليه؟
الجواب: يُدْرَأُ الحد بذلك.

السؤال: إن كان شارب احمر أو السكران عبدا، هل تنصف عقوبته؟
الجواب: عقوبته نصف عقوبة الحر، فيضرب أربعين سوطا.

باب حد القذف

السؤال: حد القذف ما هو؟

الجواب: هو عقوبة من قذف محصنا أو محصنة بصريح الزنا، ويثبت بشهادة رجلين، وبإقرار القاذف مرة، ويجب الحد إذا طالب المقدوف به.

إذا أسكر: إما شربه السكر؛ لأن شربه من غير سكر لا يوجب الحد، بخلاف الخمر، فإن الحد يجب بشربه قليلها من غير اشتراط السكر من 'الجوهرة'. طوعا لأنه يحتمل أن يكون سكر من غير النبيذ كالسج ولس ارمك، أو شرب سيد مكرها فلا يحد بالشك. من 'الجوهرة'. لا يحد لأن ذلك لا يدل على شرها خوفاً أن يكون أكره، أو شرها في حالة العطش مضطراً لعدم الماء، فلا يحد مع الشك.

حد لربا: ويختب الوجه والرأس، ويجرد في المشهور، وعن محمد: لا يجرّد. من 'الجوهرة'.

بصريح: بأن قال: يا رابي، أو أنت ربي أو أنت ربي، وإما قال: 'بصريح لربا'؛ لأنه لا يجب ناكاة حتى لو قذف رجلا بالربا، وقال آخر: صدقت لا حد على الذي قال: صدقت؛ لأنه ليس بصريح في القذف. من 'الجوهرة'.

السؤال: وما عقوبة القاذف؟

الجواب: عقوبته أن يضرب ثمانين سوطاً، ويفرق الضرب على أعضائه، ولا يجرد عن ثيابه غير أنه ينزع عنه الفرو والحشو، قال الله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾. (سورة النور)

السؤال: إن كان القاذف عبداً، ما حكم حده في ذلك؟

الجواب: يتنصف الحد في حقه، فيحد أربعين سوطاً.

السؤال: وما هي صفة الإحصان التي إذا انصفت به اسدل عليه محصن؟

الجواب: الإحصان أن يكون المقدوف حراً، بالغاً، عاقلاً، مسلماً، عفيفاً عن فعل الزنا، فمن كان في هذه الصفة، رجلاً كان أو امرأة، فهو محصن، يحد قاذفه.

السؤال: إن أقر بالقذف، ثم رجع، ما حكمه؟

الجواب: لا يُقبل رجوعه، ويحد إذا طالب المقدوف بذلك.

السؤال: رجل قال لغيره: أنت لاسك، هل يُعد هذا عداً؟

الجواب: نعم، هذا قذف، يحد من قال ذلك.

السؤال: قال لرجل: يا ابن الزانية وأمه محصنة منه، ما حكم حد القذف في ذلك؟

الجواب: إذا طالب الابن بالحد يحد القاذف، ولا يطالب بحد القذف للميت إلا من يقع القذف في نسبه بقذف القاذف وهو الوالد والولد.

السؤال: رجل قذف محصن، فهل يجوز لابنه الكافر وولده العبد أن يطالب بحد؟

الجواب: نعم، يجوز لهما المطالبة بالحد في هذه الصورة.

السؤال: عبد أمه حرة، فقذف مولاه أمه، هل يُعبد أن يطالب مولاه بحد القذف؟

هذه الصفة: هذا إحصان المقدوف الذي يحد قاذفه، وإحصان الرحم، قد ذكرناه من قبل.

الجواب: ليس له ذلك.

السؤال: رجل قل لعربي: يا بطي، أو قل لرجل: يا ابن ماء السماء، هل يحد في ذلك؟

الجواب: لا يحد؛ لأنه لا يعتبر قذفا.

السؤال: سب رجلا إلى عمه، أو إلى حائه، أو إلى روح أمه، هل يعد قذفا؟

الجواب: لا يعد قاذفا في هذه الصور.

السؤال: رجل وضى وطنا حراما في غير مكانه، فقصه رجل، ما حكم هذا القذف؟

الجواب: لا يحد هذا القاذف.

السؤال: أمر أه قذفها زوجها، فلا عنه عند القاضي، ثم قذفها ودف، هل يحد هذا القاذف؟

الجواب: إذا كان اللعان بين الزوجين بسبب نفي الولد، ثم قذفها قاذف لا يحد، وإن

كان اللعان بتهمة الزوج إياها بالزنا ولم يكن بينهما ولد، حُدَّ قاذفها.

السؤال: رجل قذف أمه، أو عبدا، أو كافرا بالربا، هل يحد بذلك؟

الجواب: لا يحد بل يعزر.

السؤال: لو قال لمسلم: يا فاسق أو يا كافر أو يا حبيث، ما حكمه؟

الجواب: لا حد في ذلك، بل فيه تعزير.

السؤال: وإن قال لرجل: يا حمار، أو خنزير، هل فيه حد أو تعزير؟

الجواب: لا حد فيه، ولا تعزير.

السؤال: حد الإمام حدا شرعيا، أو عزز فئات المصروب من ذلك، هل فيه دية؟

الجواب: دمه هدر، ولا دية فيه.

ولا تعزير أما إذا قال: يا فاسق أو يا نص أو يا سارق، وهو كذلك لم يعزر، وكذا إذا قال: يا كذب أو يا قرد

أو ثور أو يا ابن الكلب، أو يا ابن الحمار لم يعزر؛ لأنه كذاب... وقيل: في عرفا يعزر في جميع ذلك؛ لأنه يعد

سبا، وقيل: إن كان المسبوب به من الفقهاء والعنوية يعزر وإلا فلا، وهذا حسن. من 'الجوهرة'.

السؤال: وهل نبيء رابـ سـحـفـه الـدـف سـوى ما ضـرب؟

الجواب: إذا حُدَّ المسلم في القذف تسقط شهادته أبداً وإن تاب بعد ذلك، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾.

(النور: ٤)

السؤال: كافر قذف رجلاً فحده، ثم أسلم، هل سقط شهادته؟

الجواب: شهادته مقبولة لا تسقط.

فوائد

١- التعزير أكثره تسعة وثلاثون سوطاً، وأقله ثلاث جلدات، وقال

أبو يوسف رحمـه الله: يبلغ بالتعزير إلى خمسة وسبعين سوطاً.

٢- إن رأى الإمام أن يُضَمَّ إلى الضرب الحبس، يجوز له ذلك.

٣- أشد الضرب التعزير، ثم حد الزنا، ثم حد الشرب، ثم حد القذف.

كتاب السرقة

السؤال: السرقة ما هي لغة وشرعاً؟

الجواب: هي لغة: عبارة عن أخذ المال على وجه الخفية، وفي الشرع: عبارة عن أخذ مكلّف قدر عشرة دراهم فصاعداً، محرزة بمكان أو حافظ.

السؤال: أيّ عقوبة عنت في الشريعة المطهرة للسارق؟

الجواب: إذا سرق البالغ العاقل، حراً كان أو عبداً، ذكراً كان أو أنثى عشرة دراهم أو

قيمة عشرة دراهم مضروبة كانت أو غير مضروبة، من حرز لا شبهة فيه،

وجب قطع يده، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا

جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ﴾.

(المائدة: ٣٨)

السؤال: من أين تُقطع يد السارق؟

الجواب: تقطع يمينه من الرسغ وتحسم.

السؤال: فإن سرق ثانياً، هل تقطع يده اليسرى؟

الجواب: إن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى، فإن سرق ثالثاً لا يقطع، ويخلد في السجن حتى يتوب.

السؤال: رجل سرق عشرة دراهم فصاعداً من الحر، ويده اليسرى شلاء، أو هو مقطوع اليد اليسرى، أو مقطوع الرجل اليسرى من قبل، هل يحكم القاضي بالقطع؟

الجواب: لا قطع عليه في هذه الصورة.

السؤال: وكيف تثبت السرقة؟

الجواب: تثبت بإقراره مرة واحدة وبشهادة شاهدين.

السؤال: هل يجب حصر المسروق منه عند القطع؟

الجواب: لا يقطع السارق إلا أن يحضر المسروق منه فيطالب بموجب السرقة، فإن وهبها - أي العين المغصوبة - للسارق أو باعها منه أو نقصت قيمتها عن نصاب السرقة - وهو عشرة دراهم - لا تقطع يد السارق.

السؤال: القطع واجب فيما إذا سرق عشرة دراهم فصاعداً، أو قيمتها، فهل يجب على السارق رد العين المسروقة؟

الجواب: إذا قطع السارق والعين المسروقة قائمة في يده يجب عليه ردها، وإن كانت هالكة لا يضمن.

السؤال: اشترك جماعة في سرقة، هل يُقطعون كلهم؟

الجواب: إذا اشترك جماعة في سرقة فأصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعداً قطعوا، وإن أصابوا أقل من ذلك، لا يقطع واحد منهم.

هذه الصورة لأن فيه تعويت جس المفعلة بطشاً أو مشياً، وكذا إذا كانت رجله اليسرى شلاء لما قلنا من "الهداية".

السؤال: وما معنى الحرز المعتبر في هذه المسائل؟

الجواب: الحرز على ضربين: حرز بالمكان كالدور والبيوت والدكاكين، وحرز بالحافظ، فمن سرق من المكان المحرز أو سرق عينا، وصاحبها عندها يحفظها، وجب عليه القطع.

السؤال: دخل جماعة في الحرز للسرقة، فتولى بعضهم الأخذ، ولم يأخذ الباقون، هل يقطعون جميعا؟

الجواب: يقطعون جميعا إذا أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم أو قيمتها.

السؤال: سارق أدخل يده في صندوق صبري، أو في كم رجل وأخذ المال، ما حكمه؟

الجواب: تقطع يده إذا أخذ قدر نصاب السرقة.

السؤال: لص نفق البيت ودخله، فأخذ المال، ونزوله رجلا خارج البيت، هل يقطعان؟

الجواب: لا قطع عليهما.

السؤال: وإن ألقاه الداخل في الطريق، ثم حرق فأحذه، هل يقطع في هذه الصورة؟

الجواب: نعم يقطع.

السؤال: نقب البيت ودخله، وأخذ المال وحمله على حمار، وساقه، فأخرجه من السب، ما حكمه؟

الجواب: يجب فيه القطع.

السؤال: فإن نقب البيت، وأدخل يده فيه من خارج، وأخذ شيئا، ما حكمه؟

الجواب: لا يقطع في هذه الصورة.

السؤال: وإذا سرق رجل من المسجد متاعا، ما حكم القطع في ذلك؟

الجواب: تقطع يده إذا كان صاحب المتاع عند متاعه.

السؤال: بينوا الصور التي لا تقطع فيها يد السارق؟

الجواب: لا تقطع في الصور الآتية فاحفظها:

- ١- لا يقطع في أخذ ما يوجد تافها، مباحا في دار الإسلام، كالخشب والحشيش والقصب والسمك في الماء والصيد في الصحراء.
- ٢- لا قطع في سرقة ما يسرع إليه الفساد كالفواكه الرطبة، واللبن، واللحم، والبطيخ، والفاكهة على الشجرة، والزرع الذي لم يحصد.
- ٣- لا قطع في سرقة الأشربة المطربة. ٤- ولا في سرقة الطنبور.
- ٥- ولا في سرقة طبل، ولا في سرقة مزمار، ولا دُفّ. ٦- ولا في سرقة المصحف وإن كان عليه حلية. ٧- ولا في سرقة الصليب من الذهب والفضة. ٨- ولا في الشطرنج. ٩- ولا في النرد. ١٠- ولا قطع على سارق الصبي الحر وإن كان عليه حُلِيّ. ١١- ولا على سارق العبد الكبير، ويقطع في سارق العبد الصغير.
- ١٢- ولا قطع في الدفاتر كلها إلا في دفاتر الحساب. ١٣- ولا قطع على سارق كلب، ولا على سارق فهد. ١٤- ولا قطع على خائن ولا خائنة.
- ١٥- ولا على نبّاش. ١٦- ولا على مُنتهب. ١٧- ولا على مُحْتَلَس. ١٨- ولا يقطع من سرق من بيت المال أو من المغنم. ١٩- ولا قطع فيما إذا سرق من مال فيه له شركة.
- ٢٠- ولا قطع على من سرق من أحد أبويه أو ولده أو ذي رحم محرم منه.
- ٢١- ولا قطع إذا سرق أحد الزوجين من الآخر. ٢٢- ولا قطع إذا سرق العبد من سيده أو من امرأة سيده أو من زوج سيّده. ٢٣- ولا قطع

على المولى إذا سرق من مال مكاتبه. ٢٤- ولا قطع على من سرق من حمام أو من بيت أذن للناس في دخوله. ٢٥- ولا قطع على الضيف إذا سرق ممن أضافه. ٢٦- ولا قطع فيما إذا ادعى السارق، أن العين المسروقة ملكه، وإن لم تقم عليه البينة.

السؤال: قد ذكرتم أنه لا قطع في الخشب، فأنى حسب اردعوه بدلت؟

الجواب: المراد به الخشب التافه الذي لا يُحرز، فأما الأخشاب التي لها قيمة، وهي تباع وتحرز فإنه يجب القطع في سرقتها، إذا بلغت نصاب السرقة، مثل الساج والقناة والأبنوس والصندل، وكذلك يقطع في سرقة ما تُؤخذ من الخشب كالأواني والأبواب.

السؤال: سرق من قطع فيها، ووردها إلى صاحبها، ثم عاد فيه بها مرة أخرى، ما حكمه القطع في ذلك؟

الجواب: إن كانت العين بحالها كما ردها، لا يقطع ثانياً، وإن تغيرت عن حالها، مثل أن كانت غزلاً فسرقة فقطع فيه وورده، ثم نسج فعاد سارقاً إياها قُطِع.

أحكام قطاع الطريق

السؤال: وما عقوبة قطع الطريق؟

الجواب: قد بينها الله تعالى في كتابه العزيز فقال عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ.

(المائدة: ٣٣، ٣٤)

فإذا خرج جماعة ممتنعين أو واحد يقدر على الامتناع فقصدوا قطع الطريق فأخذوا قبل أن يأخذوا مالا، وقبل أن يقتلوا نفسا، حبسهم الإمام حتى يحدثوا توبة، وإن أخذوا مال مسلم أو ذمي - والمال إذا قُسم على جماعتهم أصاب كل واحد عشرة دراهم فصاعدا، أو ما تبلغ قيمته ذلك - قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف.

وإن قتلوا نفسا ولم يأخذوا مالا، قتلهم الإمام حداً، فإن عفا عنهم الأولياء لم يلتفت إلى عفوهم، وإن قتلوا وأخذوا مالا، فالإمام بالخيار إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وقتلهم أو صلبهم، وإن شاء قتلهم وإن شاء صلبهم.

السؤال: وما كيفية التصليب؟

الجواب: يُصَلَّب حياً ويبعج بطنه برُمح إلى أن يموت، ولا يُصَلَّب أكثر من ثلاثة أيام.

السؤال: إن كان فيهم صبي أو مجنون أو ذو رحم من المقطوع عليه، ما حكمه؟

الجواب: يسقط الحد عن الباقيين، ويصير القتل إلى الأولياء، إن شاءوا قتلوا، وإن شاءوا عَفَّوا.

السؤال: باشر القتل واحد من قطاع الطريق، هل يجري حكم القتل على جميعهم؟

الجواب: نعم، يجري عليهم أجمعين.

صبيهم: حاصله أن الإمام بالخيار في جميع العقوبتين، بين قطع الأيدي والأرجل مع القتل أو الصلب، وبين القتل أو الصلب ابتداء من غير قطع الأيدي والأرجل. من "العناية"، شرح "الهداية".

الباقيين: المذكور في الصبي والمجنون قول أبي حنيفة ورفقه رحمهما، وعن أبي يوسف: لو باشره العقلاء بعد المأقود، وعلى هذا السرقة الصغرى. من "الهداية".

كتاب الأشربة

السؤال: أيّ شراب يحرم شربها؟

الجواب: الأشربة المحرمة أربعة:

١- الخمر: وهي عصير العنب إذا غلا واشتد، وقذف بالزبد.

٢- العصير، إذا طبخ حتى يذهب أقل من ثلثيه.

٣- نقيع التمر، إذا غلا واشتد.

٤- نقيع الزبيب، إذا اشتد وغلا.

السؤال: وما قولكم في سبب التمر والربيب إذا طُح كل واحد منهما؟

الجواب: هو حلال إذا طبخ أدنى طبخة وإن اشتد، إذا شرب منه ما يغلب على ظنه

أنه لا يسكره من غير هو ولا طرب.

السؤال: وما حكم الخليطين؟

الجواب: هو حلال.

السؤال: وما حكم سبب العسل والتين والخطوط ونسعر والندزه إن لم تُضَح؟

الجواب: هو حلال طَبَخَ أو لم يُطَبَخ إذا شرب لغير هو ولا طرب.

عصير العنب يعني الذي منه. **واسد** المراد بالاشتداد كونه صاخا للإسكار. **بالربد** الربد الرعوة، ولم يشترط أبو يوسف ومحمد **سبب** قدفه، وبه قالت الأئمة الثلاثة، وبه أحد أبو حفص الكبير، وهو الأصهر. من الدر المختار. **العصر** يعني عصير العنب. **نقع** يقال: نقع الربيب أو التمر في حابية، ألقاه فيها ليستل ويخرج منه الخلوة في الماء، واسم شراب نقيع. **الخططين** الحبيصان ماء التمر والربيب إذا حنصا فطحا بعد ذلك أدنى طبخة، ويترك إلى أن يغلي ويشند. من "العناية".

لم يطح وجرمها محمد، أي الأشربة المتحدة من عسل والتين ونحوهما مطلقا، قبيها وكثيرها، وبه يفتي. وفي طلاق "الفتاوى الزارية": قال محمد: ما أسكر كثيره فقيمه حرام، وهو نخس أيضا، ولو سكر منها المختار في زمانه أنه يخذ، راد في "الملتقى". ووقع صلاح من سكر منها تابع للحرمة، وكل حرام عند محمد، وبه يفتي. =

السؤال: وما حكم عصير العنب إذا طبخ حتى يذهب منه ثلثاه؟

الجواب: هو حلال وإن اشتد.

السؤال: وما حكم الخمر إذا تخللت أو خللت؟

الجواب: إذا تخللت الخمر بنفسها أو بشيء طُرح فيها، جاز أكل هذا الخل.

السؤال: وما حكم تخليلها؟

الجواب: يجوز تخليلها.

السؤال: وما حكم الانتاذ في الدُّبَاءِ والْحَنْتَمِ والمَرْفَتِ والنَّقِيرِ؟

الجواب: الانتباز في هذه الظروف جائز، ولقد نُهيَ عنها ثم رُخص.

- والخلاف إنما هو عند قصد التقوي، أما عند قصد التثبي فحرام إجماعاً، ونعزم أكل السح واحشيشة (هي ورق القنب) والأفيون؛ لأنه مفسد للعقل، ويصد عن ذكر الله والصلاة، لكن حرمتها دون حرمة الخمر، فإن أكل شيئاً من ذلك لا حد عليه وإن سكر منه، بل يعزر عما دون الحد. من 'الدر المختار' منقطعاً. وعُيِّنَ بهذا التفصيل حرمة الشرب من عصير التار وهي شجرة طويلة كالسحنة توجد في المنطقة الشرقية من الهد، يشربها الفساق للتلهي، ويجتمعون عليه.

رحص الأصل في ذلك أن وفد عند القيس لما أتو النبي ﷺ أمرهم بأربع، وهامهم عن أربع، وهامهم عن الحنتم والدباء والنقيير والمرفت كما رواه البخاري في كتاب الإيمان، ويؤب عنه (أداء الخمس من الإيمان) وهو إطلاق محل وإرادة الخار؛ لأن الظروف أنفسها لا تحرم، والمراد الانتاذ في هذه الظروف، وكان النبي ﷺ نهي عن الانتباز فيها خصوصاً؛ لأنه يسرع فيها الإسكار، وربما شرب منها من لا يشعر بذلك، ثم جاءت الرحصة في الانتاذ في كل وعاء مع النهي عن شرب كل مسكر (ذكره شراح الحديث)، والمرحص هو ما رواه بريدة . أن رسول الله ﷺ قال: **محكم** من هذه الظروف لا يحل . . . وفي رواية: قال: **محكم** من هذه الظروف لا يحل . . . **ظروف الأدم، فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكراً.** رواه مسلم.

فأما شرح الكلمات فـ 'احتتم': بفتح الحاء المهملة وسكون النون، وفتح المشاة من فوق هي الجرة، كذا فسرها ابن عمر، كما في 'صحيح مسلم'، وله عن أبي هريرة .: 'الحنتم' إخراج الخضر. والدباء' بضم المهملة وتشديد الموحدة والمد هو الفرع، قال النووي: والمراد اليابس منه، وحكى القرار فيه القصور. والنقيير': بفتح النون وكسر القاف أصل النخلة، يقر ويتخذ منه وعاء. والمرفت': بالراء والقاء ما طهي بالرفق من 'فتح الباري'.

كتاب الصيد والذبائح

السؤال: الصيد ما هو؟

الجواب: الصيد هو الاصطياد، ويُطلق على المصيد وهو الحيوان المتوحش الممتنع عن الأدمي، مأكولا أو غير مأكول، واصطياد الحيوان المتوحش غير المملوك مباح لغير المحرم، وفي غير الحرم، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾. (البقرة: ٢)

السؤال: إذا أراد المسلم أن يصطاد، كيف يصطاد؟

الجواب: يجوز الاصطياد بالكلب المعلم، والفهد المعلم، والبازي المعلم، وسائر الجوارح المعلمة، قال الله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُوهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾. (البقرة: ٢)

السؤال: إذا أرسل الصائد الكلب المعلم أو الفهد المعلم ففعل الصيد، هل يحل أكله؟

الجواب: يحل أكل الحيوان الذي أبيض أكله إذا ذكر الصائد اسم الله تعالى عند إرسال الجوارح المعلمة، فإذا أخذ الحيوان المعلم الصيد، وجرحه فهات حل، وكذلك إذا أرسل البازي المعلم أو الصقر المعلم وذكر اسم الله تعالى، فأخذ طيرا وجرحه فهات، حل أكله.

السؤال: لماذا قيدتم بالجرح والموت؟

المعلم: وكل شيء علمته من ذي ناب من سبع، وذي مخب من اصبور فلا بأس بصيده، ولا حير فيما سوى ذلك إلا أن تدرك ذكاته. كذا في 'الهداية' من 'الجامع الصغير'.
عسكه الله قر اربعي في شرح 'الكبرى': (٦٠: ٥٠): المكب. المعلم من الكلاب ومؤداه، ثم عمه في كل ما أدب جارحة بهمية كانت أو طائرا، ومعنى قوله تعالى: "مكلبين" معلمين الاصطياد و"تعموهن" تؤدبوهن، فيتناول كل ما علم من الجوارح.

الجواب: قيدنا بالجرح؛ لأن الجرح لا بد منه لحل الصيد، وذلك ليتحقق الذكاة الاضطراري، وهو الجرح في أي موضع كان من البدن، وقيدنا بالموت؛ لأن الكلب المعلم أو البازي - مثلاً - إذا أخذ الصيد وتركه حياً بعد الجرح، وأدركه الصائد كذلك، لا بد من ذبحه؛ لأنه تعين حينئذ الذكاة الاختياري. فإن ترك تذكيتة حتى مات، لا يؤكل.

السؤال: قيدتم الجوارح بالمعلمة، فماذا تعليمها؟

الجواب: تعليم الكلب والفهد، أن يعلمه أن يأخذ ولا يأكل منه، فإذا تدرب على ذلك، وترك الأكل ثلاث مرات صار معلماً، وتعليم البازي أن يرجع إذا دعاه، وبذلك يفترق الحكم بين الكلب المعلم وبين البازي المعلم، فإذا أكل الكلب من صيده لا يؤكل، وإذا أكل البازي من صيده أكل منه؛ لأن كون البازي معلماً أن يرجع إذا دعاه صاحبه، ولا يشترط فيه أن لا يأكل من الصيد.

السؤال: من حلق الكلب أو الفهد ولم يخرج، هل نحل أكله إذا مات قبل التذكيت؟

الجواب: لا يحل أكله.

السؤال: أرسل الصيد كلباً معلماً، فبسه كلب آخر غير معلّم، أو كلب خوسي، و

كلب لم يذكر قُرْبَهُ اسم الله تعالى عند إرساله، ما حكم هذا الصيد؟

الجواب: لا يحل أكله.

السؤال: هذا ما ذكرتم هو حكم الاصطاد - كما أن مقرب من الخطير لصيد، فهل

هناك طريق آخر غير ما ذكر؟

من الصيد قال بعض مشايخنا في إماري. هذا إذا نجاب صاحبه عند ادعوه الثالثة، من غير أن يطعم في اللحم، وأما إذا كان لا يجب إلا يطعم في اللحم، لا يكون معلماً. من 'الصيد' (٥: ٤٢٣).

الجواب: نعم، هناك طريق آخر وهو الاصطياد بالسهم، فإذا رمى الرجل المسلم سهماً إلى صيد، وسمى الله تعالى عند الرمي، أكل ما أصابه السهم إذا جرحه السهم ومات، فإن أدركه الصائد حياً لزمه أن يذكيه، فإن ترك الذكية لم يحل أكله.

السؤال: رمى سهمه إلى صيد، فوقع الصيد في الماء ووحده الرامي منه، أو وقع على سطح أو جبل، ثم تردى منه إلى الأرض فمات، ما حكم هذا الصيد؟
الجواب: هذا الصيد حرام أكله.

السؤال: وهل يختلف الحكم إذا وقع على الأرض ابتداءً فمات؟
الجواب: نعم يختلف الحكم، ويحل أكله في هذه الصورة.
السؤال: رحل رمى سهمه إلى صيد فوقع بالصيد ونحمله حتى غاب، ثم إن الصائد وجده ميتاً، هل يحل أكله؟

الجواب: إن كان الصائد لم يزل في طلبه حتى أصابه ميتاً أكل، وإن قعد عن طلبه ثم وجده ميتاً لم يؤكل.

السؤال: رمى صيداً فقطع منه عضواً، ما حكمه؟

الجواب: يؤكل الصيد، ولا يؤكل العضو.

السؤال: فإن قطعه وجعله جزأين، ما حكمه؟

الجواب: إن جعله قطعتين بحيث صار ثلثاه قطعة وثلثه قطعة أخرى، والأكثر مما يلي العجز أكل الجميع، وإن كان الأكثر مما يلي الرأس أكل الأكثر وترك الباقي.

أخبر أن الأودج منصبة بالقرب من الدماغ، فإذا قصع الثنت مما يلي الرأس صار قاصعاً للعروق، كما هو دونه. الباقي وإن كان الأكثر مما يلي الرأس، لا يؤكل ما صادف العجز؛ لأن الجرح لم يصادف العروق فصار مماساً من الحي، فلا يؤكل الماس منه، وإن قطعه صغيراً أكل الجميع من "الخوهره".

السؤال: أرسل سهمه فأصاب المعراض بعرضه، ما حكمه؟

الجواب: لا يؤكل هذا الصيد إلا أن يجرحه.

السؤال: وما حكم صيد البندقة؟

الجواب: إذا أصاب الصائد حيوانا بالبندقة، فمات منه لا يؤكل، وإذا وجدته حيا فذكاه حلّ أكله.

السؤال: رمى رجل صيدا فأصابه ولم يثخنه ولم يخرج منه من حيز الامتناع، فرماه رجل آخر فقتله، فهذا الصيد للأول أو للثاني؟ وهل يؤكل لحمه أم لا؟

الجواب: هو للثاني ويؤكل.

السؤال: وإن كان الأول أثخنه فرماه الثاني فقتله، ما حكمه؟

الجواب: ينعكس الأمر في ذلك، فيكون الصيد للأول ولا يؤكل، والثاني ضامن بقيمته للأول غير ما نقصته الجراحة الأولى.

السؤال: هل يجوز اصطياد ما لا يؤكل لحمه؟

الجواب: يجوز اصطياد ما يؤكل لحمه من الحيوان وما لا يؤكل.

السؤال: هل في الناس من لا يؤكل صيده؟

الجواب: لا يؤكل صيد المحرم، والمجوسي، والمرتد، والوثني وإن سموا الله تعالى عند إرسال الحيوان وعند إرسال السهم، ويجوز أكل صيد المسلم، والكتابي إذا سمّيا الله تعالى عند الإرسال.

ولم يثخنه: أثنى في العدو: بالغ الجراحة فيه، (وأنحس) فلما أوهه. من "القاموس" ويؤكل. لأن الثاني هو الذي صاده وأحده. ولا يؤكل: لاحتمال الموت بالثني، وهو: ليس بدكاة لقدرة على دكاته الاحتياطية خلاف الأول من "الجوهرة". الجراحة الأولى: لأنه بالرمي أنف صيدا مموكا به؛ لأن ملكه بالرمي المثلث وهو منقوص بجراحة، وقيمة المثلث يعتبر يوم الإتلاف. من "الجوهرة".

لا يؤكل: لأن ما كان مأكول اللحم يؤكل لحمه، وما كان غير ذلك سفع بجلده وريشه وقرنه، وقد يصطاد لدفع شره.

فصل في الذبح

السؤال: الذبح ما هو؟ وبأي شرط تحل الذبيحة للمسلم؟

الجواب: هو قطع العروق فيما بين اللبة واللحيين، ويشترط لحل الذبيحة أن يكون الحيوان مأكول اللحم، وأن يكون الذابح مسلماً أو كتابياً، وأن يذكر الذابح اسم الله تعالى عند الذبح، ويسمى هذا ذكاة.

السؤال: بينوا العروق التي تقطع عند الذبح.

الجواب: العروق التي تقطع في الذكاة أربعة: الحلقوم، والمريء، والودجان، فإذا قطعها حل الأكل، وإن قطع أكثرها فكذلك عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا رحمته: لا بد من قطع الحلقوم والمريء وأحد الودجين.

السؤال: إن ترك الذابح التسببه عند الذبح، ما حكم ذبيحته؟

الجواب: إن تركها عامداً، فذبيحته ميتة لا تؤكل، وإن تركها ناسياً أكلت.

السؤال: هل يتعين أن يذبح بالسكين فقط؟

الله سحر وهو موضع الفلاد من الصدر من قاموس أو كتاباً من ربعي في شرح كثر (٢٨٧ ٥).
قوله تعالى: وَأَمَّا الْفُلُوكُ فَالْفُلُوكُ (مائدة: ٥) ومردفه مذكبه: لأن مطلق صاعده غير مذكي حل من أي كفر كان، ولا يشترط فيه أن يكون من أهل الكتاب، ولا فرق في كذبي بين أن يكفر دميماً أو حرباً، ويشترط أن لا يذكر فيه غير الله تعالى حتى لا يذكر الكتابي مسيح أو غيراً لا يحل لقوله تعالى: وَأَمَّا الْفُلُوكُ فَالْفُلُوكُ (النقرة: ١٧٣) وهو كسسه في دنت، فإنه لو أهل به غير الله لا حل.

الحلقوم: حلقومه مخرى لنفس، قال صاحب الهدية نافلاً عن الجامع لصغير: لا بأس بدمج في حلق كنه وسقه وأغلاه وأسفه، والأصل فيه قوة عليه صلاة والسلام: وَأَمَّا الْفُلُوكُ فَالْفُلُوكُ ولأنه يجمع مخري أي مخرى لصعاده ومخرى لنفس والعروق، فيحصل بالفعل فيه بهار لدم على أربع موحده، فكان حكم الكل سواء.

المريء: مريء كأمير، مخرى الصعاده والسراب. والودجان: تشبة لودج مفتحتين، وهو مخري الدم من عروق العنق.

الجواب: الذبح بالسكين غير متعين، فإن ذبح بالليطة والمروة وبكل شيء أنهر الدم حصل الذبح إلا السن القائم والظفر القائم.

السؤال: ذبح شاة أو بقرة أو ناقة فوجد في بطنها حنيناً ميتاً، ما حكم هذا الجنين؟

الجواب: هذا الجنين الميت لا يؤكل، أشعر أو لم يشعر، فإن خرج حياً يذبح ويؤكل، وإن مات قبل الذبح لا يؤكل.

السؤال: إن ذبح الشاة من قفاها، هل يجوز أكلها؟

الجواب: إن بقي الحيوان حياً حتى قطع العروق، يجوز أكلها لكن هذا العمل مكروه، وإن مات قبل قطع العروق فهي ميتة لا تؤكل.

السؤال: وما حكم ذبح صيد استأنس و حكم حيوان مستأنس توحش؟

الجواب: ما استأنس من الصيد فذكاته الذبح، وما توحش من النعم فذكاته العقير، أي الجرح، ويسمى هذا ذكاة اضطرارياً.

السؤال: ما حكم ذبيحة غير المسلم والكتابي؟

الجواب: لا تؤكل ذبيحة غيرهما، فإن ذبح المرتد، أو المجوسي، أو الوثني لا يحل أكل ما ذبحوا، وإن سموا الله تعالى عند الذبح.

السؤال: وما حكم ذبيحة المحرم؟

الجواب: إذا ذبح محرم صيداً فذبيحته ميتة، لا يحل أكلها، وذكرناه في كتاب الحج، وإن ذبح بقرة أو شاة أو دجاجة، أو نحر ناقة جاز أكل ذلك كله.

مسائل شتى

١ - يستحب أن يحد الذابح شفرته.

بالليطة هو قشر القصب، والمروء حفر فيه حدة. أنهر الدم أي أسال. لم يشعر ومعنى قوته. أشعر أو لم يشعر" تم خلقه أو لم يتم. ذكره صاحب "الجوهرية".

- ٢- من بلغ بالسكين النخاع أو قطع الرأس كره له ذلك، وتؤكل ذبيحته.
- ٣- المستحب في الإبل النحر، وإن ذبحها جاز ويكره، والمستحب في البقر والغنم الذبح، فإن نحرهما جاز ويكره.
- ٤- إذا ذكّي ما لا يؤكل لحمه ذكاة شرعياً، طهر جلده ولحمه، وإن لم يجز أكله، ولا يطهر جلد الآدمي والخنزير؛ لأنه لا يعمل فيهما الدباغة والذكاة.

فصل فيما يحل أكله وما لا يحل

السؤال: هل من الحيوان ما لا يحل أكله؟

الجواب: لا يحل أكل كل ذي ناب من السباع، ولا أكل ذي مخلب من الطير، ولا يجوز أكل لحوم الحمر الأهلية والبغال، كما لا يجوز أكل الضبع والضب والحشرات كلها.

السؤال: وما قول أبي حنيفة رحمته الله في الغراب؟

الجواب: لا بأس بأكل غراب الزرع، ولا يؤكل الأبقع الذي يأكل الجيف.

السؤال: وما قوله رحمته الله في أكل لحم الفرس؟

الجواب: لحمه حلال، لكن يكره أكله؛ لثَلَاثَ آلهِ الجهاد.

السؤال: وما حكم لحم الأرنب؟

الجواب: لا بأس بأكله.

السؤال: هل يجوز أكل الجراد؟

الجواب: يحل أكله ولا ذكاة له.

السؤال: وما حكم حيوان البحر من حيث الحل والحرمه؟

الجواب: لا يحل من حيوان الماء إلا السمك، ويكره منه ما مات حتف أنفه وطفًا على الماء، ولا بأس بأكل الجريث والمارماهي من السمك.

كتاب الأضحية

السؤال: ما حكم الأضحية في الإسلام؟

الجواب: هي واجبة على كل مسلم حر عاقل موسر مقيم، فلا تجب على العبد والفقير والمسافر.

السؤال: ماذا يذبح لأداء هذا الواجب؟

الجواب: يجوز في الأضحية شاة عن واحد، ولو اشترك سبعة في بدنة أو بقرة أجزأهم عن أضحية كل واحد منهم، بشرط أن لا ينتقص نصيب أحدهم من السبع، وأن يريد كل واحد منهم القرية، فلو أراد واحد منهم اللحم لم يجزئ عن أحدهم.

السؤال: ما ابتداء وقت الأضحية؟

الجواب: يدخل وقت الأضحية بطلوع الفجر الثاني من يوم النحر، إلا أنه لا يجوز لأهل الأمصار ذبحها قبل صلاة العيد.

وظفا: ظفا الشيء فوق الماء يظفو إذا علا، ومنه السمك الطافي، وهو الذي يموت في الماء فيعلو ويظهر. من "المعرب". **الجريث:** هو ضرب من السمك، قال في "القاموس": كسكيت سمك. **موسر:** المراد به اليسار الذي يتعق به وجوب صدقة الفطر. وقد ذكرناه في "كتاب الركاة". **والمسافر:** ذكر القدوري: أن الأضحية عن نفسه وعن ولده الصغير، والفقهاء الحنفية لم يأخذوا به.

قال في "إندار المحتار": فتجب التضحية على حر مسلم مقيم موسر يسار الفطرة عن نفسه لا عن صفله على الظاهر، بخلاف الفطرة. قال ابن عابدين في "حاشيته": قال في "الحاية": في صاهر الرواية: إنه يستحب ولا يجب بخلاف صدقة الفطر. وروى الحسن عن أبي حنيفة: يجب أن يصحى عن ولده، وولد ولده الذي لا أب له، والفتوى على ظاهر الرواية. (٢٠٠ / ٥).

السؤال: فإن ذبح أحد منهم قبل صلاة العيد، ماذا يفعل؟

الجواب: يُعيد الأضحية.

السؤال: أهل القرى الذين لا يصلون صلاة العيد، لو دبحوا بعد طلوع الفجر، هل

يجوز لهم ذلك؟

الجواب: نعم، يجوز.

السؤال: هل يختص يوم النحر للأضحية أم في وقتها سعة؟

الجواب: يجوز ذبح الأضحية في يوم النحر، وفي اليومين بعده، فإذا غربت الشمس من

اليوم الثاني عشر ذهب وقتها، وأفضل هذه الأيام أولها، ثم أوسطها، ثم آخرها.

السؤال: لو ذبح في إحدى الليتين بين هذه الأيام، هل يجوز ذلك؟

الجواب: نعم هذا جائز، لكن يكره لاحتمال أن لا ينقطع بعض العروق في الظلمة.

السؤال: يتنوا ما لا يجوز من الأضحية.

الجواب: لا يضحي بالعمياء، والعوراء، والعرجاء التي لا تمشي إلى المنسك.

ولا العجفاء، أي المهزولة التي لا مخ في عظمها، ولا يضحي بمقطوعة

الأذن والذنب، ولا التي ذهب أكثر أذنها أو ذنبها.

السؤال: فإذا بقي الأكثر من الأذن والذنب، ما حكمه؟

الجواب: جاز ذبحه في الأضحية.

السؤال: هل يجوز أن يضحي بالجماء والخصي والثولاء والجرباء؟

الجواب: جاز ذبح هذه الثلاث في الأضحية.

والذنب ولا تخور بني ذهب أكثر من عينيه، فإن في صدر محترق، وإنما يعرف تقريب العنق، وذكر في

'هدية' كيفية التقريب فرجعه بالجماء. حماء هي التي لا قرب لها. و'ثولاء' هي بحونة. و'الجرباء':

مؤث الأجر، وهو ما في جده جرب.

السؤال: أي حيوان يجوز ذبحه في الأضحية؟

الجواب: الحيوان الذي تتأدى الأضحية بذبحه، هو الإبل والبقر والغنم خاصة، ولا يجوز بغيرها، ويجزئ من ذلك كله الشني فصاعداً إلا الضأن فإن الجذع يجزئ منه، والغنم تجوز بأنواعها الثلاثة.

السؤال: هل يأكل ويدخر من لحم الأضحية؟

الجواب: يأكل من لحوم الأضحية ويُطعم الأغنياء والفقراء ويدخر، ويُستحب أن لا ينقص الصدقة من الثلث.

السؤال: ماذا يفعل بجلد الأضحية؟

الجواب: يُتصدق به أو يُعمل منه آلة يستعمل في البيت كالغربال والقربة ونحوها.

السؤال: هل يذبح أضحيته بنفسه، أو يجوز له أن يوكل غيره؟

الجواب: الأفضل أن يذبح بنفسه إن كان يحسن الذبح، ولو ذبح غيره بأمره جاز.

السؤال: لو ذبح الكتابي أضحيته بأمره، ما حكمه؟

الجواب: يتأذى الواجب بذلك مع الكراهة.

السؤال: اشترى رجلان، كل واحد شاة لأضحيته، فغلطا وذبح كل واحد منهما

أضحية الآخر، هل يجزئ ذلك عن أضحيتهما؟

الجواب: نعم، يجزئ عن أضحية كل واحد منهما، ولا ضمان عليهما.

التي. وقد ذكرنا معنى التي في باب الهدي من "كتاب حج". **الصائ الصائ:** ما له ألية، واحد مع ومن اشاة، والمعروف له ستة أشهر، ويجوز دبح خدع في الأضحية من الصائ فقط بشرط أنه لو حبط بالشيء لا يمكن استئجار من بعد، فهو صغير الحنة لا يجوز إلا إذا تم له سه، وضمن في الثانية. راجع الدر المختار و"رد المختار". (٥ / ٢٠٤).

كتاب الأيمان والنذور

السؤال: الأيمان ما هي؟

الجواب: هي جمع يمين، وهو في اللغة مشترك بين الجارحة والقوة، وفي الاصطلاح: هو تقوية أحد طرفي الخبر بالمقسم به، وسمي القسم يميناً؛ لأن الحالف يتقوى بالقسم على الفعل أو تركه.

السؤال: بينوا أقسام اليمين.

الجواب: الأيمان على ثلاثة أقسام، الأول: اليمين الغموس، والثاني: اليمين المنعقدة، والثالث: يمين اللغو.

أما اليمين الغموس: فهو الحلف على أمر ماض يتعمد فيه الكذب، كأن قال: والله ما فعلته مع أنه فعله، وهذه اليمين فيها إثم كبير، وسميت بالغموس؛ لأنها تغمس صاحبها في الإثم، ثم في النار، قال النبي ﷺ: الكبائر: الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، واليمين الغموس.

ولا تجب الكفارة فيها على صاحبها، بل يلزم صاحبها التوبة والاستغفار. وأما اليمين المنعقدة: فهي أن يحلف على أمر في المستقبل أنه يفعله، أو لا يفعله فإذا حنث فيها تلزمه الكفارة.

وأما يمين اللغو: فهو أن يحلف على أمر ماض وهو يظن أنه كما قال، والأمر بخلافه، وهذا القسم من القسم نرجو أن لا يؤاخذ الله به صاحبه.

بالمقسم به: هذا تعريف حثاه صاحب 'الكبر'، قال صاحب 'اسحر': وعرفها في 'لكي' بأنها عذرة عن تحقيق ما قصده من البر في استئصال نفاق أو إثباته، وعرفها في 'لتبين' بأنها عقد قوي به عزم الحالف على فعل أو الترك. **الغموس:** رواه البخاري في 'كتاب الأيمان' (باب اليمين الغموس). **صاحبه:** والأصل فيه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدِينَ﴾ (الأنعام: ٢٢٥) إلا أنه علقه بالرجاء للاختلاف في تفسيره. من الهداية

السؤال: قد ذكرتم أن اليمين المنعقدة تلزم فيها الكفارة إذا حنث، فنسألکم أن هذه الكفارة تجب إذا حنث بالقصد، أو لزومها عام في جميع الصور؟

الجواب: الكفارة تلزم في جميع صور الحنث، سواء فعل المحلوف عليه عامداً أو ناسياً أو مكرهاً.

السؤال: رجل لم يكن من قصده أن يحلف، لكنه أكره على الحلف فحلف، ثم حنث، ما حكمه؟

الجواب: تجب عليه الكفارة في هذه الصورة أيضاً.

ما ينعقد به اليمين، وما لا ينعقد به

السؤال: بينوا صورة الحلف الذي يعد به الرجل المسلم حالفاً.

الجواب: يعد حالفاً إذا حلف بالله تعالى، أو باسم من أسمائه كالرحمن والرحيم، أو بصفة من صفات ذاته تعالى كعزة الله وجلاله وكبريائه، إلا قوله: وعلم الله فإنه لا يعد يمينا.

السؤال: ولو قال حالفاً: وغضب الله أو سخط الله، ما حكمه؟

الجواب: لا يصير بذلك حالفاً؟

السؤال: ولو قال: إن فعلت كذا فعلي غضب الله أو سخطه، هل يصير حالفاً بذلك؟

الجواب: ليس هو بحالف في هذه الصورة.

وكبريائه. لأن الحلف بها متعارف، ومعنى اليمين وهو القوة حاصراً؛ لأنه يعتقد تعظيم الله وصفاته، فصيح ذكره حاملاً وماعياً. من "الهداية". **يمينا**: لأنه غير متعارف؛ ولأنه يذكر فيراد به المعبود يقال: اللهم اعمر عمك فيما أي معبودك. من "الهداية". **حالفاً**: وكذلك لا يصير حاملاً بقوله: ورحمة الله؛ لأن الحلف بها غير متعارف؛ ولأن الرحمة قد يراد بها أثرها. وهو المطر أو الجنة، والغضب والسخط يراد بهما العقوبة، من "الهداية".

هذه الصورة: لأنه دعا على نفسه، ولا يتعلق ذلك بالشرط، ولأنه غير متعارف. من "الهداية".

سؤال: كيف يتحقق الحلف بالله تعالى وبأسمائه وصفاته؟

الجواب: الحلف يتحقق بحروف القسم التي تدخل على المحلوف به.

انسؤال: حروف القسم ما هي، وكم هي؟

الجواب: هي ثلاثة أحرف: الواو كقوله: والله، والباء كقوله: بالله، والتاء كقوله: تالله،

وقد تضرع الحروف فيكون حالفا، كقوله: الله لأفعلن كذا.

انسؤال: ولو قال: وحق الله، هل يكون حالفا؟

الجواب: قال أبو حنيفة رحمته: لا يكون حالفا بهذا اللفظ.

انسؤال: يئنون الأفعال التي يحلف بها.

الجواب: إذا قال: أقسم أو أقسم بالله، أو أحلف أو أحلف بالله، أو أشهد أو أشهد

بالله فهو حالف، وكذلك يصير حالفا بقوله: وعهد الله وميثاقه.

سؤال: إذا حلف بالله تعالى وقال: إن شاء الله، هل يكون يمينا؟

الجواب: إذا قال: إن شاء الله متصلا بيمينه ثم فعل المحلوف عليه لا يحنث.

سؤال: فإن قال: إن فعلت كذا فأنا يهودي، أو نصراني، أو محوسي، أو مشرك، هل

يكون يمينا؟

الجواب: نعم، هذا يمين، وتجب الكفارة إذا حنث.

لا فعلن كذا: لأن حذف الحرف من عادة العرب بحذف، ثم قيل: يصب؛ لأن الحرف حفض، وقيل: يحفض فيكون كسرة دالة على حذف. من الهداية. **هذا اللفظ** وهو قول محمد، وإحدى روايتين عن أبي يوسف، وعنه رواية أخرى: يكون يمينا، قالوا: لم يقل: وحق، يكون يمينا، ولو قال: وحق، لا يكون يمينا، لأن الحق من أسماء الله تعالى، والمنكر يراد به تحقيق الوعد. من "الهداية".

لا حنث فقد روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: من حلف على شيء ففعل ما ساء له ولا حنث عليه (رواه الترمذي وأبو داود)

السؤال: ولو قال: إن فعلت كذا فأنا زان، أو شارب خمر، أو أكل ربا، أيكون هذا حلما؟
الجواب: لا يعد حالفا بهذه الألفاظ.

السؤال: لو حلف بغير الله عز وجل كالنبي ﷺ والقرآن والكعبة، ما حكمه؟

الجواب: لا يكون حالفا إذا حلف بغير الله تعالى، والحلف بغير الله تعالى شرك.

السؤال: رجل حلف على معصية، مثلا قال: والله لا أصي، أو لا أكلم أبي، أو قال: لأقتل فلانا، ماذا يفعل؟

الجواب: العزم على المعصية معصية، والحلف على العصيان شد عصيانا، ولا يحل لمن حلف بذلك أن يعصي الله تعالى، بل يجب عليه أن يحث نفسه ويكفر عن يمينه.

السؤال: رجل حرم على نفسه شيئا مما يملكه، هل يصير حراما؟

الجواب: لا يصير حراما، لكنه إن استباحه يكفر عن يمينه.

شركه قال النبي ﷺ: من حلف بغير الله فقد شرك. (رواه الترمذي)، وروى أبو دود عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: لا حلف بكم ولا بملككم ولا بغير الله ولا بغيري. قال صاحب 'الهداية' في ذكر الحلف بالنبي والقرآن إنه لا يكون يمينا، أما ما قال: أنا بريء منهما يكون يمينا؛ لأن الشراء منهما كفر. قال الشيخ ابن همام في 'فتح القدير': ثم لا حلف أن حلف بالقرآن الآن متعارف فيكون يمينا، كما هو قول الأئمة الثلاثة (بلى أن قال) وأما حلف بجان سرق، ومثله الحلف بغير رأسك ورأس المستنصر فذلك إن اعتقد أن السر واجب فيه يكفر، وفي 'تنمية الفتاوى': قال عبيد بن رزيق: أخاف عبي من قال: نحياتي وحياتي أنه يكفر، ولو لا أن العامة يقوونه ولا يعمونه نقت به شرك، انتهى ما في 'الفتح'، قلت: قوله: (القلب إنه شرك) معناه: شرك أكبر؛ لأنه لا شك في كونه شركا أصغر.

عن عبيد بن عوف بن مالك عن أبيه قال قلت: يا رسول الله أرأيت إن عمي أتته أسأله فلا يعصيني ولا يصيني، ثم يحتاج إلي فيأتيني فيسأني، وقد حلفت أن لا أعصيه ولا أسأله، فأمرني أن أتني الذي هو خير وكفر عن يميني. رواه ابن أبي شيبة. كما في 'النشأة'، وروى 'مسند' عن أبي هريرة أن رسول الله قال: من حلف على ما ليس فيه فليس عليه من حلفه. وفي رواية لمسلم عن عبد الرحمن بن سمره مرفوعا: من حلف على ما ليس فيه فليس عليه من حلفه. قلت: من حلف على ما ليس فيه فليس عليه من حلفه.

عن عبيد بن عوف قال صاحب 'الهداية': ثم إذا فعل مما حرمه قليلا أو كثيرا حث ووحش الكفار، وهو المعنى بالاستباحة المذكورة؛ لأن التحريم إذا ثبت تناول كل جزء منه.

السؤال: فإن قال: كل حلال عليّ حرام، ماذا يريد به؟

الجواب: يراد به الطعام والشراب للعرف إلا أن ينوي غير ذلك.

السؤال: لو حلف الكافر، ثم حنث في حال الكفر أو بعد إسلامه، هل تجب عليه الكفارة؟

الجواب: يمينه ليست بيمين معتبر في الشريعة الغراء، فلا تجب عليه شيء إذا حنث.

السؤال: قد يحلف الرجل على ما لا يستطيع أن يفعله مثلاً قال: ليصعدن السماء أو ليقلبن

هذا الحجر ذهباً، هل تنعقد يمينه، ومتى يحكم بالحنث بعد انعقاد اليمين؟

الجواب: تنعقد يمينه في هذه الصورة، ويحنث عقيب اليمين.

السؤال: حلف ليأتين البصرة مثلاً، فلم يأتها حتى مات، متى يحكم بالحنث؟

الجواب: يحكم بحنثه في آخر جزء من حياته.

غير ذلك قال صاحب الهدية: ولا يتناول امرأة إلا ناسية لإسقاط عتق العوم، وإذا نواه كان بلاء، ولا تصرف يمين عن المأكول والمشروب، وهذا جواب صهر بروية، ومشايخنا قدوا: يقع به إطلاق من غير بية لعبة الاستعمار، وعنه لفتوى. وسردوي فيه كلام بقده ابن ضمام في فتح القدير فرجعه إن شئت.

حنث: لأنه ليس بأهل يمين؛ لأنها تعقد تعصيه لله تعالى، ومع لكفر لا يكون معصماً، ولا هو أهل للكفارة؛ لأنها عبادة. من الهداية.

من حياته. لأن امرئ قبل ذلك مرحوم. من 'خوهره'. وهذا هو الفرق بين هذه المسألة وبين المسألة السابقة، أعني حلف بأنه يصعد السماء أو يقب الحجر ذهباً، فإن امرئ هناك غير مرحوم فيحنث في الحال، قال صاحب الدر المختار: وفي 'ليصعدن السماء' أو 'يقتل هذا' حنث محال، بإمكانه حنث حقيقة ثم يحنث للمعجر عادة.

قال صاحب 'الخوهره' ناقلاً عن السيديع: حتى إنه إذا حلف بطلاق امرأته وقار، إن لم أت امرأة فهي صانق، فم يأتها حتى مات، فلا ميراث لها إذا لم يدخلها، ولا عدة عليها، وإن كان قد دخل بها فلها الميراث وعليها عدة أبعده الأحيين ممة العذر، ولو ماتت هي لم تطلق؛ لأن شرطه امرئ لم يتعدر مؤمناً. وهذه المسألة فرع كونه حائناً في آخر جزء من أجزاء حياته، فافهم.

قال في 'اسرار الرائق' (٤/ ٣٣٨): ولا خصوصية بالإتيان، بل كل فعل حلف أنه بعمه في استئق وأطفقه، ولم يقبده بوقت، لم يحنث حتى يقع الإيس عن امرئ (إن قال) وقيد باليمين المطلقة؛ لأنها لو كانت مقيدة كقوله: إن لم أدخل هذه الدار اليوم فعنده حنث، فإن الحنث معلق بأحر الوقت حتى إذا مات أحالف من حروح الوقت، ولم يدخل الدار، لا يحنث، وأما إذا مضى الوقت قبل دخوله، وهو حي عتق العبد، كذا في 'غاية البيان'.

اليمين في الكلام

السؤال: حلف أن لا يتكلم، فقرأ القرآن في الصلاة، هل يحنث بذلك؟

الجواب: لا يحنث.

السؤال: حلف أنه لا يكلم فلانا حيناً أو زماناً أو الحين أو الزمان، على كم من الزمان

يقع هذا الحلف؟

الجواب: على ستة أشهر.

السؤال: ولو حلف أنه لا يكلمه دهرًا، على ماذا يحمل هذا الكلام؟

الجواب: هو على ستة أشهر عند الصاحبين، وأما أبو حنيفة رحمته الله فلم يقض في ذلك

بشيء، وقال: الدهر لا أدري ما هو.

السؤال: حلف أنه لا يكلمه أيامًا، فعلى كم يوم يقع الحلف؟

الجواب: على ثلاثة أيام، وهذا إذا نكر، فأما إذا زاد لام التعريف فقال: لا يكلمه

الأيام، فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة رحمته الله وعلى أيام الأسبوع عند

صاحبيه رحمهم الله.

السؤال: وما قول الأئمة الثلاثة فيما إذا حلف لا يكلمه الشهور؟

الجواب: هو على عشرة أشهر عند أبي حنيفة رحمته الله وقالوا: هو على اثني عشر شهرًا.

السؤال: حلف أنه لا يكلم فلانا فكلمه، وهو بحيث يسمع لكنه نائم، ماذا

تقولون فيه؟

ستة أشهر. هذا إذا لم يكن له به، أما إذا نوى شيئًا، فهو على ما نوى. من 'الخوهره'. ما هو وهذا اختلاف في المنكر هو الصحيح، أما المعروف باللام يراد به الأند عرفًا، ذكره في 'الهداية'. قال صاحب 'الخوهره البيرة': أما المعروف باللام فامرأه به الأند في قومه المشهور على جميع عمره، وعن أبي حنيفة رحمته الله: أن الدهر ودهر، سواء لا يعرف تفسيره. ثلاثة أيام: لأنه اسم جمع ذكر مكررا، فيتناول أقل الجمع، وهو الثلاث، من الهدية.

الجواب: يحنث في هذه الصورة.

السؤال: حلف أنه لا يكلم فلان إلا بإذنه، فأذن له فلان لكن الخالف كلمه، وهو لا يعلم بالإذن، هل يحنث بذلك؟

الجواب: نعم، يحنث.

السؤال: حلف أنه لا يكلم صاحب هذا الضئسان، فباع الضئسان صاحبه، ثم كلمه هذا الخالف، هل يحنث في هذه الصورة؟

الجواب: نعم، يحنث.

السؤال: حلف أنه لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخاً، هل يحنث بذلك؟

الجواب: نعم، يحنث.

السؤال: حلف أنه لا يكلم دريحه فلان فطفتها فلان، ثم كلمها هذا الخالف، هل يحنث في هذه الصورة؟

الجواب: لا يحنث.

السؤال: حلف أنه لا يكلم عبد فلان، أو لا يدخل دار فلان، فباع عبده أو دخل داره، ثم كلم العبد أو دخل الدار، هل يحنث؟

الجواب: لا يحنث.

اليمين في الأكل والشرب

السؤال: حلف أن لا سعدى أو لا تعسى أو لا تسحر، فماذا يراد بذلك؟

الجواب: الغداء هو الأكل من طلوع الفجر إلى الظهر، والعشاء من الظهر إلى نصف الليل، والسحور من نصف الليل إلى طلوع الفجر، فأخرج جواب سؤالك من هذا الشرح.

طلوع الفجر: هذا كنهه على ما كان متعارفاً في العرب في العصور الماضية، وأما الآن فيحكم عرفهم الخاص، وكذا في ديار العمم.

السؤال: لو حلف أن لا يأكل الخبز، فعلى أي خبز يقع يمينه؟

الجواب: يمينه يقع على ما يعتاد أكله أهل بلده من الخبز، فإن أكل خبز القطائف، أو خبز الأرز بالعراق لا يحنث.

السؤال: حلف أن لا يأكل من هذه الحطة، فأكل من خبزها، هل يحنث بذلك؟

الجواب: لا يحنث في هذه الصورة عند أبي حنيفة رحمته الله بل يحنث إذا قضمها وأكل.

السؤال: حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق، فأكل من خبزه، هل يحنث بذلك؟

الجواب: نعم، يحنث في هذه الصورة.

السؤال: لو استنف الدقيق بعد الخلف المذكور، ألا يكون حائثاً؟

الجواب: لا يكون حائثاً.

السؤال: حلف أن لا يأكل الطيخ فأكل العدس، أو البقول المطبوخة، ما حكمه؟

الجواب: يحنث بأكل اللحم المطبوخ دون غيره.

السؤال: حلف لا يأكل الرؤوس، فأكل رأس العصفور، هل يحكم بحنثه؟

أهل بلده مثل الحطة وأشعر ونذرة ونذخ وكل ما يحرّ عادة في أسلاد من 'الخوهره'.

لا يحنث لأنه غير معتاد عند أهل العراق، وإن أكله في طرسب أو في بلد عدتهم لا يكون لأرز حبر حبت

من 'الهدية' و'الخوهره'. ففس على هذا حكم ثمان أهل القرى والسودى من ديار البدين لا يكون حبر حبت

من غير الحطة وأشعر أيضاً، وأكل وهذا عد في حيفة *، وقال: إن أكل من حبرها حبت حرة

مفهوم منه عرفاً، ولأبي حنيفة رحمته الله أن له حقيقة مستعمله، فإنها تعنى وتبقى وتؤكل قصماً، وهي فحصة على

المخار انتعارف على ما هو لأصل عدده، ولو قضمهما حبت عددهم هو الصحيح لعموم بخار. من عدده

هذه الصورة لأن عين الدقيق غير مأكور، فيصرف إلى ما سجد منه، ولو أسقه كما هو لا يحنث هو الصحيح

لتعين الجواز مراداً، من "الهداية" ومعنى استنف أكله كما هو من غير بل وعجن.

دون غيره وهذا استحسان اعتباراً للعرف، لأن التعمية متعدر فيصرف إلى خاص هو منعارف، وهو يحكم

انصوح بالماء، إلا إذا بوى غير دنت، لأن فيه تشديد (أي على نفسه فيؤخذ به)، وإن أكل من مرفه حبت

فيه من أجزاء اللحم؛ ولأنه يسمى طيخاً. من "الهداية".

الجواب: لا يحنث بذلك؛ لأن الرأس في العرف يطلق على الرؤوس التي تكبس في التناير وتباع في المصر.

السؤال: حلف لا يأكل الشواء، فأكل لحما مشويا أو الباذنجان أو الجزر بعد أن شويا، هل يحنث في ذلك؟

الجواب: يحنث بأكل اللحم المشويّ دون الباذنجان والجزر المشويين.

السؤال: حلف أن لا يأكل لحم هذا الحمل، ففتج الحمل، ونشأ حتى صار كبشا فأكله، هل يحنث؟

الجواب: نعم، يحنث.

السؤال: حلف أن لا يأكل من هذه النخلة، فأكل من جدعها أو عصنها، هل يحنث؟

الجواب: هذا الحلف يقع على ثمر النخلة للعرف، فلا يحنث بأكل غير الثمرة، ويحنث إذا أكل من ثمرها.

السؤال: حلف أن لا يأكل من هذا البسر فصار رطبا فأكله، أو حلف أن لا يأكل بسرا فأكل رطبا، هل يحنث؟

الجواب: لا يحنث.

نكس يعني تدحرج فيه، من كس الرجل رأسه في حيب فميصه إذا أدخه فيه، كذا في معاهدة.

في المصر وفي جامع الصغير: وهو حلف لا يأكل رأس، فهو على رؤوس أسقر وأعم عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: على نعم حصة، وهذا خلاف عصر ورمز، كان لعرف في رمة فيهم، وفي رمة في نعم حصة، وفي رماز يعني على حسب اعادة كما هو مذكور في المنعصر، ذكره في الهدية.

المشويين لأن الشواء يراد به نحم المشوي عند الإضلاع، إلا أن يبوي ما يشوي من بصل أو غيره مكان الحقيقة، من الهدية.

نحن لأن صفة الصعر في هذا ليست بداعية إلى اليمين، فإن المنع عنه أكثر امتناعا عن حرم الكش. من الهدية.

من ثمرها لأنه أصناف اليمين إلى ما لا يؤكل، فيصرف إلى ما يخرج منه وهو الثمر، من الهدية.

لا يحنث: لأن صفة البسورة والرطوبة داعية إلى اليمين، من الهدية.

السؤال: حلف أن لا يأكل رطبا فأكل بسرًا مُدَنَّبًا، ما حكمه في الحنث؟

الجواب: يحنث عند أبي حنيفة رحمته الله.

السؤال: حلف أن لا يأكل لحما، فأكل لحم السمك، هل يحنث بذلك؟

الجواب: لا يحنث.

السؤال: حلف أن لا يشرب من دجلة، فشرّب منها بإناء، هل يحنث؟

الجواب: لا يحنث بذلك عند أبي حنيفة رحمته الله، نعم لو كرع منها أي أخذ الماء منها بفيه يحنث.

السؤال: حلف أن لا يشرب من ماء دجلة، فأخذ ماءها في الإناء وشرّب، ما حكم الحنث في ذلك؟

الجواب: يحنث في هذه الصورة.

مدنبا هو بكسر الهمزة كما في "المغرب"، يقال: سر مدنت وقد دنت إذا بدا الإرتطاب في دبه، وهو ما سهل من جانب القمع والعلاقة، وأما الرطب فهو ما أدرك من تمر النخل، الواحدة رُطبة، فالرطب المذب هو الذي أكثره رطب وشيء قليل منه بسر، والسر المذب عكسه، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا: لا يحنث في الرطب بالسر المذب ولا في السر بالرطب المذب، وفي أكثر الكتب المعتبرة أن محمدا مع أبي حنيفة رحمته الله من 'اسحر' (٣٤٧/٤).

لا يحنث قال صاحب "الهداية": والقياس أن يحنث؛ لأنه يسمى لحما في القرآن، ووجه الاستحسان أن التسمية مجازية؛ لأن اللحم منشأ من الدم ولا دم فيه؛ لسكونه في الماء.

وقال صاحب "الخواصرة": لأن إطلاق اسم اللحم لا يتناول في العرف والعادة، والأيمان لا تحمل على ألفاظ القرآن، ألا ترى أن من حلف لا يخرب بيتا، فحرب بيت العنكوت، أو لا يركب دابة فركب كافرا لم يحنث، وإن كان قد سمي الكافر دابة في قوله تعالى: ﴿لَا يَرْكَبُهَا كَافِرٌ﴾ (الأنفال: ٥٥) وكذا جميع ما في "البحر"، حكمه حكم السمك.

عند أبي حنيفة رحمته الله وقالوا: إذا شرب منها بإناء يحنث (في هذه الصورة أيضا كما في الصورة التالية)؛ لأنه المتعارف المفهوم، وإن كان متعارفا من "الهداية" مستعملة، ولهذا يحنث بالكرع إجماعا، فمنعت حقيقة المصير إلى البحار، وإن كان متعارفا من "الهداية" هذه الصورة. لأنه بعد الاعتراف بقي منسوبها إليه، وهو الشرط. من "الهداية".

اليمين في الدخول والخروج والسكنى

السؤال: حلف أن لا يدخل دارا خرابا، هل يحنث بذلك؟

الجواب: لا يحنث.

السؤال: حلف أن لا يدخل دارا خرابا، هل يحنث بذلك؟

صحراء، هل يحنث بذلك؟

الجواب: يحنث.

السؤال: حلف أن لا يدخل دارا خرابا، هل يحنث بذلك؟

الجواب: لا يحنث في هذه الصورة.

السؤال: حلف أن لا يدخل دارا خرابا، هل يحنث بذلك؟

أو قاعدا، هل يُعَدُّ حائثا؟

الجواب: لا يُعَدُّ حائثا في هذه الصورة، بل يحنث بعد أن يخرج، ثم يدخل.

السؤال: حلف أن لا يدخل دارا خرابا، هل يحنث بذلك؟

الكنيسة، هل يكون حائثا؟

الجواب: لا يحنث.

حب قال في "الدر المختار": وفي "لا يدخل دارا" لم يحنث بدخولها حرمة لا سوء فيها أصلا، وفي "هذه الدار

يحنث وإن صارت صحراء أو بيت دارا أخرى بعد الإهداء؛ لأن الدار اسم لعرضة، والنساء وصف، والصفة إما

تعتبر في المنكر لا المعين إلا إذا كانت شرطا أو داعية لليمين.

قال الشامي: قوله: "والنساء وصف" بيان لوجه الفرق بين الدار المنكرة والمعروفة، أما البيت فلا فرق فيه، وقوله إما

تعتبر في المنكر؛ لأنها هي المعرفة به لا في المعين؛ لأن داته تعتبر بالإشارة فوق ما تعرف بالصفة. من "الفتح".

هذه الصورة لزوال اسم البيت؛ لأنه لا يات فيه، حتى يوقيت الحيطان، وسقط اسقف يحنث؛ لأنه يات فيه

والسقف وصف فيه. من "الهداية". لا يحب لأن البيت ما أعد للتيوتة، وهذه القاع ما بيت به. من "الهداية".

السؤال: حلف أن لا يدخل هذه الدار، فوقف على سطحها، أو دخل دهيروها، هل يحنث بذلك؟

الجواب: نعم، يحنث لكن إذا وقف في طاق الباب، بحيث إذا أغلق الباب كان خارجا لا يحنث.

السؤال: حلف أن لا يسكن هذه الدار، فخرج منها بنفسه، وبترك فيها أهله ومنعه، ما حكمه؟

الجواب: يحنث في هذه الصورة.

اليمين في البيع والشراء والإجارة

السؤال: حلف أن لا يبيع، أو لا يسري، أو لا يحوير، فوكل رجلا ليفعل ذلك، هل يحنث في هذه الصورة؟

الجواب: لا يحنث.

اليمين في الجلوس والمنام

السؤال: حلف لا يجلس على الأرض، فجلس على بساط، أو على حصير، هل يحنث بذلك؟

الجواب: لا يحنث.

هذه الصورة لأنه يعد ساكنا بقاء أهله ومتاعه فيها عرفا، فإن السوق عامة مهاره في السوق، ويقول: أسكن سكة كذا، والبيت والمخمة بمنزلة الدار، ويسعى أن يقبل إلى منزل آخر بلا تأخير حتى يبر، فإن انتقل إلى السكة أو المسجد قالوا: لا يبر. من "الهداية". لا يجب لأن العقد وجد من العاقد حتى كانت الحقوق عليه، ولهذا لو كان العاقد هو الخالف يحنث في بيته، ولو بوى ذلك (يعني عظم حنفيه التولي بنفسه وتوكيل غيره) يحنث بفعل الوكيل أيضا؛ لأنه شدد على نفسه، وكذا لو كان الخالف ذا سلطان، ووكل رجلا بذلك يحنث بفعل الوكيل إذا كان لا يتولى العقد بنفسه. من "الهداية". لا يجب لأنه لا يسمى جالسا على الأرض، بخلاف ما حال بيه وبينها لباسه؛ لأنه يتبع له، فلا يعتبر حائلا. من "الجوهرة".

السؤال: حلف أن لا يجلس على سرير، فجلس على سرير فوقه بساط، ما حكمه؟
الجواب: يحنث.

السؤال: وإذا جعل فوق السرير سريرا آخر، فجلس عليه، هل يحنث؟
الجواب: لا يحنث إذا كان السرير المحلوف عليه معينا.

السؤال: حلف أن لا ينام على فراش، فنام على فراش فوقه قرام، ما حكمه؟
الجواب: يحنث في هذه الصورة، نعم، لو جعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لا يحنث.

اليمين في الإذن للخروج

السؤال: حلف أن امرأته لا تخرج إلا بدنه، فأذن لها مرة واحدة، فخرجت ورجعت،
ثم خرجت مرة أخرى بغير إذنه، هل يحنث بذلك؟

الجواب: نعم، يحنث بذلك ولا بد من الإذن في كل خروج، فيما إذا حلف باللفظ المذكور، فأما إذا حلف مخاطبا لامرأته: والله لا تخرجين إلا أن آذن لك، فأذن لها مرة واحدة، فخرجت ثم رجعت وخرجت بعد ذلك بغير إذنه لا يحنث.

اليمين في اللبس والركوب والإتيان

السؤال: حلف أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عنده المأذون، هل يحنث بذلك؟

يحنث لأنه بعد جالسا عليه. **مع** بأن قال: لا أحس على هذا سرير فإنه لا يحنث؛ لأنه لم يقعد على سرير المخوف عليه، أما إذا كانت يمينه على سرير مكبر؛ فإنه يحنث بالخوس على أي سرير كان، ولو على سرير تحته سرير. من 'الخوهره'. **هذه الصورة** لأنه تبع لفراش فبعد ثائما على الفراش. من 'الخوهره'.
لا يحنث هذا إذا حلف لا ينام على هذا الفراش، وإنما لا يحنث؛ لأن مثل الشيء لا يكون تعال له، وهذا قول محمد، وهو الصحيح، وعن أبي يوسف. يحنث؛ لأن ذلك يفعل لريادة اتوصفة قصار ثائما على الفراش المخوف عليه. من 'الخوهره'. **المذكور** لأن المستثنى حروح مقرون بالإذن، وما وراءه داخل في الخطر العام، ولو بوى لإذن مرة يصدق ديانة لا قصاء. من 'هداية'. **لا يحنث** لأن هذه كلمة غاية فيتهي اليمين كما إذا قال: حتى آذن لك. من 'هداية' فإن بوى الإذن في كل مرة، فهو على ما بوى في فوهم جميعا؛ لأنه شدد على نفسه. 'الخوهره سيرة'.

الجواب: لا يحنث.

السؤال: حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو لابس، أو حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها، هل يحنث بعد الحلف معاً، أم في ذلك تفصيل؟

الجواب: إذا نزع ذلك الثوب أو نزل عن الدابة في الحال لا يحنث، ولو لبث بعد حلفه ساعة يحنث؛ لأن الدوام على اللبس الأول والركوب الأول يعد لبساً جديداً وركوباً جديداً.

السؤال: رجل حلف لبس فلان إن استطاع، فماذا يراد بهذه الاستطاعة؟

الجواب: يراد به استطاعة الصّحة ورف ع الموانع، ولا يراد القدرة الحقيقية التي يخلقها الله مقارنة للفاعل.

اليمين في قضاء الدين وقبضه

السؤال: حلف ليقضين فلاناً دينه اليوم، فقضيه، ثم وجد فلان بعضها زيوفاً أو بنهرجة أو مستحقة، هل يبرئ بذلك في يمينه؟

الجواب: نعم، هو براءٌ ليس بحائن.

لا تحب هذا قوصماً، وقال محمد: يحنث؛ لأن ادانة منك المولى، وإن أصيب إلى العبد؛ لأن العبد وما في يده مولاة. من 'الخوهرية الشيرة'. للفاعل قال صاحب 'الدر المختار': حلف ليأتيه عدا إن استطاع، فهي استطاعة الصّحة؛ لأنه المتعارف فتقع على رفع الموانع، كمرض أو سلطان وكذا حيوان أو سبيل. 'نحر'. وإن بوى القدرة الحقيقية المقارنة للفاعل، صدق ديانة لا قضاء على 'الأوجه' 'فتح' لأنه خلاف الظاهر. قال الشامي: قوله: "صدق ديانة" فإذا لم يأت له بعد أو لغيره، لا يحنث كأنه قال: لا تيئسك إن حقق الله تعالى إتيائي، وهو إذا لم يأت له يحق الله إتيائه ولا استطاعته المقارنة، وإلا لأتني. "فتح".

ربوف جمع ريف، وهو ما ريفه بيت المال، ولكن يروح فيما بين التجار. بنهرجة السهرجة ما يرده التجار لعش فيه، وهو أردأ من الريف، قال الشامي في 'رد المحتار': هذا غير عربي، وأصله سهر وهو اخص، أي حظ هذه الدراهم من الغنّة أقل وعشه أكثر، وإذا يردّها التجار أو المستقصي منهم وأسهل منهم يقبضها.

نحاث لأن الريافة عيب، والعيب لا يعدم الحس، ولهذا لو تحوّر به صار مستوفياً، فوجد شرط البر، وقبض المستحقة صحيح لا يرتفع برده البر المتحقق. من "الهداية".

السؤال: وإن وجدها رصاصا أو سُتُوقَةً، ما حكمه؟

الجواب: يحنث في هذه الصورة.

السؤال: حلف أنقص دينه إلى قريب، أو إلى بعيد، فماذا يراد بالحلف في البعيد؟

الجواب: ما دون الشهر قريب، وما زاد على الشهر بعيد.

السؤال: حلف لا أنقص دينه من د.، فنقص بعضه، ما حكمه؟

الجواب: لا يحنث بقبض البعض، فإذا قبض جميعه متفرقا حنث.

السؤال: حلف هذا الخلف المذكور، ثم نقص دينه في د.، هل حنث بذلك؟

الجواب: إن لم يتشاغل بين الوزنين إلا بعمل الوزن، لا يحنث؛ لأنه ليس بتفريق، ولو

تشاغل بينهما بعمل آخر يحنث.

فائدة

دعا الوالي رجلا واستحلفه أنه يُعلمه بكل داعر دخل البلد، فهذا الخلف يقع

على عهد ولايته خاصة، فإذا عزل ولم يعلمه بما استحلفه عليه لا يحنث.

تنبيه

١- إذا حلف على الفعل بأن قال: والله أفعل كذا، فإنه يبرئ في يمينه بفعله مرة

واحدة في عمره، ولو قيد الخلف بزمان، أو مكان، أو أضاف إلى شيء يتقيد

البر بما قيد به، فإن فعل في ذلك الزمان أو المكان بر، وإلا حنث، وإذا حلف

سوفة يفتح السين المهملة وضمها وتشديد اثناء، قر في 'الفتح': وهي المغشوشة عشرا رائدا وهي تعريب سه توفة، أي ثلاث طبقات، طبقا الوجهين قصة وما يسهما نحاس وخوه. وإنما لا ير بقضاء الستوة والدرهم الرصاصية؛ لأهما ليسا من جنس الدرهم، قاله صاحب "الدر". **تنبيه** لأنه قد يتعذر قصص الكل دفعة واحدة عادة، فيصير هذا القدر مستثنى عنه. من "الهداية".

داعر الداعر هو انعسد. **لا تحث** لأن المقصود دفع شره أو شر غيره بزجره، فلا يفيد فائدة بعد روال سلطته. من 'الهداية'.

أن لا يركب دابة فلان فركبها حنث، ولا يحنث بركوب دابة غيره.

٢- ولو حلف على الترك وقال: لا أفعل كذا، يلزمه أن يتركه أبداً طول عمره، فإذا فعله مرة واحدة حنث.

فصل في أحكام النذر

السؤال: هل رحل. حتى يدرك أو يدركه، ولم يذكر المدور، ما حكمه؟

الجواب: هذا نذر لفظا ويمين معني، وفيه كفارة يمين.

السؤال: من نذر نذرا وسمى المنذور، ما حكمه؟

الجواب: إذا نذر نذرا مطلقا غير معلق بشرط، وسمى ما نذر كأن قال: لله عليّ صوم شهر أو عليّ حجة أو صلاة ركعتين يجب عليه الوفاء بما نذر.

السؤال: وإن علق النذر بشرط كان قال: إن سعى الله مريضاً، أو إذا قدم ولدي، فعليّ كذا من صوم أو صلاة أو حجة أو عاق، هل يجب الوفاء إذا وجد الشرط؟

الجواب: نعم، يجب الوفاء في هذه الصورة أيضا؛ لأن لفظ الكتاب عام قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾.

وروي عن أبي حنيفة رحمته الله أنه قال: إذا نذر بأني إن فعلت كذا فعليَّ حجة أو

كفارة من لما روى أبو داود عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: "من نكح امرأة فماتت له ولم ينجب منها ولدًا، لم يدر ما له من كفارة" ورواه الترمذي أيضًا وعنده: "من نكح امرأة فماتت له ولم ينجب منها ولدًا، لم يدر ما له من كفارة" قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب.

مدورهم والأمر عام فيشمل المعلق والمطلق، وقد دم اليه من نذر ولم يف، فقد روى عمران بن حصين عن النبي أنه قال: لا شيء منكم إلا عليه ذنوب، قال عمران: لا أدري ذكر ثنتين أو ثلاثا بعد قرنه، ثم حكي عنه قوله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

صوم سنة أجزأه من ذلك كفارة يمين، وهو قول محمد رحمته الله.

السؤال: ولونذر بمعصية الله كيف يفعل؟

الجواب: لا يعصى الله تعالى لأجل نذره بل يكفر عنه مثل كفارة اليمين.

السؤال: نذر أن يتصدق بماله، ماذا يلزمه؟

الجواب: يلزمه أن يتصدق بجنس ما تجب فيه الزكاة.

كفارته عن قول صاحب 'الهدية': ويخرج عن لعنة المؤلف عما سمي أيضا. وهذا إذا كان شرعا لا يريد كونه؛ لأن فيه معنى إيمين وهو منع، وهو بظاهره نذر، فيتحير وبميل إلى أي إحتيتين شاء، بخلاف ما إذا كان شرعا يريد كونه كقولهم: إن شئني لله مريض، لانهاء معنى الإيمين فيه وهو المنع، وهذا التفصيل هو الصحيح. قال ابن اضمحلال في 'فتح القدير': وعن أبي حنيفة أنه رجع عنه أي عن لزوم عين المدور، إذا كان معلقا بالشرع، أي أنه غير بين فعله بعينه وكفارة يمين، والأول وهو لزوم الوفاء به عينا هو المذكور في ظاهر الرواية. واستحير عن أبي حنيفة رحمه الله في النوادر. وهذا كان يفتي إسماعيل الزاهد.

وقال أبو إسحاق: مشايخ يوحى وحرارى يقتول همد، وهو حنبل شمس الأئمة كثره أسوى في هذا الزمان، ووجه
إظهاره لمصوص من لأية الكبرياء والأحاديث. ووجه رواية أسودر ما في صحيح مسلم من حديث عقبة بن عامر
عنه قال: لا بد من ذلك، فهد يقتضي أن يسقط بالكفر مصفاً، فيتعارض بحمل مصنف الإساءة
عليه على اسحق ومطلق سقوط الكفارة على المعلق (إن آخر ما قال) قلت: الاستدلال بخديث عقبة لا يتجه؛
لأنه محمول على بدر غير مسمى، كما وقع نصريح ذلك في رواية الترمذي، نعم، يتجه ما قاله صاحب "أهذية"
من أنه إن كان شرطاً لا يريد كونه يوجد فيه معنى يمين وهو واسع وهو بظاهره بدر فيتخير ويحيل إلى أي
الجهتين شاء، والله تعالى أعلم بالصواب.

كفارة النفس ما روى المحاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من أعتق نسمة منكم فله كفارة النفس. وروى مسلم عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أعتق نسمة منكم فله كفارة النفس. وهو عبد النسياني قال عمران بن حصين: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من نذر في معصية فذلك للشيطان ولا وفاء فيه ويكفره ما يكفر اليمين.

فيه الزكاة والقياس أن يرمه يتصدق بجميع ماله؛ لأن المال عبارة عما يتموّن، وجه الاستحسان أن السدور محمولة على أصولها في الفروض، وأما الذي يتعلق به فرض الصدقة، هو بعض ما يمكنه بدلالة الزكاة، فعلى هذا يجب أن يتصدق بالذهب والفضة وعروض التجارة والسوائف، ولا فرق بين مقدار انصاف وما دونه وإن نوى بهذا السدور جميع ما يمكنه، دخل جميع ذلك في بدّره؛ لأنه شديد على نفسه. من 'الحوهرة البيرة'.

السؤال: بدر أن يتصدق بـ بملكه، ماذا يلزمه في هذه الصورة؟

الجواب: يلزمه أن يتصدق بجميع ما يملكه ويقال له: أمسك منه مقدار ما تنفقه على نفسك وعيالك إلى أن تكسب مالا، فإذا اكتسبت مالا، تتصدق بمثل ما أمسكت لنفسك ولعيالك.

كفارة اليمين

السؤال: إذا حنث في يمينه بماذا يكفر؟

الجواب: كفارة اليمين بينها الله تعالى في كتابه العزيز، فقال جل من قائل: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(المائدة: ٨٩)

هذه كفارة اليمين، والخالف مخير في أن يطعم عشرة مساكين من أوسط ما يطعم أهله أو يكسوهم، أو أن يعتق رقبة، فإن لم يقدر على هذه الأشياء الثلاثة صام ثلاثة أيام متتابعات.

السؤال: إذا أراد أن يطعم، كيف يفعل؟

الجواب: يطعم عشرة مساكين غداء وعشاء مشبعًا، أو يعطي كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعا من شعير أو تمر.

ولعماليت هاتان المسألتان ذكرهما القدوري في آخر كتاب الهبة، وإيا ذكرناهما في باب النذر، ليتأتى ذكر مسائل النذر في موضع واحد.

السؤال: لو أدى إلى كل مسكين قيمة نصف الصاع من الرز أو قيمة الصاع من الشعير أو التمر، هل تتأدى بذلك كفارته؟

الجواب: نعم، يخرج بذلك عن عهدة الأداء.

السؤال: وإذا اختار الكسوة كيف يفعل؟

الجواب: يعطي كل مسكين ثوبا فما زاد، وأدناه ما يجوز فيه الصلاة.

السؤال: فإن أراد أن يعتق رقبة، فأى رقبة تجزئ عن ذلك؟

الجواب: يعتق رقبة سليمة صحيحة، وقد ذكرناه في كفارة الظهار.

السؤال: قد ذكرت أنه إذا لم يقدر على أحد الأشياء الثلاثة، يصوم ثلاثة أيام متتابعات

مع أن السبع ليس بمسكوك، في السبيل العربي، فأى دليل يدل على ذلك؟

الجواب: دليله قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فإنه كان يقرأ: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ

متتابعات﴾.

(بقره: ١٩٦)

في السبيل: قال صاحب 'الهداية': المذكور في الكتاب أي 'مختصر القنوري' في بيان أدنى الكسوة: مروي عن محمد وعن أبي يوسف وأبي حنيفة أن أدناه ما يستر عامة بدنه، حتى لا يحور السراويل، وهو الصحيح؛ لأن لابسها يسمى عريانا في العرف، لكن ما لا يجزيه عن الكسوة يجزيه عن الطعام باعتبار القيمة.

قال الشيخ ابن القيم في 'فتح القدير': قوله. 'ثم المذكور في الكتاب مروي عن محمد' فيجزيه دفع السراويل، وعنه تقييده بالرجل، فإن أعطى السراويل امرأة، لا يجوز؛ لأنه لا يصح صلاحها فيه.

في السبيل: قال صاحب 'الهداية' مستدلا بهذه القراءة: وهي كالخير المشهور، يعني أنه يحور به الريادة على مطلق الكتاب، قال أبو بكر الخصاص في 'أحكام القرآن': روى مجاهد عن عبد الله بن مسعود وأبو العالية عن أبي 'فصيام ثلاثة أيام متتابعات'، وقال إبراهيم الحعي: في قراءتنا 'فصيام ثلاثة أيام متتابعات'، وقال ابن عباس ومجاهد وإبراهيم وقتادة وصاوس هن متتابعات لا يخري فيها التفریق، فثبت التابع بقول هؤلاء، وم تثبت اتلاوة جوار كون التلاوة مسبوحة واحكم ثانيا، وهو قول أصحابنا، وقال مالك والشافعي: يخري فيها التفریق. (٢ ٤٦١)

قال ابن القيم في 'فتح القدير': قوله: وهي كالخير المشهور 'شهرتها إلى رمس أبي حنيفة'، وقال أيضا: وقال الشافعي: يخري بين التابع والتفریق لإطلاق نص، وهو قول مالك، وفي قول آخر شرط التابع. وهو ظاهر مذهب أحمد.

السؤال: رجل حلف، ثم أراد أن ينحث، لكنه أدّى الكفارة قبل الحنث، هل نجب عنه الكفارة ثانيا بعد الحنث؟

الجواب: إن قدم الكفارة على الحنث لا تجزئه عما وجب، وعليه أداؤها ثانيا بعد الحنث.

كتاب الدعوى

السؤال: الدعوى ما هي لغة وشرعا؟

الجواب: هي لغة كلمة على وزن فعلي، معتل واوي، وهي في اللغة عبارة عن إضافة الشيء إلى نفسه، وأما في الشريعة فهي إضافة الشيء إلى نفسه عند المنازعة، وجاء المصدر من الافتعال بإدغام التاء في الدال، تقول: ادّعى يدّعي ادعاء فهو مدّع.

السؤال: المدعي من هو؟

الجواب: هو من لا يُجبر على الخصومة إذا تركها.

السؤال: ومن هو المدعي عليه؟

الجواب: هو من يُجبر على الخصومة.

السؤال: إذا ادعى رجل على رجل شيئا، هل يقبل القاضي دعواه بمجرد الادعاء؟

الجواب: لا يقبل القاضي الدعوى، حتى يذكر المدعي شيئا معلوما في جنسه وقدره، فإن كان ما ادعاه عينا في يد المدعى عليه، كُلفَ بإحضارها في مجلس الحكم، يشير إليها بالدعوى، وإن لم تكن العين حاضرة، ذكر المدعي قيمتها،

الحسب قال في "الحوارة": هذا عندنا وقال الشافعي: يجوز إلا إذا كفر بالصوم، فإنه لا يجوز عنده أيضا.

فهو مدّع قال صاحب "الحر" ناقلا عن "الكافي": يقال: ادعى زيد على عمرو مالا، فزيد المدعي وعمرو مدعى عليه، والدال المدعى، والمصدر الادعاء افتعال من دعا، والدعوى على فعلى اسم منه، وألفها لتأنيث، فلا تنون، يقال: دعوى باطلة وصحيحة، وجمعها دعاوى - بفتح الواو - لا غير كفتوى وفتاوى. (١٩٩/٧)

وإن ادّعى عقارا حدده وذكر أنه في يد المدعى عليه، وأنه يطالبه به، وإن كان حقا في الذمة ذكره ويقول: إني أطالبه به.

السؤال: فإذا صحت الدعوى، ماذا يعمل القاضي؟

الجواب: إذا صحت الدعوى يسأل القاضي المدعى عليه عنها، فإن اعترف قضي للمدعي بما ادّعاه، وإن أنكر سأل القاضي المدعي البيّنة، فإن أحضرها قضي بها بعد شهادتهم، وإن عجز المدعي عن إحضار البيّنة وطلب يمين خصمه، استحلفه القاضي، فإذا حلف المدعى عليه، رد القاضي دعوى خصمه، وإن نكل المدعى عليه عن اليمين، قضي القاضي عليه بالنكول وألزمه ما ادّعى عليه خصمه، وينبغي للقاضي أن يقول له: إني أعرض عليك اليمين ثلاثا، فإن حلفت وإلا قضيت عليك بما ادّعاه، وإذا كرر عليه اليمين ثلاث مرات ونكل عن اليمين، قضي عليه.

السؤال: إذا سأل القاضي المدعي البيّنة، وقال هو في يده حصة من الشيء، هل يستحلف المدعى عليه، هل يسرع القاضي أن يعيد قوله؟

الجواب: لا يستحلف المدعى عليه عند أبي حنيفة رحمته الله مع وجود البيّنة الذين يشهدون للمدعي.

السؤال: نكل المدعى عليه عن اليمين فهل يرد ضمن عن مدعي؟

الجواب: لا ترد اليمين عليه.

فصل في غيبه هذا تكرار ذكره الخصاف لزيادة الاحتياط وسالعة في إظهار بعدل، فأما المذهب أنه لو قضى بسكوت بعد اعراض مرة جاز، هو الصحيح، ثم السكوت قد يكون حقيقيا كقوله: لا أحلف، وقد يكون حكما بأن بسكت، وحكمه حكم الأول إذا علم أنه لا آفة له من طرش - وهو الصمم - أو حرس هو الصحيح، من الهداية.

السؤال: هل هناك أشياء لا يُستحلف فيها المنكر؟

الجواب: إن كانت الدعوى دعوى نكاح، لا يستحلف فيها المنكر، كما لا يستحلف في الرجعة، والفیء، والإیلاء، والرق، والاستیلاء، والنسب، والولاء، والحدود، واللعان، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقال رحمته الله: يستحلف في ذلك كله إلا في الحدود واللعان.

السؤال: ادعى اثنان عن في يد ثالث، وكل واحد منهما برعه أمهاته، وأقاما البينة، كيف يفعل القاضي؟

الجواب: يقضي بها بينهما.

السؤال: وإن ادعى كل واحد منهما نكاح امرأة، وأقاما البينة، ما حكمه؟

الجواب: لا يقضي القاضي بواحدة من البينتين، ويرجع في ذلك إلى تصديق المرأة لأحدهما.

السؤال: وإن ادعى اثنان، كل واحد منهما أنه اشترى هذا العبد من فلان، وأقاما البينة، كيف يحكم بينهما؟

الجواب: كل واحد منهما بالخيار، إن شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن، وإن شاء ترك، فإن قضى القاضي بذلك، فقال أحدهما: لا أخذ نصف العبد، بل أختار الفسخ، لم يكن للآخر أن يأخذ جميعه، فإن ذكر كل واحد منهما تاريخ الشراء، فالعبد لمن بين تاريخا قبل تاريخ الآخر، وإن لم يذكر تاريخا، ومع أحدهما قبض، فهو أولى به.

سهما. أي قضى بينهما نصيبين، نصف لهذا، ونصف لذاك، من "هداية". تاريخ الآخر ولو وقفت إحدهما ولم توقت الأخرى فهو لصاحب الوقت، من "هداية".

سؤال: وإن ادعى أحدهما شراء من رجل، والآخر أنه وقض من ذلك الشخص عبداً، وأقام الشئ، ولا تاريخ معهم، لمن يقضى في هذه الصورة؟

الجواب: يُقضى للذي ادعى الشراء.

السؤال: وإن ادعى رجل الشراء من رجل، وادعى الآخر أنه يروجه عبداً، أو أنه البيعة، كيف يحكم بينهما؟

الجواب: هما سواء ولا ترجيح لأحدهما على الآخر.

السؤال: إذا ادعى أحدهما رهناً وقض من ربه، والآخر أنه وقض من غيره، أو أنه الرهن، فمن يرجح قوله في ذلك؟

الجواب: صاحب الرهن أولى وترجح دعواه.

السؤال: إن أقام الخارج الشئ على ذلك المقتضى، واحتلف في التاريخ، كيف تقضى بينهما؟

الجواب: صاحب التاريخ الأقدم أولى.

سؤال: وإن ادعى السيد من واحد، وأقام الشئ على تاريخ، فما حكمه؟

الجواب: صاحب التاريخ الأول أولى.

السؤال: وإن أوفى السيد على الشراء من آخر، وذلك تاريخاً، كيف يحكم بينهما؟

الجواب: هما سواء لا ترجيح لأحدهما على الآخر.

السؤال: إذا كان أحدهما خارج الشئ، والآخر صاحب الشئ، فأقام الأول على ذلك مؤرخاً، والثاني صاحب اليد على ذلك أقدم تاريخاً منه، أيهما أولى؟

الجواب: يُقدم صاحب التاريخ الأقدم.

الخارج: المرد بالخارج من لا قص به على شيء، وهو ضد صاحب اليد. على الآخر: قال الربيعي في 'شرح الكثر' (٣١١٩/٤): يعني أو أقام كل واحد منهما بينة على شراء من رجل غير الذي يدعي الشراء منه صاحبه كانا سواء، حتى يكون بينهما نصفين.

السيد الميرزا مهدي علي رضا صاحب الهند، يدعي أن له دليلا على ذلك.

يدعي أيضا كونه ملكا له وكيلا في الهند.

الجواب: يُقضى لصاحب اليد؛ لأنه أولى.

كل واحد منهما البينة على النسج، لمن يقضى به؟

الجواب: يقضى لصاحب اليد في الثياب التي لا تُنسج إلا مرة واحدة، وكذلك كل سبب في الملك لا يتكرر، حكمه حكم الثوب المنسوج في المسألة المذكورة.

سوال: آدم ادا، ح سہ علیٰ ہذا حدیث، علی الشراء سے،
لایہما یقضى؟

الجواب: يقضى لصاحب اليد.

السَّوَاءُ جَلَّالٌ أَوْ كَفَّارٌ، كَلَامُهُ أَحَدٌ مِمَّا يَرَى صَحِيحًا وَأَقْرَبَ، حَقٌّ مِمَّا يَرَى خَطَأً

على ذلك، ولا تاريخ معها، كيف يقضى بينهما؟

الجواب: لا يقضي لأحدهما، وتهاوت البيتان أي تساقت.

لست انا وحدهم دعيا على نبي الله افواه المسلمين لكن دعوى جميع المسلمين عليه
منهم له اشداه هل يحق احدي المسلمين على الاخر ؟

الجواب: هما سواء ولا ترجيح لأحدهما على الآخر.

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الجواب: يُستحلف المدعى عليه، فإن نكل من اليمين فيما دون النفس لزمه القصاص، وإن نكل في النفس حبس حتى يُقَرَّ أو يحلف، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: يلزمه الأرش فيهما.

السؤال: قال المدعى: لي بينة حاضرة في المصر، سأحضرها إن شاء الله تعالى، كيف يفعل القاضي؟

الجواب: يقول القاضي لخصمه: أعطه كفيلا بنفسك ثلاثة أيام، فإن فعل فيها وإلا أمر المدعي بملازمته، إلا أن يكون غريبا على الطريق، فيلزمه مقدار مجلس القاضي.

السؤال: رحل ادعى شئ على آخر، فقال المدعى عليه: هذا الشيء أودعته فلان الغائب أو رهن عندي أو غصبته منه، ما حكمه؟

الجواب: إذا أقام المدعى عليه البينة على ما قال، فلا خصومة بينه وبين المدعي.

السؤال: وإن قال المدعى عليه: ابتعته من فلان الغائب، هل يكون خصما للمدعي؟

الجواب: نعم، هو خصمه في هذه الصورة.

السؤال: رحل عنه شيء، فادعى آخر أنه سرقه مني، وأقام البينة، وقال صاحب البينة: أودعته فلان وأقام البينة، هل يدفع الخصومة بذلك؟

الجواب: لا تندفع.

السؤال: رحل صاحب البد عنه شيء يدعي أنه أودعته فلان، ورحل آخر يقول: ابتعته من فلان ذلك، ما حكم الخصومة في ذلك؟

الجواب: تسقط الخصومة بينهما بغير بينة.

دعوى الرجلين على دار

السؤال: دار في يد رجل فادعى اتان، أحدهما جميعها والاخر نصفها، وأقام البينة، كيف يحكم بينهما؟

ومن المدعي لأنه أثبت أن يده ليست يد خصومة، ولا تندفع عنه الخصومة بمجرد دعواه، إلا إذا أقام اسية. هذه الصورة: لأنه لما زعم أن يده يد ملك اعترف بكونه خصما. من "الجوهرة".

الجواب: قال أبو حنيفة رحمته: هي بينهما أرباعا، ثلاثة أرباعها لمن يدعي الجميع، وربعها لصاحبها الذي يدعي النصف، وقال أصحابه رحمته: هي بينهما أثلاثا.

السؤال: ولو كانت الدار في أيديهما والمسألة بحالها، كيف يقضى بينهما؟

الجواب: سلّمت لصاحب الجميع نصفها على وجه القضاء، ونصفها لا على وجه القضاء.

دعوى الرجلين على دابة

السؤال: رجلان تنازعا في دابة، وأقام كل واحد منهما بينة أنها نتجت عنده، وذكر كل واحد منهما تاريخا، لمن يُقضى بها؟

الجواب: يقضى لمن يوافق تاريخه سن الدابة، وإن أشكل ذلك كانت بينهما.

السؤال: وإذا تنازعا في دابة، أحدهما راكبها والآخر متعلق بلجامها، من يكون أولى بها منهما؟

الجواب: الراكب أولى بها.

السؤال: تنازعا في بعير، لأحدهما عليه حمل، والآخر له الدعوى فقط، من يكون أولى به؟

الجواب: صاحب الحمل أولى به.

دعوى الرجلين في قميص

السؤال: رجلان يتنازعا في قميص، أحدهما لابسها والآخر متعلق بكمه، فمن يقضى له؟

الجواب: اللابس أولى من الآخر.

أثلاثا. الثلث لمن يدعي الجميع والثلث لمن يدعي النصف. نصفها. وهو الذي في يده. ونصفها: وهو الذي في يد شريكه، ومعه: قضاء ترك لا قضاء إلزام. من "الجوهرة". سهمها: لأنه سقط التوقيت، وصار كأنهما لم يذكر تاريخا. من "الجوهرة".

دعوى المتبايعين

السؤال: قد يقع الاختلاف بين المتبايعين في سبب أو في مبيع، فبمس تقضى؟

الجواب: له صور مختلفة ويختلف الحكم باختلافها، فاحفظ ما يلي:

- ١- إذا ادعى المشتري ثمنًا، وادعى البائع أكثر منه، أو اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه، وأقام أحدهما البيئة قضي له بها.
- ٢- فإن أقام كل واحد منهما بيئة، كانت البيئة المثبتة للزيادة أولى.
- ٣- فإن لم يكن لكل واحد منهما بيئة، قيل للمشتري: إما أن ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع، وإلا فسخنا البيع، وقيل للبائع: إما أن تسلّم ما ادعاه المشتري من المبيع، وإلا فسخنا البيع، فإن لم يتراضيا استحلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر، ويبتدىء بيمين المشتري، فإذا حلفا فسخ القاضي البيع بينهما، وإن نكر أحدهما عن اليمين لزمته دعوى الآخر.
- ٤- وإن اختلفا في الأجل، أو في شرط الخيار، أو في استيفاء بعض الثمن، فلا تحالف بينهما، والقول قول من ينكر الخيار والأجل مع يمينه.
- ٥- وإن هلك المبيع ثم اختلفا في الثمن لم يتحالفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما، والقول قول المشتري في الثمن وقال محمد رحمهما: يتحالفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك.
- ٦- وإن هلك أحد العبدین ثم اختلفا في الثمن، لم يتحالفا عند أبي حنيفة رحمهما، إلا أن يرضى البائع أن يترك حصة الهالك، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما: يتحالفان وينفسخ البيع في الحي وقيمة الهالك.

هذه المسألة معدة: ههنا مس في يد مشتري بعد قصه من حوارة قول المسري وقول قول مشتري مع يمينه

دعوى الزوجين

السؤال: قد نختلف دعوى الزوجين في المهر، فسر ينضى سهما؟

الجواب: فيه تفصيل أيضا فاحفظ كما يلي:

- ١ ادعى الزوج أنه تزوجها بألف، وقالت المرأة: تزوجتني بألفين، فأيهما أقام البينة قبلت بيته.
- ٢ - فإن أقاما البينة فالبينة بينة المرأة.
- ٣ - وإن لم يكن لهما بينة يتحالفان عند أبي حنيفة رحمهم الله ولا يفسخ النكاح ويحكم بمهر المثل، فإن كان مهر المثل مثل ما اعترف به الزوج أو أقل قضي بما قال الزوج، وإن كان مثل ما ادعته المرأة أو أكثر قضي بما ادعته المرأة، وإن كان مهر المثل أكثر مما اعترف به الزوج وأقل مما ادعته المرأة، قُضي لها بمهر المثل.

السؤال: قد يقع الاختلاف بين الزوجين في مساح البيت، فكيف ينضى سهما؟

- الجواب: ما يصلح للرجال فهو للرجل، وما يصلح للنساء فهو للمرأة، وما يصلح لهما فهو للرجل، هذا إذا وقع الاختلاف بينهما وهما حيّان، فإن مات أحدهما، واختلفت ورثته مع الآخر، فما يصلح للرجال والنساء فهو للحي منهما، وهذا كله قول أبي حنيفة رحمهم الله وقال أبو يوسف رحمهم الله: يدفع للمرأة ما يجهز به مثلها، والباقي للزوج مع يمينه.

للرجال كعمامة والفرس والقوس والسلاح. للنساء كالحجاب والدمج وناب الخريف.

صلح لهما كسريير وحصير ولأية؛ لأن الظاهر أن الرجل يتولى البيت، ويتبرئها فكأن أظهر بدا منها. من الخوهرقة. مع نفسه وإصلاح وأموال سواء عند أبي يوسف رحمهم الله بقيام لورثته مقامه، وقال محمد - ما كان لرجل فهو للرجل، وما كان للنساء فهو للمرأة، وما يكون لهما فهو للرجل، أو لورثته من الهدية

دعوى المؤجر والمستأجر

السؤال: قد يقع الاختلاف بين المؤجر والمستأجر، فكيف يقضى بينهما؟

الجواب: له أيضا صور مختلفة، فاحفظ أحكامها كما يلي:

- ١- إذا اختلفا في الإجارة قبل استيفاء المعقود عليه، تحالفا وتراذا.
- ٢- وإن اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا، وكان القول قول المستأجر مع يمينه.
- ٣- وإن اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه، تحالفا وفسخ العقد فيما بقي، وكان القول فيما مضى قول المستأجر مع يمينه.

اختلاف المولى والمكاتب في مال الكتابة

السؤال: قد يقع الاختلاف بين المولى والمكاتب في قدر مال الكتابة، فمن يُعتبر قوله منهما؟

الجواب: قال أبو حنيفة رحمته الله: القول قول المكاتب في بدل الكتابة مع يمينه ولا يتحالفا، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: يتحالفا وتُفسخ الكتابة.

دعوى النسب فيما ولدته الجارية بعد البيع

السؤال: قد يقع أن رجلا باع جارية، فجاءت بولد عند المشتري، وادّعى البائع أنه ابني، فهل يثبت نسبه منه؟

الجواب: إذا باع الرجل جارية، فجاءت بولد وادّعاها البائع، فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم باعها، فهو ابن البائع، وأمّه أم ولد له، ويفسخ البيع ويرد الثمن.

السؤال: وإن ادّعاها المشتري مع دعوى البائع أو بعدها، وجاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم باعها، لمن يكون هذا الولد؟

الجواب: هو للبائع.

السؤال: وإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر من يوم باعها، هل تقبل دعوى البائع فيه؟
الجواب: إن جاءت به لأكثر من ستة أشهر ولأقل من سنتين، لا تقبل دعواه إلا أن يصدقه المشتري.

السؤال: ولدت الأمة ولد، عند المشتري لأقل من ستة أشهر من يوم اشتراه، ولكن الولد قد مات، وادعاه البائع بعد موته، هل يثبت نسبه منه؟
الجواب: لا يثبت النسب في الولد ولا الاستيلاد في الأم.

السؤال: وإن ماتت الأم فادعى البائع الولد، وقد جاءت به لأقل من ستة أشهر، هل يثبت نسبه منه؟

الجواب: يثبت نسب الولد من البائع ويأخذه، ويرد الثمن كله في قول أبي حنيفة رحمته الله.
وقالا: يرد حصة الولد، ولا يرد حصة الأم.

السؤال: جارية ولدت توأمين، فادعى مولاهما لأحدهما أنه مني، هل ينتفي نسب الآخر بذلك؟

الجواب: لا ينتفي، بل يثبت نسبهما منه.

فصل في الاستحلاف

السؤال: كيف يُستحلف المدعى عليه؟

الجواب: فيه تفصيل فاحفظه كما يلي:

- ١- لا يستحلف المسلم إلا بالله تعالى، وجزاز أن يؤكد اليمين بذكر صفاته تعالى، ولا يجب تغليظ اليمين على المسلم بزمان ولا بمكان.
- ٢- يستحلف اليهودي: بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام.
- ٣- يستحلف النصراني: بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى عليه السلام.

٤- يستحلف المجوسي: بالله الذي خلق النار.

٥- ولا يستحلفون في بيوت عباداتهم.

وإليك بعض صور الاستحلاف

١- من ادعى أنه ابتاع من هذا عبده بألف، فجحده، استحلف بقوله: بالله ما بينكما بيع قائم في هذا العبد، ولا يستحلف بقوله: بالله ما بعث.

٢- يستحلف المدعى عليه في الغصب بقوله: بالله ما يستحق عليّ رد هذا العين ولا رد قيمتها، ولا يستحلف بقوله: والله ما غصبت.

٣- يستحلف في النكاح: بالله ما بيننا نكاح قائم في الحال.

٤- يستحلف في دعوى الطلاق بقوله: بالله ما هي بائن مني الساعة بما ذكرت، ولا يستحلف بقوله: بالله ما طلقتها.

كتاب الشهادات

السؤال: الشهادة ما حكمها في الشريعة الغراء؟

الجواب: أداء الشهادة فرض على الشهود، إحياء للحقوق وحفظاً لها عن الضياع، ولا يسعهم كتمانها إذا طالبهم صاحب الحق أن يشهدوا له، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾، وهذا في الحقوق، وأما الحدود فيخير فيها الشاهد بين السر والإظهار، والسر أفضل، إلا أنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة فيقول: أخذ المال، ولا يقول: سرق.

في الحال: يدعى قول من يستحلف في نكاح. من حوهره. بما ذكرت في قوله: بما ذكرت لا يحترق عما يد رندت أو مكنت من الروح، ثم دعت مصلاق بعد دخول طمنا لبقفه لعدة، أو قبل دخول صا لنصف المهر، فلو أن الزوج نفى البينة مطلقاً للكذب.

السؤال: هل للشهادة مراتب؟

الجواب: الشهادة على مراتب:

- ١ - منها الشهادة في الزنا يعتبر فيها شهادة أربعة من الرجال، ولا تقبل فيها شهادة النساء.
- ٢ - ومنها الشهادة في القصاص، وبقية الحدود تقبل فيها شهادة رجلين، ولا تقبل فيها شهادة النساء.
- ٣ - وما سوى ذلك من الحقوق تقبل فيها شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، سواء كان مالا أو غير مال، مثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية.
- ٤ - وتقبل في الولادة والبكارة وعيوب النساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة.

السؤال: هل يشترط لقبول الشهادة شيء؟

الجواب: نعم، يشترط في ذلك كله العدالة ولفظ الشهادة، فإن لم يذكر الشاهد لفظة الشهادة، وقال: أعلم أو أتيقن، لم تقبل شهادته.

السؤال: هل يكفي طاهر العدالة أو يفتش عن حال الشهود في السر والعلانية؟

الجواب: قال أبو حنيفة رحمه الله: يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم إلا في الحدود والقصاص؛ فإنه يسأل عنهم، كما يسأل إذا طعن الخصم فيهم، وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله: لا بد أن يسأل عنهم في السر والعلانية.

من تقبل شهادته ومن لا تقبل

السؤال: هل في الناس من لا تقبل شهادتهم؟

الجواب: نعم، هناك رجال لا تقبل شهادتهم.

- ١- لا تقبل شهادة الأعمى.
- ٢- ولا شهادة المملوك.
- ٣- ولا شهادة محدود في قذف وإن تاب.
- ٤- ولا شهادة الولد لأبويه ولا لأجداده ولا لولده وولد ولده.
- ٥- ولا تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر.
- ٦- ولا شهادة المولى لعبده ولا لمكاتبه.
- ٧- ولا شهادة الشريك فيما هو يشترك فيه.
- ٨- ولا تقبل شهادة مخنث.
- ٩- ولا نائحة.
- ١٠- ولا مغنية.
- ١١- ولا مدمن الشرب على اللهو.
- ١٢- ولا شهادة من يلعب بالطيور.
- ١٣- ولا من يغني للناس.
- ١٤- ولا من يأتي بابا من الكبائر، لا سيما التي يتعلق بها الحد.
- ١٥- ولا من يدخل الحمام بغير إزار.
- ١٦- ولا من يأكل الربا.
- ١٧- ولا تقبل شهادة من يقامر بالنرد والشطرنج.

على لهو يعني شرب غير الخمر من الأشرطة، أما احمر فشرها يسقط العداة وإن كان يعبر هو، والإدمان الملازمة والمداومة، وإما شرط الإدمان ليكون ذلك ظاهرا منه. من "الحوهرة". **والشطرنج** راد في "الكز": أو تفوته الصلاة.

١٨- ولا تقبل شهادة من يفعل الأفعال المستخفة، كالبول في الطريق والأكل ماراً به.

١٩- ولا تقبل شهادة من يظهر سبَّ السلف.

٢٠- ولا تقبل شهادة الحربي على الذمي.

٢١- ولا تقبل شهادة عدو على من يعاديه، إن كانت العداوة دنيوية.

السؤال: الآن نريد أن نعلم من تقبل شهادته ولا ترد؟

الجواب: احفظ ما نذكره فيما يلي:

١- تقبل شهادة الرجل لأخيه وعمه.

٢- تقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية.

٣- تقبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض.

٤- تقبل شهادة من غلبت حسناته على سيئاته، إذا كان ممن يجتنب الكبائر

وإن ألم بمعصية.

أخري يعني "بالحربي" المستأمن، وتقبل شهادة المستأمن بعضهم على بعض، إذا كانوا من أهل دار واحدة، فإن كانوا أهل دارين كالروم والترك لا تقبل. من "الجوهرة". **دسوة** لأن المعادة لأجل الدنيا حرام، فمن ارتكبها لا يؤمن من القول عليه، أما إذا كانت العداوة دينية فتقبل شهادة العدو؛ لأنها من التدين، فتدر على قوة دينه وعدالته. من "شرح الزيلعي" على "الكنز"، (٢٢١/٤)

أهل الأهواء شرط في الدخيرة لقبول شهادة أهل الأهواء، أن يكون هوى لا يكفر به صاحبه، ذكره الزيلعي في "شرح الكنز". **الخطابية** هم قوم من الروافض سبوا إلى أبي الخطاب (محمد بن وهب الأجدع)، وهو رجل بالكوفة يعتقد أن عبدا هو الإله الأكبر، وجعفر الصادق الإله الأصغر، وقد قتله الأمير عيسى بن موسى وصلبه. من "الجوهرة".

على بعض وإن اختلفت مثلهم، وهم اليهود والنصارى والمجوس، إذا ضربت عليهم الحرية، وأعطوا الذمة، ولا تقبل شهادتهم على المسلم، وتقبل شهادة المسلم على الذمي؛ لأن المسلم محق في عداوته للذمي فقبت شهادته عليه، والذمي مبطل في عداوته للمسلم، فلا تقبل عليه. من "الجوهرة".

٥- تقبل شهادة الأقف والخصي وولد الزنا.

٦- تقبل شهادة الخنثى.

٧- تقبل شهادة الذمي على الحربي المستأمن، كشهادة المسلم على الحربي والذمي.

فائدة

١- إذا وافقت الشهادة الدعوى قبلت وإن خالفها لم تقبل.

٢- ويُعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة رحمته.

وفاق الشاهدين وخلافهما

سؤال: ما حكم ما إذا شهد أحدهما بألف والآخر بخمسة مائة؟

كيف يعمل بهذه الشهادة؟

الجواب: لا تقبل شهادتهما عند أبي حنيفة رحمته، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: تقبل بألف.

السؤال: ما حكم ما إذا شهد أحدهما بألف والآخر بخمسة مائة، والمدعى المدعى ألف وخمسة مائة؟

مائة، ما حكم هاتين الشهادتين؟

الجواب: قبلت شهادتهما بألف فقط.

السؤال: ما حكم ما إذا شهد أحدهما بألف والآخر بخمسة مائة، والمدعى ألف وخمسة مائة؟

في هذه الصورة؟

الجواب: يقضى بألف وتقبل شهادتهما عليه، ولا يسمع قوله: إنه أدى منها خمس مائة،

إلا أن يشهد معه آخر، وينبغي للشاهد إذا علم ذلك أن لا يشهد بألف، حتى

يقر المدعى أنه قبض خمس مائة.

السؤال: ما حكم ما إذا شهد أحدهما بألف والآخر بخمسة مائة، والمدعى ألف وخمسة مائة؟

بالكوفة، واجتمعوا عند الحاكم، كيف يقضي بينهما؟

عند أبي حنيفة رحمته، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: الاتفاق في المعنى هو المعتبر لا غير، ذكره ربيع في 'شرح كمر'

الجواب: يرد الشهادتين.

السؤال: فإن سقت إحدى الشهادتين، وقضى بها الحاكم، ثم حضر شاهدان آخران،

هل يفسخ الحكم؟

الجواب: لا تقبل الشهادة الأخرى بعد الحكم بالشهادة الأولى، ولا يفسخ الحكم.

الشهادة بالتسامع

السؤال: هل يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يسمعه؟

الجواب: لا يجوز ذلك إلا في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي، فإنه

يسعه أن يشهد بهذه الأشياء إذا أخبره من يثق به.

الشهادة على الشهادة

السؤال: الشهادة على الشهادة مشروع أم لا؟ فإن كان مشروعاً فما صورته؟ وهل

يلزم فيه الإشهاد أم لا؟

الجواب: ما يتحملة الشاهد على ضربين، أحدهما: ما يثبت حكمه بنفسه، مثل البيع

والإجازة والنكاح والإقرار والغصب والقتل وحكم الحاكم، فإذا سمع

ذلك الشاهد أو رآه، وسعه أن يشهد به وإن لم يشهد عليه، ويقول: أشهد أنه

باع، ولا يقول: أشهدني. والثاني: ما لا يثبت حكمه بنفسه، وهو الشهادة على

الشهادة، فإذا سمع شاهداً يشهد بشيء لم يجز له أن يشهد على شهادته إلا أن

يشهده، وكذلك لو سمعه يشهد الشاهد على شهادته لم يسع للتسامع أن

يشهد على ذلك، والشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسقط بالشبهة،

من يتقرب ويتشترط أن حره رجلان عدلان، أو رجل ومرتأة، ويقع في قسه صدقهما، ويشترط أن يكون الإخبار بلفظ الشهادة، كذا ذكره الخصاص. من "الجوهرة".

ولا تقبل في الحدود والقصاص، ويجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين. ولا تقبل شهادة واحد على شهادة واحد.

السؤال: يئنون صفة الإشهاد.

الجواب: هي أن يقول شاهد الأصل لشاهد الفرع مثلاً: أشهد على شهادتي أني أشهد أن فلان بن فلان أقر عندي بكذا، وأشهدني على نفسه. وإن لم يقل: أشهدني على نفسه جاز.

السؤال: فإذا أراد شاهد الفرع أن يشهد، كيف يقول؟

الجواب: يقول شاهد الفرع عند الأداء: أشهد أن فلانا أقر عنده بكذا، وقال لي: أشهد على شهادتي بكذا، فأنا أشهد بذلك.

السؤال: هل يشترط شيء لقبول شهادة الفرع؟

الجواب: لا تقبل شهادة شهود الفرع إلا أن يموت شهود الأصل، أو يغيبوا مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً، أو يمرضوا مرضاً لا يستطيعون معه حضور مجلس الحاكم.

السؤال: ما حكم تعديل شهود الفرع شهود الأصل؟

الجواب: إن عدلهم شهود الفرع جاز، وإن سكتوا عن تعديلهم كان جائزاً، وينظر القاضي في حالهم.

السؤال: أراد شهود الفرع أن يشهدوا، لكن شهود الأصل أنكروا إشهادهم، هل تقبل شهادة شهود الفرع في هذه الصورة؟

الجواب: لا تقبل.

باب الرجوع عن الشهادة

السؤال: قد يقع أن الشهود يرجعون عن شهادتهم، فما يفعل القاضي في هذه الصورة؟ وهل يقع انضمان على الشهود إذا قضى القاضي بشهادتهم؟

الجواب: في ذلك تفصيل، وعليك أن تسمع ذلك بإحضار قلبك، واحفظ كما يلي:

١- إذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها، سقطت شهادتهم ولا ضمان عليهم.

٢- فإن حكم الحاكم بشهادتهم بمال على المدعى عليه ثم رجعوا، لم يفسخ الحكم، ووجب عليهم ضمان ما أتلّفوه بشهادتهم على المدعى عليه.

٣- وإن رجع أحدهما ضمن النصف.

٤- وإن شهد بمال ثلاثة فرجع أحدهم، فلا ضمان عليه، وإن رجع آخر ضمن الراجعان نصف المال.

٥- وإن شهد رجل وامرأتان، فرجعت امرأة منهما ضمنّت الراجعة ربع الحق، وإن رجعتا ضمنّتا نصف الحق.

٦- وإن شهد رجل وعشر نسوة، فرجع ثمان نسوة منهن، فلا ضمان عليهن، فإن رجعت أخرى كان على النسوة الراجعات ربع الحق، فإن رجع الرجل والنساء كلهم فعلى الرجل سدس الحق، وعلى النساء خمسة أسداسه عند أبي حنيفة رحمهم الله، وقالوا رحمهم الله: على الرجل النصف، وعلى النسوة النصف.

٧- وإن شهد الشاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها أو أكثر ثم رجعا، فلا ضمان عليهما، وإن شهدا بأقل من مهر المثل ثم رجعا، لم يضمنوا النقصان.

٨- وإن شهدا على رجل بتزويج امرأة بمقدار مهر مثلها أو أقل ثم رجعا، لا يضمنان، وإن شهدا على التزويج بأكثر من مهر المثل ثم رجعا، ضمنوا الزيادة.

- ٩- وإن شهدا على بيع شيء بمثل القيمة أو أكثر ثم رجعا، لم يضمننا، وإن كان بأقل من القيمة ضمننا النقصان.
- ١٠- وإن شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول بها، ثم رجعا، ضمننا نصف المهر، وإن رجعا بعد الدخول لم يضمننا شيئاً.
- ١١- وإن شهدا أنه أعتق عبده ثم رجعا، ضمننا قيمته.
- ١٢- وإن شهدا بقصاص، ثم رجعا بعد القتل، ضمننا الدية، ولا يقتصر منهما.
- ١٣- وإذا رجع شهود الفرع ضمنوا.
- ١٤- وإن رجع شهود الأصل وقالوا: لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا، فلا ضمان عليهم، وإن قالوا: أشهدناهم وغلطنا، ضمنوا.
- ١٥- وإن قال شهود الفرع: كذب شهود الأصل، أو قالوا: غلطوا في شهادتهم، لم يلتفت إلى قولهم ذلك.
- ١٦- وإذا شهد أربعة بالزنا، وشهد الشاهدان بالإحصان، ثم رجع شهود الإحصان بعد أن رجم، لم يضمنوا.
- ١٧- وإذا رجع المزكّون من التزكية ضمنوا.
- ١٨- وإذا شهد شاهدان باليمين، وآخران بوجود الشرط ثم رجعوا، فالضمان على شهود اليمين خاصة.

مسائل شتى

- ١- لا يسمع القاضي الشهادة على جرح ولا نفي، ولا يحكم بذلك.

صبروا عند محمد، وأما عندهم فلا ضمان على لأصوب رجوعه، لأن قضاء وقع بشهادة نفروخ. من هدية على جرح شهادة على جرح. جرح مدعى عليه شهود فقور: إلهم فسقة، أو مسأخرون على شهادة وأقام على ديث ينة. فإن قصصى لا يسمع سته، ولا يلتفت إليها، وكفى يسأل عن شهود مدعى في نسر =

٢- قال أبو حنيفة رحمته في شاهد الزور: أشهره في السوق ولا أعزّره، وقال رحمته:
نوجه ضربه ونحبسه.

٣- لا يحل للشاهد إذا رأى خطّه أن يشهد إلا أن يذكر الشهادة.

كتاب أدب القاضي

السؤال: هل يجوز الدخول في القضاء؟

الجواب: لا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق بنفسه أنه يؤدي ما يُفوض إليه بالعدل، ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عن أداء فرض القضاء، أو يخاف على نفسه الحيف، ولا ينبغي أن يطلب القضاء، ولا يسأل أن يُولى، ولا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة، ويكون من أهل الاجتهاد.

السؤال إذا قلّد القضاء، كيف يعمل في المحاكم من حسنهم فداي الله

واليا قبله؟

الجواب: من قلّد القضاء سلم إليه ديوان القاضي الذي كان قبله، وينظر هو في حال المحبوسين، فمن اعترف منهم بحق ألزمه، ومن أنكر لم يقبل عليه قول القاضي المعزول إلا ببيّنة، فإن لم تقم البيّنة لم يُعجل بتخليته حتى ينادي عليه

ويركبه في العلانية، فإذا ثبت عدائهم قبل شهادتهم، وشهادة على نفسي مقبولة إذا كان نفسي مقروبا بالثبات، وكان ذلك مما يدخل تحت لقضاء، كما إذا شهدوا أن هذا وارت فلا لا يرت به غيره، أو لا علم ورت غيره، نفس هذه الشهادة، حتى به بسمة به كل مال، وكذا إذا قال عدو: إن لم يدخل يدك ليوه فأت حراً، فشهادته أن لا يدخل، قلت شهادتهم، ونقصى عنقه؛ لأن شهادة على لسرور في نفسي مسموعة من خيرة، سراقته وهي لعقل واسع وحرية وإسلام، وعدله أهل الاحسان، قال صاحب الهداية: الصحيح أن أهلية الاجتهاد شرط الأولوية.

ويستظهر في أمره، كما ينظر في الودائع وارتفاع الأوقاف، فيعمل بحسب ما تقوم به البينة، أو يعترف به من هو في يده، ولا يقبل قول القاضي المعزول إلا أن يعترف الذي هو في يده أن القاضي المعزول سلمها إليه، فيقبل قوله فيها.

السؤال: بتوا بعض الأوصاف التي يحذرهما القاضي في أيام ولايته.

الجواب: يجلس للحكم جلوساً ظاهراً في المسجد، ولا يقبل هدية إلا من ذي رحم محرم منه أو ممن جرت عادته قبل القضاء بمهاداته، ولا يحضر دعوة إلا أن تكون عامة، ويشهد الجنازة، ويعود المريض، ولا يضيف أحد الخصمين دون خصمه، وإذا حضر الخصمان سوى بينهما في الجلوس والإقبال، ولا يسار أحدهما، ولا يشير إليه، ولا يلقنه حجته.

السؤال: هل يحبس القاضي المدعى عليه بعد ثبوت الحق عليه؟

الجواب: إذا ثبت الحق وطلب صاحب الحق غريمه، لم يعجل بحبسه، وأمره بدفع ما عليه، فإن امتنع حبسه في كل دين لزمه بدلاً عن مال حصل في يده، كثمن المبيع وبذل القرض، وفي كل دين التزمه بعقد كالمهر المعجل والكفالة، ولا يحبس في ما سوى ذلك إذا قال: إني فقير.

السؤال: هل يعتمد على قوله: "إني فقير" ولا يتوجه إلى استظهار حاله؟

الجواب: إذا أثبت غريمه أن له مالا فإنه يحبس شهرين أو ثلاثاً، ثم يسأل عنه، فإن لم يظهر له مال خلى سبيله، ولا يحول بينه وبين غرمائه.

السؤال: هل يحبس الرجل في نفقة زوجته؟

الجواب: نعم، يحبس.

السؤال: وهل يحبس الوالد في دين ولده؟

الجواب: لا يجبس في ذلك إلا إذا امتنع من الإنفاق الواجب عليه.

السؤال: ذو سلطان ولي أمره قضاء، باحيه، فهل يجوز قضاؤها؟

الجواب: يجوز قضاؤها في كل شيء إلا في الحدود والقصاص.

السؤال: وهل يجوز القضاء على الغائب؟

الجواب: لا يجوز إلا أن يحضر من يقوم مقامه.

السؤال: إن دفع إلى القاضي حكم حاكم آخر، هل له أن يصدقه؟

الجواب: يجوز له ذلك إلا أن يخالف الكتاب والسنة أو الإجماع، أو يكون قولاً

لا دليل عليه.

السؤال: هل للقاضي أن يستحلف أحداً على القصة؟

الجواب: لا يجوز إلا أن يفوض إليه الاستخلاف.

السؤال: ما حكم حكم الحاكم لأبيه أو ولده أو زوجته؟

الجواب: هذا باطل.

باب التحكيم

السؤال: رحل من سهم حصم، فحكم سهم رحلاً موصواً بحكمه، هل يجوز ذلك؟

الجواب: هذا جائز إذا كان الحكم موصوفاً بصفة الحاكم، فلا يجوز تحكيم الكافر

والعبد والذمي والمحدود في قذف، والفاسق والصبي.

السؤال: حكم رحلاً، ثم أراد أحدهما أو كلاهما الرجوع عن التحكيم، هل يجوز ذلك؟

الجواب: هذا جائز ما لم يحكم عليهما، فإذا حكم عليهما لزمهما.

في ذلك لأن الحس نوع عقوبة، فلا يستحقها الولد على والديه. الإنفاق يُجبس إذا امتنع من الإنفاق الواجب عليه، إذا كان صغيراً فقيراً؛ لأن في ذلك إحياء الولد. من "الجوهرة". مقدمه: التوكيل أو من نصه القاضي.

السؤال: رُفِعَ حكم الحكم إلى القاضي، هل يجوز له أن يمضيه؟

الجواب: إن وافق مذهبه أمضاه، وإن خالفه أبطله.

السؤال: هل يجوز للحكم أن يسمع البينة ويقضي بالنكول؟

الجواب: نعم، يجوز.

السؤال: إن حكماً رجلاً في دم الخطأ، ففضى الحكم على العفدة بالديه، هل ينفذ حكمه؟

الجواب: لا ينفذ.

كتاب القاضي إلى القاضي

السؤال: قد يجاح إلى أن كتب القاضي كتاباً إلى قاضٍ آخر، هل يقبل هذا الكتاب؟

الجواب: يُقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحقوق، إذا شهد به عنده، ولا يقبل

ذلك في الحدود والقصاص، فإن شهدوا على خصم حاضر، حكم

بالشهادة وكتب بحكمه، وإن شهدوا بغير حضرة خصمه، لم يحكم وكتب

بالشهادة ليحكم بها المكتوب إليه، ويجب أن يقرأ الكتاب على الشهود

ليعرفوا ما فيه، ثم يختمه ويُسلّمه إليهم.

السؤال: فإذا وصل الكتاب إلى القاضي المكتوب إليه، هل يقبله بغير بيه؟

الجواب: لا يقبله إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين، ولا يقبله إلا بحضرة الخصم،

فإذا سلّمه الشهود إليه نظر إلى ختمه، فإذا شهدوا أنه كتاب فلان القاضي

سلمه إلينا في مجلس حكمه وقضائه، وقرأه علينا وختمه، فتحه القاضي

المكتوب إليه، وقرأه على الخصم وألزمه ما فيه.

كتاب القسمة

السؤال: دار أو ضيعة أو غيرهم فيها شراكة، واحتاج الشراكة أن يقتسموها، فمن يقسم بينهم؟

الجواب: ينبغي للإمام أن ينصب قاسما يرزقه من بيت المال؛ ليقسم بين الناس بغير أجره.

السؤال: إذا لم يكن في بيت المال ما يرزق منه القاضي القاسم من بيت المال، كيف ينصب قاسما؟

الجواب: ينصب من يقسم بينهم بالأجرة، وهي حينئذ على الشركاء، ويجب أن يكون القاسم عدلا مأمونا عالما بالقسمة، ولا يجبر القاضي الناس على قاسم واحد، كما لا يترك القسام يشتركون.

السؤال: هل يتحصلون الأجرة سواء بسواء أم يتفاوتون؟

الجواب: اختلف فيه قول أبي حنيفة وصاحبيه، فقال أبو حنيفة رحمته الله: أجرة القاسم على عدد رؤوس الشركاء، وقال رحمته الله: هي على قدر أنصبتهم.

السؤال: حصر الشركاء عند القاضي وفي أيديهم دار أو صبعة، وادعوا أنهم ورثوها عن فلان، هل يقسمها بينهم بمحض قوهم، أم بامرهم بصفة البيعة؟

الجواب: لا يقسم بينهم حتى يقيموا البيعة على موته وعلى عدد الورثة، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمته الله: يقسمها باعترافهم، ويذكر في كتاب القسمة أنه قسمها بقولهم، وهذا الاختلاف إنما هو في العقار، فأما المال المشترك مما سوى العقار فإنه يقسمه بينهم في قولهم جميعا إذا ادعوا أنهم ورثوها.

السؤال: هذه مسألة الميراث قد بينموها، في قولكم فيما إذا ادعوا في العقار أنهم اشتروه أو ادعوا الملك، ولم يذكروا كيف انتقل إليهم، وطلبوا القسمة؟

الجواب: يقسمه بينهم باعترافهم.

السؤال: حصر وارثان عند القاضي، وأفاد سببه على الوفاء وعدد الورثة، والدار في أيديهم وظلوا أنفسهم، لكن معهم وارث غائب، فهل تقسم القاضي بطلب الحاضرين؟

الجواب: نعم، يقسم بينهم بطلبهم، وينصب للغائب وكيلًا يقبض حصته، وهذا في الدار المشتركة الموروثة، فإن كانوا مشترين لها، لم يقسم مع غيبة أحدهم، وإن أقاموا البينة على الشراء.

السؤال: ورثوا العتق من مورتهم، وأحدهم غائب، والعنار في يد ذلك العات أو شيء منه، فطلبوا القسمة، هل يقسم بينهم؟

الجواب: لا يقسم.

السؤال: لم تحصر جميع الشركاء، بل حد واحد منهم، وظلوا أنفسهم، هل تقسم القاضي بقوله؟

الجواب: إذا كان كل واحد من الشركاء ينتفع بنصيبه قسم بطلب أحدهم، وإن كانت شركتهم في شيء بحيث ينتفع أحدهم بنصيبه، والآخر يستضر لقلّة نصيبه، فإنه إذا طلب صاحب النصيب الكثير يقسم، وإن طلب صاحب النصيب القليل لم يقسم.

السؤال: فإن كان كل واحد منها يستضر بنفسه، ما حكمه؟

الجواب: إن تراضيا بالقسمة قسم، وإلا لا.

السؤال: وما حكم قسم العروض؟

الجواب: يقسمها بطلب أحد الشركاء إذا كانت من صنف واحد، فأما إذا كانت من جنسين بعضها في بعض، فإنه لا يقسم إلا بتراضيهما.

السؤال: وما حكم القسمة في الرقيق والجواهر؟

الجواب: قال أبو حنيفة رحمته: لا يقسم الرقيق والجواهر، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: يقسم الأول دون الثاني.

السؤال: وهل يقسم الحمام والرحى؟

الجواب: لا يقسمهما إلا بتراضي الشركاء.

السؤال: دور مشترك في مصر واحد، كيف يقسمها؟

الجواب: يقسم كل دار على حدة في قول أبي حنيفة رحمته، وقالوا رحمتهما: إن كان الأصلح لهم قسمة بعضها في بعض قسمها.

السؤال: وإن كانتا مشتركتين في دار وصعقة، أو دار وحايوت، كيف يقسم؟

الجواب: قسم كل واحد على حدته.

السؤال: وما هي كيفية التقسيم؟

الجواب: ينبغي للقاسم أن يُصوّر ما يقسمه ويُعدّله ويذرعه، ويُقوّم البناء ويفرد كل نصيب عن الباقي بطريقة وشربه، حتى لا يكون تعلق لنصيب بعضهم بنصيب الآخر، ويكتب أساميهم ويجعلها قرعة، ثم يلقب بالأول، والذي يليه بالثاني والذي يليه بالثالث، وعلى هذا، ثم يخرج القرعة فمن خرج اسمه أولاً، فله السهم الأول، ومن خرج اسمه ثانياً فله السهم الثاني، وهكذا إلى آخر السهام، ولا يدخل في القسمة الدراهم والدنانير إلا بتراضيهم.

السؤال: قسم القاضي بينهم، ولا أحدهم مسيل في ملك الآخر أو طريق، ولم يشترط السيلان والاستطراق، كيف يفعل؟

الجواب: إن أمكن صرف الطريق والسيل عن نصيبه، فليس له الاستطراق ولا إسالة الماء في نصيب الآخر، وإن لم يمكن فسخت القسمة لاختلاها.

السؤال: وكف يفعل القاسم إذا كان سفل مشترك لا عمو له، أو عمو مشترك لا سفل له، أو سفل له علو مشترك بينهما؟

الجواب: قوم كل واحد على حدته، وقسم بالقيمة ولا يعتبر بغير ذلك.

السؤال: اختلف المتقاسمون، فقال بعضهم إن لم أستوف نصيبي، وقال الآخرون: بل إنك استوفيته، فتشهد القسمان على استوفائي، هل نقبل شهادتهما؟

الجواب: نعم، تقبل شهادتهما.

السؤال: ادعى أحد المتقاسمين الغلط في القسمة، وزعم أنه أصابه شيء، وهو في يد صاحبه مع أنه قد أشهد على نفسه بالاستثناء، هل تصدق في دعواه؟

الجواب: لا يصدق في ذلك إلا بينة.

السؤال: وإن قال: استوفيت حقي، ثم أحد عصه أحد المتقاسمين وهو سكر، كيف بقصى بينهما؟

الجواب: القول في ذلك قول خصمه مع يمينه.

السؤال: قال أحد المتقاسمين: أصابني إلى موضع كذا، فلم يسمه إلى شريكى فلا ولم بشهد فل ذلك على نفسه بالاستثناء وفلان يكذبه، ما حكمه؟

الجواب: يُتحالفان وتفسخ القسمة بعده.

السؤال: وإن استحقَّ بعض نصيب أحدهما بعينه، هل تُفسخ القسمة في هذه الصورة؟

الجواب: لا تُفسخ عند أبي حنيفة رحمته، ورجع بحصة ذلك من نصيب شريكه، وقال أبو يوسف: تفسخ القسمة.

تفسخ القسمة قال صاحب هداية: صحيح أن لاختلاف في استحقات بعض شائع من نصيب أحدهم، فأمر في استحقات بعض معبر لا تفسخ القسمة بالإجماع، ولو استحق بعض شائع في الكل تفسخ بالاتفاق، وهذه ثلاثة أوجه، ولم يذكر قول محمد، وذكره أبو سيمان مع أبي يوسف، وأبو حفص مع أبي حنيفة، وهو لأصح.

كتاب الإكراه

السؤال: بماذا يثبت حكم الإكراه؟

الجواب: يثبت حكم الإكراه إذا حصل ممن يقدر على إيقاع ما يُوعَد به، سلطاناً كان أو لِيَصًا.

السؤال: رجل أُكْرِهَ على بيع ماله، أو على شراء سلعة، أو على أن يُقر لرجل بألف درهم، أو أُكْرِهَ على أن يؤجّر داره، وكان الإكراه بالقتل، أو بالضرب الشديد أو بالحبس، فباع أو اشترى، ثم زال الإكراه، ما حكمه؟

الجواب: هو بالاختيار إن شاء أمضى البيع، وإن شاء فسخه ورجع بالمبيع، وهذا إذا قبض الثمن مكرهاً، أما إذا قبضه طوعاً أو سلم المبيع طائعاً فإنه إجازة.

السؤال: أُكْرِهَ على البيع، وقبض الثمن مكرهاً ماذا عليه؟

الجواب: عليه أن يرد الثمن إن كان قائماً في يده.

السؤال: باع بالإكراه والذي اشترى منه غير مكره، فهل لك المبيع في يده، هل يقع عليه الضمان؟

الجواب: نعم، يضمن قيمة المبيع للبائع.

السؤال: أليس للمكره أن يُضمّن المكره؟

الجواب: له أن يضمن المكره إن شاء.

السؤال: أُكْرِهَ رجل على أن يأكل الميتة، أو يشرب الخمر بحبس أو بضرب أو بقيد، ما حكمه؟

في يده: وإن كان الثمن هالكا لم يؤخذ منه شيء؛ لأن قبضه لا يكون لتمسك بكونه مكرهاً، وكان يدين المالك فكان أمانة، والأمانات لا تضمن إذا هلكت من غير تعد. من "الكفاية".

الجواب: لم يحل له أكل الميتة وشرب الخمر إلا أن يكره مما يخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه، فإذا خاف ذلك وسعه أن يقدم على ما أكره عليه.

السؤال: ألا يسعه أن يصبر على ما يكرهه من أكل الميتة وشرب الخمر؟

الجواب: لا يسعه ذلك، حتى إذا أوقعوا ما توعدوه به ولم يأكل يأثم.

السؤال: أكره على الخمر لله تعالى أو سب النبي صلى الله عليه وآله أو بهجن أهله؟
أَيَكُونُ هَذَا إِكْرَاهًا مَعْتَدًا بِهِ؟

الجواب: لم يكن ذلك إكراها معتدا به، والإكراه المعتد هو أن يخاف المكره على نفسه أو على عضو من أعضائه.

السؤال: إذا حلف من مكره على نفسه أو على عضو من أعضائه، هل له أن يصبر؟
أَمْرُهُ الْمَكْرَهُ مِنَ الْكُفْرِ (وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ)؟

الجواب: نعم، يُسَمَّحُ لَهُ أَنْ يَظْهَرَ بِلِسَانِهِ خِلَافَ مَا يُخْفِي فِي قَلْبِهِ، فَإِذَا أَظْهَرَ ذَلِكَ وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ، فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، كَمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّحْلِ، لَكِنَّهُ يُورِّي بِالْفَافِظِ تَحْتَمَلُ غَيْرَ الْمَعْنَى الَّتِي يَرِيدُهُ مِنْهُ مَكْرَهُهُ.

السؤال: وإن صبر حتى يسب الله تعالى، هل يكفر؟

الجواب: لا يكون آثماً، بل يكون مأجوراً.

السؤال: وإن أكره على إتيان مال مسلم ثم تخوف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه، هل يسعه أن يفعل ذلك؟

الجواب: يسعه أن يفعل.

السؤال: وهل لصاحب المال أن يضمن المكره؟

الحل: أي في قوله تعالى: ﴿لَا يَجْرِمُ وَلَا يُجْرِمُ﴾ (الحل: ١٠٦). موزي هو من التورية ومعناه: أن يأتي بكلمة تحتل معنيين.

الجواب: جاز له أن يضمّنه.

السؤال: إن أكره على قتل رجل مسلم على أنه يقتل إن لم يقتله، هل يسعه قتله صيانة لنفسه؟

الجواب: لا يسعه ذلك، بل يصبر ولو قتل.

السؤال: فإن قتل المكره المسلم الذي أكره على قتله، ما حكمه؟

الجواب: يكون آثماً بقتله.

السؤال: فإن كان القتل عمداً على من يجب القصاص؟

الجواب: يجب على المكره الذي أمره بالقتل.

السؤال: رجل أكره على طلاق امرأته، أو إعتاق عبده ففعل، هل يقع الطلاق ويعتق العبد؟

الجواب: لو فعل ما أكره عليه يقع طلاقاً، كان أو عتاقاً.

السؤال: ثم كيف يحصل له قيمة العبد ومهر المرأة؟

الجواب: يرجع المكره على الذي أكرهه بقيمة العبد، ويرجع بنصف مال المهر إن كان

ذلك قبل الدخول، فأما إذا كان بعد الدخول فلا يضمن المكره بشيء.

السؤال: إن أكره على الرنا، ففعل ما أمر به المكره، هل يجب عليه الحد؟

الجواب: يجب عليه الحد عند أبي حنيفة رحمته الله إلا أن يكرهه السلطان، وقال أصحابه رحمهم الله:

لا يجب عليه الحد، وإن أكرهه غير السلطان.

السؤال: رجل أكره على أن يرتد عن دين الإسلام -والعياذ بالله- وأظهر كلمات

الكفر، هل تبين امرأته؟

الجواب: لا تبين امرأته في هذه الصورة إلا أن يرتد بالقلب، والعياذ بالله.

يضمّنه لأن المكره آلة للمكره فيما يصحّ آلة له، وإلتلاف من هذا القيل. من 'الهداية'. ولو قتل لأن قتل

المسلم مما لا يستباح لضرورة ما، فكذا هذه الضرورة. من 'الهداية'.

كتاب السير

السؤال: السير ما هي؟

الجواب: هي جمع سيرة وهي في اللغة الطريقة في الأمور، وفي اصطلاح الفقهاء يختص بسير النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - في مغازيه، ويذكر الفقهاء في كتاب السير أحكام الجهاد وما يتعلق به من تقسيم الغنائم ووضع الجزية وحكم الإمام في الأسارى إلى غير ذلك.

السؤال: وما حكم الجهاد في الشريعة الغراء؟

الجواب: الجهاد فرض على الكفاية، إذا قام به فريق من المسلمين سقط عن الباقي، وإن لم يقم به أحد أثموا كلهم بتركه، ولا يجب الجهاد على صبي ولا عبد ولا امرأة ولا أعمى ولا مقعد ولا أقطع، فإن هجم العدو على بلد من بلاد المسلمين افترض الجهاد فرض عين على جميع المسلمين، ولزمهم دفع العدو، فتخرج المرأة بغير إذن زوجها، والعبد بغير إذن المولى.

السؤال: قد ذكرتم أن الجهاد فرض على الكفاية، إلا أن يهجم العدو على بلد فيكون فرضاً على العين، فنسأل أن الجهاد الذي هو فرض على الكفاية، كيف يعمل به في كل زمان؟

الجواب: نحن نبدأ بقتالهم، وإن لم يبدؤونا، ولا نزال نقاتل حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، ولما ترك المسلمون الجهاد والقتال غلبوا، فيتلاعب بهم الأعداء.

الأعداء روى ابن جرير في معجم لأوسط عن أبي بكر صدیق رضی اللہ عنہ، قال رسول الله ﷺ: «ما من رجل منكم يترك الجهاد ولا عظمته ولا عتبه مجمعاً رويناه (٥/ ٢٨٤). وقد ظهر ما أحبر به النبي ﷺ، فإن المسلمين يراوون في مصائب عظيمة مد أن غفلوا عن الجهاد وتركوه.

السؤال: إذا خرج المسلمون للجهاد، ودخلوا دار الحرب، فحاصروا مدينته أو حصنه بأي عمل يدعون؟

الجواب: يدعوهم أولاً إلى الإسلام، فإن أجابوهم كفوا عن قتالهم، وإن امتنعوا يدعوهم إلى إعطاء الجزية، فإن بذلوها فلهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، فإن أبوا عن بذل الجزية استعان المسلمون عليهم بالله تعالى وحاربوهم، ونصبوا عليهم المجانيق، وحرقوهم وأرسلوا عليهم الماء، وقطعوا أشجارهم، وأفسدوا زروعهم، ولا يغذروا، ولا يغلوا، ولا يُمثّلوا ولا يقتلوا امرأة ولا صبياً، ولا مجنوناً، ولا شيخاً فانياً، ولا أعمى ولا مقعداً، إلا أن يكون أحد هؤلاء ممن يكون له رأي في الحرب، أو تكون المرأة ملكة لهم، ولا تقاتل المرأة إلا بإذن زوجها، ولا العبد إلا بإذن مولاه، إلا أن يهجم العدو كما ذكرنا من قبل.

السؤال: ألا يجوز قتلهم قبل عرض الإسلام عليهم؟

الجواب: لا يجوز قتال من لم تبلغه دعوة الإسلام إلا بعد أن يدعوهم إليه، فأما الذين بلغتهم الدعوة، فيستحب دعوتهم قبل القتال، لكن لا يجب ذلك.

السؤال: في دار الحرب أسارى مسلمون أسرهم الكفار ما أو تخار مسلمون، وإذا رمينا إليهم السهام لم نأمن أن يقع في مسلم، فهل سكف عن الرمي في هذه الصورة؟ وكذلك ينشأ سؤال آخر وهو أن الكفار لو تترسوا بصناد المسلمين أو أسرارهم، هل يجوز للمسلمين أن يرموهم بسهامهم؟

ولا تسلوا قال أهل البعة: مثل بالقتل والحيوان كقتل بقتل قتلاً إذا قصع أصرقه أو نفعه أو أدبه أو مذكّره وحو دث، والاسم شنة، قالوا: وأما مثل -بالتشديد- فهو لمصاعة، ذكره النووي في 'تهديب الأسماء والبعث'.

الجواب: لا يَكْفُون عن الرمي، بل يرمون ويقصدون به الكفار دون المسلمين.

السؤال: هل يجوز إخراج النساء والمصاحف مع المسلمين إلى دار الحرب؟

الجواب: إن كان عسكر المسلمين عظيمًا يؤمن عليه لا بأس بإخراج النساء والمصاحف معهم، ويكره ذلك في سرية لا يؤمن عليها.

السؤال: وما حكم بيع السلاح من أهل الحرب؟

الجواب: لا يجوز أن يباع السلاح منهم، كما لا يجوز أن يُجَهَّز إليهم.

فصل في الموادعة

السؤال: هل يجوز للإمام أن يصالح أهل الحرب أو فرقة منهم؟

الجواب: يجوز ذلك إن كان فيه مصلحة للمسلمين.

السؤال: فإن صالحهم على مدة، ثم رأى نقص الصلح أنفع، ما حكمه؟

الجواب: هذا جائز، لكن لا يتدئ بالقتال قبل نبذ الصلح، قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾.

(الأعراف: ٥٨)

السؤال: فإن بدؤوا بالخيانة ماذا يفعل الإمام؟

الجواب: إذا كان ذلك باتفاقهم قاتلهم من غير أن ينبذ إليهم.

السؤال: وهل يجوز للإمام أن يوادع أهل الحرب، ويأخذ على ذلك مالا؟

الجواب: هذا جائز لا بأس به، وما يؤخذ منهم على الموادعة يُصرف في مصارف الجزية.

فصل في الأمان

السؤال: وما حكم أمان المسلمين الكفار؟

أن ينجر إليهم أي لا يحمل انتحارًا إليهم المتداع من سلاح وغيره؛ لأن في ذلك تقوية لهم على المسلمين.

الجواب: إذا آمن رجل حر مسلم أو امرأة حرة مسلمة كافرا أو جماعة منهم، أو أهل حصن أو أهل مدينة، صح أمانهم، ولا يجوز بعد ذلك لأحد من المسلمين أن يقاتلهم، إلا أن يكون في ذلك مفسدة، فينبذ الإمام إليهم ويرد الأمان.

السؤال: هل هناك من لا يجوز أمانه؟

الجواب: نعم، لا يجوز أمان ذمي ولا أسير ولا تاجر يدخل عليهم، كما لا يجوز أمان العبد المحجور عند أبي حنيفة رحمته الله إلا أن يأذن له مولاه في القتال، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: يصح أمانه.

باب الغنائم وقسمتها

السؤال: إذا فتح الإمام بلدة عمرة، كيف يفعل بأرضها وأهلها؟

الجواب: هو بالخيار إن شاء قسمها بين المسلمين، وإن شاء أقر أهلها عليها، ووضع عليهم الجزية، وعلى أراضيهم الخراج.

السؤال: وإذا احتلقت أمة من العبيد، كيف تقسمها الإمام؟ وعلى من بنفسها؟

الجواب: لا يقسمها الإمام قبل إخراجها عن دار الحرب، فإذا أراد قسمتها وقد أخرجت إلى دار الإسلام يُخرج منها الخمس أولا ويقسم الأخماس الأربعة بين الغانمين، للفارس سهمان، وللراجل سهم عند أبي حنيفة رحمته الله، وقال رحمته الله: للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم، والردء والمقاتل فيه سواء، حتى إن المقاتلين إذا لحقهم المدد في دار الحرب قبل أن يخرجوا الغنيمة إلى دار

والردء - الردء - بالكسر - العون والمادة، كما في "القاموس"، أرادهم الدين لم يباشروا القتال، ولكنهم أعانوا المقاتلين ولحقوا بهم في دار الحرب، وأمدوا عددهم وعُددهم، قال في "الهداية": وكذلك إذا لم يقاتل مرضى أو غيره. فيه سواء - لاستوائهم في نسب، وهو محاورة من دار الإسلام إلى دار الحرب أو شهود الواقعة. من الهداية.

الإسلام شاركوهم فيها، وأهل البراذين والعناق سواء، ولا يُسهم إلا لفرس واحد، ولا يسهم لراحلة ولا لبغل.

السؤال: هل جرح عذب فرسه، ودخل دار الحرب فرساً، ثم هلك فرسه، يستحق سهم الفارس أم سهم الراجل؟

الجواب: يستحق سهم الفارس.

السؤال: هل يدخل دار الحرب راحلاً، ثم استولى فرس هالك، تعطى سهم الفارس أم سهم الراجل؟

الجواب: يستحق سهم الراجل.

السؤال: هل من غنيمت من غنيمات دار الحرب من جرح فرسه في دار الإسلام، هل يستحق نصيبه من الغنيمة؟

الجواب: لا حق له في الغنيمة.

السؤال: هل من غنيمت من غنيمات دار الحرب من جرح فرس هالك، ثم استولى فرسه، هل يستحق نصيبه من الغنيمة، ويأخذه ورثته.

السؤال: هل من غنيمت من غنيمات دار الحرب من جرح فرس هالك، ثم استولى فرسه، هل يستحقون الغنيمة؟

الجواب: لا حق لأهل سوق المعسكر في الغنيمة إلا أن يقاتلوا.

السؤال: هل يجوز تقسيم الغنائم في دار الحرب؟

الجواب: لا يقسمها الإمام في دار الحرب، بل يخرجها إلى دار الإسلام فيقسمها ههنا، وإذا لم تكن حمولة تحمل عليها الغنائم قسمها بين الغانمين قسمة إيداع

الفرس جمع بردون - بكسر - وهي حين يحجم، وعناق - بكسر العين وتخفيف الاء - جمع عنيق بمعنى كرم أريد به كرائم الخيل العربي.

ليحملوها إلى دار الإسلام، ثم يرجعها منهم فيخرج الخمس، ثم يقسمها بينهم.

السؤال: وما حكم بيع الغنائم قبل القسمة في دار الحرب؟

الجواب: لا يجوز ذلك.

السؤال: هل يجوز للغانمين استعمال بعض الغنائم في دار الحرب قبل إخراجها منها؟

الجواب: جاز لأهل العسكر أن يعلفوا دوابهم، ويأكلوا مما وجدوه من الطعام ويوقدوا الخطب، ويدهنوا بالدهن، ويوقحوا به الدواب، ويقاتلوا بما يجدونه من السلاح، ويجوز هذا كله قبل القسمة، ولا يجوز أن يبيعوا من ذلك شيئاً أو يتمولوه، ومن فضل معه علف أو طعام رده إلى الغنيمة، وإذا أخرجوا من دار الحرب، لم يحز أن يعلفوا دوابهم من الغنيمة، ولا أن يأكلوا منها.

السؤال: عبد أو امرأة أو صبي أو مجنون أو ذهبي حضر أو الجهاد، هل لهم نصيب من الغنيمة؟

الجواب: لا نصيب لهم فيها، بل يرضخ لهم الإمام حسب ما يرى.

السؤال: هذا الخمس الذي خرجه الإمام من الغنيمة، ما مصرفه؟

الجواب: يجعل الإمام هذا الخمس ثلاثة أسهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل، فيقسمه بينهم.

السؤال: قال الله تعالى في كتابه: **وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ**

وَلِلَّذِي الْقَرَبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ فذكر الله تعالى سهمه

جَلَّ وَعَلَا، وَسَهْمُ النَّبِيِّ، وسهم ذوي القربى، وقد اقتصرتم في قسمته

الخمس على ثلاثة أصناف، فما وجه ذلك؟

ويوقحوا: توقيح الدابة تصيب حافرها بأشحم امداد يد حفي أي رق من كثرة المشي، وحافر وقاح صب حقة، ذكره في 'معرب'. برصح: أعطاه عطاء غير كثير. ذكره في 'قاموس'.

الجواب: جاء ذكر الله تعالى في بيان الخمس لافتتاح الكلام تبركا بسبحانه وتعالى كما قال ابن عباس رضي الله عنه، فأما سهم النبي ﷺ فقد سقط بموته كما سقط الصفي رضي الله عنه، وسهم ذوي القربى وهم أهل قرابة النبي ﷺ كانوا يستحقونه في زمن النبي ﷺ بالنصرة، وبعده يستحقونه بالفقر. نعم هم يُقدّمون على غيرهم من الفقراء، ولا يدفع إلى أغنيائهم شيء.

السؤال: دخل واحد أو اسن دار الحرب للأعداء عبر إحد الإمام، وأحد منته، ما

حكم التخميس في ذلك؟

الجواب: لا يُخمس فيما أخذ.

السؤال: من دخل حصن دار الحرب فأخذوا منته، هل يخمس ما أخذوا؟

الجواب: نعم، يخمس كما أخذوا إذا كان لهم منعة، وإن لم يأذن لهم الإمام.

السؤال: أراد الإمام العود إلى دار الإسلام، ومعه مؤنس لا يشر على نفسها إلى دار

الإسلام، كيف يفعل بها؟

الجواب: لا يتركها للأعداء، بل يذبحها ويحرقها ولا يعقرها؟

فصل في التنفيل

السؤال: هل يجوز للإمام أن يعطي المسلمين راتدا على ما يستحقونه من العسمة؟

سقط صفي بفتح الصاد وكسر لفاء، وهو ما كان يصطفيه لني لنفسه من العسمة، مثل درع أو سيف أو حريرة. **سحقونه** وإجماع عقد على سقوط حق الأعياء، أما فروعهم فيدخول في لأصناف ثلاثة من أهديه. **معد** قال في معرب: بقس: فلاب في عرومعة أي يجمع على من قصده من أعداء وقد يسكن سوب. **الإمام** لأنه مأخوذ قهرا وعسمة فكان عسمة؛ ولأنه يخب على الإمام أن يصبرهم؛ إذ لو حدثهم كان فيه وهن المسلمين، بخلاف الواحد والاثنين؛ لأنه لا يجب عليه نصرهم.

الجواب: يجوز له أن يُنفل في حال القتال ويحرّض عليه فيقول: "من قتل قتيلا فله سلبه"، أو يقول للسرية: "قد جعلت لكم الربع بعد الخمس"، وهذا قبل إحراز الغنيمة إلى دار الإسلام فإذا أُحرزت الغنيمة إليها، لا ينفل إلا من الخمس.

السؤال: السلب ما هو؟

الجواب: هو ما على المقتول من ثيابه وسلاحه، وكذا مركبه وما كان على مركبه من السرج والآلة، وكذا ما كان معه على الدابة من ماله في حقيقته أو على وسطه، فهذا سلب كله، وما عدا ذلك فليس بسلب.

السؤال: وما حكم السلب إذا لم يجعله الإمام للقاتل؟

الجواب: هو من جملة الغنيمة، القاتل وغيره في ذلك سواء.

فصل في الأسارى

السؤال: إذا أسر عسكر المسلمين كفرا، ماذا يفعل بهم الإمام؟

الجواب: إمام المسلمين بالخيار في الأسارى، إن شاء قتلهم، وإن شاء استرقهم، وإن شاء تركهم أحرارا ذمة للمسلمين، ولا يجوز أن يرُدَّهم إلى دار الحرب ولا أن يُمَّنَّ عليهم، ولا يُفادي بالأسارى عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا: يفاديهم بأسارى المسلمين.

فصل في من أسلم في دار الحرب

السؤال: من أسلم من الكفار في دار الحرب، هل هو محرز لنفسه بسبب الإسلام؟

بعد الخمس قال صاحب 'الهداية': معناه: بعد ما رفع الخمس، وقال العيني في 'السياسة' شارحا لقول صاحب 'الهداية': يعني ربع ما أصبتم بعد رفع خمسة.

الجواب: هو محرز لنفسه ولأولاده الصغار، ولكل مال هو في يديه، ولكل وديعة له في يد مسلم أو ذمي.

السؤال: أسلم رجل منهم وله عقار في دار الحرب، أو زوجة أو أولاد كبار، ما حكم هذه الأشياء إذا ظهرنا عليهم؟

الجواب: إذا ظهرنا على دار الحرب فعقاره وزوجته وحملها وأولاده الكبار كلهم فيء، ومن قاتل من عبيده فهو فيء أيضا.

السؤال: أسلم رجل في دار الحرب وله مال مغصوب في يد حربي أو في يد مسلم أو ذمي، ما حكمه؟

الجواب: ما كان من ماله في يد حربي فهو فيء، غصبا كان أو وديعة، وما كان غصبا في يد مسلم أو ذمي، فهو فيء عند أبي حنيفة رحمهما، وقال محمد رحمهما: لا يكون فيئا.

باب العشر والخراج

السؤال: أي أرض يجب فيها العشر أو الخراج؟

الجواب: أرض العشر على أنحاء:

١ - أرض العرب كلها عَشْرِيَّة، وهي ما بين عُدَيْب إلى أقصى حجر باليمن بمَهْرَة إلى حد الشام.

لا يكون فيها كذا ذكر محمد رحمهما الاختلاف في 'السير الكبير'، وذكروا في شرح 'الجامع الصغير' قول أبي يوسف مع قول محمد رحمهما من 'الهداية' عُدَيْب (العديب) ماء لثميم. (والحجر): - بفتحين بمعنى الصخر، والمراد إلى حر جزء من أجزاء اليمن، وهو آخر حجر منها. (ومهرة): بالفتح وسكون اسم رجل، وقيل: اسم قبيلة يسب إليها الإبل المهريّة سُمِّي ذلك مقام به، فيكون 'مَهْرَة' بدلا من قوله 'باليمن' وهذا طوفا، وعرضها من رمل يربى والدهاء، ويعرف برمل عالج إلى مشارف الشام. أي قراها، وقد يُعْرَ بمقضع السماوة. قال الكرخي. وهي أرض الحجاز وقماة ومكة واليمن والطائف والبرية، والحجاز هو جزيرة العرب سمي جزيرة؛ لأن بحر =

٢- كل أرض أسلم أهلها فهي عشرية.

٣- كل أرض فتحت عنوة وقسمت بين الغانمين فهي عشرية.

٤- أرض البصرة عندنا عشرية بإجماع الصحابة رضي الله عنهم.

أما أرض الخراج فهي على أنحاء أيضا:

١- أرض السواد كلها أرض خراج، وهي ما بين العذيب إلى عقبة حلوان، ومن

العلث إلى عبادان، وهي مملوكة لأهلها يجوز لهم أن يبيعوها ويتصرفوا فيها.

٢- كل أرض فتحت عنوة فأقر أهلها عليها، فهي أرض خراج.

٣- من أحيا أرضا مواتا فهي عند أبي يوسف رحمته الله معتبرة بحيزها، فإن

كانت من حيز أرض الخراج فهي خراجية، وإن كانت من حيز أرض

العشر فهي عشرية، وقال محمد رحمته الله: إن أحياها ببئر حفرها أو بعين

استخرجها،

= الحش ونهر فارس والفرات أحاطت بها، وسمي حجازا؛ لأنه حجر بين قامة وغد، من "فتح القدير"، و"الغاية". وأما يبرين بفتح الياء، ثم السكون وكسر الراء وياء، ثم نون، فقال الحموي في "معجم البلدان" (٤٢٧/٥): قبل. هو زمّل لا تُدرك أطرافه عن يمين مطبخ اشمس من حجر اليمامة، وقال السكري: يبرين بأعنى بلاد بني سعد، وفي كتاب نصر: يبرين من أصقاع اسحرين به مسران، وهناك الرمل الموصوف بالكثرة، بينه وبين الفلج ثلاث مراحل، وبينه وبين الأحساء وهجر مرحلتان.

عند كذا ذكر القدوري، وقال في "أهداية": والبصرة عنده أي عند أبي يوسف كلها عشرية بإجماع الصحابة. فجعله من قول أبي يوسف رحمته الله، وقال: وكان القياس في البصرة أن تكون خراجية؛ لأنها من حيز أرض الخراج، إلا أن الصحابة رضي الله عنهم وضعوا عليها العشر، فترك القياس لإجماعهم.

السواد. سواد العراق أرضه، سمي به؛ لكثرة احصاره، وحده من العذيب إلى عقبة حلوان عرصا، ومن العلب إلى عبادان طولاً والعلث: بفتح العين وسكون اللام، قرية موقوفة على العنوية، وهو أول العراق شرقي دجلة. وعبادان: حصن صغير على شطّ البحر. وحلوان: اسم بلد. من "الغاية، والكفاية". **حيزها**: أراد بالحيز القرب.

أو بهاء دجلة أو ماء الفرات أو ماء الأنهار العظام التي لا يملكها أحد، فهي عشرية، وإن أحيائها بهاء الأنهار التي احتفرها الأعاجم مثل نهر الملك ونهر يزدجرد، فهي خراجية.

السؤال: وما التفصيل في أداء العشر؟

الجواب: قد ذكرناه في كتاب الزكاة فراجع.

السؤال: يبينوا مقدار الخراج.

الجواب: الخراج الذي وضعه عمر رضي الله عنه على أهل السواد من كل جريب يبلغه الماء، ويصلح للزرع قفيز هاشمي، وهو الصاع ودرهم، ومن جريب الرطبة خمسة دراهم، ومن جريب الكرم المتصل والنخل المتصل عشرة دراهم، وما سوى ذلك من الأصناف يوضع عليها بحسب الطاقة.

السؤال: وضع الإمام الخراج على أرض. لكنها لا تطلق، كيف يفعل؟

الجواب: نقصها الإمام حسب ما يناسب حالها.

السؤال: غلب الماء على أرض الخراج، أو انقطع عنها الماء، فلم تثبت، أو اضطلم الزرع آفة، هل يسقط الخراج لذلك؟

الجواب: نعم يسقط.

السؤال: فإن عطشها صاحبها، ولم تثبت لذلك، ما حكم الخراج في هذه الصورة؟

الجواب: يجب عليه الخراج.

السؤال: أرض خراجية مالكتها دمي فأسلم، أو اشترى مسلم أرض الخراج من دمي،

هل تتغير وظيفة الأرض في هذه الصورة؟

عشرية وكذا إن أحيائها ناء السماء. من الهداية. **يرد حرد** اسم ملك من ملوك فارس **الطاقة** قال الحنفي: وفي جريب الرعفران خراج قدر ما يطبق، إن كان يبيع قدر غلة الأرض المروعة يؤخذ منه قدر خراج المروعة، وإن كان يبلغ غلة الرطبة ففيه خمسة دراهم. من "الجوهرة".

الجواب: لا تتغير، ويؤخذ الخراج كما كان يؤخذ قبل ذلك.

السؤال: أرض خراجية، هل يؤخذ العشر مما أنبتت؟

الجواب: لا جمع بين الوظيفتين، فلا عشر في الخارج من أرض الخراج.

السؤال: وهل يتكرر الخراج بتكرر الخارج من أرض الخراج في سنة واحدة؟

الجواب: لا يتكرر.

باب الجزية

السؤال: الجزية ما هي؟

الجواب: هي ما تؤخذ من أهل الذمة حفظاً لأنفسهم وأموالهم، وهي على ضربين:

جزية توضع بالتراضي والصلح -تتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق-

وجزية يبتدئ الإمام وضعها إذا غلب على الكفار، وأقرهم على أملاكهم.

السؤال: وما التفصيل في الجزية التي يضعها الإمام؟

الجواب: يضع على الغني ظاهر الغناء في كل سنة ثمانية وأربعين درهماً، يأخذ منه في كل

شهر أربعة دراهم، وعلى المتوسط الحال أربعة وعشرين درهماً، يأخذ منه في كل

شهر درهين، وعلى الفقير المعتمل اثني عشر درهماً، في كل شهر درهم.

السؤال: هل في أهل الذمة من لا تؤخذ منه الجزية؟

الجواب: لا جزية على امرأة، ولا على صبي، ولا على زمن، ولا على فقير غير معتمل،

ولا على الرهبان الذين لا يخالطون الناس.

السؤال: هل توضع الجزية على جميع الكفرة، أو يستثنى من ذلك بعض الأقوام؟

لا يتكرر لأن عمر عليه السلام يوصفه مكرراً، بخلاف العشر؛ لأنه لا يتحقق عشر، إلا بوجوه في كل حارج، ذكره في الهداية.

الجواب: توضع الجزية على أهل الكتاب والمجوس، وعبد الأوثان من العجم، ولا توضع على عبدة الأوثان من العرب، كما لا توضع على المرتدين؛ فإن هذين الصنفين ليس لهم إلا الإسلام أو السيف.

السؤال: ذمي أسلم وعليه جزية، هل تسقط عنه؟

الجواب: نعم، تسقط.

السؤال: ذمي اجتمع عليه حولان. هل ينسامح في أخذ الجزية في هذه الصورة؟

الجواب: نعم يتسامح وتتداخل الجزيتان، ويُقتصر على جزية واحدة.

السؤال: هل في الناس من يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة؟

الجواب: نعم نصارى بني تغلب يؤخذ من أموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة، ويؤخذ من ذكورهم وإناثهم، ولا يؤخذ من صبيانهم.

فصل في الفيء

السؤال: الفيء ما هو؟ وما الفرق بين العنينة والفيء؟

الجواب: الفيء على وزن الشيء من فاء يفيء بمعنى يرجع يرجع، والفرق بينهما أن ما يؤخذ من أهل الكفر عنوة وقهراً بقوة الغزاة فهو غنيمة، وما أخذ منهم من غير قتال فهو فيء، وللفيء صور ذكرها الفقهاء في كتبهم، مثل الخراج.....

صالحهم وتعبت س وائل من العرب من ربيعة تصَّروا في الجاهلية، فلما جاء الإسلام، ثم رمن عمر دعاهم عمر إلى الحرية فأبوا وأنفوا، وقالوا: نحن عرب، حد ما كما يأخذ بعضكم من بعض الصدقة، فقال: لا أحد من مشرك صدقة، فحق عصهم بالروم، فقال العمام بن ربيعة: يا أمير المؤمنين! إن اقوم لهم بأس شديد، وهم عرب يأقون من الحرية، فلا نعن عبيث عدوك بهم، وحد منهم حرية باسم الصدقة، فبعث عمر في صيدهم، وضَعَفَ عليهم، فأجمع الصحابة على ذلك، ثم الفقهاء، من "فتح القدير".

يرجع سمي بذلك؛ لأن أموال الكفرة فاءت أي رجعت من أيديهم إلى أيدينا من غير قتال وحرب.

والجزية، وما نيل من أهل الكفر بسبب الصلح وغير ذلك، وقد علمت بعض صوره في هذه الأوراق، وستعرف بعضها إن شاء الله تعالى.

مصارف الخراج والجزية والفىء

السؤال: فيما تصرف أموال الخراج والجزية والفىء؟

الجواب: ما جباه الإمام من الخراج والجزية، ومن أموال بني تغلب، وما أهدها أهل الحرب إلى الإمام صرف ذلك كله في مصالح المسلمين فيسد منه الثغور، وتبنى القناطر والجسور، ويعطى منه قضاة المسلمين وعلمائهم ما يكفيهم، ويدفع منه أرزاق المقاتلة وذرائعهم.

بعض أحكام أهل الذمة

السؤال: أهل الذمة يسكنون في دار الإسلام، فهل من أحكام خاصة تتعلق بهم؟

الجواب: نعم، عدة أحكام تختص بهم، منها أنه لا يجوز لهم إحداث بيعة وكنيسة في دار الإسلام، نعم يميزهم الإمام أن يعيدوا ما كان منها قبل غلبة الإسلام فانهدم، ومنها أنهم يؤمرون بالتميز عن المسلمين في زيّهم، ومراكبهم وسروجهم، وقلانسهم، ومنها أنهم لا يركبون الخيل ولا يحملون السلاح.

السؤال: ذمي امتنع عن الجزية، أو قتل مسلماً، أو سب النبي صلى الله تعالى عليه وعلى

آله وسلم، أو زنى بمسلمة، هل ينتقض عهده؟

الجواب: لا ينتقض عهده بما ذكر، بل ينتقض إذا لحق بدار الحرب كما ينتقض إذا غلب أهل الذمة على موضع فيحاربوننا.

باب المستأمن

السؤال: قد يحتاج الكفرة أن يدخلوا داراً بأمان، ويقع كثيراً دخول المسلمين بلادهم، ونريد أن نعلم أحكام ذلك، فبينوها.

الجواب: ذكر الفقهاء في ذلك تفصيلاً، يظهر لك من المسائل الآتية فاحفظها:

١- إذا دخل المسلم بأمان دار الحرب تاجراً، فلا يحل له أن يتعرض بشيء من أموالهم، ولا من دمائهم، فإن غدر بهم فأخذ شيئاً، وخرج به إلى دار الإسلام ملكه ملكاً محظوراً فيؤمر بالتصدق به.

٢- إذا دخل الحربي دارنا مستأمناً لم يُمكن أن يقيم دارنا سنة، ويقول له الإمام: إن أقمت تمام السنة وضعت عليك الجزية، فإن أقام سنة أخذت منه الجزية، وصار ذمياً، والآن لا يترك أن يرجع إلى دار الحرب.

٣- فإن عاد إلى دار الحرب، وترك وديعة عند مسلم أو ذمي أو ديناً في ذمتهم، فقد صار دمه مباحاً بالعود إلى دار الحرب، وما في دار الإسلام من ماله فهو على خطر، فإن أسر أو ظهر على الدار، فقتل سقطت ديونته وصارت الوديعة فيثاً، وإن قتل ولم يظهر على الدار، فالقرض والوديعة لورثته.

باب استيلاء المسلمين على الكفار واستيلاء الكفار على المسلمين

السؤال: ما حكم استيلاء المسلمين على الكفار، واستيلائهم على المسلمين، واستيلاء بعضهم على بعض؟

الجواب: ذكر الفقهاء في ذلك عدة مسائل، ويتضح بذكرها جواب سؤالك، فأحضر ذهنك وتوجه إلى تلك المسائل:

١- إذا غلب جماعة من الكفار على آخرين منهم، فسيبوهم وأخذوا أموالهم ملكوها، فإن غلبنا على هؤلاء الغالين، حل لنا ما نجده من ذلك.

٢- إذا غلب الكفار على أموالنا -والعياذ بالله- وأحرزوها بدارهم ملكوها، فإن ظهر المسلمون على تلك الأموال، فوجدوها المالكون قبل القسمة، فهي لهم بغير شيء، وإن وجدوها بعد القسمة أخذوها بالقيمة إن أحبوا.

٣- إن دخل تاجر دار الحرب، فاشترى ذلك الدار الذي استولى عليه أهل الحرب وأخرجه إلى دار الإسلام، فمالكه الأول بالخيار إن شاء أخذ بالثمن الذي اشترى به ذلك التاجر، وإن شاء تركه.

٤- إن ندَّ إليهم بغير لبعض المسلمين فأخذوه ملكوه.

مسائل العبيد إذا أسرهم الكفار أو أبقوا إليهم

السؤال: إذا أسر الكفار عبدا لنا، أو أبق العبد إليهم بالمتاع، أو غلبوا على عبدنا، ما حكمه؟

الجواب: احفظ المسائل الآتية تحفظ بجوابك:

١- إذا أسر الكفار عبدا لبعض المسلمين، فاشتراه رجل منهم وأخرجه إلى دار الإسلام، ففُقِّتَ عينه وأخذ أرشها، فالمولى القديم يأخذه بالثمن الذي اشتراه به المولى الثاني من العدو، ولا يأخذ الأرش.

٢- وإن أسروا عبدا لبعض المسلمين، فاشتراه رجل بألف درهم، فأسروه ثانيا وأدخلوه دار الحرب، فاشتراه رجل آخر بألف درهم، فليس للمولى الأول أن يأخذه من الثاني بالثمن، وللمشتري الأول أن يأخذه من الثاني بالثمن،

ملكوه: وإن اشتراه رجل وأدخله دار الإسلام، فصاحبه يأخذ بالثمن إن شاء. من "الهداية".

ثم يأخذه المالك القديم بألفين إن شاء.

- ٣- لا يملك علينا أهل الحرب مدبرينا، وأمهات أولادنا، ومكاتيبنا وأحرارنا، ونملك عليهم جميع ذلك.
- ٤- إذا أبق عبد لمسلم إليهم، فأخذه لم يملكوه عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا: يملكونه.

٥- وإن أبق عبد لمسلم إليهم، وذهب بفرس ومتاع، فأخذ الكفار ذلك كله، واشترى رجل ذلك وأخرجه إلى دار الإسلام، فإن المولى يأخذ العبد بغير شيء، والفرس والمتاع بالثمن، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا رحمته الله: يأخذ العبد وما معه بالثمن إن شاء.

٦- إذا دخل الحربي دارنا بأمان، واشترى عبدا مسلما، وأدخله في دار الحرب عتق عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا رحمته الله: لا يعتق.

٧- إذا أسلم عبد لحربي، ثم خرج إلينا، أو ظهر على دارهم فهو حر، وكذا الحكم في عبيدهم الذين خرجوا إلى عسكر المسلمين.

باب أحكام المرتدين

السؤال: قد يرتد بعض المسلمين عن الإسلام - والعياذ بالله - فبيّنوا أحكامهم.

الجواب: احفظ المسائل الآتية:

وأحرارنا: لأن السبب إلى عقيد المذنب في محبة، ومحل الذم المساح، وآخر معصوم نفسه، وكذا من سواه؛ لأنه ثبت الحرية فيه من وجه، خلاف رفاقهم؛ لأن شرع أسقط عصمتهم حرّاء على حديثهم، وجعلهم أرقاء، ولا حدة من هؤلاء. من الهدية. لم يملكوه. وإذا لم يثبت ملك لهم عبد أبي حنيفة رحمته الله، يأخذه المالك القديم بغير شيء. من الهداية.

- ١- إذا ارتد رجل عن الإسلام عَرِضَ عليه الإسلام، فإن كانت له شبهة كُشِفَتْ، ويُحْبَسُ ثلاثة أيام، فإن أسلم فيها، وإلا قُتِلَ.
- ٢- فإن قتله قاتل قبل عرض الإسلام كره له ذلك، ولكنه ليس عليه شيء من القصاص والدية.
- ٣- إذا ارتدت المرأة -والعياذ بالله- فإنها لا تُقْتَلُ، بل تُحْبَسُ أبداً حتى تُسَلِمَ.
- ٤- يزول ملك المرتد عن أمواله بردَّته زوالاً موقوفاً، فإن أسلم عادت أملاكه إلى حالها، وإن مات أو قُتِلَ على رده انتقل ما اكتسبه في حال الإسلام إلى ورثته المسلمين، وكان ما اكتسبه في حال رده فيئاً يوضع في بيت المال.
- ٥- فإن لحق بدار الحرب مرتداً، وحكم الحاكم بلحاقه، عتق مدبروه وأمهات أولاده، وحلت الديون التي عليه، وانتقل ما اكتسبه في حال الإسلام إلى ورثته المسلمين، وتقضى الديون التي لزمته في حال الإسلام مما اكتسبه حال كونه مسلماً، وما لزمه من الديون في رده يقضى مما اكتسب في حال الردة.
- ٦- وما باعه أو اشتراه أو تصرف فيه من أمواله في حال رده فهو موقوف، فإن أسلم صحت عقوده، وإن مات أو قتل، أو لحق بدار الحرب بطلت.
- ٧- وإن عاد إلى دار الإسلام مسلماً -بعد الحكم بلحاقه بدار الحرب- فما وجدته في يد ورثته من ماله بعينه أخذه.
- ٨- المرتدة إذا تصرفت في مالها في حال ردها جاز تصرفها فيه.

مرتداً أو مات في حال رده. أحده: قال صاحب 'الهداية': لأن الوارث إنما يجمع فيه لاستعانة، وإذا عاد مسلماً احتاج إليه فيقدم عليه، بخلاف ما إذا أراه الوارث عن ماله، وبخلاف أمهات أولاده ومدبريه؛ لأن القضاء بدليل مصحح فلا يقص، ولو جاء مسلماً قل أن يقضي القاضي بذلك، فكأنه لم ير مسلماً.

باب البغاة

السؤال: إذا خرج قوم من طاعة الإسلام، وتغلبوا على بلد، كيف يعامل بهم الإمام؟
الجواب: يدعوهم الإمام إلى العود إلى الجماعة، وكشف شبهتهم، ولا يبدأ بالقتال حتى بدأوا، فإن بدأوا قاتلهم حتى يفرق جماعتهم، فإن كانت لهم فئة أجهز على جريحهم، وأتبع مؤلّئهم. وإن لم يكن لهم فئة لم يُجهز على جريحهم ولم يتبع مؤلّئهم، ولا تُسبى لهم ذرّية، ولا يُقسّم لهم مال.

السؤال: أخذ عسكر الإمام سلاح البغاة، هل يجوز لجنود الإمام أن يقاتلوا بسلاحهم؟

الجواب: إن احتاج المسلمون جاز لهم ذلك.

السؤال: إذا ظهر جماعة الإمام على أموال البغاة، ما يفعل الإمام بهذه الأموال؟
الجواب: يَحْبِسُهَا. ولا يرُدُّها عليهم حتى يتوبوا، فإذا تابوا ردها عليهم.

السؤال: أخذ أهل البغي الخراج والعشر من البلاد التي تغلبوا عليها، ثم ظهر عليها الإمام، هل يأخذ منهم ذلك ثانياً؟

الجواب: لا يأخذ ثانياً، فإن كانوا صرفوه في حقه، أجزأ ذلك ممن أخذ منه، وإن لم يكونوا صرفوه في حقه، فعلى أهلها أن يعيدوا ذلك فيما بينهم وبين الله تعالى.

كتاب الحظر والإباحة

السؤال: ما معنى الحظر والإباحة؟

الجواب: الحظر لغة: المنع، والمحظور: هو الممنوع.

أجهر: إذا كانت هم فئة يَحْذَرُونَ إليها، قُتِلَ مدبروهم، دُهِمَ هَرَبُو، وَأَجْهَرَ عَنِ حَرِيحِهِمْ أَيْ أَسْرَعَ فِي قَتْلِهِمْ، وَالْإِجْهَازُ: الْإِسْرَاعُ. مِنْ "أَهْدَايَةَ".

والإباحة: هو تخيير المكلف بين فعل وترك، من غير استحقاق ثواب وعقاب.

فصل في اللبس

السؤال: بينوا ما يحل لبسه، وما لا يحل للرجال وللنساء.

الجواب: احفظ المسائل الآتية:

- ١- لا يحل للرجال والنساء التشبه بالكفرة والكافرات في اللباس والزِّي والهيئة، كما لا يحل تشبه الرجال بالنساء وتشبه النساء بالرجال.
- ٢- لا يحل التبذير والإسراف.
- ٣- لا يحل لبس الحرير للرجال، ويحل للنساء.
- ٤- لا بأس بلبس الحرير والديباج في الحرب عندهما، ويكره عند أبي حنيفة رحمته الله.
- ٥- لا بأس بلبس الملحم للرجال إذا كان إبريسماً، وكان لحمته قطناً أو خزاً.
- ٦- يحرم للرجال إسبال الإزار والسر اويل والقميص وغيرها أسفل من الكعبين.

السؤال: ما حكم التوسد بالحرير؟

الجواب: لا بأس بتوسده عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا رحمته الله: يكره توسده.

تشبه الرجال: عن ابن عباس رضي الله عنه قال: لعن النبي صلى الله عليه وسلم امحشيين من الرجال، وامترجلات من النساء، وقال: أخرجوهم من بيوتكم. (رواه البخاري). وعنه رحمته الله قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: لعن الله من تشبه بالرجال، والمتشبهات من النساء بالرجال. (رواه البخاري).

من الكعبين: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من لبس من كعبين من إزار في سار، روه البخاري. وعن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا بأس في إزار وقميص وعمامة من حرٍّ منها شيء حَيْلَاءَ لم يطر الله إليه يوم القيامة. رواه أبو داود، والنسائي.

فصل في استعمال الذهب والفضة

السؤال: وما حكم استعمال الذهب والفضة؟

الجواب: احفظ المسائل الآتية:

- ١- لا يجوز للرجل التحلي بالذهب والفضة، ويجوز للنساء.
- ٢- لا يجوز أن يلبس الصبي الذهب والحرير.
- ٣- لا بأس بالخاتم للرجال، إذا كان من فضة بشرط أن لا يتم مثقالاً، ولا يجوز من غير الفضة.
- ٤- لا يجوز الأكل والشرب والإدهان والتطيب من آنية الذهب والفضة، كما لا يجوز الأكل بملعقتيها، والاكتحال بميلهما للرجال والنساء جميعاً.
- ٥- ولا بأس باستعمال آنية الزجاج والرصاص والبلور والعقيق.
- ٦- يجوز عند أبي حنيفة الشرب في الإناء المفضض، والركوب على السرج المفضض، والجلوس على الكرسي المفضض إذا كان يتقي موضع الفضة.
- ٧- لا بأس بتحلية المصحف، ونقش المسجد، وزخرفته بهاء الذهب.

فصل في الوطء والنظر واللمس

السؤال: ما حكم نظر الرجل إلى الأجنبية؟

الجواب: لا يجوز أن ينظر منها إلا إلى وجهها وكفيها، فإن كان لا يأمن الشهوة

والحرير لأن التحريم لما ثبت في حق الذكور، وحرمة اللبس حرم الإلباس، كالخمر لما حرم شربه حرم سقيه، من الهدية. من غير الفضة قال صاحب 'أندلس المحتار': ولا ينحتم إلا بالقصة خصوص الاستعانة بها، فحرم غيرها، كحجر، وذهب وحديد وصفر، ورصاص وزجاج، وغيرها. الشهوة قال صاحب الهداية: فإن كان لا يأمن الشهوة لا ينظر إلى وجهها إلا للحاجة، فإن حاف الشهوة لم ينظر من غير حاجة تحرراً عن المحرم، وقوله: 'لا يأمن' يدل على أنه لا يباح إلا إذا شئت في الاشتناء، كما إذا علم أو كان: كمرأته ديك. =

لا ينظر إلى وجهها إلا لحاجة، ولا يحل له أن يمس وجهها ولا كفيها، وإن كان يأمن الشهوة.

السؤال: أي حاجة تمس للنظر إلى وجهها؟

الجواب: تمس الحاجة للشاهد إذا أراد أن يشهد عليها، وللقاضي إذا أراد أن يحكم عليها، فجاز لهما النظر إلى وجه الأجنبية، وإن خافا الشهوة.

السؤال: قرحة في فخذ امرأة فاحتيج أن ينظر إليها الطبيب، كيف يفعل؟

الجواب: يجوز له أن ينظر إلى موضع القرحة فقط، ولا ينظر إلى سائر الفخذ.

السؤال: وما حكم نظر الرجل إلى الرجل، ونظر المرأة إلى المرأة؟

الجواب: ينظر الرجل من الرجل إلى جميع بدنه إلا ما بين سرتيه إلى ركبتيه، وكذلك تنظر المرأة من المرأة إلى ما يجوز للرجل أن ينظر إليه من الرجل.

السؤال: وما يجوز للمرأة أن تنظر من الرجل؟

الجواب: يجوز لها أن تنظر من الرجل إلى ما يجوز للرجل أن ينظر من الرجل.

قال العبد الضعيف عما الله تعالى عنه: لما كان الأمر من الشهوة شرطا حوّل النظر إلى وجه الأحيية، بل هو مشروط لخوار النظر إلى وجه المحارم أيضا، م يكن من الدين أن تخرج النساء سافرات كاشفات وجوههن في الأسواق والسكك، صائفات في الحدائق والمتنزهات، لأن الرمان رمان فسوق وعصيان، وكيف يؤمن على هؤلاء الفسقة أنهم بطرون إلى وجوه الأحييات من غير شهوة في النفس ولذة في النظر.

وم ينته بعض الناس إلى هذا، فحوّل خروج النساء سافرات من سوق، وقال: إن الفقهاء ذكروا أن الوجه والكفين حارّ كشمهما أمام الأحاب، فيما علمت النساء بهذه الفتيا التي صدرت من هؤلاء حرجي متبرجات سافرات كاشفات وجوههن ورؤوسهن مندليات صدورهن، كما يرى في الأسواق والحدائق، ولم يعرف هذا اجتهد صيغة النساء ومبنيهن إلى تخرج واندور 'مما الرجال' إظهارا للرغبة، ولم ينته أنهم لا يكتفين بكشف الوجه واليدين فقط، بل وصل وأصل، ورحم الله تعالى أصحاب التقى من أهل الفتيا حيث أرموا المرأة أن لا تخرج إلا محتجبة حجابا كاملا متحسنة بخلاب كبير يعطي رؤوسهن وجوههن وصدورهن، والله يوفق الجميع لما يحب ويرضاه.

السؤال: وما حكم نظر الرجل من أخته وزوجته؟

الجواب: جاز له أن ينظر من أخته التي تحل له، وزوجته إلى جميع البدن.

السؤال: نفي حكم نظر الرجل إلى ذوات محارمه فبيوه.

الجواب: جاز للرجل النظر من ذوات محرمه إلى الوجه والرأس والصدر والساقين، ولا ينظر إلى ظهرها وبطنها وفخذها، ولا بأس بأن يمس ما جاز له أن ينظر إليه منهن.

السؤال: وما حكم نظر الرجل من مملوكة غيره؟

الجواب: جاز للرجل أن ينظر من مملوكة غيره إلى ما يجوز له أن ينظر إليه من ذوات محارمه، ولا بأس أن يمس ذلك إذا أراد الشراء وإن خاف أن يشتهي.

السؤال: هل يجوز للمملوك أن ينظر إلى سيده؟

الجواب: لا يجوز له أن ينظر منها إلا إلى ما يجوز للأجنبي النظر إليه منها بالشرط المذكور.

فصل في الاحتكار والتسعير

السؤال: ما حكم الاحتكار في الأقوات؟

الجواب: لا يجوز الاحتكار في أقوات الأدميين والبهائم، إذا كان ذلك في بلد يضر بأهله.

السؤال: حبس غلة ضيعته، أو ما جلبه من بلد آخر، هل هو يدخل في

الاحتكار الممنوع؟

الجواب: هو ليس باحتكار محذور.

السؤال: وما حكم تسعير السلطان على الناس؟

نحل له فيه ذلك لإحراج الأمة بخوصية ونكاته ومكوحه معبر، ومحرمه رصاع أو مضهرة. فحكمها كالأحسية، كد في 'سدر مختار'. والساقين هو مقصدتا يد أمن شهوته وشهوته. **مسهن** هو أيضا مفيد، يد أمن الشهوة على نفسه وعليها. من "الدر المختار".

الجواب: لا ينبغي له أن يُسعر عليهم، بل يتركهم يبايعون أموالهم حسب ما أرادوا.

مسائل شتى

- ١- يكره التعشير في المصحف والتنقيط.
- ٢- يكره استخدام الخصيان.
- ٣- لا بأس بخصاء البهائم.
- ٤- لا بأس بإنزاء الحمير على الخيل لاستيلاد البغل.
- ٥- يجوز أن يقبل في الهدية والإذن قول العبد والصبي.
- ٦- يقبل في المعاملات قول الفاسق.
- ٧- ولا يقبل في أخبار الديانات إلا قول العدل.
- ٨- الخصى في النظر إلى الأجنبية كالفحل.
- ٩- جاز للرجل أن يعزل عن أمته بغير إذنها، ولا يعزل عن زوجته إلا بإذنها.
- ١٠- يكره بيع السلاح في أيام الفتنة.

أردوا قال في الدر مختار: ولا يسعر حاكم، لا بد تعدى لأرباب عن قيمة وحش، فيسعر بمشورة أهل رأي. وقال مالك: على أبي تسعير عام العلاء. من شامي في خاشية. أي يجب عليه ذلك، كما في عامة بيان، وأبعد ما يشترط لتعدي الفاحش، كما ذكره ابن كمال، وبه طهر الفرق بين مذهبي (٥٠٦٠٢٥).

التعشير: هو جعل العلامة على كل عشر آيات للفصل بين كل عشر آيات بعلامة.

وسقط: قال في 'خوهره البيرة'، إنما كان استيفض (أي جعل القرآن مقفوطاً ومعرباً) مكروهاً فيما تقدم؛ لأنهم كانوا عرباً صريحاً لا يعترتهم لحن ولصحيف، أما الآن فقد احتضنت العجم بالعرب، فالتقطوا وشكروا مستحباً لأن ترك ذلك إحلالاً لحقصة. **واقصي:** معناه: أن رجلاً أسأله أحداً أن يدخل عليه، فخرج العبد أو قصي ودعاه بدحور، حار لمستأذن أن يدخل، ويعين بقوة، لأن الكدر لا يجر حور بذلك، بل يرسو العبيد وقصيان؛ يؤذن بالإذن من صاحب البيت، وكذا إذا أتى قصي أو عبد هدية وقال: إن سدي أرسلها لك، حار أن يقبل تلك هدية. **معه:** ممن يعرف أنه من أهل الفتنة، كاخو روح والعبادة. من 'خوهره'.

١١- لا بأس ببيع العصير ممن يعلم أنه يتخذه خمرًا.

كتاب الوصايا

السؤال: الوصية، ما هي، وما حكمها؟

الجواب: الوصية والإيصاء لغة: طلب الفعل من غيره ليفعله على غيب منه حال حياته وبعد وفاته، وفي اصطلاح الفقهاء: هو تملكك مضاف إلى ما بعد الموت سواء كان عيناً أو منفعة، وحكمها أن الموصي إذا كان عليه حقوق واجبة لله تعالى، كالزكاة التي فرط فيها، وكالحج إذا لم يحج بعد أن افترض، فإنه يجب عليه أن يوصي بأدائها، كما يجب عليه أن يوصي بأداء حقوق العباد وأداء الديون التي تلزمه، وكذا بأداء الأمانات والودائع التي هي محرزة عنده، وإذا لم يكن عليه حقوق لله تعالى ولا لعباده ولا تلزمه ديون، فإنه يستحب له أن يوصي ببعض ماله، بأن ينفق في وجوه الخير، وإذا كانت الديون تستغرق ماله كله لا يجوز له أن يوصي لأحد، فإن أوصى لم تصح وصيته. ولا تنفذ إلا أن يبرئه الغرماء.

السؤال: هل يجوز أن يوصي المسمم للكفر. أو الكفر للمسمم؟

الجواب: نعم يجوز كلا الأمرين.

السؤال: وهل تجوز وصية الصبي؟

الجواب: لا تجوز.

السؤال: هل في الناس من لا يجوز له الوصية؟

الجواب: لا تجوز الوصية لقاتله، عامداً كان أو خاطئاً، إذا كان مباشراً للقتل.

السؤال: وهل فيهم من لا يجوز له الوصية سوى القاتل؟

وجوه الخير: وكذا تستحب الوصية في المال الذي فضل عن أداء الحقوق والديون.

الجواب: لا تجوز الوصية للوارث، إلا أن يجيزها الورثة الكبار البالغون العقلاء.

السؤال: لم قبلتم الوصية ببعض المال، ألا تجوز الوصية بذلك كله؟

الجواب: قيدنا بذلك لأنها تجوز إلى الثلث، ولا تجوز بما زاد عليه، إلا أن يجيز الورثة الكبار بعد موت الموصي، ولا معتبر بإجازتهم في حال حياته، ويستحب أن يوصي بدون الثلث.

السؤال: أوصى رجل لرجل فقبلها في حصة الموصي، أو ردها، ما حكم هذا القبول والرد؟

الجواب: هذا القبول والرد ليس بشيء، فإذا مات الموصي فقبلها أو ردها يعتبر ذلك القبول أو الرد.

السؤال: هل يملك الموصي به بالقبول؟

الجواب: يملك الموصي به بالقبول، إلا في مسألة واحدة؛ فإنه يملك فيها قبل القبول، وتلك المسألة أن يموت الموصي، ثم يموت الموصي له قبل القبول، فيدخل الموصي به في ملك ورثته.

فصل في الوصي

السؤال: رجل أوصى إلى رجل أي حقه وصداقوه بنفقة وصيته... وقبل الموصي

الوصية في وجه الموصي، وردها في غير وجهه، هل يرد بذلك حكم الوصية؟

الجواب: يرد حكمها إذا ردها في وجه الموصي، وتبطل الوصية، وإذا ردها في غير وجهه لم يرد حكمها.

السؤال: رجل أوصى إلى عبد أو كافر أو فاسق، ما حكم هذا الوصية؟

الجواب: يُخرجهم القاضي من الوصية، وينصب غيرهم مقامهم.

البالغون العقلاء قيد بذلك؛ لأن إحصاء الموصي والصبي لا يعتبرهما. بدون الثلث قال ابن عباس: لو عصى
إمام إلى أربع، لأن رسول الله قال: سمعته يقول: رواه اسحاري في كتاب الوصايا

السؤال: أوصى إلى عبد نفسه، هل تصح الوصية؟

الجواب: إن كان في الورثة كبار لم تصح هذه الوصية، وإلا جازت.

السؤال: وإن أوصى إلى من يعجز عن القيام بالوصية، ما حكمه؟

الجواب: ضَمَّ إليه القاضي غيره.

السؤال: إن أوصى إلى اثنين، هل يلزمهما الاتفاق في التصرف؟

الجواب: إذا أوصى إلى اثنين لم يجز لأحدهما أن يتصرف دون صاحبه عند أبي حنيفة

ومحمد رحمهما، إلا في شراء كفن الميت وتجهيزه، وطعام أولاده الصغار

وكسوتهم ورد وديعة بعينها، وتنفيذ وصية بعينها، وعتق عبد بعينه، وقضاء

الدين والخصومة في حقوق الميت.

فصل في الموصى له

السؤال: هل يلزم أن تكون الوصية لأحد الورثة؟

الجواب: لا، بل يمكن أن تكون لغيرهم.

كيف تنفذ هذه الوصية؟

الجواب: طريق إنفاذها أن يقسم بينهما الثلث نصفين.

السؤال: إن وصى لأحدهما بالثلث، والآخر بالثلث، هل يصح؟

الجواب: يقضى بينهما بالثلث أثلاثا يعني أنه يُعطى صاحب الثلث ثلثي الثلث

والآخر ثلثه.

السؤال: وإن وصى لأحدهم بجميع ماله، والآخر بالثلث، هل يصح؟

الجواب: لا.

الجواب: قال أبو حنيفة رحمه الله: الثلث بينهما نصفان، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: الثلث بينهما على أربعة أسهم، لصاحب الجميع ثلاثة أسهم، ولصاحب الثلث سهم واحد.

السؤال: هل يصير أو حصة الثلث حتى لا يزداد على الثلث في صورة من الصور؟

الجواب: لا يضرب للموصى له بما زاد على الثلث عند أبي حنيفة رحمته، إلا في المحاباة، والسعاية، والدراهم المرسلة.

السؤال: هل يحل ثلث دراهم أو ثلث مائة درهم، فهذه مائة، وتبقى الثلث، ٥٠، ١٥٠

ياخذ الموصى له؟

الجواب: إن كان هذا الثلث الباقي يخرج من ثلث ما بقي من ماله، فله جميع ما بقي.

ح: صورة واحدة أن يكون له عبد، قيمه أحدهما مائة وألف، وقيمته الآخر ست مائة، وأوصى بأن يباع أحدهما بثلث مائة، والآخر بثلث مائة، فحسبت الحماة ههنا لأحدهما بألف والآخر خمس مائة، ودمت كنه وصيه؛ لأنه في حال مرض، فإن لم يكن له مال غير هذين عشرين ومائة ثمنه، جازت الحماة بقدر الثلث، فكبر بينهما ثلاثاً يضرب موصى به بألف حسب وصيته وهي لألف، وأوصى له الآخر حسب وصيته وهي خمس مائة، فما به حماة الألف بأحد ثلثي الثلث، وما به حماة خمس مائة بأحد ثلثي الثلث؛ فإن لألف ثلث من ألف وخمس مائة، فهو كذا ههنا كسائر الوصايا على قول أبي حنيفة رحمته وجب أن لا يضرب الموصى له بما زاد على الثلث.

والسعد: صورة سعيه أن يوصي بعق عبد، قيمه أحدهما ألف، وقيمته الآخر ثمان ولا مال له غيرهما، فإن جازت بورثته عتقا جميعا، وبما يجيروا يعتقان من ثلث، وثلث مائة ألف، فالألف سما قدر وصيتهما ثلثا لألف لئلا يفتقر الثمان، ويسعى في الباقي، وثلث مائة ألف، ويسعى في الباقي.

والدراهم المرسلة: صورة دراهم المرسلة: أن يوصي برجل بألف درهم، والآخر بألف درهم، وثلث مائة ألف درهم، وبما تجوز بورثته؛ فإنه يكون سهماً أثلثاً، كل واحد منهما يضرب جميع وصيته؛ لأن وصيه في محرجهما صحيحة حوزة أن يكون له مال آخر، فخرج هذا القدر من ثلث، ولا كدنت فيما إذا أوصى برجل ثلث مائة والآخر نصف مائة أو جميع مائة؛ لأن النقط في محرجه لم يصح؛ لأن ماله هو أكثر أو خرج له مال آخر، يدخل فيه تلك الوصية، ولا يخرج من الثلث. من حواشي "الهداية".

السؤال: وصى ثلث ثيابه، فبعت ثلثها، وبقي منها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله، ماذا يستحقه الموصى له؟

الجواب: لا يستحق إلا ثلث ما بقي من ثيابه.

السؤال: أوصى لرجل ألف درهم، وله من عين ودين، كيف ينقسم للموصى له من مال الموصي؟

الجواب: إن خرج الألف من ثلث العين دُفعت إلى الموصى له، وإن لم يخرج منها دُفع له ثلث العين، وكلما خرج من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفي الألف.

السؤال: وهل تجوز الوصية للحمل؟

الجواب: تجوز.

السؤال: هل تجوز الوصية بالحمل؟

الجواب: تجوز إذا وُضع لأقل من ستة أشهر من يوم الوصية.

السؤال: أوصى لرجل بحاربه وبنسي حملها، ما حكم هذه الوصية؟

الجواب: صحت الوصية، وصح الاستثناء.

السؤال: أوصى لرجل بحاربه، وسكت عن ولدها، فولدت ولدا بعد موت الموصي هل

أر بقيل الموصى له، ثم قبل بعد ذلك، هل له جارية فقط، أو هي له مع ولدها؟

الجواب: إن كانت الأم وولدها يخرجان من الثلث، فهما للموصى له، وإن لم يخرجوا من

الثلث ضُرب بالثلث، وأخذ بالحصّة منهما جميعا في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما،

وقال أبو حنيفة رحمه الله: يأخذ ذلك من الأم، فإن فضل شيء أخذ من الولد.

من ثيابه قالوا: هذا كان الثياب من حاس محسفة، وهو كانت من جنس واحد فهي ثمرة بدرهم، وكذلك المكيل والموزون بمنزلتها؛ لأنه يجري فيه الجمع جبرا بالقسمة. من "الهداية".

السؤال: أوصى لولد فلان أو لورثة فلان، كيف يقسم بينهم؟

الجواب: يقسم بينهم في الصورة الأولى للذكر والأنثى سواء، وفي الصورة الثانية على طريقة الإرث، أعني للذكر مثل حظ الأنثيين.

السؤال: أوصى لزيد وعمر وثلث ماله، فإذا عمرو ميت، كيف يقسم؟

الجواب: لا قسمة في هذه الصورة، والثلث كله لزيد.

السؤال: فإن قال: ثلث مالي بين زيد وعمر و، وزيد ميت، ما حكمه؟

الجواب: كان لعمر ونصف الثلث.

السؤال: أوصى بثلث ماله، ولا مال له، ثم اكتسب ماذا يستحق الموصى له؟

الجواب: يستحق ثلث ما يملكه عند الموت.

السؤال: مات الموصى له في حياة الموصي ما حكم الوصية؟

الجواب: بطلت الوصية في هذه الصورة.

السؤال: إن أوصى بمثل نصيب ابنه، ما حكم هذه الوصية؟

الجواب: هذه الوصية جائزة، فإن كان للموصي ابنان، فلهما الثلثان وللموصى له الثلث.

السؤال: رجل أوصى بسهم من ماله، ولم يعين السهم، ماذا يستحق الموصى له؟

الجواب: يستحق أحسن سهام الورثة، إلا أن ينقص عن السدس فيتم له السدس.

السؤال: إن أوصى بجزء من ماله، ماذا يحصل للموصى له؟

الجواب: يقال للورثة: أعطوه ما شئتم، وله ما أعطوه.

السؤال: أوصى لجيرانه فمن يستحق منهم المال الموصى به؟

الجواب: الجيران هم الملاصقون عند أبي حنيفة رحمهم الله، فهم الذين يستحقونه.

السؤال: أوصى لأصهاره، أو أختانه، فمن يصدق عليه لفظ الصهر والختن؟

الجواب: إذا أوصى لأصهاره فهي وصية لكل ذي رحم محرم من امرأته، وإذا أوصى لأختانه فهي وصية لزوج كل ذات رحم منه.

السؤال: وإن أوصى لأقاربه، من يدخل في هذه الوصية؟

الجواب: يدخل في هذه الوصية الأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه، ولا يدخل فيهم الوالدان والولد، ويكون للثنتين فصاعداً.

السؤال: إذا أوصى للأقارب وله عم وخالان، من يستحق ما أوصى به؟

الجواب: تعتبر هذه الوصية للعمين.

السؤال: وإن كان له عم وخالان، ما حكم استحقاقهم؟

الجواب: للعم النصف، وللخالين النصف، وهذا عند أبي حنيفة رحمته، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: إذا أوصى للأقارب تشمل الوصية كل من يُنسب إلى أقصى أب له في الإسلام.

فصل في الإعتاق والمحابة والهبه في المرض

السؤال: إن أعطى عبده في مرض ماله، أو بيع أو وصى أو وهب، هل هذا حلال؟

الجواب: هذا كله جائز، وهو يعتبر من الثلث، ويضرب به مع أصحاب الوصايا.

السؤال: حابي، ثم أعتق أو أعتق، ثم حابي أيها يقدم؟

الجواب: قال أبو حنيفة رحمته: المحابة أولى في الصورة الأولى، وأما في الصورة الثانية فهما سواء، وقال صاحبان رحمتهما: العتق أولى في المسألتين.

فصل في الترتيب في تنفيذ ما أوصى

السؤال: أوصى بعدة وصايا رجاء ثواب الله تعالى، أيها تقدم؟

الجواب: تقدم الفرائض على غيرها، قدمها الموصي أو آخرها، مثل الحج والزكاة والكفارات، وما ليس بواجب قُدِّم منها ما قدمها الموصي.

فصل في الوصية بالحج

السؤال: إن أوصى بحج الإسلام، ماذا يجب على الورثة؟

الجواب: يجب عليهم أن يحجوا عنه رجلا من بلده، ويحج عنه المأمور راكبا، فإن لم تبلغ الوصية النفقة أحجوا عنه من حيث تبلغ.

السؤال: خرج من بلده حجا فمات في الطريق، وأوصى أن يحج عنه، من أين يجب الإحجاج في هذه الصورة؟

الجواب: قال أبو حنيفة رحمته: يحج عنه من بلده، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: يحج عنه من حيث مات.

مسائل شتى

- ١- لا تصح وصية المكاتب وإن ترك وفاء.
- ٢- يجوز للموصي الرجوع عن الوصية، فإذا صرح بالرجوع كان رجوعا وإن جحد الوصية لا يكون رجوعا.
- ٣- تجوز الوصية بخدمة عبده وسكنى داره سنين معلومة، كما تجوز إلى الأبد، فإن خرجت رقبة العبد من الثلث سلم إلى الموصى له للخدمة، وإن كان لا مال له غيره خدم الورثة يومين والموصى له يوما، فإذا مات الموصى له عاد العبد إلى الورثة كاملا.

حب سلع لم يذكر القدوري أن هذا مقيد بما إذا خرجت نفقة حج من ثلث ماله، ولأنه من هذا القيد؛ لأن نوصيه لا ينفذ فيما رد على ثلث أي وصية كانت بلا إحارة الورثة، قال في أعية لسانك (ص ١٨٢): وهو وصى رجلا أن يحج عنه أو قال: أحجوا عني وأطلق، فم بعين المال ولا كمية حج، يحج عنه من ثلث ماله حجة واحدة بقدر الكفاية.

كتاب الفرائض

السؤال: الفرائض ما هي؟

الجواب: هي جمع فريضة، وتطلق الفريضة على ما كتب الله تعالى على عباده، وأمر بفعلها أمراً مؤكداً لا بد من الائتثار به، ويفسق تاركها إذا تركها بغير عذر شرعي، وغلب في العرف استعمال هذه الكلمة في مقادير الميراث التي قدرها الله تعالى في كتابه للذكور والإناث الذين يرثون ما تركه الأموات، فقال عز من قائل: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ إلى آخر الآيتين.

السؤال: يبينوا الترتيب في الإرث؟

الجواب: ما ترك الميت من ماله أولاً يبدأ منه بتكفينه وتجهيزه من غير تبذير ولا تقتير، ثم تُقضى ديونه من جميع ما بقي من ماله، ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد أداء الديون، ثم يقسم الباقي بين ورثته حسب ما بين الله تعالى في كتابه أو بلسان رسوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

فيبدأ بأصحاب الفرائض، وهم الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله تعالى، ثم بالعصبات، وهم الذين يأخذون ما أبقاه أصحاب الفرائض، ويأخذون جميع المال إذا لم يكن أحد من أصحاب الفرائض، وعند عدم العصبية يُردُّ ما بقي على ذوي الفروض النسبية بقدر حقوقهم، وإذا لم يكن من أصحاب الفروض، ولا من العصبات أحد، أو كان في أصحاب الفروض من لا يرد عليهم، استحق أولوا الأرحام، وإن لم يكن أحد من ذوي الأرحام استحق مولى الموالاة، ثم الموصى له بجميع المال، ثم يوضع في بيت المال.

السؤال: يتو اعدد الذكور الذين يرثون من مال الميت، وسموهم.

الجواب: الذين أجمع على توريتهم من الذكور عشرة:

- ١- الابن. ٢- وابن الابن وإن سفل. ٣- والأب. ٤- وأب الأب وإن علا.
- ٥- والأخ. ٦- وابن الأخ. ٧- والعم. ٨- وابن العم. ٩- والزوج.
- ١٠- ومولى النعمة، وهو من له ولاء العتاقة.

السؤال: والإناث اللاتي أجمع على توريتهن، من هن، وكم عددهن؟

الجواب: هن سبع:

- ١- البنت. ٢- وبنت الابن. ٣- والأم. ٤- والجددة أي أم الأب وأم الأم.
- ٥- والأخت. ٦- والزوجة. ٧- ومولاة النعمة أي المعتقة.

السؤال: وموانع الإرث ما هي؟

الجواب: هي أربعة:

- ١- الرق. ٢- والقتل. ٣- واختلاف الدينين. ٤- واختلاف الدارين، فلا يرث المرتد، ولا المملوك من أحد شيئا، ولا القاتل من مقتوله، ولا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم، ولا يرث الحربي الذمي وبالعكس، ولا يرث الحربيان فيما بينهما إذا كانا من دارين مختلفتين.

السؤال: الفرائض أي السهام المقدرة المبينة في كتاب الله تعالى، ما هي وكم هي؟

الجواب: هي ستة:

- ١- النصف. ٢- والربع. ٣- والثلث. ٤- والثلثان. ٥- والثلث.
- ٦- والسدس.

واختلاف الدين معناه أن أحدهم مسلم ولاخر كافر، فلا يتورثان، أما إذا كانا كافرين، فإنهما يتورثان، وإن اختلف ملتتهما؛ لأن الكفر ملة واحدة.

السؤال: فمن يستحق النصف؟

الجواب: يستحقه على حسب الأحوال خمسة:

- ١ - الننت. ٢ - وبنت الابن إذا لم تكن بنت الصلب. ٣ - والأخت لأب وأم.
- ٤ - والأخت لأب إذا لم تكن أخت لأب وأم. ٥ - والزوج إذا لم يكن للميتة ولد، ولا ولد ابن، وإن سفل.

السؤال: ومن يستحق الربع من الورثة؟

الجواب: يستحقه الزوج إذا كان للميتة ولد أو ولد ابن منه، أو من غيره وإن سفل، كما تستحقه المرأة إذا لم يكن لزوجها الميت ولد، ولا ولد ابن منها أو من غيرها، وإذا تعددت الزوجات لا يزداد لهن على الربع.

السؤال: ومن يستحق الثمن؟

الجواب: تستحقه الزوجة إذا كان للميت ولد أو ولد الابن، ولا يزداد على الثمن، وإن تعددت الزوجات.

السؤال: ومن يستحق الثلثين؟

الجواب: تستحق الثلثين البنتان فصاعدا إذا لم يكن معهما ابن للميت، كما تستحقه بنت الابن فصاعدا عند عدم أولاد الصلب وعدم ابن الابن، وكذا الأختان فصاعدا إذا كانتا لأب وأم أو لأب، ولم يكن للميت ولد، لا ذكر ولا أنثى، كما يستحق الثلثين الأب فيما إذا ترك الميت الوالدين وليس له ولد ذكر ولا أنثى.

كما يستحق: هذان الثلثان يستحقهما الوالد من حيث كونه عصة، قال تعالى شأنه: ﴿فمن له يكره﴾. وورثته ثلثه فلامه ثلثه (النساء: ١١) فإذا أخذت الأم الثلث استحق الأب ما بقي وهو الثلثان.

السؤال: ومن يستحق الثلث منهم؟

الجواب: تستحقه الأم إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان من الإخوة والأخوات فصاعداً، كما يستحقه الاثنان فصاعداً من ولد الأم، ذكورهم وإناثهم في القسمة والاستحقاق سواء، إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولا أب ولا جد.

السؤال: ومن يستحق السدس؟

الجواب: يستحقه كل واحد من الأبوين إذا كان للميت ولد أو ولد ابن وإن سفل، كما تستحقه الأم مع اثنين من الإخوة والأخوات فصاعداً، من أي جهة كانا، وتستحقه الجدات والجد مع الولد وولد الابن، وكذا تستحقه بنات الابن مع البنت، إن لم يكن معهن أخوهن، وتستحقه الأخوات لأب مع الأخت لأب وأم إن لم يكن معهن أخوهن، وكذا يستحقه واحد من أولاد الأم إذا لم يكن للميت ولد أو ولد الابن وإن سفل - ذكرًا كان أو أنثى - ولا أب ولا جد.

السؤال: هل يسقط بعض الأقربين ببعض في الإرث؟

الجواب: نعم يسقط بعضهم ببعض، وفيه بعض تفاصيل نذكره كما يلي:

- ١- تسقط الجدات بالأم.
- ٢- ويسقط الجد والإخوة والأخوات بالأب.
- ٣- يسقط ولد الأم بأحد أربعة، بالولد وولد الابن والأب والجد.
- ٤- وإذا استكملت البنات الثلاث سقطت بنات الابن إلا أن يكون بإزائهن أو أسفل منهن ابن ابن فيعصَّبهن.

٥- إذا استكملت الأخوات لأب وأم الثلثين سقطت الأخوات لأب إلا أن يكون معهن أخ لهن فيعصبهن.

باب العصبات

السؤال: قد ذكرتم أصحاب الفرائض، وما سحقتوه من السهام المفروضة، والآن نريد أن نحفظ ترتيب العصبات فيما بينهم.

الجواب: أقرب العصبات البنون، ثم بنوهم، ثم الأب، ثم الجد، ثم بنو الأب، وهم الإخوة، ثم بنو الجد وهم الأعمام، ثم بنو أب الجد، فإن استوى بنو الأب في درجة، فأولاهم من كان من أب وأم، والابن وابن الابن والإخوة يقاسمون أخواتهم ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾، ومن سواهم من العصبات ينفرد بالميراث ذكورهم دون إناثهم.

وهؤلاء الذين ذكرناهم من العصبات، هم عصبه من جهة النسب، وهناك عصبه آخر، وهو مولى العتاقة الذي أعتق هذا المورث الذي مات، ويقال له العصبه من جهة السبب، ثم يستحق الأقرب فالأقرب من عصبه المولى المعتق، ومولى العتاقة مؤخر عن العصبه من جهة النسب، ومقدم على ذوي الأرحام.

باب الحجب

السؤال: الحجب ما هو، وكيف هو؟

الجواب: هو أن يُحَرَّمَ بعضُ الورثة من الإرث ببعض الآخرين، فإن حرمه بالكلية، فهو حجب حرمان، وإن حجبه بحيث انتقص نصيبه فهو حجب نقصان.

السؤال: بينوا مسائل الحجبين كليهما.

فيعصبهن: ويكون الميراث بينهم لذكر مثل حظ الأنثيين.

الجواب: احفظ المسائل الآتية:

تُحجَب الأم من الثلث إلى السدس بالولد وولد الابن وإن سفل، أو الاثنين من الإخوة أو الأخوات من أي جهة كانوا، ويُحجَب الزوج من النصف إلى الربع إذا كان للميتة ولد، كما تُحجَب الزوجة من الربع إلى الثمن، إذا كان لزوجها الميت ولد، وهذا حجب نقصان.

ويتأتى حجب حرمان فيما إذا ترك بنتين وبنت الابن، فإن بنت الابن تحجب بالكلية عند وجودهما، فلو ترك بنتا وبنت ابن تأخذ البنت النصف وبنت الابن السدس تكملة للثلثين، وكذا إذا ترك أختين شقيقتين، وأختا لأب فإن الأخيرة تحجب حجب حرمان، وإن كانت أخت لأب مع أخت لأب وأم تأخذ الأخت لأب السدس تكملة للثلثين.

باب الرد

السؤال: قد ذكرتم أنه إذا لم يكن في الورثة عصبة، فإن المال الساقى بعد سهم أصحاب الفروض يرد على ذوي الفروض، فمسأل أن هذا الرد يتحقق عند عدم وجود العصباء النسبية والنسبية كليهما، أو يتحقق إذا لم يوجد العصباء من جهة النسب فقط؟

الجواب: هو عام للعصباء من الجهتين، فإذا كان للميت عصبة من جهة السبب، وهو مولى العتاقة يستحق الميراث، ولا يرد ما بقي من سهام ذوي الفروض على ذوي الفروض.

السؤال: ههنا سؤال آخر، وهو أنكم ذكرتم أن المال الباقي يرد على ذوي الفروض النسبية، فلماذا قيدتموه بالنسبية؟

الجواب: لأنه لا يرد على الزوجين.

باب ذوي الأرحام

سوال: قد ذكرتم في بيان ترتيب الارث انه إذا لم يكن في الورثة أصحاب
الفرقة من ولا العصباء يستحق المال ذوو الأرحام، فريد ان يعلم أن

ذوي الأرحام من هم؟

الجواب: هم عشرة:

- ١- ولد البنت. ٢- وولد الأخت. ٣- وبنت الأخ. ٤- وبنت العم.
- ٥- والخال. ٦- والخالدة. ٧- وأبو الأم. ٨- والعم لأم. ٩- والعمة.
- ١٠- وولد الأخ من الأم، وأقربهم أولى من بعدهم.

السؤال: هل في استحقاقهم الإرث ترتيب، أم هم يسرون في الاستحقاق؟

الجواب: يرث هؤلاء على الترتيب الآتي، فأولهم بالميراث من كان من ولد الميت أي ولد
البنت، ثم ولد الأبوين أو أحدهما، وهم بنات الإخوة وأولاد الأخوات، ثم
ولد أبوي أبويه أو أحدهما، وهم الأخوال والخالات والعمات.

سؤال: إذا تساوى شخصان في درجة من حيث القرابة، فهل يستحقان المال

كلاهما، أو يُقدم أحدهما على الآخر؟

الجواب: يستحق الميراث منهما من كان أولى إلى الميت بوارث.

مسائل شتى

- ١- يفرض للأُم ثلث ما بقي في مسألتين، الأولى: أن امرأة ماتت وتركت
زوجها والأبوين، فيأخذ الزوج النصف، ويأخذ الأبوان الباقي أثلاثاً.

بوارث: كرجل مات وترك ابنة عم وابن عمّة، أمال كله لبنت العم، وكذا لو ترك بنت بنت بنت، وبنت بنت
ابن فأمال لبنت بنت الابن. من "الجوهرة".

- الثالث للأم والثلاثان للأب، والثانية: أن رجلاً مات وترك امرأة وأبوين، فللمرأة الربع وللأبوين ما بقي بعد سهمها أثلاثاً، الثلث للأم والثلاثان للأب.
- ٢- رجل مات وترك ابني عم، أحدهما أخ لأم، فللأخ السدس، والباقي بينهما نصفان.
- ٣- امرأة ماتت وتركت زوجاً وأمّاً، أو جدة وإخوة من أم وأخاً للأب وأم، فللزوجة النصف، وللأم السدس، ولأولاد الأم الثلث، ولا شيء للأخ لأب وأم.
- ٤- وإذا غرق جماعة، أو سقط الحائط على جماعة، فلم يعلم من مات منهم أولاً، فمال كل واحد منهم للأحياء من ورثته.
- ٥- إذا اجتمع للمجوسي قرابتان لو تفرقتا في شخصين ورث أحدهما مع الآخر ورث بهما.
- ٦- لا يرث المجوس بالأنكحة الفاسدة التي يستحلونها في دينهم.
- ٧- عصبية ولد الزنا وولد الملاعة مولى أمهما.
- ٨- من مات وترك حملاً وقف ماله، حتى تضع المرأة حملها في قول أبي حنيفة رحمته.

وأم: لأن الله تعالى جعل لزوج النصف، وللأم السدس، ولإخوة من أم ثلث، فاستعرفت بقريضة، ولم ينق بإخوة شيء. من "الخوهر". **ورث هما** جواب "إد" والضمير راجع إلى عرينين، وصورة نسائه كما ذكر صاحب الخوهر: مجوسي زوج سته فولدت له سبي، فمات المجوسي، ثم ماتت إحدى سبي، فبقي ماتت عن أم هي تحت لأب وعن تحت لأب وأم فللأم السدس بالأمومية، وللأخت لأب وأم النصف، وللأم السدس بالأختية لأب.

امهما قال صاحب الخوهر: لأن ولد المرأة لم يكن له نصيب حتى دُثت بأمه، وكذا ولد الملاعة من أمهات، فإذا مات دُثت أنولد يكون ميراثه لأمه وأولاد أمه، الذكر والأنثى فيه سواء، فإذا ترك أحد وإخوة من أم فلو وجد نسيس، وبالأختين فصعدا اثنتان، وما بقي من ميراث الأم وأولادها يكون عصبة الأم، لأقرب فالأقرب.

- ٩- الجد أولى بالميراث من الإخوة عند أبي حنيفة رحمته، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: يقاسمهم إلا أن تنقصه المقاسمة من الثلث.
- ١٠- إذا اجتمعت الجدات فالسدس لأقربهن.
- ١١- يحجب الجد أمه، ولا ترث أم أب الأم بسهم، وكل جدة تحجب أمها.
- ١٢- إذا ترك المعتق أب مولاه، وابن مولاه فماله للابن عندهما، وقال أبو يوسف رحمته: للأب السدس والباقي للابن.
- ١٣- إن ترك جد مولاه وأخا مولاه، فلمال للجد عند أبي حنيفة رحمته، وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: هو بينهما.
- ١٤- ولاء العتاقة لا يُباع ولا يُوهب.

باب حساب الفرائض

السؤال: كيف تُقسم الميراث على الورثة، وكيف نعلم أصل المسألة؟

الجواب: احفظ التفصيل الآتي:

- ١- إذا كان في المسألة نصفٌ ونصف - كما إذا تركت امرأة زوجها وأختا شقيقة - أو كان في المسألة نصف وما بقي - كما إذا تركت امرأة زوجها وعمًا - فأصل المسألة يكون من اثنين.
- ٢- وإن كان في المسألة ثلث وما بقي - كما إذا ترك الميت أمًا وعمًا - أو كان فيها ثلثان وما بقي - كما إذا ترك بنتين وعمًا - فأصل المسألة يكون من ثلاثة.

مفاتيحهم ومعنى المقاسمة أن تجعل حصة كأحد الإخوة، وقوله: إلا أن تُنقصه المقاسمة من الثلث، معناه أن لا ينقص نصيبه من الثلث، ويظهر ذلك من مثال، وهو أن الميت ترك حده وثلاثة إخوة، فهو جعل أحد كأحد لإخوة يستحق الربع، وإذا أعطي الربع بنقص نصيبه من الثلث، فلا يُعطى الربع بل يُعصى الثلث، وإساقى يُعطى للإخوة، يجعل الثلثين ثلاثة أسهم.

- ٣- وإن كان فيها ربع وما بقي - كما إذا ترك الميت زوجة وأخا - أو كان فيها ربع ونصف كما إذا تركت زوجا وبنتا وأخا فيكون أصل المسألة من أربعة.
- ٤- وإن كان فيها ثمن وما بقي - كما إذا ترك زوجة وابنا - أو ثمن ونصف - كما إذا ترك زوجة وبنتا - فيكون أصل المسألة من ثمانية.
- ٥- وإن كان فيها نصف وثلث - كما إذا تركت زوجا وأما وأخا - أو كان فيها نصف وسدس - كما إذا ترك أما وبنتا وأخا - فيكون أصل المسألة من ستة.
- ٦- وإن كان فيها مع الربع ثلث - كما إذا ترك زوجة وأما - أو كان فيها مع الربع سدس - كما إذا تركت زوجا وأما وابنا - فأصل المسألة يكون من اثني عشر.
- ٧- وإن كان فيها مع الثمن سدسان - كما إذا ترك زوجة وأبوين وابنا - أو كان مع الثمن ثلثان - كما إذا ترك زوجة وبنتين - فيكون أصل المسألة من أربعة وعشرين.

باب العول

السؤال: قد يصيب المخرج عن الوفاء بالتعويض المجتسعة فيه، فكيف ينقسم في هذه الصورة؟

الجواب: يرتقي المخرج إلى عدد أكثر من ذلك المخرج لتصحيح المسألة، ويُسمى هذا عولا، وتُسمى المسألة عائلة، وقد عملت أن المخارج سبعة، فأربعة منها لا تعول، وهي الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية، وثلاثة منها قد تعول، أما الستة، فتعول إلى سبعة وثمانية وتسعة وعشرة، وأما اثنا عشر، فتعول إلى ثلاثة عشر وخمسة عشرة وسبعة عشر، وأما أربع وعشرون، فتعول إلى سبعة وعشرين عولا واحدا.

باب تصحيح المسألة

السؤال: إذا انقسم أصل المسألة أي مخرجها على الورثة فلا إشكال فيه ، وقد يمكن أن لا ينقسم سهام فريق منهم عليهم، فإذا كان كذلك كيف تصحح المسألة؟
الجواب: اعلم أولاً أن بين الأعداد تماثلاً وتداخلاً وتوافقاً وتبايناً، فمعنى التماثل بين العددين، أن يكون أحدهما مساوياً للآخر، كثلاثة وثلاثة.

ومعنى التداخل أن يكون العددان مختلفين بحيث ينقسم أكثر العددين على الأقل قسمة صحيحة، مثل: ثلاثة مع تسعة.

ومعنى توافق العددين أن لا ينقسم الأكثر على الأقل، ولكن ينقسمان على عدد ثالث قسمة صحيحة، كثمانية مع عشرين يقسمهما الأربعة، فهما متوافقان.

ومعنى تباين العددين أن لا ينقسم أكثر العددين على الأقل قسمة صحيحة، كما لا يقسمهما عدد ثالث على السوية كالتسعة مع العشرة.

إذا عرفت هذا فاعلم ثانياً أنه إن لم تنقسم سهام فريق منهم عليهم، فاضرب عدد من انكسرت سهامهم في أصل المسألة، أو عوّلها إن كانت عائلة، فما حصل من الضرب تُخرج منه السهام وتصح منه المسألة إن شاء الله تعالى. كما إذا ترك امرأة وأخوين، فللمرأة الربع وللأخوين ثلاثة أرباع، وهي لا تنقسم عليهما إلا بالكسر، فاضرب عدد الأخوين أعني الاثنين في أصل المسألة وهي أربعة فتحصل منه ثمانية، ومنها تصح المسألة، فيكون الاثنان للزوجة وستة بين الأخوين، هذا إذا كان بين عدد الرؤوس والسهام تباين، وأما إذا وافق سهامهم عددهم، فاضرب وفق عددهم في أصل المسألة، كما إذا ترك

امرأة وستة إخوة، فللمرأة الربع وللإخوة ثلاثة أرباع - أي ثلاثة أسهم - وهي لا تنقسم عليهم، فتحتاج إلى الضرب، فإذا ضربت ثلث عددهم أعني الاثنين وهو الذي نسميه وفق عددهم في أصل المسألة تصح منه المسألة؛ لأنه يحصل بضرب الاثنين في الأربعة ثمانية، فتأخذ المرأة الاثنين ويأخذ الإخوة الستة سهماً سهماً، هذا المثال يتضح به تصحيح المسألة غير العائلة، فأما إذا كانت المسألة عائلة، فمثالها في صورة التباين ما إذا كانت الفريضة منقسمة على زوج وثلاث أخوات لأب وأم، أصلها من ستة وتعول إلى سبعة، وتصح المسألة من واحد وعشرين.

وأما إذا كانت المسألة عائلة فيها توافق، وتحتاج أن تُضربَ في عولها، فمثاله أن امرأة ماتت وتركت زوجاً وأبوين وست بنات، فأصل المسألة من اثني عشر، فللزوجة الربع أي ثلاثة، وللأبوين السدسان أي أربعة، وللبنات الست ثلثان وهما ثمانية، فضاق المخرج، وعالت المسألة إلى خمسة عشر، وانكسر سهام البنات، أعني الثمانية على عدد رؤوسهن، وبين عدد الرؤوس والسهام موافقة بالنصف، فرددنا عدد رؤوسهن إلى النصف وهو ثلاثة فضربناها في العول، فحصل بضرب خمسة عشر في ثلاثة، خمس وأربعون، فمنها صحت المسألة، فيأخذ الزوج تسعة أسهم، ويأخذ الأبوان اثني عشر سهماً، وتأخذ البنات أربعاً وعشرين، كل واحدة أربعة أسهم، فاستقام المخرج والقسمة.

السؤال: هذا الذي ذكرتموه علمنا به صَوَرَ تصحيح المسألة إذا انكسرت السهام على فريق، فإن انكسر على فريقين أو أكثر، كيف ينحلُّ المعضَلُّ؟

الجواب: إذا انكسر سهام فريقين أو أكثر، فاضرب أحد الفريقين في الآخر، ثم اضرب ما اجتمع في الفريق الثالث، ثم ما اجتمع في أصل المسألة، هذا إذا كان بين أعداد رؤوس الفريقين أو أكثر تباين، كما إذا مات عن زوجتين وخمس جدات وثلاثة إخوة لأم وعم، أصلها من اثني عشر. للزوجتين الربع: ثلاثة، وللجدات السدس: سهمان، وللإخوة لأم الثلث: أربعة، وللعلم ما بقي وهي ثلاثة، وإن انكسرت على الزوجتين والجدات والإخوة، فاضرب عدد الزوجتين - وهو اثنان - في عدد الجدات، يكون عشرة، ثم اضرب العشرة في ثلاثة عدد الإخوة، يكون ثلاثين، ثم اضرب ثلاثين في أصل المسألة وهي اثنا عشر، يحصل ثلاث مائة وستون.

ومنها تصح المسألة، فإن تساوت الأعداد أجزأ أحدهما عن الآخر، كما إذا ترك امرأتين وأخوين تكون المسألة من الأربعة، تأخذ المرأتان ربعاً: سهماً واحداً، والأخوان ما بقي: ثلاثة، فسهام كل فريق انكسر عليه، فإذا أردت أن تصحح المسألة اضرب اثنين وهو عدد أحد الفريقين في أصل المسألة، فيحصل ثمانية، وتصحح المسألة منها، فتأخذ المرأتان الربع يعني اثنين. كل واحدة واحداً واحداً، والأخوان ستة، كل واحد ثلاثة ثلاثة، وإن كان أحد العددين جزءاً من الآخر أعني الأقل من الأكثر كأربع نسوة وأخوين، إذا ضربت الأربعة أجزأك عن الآخر.

وإن وافق أحد العددين عن الآخر ضربت وفق أحدهما في جميع الآخر، ثم ما اجتمع في أصل المسألة كأربع نسوة وأخت وستة أعمام، فالسته توافق أربعة بالنصف، فاضرب نصف أحدهما في جميع الآخر، ثم ما اجتمع في أصل

المسألة تكون ثمانية وأربعين، ومنها تصح المسألة، فإذا صحت المسألة فاضرب سهام كل وارث في التركة، ثم اقسام ما اجتمع على ما صحت منه الفريضة، ويخرج حق كل وارث.

المناسخة

السؤال: قد يقع أن بعض الورثة يموت قبل أن تنقسم التركة، فحينئذ كيف يُقسم الميراث على الأحياء، الذين يرتون الميت الأول والميت الثاني؟

الجواب: إن كان ما يُصيب الميت الثاني من الميت الأول ينقسم على عدد ورثته، تصح المسألتان مما صحت الأولى، كما إذا ماتت امرأة وتركت زوجا وابنا وبنتين، تكون أصل المسألة من الأربع، يأخذ الزوج الربع: سهما، وثلاثة أسهم بين الأولاد حسب قوله تعالى: ﴿لِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾، ثم انكسرت سهام الأولاد عليهم، فضربنا عدد الرؤوس، وهم أربعة؛ لأن الابن يُنصَّب مقام البنتين في أصل المسألة، وهي أربعة، فحصل ستة عشر، يأخذ منه الزوج أربعة والابن ستة وتأخذ كل بنت ثلاثة ثلاثة، ثم مات الزوج قبل القسمة وترك الابن المذكور والبنتين المذكورتين، تصح المسألة من ستة عشر أيضا، يأخذ الابن ثمانية، وتأخذ كل بنت أربعة أربعة.

هذا الذي ذكرنا هو مثال لما كان بين أصل المسألة الثانية وبين عدد سهم ما نال الميت الثاني من الميت الأول من تساو، ولم نحتج في ذلك إلى أي ضرب أو عمل، فإذا كان بينهما توافق أو تداخل، فاضرب وفق المسألة الثانية في تصحيح المسألة الأولى، ثم اضرب ذلك الوفق في سهام الورثة للميت الأول، تصح المسألتان لما حصل من هذين الضريين، كما إذا ماتت امرأة وتركت

زوجا وأخوين، تصح المسألة من أربعة، يأخذ الزوج النصف: سهمان، ويأخذ الأخوان ما بقي: سهمان سهمان، ثم مات الزوج قبل قسمة التركة، وترك أربع بنين فقط.

وبين أصل المسألة الثانية، وبين عدد ما نال الميت الثاني من الميت الأول توافق بالنصف، فاضرب نصف أصل المسألة الثانية أعني اثنين في تصحيح المسألة الأولى أعني أربعة، يحصل لك ثمانية، ثم اضرب ذلك الوفق في سهام الورثة للميت الأول، فيأخذ الأخوان سهمان سهمان، وبنو الزوج سهمان سهمان، وإن كان بينهما مباينة فاضرب كل التصحيح الثاني في كل التصحيح الأول، والمبلغ مخرج المسألتين، فسهام ورثة الميت الأول تضرب في تصحيح الثاني أو في وفقه، وسهام ورثة الميت الثاني تضرب في ما في يده أو في وفقه، كما إذا ماتت امرأة وترك زوجا وبناتا وأما وأخا، تكون المسألة من اثني عشر، يأخذ الزوج ربعا: ثلاثة سهام، وتأخذ البنت نصفا: ستة سهام، وتأخذ الأم سدسا: سهمين، ويأخذ الأخ ما بقي: سهمان.

ثم مات الزوج وترك زوجة غير الزوجة الأولى وأبا وأما، فتكون المسألة من الأربعة، تأخذ الزوجة ربعا: سهمان، ويأخذ الأبوان ما بقي: أثلاثا.

وبين ما نال الزوج من تركة الزوجة الأولى وبين أصل المسألة الثانية تباين، فنضرب أصل المسألة الثانية في أصل المسألة الأولى، فيحصل ثمانية وأربعون، فتصح منها المسألتان، ثم نضرب سهام ورثة الميت الأول الأحياء في أصل المسألة الثانية وهي أربعة، ثم نضرب سهام ورثة الميت الثاني فيما نال الميت الثاني من الميت الأول، فتأخذ بنت الميت الأولى أربعا وعشرين، وأم الميت الأولى

ثمانية، وأخوها أربعة، وتأخذ الزوجة الثانية الحية ثلاثة، وتأخذ أبو الميت الثاني ستة، وتأخذ أمه ثلاثة، فيكون مجموع ذلك ثمانية وأربعين.

فائدة

إذا صَحَّت مسألة المناسخة، وأردت معرفة ما يُصِيبُ كُلَّ واحد من حساب الدراهم، قَسَمْتُ ما صحت منه المسألة على ثمانية وأربعين، فما خرج أخذت له من سهام كل وارث حبة. والله تعالى أعلم بالصواب.

خاتمة الكتاب

ولقد تَمَّ الكتاب المستطاب بفضل الله المليك الوهاب على يد مؤلفه العبد الفقير إلى رحمة ربه ورضوانه محمد المعروف بـ عاشق إلهي - عفا الله عنه وعافاه وجعل آخرته خيرا من أولاه - في أوائل صفر المظفر من السنة الحادية عشر بعد ألف وأربع مائة في المدينة المنورة.

والحمد لله أولا وآخرا وباطنا وظاهرا، والصلاة والسلام على من أرسل بالحجج القاهرة، فكان دينه على سائر الأديان غالبا وظاهرا، وعلى من صحبه وجاهد معه، فكان لدين الله تعالى ناصرا وعلى كل من حمل دينه وبلغه، فكان لُسْتِيَّه ناصرا.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	٣	شروط الصلاة ..	٤٤
ترجمة الإمام أبي جعفر القدوري	٤	فرائض الصلاة ..	٤٧
كتب ظاهر الرواية	٦	وجبات الصلاة.....	٤٧
خدمات الفقه	٨	سس الصلاة ..	٤٨
كتاب الطهارة	٩	آداب الصلاة	٤٩
سس الوضوء	١٠	كيفية أداء الصلاة من التحريمة إلى السلام ..	٤٩
نواقض الوضوء.....	١٢	الفرق بين صلاة الرجل وامرأة	٥٢
الغسل المفروض وموجباته	١٢	فصل في امرأة	٥٣
الغسل المستنون ومواقفه	١٣	صلاة نُوتر	٥٥
فرائض الغسل	١٤	سس وإسواف	٥٧
حكام الحدث الأصغر ولأكبر	١٥	قضاء المفوت	٦٢
المياه	١٥	مفسدات الصلاة.....	٦٤
حاسة الماء وصهارثه	١٦	أشأ عشرة مسألة خلافية	٦٦
تصهير سُر يد وقعت فيها حاسة	١٧	مكروهات الصلاة ..	٦٦
مسائل الأسار	٢٠	اجماعه والإمامة	٦٧
نُسيم	٢١	فصل في إدراك الفريضة	٧٠
المسح على الحفين والجبيرة	٢٥	احدث في الصلاة	٧٤
الحيض، والنفاس، والاستحاضة	٢٨	سجود اسهيو ..	٧٥
حكم المعذور	٣٣	سجود شلاوة	٧٧
الأجاس وتصهيرها	٣٣	صلاة امريض ..	٧٩
الاستنجا	٣٥	صلاة اسافر ..	٨٠
كتاب الصلاة	٣٦	صلاة الجمعة ..	٨٤
أوقات الصلاة، أوائلها وأواخرها وما		صلاه اعيدين ...	٨٨
يستحب منها	٣٧	صلاة كسوف	٩٢
الأوقات المكروهة	٤٠	صلاة الاستسقاء	٩٣
الأذان والإقامة	٤٢	قيام شهر رمصاك	٩٤

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
صلاة الخوف	٩٥	فصل في القصد	١٣٥
الصلاة في الكعبة	٩٦	صيام التطوع	١٣٦
أحكام الجنائز	٩٧	الاعتكاف	١٣٧
فصل في غسل	٩٨	كتاب الحج	١٣٨
فصل في انكفئ	٩٩	فرائض الحج ووجباته وسنه	١٣٩
فصل في الصلاة على الميت	١٠١	المواقيت والإحرام	١٤٠
فصل في غسل ولد	١٠٣	محظورات الإحرام	١٤٢
فصل في أحكام الشهيد	١٠٤	دخول مكة وطواف القدوم	١٤٤
كتاب الركة	١٠٦	الرمل والاضطباع	١٤٥
من تفرغ عبه اركاة	١٠٦	ركعتا الطواف	١٤٦
ركاة الذهب والعصاة	١٠٨	السعي بين الصفا والمروة	١٤٦
ركاة لعروض	١١٠	الرواح إلى منى ثم منها إلى عرفات	١٤٧
كيف يؤدي ركاة القديس وعروض الحجر	١١٠	ارواح بن امرئدة وأوقف لها	١٤٨
صدقة السواالم	١١٢	الرواح إلى منى، ورمي جمرة العقبة،	
ركاة الإبل	١١٣	والدبح، والحلق	١٤٩
ركاة البقر	١١٤	طواف الزيارة	١٥٠
ركاة الغنم	١١٥	رمي الجمار الثلاث في الأيام الثلاثة	١٥٠
ركاة الحبل	١١٥	صوف مودع	١٥٢
مسائل شتى	١١٦	مسائل شتى	١٥٢
ركاة لرواح وثمر	١١٨	اعمره	١٥٣
مصارف اركاة	١١٩	اقرن	١٥٥
صدقة لعصر	١٢٥	تجمع	١٥٧
كتاب الصوم	١٢٧	أشهر حج	١٥٩
ما يشهد شهر رمضان	١٣٠	من لا يجوز له الجمع بين المسكين	١٥٩
شترط الية	١٣١	خبايا وجروها	١٥٩
فصل فيما يفسد الصوم ويجب القضاء		ليس المحيط	١٦٠
فقط أو يجب القضاء والكفارة مع	١٣٣	تعطية الرأس والوجه	١٦٢
فصل في ما لا يفسد الصوم	١٣٥	النطيط في المدن أو التوب	١٦٣
فصل فيما يكره نصائمه	١٣٥	تقسيم الأصفار	١٦٤

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
حقق الشعر	١٦٥	المراجعة والتولية	٢٠٦
حكم المعدور في ارتكاب هدد المحظورات .	١٦٥	مسائل شتى	٢٠٧
حماغ ودو عيه	١٦٦	باب الربا	٢٠٩
ارتكاب المحظورات في أفعال الخج	١٦٧	بيع الصرف	٢١٤
الطواف محدثاً أو جنباً	١٦٧	بيع السم	٢١٨
ترك الواجب في أفعال الخج	١٦٨	كتاب الرهن	٢٢٠
الإحلال في الترتيب	١٦٨	كتاب الحجر	٢٢٨
الأسحير	١٦٩	فائدة	٢٣٢
حبايات عمرة	١٦٩	كتاب الإفراء	٢٣٣
لاصبيد في لإحرام	١٧٠	كتاب الإجارة	٢٤٠
حكم تقارن في ارتكاب محصورات .	١٧٢	استحجر بدور وحوبيت و لأرصي	٢٤١
محاورة المبقات بغير إحرام	١٧٣	استحجار اثبات	٢٤٢
حبايات حرم	١٧٦	استحجار بغير	٢٤٣
الإحصار	١٧٨	استحجار بدو	٢٤٣
نفوت	١٨٠	حكم استحجار الحمد وغيره	٢٤٥
فندي	١٨٠	حكم الاستحجار على تصدعات أو على	
كتاب البيوع	١٨٥	المعاصي	٢٤٥
حبار شرط	١٩٠	صمد الأخير	٢٤٦
حبار برؤية	١٩١	حكم سفر ناعد لأحير	٢٤٧
حبار اعيب	١٩٤	منى يستحق لأجرة ؟	٢٤٧
تسيه	١٩٥	فائدة	٢٤٨
البيع الفاسد والباطل والمكروه	١٩٦	ذكر بعض الشروط والاختلاف بين المسأجر	
أمثلة البيع الباطل وحكمه	١٩٧	و لأحير	٢٤٩
أمثلة البيع الفاسد وحكمه	١٩٨	فسخ الإجارة وانفساخها	٢٥٠
مسائل شتى	٢٠٣	فساد الإجارة بالشروط	٢٥١
ليبوع منكروهه	٢٠٣	شرط الخيار في الإجارة	٢٥١
فائدة	٢٠٤	كتاب التبعة	٢٥١
الإقالة	٢٠٥	كتاب الشراكة	٢٦٠
فائدة	٢٠٦	كتاب المصارف	٢٦٥

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
كتاب الوكالة.....	٢٧٠	كتاب الديات.....	٤١٥
كتاب الكفالة.....	٢٧٦	كتاب المعاقل.....	٤٢٧
كتاب الحوالة.....	٢٨٠	كتاب الحدود.....	٤٢٩
كتاب الصلح.....	٢٨١	كتاب السرقة.....	٤٣٨
فائدة.....	٢٨٦	كتاب الأشربة.....	٤٤٤
كتاب الهبة.....	٢٨٦	كتاب الصيد والذبائح.....	٤٤٦
كتاب الغصب.....	٢٩١	كتاب الأضحية.....	٤٥٣
كتاب الوديعة.....	٢٩٥	كتاب الأيمان والنذور.....	٤٥٦
كتاب العارية.....	٢٩٨	اليمين في الكلام.....	٤٦١
كتاب المزارعة.....	٢٩٩	اليمين في الأكل والشرب.....	٤٦٢
كتاب المساقاة.....	٣٠٢	اليمين في الدخول والخروج والسكنى.....	٤٦٦
كتاب إحياء الموات.....	٣٠٣	اليمين في البيع والشراء والإجارة.....	٤٦٧
كتاب المأذون.....	٣٠٥	اليمين في الجلوس والنام.....	٤٦٧
كتاب الوقف.....	٣٠٨	اليمين في الإذن للخروج.....	٤٦٨
كتاب اللقيط.....	٣١٢	اليمين في اللبس والركوب والإتيان.....	٤٦٨
كتاب اللقطة.....	٣١٤	اليمين في قضاء الدين وقبضه.....	٤٦٩
كتاب الخثى.....	٣١٦	فائدة.....	٤٧٠
		تنبيه.....	٤٧٠
		فصل في أحكام النذر.....	٤٧١
كتاب النكاح.....	٣١٩	كفارة اليمين.....	٤٧٣
كتاب الرضاع.....	٣٣٩	كتاب الدعوى.....	٤٧٥
كتاب الطلاق.....	٣٤٣	دعوى الرجلين على دار.....	٤٨٠
كتاب العدة.....	٣٦٣	دعوى الرجلين على دابة.....	٤٨١
كتاب اللعان.....	٣٧١	دعوى الرجلين في قميص.....	٤٨١
كتاب النفقات.....	٣٨٢	دعوى المتبايعين.....	٤٨٢
كتاب المفقود.....	٣٩٠	دعوى الزوجين.....	٤٨٣
كتاب الاسترقاق والإعتاق.....	٣٩١	دعوى المؤجر والمستأجر.....	٤٨٤
كتاب المكاتب.....	٣٩٩	اختلاف المولى والمكاتب في مال الكتابة...٤٨٤	
كتاب الإباق.....	٤٠٨	دعوى النسب فيما ولدته الجارية بعد البيع.....	٤٨٤
كتاب الجنائيات.....	٤٠٩		

الجزء الثاني

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
فصل في الاستحلاف	٤٨٥	باب استيلاء المسلمين على الكفار واستيلاء	
وإليك بعض صور الاستحلاف	٤٨٦	الكفار على المسلمين	٥٢٠
كتاب الشهادات	٤٨٦	مسائل العبيد إذا أسره الكفار أو أبقوا إليهم ..	٥٢١
من تقبل شهادته ومن لا تقبل	٤٨٧	باب أحكام المرتدين	٥٢٢
فائدة	٤٩٠	باب البغاة	٥٢٤
وفاق الشاهدين وخلافهما	٤٩٠	كتاب الحظر والإباحة	٥٢٤
الشهادة بالتسامع	٤٩١	فصل في اللبس	٥٢٥
الشهادة على الشهادة	٤٩١	فصل في استعمال الذهب والفضة	٥٢٦
باب الرجوع عن الشهادة	٤٩٢	فصل في الوطء والنظر واللمس	٥٢٦
مسائل شتى	٤٩٤	فصل في الاحتكار والتسعين	٥٢٨
كتاب أدب القاضي	٤٩٥	مسائل شتى	٥٢٩
باب التحكيم	٤٩٧	كتاب الوصايا	٥٣٠
كتاب القاضي إلى القاضي	٤٩٨	فصل في الوصي	٥٣١
كتاب القسمة	٤٩٨	فصل في الموصى له	٥٣٢
كتاب الإكراه	٥٠٣	فصل في الإعتاق وإخابة والهبة في المرض ..	٥٣٦
كتاب السير	٥٠٦	فصل في الترتيب في تنفيذ ما أوصى	٥٣٦
فصل في المواعدة	٥٠٨	فصل في الوصية بالحج	٥٣٧
فصل في الأمان	٥٠٨	مسائل شتى	٥٣٧
باب الغنائم وقسمتها	٥٠٩	كتاب الفرائض	٥٣٨
فصل في التنفيل	٥١٢	باب العصبات	٥٤٢
فصل في الأسارى	٥١٣	باب الحجب	٥٤٢
فصل في من أسلم في دار الحرب	٥١٣	باب الرد	٥٤٣
باب العشر والخراج	٥١٤	باب ذوي الأرحام	٥٤٤
باب الجزية	٥١٧	مسائل شتى	٥٤٤
فصل في الفيء	٥١٨	باب حساب الفرائض	٥٤٦
مصارف الخراج والجزية والفيء	٥١٩	باب تصحيح المسألة	٥٤٨
بعض أحكام أهل الذمة	٥١٩	خاتمة الكتاب	٥٥٣
باب المستأمن	٥٢٠	فهرس المحتويات	٥٥٤

مكتبة البشري

شركة النشر والتوزيع
مكتبة نور وهدى للطباعة والنشر (المسجد) الكائنات

ملونة كرتون مقوي		مجلدة	
السراجي	شرح عقود رسم المفتي	الجامع للترمذي	الصحيح لمسلم
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية	الموطأ للإمام محمد	الموطأ للإمام مالك
تلخيص المفتاح	متن الكافي	مشكاة المصابيح	الهداية
مبادئ الفلسفة	المعلقات السبع	التيبان في علوم القرآن	تفسير البيضاوي
دروس البلاغة	هداية الحكمة	شرح نخبه الفكر	تفسير الجلالين
تعليم المتعلم	كافية	المسند للإمام الأعظم	شرح العقائد
هداية النحو (مع المارين)	مبادئ الأصول	ديوان الحماسة	آثار السنن
المرفقات	زاد الطالبين	مختصر المعاني	الحسامي
ايساغوجي	هداية النحو (متداول)	الهدية السعيدية	ديوان المتنبي
عوامل النحو	شرح مائة عامل	رياض الصالحين	نور الأنوار
المنهاج في القواعد والإعراب		القطبي	شرح الجامي
ستطيع قريباً بعون الله تعالى ملونة مجلدة		المقامات الحريوية	كنز الدقائق
		أصول الشاشي	نفحة العرب
		شرح تهذيب	مختصر القدوري
		علم الصيغه	نور الإيضاح
Books in English		Other Languages	
Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)		Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)	
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)		Fazail-e-Aamal (German)	
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)		Muntakhab Ahadis (German)	
Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)		To be published Shortly Insha Allah	
Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)		Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)	

مکتبۃ البشیری

شعبہ نشر و اشاعت
پورہری کوٹلی میریٹیل فرسٹ ایجڈ لائبریری پاکستان

درس نظامی اردو مطبوعات

نورانی قاعدہ	سورۃ یس	خصائص نبوی شرح شمس ترمذی	خیر الاصول (اصول الحدیث)
بخداوی قاعدہ	رحمانی قاعدہ	معین الفلسفہ	الاعتبارات المفیدۃ
تفسیر عثمانی	اعجاز القرآن	آسان اصول فقہ	معین الاصول
النبی الخاتم ﷺ	بیان القرآن	تیسیر المنطق	فوائد مکبہ
حیۃ الصحابہ رضی اللہ عنہم	سیرت سید اکوین خاتم النبیین ﷺ	فصول اکبری	تاریخ اسلام
امت مسلمہ کی مائیں	خلفائے راشدین	علم الصرف (اولین و آخرین)	علم الخو
رسول اللہ ﷺ کی نصیحتیں	نیک پیمیاں	عربی صفوۃ المصادر	جوامع الکلم
اکرام المسلمین / حقوق العباد کی فکر کیجیے	تبلیغ دین (امام غزالی رحمۃ اللہ علیہ)	جمال القرآن	صرف میر
حلیہ اور بہانے	علامات قیامت	نحو میر	تیسیر الابواب
اسلامی سیاست	جزاء الاعمال	میزان و منقعب (الصرف)	بہشتی گوہر
آداب معیشت	میکم بسبق	تعلیم الاسلام (مکمل)	تسہیل المبتدی
حصن حصین	منزل	عربی زبان کا آسان قاعدہ	فارسی زبان کا آسان قاعدہ
الحزب الاعظم (ہفتوا مکمل)	الحزب الاعظم (ماہوار مکمل)	نام حق	کریم
زاوال سعید	اعمال قرآنی	چند نامہ	تیسیر المبتدی
مسنون دعائیں	مناجات مقبول	عربی کا معکم (اول تا چہارم)	کلید جدید عربی کا معلوم (اول تا چہارم)
فضائل صدقات	فضائل اعمال	عوامل الخو (الخو)	آداب المعاشرت
فضائل درود شریف	اکرام مسلم	حیات المسلمین	تعلیم الدین
فضائل حج	فضائل علم	تعلیم العقائد	لسان القرآن (اول تا سوم)
جواہر الحدیث	فضائل امت محمدیہ ﷺ	مفتاح لسان القرآن (اول تا سوم)	سیر صحابیات
آسان نماز	مختب احادیث	بہشتی زیور (تین حصے)	
نماز مدلل	نماز حقیقی		
معلم الحجاج	آئینہ نماز		
خطبات الاحکام لمجمعات العام	بہشتی زیور (مکمل)		
	روضۃ الادب		
	وائی نقشہ اوقات نماز: کراچی، سندھ، پنجاب، خیبر پختونخواہ		

دیگر اردو مطبوعات

قرآن مجید پندرہ سطر (عائلی)	پنج پارہ
پنج سورہ	علم پارہ (دری)